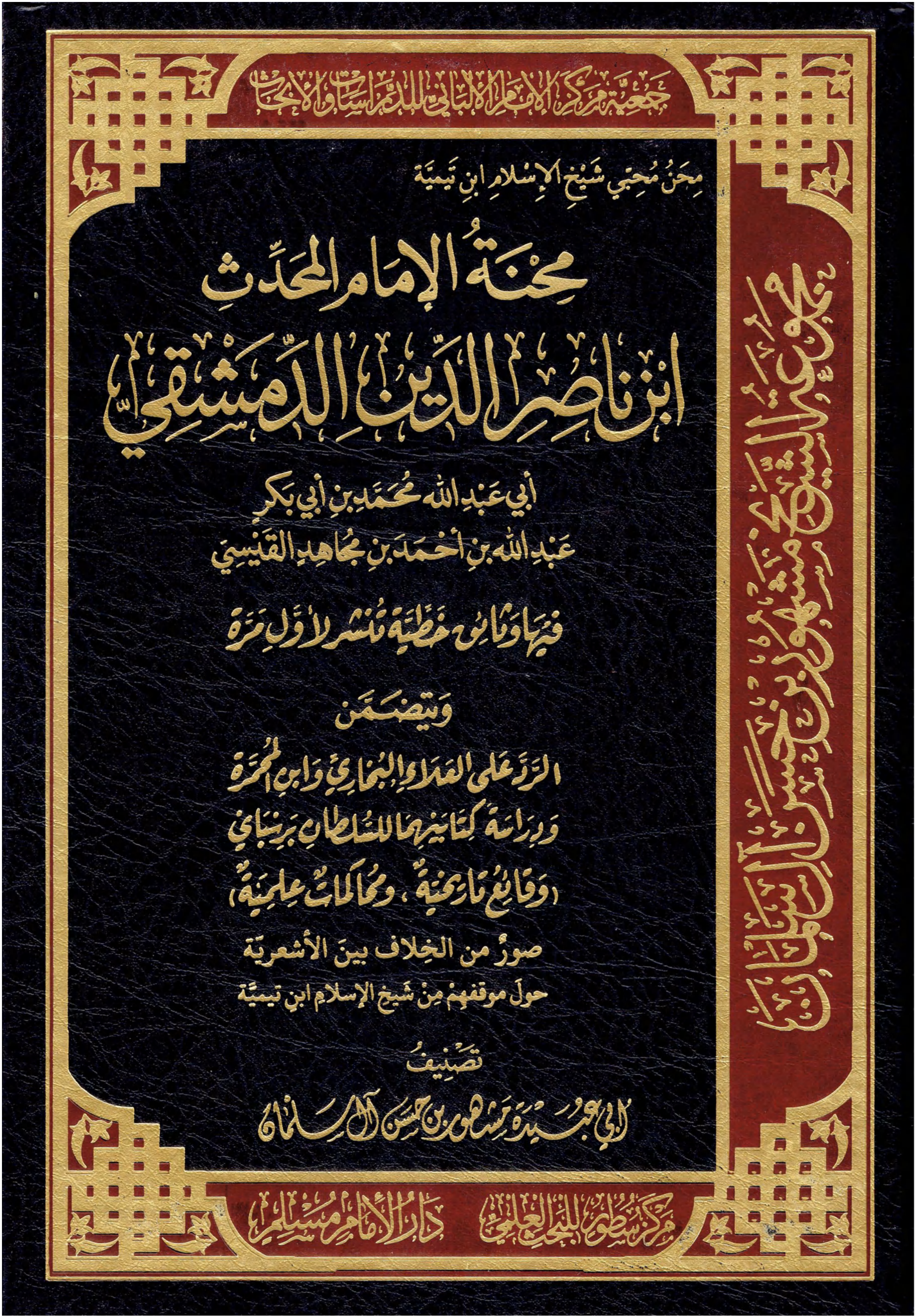

جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث
من محبي شيخ الإسلام ابن تيمية
محنة الإمام المحدث
ابن ناصر الدين الدمشقي
أبي عبد الله محمد بن أبي بكر
عبد الله بن أحمد بن مجاهد القيسي
فيها وثائق خطية تنشر لأول مرة
ويتضمن
الرد على العلاء البخاري وابن الحمرة
ودراسة كتابيهما للسلطان برسباي
(وقائع تاريخية، ومحاكمات علمية)
صور من الخلاف بين الأشعرية
حول موقفهم من شيخ الإسلام ابن تيمية
تصنيف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
مركز سطور للبحث العلمي
دار الإمام مسلم

مِحنةُ الإمامِ المحدِّثِ

ابنِ ناصرِ الدِّينِ الدِّمشقيِّ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
آل سلمان، أبي عبيدة مشهور حسن
محنة الإمام المحدث ابن ناصر الدين الدمشقي. / مشهور حسن آل سلمان - ط١ -
المدينة المنورة، ١٤٤٠هـ
ردمك: ٠-٦-٩١٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨
١- الإسلام - مجموعات أ. العنوان
ديوي ٨١٠,٨ ١٤٤٠/٥٨٤٣

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٥٨٤٣
ردمك: ٠-٦-٩١٢٠٣-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الثانية
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١م
مزيدة ومنقحة



الأردن - عمّان - شارع الحريّة - مبنى ٤٩
صندوق بريد (١١٠٠٨٩) رمز بريد (١١٠٠٨٦)
رقم الحساب البنكي (١٥٠٨١٦٢/٤١٠/٤٠٠/٠٠١)
البنك الإسلامي الأردني - فرع شارع الحرية
IBAN: jo94iiba1230000001230002340500

جوال: ٠٠٩٦٢ - ٧٩٢٨٠٤٣٤٩
هاتف: ٠٠٩٦٢ - ٦ - ٤٢٠٠٣٠٥
تويتر/إنستغرام/تليغرام: @AlalbanyCenter
فيسبوك: fb.com/alalbany.org
موقع ويب: www.alalbany.org

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة
شارع الفيصلية - خلف الجامعة الإسلامية



Sutor.center@gmail.com








00966532627111 - 00966590960002



جمعية مركز الإمام الألباني للدراسات والأبحاث

مِحَنُ مُحِبّي شَيْخِ الإِسْلامِ ابنِ تيميَّة

مِحنةُ الإمامِ المحدِّثِ ابنِ ناصرِ الدِّينِ الدمشقيِّ

أبي عبدِ الله محمَّدِ بنِ أبي بكرِ
عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ مجاهدٍ القَيْسيِّ

فيها وثائق خطيَّة تُنشر لأوَّل مرَّة

ويتضمَّن

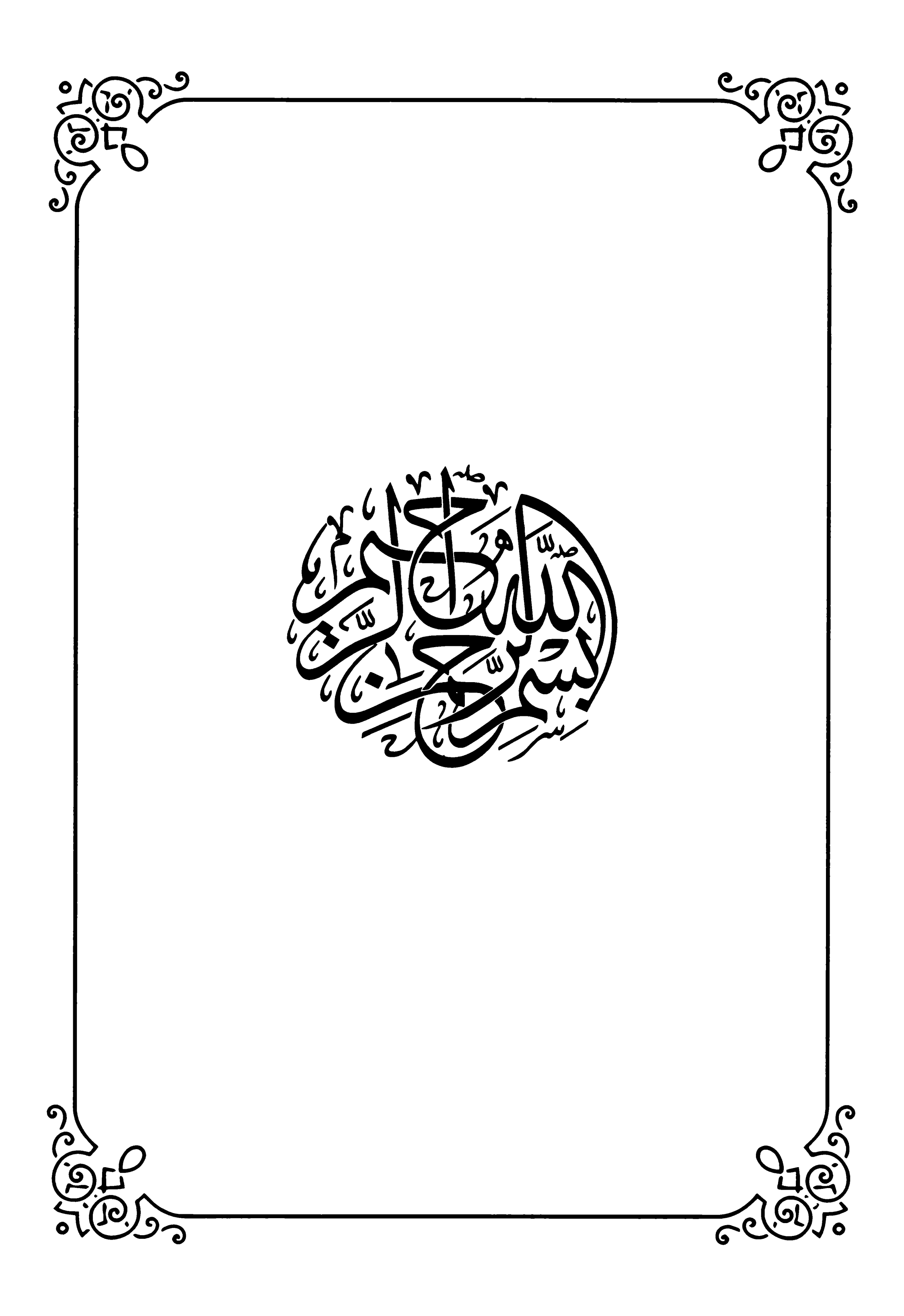
الرَّدَّ على العلاءِ البخاريِّ وابنِ المُحَمِّرَة
ودراسة كتابيهما للسُّلطانِ برسباي
(وقائع تاريخيَّة، ومحاكمات علميَّة)

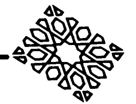
صورٌ من الخِلاف بينَ الأشعريَّة
حولَ موقفهمْ مِنْ شَيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة

تصنيف
أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان



دار الإمام مسلم


بسم الله الرحمن الرحيم



ومضة

هذه قاعدة مطَّردة في كلِّ عالم يتبحَّر في المعارف العِلمية، ويفوق أهل عصره، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بُدَّ أن يستنكرهُ المقصِّرون، ويقع له معهم محنة بعد محنة، ثم يكون أمرهُ الأَعلَى، وقوله الأَولَى.

قاله الشوكاني في ابن تيمية في ترجمته له في «البدر الطالع» (٦٥/١).

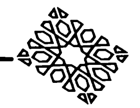


إذا ما تَعَلَّق بالأشعري ... أُناسٌ، وقالوا: وثيق العُرَى
وطائفةٌ رأت الاعتزالَ ... صَوَابًا، وما هو فيما تَرَى
وأخرى رَوَافضُ لا تستحق ... إذا ذُكرَ النَّاس أن تُذكرا
فنحن معاشرَ أهلِ الحَديث ... عَلِقْنا بأذيال خَيْر الوَرَى
فمن لم يكن دَأْبُهُ دَأْبَنا ... فنحنُ وأحمد منه بُرَا

قاله خميس بن علي بن أحمد، أبو الكرم الواسطي الحوزي.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٣٥/١١ ـ ١٣٦): «وله شعر جيِّد، فمنه...» وذكره.





مقدِّمة المصنِّف للطبعة الثانية

الحمد لله وحده، والصلاة على من لا نبيَّ بعده، أما بعد:

فهذه هي الطبعة الثانية لكتابي «محنة الإمام المحدِّث ابن ناصر الدين الدمشقي»، وهي ضمن سلسلة (مِحَن مُحِبِّي شيخ الإسلام ابن تيمية)، ويسَّر الله لي في هذه الطبعة الوقوف على النسخة الخطية من «الرد الوافر» بخط ابن ناصر الدين الدمشقي.

وأعدتُ النظر في قراءة ما في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» للحافظ ابن حجر، فيما يخص أحداث هذه المحنة، ووصلتني ملاحظات مهمَّة حول ما فيها من أخي فضيلة الشيخ البحَّاثة الفاضل محمد بن عبدالله السريِّع؛ فجزاه الله خيرًا.

وصوَّبتُ بعض الملاحظات المهمَّة ـ وهي موزَّعة في عدة أماكن من الكتاب ـ، وندَّت عني في الطبعة السابقة، وكان بعضها من خلال تواصل غير واحد من المحبين والباحثين والمطَّلعين؛ فجزاهم الله خيرًا.

ووقفتُ بعد طبع الكتاب على خفايا وأخبار ونوادر، وبعضها فرائد وفوائد؛ فحلَّيتُ بها هذه الطبعة، ووزَّعتُها في أماكنها.

وزدتُ في آخر هذه الطبعة الوثائق التي تخصُّ نسخة ابن ناصر الدين؛ فصوَّرتُ غلاف النسخة التي بخطِّه في نموذج رقم (١٤)، وإجازاته لمجموعة من الطلبة ممَّن قرؤوا الكتاب عليه في نموذج رقم (١٥) ـ وهم كُثُر ـ، وأشار إلى هذا ابن المحمَّرة في الكتاب الذي رفعه إلى سلطان زمانه الأشرف (بَرِسْباي) ـ رحمه الله تعالى ـ.

وسأبقى ـ بإذن الله تعالى ـ معتنيًا بما نشرتُ من مِحَنٍ عن ابن تيمية

وتلاميذه ومُحبِّيه في سائر القرون؛ ليظهر الحق لكل مخالف فيها، وفيها دليل مقنع ـ لمن رام الهداية ـ بأنَّ الذين يحتجُّون بالمراسيم السلطانية[(١)] الصادرة في حقِّه وحقِّ تلاميذه ومحبِّيه؛ مخطئون، ويحتجُّون برسوم لا بعلوم، وبألفاظ لا بمعانٍ، وبظواهر لا بحقائق، وهذا من الظلم والجهل، وأنَّ ابنَ تيميةَ شيخُ الإسلام، ووضع الله له القبول، ورفع ذِكره، وخلَّده إلى يوم الدين، وَفق سنَّة الله عَزَّوَجَلَّ في ابتلاء الصالحين والمُحقِّين، ورحم الله إمامنا الشافعيَّ؛ فإنَّه سئل: يا أبا عبدالله! أيهما أفضل للرجل: أن يُمكَّن أو يُبتلى؟ فقال: «لا يُمكَّن حتى يُبتلى؛ فإنَّ الله ابتلى نوحًا، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمدًا ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ، فلمَّا صبروا؛ مكَّنهم، فلا يظنُّ أحد أنه يخلُص من الألم البتة»[(٢)].

وأخيرًا؛ أرجو الله عَزَّوَجَلَّ أن ينفع بهذه الطبعة من الكتاب، وأن يكتب لها القبول، وأن يجعلها في موازين الأعمال الصالحة، وليس ذلك على الله بعزيز.

وكتب
أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان
الأردن ـ عمَّان
٨ ذي القعدة ١٤٤١

(١) لصاحب هذه السطور كتاب مطبوع بعنوان: «الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية»؛ جلَّى هذه الحقيقة بالأدلة والبراهين، مدعَّمة بالسياق التاريخي، والحوادث، والماجرَيات، **وهو مهم**، لابد من قراءته والتسلُّح به أمام المتربِّصين والمترصِّدين.

(٢) «المستدرك على مجموع الفتاوى» (١/١٩٣)، «زاد المعاد» (٣/١٤).



مُقدِّمة المصنِّف للطبعة الأولى

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فهذه دراسة علمية لمحنة الإمام المحدِّث ابن ناصر الدين الدمشقي ـ رحمه الله تعالى ـ مع خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية، نالته لما قام بواجبٍ كفائيٍّ أمام ذاك التهوُّر والهوَس في تكفير شيخ الإسلام ابن تيمية ومحبِّيه، وعمل ـ رحمه الله تعالى ـ على معالجة ذاك الداء بطريقة سهلة موفَّقَةٍ ذكيَّة؛ إذ أبرز كلامَ مَنْ كادت أن تُجمع الكلمةُ على قبولهم من العلماء ـ في مختلف الأصقاع والأمصار والأزمانِ والأعصار ـ في مدح ابن تيمية، وبيَّنَ أنَّه يستحق بجدارة اسمَ (شيخ الإسلام)، وأن تكفيره أمر ممقوت، وعمل ممجوج، لا يُفرِح إلا أعداء الإسلام، وتَوصَّل مبغضوه وشانئوه وحاسدوه من خلال مواقف يشوبها عماء، ويعتريها خفاء، ولا سيما المراسيم التي رُفعت بشأنه للأمراء والملوك[1]، وتعلَّق بها من نابذ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي العداء، فاضطررتُ لجعل دراستي هذه شاملة ومركزة، وهي خاصة بـ(**محنة ابن ناصر الدين الدمشقي**)، واعتمدتُ فيها على وثائق لم

(١) أفردتها بدراسة مهمَّة، سيأتي التنويهُ باسمها.

تنشر من قبل، وهي التي وضَّحتْها، وبيَّنتْ أبعادها وعُمقَها وآثارَها، ومراد مثوِّريها، وأهمها كتابان[1]، رفعهما كل من: علاء الدين محمد بن محمد البخاري **العجمي** الحنفي (٧٦٩ ـ ٨٤١هـ)، وأحمد بن محمد بن الصلاح بن محمد بن عثمان، الشهير بـ(ابن المحمَّرة) (٧٦٧هـ ـ ٨٤٠هـ)، إلى سلطان زمانهما الملك الأشرف برسباي.

ولم يُنشَر هذان الكتابان ـ فيما أعلم ـ إلى وقت تدوين هذه السطور، والوقوف على ما فيهما من أزٍّ وحطٍّ وإقذاع هو الذي **ثوَّر الهمة بتوضيح هذه المحنة**، وحفَّز النهْمة لإبطال ما فيهما، بدراسة علمية قائمة على حُسن تَتَبُّعٍ وتدقيق لماجريات الأمور.

واضطررتُ لدراسة هاتين الشخصيَّتين، وتتبُّع مواقفهما من المخالفين وأجناسهم، مع بيان من وافقهما في تلك الحِقْبة في مشربهما مع بيان الدوافع وتحليل المواقف، مع التعريج على موقف علماء ذلك العصر المعتبرين؛ مثل: تقي الدين الحِصْني، وابن حجر العسقلاني، وشمس الدين محمد بن أحمد البساطي، وغيرهم.

وتعَّرضتُ في دراستي للمحنة لبعض الفتاوى؛ مثل: الدوران بمحمل الحج، والكلام في ابن عربي، وبيان تناقض من تحمَّس لتكفير ابن عربي، ومنابذة من دافع عنه، مع تعيير التيميِّين بما جرى لابن تيمية في بعض المراسيم السلطانية بسبب تحذيره من آراء ابن عربي الاتحادية!

وهمِّي من هذا ـ كلِّه ـ: بيان تحليل مواقف المناوئين لابن تيمية، وأن شخصياتهم فيها اندفاع، ووقع عندهم في مواقفهم اضطراب، وأن الهمَّ الأكبر لهم المناوأة والمشاغبة، خروجًا عن قواعد العلم المسلوكة **(إن كنتَ مدَّعيًا؛ فالدليل، أَوْ ناقلًا؛ فالصِّحَّة)**.

---

(١) تراهما بخط الحافظ ابن حجر في: (النموذجين رقم ٣، ٤) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

ومصادري في هذا: كتب التراجم والتأريخ، ونظرتُ فيما تيسَّر لي منها مطبوعًا ومخطوطًا، واعتمدتُ على رسم ما خطَّه العلاء البخاري وابن المحمَّرة، فيما نقل ابن حجر من خَطَّيهما حرفًا حرفًا، وهذا الذي جلَّى لي أمر المحنة، فهي ـ في العادة ـ تكون خفية، وتعقُّبها أحداث ومواقف لا يمكن تقويمها إلا من خلالها، فهي بمثابة إزاحة الأتربة عن الجذور المغطاة، فله الحمد ـ سبحانه ـ على ما تفضَّل وأنعم.

ويعقُب هذه الدراسة؛ دراسة مستقلة ـ بإذن الله تعالى ـ، لها صلة وثيقة بهذه المحنة، سمَّيتُها:

«الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية».

وهي عبارة عن دراسة علمية موضوعية حول المسائل والحوادث التي موَّه بها من احتج على ضلال ابن تيمية أو كفَّره بما جرى له من المحاكمات في مجالس القضاةِ والحكام، وبقي ذلك في أذهان المناوئين له، فجرى لها ذكر مع مرور الزمان، في كثير من البلدان، في محن غير واحد من الأعيان، فجرى ذلك في **(محنة ابن ناصر الدين الدمشقي)**، وقبلها **(محنة ابن العز الحنفي)**، وما زال يشنشن بها خصومه إلى الآن! والله المستعان وعليه التكلان، والاعتراضات ـ بالجملة ـ واحدة.

يكرر خصوم ابن تيمية وأعداؤه إلى يومنا هذا ذِكر مراسيم الملوك، وما رفع إليهم من مراسلات، بشأن مسائل ابن تيمية ومواقفه وحوادثه، ولعلها تكون من أشد الناس ضراوة في بغض ابن تيمية ومدرسته، وتصبح مع مضي الزمان وثيقة فيها إدانة لهم، ولا سيما مع تكررها مع تطاول أزمنتها، وإلحاق أتباع ابن تيمية ـ مع تمحُّل ذِكر من شذَّ من بعض المحسوبين على مدرسته ـ به؛ بسبب مواقفَ بُني عليها مسائل، هي مرفوضةٌ على تأصيلِ ابن تيمية وتقعيداته؛ مثل: الخروج على السلطان في

(فتنة الفقهاء) أو (فتنة الظاهرية)[١]، وكان أعيان العلماء المشاركين فيها من أتباع منهج مدرسة ابن تيمية، ورتَّبوا للخروج في تدابير ممتدة في الزمان والمكان على خلاف تقعيدات ابن تيمية وأصوله[٢].

والشاهد من هذا: جريان ذِكر المراسيم لإدانة ابن تيمية، ولا سيما لما توصف بأنها (سلطانية)!! وقد شارك فيها بعض كبار فقهاء الوقت، وأعيان العلماء والقضاة ممن لهم صلة بالسلاطين آنذاك، مع تعددها وتكررها، وعدم انقطاعها.

فَزاد هذا الطينَ بِلَّة، والفتنة شدَّةً وعمايةً.

ولما كانت مراسيم فتنة ابن تيمية ومن هو على منهجه كثيرة ومتعددة[٣]، وأصبحت سلاحًا يبرزه ـ حتى هذه الأيام ـ خصومُ ابن تيمية؛ احتاجت إلى دراسة موضوعية، على ضوء الحقائق والأحداث، وربطها بها، وبما سطره ابن تيمية[٤] نفسه، لتتكامل الصورة، وتتضح، ويظهر بالحجة والبرهان مدى حجية الاعتماد عليها، ومقدار الصدق الذي فيها.

---

(١) هاتان تسميتان لمحنة واحدة.

(٢) بيَّنتُ ذلك في (العواصم والقواصم) الموضوعة في آخر كتابي «محنة ابن العز الحنفي (شارح العقيدة الطحاوية)» (القاصمة ٦) (ص ٥١١ ـ ٥٦٧).

(٣) لعلها لم تنقطع إلى هذه الأيام بسبب تمكُّن الصوفية والأشاعرة، وأزِّهم الحكام والأمراء من خلال النحارير الحادِّين في مواقفهم العدائية تُجاه السلفيين، أو استجابةً لـ(العم سام) في بسط نفوذه الدائم في زعمه وتخيُّله، ويُنظر تفصيل ذلك في كتاب د. صالح الغامدي المطبوع بعنوان: «عندما يكون العم سام ناسكًا» (دراسة تحليلية نقدية لموقف مراكز البحوث الأمريكية من الصوفية).
ومما يدل على كثرتها وتعددها: ما زبرناه إيماءً وتلويحًا، ثم توضيحًا وتصريحًا، في مواطن من كتابنا «محنة ابن العز الحنفي»، وهو مطبوع منشور.

(٤) ظفرتُ بخطه أوراقًا تخص بعض ماجريات ما حصل له من محنة تخص المباحث التي يدندن حولها المُغرضون.

ولا تَقلُّ المصادر أهمية في هذا القسم؛ فإنها وإن دوِّنت في بطون كتب التأريخ والتراجم، إلا أنها تعد بمثابة النتائج والمخلَّفات لتلك المناقشات والصراعات، ودوِّنت مع مضي الزمن بأقلام مختلفة المشارب، فمنهم من يميل إلى ابن تيمية، ومنهم من كان سَيفًا مُصْلَتًا عليه، ومنهم من انتقى، ودَوَّن ما يأذن به عصره وميول العلماء فيه، ومنهم من اختصر واقتصر على النتائج دون دراسة وتمحيص.

والخلاصة: أنني لما وجدت المراسيم المرفوعة إلى برسباي بشأن ابن ناصر الدين الدمشقي تُدين ابن تيمية وأتباعه ومن على منهجه بما حصل معه، والمراسيم السلطانية التي صدرت بشأن محنته: رأيتُ أنه لابد من التجرد لدراستها، ولكني جعلتها في دراسة مستقلة أفردْتُ فيها (**محنة ابن ناصر الدين الدمشقي**) عن المادة الأجنبية عنه ـ هنا ـ.

وهدفي من دراسة (المراسيم) تجلية الماجريات، على وجه يضع الحق في نصابه، ويعين على تخليص الحقائق من ذاكم الركام المتداخل الذي استخدم مشوَّهًا تارة، ومجزَّأً تارة أخرى، ومحرَّفًا تارة للسلامة من التزوير والدَّخيل، وللوصول ـ بإذن المولى عَزَّوَجَلَّ ـ للحقيقة.

اعتمدتُ في هذا القسم على أوراق دوَّنها شيخ الإسلام بخطه، تخص ما حصل له من سجن، وما وقع له مع بعض الأمراء والحكام، وكذا على ترجمة عزيزة مختصرة لابن تيمية، وضعها تقي الدين السبكي[(١)]، وكان خصمًا له، وانتدب لمناظرته، وكان من أقواهم.

وحصل فيها ذِكر للإمام الذهبي[(٢)]، واستشهاد به.

---

(١) سأنشرها مع دراسة تحليلية مفردة، مع بيان مواقف الشافعية في عصر ابن تيمية وما بعده منه، فاللهم يسِّر ووفِّق.

(٢) انظر تجلية موقفه من ابن تيمية في كتابنا «الأغاليط».

ولم نظفر ـ لغاية تدوين هذه السطور ـ إلا كتابة اعتذار من التقي السبكي للذهبي، فيه إعذار ـ أو نوعه ـ لابن تيمية، واضطرار ـ أو نحوه ـ إلى مدحه بسبب العتاب والمؤاخذة، ولكن لم نكن ندري سبب ذلك لولا هذه (الوثيقة المهمة)، التي يسَّر الله عَزَّوَجَلَّ الوقوف عليها.

والحاصل أن دراستنا فيها جِدَّة، وهي جامعة واضحة، لا يعتريها عماء ولا خفاء، وقائمة على حقائق أُخذت من وثائق رفعت آنذاك للسلطان، وبقيَت تُذْكر في ترجمة ابن ناصر الدين الدمشقي ـ كما سترى في كلام مترجميه ـ دون معرفة ما فيها من تفصيل.

وهذه الدراسة سبقتها دراسة مثلها، ونتائجها أخطر منها، وقامت تلك ـ كهذه ـ على وثائق اكتشفها صاحب هذه السطور، وهذه وتلك تخصَّان بعض محبي شيخ الإسلام ابن تيمية، فتلك تخص ابن العز الحنفي، وهذه تخص ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي، مع الفارق الشديد بينهما في المشرب والمذهب.

فـ(**ابن العز الحنفي**): هو شارح «**العقيدة الطحاوية**» التي نقل كثيرًا في «شرحه» من كلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم[(١)]، ودافع وناضل عن مُعتقد السلف، ومنهج ابن تيمية في توضيحه وتجليته، ونتائجه التي عاش من أجلها، وامتحن بسببها.

أما ابن ناصر الدين الدمشقي: فهو محدِّث قدير، أفنى عمره في الإقراء والتأليف في المسائل الحديثية، وجمع المباحث من أدلتها النقلية، مع خدمة ما يوصل لذلك من علوم المصطلح، وضبط أسماء الرواة،

---

(١) نقل ابن العز عنهما وأكثر، ولم يصرح باسم ابن تيمية ولا ابن القيم؛ لأن همَّه نشر الحق الذي عندهما، بل وجدت نسخًا قديمة من «شرحه للطحاوية» غير منسوب إليه، ولعلك إن تأملت دراسة محنته تدرك الأسباب التي دعت لذلك أو بعضها.

ورجال الحديث، وتأليف الأجزاء الحديثية[١].

ولا يوجد له كثيرُ أمرٍ ولا قليلُه، ولا جُلُّهُ ولا دقُّهُ، ولا خطيره، فيما يخص المباحث التي تطرَّق لها ابن تيمية، فضلًا عن مناداته بانفراداته، أو إقراره على طريقته، فهو أجنبي عن كل ذلك، وجميع ما أُخذ عليه من حُسَّاده ـ وهم متربصون متعصبون ـ جمعه لمدائح ابن تيمية، ومآثره ومفاخره، فهم مع تطاول الزمان باتوا لا يقبلون هذه، والواجب ـ عندهم ـ مصادرتها، مع أنها ظاهرة، والأدلة عليها **متواترة**، وكان يعترف بها أئمتهم المقبولون عندهم؛ كالتقي السُّبْكِي، إلا أن طول الزمان يُنسي، وكثرة تَرداد التُرَّهات والبواطيل بمعزل عن أي مليح أو مديح؛ يقسِّي القلوب، ويكثِّر المعاصي والذنوب، ويُقصي الحقائق عن الأمم والشعوب!

ورأيتُ في هذه الآونة **هجمة ممنهجة**، فيها تطاول على ابن تيمية، قائمة على استنطاق الماضي بالتزوير والضَّيم، يُقتصر فيها على الحطِّ والذم، ولها أعلامها وروَّادها ـ لا كثَّرهم الله ولا حيَّاهم ولا مكَّنهم من مرادهم ـ، لا يستطيع الواحد منهم **إن أراد النظر إلى وجه ابن تيمية إلا أن يستلقي على قفاه**، وإن طالبته بالحجة والبرهان على ما يقول؛ فليس له حظ من المنقول، ولا نصيب من المعقول، إلا الافتراء والبهتان، والله الموعد.

وليعلم هؤلاء أن الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي ليس بتيميٍّ؛ بل هو على المعتقد الأشعري[٢]، إلا أنه لازم الحديث وإقراءه وتدريسه والتأليف فيه، فأصابته بركته وخيره، فرزقه الله ـ تعالى ـ الإنصاف، وأبعده عن الظلم والاعتساف.

---

(١) لعل بعضها فيه معالجة لما جرى له في المحنة، بآثارها أو دوافعها، ومنها: كتاب «مجلس في الزهد في الرئاسة»، فكأنها آفة لمن ناوأه.

(٢) سيأتي بيانه مفصلًا في ترجمته الآتية قريبًا.

لكل ما سبق وغيره؛ باتت الحاجة لمثل هذه الدراسات في هذه الأوقات من الحاجيات إن لم تكن من الضرورات، ولا سيما مع استشراف المستقبل الذي وعدنا به النبي ﷺ من الخلافة الراشدة.

ورَصْدُ جهودِ المناوئين لإطفاء الشعلة التي استضاء بها ابن تيمية ومن هم على منهجه ـ قديمًا وحديثًا ـ واجبٌ ليبقى نورها ساطعًا في الخافقَين، وهُداها ظاهرًا إلى يوم الدين، في سلسلة باقية لا تنقطع، وإن أصابتهم لأواء الغربة في بعض الديار، أو في بعض الأعصار، فسنة الله ـ تعالى ـ ماضية في المدافعة، توصل أصحاب الحق إلى حقهم، والباحثين عن النور إلى هداياتهم، وما ذلك على الله عَزَّوَجَلَّ ببعيد.

وكتبه

أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان

الأردن ـ عمان

في ٢٦ صفر ١٤٤٠هـ





ترجمة ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي(١)

(١) نقلتُها من «رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ» (٢/٥٦٣ ـ ٥٧٠) لسبط ابن حجر، ووضع أمامها حرف (ز) إشارة إلى أنها من (زياداته)؛ ذكره في تقديمه للكتاب (ق٤/ب)، وحذف المحقق هذا الرمز من جميع التراجم، وما أمامه (منه) في التعليق فهو من محققه الأستاذ الفاضل عبدالسلام علي الشيخلي، واعتمد على نسخة خطية في الخالدية بالقدس رقم (١٤ ـ تراجم) وهو ـ فقط ـ من حرف (الغين) إلى (آخر الحروف)، وفاته ـ للأسف! ـ(الجزء الأول) من المخطوط، وهو متمم لهذا، وقال عنه (١/٧٥): «لم أعثر عليه»! وهو موجود في مكتبة مراد ملا، رقم (٩٣٢)، وعندي نسخة خطية منه. ثم لم أقتنع بالمطبوع، فرجعت إلى مخطوط الخالدية، وصوبتُ منه، إذ وجدتُ في المطبوع تحريفًا ونقصًا، ووقع للمحقق سقط من الأصل في بعض التراجم، وتحريف في كلمات لم يحسن قراءتها، والله الواقي والعاصم.

مصادر ترجمة الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي كثيرة جدًّا؛ منها:

«درر العقود الفريدة» (٣/١٢٧ ـ ١٢٨)، «السلوك» (٤/١١٤٨)، «الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب» (٢/ق٢٢٥ ـ ٢٢٦ ـ نسخة الأحمدية) لابن خطيب الناصرية، «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٥ ـ ٢٨٩)، «النجوم الزاهرة» (٥/٤٦٥)، «المنهل الصافي» (١/١٥٢)، «الدليل الشافي» (٢/٥٨١)، «الضوء اللامع» (٨/١٠٣)، «الإعلان بالتوبيخ» (١٩٧)، «وجيز الكلام» (٢/٥٦٤ ـ ٥٦٥)، «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» (٥٤ ـ ٥٥)، «معجم الشيوخ» (٢٣٨ ـ ٢٣٩) لابن فهد، «القلائد الجوهرية» (٢/٢٢٢)، «لحظ الألحاظ» (٣١٧ ـ ٣٢٥)، «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي(٣٧٨)، «طبقات الحفاظ» (٥٥٠) للسيوطي، «القبس الحاوي» (٢/٢٤٩ ـ ٢٥٢)، «نيل الأمل» (ق٥/٢/٥٩ ـ ٦٠)، «نزهة النفوس» (٤/١٢٤)، «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني (٣٧٨)، «عنوان =

مُحمَّد بن أبي بكر[1] عبدالله بن مُحمد بن أحمد بن ناصر

= العنوان» (٢٨٠) للبقاعي، «عنوان الزمان» (ق٢٩٤/أ ـ نسخة كوبرلي)، «دستور الأعلام» (ق١٤٦) لابن عزم، «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس» (٣٢ ـ ٣٣ ط إبراهيم شمس الدين) وهو المطبوع خطأً بعنوان: «الدارس في تاريخ المدارس»، «أربعون حديثًا عن أربعين من شيوخ مشايخي في أربعين بابًا لأربعين صحابيًّا» (ق ٢٣/ب ـ ٢٤/ب، نسخة الظاهرية، رقم ٩٥٨) لابن طولون، «شذرات الذهب» (٣٥٤/٩ ـ ٣٥٦)، «البدر الطالع» (١٩٨/٢ ـ ١٩٩)، «ديوان الإسلام» (٣٣٢/٤ ـ ٣٣٣)، «جلاء العينين» (٦٠)، «مختصر تنبيه الطالب» (١٢)، «كشف الظنون» (٦/١، ١٥٨، ٢٣٨، ٥٣٣، ٨٣٨ و٩٨٤/٢، ١٥٥٩، ١٦٩١، ١٩٠١، ١٩١٠، ١٩٥٣)، «إيضاح المكنون» (١٩/١، ٢٩، ٩٥، ١٠٨، ١٢٦، ١٣٠، ١٧٣، ١٩٨، ٣١٨، ٣٣٤، ٥٧٩، ٦١٤ و٥٨/٢، ٧٩، ٨٧، ٩٩، ١١٣، ٤٠٧، ٤٣١، ٤٧٠، ٥٨٥، ٥٨٦)، «هدية العارفين» (١٩٢/٢)، «الرسالة المستطرفة» (١٩)، «فهرس الفهارس والأثبات» (٦٧٥/٢ ـ ٦٧٧)، «عصر سلاطين المماليك» (١٩٠/٤)، «معجم المطبوعات العربية» (١٦٢٥/٢)، «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤ ـ ٢٣٦)، «معجم المؤلفين» لكحالة (١١٢/٩ ـ ١١٣)، «تاريخ الأدب العربي» (٩٢/٢)، «ذيله» (٨٣/٢)، «الأعلام» (٢٣٧/٦)، «الجامع في تراجم أعلام الدمشقيين» (٣١١/٤ ـ ٣١٢)، كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (الطبقة الثالثة) (ترجمة رقم ٢٤٣)، «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (قسم الأدب) (٣٢٥/١ ـ ٣٢٦)، «فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (المنتخب من مخطوطات الحديث) (١٧٤ ـ ١٧٦بعنايتي)، وله ذكر في عدد كبير من فهارس المخطوطات، ضربتُ عنها صفحًا تجنبًا للتطويل.

وأفرده الأستاذ زكريا عبدالعزيز الجاسم في رسالة جامعية نشرت عن دار النوادر بعنوان: «الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي وجهوده في الحديث النبوي»، ولعبد رب النبي محمد: «ابن ناصر الدين الدمشقي وكتابه «الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»»، رسالة ماجستير مرقومة، مقدمة لجامعة أم القرى، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد شوقي خضر، (سنة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م).

(١) بعدها في بعض المصادر (ابن) كما في مطبوع كل من: «ذيل طبقات الحفاظ» (٣٧٨) للسيوطي، «بهجة الناظرين» (٥٤)، «وجيز الكلام» (٥٦٥/٢)، «تنبيه =

الدِّين[١] مُجاهد بن يوسف بن مُحمَّد بن أحمد بن علي.

الإمام العلامة المُحدِّث المُتقنُ الفهَّامة، سيِّدُ الحفَّاظ، إمام أهل المعاني والألفاظ، حامل رايةِ هذه الصناعة، وناصب أعلام أهل السنة والجماعة، صاحب المصنفات الباهرة، والتخريجات العليَّة الفاخرة، التي أتقن بما حازه فيها من العلوم، وسهر في تحصيلها[٢] والنَّاس نيامٌ شهادة النجوم، فهو حافظُ الشَّام.

فكأنه[٣] في وجنتها إلَّا شامة، وعقدَ نظامها حتى كأنه لليمامة تهامة[٤]، مُتقنٌ يُظهر[٥] غوامض المعاني إذ[٦] اسوَدَّ دُجاها، ويُبرِز[٧] مكنون سرِّها فينثال[٨] خباياها.

= الطالب» (٣٢)، والصواب حذفها، فـ(أبو بكر) اسمه: عبدالله، وهكذا كان يكتبه بخطه، ترى ذلك في: (النموذج رقم ١) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.
قال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٢/ق٢٢٥): «وإنما كنيته في من اسم أبيه أبي بكر، وكان اسم أبي بكر عبدالله، لأنه مشهور به».
قلت: وأبوه ممن نسخ «محاسن الإصطلاح» لشيخه السراج البلقيني، وهو من تلاميذه، وقد ترجمته في كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (الطبقة الثانية) (رقم ٩٥)، وقصَّر غير واحد من مترجميه من معاصرينا فلم يعرفه، وزعم أنه ليس من أهل العلم! ولا المشاركين فيه!

(١) عُرف بلقب جدِّه، أفاده النُّعيمي، «وربما وُجد في خطه قديمًا: (الناصري)» قاله البقاعي في «عنوان العنوان» (٢٨٠).

(٢) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «تحصيله»!

(٣) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «ما كان»، وفي المخطوط: «فا كأنه»!

(٤) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «يمامة»!

(٥) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «مظهر»!

(٦) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «إذا»!

(٧) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «ومبرز»!

(٨) لا وجود لها في مطبوع «رونق الألفاظ»، وفيه: «سرها [ ] خباياها»، وفي المخطوط: «فاينثال»!

يُفزعُ[١] إليه في حلِّ المشكلات فيحلُّها، وتأتيه السؤالات من كل نادٍ ولا يملُّها، **ومتى فاه بما عنده بادر إليه كل أحدٍ وصدَّقه، واعتمد[٢] على كلامه الذي نسخ به كلام من تقدَّمه وسبقه**، فهو إمام المسلمين وخادم سنَّة سيد المرسلين، موضِّح المشتبهات وحلَّال المعضَلات، صاحب الدروس السَّنيَّة والمباحث المتقنة العليَّة، والخطب الفصيحة البديعة، والمواعظ التي أضحت لها القلوب[٣] سامعةً مطيعة، بألفاظ بديعة البيان، قويَّة البُنيان، كأنَّها عقود دُرِّ الجُمان، مُمسَّكة تفوح على قائلها مدى الزمان، شيخ المُحدِّثين، قدوة النَّاقدين، أبو عبدالله شمس الدين القيسي الدمشقي.

مولده في العشر الأوسط[٤] من المحرَّم، سنة سبع وسبعين وسبع مئة، بدمشق، ونشأ في حِجْر والده على طريقة حسنة، وحفظ القرآن العظيم وقرأ عدة[٥] كتب من المحفوظات وأتقنها، وسمع الحديث من غير قصدٍ منه، من الحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن المحب[٦]، وتلا

---

(١) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «يضرع»!

(٢) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «ويُعتمد»!

(٣) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «العلوم»!

(٤) كذا في «الدليل الشافي» (٥٨١/٢)، وفي «عنوان الزمان» (ق٢٩٤/أ ـ نسخة كوبرلي) (٥٨٩) و«عنوان العنوان» (٢٨٠): «العشر الأول»، ولعله **الأصح**؛ إذ قال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٢/ق٢٢٥ ـ النسخة الأحمدية): «مولده بدمشق ـ كما كتب بخطه ـ في العشر الأول...» إلى آخره، وهكذا أخبر الرضي الغزي في «بهجة الناظرين» (ص٥٥)، وابن فهد في «معجم الشيوخ» (٢٣٨).

ومن الخطأ ما في «شذرات الذهب» (٣٥٤/٩): «ولد في أواسط محرم»! وتابعه كحالة في «معجم المؤلفين» (١١٢/٨)!!

(٥) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «القرآن العظيم وقواعده»!

(٦) قال ابن فهد في «معجم الشيوخ» (٢٣٨): «ذكر ـ أي: ابن ناصر الدين المترجَم ـ أن المحب الصامت كان يدور على الصغار في المكتب ويُسمعهم =

بروايات مفرَّقةٍ على الشيخ شهاب الدين ابن البَانِيَاسي، وحُبِّب إليه سماع الحديث، وطلب بنفسه، ودار على شيوخ، وكتب الطباق وجوَّد على طريقة الذَّهبي في الخط فأتقنها.

وسمع من خلق[(١)]؛ منهم: أبو عبدالله[(٢)] محمد بن محمد بن عوض، ومحمد بن محمد الغُلْفي، وعز الدين أبو عبدالله محمد بن محمد الأمَاسي، وبدر الدين محمد بن محمد بن قِوَام، ومحمد بن أحمد بن غَشْم المَرْدَاوي، وصدر الدين محمد بن ابراهيم المُنَاوي[(٣)]، وأحمد بن محمد بن السَّيف، ونجم الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل بن العز، وأبو العباس بن آق برص[(٤)] الكِنْجِكي[(٥)]، وأبو اليَسَر أحمد بن محمد ابن الصَّائغ، وكمال الدين أحمد بن علي بن عبدالحق، وأبو العباس أحمد بن علي بن يحيى بن تميم وكزل بنت [الصدر][(٦)]، وأبو العباس أحمد بن

= الحديث، وأنه سمع من لفظه في مكتب الشيخ شهاب الدين أحمد بن يوسف البانياسي شيئًا لا يذكره، وكان يحدِّث عنه بالإجازة إن لم يكن سماعًا، وطلب الحديث بنفسه؛ فقرأ وسمع الكثير على جماعة من أهل دمشق والواردين إليها».

(١) قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٧/٣): «وتخرج بابن الشرائحي، ولازمه مدة»، وابن الشرائحي هو عبدالله بن إبراهيم بن خليل.

(٢) سقطت «أبو عبدالله» من مطبوع «رونق الألفاظ».

(٣) نسبة إلى قرية تسمى (منية القائد) من أعمال الجيزة، «الضوء اللامع» (٢٢٨/١١) .(منه)

(٤) بالسين المهملة آخره، وربما قلبت صادًا. «الضوء اللامع» (١٩٠/١) .(منه)
قال أبو عبيدة: أثبتها المحقق بالسين، وهي في الأصل بالصاد.

(٥) في مطبوع «الرونق»: «الكنجي»، وهو كذلك في «لحظ الألحاظ» (٣١٧).

(٦) «كزل بنت الصدر» تحرفت في مطبوع «الرونق» إلى «وكيل بيت المال»، ولا معنى لها، وفي الأصل: «كزل بنت...» وبيض لاسم أبيها، وأثبته من مصادر ترجمتها، مثل: «الضوء اللامع» (١١٨/١٢)، وهو: الصدر محمد بن محمد بن عبدالعزيز (ت٨٨٧هـ).

عمر بن هلال المالكي، وأبو إسحاق بن صِدِّيق، وبرهان الدين إبراهيم بن أحمد بن عبدالهادي، وتتر بنت محمد بن أحمد بن المُنجَّا، وبدر الدين حسن بن محمد ابن القُرشية، وخديجة بنت ابن سلطان، ورسلان بن أحمد الذهبي(١)، وزينب بنت شرف الدين ابن تيمية(٢)، وسارة بنت الشيخ تقي الدين السُّبكي، وشمس الملوك ابنة الملك العادل، وأبو هريرة بن الذهبي(٣)، وأكثر عنه جدًّا، وأبو الحسن علي بن محمد بن أبي المجد، وأبو حفص عمر بن محمد البالسي، وفاطمة بنت المُنجَّا، وفاطمة بنت السَّيف بن أبي عمر، ومُحيي الدين يحيى بن زُغَيب(٤) بن الرَّحَبي، وخلائق يطول ذِكرهم، جمع أسماءهم في «جزء» رتَّبهُ على الحروف(٥).

---

(١) في مطبوع «رونق الألفاظ»: «الدمشقي»!

(٢) لا أعرف لابن ناصر الدين الدمشقي شيخًا له صلة قرابة بآل تيمية غيرها، وهي: زينب بنت عبدالله بن عبدالحليم بن عبدالسلام الحرَّانية، بنت أخي شيخ الإسلام تقي الدين أحمد، ولدت سنة اثنتين وعشرين وسبع مئة تقريبًا، وأُحضرت على الحجَّار، وأجاز لها القاسم ابن عساكر والواني وابن مُزَيْز، وجماعة من دمشق ومصر وحماة. قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٥٩٥/١ ـ ٥٩٦): «أجازت لي مروياتها غير مرة؛ منها: «مسند عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» للنجاد».

ماتت في جمادى الأولى سنة تسع وتسعين وسبع مئة.

لها ترجمة في: «إنباء الغمر» (٣٤٥/٣)، «المجمع المؤسس» (٥٩٥/١ ـ ٥٩٦)، «درر العقود الفريدة» (٨٩/٢ ـ ٩٠)، «شذرات الذهب» (٣٥٨/٦).

(٣) قال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٧/٣) وابن فهد في «معجم الشيوخ» (٢٣٨): «ورافق الحافظ غرس الدين خليل بن محمد الأقفهسي في السماع على أبي هريرة بن الذهبي وغيره».

(٤) في المخطوط: «زغية»، والتصحيح من ابن ناصر الدين: «توضيح المشتبه» (٢٠٧/٤) .**(منه)**

(٥) لعله «طبقات الشيوخ» الآتي.

وأكثر من المسموع جدًّا، وكتب الطِّباق بخطِّه[١]، وانتقى، وخرج ودخل في كل نوع من الأنواع، وخرَّج، وعرف العالي والنَّازل، وأتقن جميع الفنون منه[٢]، وحصَّل الأصول، وكتب بخطه كثيرًا[٣]، وخرَّج لنفسه ولغيره، وصار حافظ الشام بلا مُدافعة، وأخذ العربية عن شيخه البانياسي، والأنطاكي[٤]، والأبياري[٥]، وغيرهم.

---

(١) قالوا عنه: «جوَّد الخط على طريقة الذهبي، بحيث صار يحاكي خطه غالبًا»، زاد السخاوي: «بحيث بيع بعض الكتب التي بخطه ورغب المشتري فيه لظنه أنه خط الذهبي، ثمَ بَانَ الأمر».

انظر: «الضوء اللامع» (١٠٥/٨)، «ذيل طبقات الحفاظ» (٣٧٨) للسيوطي، «تنبيه الطالب» (٣٢).

(٢) سقطت من مطبوع «الرونق».

(٣) قال السخاوي في «الضوء» (١٠٥/٨): «وكتب به الكثير، راغبًا في إفادة الطلبة شيوخ بلده، بل ويمشي هو معهم إلى السماع عليهم، مع كونه هو المرجع في هذا الشأن، وربما قرأ لهم هو».

قال أبو عبيدة: ظفرت بخطه ببعض كتب الزين العراقي؛ مثل: «التقييد والإيضاح» و«شرح الألفية»، انظر: (النموذج رقم ١) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٤) محمود بن عمر بن محمود بن إيمان، الشرف الأنطاكي ثم الدمشقي الحنفي، مات (سنة ٨١٥هـ).

ترجمته في: «ذيل التقييد» (٢٧٥/٢)، «إنباء الغمر» (٩٨/٧) ـ وفيه: مسعود ـ، «الضوء اللامع» (١٤٢/١٠) .**(منه)**

(٥) (أبيار) بالفتح: بين مصر والإسكندرية، على شاطئ النيل، منها: نور الدين علي بن سيف بن علي بن إسماعيل الأبياري ثم الدمشقي، شيخُ أهل العربية في عصره، توفي (سنة ٨١٤هـ).

ترجمته في: «تاج العروس» (٢٧٤/١٠)، «درر العقود الفريدة» (٤٥٨/٢)، «إنباء الغمر» (٣٨/٧)، «تبصير المنتبه» (٣٥/١) «الضوء اللامع» (٢٣٠/٥)، «وجيز الكلام» (٤١٤/٢) .**(منه)**

ورحل إلى حماة[١] وأخذ بها اللغة عن ابن الغَزِّي، وأخذ عن شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني[٢]، وأجازه من مصر الحافظ زين الدين

---

(١) قال ابن خطيب الناصرية في «الدر المنتخب» (٢/ق٢٢٥): «قدم حلب آخر نهار السبت رابع عشري صفر سنة سبع وثلاثين وثمان مئة، فلما سمعتُ به تأهَّبتُ للمجيء إليه، والسلام عليه، فسبقني وجاء إلى منزلي، وتكلَّمتُ معه؛ فرأيته إنسانًا جسيمًا، محدِّثًا، فاضلًا.

قرأ بحلب كتاب «الشهادات»، و«مسند عبدالله بن أبي أوفى» تأليف أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد على شيخنا الحافظ برهان الدين إبراهيم سبط ابن العجمي، وسمع عليَّ «المنتقى من مسند الحارث بن أبي أسامة» بسماعي له من الشيخ شهاب الدين أحمد ابن المرحِّل وابن عمه أبي بكر بن محمد الحَرَّانِيَّيْنِ، ثم سافر من حلب مستهل ربيع الأول من السنة المذكورة، ووصل دمشق، فأقام بها، وهو محدِّثها وحافظها، وله مؤلفات عديدة، فإنه خرَّج وانتقى وألَّف وصنَّف، ومن مؤلفاته: «توضيح المشتبه» في ثلاث مجلدات كبار، وكتاب «الإعلام بما وقع في مُشتبه الذهبي من الأوهام»، وكتاب «جامع الآثار» وغير ذلك، وحدَّث بحلب، وأجاز الطلبة بها، وله نظم، منه ما رأيته بخطه...» وساق بعضًا منه، ثم قال (ق٢٢٦):

«ثم اجتمعتُ به بدمشق عند توجُّهي إلى الحجاز الشريف في الحجة الثالثة، وجرى بيني وبينه مذاكرة في الحديث، وسمعتُ عليه».

وقال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩) عن المترجم له: «ورحل إلى حلب بأخرة (سنة سبع وثلاثين، فسمع من الشيخ برهان الدين سبط ابن العجمي، ومن قاضيها علاء الدين يريد: ابن خطيب الناصرية ـ، وذكره في «تأريخه» وأثنى على فضائله،...»، وقال: «رأيت بخطه في استدعاء جواب منظوم، وفيه:

محمد نجل أبي بكر مسطَّرهُ   لجده ناصر الدين قد اشتهرا

فقلت: لو قال: (محمد بن أبي بكر...) إلى آخره؛ لاستقام الوزن، واستراح من تسهيل همزة (أبي)، وهذا من الانحياز النادر».

(٢) ذكرتُ فوائد ابن ناصر الدين الدمشقي عن البلقيني في كتابي «طبقات تلاميذ سراج الدين البلقيني» (رقم ٢٤٣)، وهكذا صنعت مع غيره، ولذا سَمَّيتهُ =

العراقي وسراج الدين [بن][(١)] الملقِّن وغيرهما.

وأتقن عدَّة فنون، ومهر في علم الحديث، وتخرَّج بالحافظ شهاب الدين بن حِجِّي، وابن الحسباني، والجمال بن الشرائحي وانتفع به كثيرًا، وتقدَّم في هذا الفن، واشتهر اسمهُ وبعُدَ صيتُه، وصنَّف التصانيف المفيدة الحسان، البالغة في الإحسان لكل إنسان؛ منها:

«توضيح مشتبه الذهبي»[(٢)] في ثلاث مجلَّدات كبار، وجرد منه كتاب **«الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»**[(٣)]، و**«بديعة البيان عن**

= ـ أيضًا ـ: «مجمع الفوائد البلقينية»، يسَّر الله نشره، ومما يعلم أن (ابن ناصر الدين الدمشقي) لم يسافر إلى مصر، والتقى بشيخه البلقيني في الشام، وقرأ عليه، وحدَّث عنه، وأجازه الشيخ بمروياته، ونقل عن عدد من كتبه، وصرَّح ببعض ذلك في مؤلفاته.

(١) زيادة على المطبوع والمخطوط.

(٢) ذكره له جمع، منهم: النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٢) وابن العماد في «الشذرات» (٩/٣٥٥)، وفي تسمية ابن حجر له في «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٦): «المشتبه» تجوُّز!
وقال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١١٩) عنه: «مصنف حافل مبسوط».
وانظر: «كشف الظنون» (٢/١٦٩١)، «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤، ٢٣٦).
وأفاد المنجد أن ابن عروة الحنبلي أدرجه ضمن «الكواكب الدراري»، نسخة الظاهرية، رقم (١٥١ ـ تفسير)، وهي من النسخ المعتمدة في تحقيقه.
ونسبه له جمع، ونقل منه عدد غفير، وانظر: «البدر الطالع» (٢/١٩٩)، ومقدمة الأستاذ الفاضل محمد نعيم العرقسوسي في تحقيقه للكتاب، وصدر عن مؤسسة الرسالة، (سنة ١٤٠٧هـ).

(٣) ذكره له جمع، منهم: النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٢)، وقال السبط ابن العجمي: «ورد على «مشتبه الذهبي»، وكتابه فيه فوائد»، كذا في «الضوء» (٨/١٠٥ ـ ١٠٦)، ونسبه له: ابن العماد في «الشذرات» (٩/٣٥٥) والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/١٩٩) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١١٩) والمنجد =

موت الأعيان»[١] نظمًا، وشرحها في مجلد سمَّاه: «**التبيان»**[٢]، ولهُ قصيدةٌ في تَعداد أنواع علوم الحديث سمَّاها: «**عقود الدُّرر في علوم الأثر»**[٣]،

= في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٥) وكحالة في «معجم المؤلفين» (١١٢/٩) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) والزركلي في «الأعلام» (٢٣٧/٦)، وحققه عبد رب النبي محمد ونشره في مجلدة عن مكتبة العلوم والحكم (سنة ١٤٠٧هـ).

(١) اكتفى ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٨/٣) بقوله: «و«أرجوزة في الحفاظ» و«شرحها»»، وهكذا في «البدر الطالع» (١٩٩/٢) وزاد عليه: «و«بديعة البيان عن موت الأعيان» نحو ألف بيت و«شرحها» أيضًا » فجعلهما كتابين! والصواب أن «الأرجوزة في الحفاظ» هي «بديعة الزمان»، وقال عنها النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٢): «نظم فيها حُفَّاظ الإسلام إلى عصره، وشرحها»، ونسبها له: ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) والغزي في «ديوان الإسلام» (٣٣٣/٤) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) وكحالة في «معجم المؤلفين» (١١٢/٨) والمنجد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤، ٢٣٥)، وزاد في «إيضاح المكنون» (٧٣/١) بعد «الأعيان»: «على الزمان»، وهي كذلك في بعض النسخ؛ ومنها نسخة الحرم المكي، انظر: «فهارسها» (٥١٠/٩)، وانظر للتعريف به: «الإعلان بالتوبيخ» (١٩٧)، وحققه أكرم البوشي، وطبع عن دار ابن الأثير ـ الكويت (سنة ١٤١٨هـ).

(٢) ذكره له: ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) والزركلي في «الأعلام» (٢٣٧/٦) وقال عنها: «أرجوزة في التراجم على طريقة مبتكرة في تاريخ الوفيات، و«التبيان» شرحها» وكحالة في «معجم المؤلفين» (١١٢/٨) والمنجد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤، ٢٣٥).
وقال عبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢): «عندي في مجلد».

(٣) اكتفى ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٧/٣) بقوله: «وله «أرجوزة في علم الحديث» وشرحها».
وقال النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٢): «وفيها القصيدة المضمَّنة أنواع الحديث»، وظفرت بها بخطه في نسخة في برنستون، رقم (٤١٥٢)، (ق١٦)، وقرَّظه له ابن حجر، واعتذر عن الحواشي التي أفادها حسبما جرده السخاوي =

وشرحُها اثنان: مطوَّلًا[١] ومختصرًا[٢]، وكتاب «السُّرَّاق من الضعفاء»[٣]، و«كشف القناع عن حال من افترى الصُّحبة أو الاتباع»[٤]،

= بطريقة زائدة في الأدب، انظر التقريظ في «الجواهر والدرر» (٧٣٦/٢)، والإشارة إليه في «الضوء اللامع» (١٠٥/٨)، ونسبها له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) وغيره.

وجعلها الزركلي في «الأعلام» (٢٣٧/٦) مع «شرح منظومة الاصطلاح» كتابين! انظر: «البدر الطالع» (١٩٩/٢)، «جلاء العينين» (٦٠)، «إيضاح المكنون» (١١٣/٢)، «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢).

(١) انظر: «تنبيه الطالب» (٣٢)، «شذرات الذهب» (٣٥٥/٩)، «البدر الطالع» (١٩٩/٢).

وقال عبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) وهو يعدد مصنفات ابن ناصر الدين: «منها «شرحه الكبير على منظومة له في الاصطلاح» عندي عليه خطه في مجلد».

(٢) انظر: «تنبيه الطالب» (٣٣)، «شذرات الذهب» (٣٥٥/٩)، «البدر الطالع» (١٩٩/٢)، «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢).

وحققها الأستاذ عبدالله علي مرشد مع «عقود الدرر»، واسم المختصر: «حل عقود الدرر»، نشرتها مكتبة العباس مصر، وحققه ـ أيضًا ـ الأستاذ زكريا عبدالعزيز الجاسم في أطروحته: «الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي وجهوده في الحديث النبوي»، وحققه ـ أيضًا ـ الأستاذ صبحي السامرائي، ثم رأيتها منشورة بتحقيق نبيل صلاح سليم.

(٣) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩).

وقال عبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢): «وله أيضًا ـ «كتاب السرَّاق والمتكلم فيهم من الرواة» وذكر طبقاتهم وتراجمهم، وهو عندي بخطه، فرغ منه (سنة ٨٠٥هـ)».

وسمَّاه الزركلي في «الأعلام» (٢٣٧/٦): «السرَّاق والمتكلم فيهم من الرواة»، ويعمل عليه أخونا الدكتور عبداللطيف الجيلاني منذ سنوات عديدة، ولم يطبع بعد، ونسخته الوحيدة في المكتبة الحسنية الملكية في المغرب؛ دفعها إليه الدكتور أحمد شوقي بنبين.

(٤) في «الشذرات» (٣٥٥/٩): «... الصحبة والاتباع».

وفي «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢): «... الصحبة أو له اتباع» وهو أيضًا ـ =

و«**إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك**»[(١)]، و«**جامع الآثار في مولد المختار**»[(٢)] ثلاثة أسفار كبار، و«**مورد الصَّادي في مولد الهادي**»[(٣)]،

= عندي بخطه»، وكذا اسمه في «الأعلام» (٦/٢٣٧)، وحققه عن نسخة المصنف: الأستاذ عبدالله عبدالعزيز أمين.

(١) في «الشذرات» (٩/٣٥٥): «... برواية الموطأ»!!
وقال الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/٦٧٦): «في مقدار عشر كراريس، أوصلهم إلى (٨٣) راويًا عنه، وقفت على نسخة منه بخط محمد بن عبدالله الخيضري رواية عن مؤلفه في مكتبة زاوية الشيخ الدردير بمصر».
وله ذكر في: «جلاء العينين» (٦٠)، «إيضاح المكنون» (١/١٩)، «هدية العارفين» (٢/١٩٣)، «عصر سلاطين المماليك» (٤/١٩٠).
وطبع أكثر من مرة، وفي الظاهرية (٦١٨١) (ق ١ ـ ١٠) نسخة منه بخط صاحبه.

(٢) سمَّاه ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٦) والنعيمي في «التنبيه» (٣٢): «المولد النبوي»، وقال: «في مجلدات ثلاثة».
ومثل المزبور في: «الشذرات» (٩/٣٥٥)، «البدر الطالع» (٢/١٩٨)، «كشف الظنون» (١/٥٣٣) و(٢/١٩١٠)، «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٥، ٢٣٦)، «عصر سلاطين المماليك» (٤/١٩٠).
وفي «فهرس الفهارس» (٢/٦٧٦): «الجامع المختار في مولد المختار»، وفي «الأعلام» (٦/٢٣٧): «و«المولد النبوي» ثلاثة أجزاء».
والكتاب مطبوع مرتين، أوفاهما طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) نسبه له: ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٧) والمقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣/١٢٨) وابن العماد في «الشذرات» (٩/٣٥٥) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/٦٧٦) والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/١٩٨) والكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١١٩) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٩٠١) وزاد في (٢/١٩١٠): «في كراسة»، وكذا قال الشوكاني.
ومنه نسخة في تشستربتي (٤٦٥٨) في تسع ورقات، كتبت (سنة ٨٢٨هـ)، وقرئت على المؤلف، انظر: «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤، ٢٣٦).
ومنه نسختان في مكتبة الحرم المكي، الرقم العام (٢/٢٧٢٣) و(٢/٢٧٢٤)، =

وأخصر منه: «**اللفظ الرائق في مولد خير الخلائق**»[(١)]، وله مصنفان في «**المعراج**»[(٢)]،

= منسوختان في المدينة النبوية: **إحداهما** بتأريخ ٢٣ ربيع الأول (سنة ١٢٨٧هـ)، في تسع ورقات، **والأخرى** بتأريخ ٢٣ ربيع الأول (سنة ١٢٨٢هـ)، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف» (٩/٢٤٩، ٢٥١).

وقال الغزي في «ديوان الإسلام» (٤/٣٣٣): «له مؤلفات، منها:... مولدان ومختصر».

وانظر: «هدية العارفين» (٢/١٩٣)، «عصر سلاطين المماليك» (٤/١٩٠).

وحققه الأستاذ إبراهيم بن راشد المريحي، ونشرته جمعية الإمام مالك في البحرين، ثم نشره محمد بن أحمد الأزهري، في كتابه «من نوادر التأليف في السيرة النبوية موالد الحفاظ النقَّاد»، طبع على نفقة بعض المحسنين، واستدرك نقلين طويلين على الطبعة السابقة، أحدهما في (٢٦) صفحة.

(١) لعله المراد في كلام النعيمي (٣٢): «ومنها «المولد المختصر» في كراسة»، ومثل المزبور في «الشذرات» (٩/٣٥٥).

وذكره له: الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/١٩٨) وقال: «في أقل من كراسة» وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٥٥٩، ١٩١٠) وقال عنه: «كراسة مختصرة».

ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي (١٠٦ مجاميع) أفاده المنجد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٦)، وهي اليوم برقم (٣٨٦٢/١٠) كما في «فهرس مخطوطات الحرم المكي الشريف» (٩/٢١٨)، وفي مكتبة الدولة ببرلين (ps١٩٨/) وفي فيض الله (١/١٤٤٥٥) والمكتبة البريطانية (٧١١).

وانظر: «هدية العارفين» (٢/١٩٣)، «عصر سلاطين المماليك» (٤/١٩٠).

ونشره الأستاذ محمد بن أحمد الأزهري في كتابه «من نوادر التأليف في السيرة النبوية».

(٢) اسمهما: «السراج الوهاج في ازدواج المعراج»، ذكره المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣/١٢٨) وغيره.

ومنه نسخة في دار الكتب الظاهرية (١٨٩٤ عام) و(١٠٥٩٩/٢/٣٠٢) في (٢٥) ورقة. =

وكذا في «**الوفاة النبوية**»[١]، و«**نشر النعمة بذكر الرحمة**»[٢]، و«**افتتاح القاري لصحيح البُخاري**»[٣]، و«**تحفة الإخباري بترجمة**

= وانظر: «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤، ٢٣٦).

و«منهاج الأصول في معراج الرسول» ذكره له في: «الضوء اللامع» (٨/١٠٣) و«البدر الطالع» (٢/١٩٨) و«هدية العارفين» (٢/١٩٣) و«إيضاح المكنون» (٢/٤٨٥) و«عصر سلاطين المماليك» (٤/١٩٠).

وفي «الشذرات» (٩/٣٥٥): «له مصنفات في المعراج»، وفي «تنبيه الطالب» (٣٣): «معراجان: مطول ومختصر».

(١) ذكره له: المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣/١٢٨) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٣٢٠) وابن العماد في «شذرات الذهب» (٧/٢٤٤) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/٩٨٤) وقال عنه: «مختصر».

واسمه: «الأخبار بوفاة المختار»، منه نسخة في مكتبة الحرم المكي، منسوخة في ١٦ ذي القعدة (سنة ٨٣٦هـ) بجبل قاسيون في دمشق، انظر: «فهارسها» (٩/٦ ٧)، ونشره د. رفيق حميد طه السامرائي، (سنة ١٤٣٧هـ)، في (٦٩) صفحة، عن دار الفتح الأردن.

وله آخر بعنوان «سلوة الكئيب بوفاة الحبيب»، نشر في إدارة البحوث في دبي، بتحقيق د. صالح يوسف معتوق، وخرج أشعاره أ. د هاشم صالح مناع، في (٢٥٣) صفحة.

وانظر: «شذرات الذهب» (٩/٣٥٥)، «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤، ٢٣٦)، «جلاء العينين» (٦٠)، «الأعلام» (٦/٢٣٧).

(٢) نسبه له جمع، منهم: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢/١٩٥٣) وعرَّف به بقوله: «مختصر ألَّفه لختام البخاري»، وجعله إسماعيل البغدادي في «هدية العارفين» (٢/١٩٣) مع «مختصر ختم البخاري» كتابين.

(٣) ذكره له: ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٧) والسخاوي في «الضوء اللامع» (٨/١٠٤) وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٣٢٠)، وقال عنه النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٣): «كراريس في افتتاح الصحيح»، وسمَّاه ابن العماد في «الشذرات» (٩/٣٥٥) بالمزبور: «افتتاح القاري...»، وهكذا اسمه في: «البدر الطالع» (٢/١٩٨)، «جلاء العينين» (٦٠)، «فهرس الفهارس» (٢/٦٧٦)، =

البُخاري»[١]، و«**منهاج السَّلامة في ميزان القيامة**»[٢]، و«**التنقيح بحديث التسبيح**»[٣]، و«**جزء في فضل يوم عرفة**»[٤]، و«**جزء في فضل عاشوراء**»[٥]،

= «إيضاح المكنون» (١٠٨/١)، «معجم المؤلفين» (١١٣/٩)، «عصر سلاطين المماليك» (١٩٠/٤)، «الأعلام» (/٢٣٧).
وحققه أخونا البحاثة مشعل بن باني المطيري، وأودعه ضمن «مجموع فيه رسائل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ٧)، نشر دار ابن حزم (سنة ١٤٢٢هـ)، وفي مطبوعه نقص سيستدركه المحقق في طبعة لاحقة بإذن الله ـ تعالى ـ.

(١) ذكره له: ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) والمنجد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٤).
وحققه أخونا النبيه محمد ناصر العجمي، ونشره في دار البشائر الإسلامية بيروت (سنة ١٤١٣هـ).

(٢) ذكره له: ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٧/٣) وابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) والشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٩/٢) وإسماعيل باشا البغدادي في «إيضاح المكنون» (٥٨٦/٢) و«هدية العارفين» (١٩٣/٢) وفيه: «إلى ميزان».
وطبع بتحقيق الأخ مشعل بن باني المطيري عن دار ابن حزم (سنة ١٤١٦هـ).

(٣) في «الشذرات» (٣٥٥/٩): «... لحديث التسبيح».
وحققه الأخ البحاثة الشيخ محمد ناصر العجمي، ونشره عن دار البشائر ـ بيروت (سنة ١٤١٣هـ).

(٤) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩).
وفي «إيضاح المكنون» (٤٣١/٢): «مجلس في فضل يوم عرفة»، وكذا في «البدر الطالع» (١٩٨/٢).
وطبع بتحقيق الشيخ مشعل بن باني المطيري ضمن «مجموع فيه رسائل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» بعنوان «مجلس في فضل يوم عرفة وما يتعلق به»، وهذا العنوان بخط المصنف على نسخة مكتبة الحرم المكي، ضمن مجموع (١٠٦).

(٥) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) هكذا، واسمه: «اللفظ المكرم =

و«برد الأكباد عن فقد الأولاد»[١]، و«نفحات الأخيار من مسلسلات الأخبار»[٢]، و«الأربعون المتباينة الأسانيد[٣] والمتون»[٤]، و«مسند تميم الداري وترجمته»[٥]، و«عَرف العنبر في وصف المنبر»[٦]، و«الروض الندي

= بفضل عاشوراء المحرم»، مطبوع أكثر من مرة، أحسنها بتحقيق الأخ مشعل المطيري في مطلع «مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي»، وانظر: «البدر الطالع» (١٩٨/٢)، «إيضاح المكنون» (٤٠٧/٢).

(١) ذكره له ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٦/٣) وابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) والشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٨/٢ ـ ١٩٩) وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢٣٨/١) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) وقال: «عندي»، وانظر «الأعلام» (٢٣٧/٦).
ويسر الله لي تحقيقه قديمًا، وسأعمل على مراجعته على نسخ أخرى ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٢) ذكره له: النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٣) وابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩) والآلوسي في «جلاء العينين» (٦٠) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) وإسماعيل البغدادي في «هدية العارفين» (١٩٣/٢)، وسمَّاه الغزي في «ديوان الإسلام» (٣٣/٤): «مسلسلات الأخبار»!
وطبع بتحقيق الأخ مشعل بن باني المطيري عن دار البشائر بيروت.

(٣) عند المقريزي في «الدرر» (١٢٨/٣): «الإسناد».

(٤) ذكره له البرهان الحلبي في «ثبته»، أفاده السخاوي في «ضوئه» (١٠٥/٨)، وذكره له: ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) وعبدالحي الكتاني في «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢) وعبارته: «وخرج الأربعين المتباينات المتون والأسانيد»، ومنه نسخة في برلين، رقم (١٥٠٩).

(٥) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩)، واقتصر الشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٩/٢) على قوله: «مسند تميم الداري».

(٦) وتتمة اسمه على نسخة دار الكتب المصرية (٣٩٨ ـ حديث): «وجواز اتخاذ الكراسي في المساجد خلافًا لمن أنكر ذلك من مُعاند»، ذكره له: السخاوي في «الضوء» (١٠٤/٨) و ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) والشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٩/٢) وإسماعيل البغدادي في «إيضاح المكنون» (٩٩/٢). =

في الحوض المُحمَّدي»[1] مجلد ذكر فيه «طرق حديث الحوض» من نحو ثمانين طريقًا، و«**ريع الفرع في شرح حديث أم زرع**»[2]، و«**رفع الدسيسة بوضع حديث الهريسة**»[3]، و«**جزء فيه أحاديث ستة في معانٍ**[4] **ستة من طريق رواة ستة عن حفاظ ستة من مشايخ الأئمة الستة بين مُخرِّجها**[5] **وبين رواتها ستة**»[6] وهو جزء عالٍ[7] لطيف ظريف، و«**نيل الأمنية بذكر الخيل النبوية**»[8]،

= وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ مشعل الباني ضمن «مجموع فيه رسائل ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ٩).

(١) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩).
له نسخة خطية في دار الكتب المصرية (٢٥٩٢٩ب) ضمن مجموع (ق ١ ـ ١٢)، انظر: «فهرس المخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٥» (٤٤١/١).

(٢) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) وفيه: «ربع» بالباء الموحَّدة! وسمَّاه الشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٩/٢): «شرح حديث أم زرع» وقال: «في كراريس»، وقال الزركلي في «الأعلام» (٢٢٧/٦): «رسالة في خزانة الرباط (٢١٢٤ ـ كتاني)»، وانظر: «فهرس الفهارس» (٦٧٦/٢).

(٣) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) وسقط منه «حديث»، وهو في «إيضاح المكنون» (٥٧٩/١) وفيه: «الدريسة»!! بدل «الدسيسة».

(٤) في المخطوط: «معاني»!

(٥) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرونق»: «مخرجيها».

(٦) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) هكذا: «جزء فيه أحاديث ستة عن حفاظ ستة في معانٍ ستة من مشايخ الأئمة الستة بين مُخرِّجها وبين رواتها ستة».
وطبع بتحقيق د. محمد مطيع الحافظ عن مكتبة التوبة الرياض، (سنة ١٤٢١هـ)، وأدرجه الأستاذ مشعل المطيري ضمن «مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ١١).

(٧) في المخطوط: «عالي»!

(٨) ذكره له: ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/١٠) والمنجد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٥).

و«الإملاء الأنفس في ترجمة عسعس»(١)، و«اكتتاب(٢) ذوي السير بمصاب حُجر الخير»(٣)، و«جواب المراعي لسلف الشيخين عبدالقادر(٤) وابن الرفاعي»(٥)، و«الرد الوافر على من زعم أن ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»(٦)، و«الرد بالحق صدعًا على من قال إن للمحدِّثين [نبوَّة و](٧). شرعًا»(٨)، و«التلخيص بحديث(٩) رفو(١٠)

---

(١) ذكره له: السخاوي في «الضوء اللامع» (٨/١٠٤) وابن العماد في «الشذرات» (١٠/٣٥٦) هكذا: «الإملاء الأنفسي في ترجمة عسعسي» وإسماعيل البغدادي في «إيضاح المكنون» (١٢٦/١)، ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، انظر: «فهارسها» (٩/٥٠٥).
وطبع أكثر من مرة، أحسنها بتحقيق الأخ مشعل بن باني المطيري، وأدرجه في «مجموع فيه رسائل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ١٢)، وهو في ترجمة حجر بن عدي الكندي.

(٢) في مطبوع «الرونق»: «إتحاف»!

(٣) لم أظفر به إلا هنا، ولعله في ترجمة حجر بن عدي الكندي؛ كالسابق، أحدهما مطول، والآخر مختصر.

(٤) قال ابن طولون في «القلائد الجوهرية» (٢/٢٢٢): «وقد جمع الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين شجرةً في أولاد الشيخ عبدالقادر الكيلاني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذكر فيها تراجم كل منهم، وذكر منهم عبدالسلام هذا، ولم أقف عليها مبيَّضة، بل ولا بالتسويد، إلا بعضًا منها».

(٥) قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (٣/١٢٦٤) فيمن ترجم لأبي العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن يحيى الرفاعي: «للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي فيه وفي الشيخ عبدالقادر «جزء»».

(٦) سيأتي الكلام عنه مفصلًا.

(٧) كذا في المخطوط، وبيض لها في المطبوع.

(٨) لم أره إلا هنا، وهو من مهمات كتبه، وله صلة وثيقة بمحنته، وفيه إشارة إلى عدم تعصُّبه، مع أنه شافعي، وسيأتي مزيد بسط لذلك.

(٩) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرونق»: «الحديث».

(١٠) في مطبوع «الرونق»: «ربو» بالباء الموحَّدة بعد الراء! وفي الأصل غير واضحة، ومن الكتاب نسخ في الظاهرية وجمعة الماجد، وفي «فهارسهم»: «رفو» كالمثبت.

القميص»[١]، و«الدراية بما جاء في زمزم من الرواية»[٢]، و«إحكام التبويب بأحكام التثويب»[٣]، و«إعلام الرواة بأحكام حديث القضاة»[٤]، و«الأعلام الواضحة في أحكام المصافحة»[٥]، و«الانتصار بسماع[٦] الحَجَّار»[٧]،

---

(١) نسبه له جمع، انظر: «إيضاح المكنون» (٣١٨/١)، وهو قيد تحقيق الأخ مشعل الباني.

(٢) حققه الأستاذ فريد بن محمد فويلة، نشر عن دار البشائر، (سنة ٢٠١٣م)، وطبع على أنه لابن حجر العسقلاني، ولم يذكره له السخاوي في «الجواهر والدرر»، ونسبه لابن ناصر الدين في: «صلة الخلف» (٢٣٦) و«معجم المطبوعات المطروقة» (٤٩٠/١)، ونقل منه تلميذه العلامة إبراهيم بن محمد الناجي في رسالته «قلائد المرجان في الوارد كذبًا في الباذنجان»، ولا تُعرف لكتاب «الدراية» سوى نسخة واحدة كانت في مكتبة الشيخ عبدالحي الكتاني، وهي الآن في خزانة القصر الملكي في مراكش، ونقل منه ـ أيضًا ـ الشيخ عبدالحي في كتابه «عقد اليواقيت والزبرجد».

(٣) لم أره إلا هنا.

(٤) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩).

(٥) ذكره له ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩)، وعثر الأخ مشعل الباني على قطعة من الأحاديث الواردة في فضل المصافحة والمعانقة، ولعلها جزء منه.

(٦) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرونق»: «السماع».

(٧) نسبه له جمع، انظر: «الضوء اللامع» (١٠٤/٨)، «إيضاح المكنون» (١٣٠/١)، ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، رقم (١١/٣٨٦٢)، وهو في «فهرس مخطوطات الحرم المكي» (٣٣/٩) ضمن (السيرة النبوية)!
وحققه أخونا مشعل بن باني المطيري، وأدرجه ضمن «مجموع فيه رسائل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ١٠).
وسينشر عن الدار الكتانية ضمن «مجموع رسائل عن أحمد بن أبي طالب الشحنة الحجار البقاعي الصالحي» بتحقيق الأستاذين محمد زياد بن عمر التكلة وقاسم بن محمد ضاهر البقاعي، ومعه «حاشية للحافظ ابن حجر العسقلاني».
ويعمل الأخ مشعل الآن على تحقيق: «مجلس في شرح حديث سيد الاستغفار» و«مجلس في بيان سعة رحمة الله» و«جزء فيه من حديث القبابي».

و**«رفع الملام عمن خَفَّفَ والد شيخ البخاري محمد بن سَلَام»**(١)، و**«إطفاء حُرقةِ الحوبة بإلباس خرقة التوبة»**(٢)، وكتاب في **«مناسك الحج»**(٣) مختصر جيد مفيد، وغير ذلك.

وخرَّج عدَّة أجزاء كبيرة وسمَّاها: بـ**«الأمالي»**(٤)، مشتملة على نفائس وعوالٍ(٥)، وله مسوَّدات كثيرة وفوائد غزيرة، وجمع ديوان خُطَب،

---

(١) ذكره النعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٣)، وفي مطبوعه: «حقق» بدل «خفف»! وسقط منه «شيخ البخاري»!
ومنه نسخة في مكتبة الحرم المكي، بخط محمد المدعو عمر بن محمد بن فهد القرشي، منسوخة في ١٦ ذي القعدة سنة (٨٣٦هـ)، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف» (٥٩٣/٩).
ونشره أخونا المحقق الباحث محمد عزير شمس ضمن «مجموعة روائع التراث العربي» (ص ٢٣٧ ـ ٢٥٧).

(٢) ذكره له: السخاوي في «الضوء اللامع» (١٠٣/٨) وابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) وإسماعيل باشا البغدادي في «كشف الظنون» (٩٥/١) و«هدية العارفين» (١٩٣/٢) ومحمود رزق سليم في «عصر سلاطين المماليك» (١٩٠/٤).

(٣) ذكره ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٦/٩) هكذا: «مختصر في مناسك الحج».

(٤) طبع منها الكثير، مثل: **«مجالس من تدريسه في آية ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾** [آل عمران: ١٦٤]» نشره الأستاذ محمد عوامة عن مؤسسة الريان ـ بيروت، (سنة ١٤٢١هـ)، و**«مجلس في حديث جابر الذي رحل فيه مسيرة شهر إلى عبدالله بن أنيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»** نشره الأستاذ مشعل المطيري عن مؤسسة الريان، (سنة ١٤١٥هـ)، ثم في «مجموع فيه رسائل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ٣)، و**«المجلس الأول في حديث «الراحمون يرحمهم الله»»** طبع في دار العاصمة (سنة ١٤٠٧هـ) بتحقيق محمود الحداد، و**«مجالس في تفسير سورة الفاتحة والبقرة»** فيه نسخة بخط المصنف في الجامعة الأمريكية بيروت، رقم (٢٩٧)، و**«من مسموع ابن ناصر الدين الدمشقي»** نشره مشعل المطيري آخر «نفحات الأخيار» عن دار البشائر، (سنة ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م).

(٥) في المخطوط: «وعوالي».

ونظم كثيرًا من الفوائد والمدائح النبوية[١]،

---

(١) مثل: «**بواعث الفكرة في حوادث الهجرة**» نظمًا، ذكره: المقريزي في «الدرر» (١٢٨/٣) والنعيمي في «تنبيه الطالب» (٣٢) قال: «القصيدة المسماة «بواعث...»».
قلت: أودعه برمته في كتابه «الدرر المفيدة» (رقم ١٧٥ ـ بتحقيقي)، وأدرجه برمته أيضًا : ابن العماد في «شذرات الذهب» (١٦/١ ـ ١٧) وله عدة نسخ خطية؛ منها في مكتبة الحرم المكي، رقم (٣٨٦٢ تاريخ)، بخط ابن فهد المكي، في ورقة واحدة (ق٩٣ ٩٤)، وجاء في آخرها سماع ومقابلة مع الأصل، انظر: «فهرس مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف» (٣٢٦/٩)، ومنها نسخة في مكتبة الشيخ سليمان الصالح البسام في عنيزة، انظر: «موسوعة الفهرس الوصفي لمصادر السيرة النبوية» (٨٦/٨)، ونسبها له جمع، انظر: «البدر الطالع» (١٩٩/٢) وفيه: «براعة» بدل «بواعث»، «معجم المؤلفين» (١١٢/٨ ـ ١١٣)، «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٥)، «إيضاح المكنون» (١٩٨/١).
وطبع عن دار الكتب العلمية.
وقال النعيمي (٣٣): «وله عدة (ختوم) نقلتُ ذلك عمن أسند بخطه».
قلت: له في «إيضاح المكنون» (٤٣١/٢): «**مجلس في ختم صحيح البخاري**» و«**مجلس في ختم صحيح مسلم**» و«**مجلس في ختم الشفا للقاضي عياض**» ونشره الأستاذ إبراهيم صالح عن دار البشائر في دمشق، (سنة ١٤١٩هـ).
وذكر له حاجي خليفة:
ـ «**إتحاف السامع بافتتاح الجامع**»، وقال معرِّفًا به (٦/١): «ذكر فيه فضل الحديث وأهله، وفضل «الصحيحين» وتدريسه».
ـ «**شرح الإمام في أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد**»، انظر: «كشف الظنون» (١١٥٨). وذكر له إسماعيل باشا البغدادي:
ـ «**تنوير الفكرة بحديث بهز بن حكيم في حسن العشرة**»، انظر: «الضوء اللامع» (١٠٤/٨)، «لحظ الألحاظ» (٣٢٢)، «إيضاح المكنون» (٣٣٤/١)، وحققه الأخ مشعل المطيري، وأودعه في «مجموع فيه رسائل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ٤).
ـ «**زوال البؤسى عمن أشكل عليه حديث لجاج آدم وموسى**» كذا في «إيضاح =

= المكنون» (٦١٤/١)، وصواب «لجاج»: «تحاج»، وتصحفت في مطبوع «البدر الطالع» (١٩٩/٢) إلى «نجاح»!!

- «**شن الغارة في فضل زيارة المغارة**»، «إيضاح المكنون» (٥٨/٢).

- «**طبقات الشيوخ**»، «إيضاح المكنون» (٧٩/٢)، وأفاد الشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٨/٢) أنه جعلهم (ثمان طبقات).

- «**الطلبة اللطيفة بحديث البضعة الشريفة**»، «إيضاح المكنون» (٨٧/٢)، ثم وجدته في «الضوء اللامع» (١٠٣/٨) بعنوان «الصلبة اللطيفة لحديث البضعة الشريفة».

- «**النكت الأثرية على الأحاديث الجزرية**».

- «**أسانيد الكتب الستة وغيرها**».

- «**إسناد صحيح البخاري**».

نشرها الأستاذ مشعل المطيري، ووضعه في «مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (الأرقام ٣، ٤، ٥)، وعزا «النكت» له ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٣٢٠ ـ ٣٢١).

- «**الرد على من أنكر رفع اليدين في الدعاء**»، منها نسخة في الظاهرية (٦١٨١ ـ عام) بخطه في ثلاث ورقات كتبها (سنة ٨١٧هـ)، ونشرها عنها الأخ مشعل المطيري في «مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي» (رقم ٨).

- «**جزء منه جواب سؤال من ماردين عن بيت شعر مُدح به النبي ﷺ**»، نشره د. مصطفى الحوري في مجلة «معهد المخطوطات» المجلد (٣٥) الجزء (١ ـ ٢) (ص ٨٧ ـ ٩٦).

وزاد الزركلي في «الأعلام» (٢٣٧/٦): «مختصر إعراب القرآن للسفاقسي»، وأفاد أن النصف الثاني منه مخطوط في الظاهرية.

- «**الإتحاف بحديث فضل الإنصاف**»، نشره محمود الحداد (سنة ١٤٠٧هـ) عن دار العاصمة.

- «**الترجيح لحديث صلاة التسبيح**»، نشره محمود سعيد ممدوح عن دار البشائر بيروت (سنة ١٤٠٥هـ)، وله «**التنقيح**»، وسبق عند المصنف.

- «**مجلس في الزهد والرئاسة**»، منه نسخة بخط صاحبه في الجامعة الأمريكية بيروت رقم (٢٠٧)، ونشره الأخ مشعل الباني عن دار ابن حزم (سنة ١٤٣٣هـ). =

= - «**جزء مسموع ابن ناصر الدين الدمشقي في (سنة ٨٠٣هـ) وقبلها في (سنة ٧٩٨هـ)**»، منه نسخة في جامعة برنستون (١٨٥٠) بخط المصنف، وحققه الأستاذ مشعل المطيري ونشره عن دار ابن حزم (سنة ١٤٣٣هـ).
«**مجلس في الربوة بدمشق**»، منه نسخة في أكسفورد (MS. 583 MARSH)، ويعمل أخونا مشعل الباني الآن على تحقيقه، وسيأتي في التعريف به بأنه بخط النعيمي.
- وفي الظاهرية له «**من جزء بكار بن بكر**» يوجد منه ورقة واحدة، انظر: «فهرس منتخبات الظاهرية» (١٧٦ - بعنايتي).
وفيها - أيضًا -: «**كراريس من تدريسه**» و«**رسالة في الكلام على حديثين: أحدهما في كتاب «مجابي الدعوة» لابن أبي الدنيا، والآخر حديث أنس في دعاء الرجل بـ«الحنان المنان»**»، وهي بخطه، وذكر بروكلمان في «تاريخه» (٢/٩٢ النسخة الألمانية) أن له نسخة من كتاب «قائمة بأسماء الخلفاء العباسيين».
- «**الكلام على أحاديث الجزء فيه من حديث أبي علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي**»، نشره الأخ نظام يعقوبي عن دار الحديث الكتانية.
وظفرتُ بخط عبدالقادر النعيمي نقلًا مطولًا عن ابن ناصر الدين الدمشقي من «تاريخ» بخطه، يبتدئ من سنة ٧٧٧ وينتهي بسنة ٨١٦هـ.
وهو في المتحف البريطاني، رقم (OR ١٥٥٠) (ق٦٤ - ٨١٠) ثم قال النعيمي (ق ٧٣/أ): «ثم وجدت بخطه [أي: خط ابن ناصر الدين الدمشقي] في أماكن متفرقة قد جمعتها هنا...» وبدأ بوفيات ٨١٥هـ.
وآلت كثير من مكتبة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي إلى النعيمي، كما بيَّنته في ترجمتي المطوَّلة المفردة عن النعيمي - رحمه الله تعالى -.
وظفرت بخط تقي الدين ابن قاضي شهبة في «تاريخه» - القطعة التي لم تنشر في مكتبة غوتا (رقم ١٥٧٤) - في (حوادث شوال سنة ٨٢٨هـ) قوله (ق ٢٧٠): «ورأيت بخط صاحبنا الشيخ العالم الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين قد جمع أخبار هذه الواقعة، وذكرها عمن حررها، وأخبر بها، فقال:...» وساقها إلى (ق ٢٧٩ - ٢٨٠)، قال: «قال صاحبنا الشيخ الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين - أبقاه الله تعالى -: هذا آخر ما تلخص من حديث **غزوة قبرص في الدولة الأشرفية** حسبما بلغنا». =

ودرَّس بدار الحديث الأشرفية[(١)]، وأخذ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ...﴾ الآية [آل عمران: ١٦٤] درَّس فيها أكثر من ثمانين درسًا، وجمع ذلك في مجلدين ضخمين، وأملى اثني عشر مجلسًا، وحدَّث بكثير من مسموعاته.

أخذ عنه جماعة[(٢)]، وتخرَّج به صاحبنا قطبُ الدِّين الخَيضري[(٣)]،

= **قلت**: ذكر «التلخيص» كاملًا سوى الديباجة، ولا أعلم أحدًا نسبه إلى ابن ناصر الدين إلا هو!

قال السخاوي في «الضوء اللامع» (١٣/١) في ترجمة ابن الغرس (ت ٨٨٨هـ) **وحَبْسِه تصانيف شيخه ابن ناصر الدين**: «وعنده من الكتب والأجزاء وتصانيف شيخه ما لم ينتفع به؛ بل وعطَّل على غيره الانتفاع بها لعدم سماحه بعاريتها حسبما استفيض عنه».

(١) دار الحديث الأشرفية: جوار باب القلعة الشرقي، غربي العصرونية وشمالي القيمازية الحنفية، وقد كانت دار الحديث الأشرفية دارًا لهذا الأمير ـ يعني: صارم الدين قايماز بن عبدالله النجمي، واقف القيمازية ـ، وله بها حمام، فاشترى ذلك الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن العادل وبناها دار حديث، وأخرب الحمام وبناه سكنًا للشيخ المدرِّس بها (سنة ٦٣٠هـ). **(منه)**

انظر: «تاريخ الإسلام» (٥٢/٤٥) «البداية والنهاية» (١٣٥/١٣)، «الدارس» (١٥/١)، «منادمة الأطلال» (ص٢٤)، «معجم دمشق التاريخي» (٢٦٩/١).

قلت: وهي لا تزال قائمة بحفظ الله ـ تعالى ـ، وتقام بها الصلاة، زرتُها وصليتُ بها صلاة الظهر، وهي من روائع دمشق التاريخية .**(منه)**

(٢) قال أبو المحاسن شمس الدين الحسيني في «ذيل تذكرة الحفاظ» (٣٧٨) والسيوطي في «طبقات الحفَّاظ» (٥٥٠): «وتخرَّج به صاحبنا نجم الدين عمر بن فهد المكي»، وقال المحب بن نصر الله البغدادي: ممن أخذ عنه التقي بن قندس، وتلميذه العلاء المرداوي، انظر: «الضوء اللامع» (١٠٦/٨).

(٣) ستأتي ترجمته، ومدى عمق تأثره بابن ناصر الدين الدمشقي، وأصابته للأسف! ـ آثار من هذه «المحنة» المبحوثة، سيأتي بيانها في محله.

وأجاز لي[(١)] في كتابه غير مرَّة، وولي الخَطابة بالجامع النَّاصري[(٢)] بمسجد القصب، وتدريس[(٣)] الحديث به، ومشيخة الحديث بالجامع الأموي، وعانى عمل المواعيد، وكان يشرح «صحيح البُخاري» من حفظه، واتفق الناس على فضله ومحبته، وخَيره ودينه، **ولا عبرة بمن يخالف[(٤)] في ذلك من الحسَّاد**[(٥)].

وكان ـ رحمه الله تعالى ـ إمامًا، عالمًا، محدِّثًا، حافظًا، متقنًا، ذا دين، وعبادة، وتواضع، ومحبة لطلبة العلم، وفضلٍ وافرٍ، وخطٍ حسن ونظم جيد، مع معرفة بالنحو واللُّغة والفقه والأصول، غزير[(٦)] الفضل، حسن السَّمت، مليح الشَّيبة، ساكنًا، مهيبًا، وقورًا، يستعمل السنَّة في جميع أحواله، ويقتفي بِسِيَر السلف، ويستفيد من الكبير والصغير، ويتواضع لجميع الناس، وعليه جلالة، وله في القلوب منزلة، يُحبُّه الكبير والصغير، والرجال والنساء، **وأوقاته محفوظة، لا يصرفها إلا في نشر السنة والاشتغال بالتصنيف والعبادة.**

أثنى عليه غير واحدٍ من مشايخنا، ذكره شيخنا المقريزي في «العقود الفريدة»[(٧)].

---

(١) القائل: سِبط ابن حجر العسقلاني، وهو صاحب الترجمة.

(٢) سيأتي التعريف به.

(٣) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرونق»: «ودرس»!

(٤) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرونق»: «خالف»!

(٥) هم قلَّة، وحرَّك بعض معاصرينا الهمَّة في تتبع محنته الآتي دراستها، وتتبُّع أحداثها وآثارها؛ إذ وجدتُ عنده تجاوزات وتقريرات طوَّع فيها الماجريات لما توهم وقام في ذهنه، فخبط خبط عشواء، وإلى الله المشتكى من أهل هذا الزمان!

(٦) في المخطوط غير منقوطة، وتحتمل «عزيز».

(٧) (١٢٧/١ ـ ١٢٨).

مات ليلة الجُمُعة، سادس عشر ربيع الآخر[1]، سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة، ودُفن صبيحتها بمقبرة باب الفراديس[2]، وكانت جنازته حافلةً جدًّا، وحُمل على رؤوس الأصابع، ـ رحمه الله تعالى ـ.

---

(١) وليس (الأول) كما في «وجيز الكلام» (٢/٥٦٤)، وصوَّبه في «الضوء اللامع» (٨/١٠٦) فقال: «في ربيع الثاني على المعتمد»، وكان ذلك في «سادس عشري» وليس في «سادس عشر»، وهكذا هو في مطبوعات «الدليل الشافي» (٢/٥٨١) ولم يثبت ابن تغري بردي على هذا؛ فأرَّخَه في «النجوم الزاهرة» (١٥/٤٦٥) ثامن عشر شهر ربيع الآخر ـ و«الشذرات» (٩/٣٥٦)، وصوابها: «سادس عشري»، قال المقريزي في «السلوك» (٤/ق٣/١١٤٨) وابن فهد في «معجم الشيوخ» (٢٣٩): «في ثامن عشرين شهر ربيع الآخر»، ولم يثبت المقريزي على هذا؛ فأرَّخ وفاته في «درر العقود الفريدة» (٣/٤٢٨) في رابع عشري الشهر المذكور، وقال الغزي العامري في «بهجة الناظرين» (٥٥): «توفي إلى رحمة الله ـ تعالى ـ في صبيحة نهار الجمعة سابع عشرين ـ كذا ـ ربيع الآخر... وله خمس وستون سنة، وقُبر بكرة النهار بباب الفراديس، حضره الجم الغفير».
قلت: ودفن بمقابر العقيبة عند والده، أفاده ابن فهد والسخاوي، ونقل النعيمي في «تنبيه الطالب» (١/٥٣) عن تقي الدين ابن قاضي شهبة أنه صلي عليه من الغد قبل الصلاة بجامع التوبة ودُفن بمقابر باب الفراديس بطرفها الغربي من جهة الشمال.
ولم يضبط ابن حجر وفاته في «المجمع المؤسس» (٣/٢٨٩) وتردَّد فيها، فقال: «ومات في ربيع الآخر أو في جمادى الأولى»! وفي «معجم المؤلفين» (٩/١١٢) لكحالة: «توفي في ١٦ رجب»!

(٢) مقبرة باب الفراديس: تقع شمالي جامع التوبة، ويسميها الناس اليوم: مقبرة الدحداح، قاله الأستاذ محمد نعيم العرقسوسي في مقدمة تحقيقه لكتاب: «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (ص٦٨ هامش رقم١)، ومقبرة الدحداح: في حي العقيبة بشارع بغداد، كان في مكانها قديمًا مرج يعرف بـ(مرج الدحداح) نسبة إلى أبي الدحداح أحمد بن محمد بن إسماعيل التميمي المحدِّث الدمشقي (٣٧٢هـ)، وكان هذا المرج مجاورًا لمقبرة الفراديس، ومع الأيام اندمج المرج بالمقبرة، وصارت تعرف اليوم بـ(مقبرة الدحداح). =

قلتُ: ذكره شيخنا التقي بن فهد في «ذيل طبقات الحفاظ»، فقال: الإمام، العلَّامة، الأوحد، الحجة، الحافظ، مؤرِّخ الديار الشامية وحافظها. انتهت ترجمة سبط ابن حجر له.

وقال ابن حجر في «المجمع المؤسس» (٢٨٦/٣): «طلب الحديث، وجوَّد الخط على طريقة الذهبي بحيث صار يحاكي خطَّه ـ غالبًا ـ، وسمع من شيوخنا وممن مات قبل أن أرحل من الدمشقيين، وأكثر، ثم لمَّا خلت الديار من المحدِّثين صار هو محدث تلك البلاد».

وقال -أيضًا- (٢٨٧/٣): «أجاز لنا غير مرَّة... وكتب الطباق، وشارك في العلوم، ونظر في الأدب حتى نظم الشعر الوسط».

وقال السيوطي في «ذيل طبقات الحفاظ» (٣٧٨): «صار محدِّث البلاد الشامية».

وقال ابن العماد في «الشذرات» (٣٥٥/٩): «أخبر السخاوي أنَّه قرأ على ابن حجر، وابن حجر قرأ عليه، ومهر في الحديث، وكتب، وخرَّج، وعرف العالي والنازل، وخرَّج لنفسه وغيره... واشتهر اسمه، وبَعُد صيته، وألَّف التآليف الجليلة».

وقال المقريزي في «السلوك» (٤/ق١١٤٨/٣) و«درر العقود الفريدة» (١٢٨/٣): «صار حافظ بلاد الشام غير منازع»، وزاد في الأول: «وصنَّف عدة مصنَّفات، ولم يخلِّف في الشام بعده مثله»، وقال في الآخر: «ولم يخلِّف بدمشق مثله رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

وقال ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (٤٦٥/١٥): «سمع

= انظر: «معجم دمشق التاريخي» (٣١٤/٢).

قلت: وقد زرتُها بشارع بغداد مقابل مديرية تربية مدينة دمشق، وهي مقبرة كبيرة لها عدة أبواب، ولم أهتد لقبر ابن ناصر الدين ـ رحمه الله تعالى ـ، وسألتُ العاملين فيها فلم يعرفوا عنه شيئًا .(منه)

الكثير، وطلب الحديث، ودأب وحصل، وكتب وصنَّف، وصار حافظ دمشق ومحدِّثُهُ إلى أن مات».

وقال الغزي العامري في «بهجة الناظرين» (٥٤): «الإمام العلامة الحافظ المؤرخ»، ثم قال (ص٥٥):

«له الإنشاءات الحسنة، والنظم البديع، والنثر البليغ، والخطب الجليلة، والكتابة الحسنة، والدروس البديعة، ودرَّس بدار الحديث الأشرفية وغيرها، وله المصنفات النافعة المباركة الكثيرة نظمًا ونثرًا في علوم الحديث، وله الاستدراكات الحسنة والتعقبات المستحسنة على الحفاظ المتأخرين، **ضابطًا لما يقوله ويرويه**، مع تأنٍّ وحسن أداء، ذو معرفة وسياسة وعقل صحيح»، وقال أيضًا بعد أن ذكر ميلاده وبعض شيوخه بالسماع والإجازة: «وبرع ومهر في الفن، وشاع اسمه، واشتهر صيته، **وصار حافظ البلاد الشامية في عصره بإذعان الموافق والمخالف**، وسمعنا منه الكثير على شيخنا المذكور، وعلى ابن المحب وابن مفلح بصالحية دمشق «سنن ابن ماجه» بإسناد عالٍ في سنة ست وعشرين وثمان مئة، وانتفعت به في هذا الفن، وقرأت عليه «صحيح مسلم»[1] وغيره، وبالجملة فمحاسنه كثيرة»، ثم قال:

«وتأسَّف الناس عليه، **وبموته طُوي هذا العلم الشريف**، إنا لله وإنا إليه راجعون».

وقال ابن فهد في «معجم الشيوخ» (٢٣٩): «وكتب الطباق، وشارك

---

(١) قال النعيمي في «العنوان» (ترجمة ٩٤ ـ بتحقيقي) في ترجمة (علاء الدين علي بن عبدالله بن أبي عمر الخطيب المؤذن بالأموي) الشهير بـ(علّيق) (ت ٩٠٦هـ): «وهو آخر من سمع «صحيح مسلم» كاملًا على الشيخ الحافظ شمس الدين بن ناصر الدين محمد في سنة ست وثلاثين وثمان مئة».

في العلوم، ونظر في الأدب حتى نظم الشعر الوسط، وجوَّد الخط على طريقة الحافظ الذهبي، بحيث صار يحاكي خطه غالبًا، وكتب به الكثير، وتفرَّد بعلم الحديث ببلده، وتصدَّر للإشغال، وحدَّث بالكثير، وألَّف المؤلفات الحسنة؛ منها: «جامع الآثار في مولد المختار» ثلاث مجلدات، «وتوضيح المشتبه في أسماء الرجال وغريبه» ثلاث مجلدات؛ وهو توضيح «مشتبه الذهبي»، وأفرد منه أوهام الذهبي في مجلد لطيف، ونظم أعيان الحفَّاظ في «ألفية»، ونظم قصيدة في علوم الحديث وشرحها شرحين، وخرَّج لنفسه «أربعين حديثًا متباينات الأسانيد والمتون»، ولِيَ الإمامة والخطابة بالجامع الناصري من مسجد القصب من أول ما أُنشئ واستمر إلى أن مات، وولي مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق في أوائل سنة سبع وثلاثين، فأملى بها عدة أمالٍ إلى أن مات، وكان إمامًا، علَّامة، حافظًا، كثير الحياء، سليم الخاطر، حسن الأخلاق، متواضعًا للخاص والعام، محبوبًا عند الناس، حسن البِشر والود، لطيف المحاضرة والمحادثة، **كثير المداراة، شديد الاحتمال، قلَّ أن يواجه أحدًا بما يكرهه ولو آذاه**، ذا مروءة غزيرة، وإفضال جزيل لا سيما لأصحابه،... ولم يخلِّف بالشام بعده في مجموعه مثله، رحمه الله ورضي عنه».

وقال السخاوي في «وجيز الكلام» (٢/٥٦٥): «شيخ دار الحديث الأشرفية، وصاحب التصانيف المفيدة، ويعرف بـ(ابن ناصر الدين)، ممن حدَّث وأملى وأقرأ، وأنشأ الطلبة، وله نظم ونثر، ورجَّحه شيخنا[1] على البرهان الحلبي».

قال أبو عبيدة: فصَّله في «الضوء اللامع» (٨/١٠٥) فقال: «وقد سئل شيخنا عنه وعن البرهان الحلبي؟ فقال: ذلك نظره قاصر على كتبه، وأما هذا فيحوش».

---

(١) يعني: الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله تعالى ـ.

وقال فيه (١٠٦/٨): «لم يخلف في هذا الشأن بالشام بعده مثله، بل سدَّ الباب هناك، رحمه الله وإيانا».

وقال الشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٨/٢): «أتقن فنَّ الحديث واشتهر به، حتى صار المشار إليه فيه ببلده وما حولها، واستفاد منه الناس، وصنَّف التصانيف».

وقال فيه (١٩٩/٢): «وبالجملة، فكان صاحب الترجمة إمامًا حافظًا مفيدًا للطلبة، وقد أثنى عليه جماعة من معاصريه؛ كابن حجر والبرهان الحلبي والمقريزي».

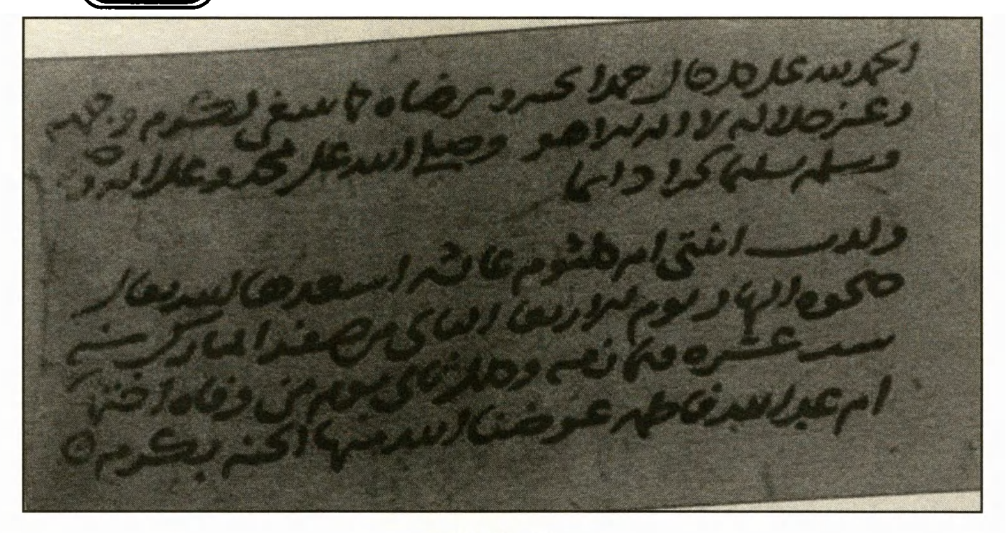
وقال خير الدين النعمان الآلوسي في «جلاء العينين» (ص ٦٠): «حصَّل العلوم، وأكبَّ على الحديث، ولازم الشيوخ، وصار حافظ الشام بلا منازع، واشتهر اسمه، وبَعُدَ صيته».

وقال عنه الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (١١٩): «حافظ الشام» و«محدث البلاد الدمشقية، وصاحب التصانيف الحسنة البهية».

وفي «التقييدات الشهية من ظهور وغواشي وحواشي النسخ الخطية» (١٠٦) لصاحبنا الأخ صالح الأزهري؛ يقول: «ومِمَّا وُجِد بخط الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ختام نسخة ـ نسيت تقييد رقمها ـ: «الحمد لله على كل حال، حمدًا يُحبُّه ويرضاه، كما ينبغي لكرم وجهه، وعزِّ جلاله، لا إلٰه إلا هو، وصلَّى الله على محمد وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا.

وُلِدت ابنتي أم كلثوم عائشة ـ أسعدها الله تعالى ـ ضحوة النهار يوم الأربعاء الثاني من صفر المبارك سنة ست عشرة وثمان مئة، وذلك ثاني يومٍ من وفاة أختها أم عبدالله فاطمة، عوَّضنا الله منها الجنة بكرمه»».

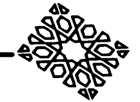
وهذه مصوَّرتها:



الحمد لله على كل حال حمدا يكثره ويرضاه [illegible]
وعز جلاله لا إله إلا هو وصلى الله على محمد وعلى آله و
وسلم تسليما كثيرا دائما

ولدت ابنتي أم كلثوم عائشة أسعدها الله تعالى
ضحوة [illegible] يوم [illegible] ربيع الثاني من [illegible]
سنة ست عشرة وثمانمائة [illegible] من وفاة أختها
أم عبد الله فاطمة عوضنا الله عنها الجنة بكرمه





محنة ابن ناصر الدين الدمشقي
بين الوثائق والحقائق

هناك وثائق مهمة في محنة العلامة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي بسبب ذبِّه عن شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، أشار إلى ذلك كل من تعرض لذكرها، ولا أعلم أحدًا فصَّل فيها وسرد ماجرياتها، وذكر أحداثها والمشاركين فيها، وعرَّف ثمارها ونتائجها، إلا أن الجميع مجمع ـ كما سيأتي ـ على أن سبب ما ناله فيها هو تأليفه كتاب «الرد الوافر»، ولذا يحتاج منا إلى دراسته، والتعريف بمادته ونُسخه وطباعته، وما يدور حوله.

وكانت الفتن نائمةً؛ فحرَّكها بعض الرؤوس ممن أكل الحقد قلوبَهم، وأعمى الحسد أفهامهم؛ فأقاموها تمشي على أَرْجُلٍ مصطنعةٍ، وروَّجوها في سوق الشبهات، وطمعوا فيها بالحطام الفاني من الشهوات، وكثر خصوم شيخ الإسلام، وتآلبوا عليه في حياته وبعد مماته، و«خصوم الرجل على قدر عِظم شأنه»(١).

و«**ما ظهرت بدعة، وهويَها الرؤساء والأغنياء وأتباعهم؛ إلا هويها وانتصر لها جمعٌ من المتنسبين إلى العلم**»(٢).

وقد عصم الله ابن ناصر الدين برحمة من الله عَزَّوَجَلَّ وفضل ـ ثمة ـ بسبب وجود أمير في دمشق كان مجرِّبًا خرِّيتًا، سبق أن مرَّت به أحداث

---

(١) «الأعمال الكاملة لمحمد خضر حسين» (٣/١٣٩٤).

(٢) «الأعمال الكاملة للمعلمي اليماني» (١١/٢٩٧).

جِسام شبيهة بالتي وقعت لابن ناصر الدين؛ فأحسن التدبير، وأحكم التصرُّف، وفوَّت على المغرضين مساعيهم؛ فلم يسمع لهم، وأخذ التدابير لتفويت شرِّهم، وذهاب مكرهم، وتخفيف ضرهم.

* ابن ناصر الدين لم يدرك ابن تيمية

لم يدرك محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد بن مجاهد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن علي، شمس الدين، أبو عبدالله القيسي، الحموي أصلًا، الدمشقي مولدًا، الشافعي مذهبًا، الحنبلي مُعتَقدًا ـ على ما قيل ـ[1]، المعروف بـ(ابن ناصر الدين الدمشقي)، شيخَ الإسلام ابن تيمية؛ بل وُلِد بعد وفاته بنحو خمسين عامًا؛ إذ وُلِد ابن ناصر الدين الدمشقي في المحرم سنة ٧٧٧هـ، بينما توفي ابن تيمية في شهر ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ.

أدرك ابن ناصر الدين حملةً شديدةً على التَّيميِّين ـ مِمن ينتسبون إلى مدرسة شيخ الإسلام ـ، وهم (الجيل الثاني) في (دعوته)، ونسبتهم لابن تيمية نسبة الحفيد للجد؛ فبينهم ـ في الغالب ـ طبقة واحدة ممن تلقوا مباشرةً عن ابن تيمية، وهؤلاء أخذوا عمن أخذ عنه!

فشرح الله صدر ابن ناصر الدين ـ وهو واسع الاطلاع، كثير التنقيب والتفتيش، شديد الاستحضار ـ أن يجمع ما وقع له في بطون الدفاتر؛ من رد ذاك الاستهتار الذي وقع لذاك المعثار من الطعن في ابن تيمية إلى حد الإكثار، وتَرداد ذلك في مجالس الكبار؛ بل عمد إلى المجالس العامة التي يغشاها الصغار، وشغَّب فيها، وتجاوز الحد والإنكار، وقرر فيها تكفير ابن تيمية؛ بل تعدَّاه إلى تكفير من وصفه بـ(شيخ الإسلام) بغلظة وجفوة واستكبار!

---

(١) سيأتي تحقيقه.

* علاقة محنة ابن ناصر الدين الدمشقي بكتابه «الرد الوافر»

لم يتعنَّ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في الرد على خصوم ابن تيمية بعامة، وفي الرد على من رفع شعار بدعته، ثم تكفيره، ثم تكفير من سمَّاه (شيخ الإسلام) بخاصة.

فالذي صنعه ابن ناصر الدين ـ وهو المحدِّث الخبير بآراء المحدِّثين والمؤرِّخين الصَّادقين في ابن تيمية ـ هو بيان ظلم العلاء البخاري لابن تيمية، إذ أطلق عليه لقب (شيخ الإسلام) جمعٌ غفير، وعدد كبير[1]، ممن لا يقبل عاقل فضلًا عن عالم القول بأنهم كفار، إذ هم من الكبار الكبار؛ في علمهم وعطائهم ونصرتهم للإسلام، وصلاحهم وتقواهم ممن أجمعت الكلمة على عدالتهم وديانتهم، وأنهم غير منبوزين بجرح أو مؤاخذةٍ، فضلًا عن طيشٍ أو مجازفة!

لم يذكر ابن ناصر الدين الدمشقي اسمًا لواحد من خصومه، ولم يستخدم طريقة الردود، ولا الألفاظ القاسية أو الجارحة، بل أخذ بيد القارئ ليسبح معه في بحار المدح، ويرتع في حدائق الثناء، ويطير على بساط الرضا، ويركب ظهر الذَّلول والقَبول من الأئمة الفحول، فلم يبق لمخالفيه إلا الفلول ممن شطح ونطح، فثارت ثائرته، وطاش عقله، وركب رأسه، ونازع منائح المدائح، من المآثر والمفاخر لابن تيمية شيخ الإسلام، وحاول إلصاق الشنائع والفظائع والقبائح به، لكنه لم يفلح على رغم من كل معاند ومكابر.

وتنبَّه المنصفون من المترجمين لهذه الحقيقة، فها هو السخاوي لما ذكر «الرد الوافر» ومن قرَّظه من كبار علماء الوقت؛ قال:

---

(١) سيأتيك منهم ما يزيد على المئتين من المفسرين والحفاظ والمحدِّثين والأصوليين واللغويين والمؤرخين والزاهدين، وبعضهم ـ والله حسيبهم ـ من أولياء الله الصالحين.

«وقام عليه العلاء البخاري لكون التصنيف في الحقيقة رُدَّ به عليه»[(١)].

وها هو الشوكاني يقول: «وقد قام عليه العلاء البخاري لكونه صنَّف «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية (أنه شيخ الإسلام) كافر»، وكان ذلك كالرد على العلاء البخاري، لكونه كان من أعظم المنكرين على ابن تيمية، ثم جاوز في ذلك الحد حتى أفتى بكفر ابن تيمية ـ صانه الله عن ذلك ـ، واتفقت بسبب ذلك حوادث شنيعة»[(٢)].

وأدرك العلاء البخاري هذه الحقيقة على وجه جيد، بل أوجعته غاية، وما استطاع التخلص من الحفرة التي أوقعه فيها ابن ناصر الدين، بل أحدثها حوله وهو لا يشعر، فهو بتكفيره لابن تيمية ظلم نفسه، وأتباعه، فضلًا عن ابن تيمية وأحبابه، فأصغِ إليه وهو يشكو ابن ناصر الدين، والكلام موجَّه إلى سلطان الزمان[(٣)] «فنهض واحد لانتصارهم، ولدرك ما رسم، وهو في الظاهر من الشافعية، وفي الباطن من المجسِّمة التيمية، ينعق هذيانًا، هذر به أتباع ابن تيمية وأشياخه في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإكرامه؛ بأنه شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وإمام الورى، ومن تبعه فقد اتبع الهدى، وسماه: «الرد الوافر على من يقول إن من قال ابن تيمية (شيخ الإسلام) فهوكافر»، ولم ينكر عليهم أحد من ولاة أمور الشام بما يليق بتبرئة شأن الإسلام، مع أنه لم يزل كان شعارهم كتمان مذهبهم. . .»».

وصرح بهذا على وجه لا لَبس فيه: ابن المحمَّرة، شريك العلاء

---

(١) «الضوء اللامع» (٨/١٠٤)، وسيأتي الكلام في سياقه تامًّا عند تعرضنا لـ (المحنة).

(٢) «البدر الطالع» (٢/١٩٩).

(٣) سيأتي كتابه للسلطان بتمامه (ص١٩٥ ـ ٢٠٦)، وتراه بخط ابن حجر في: (النموذج رقم ٣) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

البخاري في دفع السلطان وأزِّه لمحاربة ابن ناصر الدين الدمشقي، وقد كتب للخليفة[١] ما رسمه:

«وأما الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر عبدالله، الشهير بـ(ابن ناصر الدين) المحدِّث؛ فلم يتوار يومًا من الزمان، فإنه لا يتوارى إلا مَنْ يُطْلَب، وهو؛ فلم يُطْلَب، وسبب ذكره أنه ظالم على نفسه لأن الشيخ علاء الدين البخاري بينما هو في جمع الكلام المنسوب إلى ابن تيمية، وتطلب كلامه الذي بخطه وغير ذلك، وهو عَمَّال[٢] في الرد عليه؛ تصدى ابن ناصر للرد عليه، وكتب شيئًا من تصنيفه سماه: «الرد الوافر»، وانتدب فيه لترجمة ابن تيمية وجميع أصحابه، فيذكر كل واحد منهم، ويرفع نسبه، ويترجمه بأعظم التراجم، . . .».

ومما ينبغي ذكره أن الكتاب خِلْوٌ من اسم المردود عليه، وانتقده بعضهم في «براءة الأشعريين من عقائد المخالفين» (٧٤/٢) بذلك، وأظهر كتابه باسم مستعار! فحق لنا أن نتمثل (رمتني بدائها وانسلَّت).

وأُخِذ عليه ـ فيما أُخِذ ـ أن موضوع الرد خِلْوٌ في الكتاب ـ أيضًا ـ، مع أن عنوانه وكل سطر فيه يدل على أنه يرد على من زعم أن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) فهو كافر! ثم توسَّع في التُّهَم التي أُلصِقَت بشيخ الإسلام، ولوَّح بها؛ بل صرَّح أنها رد على «الرد الوافر»! و«الرد الوافر» له من اسمه كبير نصيب عند كل منصفٍ ولبيب! والله الواقي والعاصم.

ولما كانت محنة ابن ناصر الدين الدمشقي بسبب تأليف «الرد الوافر»؛ فإنه يستحق منا عناية، ودراسة، وتتبعًا، وتحريرًا، وتحقيقًا، ومعرفة وإلمامًا به وبمادته، وبنُسخِه ونُسَّاخه، وإحاطة بمعرفة مقرِّظيه ومادحيه والمدافعين عما فيه.

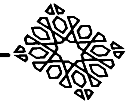
---

(١) سيأتي كتابه للسلطان بتمامه (ص٢٩٧ ـ ٣١٣)، وتراه بخط ابن حجر في: (النموذج رقم ٤) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) كلمة عامِّية ما زال أهل الشام يستخدمونها.

وهذه جولة طويلة في ذلك، إلا أنها مهمة ولا يُستغنى عنها، فإياك أن تستطيل هذا البحث؛ فالمحنة قائمة بسبب تأليف ابن ناصر الدين الدمشقي «الرد الوافر»، وسأثبت في توصيف النسخ كل ما له تعلق بالمحنة والموقف من أصحابها، والعبارات والأشعار التي حامت حولها، أو صرحت ونطقت بذم مثوِّرها، وهي تراث علمي، أسوقه بحروفه ـ سردًا ـ من غير تدخل مني.





دراسة «الرد الوافر» ونسخه الخطية

سأبدأ بتوصيف النسخ الخطية لكتاب «الرد الوافر» مبتدئًا بذكر النسخ الست التي اعتمدها البحاثة الأستاذ زهير الشاويش ـ رحمه الله تعالى ـ في تحقيقه لمَّا نشر الكتاب، ثم أعرِّج على طبعاته، ثم أحرِّر اسمه ذاكرًا الخلاف الذي وقع فيه، ثم معرِّفًا بمادة الكتاب، بعد إلمامة موجزة عن المحنة، لتظهر أهميته ومادته.

* توصيف النسخ الست التي اعتمدها الأستاذ زهير شاويش في نشرته للكتاب

هذا تعريف عام بهذه النسخ، فنقول وبالله ـ سبحانه ـ التوفيق:

النسخة الأولى: نسخة في مكتبته الخاصة برقم (٤١١١)، وهي أصل مهم عليها خط ابن ناصر الدين الدمشقي، في (٨٨) ورقة، بخط إبراهيم بن أبي الفرج عبدالرحمٰن بن سليمان بن أبي الكرم الحنبلي، يعرف والده بـ(أبي شعر)[١]، نسخها بسفح قاسيون في شهر جمادى الآخرة سنة ٨٣٥هـ.

وقوبلت على المؤلف، وعنوان النسخة بخطه[٢]، وعلى طررها تصحيحات وبلاغات بخطه، لا تكاد تخلو منها صفحة.

---

(١) توفي شابًّا في حياة والده (سنة ٨٤١هـ)، وتأسف الناس عليه كثيرًا، ترجمته في «الضوء اللامع» (١/٥٩).
(٢) انظره في: (النموذج رقم ٢) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

وفي آخرها إجازة بخطه لأخي كاتبها لأمه؛ **قال المصنف:**

«الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

سمع من لفظي هذا الكتاب من غير هذه النسخة: أخو كاتبها لأمه، العالم، الفاضل، البارع، الخطيب، الأصيل، سليل العلماء، نجيب الفضلاء، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن الشيخ الإمام شهاب الدين بقية السلف الصالحين أبي العباس أحمد بن الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الإمام العلامة الأوحد قاضي القضاة تقي الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي خطيب الجامع بصالحية دمشق وآخرون، وصح ذلك في مجلس واحد في يوم السبت مستهل صفر سنة ستة وثلاثين وثمان مئة بمسجد أسد الدين شيركوه خارج باب الفراديس من دمشق ـ حرسها [الله] وسائر بلاد الإسلام ـ.

سمع المشار إليه قبل ذلك من لفظي جميع الكتاب الذي فيه «الأربعون المتباينة للأسانيد والمتون» تخريجي من مروياتي.

قاله وكتبه مؤلف الكتاب العبد: محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد ـ عفا الله عنهم بكرمه ـ.

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا».

أما التقريظات التي تعقُبها ـ وهي في نصرة شيخ الإسلام ابن تيمية، والذَّبِّ عنه ـ فهي بخط بدر الدين محمد بن أبي بكر ابن قاضي شهبة (٧٩٨ ـ ٨٧٤هـ) عصريِّ المصنِّف وبلديِّه.

ومن محاسن هذه النسخة وجود سماعات تتضمن تقريظات من معاصري مؤلفيها وأقرانه، من مثل ذاك السماع المنسوخ من خط أبي نَعِيم

رضوان بن محمد بن يوسف العُقْبي[١] (٧٦٩ ـ ٨٥٢هـ)، وهو بخط ناسخ هذه النسخة (أبي الفرج)، ورسمه في (ص٢٧٠) من «الرد الوافر».

النسخة الثانية: أيضًا هي أصل في مكتبة الشيخ زهير، وهي فيه تحت رقم (٤١١٢)، وتقع في (١٨٠) صفحة، وهي بخط ملفَّق.

النسخة الثالثة: مخطوطة المكتبة الصالحية ببلدة عُنيزة في القصيم، في (٨) ورقات، وخطها مقروء، وناسخها يوسف بن عبدالوهاب المرداوي، واعتمد في منسوخته على أصل نُسخ عن خط المصنف، وتاريخ نسخها يوم الأحد الثالث والعشرين رجب سنة ٨٦٨هـ.

النسخة الرابعة: نسخة المكتبة الأحمدية في حلب، تحت رقم (٧٥٩)، في (١٨٥) ورقة، وهي بخط أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد الحنبلي[٢]، وكان الفراغ منه ليلة الجمعة تاسع عشريه من ربيع الآخر سنة خمس وثلاثين وثمان مئة، وعليها بخط المؤلف سماعات.

النسخة الخامسة: نسخة مكتبة رئيس الكتَّاب باستانبول، رقم (٥٤٠/٢)، في (٦٩) ورقة، وتأريخ نسخها في التاسع والعشرين من ذي القعدة سنة ٨٥٦هـ.

النسخة السادسة: نسخة مكتبة الدولة ببرلين[٣]، رقم (١٠١٢٩).

---

(١) ترجمته ترجمة حافلة في مقدمة تحقيقي لتخريجه «الأربعين من المرويات لشيخ الإسلام جلال الدين أبي الفضل عبدالرحمٰن بن شيخ الإسلام أبي حفص عمر البلقيني».

(٢) ستأتي ترجمته لاحقًا.

(٣) انظر لها: «فهرست المخطوطات العربية بالمكتبة الملكية في برلين ـ ألمانيا» (٤٩٦/٩ ـ ٤٩٧) إعداد وليم إلورد، نشر في برلين، سنة ١٨٩٧م، «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٦)، اكتفى الشيخ زهير الشاويش رَحِمَهُ اللَّهُ بالمقابلة عليها في زيارته إلى برلين (سنة ١٣٩٨هـ).
ولم أقف على هذه النسخة إلَّا في الطبعة الثانية لهذا الكتاب.

وهي نسخة نفيسة جدًّا، تقع في (٧٤) ورقة، وفيها إلحاقات مهمة، وبعضها ورقة بتمامها، وهي نسخة المصنِّف، وعلى غلافها:

«كتاب الرد الوافر على من زعم أنَّ مَن سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»، تأليف كاتبه محمد بن أبي بكر بن عبدالله بن محمد بن أحمد ـ عفا الله عنهم بكرمه ومنِّه ـ».

وعليها الأشعار الآتي ذكرها في النسخة الثامنة، وفي آخرها طبقات سماع للكتاب، وأسماء من أجازهم المصنِّف برواية الكتاب؛ وهم كُثْر، تُنظر: في (النموذج رقم ١٥) الملحق آخر الكتاب.

* نسخ أخرى لـ «الرد الوافر»:

هناك نسخ أخرى مهمة لـ «الرد الوافر» لم يحقَّق الكتاب عنها حتى تدوين هذه السطور، ولا تقل أهميتها عن النسخ السابقة، بل بعضها أهم مما سبق توصيف بعضه، وهذا الذي وقفتُ عليه منها:

النسخة السابعة: نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود، تحت رقم (٨٠٦)، في (٨٢) ورقة، على الغلاف: «كتاب «الرد الوافر على من زعم أن من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام)[١] كافر» تأليف الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، شيخ المحدِّثين والحفاظ، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر عبدالله، الشهير بـ(ابن ناصر الدين)، الشافعي، رحمه الله ورضي عنه ـ بمنِّه وكرمه ـ، آمين».

وعليه مجموعة من التملكات ضرب عليها.

وعلى الغلاف فائدة حول العبادلة، وهو شعر، وليس فيه ما يخص المحنة.

وفي آخره: «آخر «الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية

---

(١) أثبت بعدها: «أبي العباس أحمد ابن تيمية» ثم ضرب عليه.

(شيخ الإسلام) كافر»، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

ووافق الفراغ من نسخه يوم الأحد ثالث عشرين رجب الفرد سنة ثمان وستين وثمان مئة، وكتبه يوسف بن عبدالوهاب المرداوي الحنبلي من نسخة قرئت على المصنف، ومن نسخة بخط المصنف ـ رحمه الله ورضي عنه ـ».

وفي آخرها فائدة عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي.

النسخة الثامنة: نسخة بايزيد، رقم (٢٩٠٨)، في (٣٦) ورقة، وهي نسخة جيدة، على غلافها:

«كتاب «الرد الوافر على من زعم أن من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»، تصنيف شيخنا، الحافظ، العلامة، عالم الزمان، أبي عبدالله محمد بن أبي بكر عبدالله بن ناصر الدين القيسي ـ حفظه الله تعالى؛ آمين ـ»، وتحت العنوان:

«تقريظ المصريين وغيرهم؛ **وهم**:

شيخ الإسلام ابن حجر، وقاضي القضاةِ عَلَم الدين صالح ابن شيخ الإسلام البلقيني، وقاضي القضاة التَّفَهْني الحنفي، وقاضي القضاة العيني الحنفي، وقاضي القضاة شمس الدين البِساطي المالكي، وقاضي القضاة محب الدين ابن نصر الله الحنبلي، وحافظ البلاد الحلبية برهان الدين إبراهيم بن القوف[١]، والشيخ المحدث زين الدين أبو النَّعيم رضوان الشافعي، وقاضي القضاة سراج الدين الحمصي».

وعليه عدة مطالعات، ففوق العنوان:

«طالعه جميعه، وشكر صنيع مؤلفه ابن ناصر الدين، فجزاه خيرًا،

---

(١) هو سبط ابن العجمي، وكان يعرف بـ(ابن القوف).

فإنه نصر شيخ مشايخ الإسلام والمسلمين، الفقيه، الحافظ، تقي الدين، محيي السنة وقامع المبتدعين، ابن [تيمية]:

الفقير عبدالكريم بن يوسف الأنصاري المدني ـ عفى عنه ـ».

وعليه ـ أيضًا ـ: «طالعه مترحِّمًا على مؤلفه: الفقير أحمد بن عبداللطيف الحنفي ـ عفى الله عنه بمنِّه ـ».

وعلى أسفلها: «الحمد لله، طالعه جميعه، مترحِّمًا على مؤلفه، وعلى من قرظ عليه، وعلى من أثنى على شيخ الإسلام، وبحر العلوم، أبي العباس أحمد ابن الإمام عبدالحليم ابن الإمام شيخ الإسلام مجد الدين عبدالسلام بن تيمية الحراني، رحمه الله ورضي عنه وعن آبائه وأسلافه، آمين.

كتبه أحمد بن (جبر المغرس)».

وفي الورقة التي تليها فائدة بخط محمد بن محمد بن عبدالله الخيضري، فيها ما رسمه[1]:

«الحمد لله، فائدة نافعة لك جدًّا، **فاعرفها وتدبرها**:

اعلم أن أهل التأريخ ربما وضعوا مِن أناس أو رفعوا أناسًا، إما لتعصُّب أو لجهل أو لمجرد اعتماد على نقل من لا يوثق به، أو غير ذلك من الأسباب، والجهل في المؤرخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل، وكذلك التعصُّب يقع لهم كثيرًا، فالذي ينبغي أنه لا يُقبل مدحٌ ولا ذمٌّ من المؤرخين، إلا بما اشترطه السُّبكي في بعض «مجاميعه»[2] وغفل عنه ولده

---

(١) ما تحته مهم جدًّا، وساقه الله هنا في توصيف النسخ الخطية لـ «الرد الوافر» ليكون بمثابة القواعد والتوطئة للحكم على ما سيأتي، ونقلتُ في التوصيف ما لم يسقه البحاثة الشيخ زهير الشاويش ـ رحمه الله تعالى ـ في نشرته.

(٢) «قاعدة في المؤرخين» (٦١)، ونقلها صلاح الدين الصفدي في «الوافي بالوفيات» (٤٦/١) والسخاوي في «الإعلان بالتوبيخ» (١٣٠).

في «الطبقات الكبرى»؛ فإنه قال: يشترط في المؤرِّخ:

١ ـ الصدق.

٢ ـ وإذا نَقَل يعتمد اللفظ دون المعنى.

٣ ـ وأن يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة، وكتبه بعد ذلك.

٤ ـ وأن يُسمِّي المنقول عنه.

فهذه شروط أربعة فيما ينقله.

ويُشترط فيه ـ أيضًا ـ لما يترجمه[١].

١ ـ يكون عارفًا بحال صاحب الترجمة؛ عِلمًا ودينًا وغيرهما من الصِّفات، وهذا عزيز جدًّا.

٢ ـ وأن يكون حَسَنَ العبارة، عارفًا بمدلولات الألفاظ.

٣ ـ وأن يكون حَسَن التَّصوُّر[٢]، ولا تَنقُصَ عنه.

٤ ـ وأن لا يَغلبه الهوى، فيُخَيِّلَ إليه هواهُ الإطنابَ في مدح من يُحبُّه، والتقصير في غيره، بل إما أن يكون مجرَّدًا عن الهوى؛ وهو عزيز، وإما أن يكون عنده من العدل ما يَقْهَرُ به هواه، ويسلك طريق الإنصاف.

فهذه أربعة شروط أخرى، ولك أن تجعلها خمسة؛ لأن حُسنَ تصوُّره وعلمَه قد لا يحصل معهما الاستحضار حين التصنيف، فيُجعلُ:

٥ ـ حصول التَّصور زائدًا على حُسن التصور والعلم.

فهي تسعة شروط في المؤرِّخ، **وأصعبُها: الاطلاع على حال**

---

(١) في المصادر زيادة عليه: «من عند نفسه، ولما عساه يُطوِّل في التراجم من النقول ويُقصِّر».

(٢) في المصادر زيادة: «حتى يتصوَّر حال ترجمته جميع حال ذلك الشخص، ويُعبِّر عنه بعبارة لا تزيد عليه».

الشخص في العلم؛ فإنه يحتاج إلى المشاركة في علمه، والقُرب منه، حتى يَعرف مرتبته» انتهى.

وذكر أن كتابته لهذه الأحرف (الشروط) كانت بعد أن وقف على كلام ابن معين في الشافعي، وقوله: إنه لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقول!

وبعدها ما نصه:

« 

يقول كاتبه الراجي عفو ربه وغفرانه: محمد بن محمد بن عبدالله الخيضري الشافعي ـ عفا الله عنهم بكرمه؛ آمين ـ:

الحمد لله الذي أرسل رسله بالبيِّنات، وأنزل عليهم كتبًا واضحات، وخصَّهم ببراهين وآيات، وختمهم بمحمد ﷺ صاحب المعجزات الباهرات، الذي جاء بالهدى ودين الحق، فأظهره الله على كل الديانات، فقطع دابر الكافرين بأوضح الحجج القويات، ولم يزل ﷺ يجاهد في الله حق جهاده، حتى صار هذا الدين من الجليات، فمضى لسبيله، وترك الناس على بيضاء نقيَّة، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا ذو الهَلَكات، فيا سعادة المتمسِّك بها في كلِّ الأوقات، ويا ندامة من فرَّط في شيء منها ولو في لحظة من اللحظات، نسأل الله الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، سبحانه لا يشابهه شيء من المخلوقات، أن يحيينا ويميتنا على السنَّة، وأن يدخلنا الجنة؛ آمين.

وبعد، فقد شاهدت خطوط الأئمة، علماء الأمة، القضاة الأعلام، ومشايخ الإسلام، المعتمد في الفتاوى عليهم، والمرجع في حلِّ معضل القضايا إليهم، لا أخلى الله الوجود من بركاتهم، وأمتع الإسلام والمسلمين بحياتهم، على كتاب «الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر» الذي ألَّفه شيخنا الإمام، البحر، الهمام،

مفيد الشام، حافظ الإسلام، ناقد المحدِّثين، إمام المعدِّلين والمجرِّحين، حامي شريعة المسلمين بالذَّبِّ عن حديث سيد المرسلين، الذي صدقت به بشارة سيد الأولين والآخرين، بقوله ﷺ: «**يحمل هذا العلم مِن كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين**»(١)، وهو أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر عبدالله؛ ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي ـ أبقاه الله للمسلمين، وثبَّت به قواعد الدين؛ آمين ـ.

وصورة ما شاهدته محررًا كما وجدته بخط كل منهم مسطَّرًا، فأوَّلهم شيخنا شيخ الإسلام ابن حجر؛ فقال: . . .».

وساق ما كتب، وسيأتي(٢) مقارنًا بما وجدته بخطه في (المجلد السادس) من كتابه «التذكرة الجديدة» (ق ١٩٢/ب) مع ما في مطبوع «الرد الوافر»(٣) وغيره.

ثم ساق تقريظات جماعة من العلماء، وهم المذكورون على غلاف الكتاب.

ومن الجدير بالذكر هنا أمور:

أولًا: إن هذه التقريظات بخط قطب الدين الخيضري، وقابلها على خطوط أصحابها، وشاهد خط أحمد بن نصر الله البغدادي على نسخة صاحبه المحدِّث نجم الدين عمر بن فهد المكي(٤)، وكذلك خط سِبط ابن العَجَمي(٥)، وكذلك خط رضوان العُقْبي(٦)، وعبارته:

«آخر ما شاهدتُه بخطه على نسخة صاحبنا المحدث نجم الدين

---

(١) انظر تخريجي له في تعليقي على «إعلام الموقعين» (٣/٣١٢ ـ ٣١٥).
(٢) (ص٤٠٦ ـ ٤١٠).
(٣) (ص٢٤٦ ـ ٢٤٨).
(٤) انظر: «الرد الوافر» (ق٣٣/ب) نسخة بايزيد.
(٥) انظر: «الرد الوافر» (ق٣٤/ب) نسخة بايزيد.
(٦) انظر: «الرد الوافر» (ق٣٥/ب) نسخة بايزيد.

محمد، المدعو عمر بن الحافظ تقي الدين بن فهد المكي، والحمد لله.

قال ذلك الفقير إلى عفو ربه، المعترف بذنبه: محمد بن محمد بن عبدالله الخيضري الشافعي ـ لطف الله تعالى به في جميع أموره، وكفاه شر الجهلة الطَّغام، وغفر الله له ولوالديه ولأحبابه ولجميع المسلمين ـ، الحمد لله رب العالمين».

وبهذا تنتهي التقريظات.

ثم على إثر ذلك في المجموع نفسه (ق٣٦/أ ـ ٤٣/ب): «قصيدة «الشهب العلية في الرد على من كفَّر ابن تيمية»، نظم الشيخ الإمام العلامة عمر بن موسى بن الحسن الحمصي القاضي بالشام المحروسة، عامله الله بلطفه ـ بمنِّه وكرمه ـ».

وسيأتي[١] النظم مع بيان ملابساته، وأنه صنعه ردًّا على أبيات جاءته فيمن يكفِّر ابن تيمية، وأن جل النظم كان بعد محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، قال ابن الحمصي: «فكتبتُ بعض الجواب[٢]، وعاجلني السفر، وأهملتُ ذلك، إلى أن ورد عليَّ بطرابُلُسَ خبرُ الواقعة (يريد: محنة ابن ناصر الدين الدمشقي) واستفتاء علماء مصر، فوقفتُ على بعضها، فأحببتُ أن أجعل لي معهم قدمًا، وإن كنت أقلَّهم علمًا وقلمًا،...»[٣].

ونال الناظمَ ابن الحمصي بسبب هذه القصيدة طرف من المحنة، وسيأتي بيانه في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ومما ينوَّه به هاهنا أمور:

أوَّلًا: جاء في آخر القصيدة: «الحمد لله وحده، وصلى الله على

---

(١) انظر: (ص٢٨٥ ـ ٢٨٧).

(٢) أي: كتبه نظمًا.

(٣) (ق٣٧/ب) من مجموع بايزيد صاحب التوصيف.

سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم، تمت بحمد الله ـ تعالى ـ في أوائل جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين وثمان مئة، ونُظمت في ليلة ونصف [ميسرة](١)، والحمد لله.

[الحمد لله

عدة من ترجم الشيخَ تقي الدين بـ(شيخ الإسلام) من الأعيان (خمسة وثمانون) رجلًا.

عدة أبيات القصيد: سبعة وتسعون بيتًا](٢)».

ثانيًا: يوجد إجازة من الناظم إلى مالك النسخة وناسخها الخيضري(٣)؛ هذا رسم ما فيها:

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى.

---

(١) سقطت من طبعة «الرد الوافر» (٢٩٩).

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من مطبوع «تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» (١٣٢).

(٣) من الجدير بالذكر أن الخيضري نسخ كثيرًا من كتب شيخه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي؛ منها: «مجالس أمالي الشيخ شمس الدين أبي عبدالله محمد بن محمد القيسي، الشهير بـ(ابن ناصر الدين)» بين أوراق كانت عند أصحاب المكتبة العربية بدمشق الأستاذ أحمد عبيد، وأيضًا سماعًا على ظهر نسخة من كتاب «فضائل الشام ودمشق وذِكر ما فيها من الآثار والبقاع الشريفة» لأبي الحسن علي بن محمد بن شجاع الرَّبَعي، مؤرَّخًا برابع شهر رمضان المعظَّم قَدْرُه سنة ست وخمسين وثمان مئة بمقصورة الجامع الأموي بدمشق، أورد كَليهما العلامة خير الدين الزِّركلي في «الأعلام» (٧/٥١ ـ ٥٢)، ونبه على ذلك مع زيادة ما وجده بخطه البحاثة العلامة أيمن فؤاد سيد في كتابه الجيد «المقريزي وكتابه المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار» (ص١٠٠ ـ ١٠١)، ومما ظفرتُ به غير المزبور: «نفحات الأخيار من مسلسلات الأخبار» لابن ناصر الدين الدمشقي، نسخة جامعة الإمام محمد بن =

وبعد، فقد قرأ عليَّ الولد الأغرُّ، الشيخ الفاضل، شمس الدين، عين الطلبة المعتبرين، محمد بن الشيخ الصالح شمس الدين محمد ابن حميدة(١) بن عبدالله الخَيضري ـ نفع الله به وأعانه، ووفَّقه وصانه ـ جميع هذه القصيدة المسماة بـ«الشهب العلية في الرد على مَنْ كفَّر ابن تيمية» من نظم كاتبه، قراءةً صحيحة معرَبة، وقرأ عليَّ ـ أيضًا ـ بعضَ أحاديث نبوية ـ وسمع ـ، ووجدته ممن يحافظ على حفظ السنة النبوية، ومحبَّة أهل السنة، ودلَّني ذلك على خيره ودينه وأنه سيصير له سبيل إلى رتب أهل طاعته ويقينه، وأذنتُ أن يرويها عنِّي وجميع ما يجوز لي وعني روايته بشرطه المعتبر، والله يوفقه وإيَّانا لطاعاته ومرضاته، ويكتبنا في ديوان الناجين؛ آمين آمين آمين.

قال ذلك وكتبه في رجب سنة ثمانٍ وثلاثين وثمان مئة؛ الفقير المعروف بالتقصير عمر بن موسى بن الحسن المخزومي الحمصي الشافعي، خادم الشرع الشريف».

ثالثًا: نشر هذه القصيدة الشيخ زهير الشاويش في آخر «الرد الوافر» (ص٢٩٤ ـ ٢٩٩) نقلًا عن طبعة كردستان العلمية، ولا يوجد لها عنوان فيها، وهي كذلك فيما نقل الشيخ زهير!

رابعًا: القصيدة مضبوطة قرأها الخيضري على منشئها، واعتنى الأخير

= سعود، رقم (٧٩٣٣)، وأول النسخة: «قال شيخنا الإمام العلامة حافظ البلاد الشامية شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد بن ناصر الدين القيسي الدمشقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ آمين...»، وخطه متطابق مع ما ظفرتُ به، وليست هذه النسخة بخط مصنفها، كما قال محققه (١٥)، وللخيضري ذِكر في سماع عليه خط ابن ناصر الدين الدمشقي في آخر جزئه «النكت الأثرية في الأحاديث الجزرية» في مكتبة الحرم المكي الشريف، رقم (١٠٦).

(١) هو اسم جدٍّ بعيد، وسيأتي ذلك في ترجمته.

بضبط ألفاظها وتصحيحها بقلمه، وألحق بهوامشها أبيات أخرى، عنَّت له ـ فيما يبدو ـ أثناء القراءة.

خامسًا: اعتنى الأخ البحاثة الأستاذ علي عمران في «تكملة الجامع لسيرة ابن تيمية» (١٢٥ ـ ١٣٢) بهذه القصيدة، ونشرها عن نسخة بايزيد هذه، وقال في (ص١٣): «ولئن كانت هذه القصيدة قد نشرت من قبل ملحقة بكتاب «الرد الوافر» طبع المكتب الإسلامي (ص٢٩٤ ـ ٢٩٩) إلا أنها لم تُذكر بعنوانها الذي وضعه مؤلفها، كما أنه قد وقع فيها جملة من الأخطاء والتصحيفات».

قال أبو عبيدة: لم يعتمد الشيخ زهير إلا على «المجموع» الذي نشره فرج الله زكي الكردي في مطبعة كردستان العلمية بمصر المحمية سنة ١٣٢٩هـ(ص٩٠ ـ ٩٥)، وسيأتي التعريف به، ولو أنه وقف على نسخة بايزيد هذه لاستفاد في تقويم القصيدة، وزاد فوائد مليحة.

سادسًا: أفاد النظر في هذه النسخة فوائد مهمة؛ من أبرزها:

١ ـ أنشأها ناظمها ابن الحمصي على إثر واقعة ابن ناصر الدين الدمشقي وذبِّه عن ابن تيمية، وإيذاء العلاء البخاري له.

٢ ـ أنشأها ردًّا على سؤال منظوم، فكانت على قافيته ورويِّه.

٣ ـ لوَّح الناظم بكفر العلاء البخاري، ومجازفته وجهله، وأنه خاض في عرض ابن تيمية بالذم والكذب، وأنه (ما حقَّق العلم وما شمَّ روائحه).

٤ ـ ضمنها مدح ابن ناصر الدين الدمشقي، وأنه أصاب في تأليفه «الرد الوافر» وأحسن، وستأتي أبياته عند الكلام على محنته[1]، ومِن ضِمنها في مدحه للحافظ ابن ناصر الدين وكتابه «الرد الوافر» قوله:

مَا خابَ نَقْلٌ لِنَجْلِ النَّاصِريِّ وَبَلْ ... أَصَابَ في القَوْلِ كَالإِبْرِيزِ بالذَّهَبِ

---

(١) انظر: (ص٢٨١ ـ ٢٨٢).

وَنَـجْـلُ نَـاصِـرِ ديـنِ الله حـافِـظُـنَـا ... أَجادَ في جَمْعِ مَنْ سمَّاه في الكُتُبِ

بـ(شَيْخِ الاسْلام) فَانْظُرْ في مُؤَلَّفِهِ ... صِدْقًا وَعَدْلًا فَمَا يُنْكِرْهُ غَيْرُ غَبِي

أَوْ حَاسِدٍ عَـمِيَتْ عَـنْه بَـصِـيرَتُـهُ ... فَخَاضَ في هُوَّةٍ تُفْضِي إلى العَطَبِ

الله أَكْـبَـرُ هَـلْ تُـنْـكِـرْ فَـضَـائـلَ مَـن ... سَارَتْ فَضَائِلُهُ كَالشَّمْسِ لِمْ تَغِبِ

والأبيات عدا الأول وعجز الأخير حوَّق عليها منشئها، وكتب في الحاشية: «هذه الأربعة الأبيات المحوَّق عليها نظم الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الياسوفي شيخنا».

سابعًا: أثبت الناسخ عقب «الشهب» فائدة جميلة؛ هذا رسم ما فيها:

«الحمد لله.

قال الشيخ، الإمام، القدوة، العارف، مساعد بن شباري بن مسعود السنجاوي ـ رحمة الله عليه ـ:

ذُكر عند بعض العلماء الشيخُ تقي الدين ابن تيمية، فقال لمن ذكره عنده: اعلم يا أُخيَّ ـ وفَّقنا الله وإياك لمرضاته، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حقَّ تُقاته ـ أنَّ لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أعراض مُنْتَقِصِهم معلومة، ومن بسط لسانه في أعراض العلماء بالثَّلْب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب[1] ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. انتهى».

ثم بدأ كتاب «الرد الوافر» في هذه النسخة، وهذا رسم ما على غلافه:

«كتاب فيه «الرد الوافر على من زعم أن من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»

(١) هذه مقولة ابن عساكر، أخرجها في كتابه «تبيين كذب المفتري» (٢٩).

تأليف شيخنا، الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، والبحر الفهَّامة، قامع المبتدعين، وناصر السنة والدين، شيخ المحدثين، وعَلَم الناقدين، عمدة المخرِّجين، موضِّح المشتبهات، وحلَّال المعضلات، حافظ هذا الدين على رأس المئة الثامنة، وجاعل ألفيته الحديثية بعد خوفها على ذهاب علمها آمنة، ذو الفهم السديد، والنظر المتين، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن المرحوم أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد بن ناصر الدين الدمشقي الشافعي، أبقاه الله ـ تعالى ـ؛ آمين ربَّ العالمين».

ثم كتب قطب الدين الخيضري تحته:

«وجدتُ بخطِّه لنفسه[1]

إِذَا ذُوْ هَوًى أَزْرَى بِصَاحِبِ سُنَّةٍ وأَنْكَرَ بَهْتًا فَضْلَهُ كان آفِكًا
وَهَلْ يُنكِرُ الشَّمسَ المُنِيرَةَ عاقلٌ نَعَمْ؛ إنَّ آفاتِ الهَوَى فَوْقَ ذَالِكَا»

ثم كتب القطب فوق العنوان ما رسمه:

«الحمد لله.

ومما قيل في ذا الزاعم؛ الذي لنفسه ظالم، وأنفُه بما قيل راغم (شعر):

ومولَعٍ بكلامٍ مِنَ الجِدالِ يُماري
في عصرنا فاهَ قولًا بُخارُهُ كالمجاري
كم مسلمٍ قد تأذَّى مِن نَتْنِ هذا البخاري»[2]

---

(١) هذا البيتان على غلاف نسخة مكتبة الدولة ببرلين؛ وهي النسخة السادسة المتقدِّمة، وكذلك الأبيات الثلاثة الآتية، انظرها: في (النموذج رقم ٦) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) انظر: (النموذج رقم ٥) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

يقصد بـ(البخاري): علاء الدين ـ المردود عليه ـ الآتية ترجمته.

رسم الحافظ قطب الدين الخيضري التقاريظ وعنوان الكتاب بالصورة المنوَّه بها، ثم تبدأ هذه النسخة بخط آخر؛ هو خط صاحبه ابن فهد المكي، إذ جاء في آخرها:

«تم كتاب «الرد الوافر على من زعم أن من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر» تأليف شيخنا، الإمام، العالم، الأوحد، القدوة، الحجة، الحبر، الحافظ، قامع المبتدعين، ناصر السنة والدين، حافظ الديار الشامية، شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد بن أحمد بن مجاهد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن علي القيسي الدمشقي الشافعي، الشهير بـ(ابن ناصر الدين)، بلَّغه الله آماله، وختم بالصالحات أعماله؛ آمين، في يوم الجمعة سابع شهر شعبان سنة سبع وثلاثين وثمان مئة، بالبستان المعروف بـ(الناعمة) ببيت لهيا خارج دمشق المحروسة، على يد العبد الفقير إلى الله ـ تعالى ـ: محمد المدعو عمر بن محمد بن محمد بن أبي الخير محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن فهد بن سعد بن هاشم بن محمد بن أحمد بن عبدالله بن القاسم بن عبدالله بن جعفر بن عبدالله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي العَلَوي المكي الشافعي، لطف الله ـ تعالى ـ به وسامحه؛ آمين، والحمد لله ـ تعالى ـ على نعمائه، وصلى الله على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين، حسبنا الله ـ تعالى ـ ونعم الوكيل».

وتحته مطالعة له لبعض علماء المدينة:

«طالع في هذا الكتاب من أوله إلى آخره: الفقير أبو المكارم عبدالكريم ابن الشيخ يوسف الأنصاري[1]، خادم الفقراء بالمدينة المنورة،

---

(١) هو عبدالكريم بن يوسف الأنصاري المدني، الشيخ الفاضل الأديب البارع، =

متوسِّلًا إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بمن ذُكر في هذا الكتاب من العلماء العاملين أن يجعله من سُعداء الدارَين؛ آمين.

بتاريخ سنة ١١١٧عام رحلتي إلى القاهرة».

فهذه النسخة بخط ابن فهد المكي ـ وساق نسبه بتمامه وكماله ـ، وكانت مقدماتها بخط صاحبه قطب الدين الخيضري.

وكلاهما أدرك المحنة، وعاش في زمانها، إلا أن ابن فهد المكي، زار دمشق إبانها، والتقى مع الفحول من أئمة الحديث، وقرأ عليهم، واستجازهم، وظفر بنفائس في رحلته الشامية (منها هذا «الكتاب»)، ثم عاد إلى مكة المكرمة.

أما قطب الدين الخيضري(١)؛ فقد ذكروا في ترجمته أنه «انتفع

= ولد بالمدينة (سنة خمس وثمانين وألف، ونشأ بها، واشتغل بطلب العلم؛ فأخذ عن والده، وعن السيد محمد بن عبدالرسول البرزنجي، والشيخ محمد الخليلي القدسي المشهور، والشيخ مسعود المغربي، والشيخ محمد الزرقاني شارح «المواهب»، والأستاذ الشيخ عبدالغني النابلسي، والجمال عبدالله بن سالم البصري، وغيرهم من العلماء، وصار أحد الخطباء بالحرم الشريف النبوي، وكان يدرِّس بالروضة المطهرة، حافظًا للوقائع والأخبار، متكلمًا لا يعيى، وألَّف بعض رسائل في فنون العلم، وله تحريرات لطيفة كان يكتبها على هوامش كتبه، وكان عالمًا عاملًا، تعلوه سكينة العلم ووقار العمل وأبهة التقوى، ذا شيبة نيرة ووجه وضيء، وكانت وفاته بمكة المكرمة سنة اثنتين وستين ومائة وألف، ودفن بالمعلاة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ترجمته في «سلك الدرر» (٣/ ٨٠).

(١) هو محمد بن محمد بن عبدالله بن خيضِري ـ بكسر الضاد ـ بن سليمان بن داود بن فلاح بن حميدة الخيضري الزَّبيدي الدمشقي الشافعي، الحافظ قطب الدين أبو الخير البلقاوي الأصل الترملي (٨٢١ ـ ٨٩٢هـ)، أصله من عرب البلقاء، في بلادنا الأردن المحروس، والتي تسمى اليوم (الصَّلت = السَّلط)، وكانوا على مذهب الحنابلة، وممن لهم هوى تيميٌّ. =

بمرافقة النجم ابن فهد كثيرًا ومن شيوخه ببلده، وقد زاد عددهم عن المئتين»[١].

ونالته محنة شيخه ابن ناصر الدين الدمشقي، وأُخذ بعدها، وحُبس، إذ كان لصيقًا به، محسوبًا عليه، معروفًا به، ولذا قالوا في ترجمته: «لم يُرَ في حلقة ابن ناصر الدين أنبل ولا أفتح عينًا منه، فكان ذلك مقتضيًا لمزيد إقباله عليه، والتفاته إليه، والتنويه بذكره المقتضي لعليِّ فخره، خصوصًا ولم يكن عنده إذ ذاك أشبه في الطلب منه»[٢].

ومنسوخه لـ «الرد الوافر» كان بعد هذه المحنة، ونَيله نصيبًا منها، ولذا ظهرت عبارات ـ كما رأيت ـ فيها حطٌّ وإقذاع على العلاء البخاري، وسيأتي طرف مما وقفنا عليه من محنته ـ إن شاء الله تعالى ـ، وتوابعها، وما آلت إليه، وبالله ـ تعالى ـ التوفيق.

النسخة التاسعة: النسخة الأزهرية، تحت رقم (٣١٢٩٤٢).

على غلافها ما رسمه: «كتاب «الرد الوافر على من زعم أنَّ من

= ترجمته في: «الضوء اللامع» (١١٧/٩)، «عنوان الزمان» (ق ٣٣١/ب ـ كوبريلي ٢٤٥٣)، «نظم العقيان» (١٦٢)، «تاريخ البصروي» (١٣٣ ـ ١٣٤)، «التمتع بالأقران» (١٩٢ ـ ١٩٣)، «متعة الأذهان» (٧٥٥/٢)، «بدائع الزهور» (٢٦٣/٣)، «حوادث الزمان» (٣١٥/١)، «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان» (رقم ٧١ ـ بتحقيقي) ـ واعتنى بذريته فترجم لولد له وحفيدين وابن حفيد، انظر الأرقام (١٩١، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٨) ـ، «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس» (٧/١ ـ ٨)، «قضاة الشافعية» (١٧٧) كلاهما للنعيمي، «البدر الطالع» (٥٤٢/٢)، «يوميات ابن طوق» (٧٥/١، ١٩٣، ٤٩١) و(٥٩٣/٢، ٨٩٤، ٨٩٥، ١٠٢٧) و(١١٧٨/٣) و(١٧٢٠/٤)، «مفاكهة الخلان» (٥/١، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٧٧، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦، ٢٠٩، ٢٤٨، ٢٩٣) وغيرهم، وستأتي ترجمته بقلمه في آخر الكتاب.

(١) «الضوء اللامع» (١١٨/٩).

(٢) «الضوء اللامع» (١١٨/٩).

سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر» تصنيف الشيخ، الإمام، العالم، العلامة أبي عبدالله محمد بن ناصر الدين الشافعي الدمشقي، تغمده الله برحمته؛ آمين».

وتحته بيت شعر، قبله: البيت الأخير لمرعي الحنبلي المقدسي

إِذَا لَمْ يَكُنْ للمرءِ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ فَلا غَرْوَ أَنْ يُرْتَابَ والصُّبْحُ مُسْفِرُ

وَمَنْ يتَّبع لِهَواهُ أَعْمَى بَصِيرَةٍ وَمَنْ كَانَ أَعْمَى في الدُّجَى كَيْفَ يُبْصِرُ

وعلى الغلاف عدة تملكات؛ منها:

«مِن نِعَم الله ـ تعالى ـ على العبد أحمد بن عبدالحق السِّناطي».

«الحمد لله، مِن نِعَم الله على عبده محمد بن أحمد الغَيْطِي الشافعي، لطف الله به، سنة ٩٤٤».

«مِن نِعَم الفتاح على علي الملاح، سامحه المولى الأجلُّ، إذا قضى منه الأجل، سنة ٩١٤».

«مِن نِعَم الله على عبده الفقير أحمد ابن المرحوم محمد أفندي، سنة ١١٢٠».

ويوجد في آخر هذه النسخة عدة تقريظات مسبوقة بورقة مرسوم عليها:

«هذه تقاريظ جماعة من الأعلام ومشايخ الإسلام، أدام الله رضوانه عليهم إلى يوم القيامة بجاه سيدنا محمد وَآله وصحبه الكرام؛ آمين آمين آمين»، وتحته:

«طالع فيه الفقير مرعي بن يوسف الحنبلي المقدسي، وتذكر حينئذ قول العلامة ابن الوردي:

إنَّ ابن تيمية في كل العلوم أوحدُ أحييتَ دين محمد وشرعه يا أحمدُ»

ثم بعدها:

تقريظ كلٍّ من: أحمد بن أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي، صالح بن عمر البلقيني الشافعي، عبدالرحمٰن التَّفَهْني الحنفي، محمود بن أحمد العيني، محمد بن أحمد البِساطي المالكي، أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي.

وآخرها قصيدة في عشرة أبيات ـ هي أقرب إلى العامِّية ـ؛ هذا رسمها:

«إنَّ الإمام الحافظ ابن تيمية ... شيخُ الديانة والزهادة أحمدي
لم تدرك الأبصارُ شبهه في الورى ... في العلم والتقوى ولا سيما أخي
في الأمر بالمعروف والنهي الجلي ... بل في الشريعة والحقيقة طرقتي
أعوانه الآيات أو أخباره ... يا حبذا الأعوان يا ممتري
يا صاحبي إنه برئ عن كلها ... ينسب إلى ذاته لكع من كدرتي
ثم اعتمد قولي فإن القول ما ... قالت حذامِ والقول قول الأصدقِ
أتعدا يد شيخنا يا منكري ... وبه الورى قد زاد شرفًا سرمدي
ثم الصلاة مع ألف تزكيتي على ... خير الورى أحمد شفيع المحشرِ
والآل ثم الصحب شمس الأنجم ... والتابعين لهم ليوم المنشرِ
وعليه رحمة ربه رب العالمين ... ما غاب نجم أو طلع له ساجدي

قاله أضعف الورى: محمد الحنقردي المدني المبتلى لأجل كلمة الحق في الورى، حرر في ١٠٩٣هـ».

النسخة العاشرة: نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود، تحت رقم (٨٧٨٢)، وعنوانها: «**رسالة ما كتبه الأئمة الأعلام على كتاب الرد الوافر**»، وعدد أوراقها عشرة، وهي بخط الشيخ أحمد بن محمد بن عبدالله العبران، نسخها سنة ١٢٩٧هـ، وقدمها ورثته هدية للجامعة المذكورة.

وهي عبارة عن التقريظات على الكتاب فقط؛ وهي:

تقريظ كلٍّ من: شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الشافعي، عبدالرحمٰن التَّفَهْني الحنفي، محمد بن أحمد[1] البِساطي المالكي، صالح بن عمر البلقيني، محمود بن أحمد العيني الحنفي.

وفي آخرها: «والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وقد أنهاه كتابةً بقلمه راجي عفوَ ربه وكرمَه: أحمد بن محمد بن عبدالله بن محمد العبران، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، وذلك في ٣ ذي (بياض) سنة ١٢٩٧هـ»، ثم أثبت بعدها (بلغ).

النسخة الحادية عشرة: نسخة مكتبة فيض الله بتركيا، رقم (٩٣٣)، وهي عبارة عن نسخة فيها تقريظات فقط، **أولها**:

«الحمد لله المحمود على كل حال.

نسخة ما كتبوه ـ كذا ـ السادة الأعلام مشايخ الإسلام بالديار المصرية، عظَّم الله شأنهم، وأمتع بحياتهم، على ما صنَّفه الشيخ الإمام العلامة ابن ناصر الدين ـ رحمه الله ورضي عنه ـ، وهو الكتاب الذي تَرجم فيه شيخَ الإسلام أبا العباس تقي الدين ابن تيمية ـ قدَّس الله روحه ونوَّر ضريحه ـ؛ الذي سماه: «الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»، **وحصل من انتصب له بالعداوة والحسد من حظ النفس، فعند ذلك جهر المصنف المذكور إلى الديار المصرية، فكتب عليه مشايخ الإسلام المذكورين**، وذلك في شهر ربيع الأول سنة خمس وثلاثين وثمان مئة، أحسن الله عاقبتها؛ آمين».

---

(١) رسمها الناسخ: «أحمد بن محمد» ووضع فوقهما (م) إشارة إلى التقديم والتأخير.

وفي هذه الورقات الست:

ـ نسخة ما كتبه سيدنا ومولانا شيخ الإسلام قاضي القضاة صالح ابن البلقيني الشافعي.

ـ نسخة ما كتبه سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام ابن حجر الشافعي، أسبغ الله ظلاله وختم بالصالحات أعماله.

ـ نسخة ما كتبه سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام التَّفَهْني، أسبغ الله ظلاله.

ـ نسخة ما كتبه سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام البساطي المالكي، أسبغ الله ظلاله وختم بالصالحات أعماله.

ـ نسخة ما كتبه سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام العَيني الحنفي، أسبغ الله ظلاله وختم بالصالحات أعماله.

وآخره على إثر تقريظ العيني: «والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين، وحسبنا الله فنعمَّا الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

علقها لنفسه ثم لمن شاء الله من بعده: أحمد بن إسماعيل بن خليل بن عثمان بن منصور بن عكاشة بن علي.

تغمَّدهم الله برحمته؛ آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم».

وبالخط نفسه مادة أجنبية عما نحن بصدده، وهي منظومة في ضبط بعض حوادث سِنِيِّ الهجرة(١)، ومؤرخة بالعاشر من جمادى الأولى سنة اثنتين وستين وثمان مئة.

---

(١) هي لمحمد بن عثمان الزرعي، القاضي شمس الدين ابن قرمون، توفي في صفر سنة تسع وستين وسبع مئة، ترجمته في «الدرر الكامنة» (٤/٤٦).

النسخة الثانية عشرة: نسخة مكتبة خدابخش في بتنا بالهند، رقم (١٢٥٠).

عنوانها: «الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية [شيخ الإسلام] كافر»، في (١٣٠) ورقة، ومنسوخ سنة ٨٦٥هـ، وخطه نسخي[١].

النسخة الثالثة عشرة: نسخة المتحف البريطاني، رقم (OR ٧١٤)، وهي ناقصة الأول، وتقع في (٩٨) ورقة، ومسطرتها (١٥) سطرًا، وعدد أوراقها (٩٨) ورقة، وتأريخ نسخها ٨٨٠هـ.

النسخة الرابعة عشرة: نسخة مكتبة برنستون، رقم (٤٦٨٤ ـ مجموعة يهودا)، بعنوان: «فتاوى العلماء بسبب شيخ الإسلام الشيخ تقي الدين ابن تيمية»، وهو عبارة عن تقاريظ على «الرد الوافر» لعدد من العلماء؛ هم ابن حجر العسقلاني، وصالح بن عمر البلقيني، ومحمد بن أحمد البساطي، ومحمود بن أحمد العيني، في (٢٨) ورقة[٢].

هذه هي النسخ التي وقفتُ عليها، وتقصَّدتُ ذِكر ما يخص فتنة ابن ناصر الدين الدمشقي منها.

* مطبوعات «الرد الوافر»

طُبع «الرد الوافر» ـ فيما أعلم ـ مرتين؛ هما:

الأولى: ضمن مجموع بعنوان: «المجموع المشتمل على الدرر الآتية»، أولها كتاب «الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر» للشيخ، الإمام، حافظ الشام، قامع المبتدعين، ناصر السنة والدين، أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر؛ ابن ناصر

---

(١) «مفتاح الكنوز الخفية» (١٦٦/١٠).

(٢) انظر: «فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون» (٢٧٣/٧) رقم (٤٦٨١).

الدين الشافعي، المتوفى سنة ٨٤٢هـ، وتليه تقاريظه إلى صفحة (٩٩).

ثم يوجد ثمانية كتب أخرى فيه، وتحت عناوينها:

«طبعت بأمر حضرة الفاضل، السلفي، الكامل، الشيخ عبدالقادر التلمساني، وفَّقه الله لنشر أمثالها».

ثم «وكان هذا الجمع والترتيب بمعرفة الفقير إلى الله الغني: فرج الله زكي الكردي، بمطبعته مطبعة كردستان العلمية بمصر المحمية، سنة ١٣٢٩هـ».

وكان الشيخ محمد نصيف وعبدالقادر التلمساني قد كَلَّفا مَن ينسخ «الرد الوافر» من المكتبة العمومية في الآستانة سنة ١٣٢٥هـ، وقد أصر المشرف على المكتبة أن يكون النقل بقلم الرصاص، وكانت المكتبة قليلة الضوء جدًّا، مما جعل الأخطاء كثيرة، غير أن الأستاذ إسماعيل أفندي ـ الذي حقق «كشف الظنون» ـ راجع وساعد الناسخ خارج الدوام الرسمي، ولولاه لما أمكن النسخ، ولهذا وقعت أخطاء كثيرة في هذه النشرة(١).

ثم ابتدأ المجموع من (١ ـ ٨) فهارس لـ «الرد الوافر».

ويوجد بعد الكتاب مجموعة تقريظات هي الموجودة في نسخة بايزيد، إذ أصل هذه النسخة مأخوذ من أصل منقول عن نسخة بايزيد، إلا أن ناسخها قدَّم وأخَّر فيها، فجعل التقاريظ في آخرها، وقدَّم عليها الفائدة المتقدمة على التقاريظ، أولها (فائدة نافعة لك جدًّا فاعرفها وتدبرها).

وتنتهي التقاريظ التي في نسخة بايزيد (ص٩٠) من هذا «المجموع»، ثم أثبت بعده:

«علقه لنفسه من خطوط الأئمة المذكورين والأئمة المبرَّزين: الفقير

---

(١) مقدمة «الرد الوافر» (١٨) لزهير الشاويش.

إلى عفو ربه الغني الملي أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد الحنبلي[(١)] وقد رتَّبتهم على التاريخ الذي وقعت فيه خطوطهم، والله يحفظهم ويجبرهم ويحوطهم.

وكان الفراغ منه ثاني جمادى الأولى سنة ٨٥٣هـ، أحسن الله عاقبتنا وعاقبتهم في الأمور كلها؛ آمين، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

ونقلها من خط الشيخ الأجل، نخبة السادة الحنبلية، الشيخ العلامة، والفاضل الفهَّامة، مفتي السادة الحنابلة بمكة المشرَّفة حالًّا: محمد بن عبدالله بن حميد النجدي المكي حالًّا، النجدي مسكنًا، الحنبلي مذهبًا، الأثري نسبًا، لطف الله به في جميع الشؤون.

وكان نقل المذكور من خط الشيخ أحمد بن محمد المذكور آنفًا في بلد بُرقَة من بلدان جبل نابلس، عمرها الله ـ تعالى ـ؛ آمين.

قال: ثم قدِم علينا في أواخر رجب الفرد سنة ٨٥٣هـ من طرابلس

---

(١) هو الرُّحَلة، العلامة، المحدث، النحوي، شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد ـ وبه اشتهر ـ الموصلي الدمشقي العاتكي الحنبلي، ميلاده في صفر سنة ثمان وثمانين وسبع مئة، ثم رأيت بخطه أنه سنة تسع وثمانين وسبع مئة، وتوفي مستهل ربيع الأول سنة سبعين وثمان مئة بمنزله غربي ضريح عاتكة ومسجد الطالع، ودفن بالحمرية.
قاله النعيمي في «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان» (رقم ٥٩ ـ بتحقيقي).
وترجمته في: «عنوان الزمان» (١/١٩٥) و«عنوان العنوان» (ص ٣٨) و«معجم الشيوخ» (٨١) لابن فهد و«الضوء اللامع» (٢/٧١) و«وجيز الكلام» (٢/٧٧٩) و«القلائد الجوهرية» (٢/٢٩) و«شذرات الذهب» (٩/٤٥٧) و«المجمع المفنن» (١/٥١٠ ٥١١ ط. التدمري) و«حوادث الزمان» (١/١٧١) و«معجم المفسرين» (١/٧٢) و«الأعلام» (١/٢١٩).

هذا السؤال وجوابه، نظم مولانا، قاضي القضاة، سراج الدين، شيخ الإسلام، حاكم الحكام، بهاء الأنام، حسنة الأيام، صفي الأنام، صدر مصر والشام، قدوة الأئمة، كهف الملة، عِزُّ السنة، مُؤيِّد الشريعة، خطيب خطباء المسلمين، شيخ شيوخ العارفين، بركة الملوك والسلاطين، خالصة أمير المؤمنين، أبي حفص عمر ابن سيدنا العبد الفقير إلى الله ـ تعالى ـ، الشيخ العارف، شرف الدين، بركة المسلمين، أبي البركات موسى الحمصي المخزومي الشافعي، أيده الله ـ تعالى ـ بنصره، قال» وساق قصيدة ابن الحمصي ولم يسمِّها، وهذا من تصرُّفه أيضًا في نقلها إلى آخر الكتاب.

ثم أثبت الناسخ عدة تقاريظ لـ «الرد الوافر»؛ وهي:

ـ تقريظ أحمد بن قاضي القضاة العلامة نصر الله بن أحمد البغدادي (ص٩٥ ـ ٩٦).

ـ تقريظ أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، وهو سبط ابن العجمي (ص٩٦ ـ ٩٧).

ـ تقريظ رضوان بن محمد بن يوسف العُقبي (ص٩٧ ـ ٩٨).

وفيه بعد ذلك: «ومن خط الشيخ محمد [بن] حميد ما لفظه: نقلتُ من خط الشيخ محمد بن عثمان بن عيسى البرصي ما نصه: أنشدني الشيخ علاء الدين علي بن محمد بن قاسم، الشهير بـ(ابن القباني) قال: أنشدني شيخنا، الإمام، العالم، العلامة، حافظ البلاد الشامية، أبو عبدالله محمد شمس الدين بن أبي بكر تقي الدين عبدالله جمال الدين، الشهير بـ(ابن ناصر الدين) الشافعي ـ رحمه الله تعالى ـ قال: أنشدني الإمام العلامة أحمد بن حِجِّي الشَّافعي قال: أنشدني الشيخ الإمام العالم العلامة أبو عبدالله شمس الدين الموصلي الشافعي لنفسه هذين البيتين:

إن كان إثبات الصفات جميعها   من غير كيف موجبًا لَومي

وأصير تَيميًّا بذلك عندكم فالمسلمون جميعهم تَيمي

انتهى ما وجدته بخط الشيخ، العلامة، الأديب، الفصيح، الشاعر، اللبيب، علامة الزمان، وأعجوبة الأوان، مفتي السادة الحنبلية بالأرض المكية، وإمام مقامهم، حالًا، الشيخ محمد بن عبدالله بن حميد الحنبلي الشرقي النجدي، أدام الله أيامه، وزاده مما أولاه وأحسن مقامه؛ آمين.

قال ذلك وكتبه الفقير إلى رحمة ربه الكريم الباري: حسين بن محسن الأنصاري، عافاه الإله وكفاه المساوي، بعناية السيد الأجل، والعالم المبجل، شريف النسب والحسب، وسَنِيِّ الرِّفعة والرُّتَب، الجامع للشَّرَفَين مِن الطَّرَفَين، مولانا صِدِّيق حسن، أحسن الله إليه، وأحسن مثواه لديه، وبوَّأه أعلى جِنانه عند منقلبه إليه، إنه أكرم كريم، وأرحم رحيم، وصلى الله على سيدنا خير خلقه محمد وآله وصحبه.

وحُرِّر بمكة المعظمة ليلة الأحد خامس عشر من شهر ذي الحجة الحرام، خُتمت بخير ـ إن شاء الله تعالى ـ، سنة ١٢٨٥ من هجرة مَن خلَقه الله على أحسن وصف، صاحب الفتح والنصر والعز والشرف، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين؛ آمين».

قال أبو عبيدة: أصل هذا المجموع نسخة خطية متأخرة في «المكتبة العمومية» باستانبول، نسخها العلامة السلفي اليمني المقيم في الهند؛ وهو الشيخ حسين بن محسن الأنصاري(١)، بعناية العلامة صِدِّيق حسن خان(٢)، واعتمد في نسخها على أصل نُقل إلى الهند، مأخوذ من نسخة بايزيد المتقدِّم وصفها.

---

(١) له ترجمة في: كتابي «رسائل العلامة السلفي محمد تقي الدين الهلالي الشخصية للعلماء والوجهاء» (٣٧/١) و(٩٤٢/٥).

(٢) له ترجمة في: «الأعلام الشرقية» (١٦٣/٣ ـ بتحقيقي).

وهذه الطبعة مليئة بالتصحيف والتحريف[١]، ولم تستوعب جميع التقاريظ.

الطبعة الثانية: طبع الكتاب بتحقيق البحَّاثة العلامة محمد زهير الشاويش ـ رحمه الله تعالى ـ عن المكتب الإسلامي عدَّة طبعات، واعتمد على ست نسخ خطية، سبق توصيفها.

طبع الكتاب لأول مرة[٢] سنة ١٩٧٣م في (٢٣٤) صفحة، ثم ظهر في طبعته الثالثة عام ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م في (٣٧٦) صفحة.

وبقي المحقق معتنيًا بالكتاب إلى آخر عمره، وهو يحبُّ الكتاب، ونشره حرصًا على رسالته ولشدة حبه ابن تيمية، فيما سمعته منه[٣].

ووجد محققه ـ رحمه الله تعالى ـ لعدم استيعابه النسخ ـ أنه لا غنية

---

(١) سبق بيان سبب ذلك.

(٢) نشرت جريدة «الجزيرة» السعودية، العدد (٥٩٠)، السبت ٢ ربيع الثاني ١٣٩٣هـ) مقالًا بعنوان: (لقاء مع صاحب أكبر دار نشر إسلامية في لبنان)، ومما أُلقي عليه فيه: ما هو آخر ما صدر من مطبوعاتكم؟

فأجاب بقوله: «هو كتاب «الرد الوافر على من زعم أن (شيخ الإسلام ابن تيمية) كافر» لابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي، **وهو من أحسن ما كُتب في الدفاع عن شيخ الإسلام ابن تيمية الذي ما فتئ خصوم السلفية يهاجمونه صراحة ودسًّا**، وهو يتوّج ما أصدرناه من الكتب التي تدور حول هذا الإمام العظيم؛ مثل: «حياة شيخ الإسلام ابن تيمية» للشيخ بهجة البيطار، و«ترجمة ابن تيمية» للمؤرخ كرد علي، ومقدمة «المظالم المشتركة»، وغيرها، ومقدمة كتاب «أحاديث القصاص» للأستاذ محمد الصباغ، ومقدمة كتاب «العبودية» للأستاذ عبدالرحمٰن الباني».

ونشره فيما بعد في كتابه «هوامش دفتر المخطوطات وإتقان طبع الكتاب وتسويقه»، انظر منه (ص١٠٠ ـ ١٠١).

(٣) من شدة حب الشيخ زهير الشاويش لابن تيمية ـ رحمهما الله تعالى ـ تسميته ابنته: (تيمية).

له عن الطبعة السابقة، فنقل منها الزوائد التي لم يظفر بها في النسخ المعتمدة عنده.

ووقع للبحَّاثة الشاويش في طبعته أخطاء وتحريفات(١)، إلا أنها يسيرة بالنسبة للطبعة المتقدمة.

وأخطأ في التعريف ببعض الرجال(٢)، ويحتاج نصه إلى تقويم في بعض المواطن.

ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد ما نشره(٣) الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني بعنوان: «تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على «الرد الوافر» لابن ناصر (٨٤٢هـ)» من كتاب «القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي» للمحدِّث السيد صفي الدين الحنفي البخاري.

قال في تقديمه (ص٥) عن ابن تيمية:

«فالشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أرجع الناس بعلمه هذا النقي الصافي الزلال إلى ما كانت الأمة عليه من الدِّين الصحيح، تركَة محمد ﷺ لهذه الأمة الخالدة، فصَعُب ذلك على أفهام من عاصروه، ولم يفهوا ما فهمه فكانت المغالطات، وكانت المهاترات، وكان اللَّبس الذي أدخلهم في حَيص بَيص؛ فتاهوا، وأصبح كل ما قاله الشيخ من علوم بزعمهم وفهمهم مخالفة للشريعة وضد الهدي النبوي، وهكذا حتى كان له ما كان من العداوة **وتأليب السلاطين عليه، والمَرَدة والجُهَّال والسُّوقَة**، فكانت

---

(١) مثل قوله (ص٩٠): (ابن نجيح) وهو (ابن بُخيخ)، وقوله (ص١٠٣): (النبحاني) وهو (النجاتي)، وسائر الأخطاء على هذا النحو.

(٢) كتسميته في هامش (١) (ص٢٨٩) الخيضري: «محمد بن عمر بن عبدالله»، وصواب (عمر): محمد، وانظر ما سيأتي (ص٤٠٦).

(٣) عن مكتبة ابن تيمية ـ الكويت، سنة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م، في (١٩) صفحة.

السجون[1] مأواه من الفتن التي ظهر منها والذي بطن، حتى وافته المنيَّة في سجن القلعة في دمشق سنة ٧٢٨هـ، فحزنت الأمة عليه حزنًا لم تحزنه من قبل لأحد إلا لأحمد بن حنبل الذي كانت جنازته عظيمة مهيبة، تقطَّعت فيها الأفئدة وبكت العيون الدم، فلله دَرُّهم، وجَعَل الجنة مآلهم ومسكنهم».

---

(١) سجن شيخ الإسلام ابن تيمية سبع مرات لمدد متفاوتة؛ **هي بإيجاز ـ**:
١ ـ **السجنة الأولى**: **في** دمشق عام ٦٩٣، كانت مدتها قليلة وفائدتها كبيرة؛ بسبب عساف النصراني.
٢ ـ **السجنة الثانية**: كانت في القاهرة، ومدتها سنة ونصف؛ من يوم الجمعة ٧٠٥/٩/٢٦ إلى ٧٠٧/٣/٢٣هـ بسبب عدة مسائل في المعتقد.
٣ ـ **السجنة الثالثة**: كانت بمصر من ٧٠٧/١٠/٣ إلى ٧٠٧/١٠/١٨هـ بسبب تأليفه كتاب «الاستغاثة».
٤ ـ **السجنة الرابعة**: بمصر ـ كذلك ـ في قاعة الترسيم لمدة شهرين أو تزيد من آخر شوال ٧٠٧هـ إلى أول سنة ٧٠٨هـ بسبب نصر المنبجي الاتحادي بسبب صلته بالحاكم الجاشنكير.
٥ ـ **السجنة الخامسة**: كانت بالإسكندرية من ٧٠٩/٣/١ إلى ٧٠٩/١٠/٨ لمدة سبعة شهور، وهي مكيدة من نصر المنبجي والجاشنكير.
٦ ـ **السجنة السادسة**: كانت بدمشق لمدة ستة أشهر تقريبًا من يوم الخميس ٧٢٠/٧/١٢ إلى يوم الاثنين ٧٢١/١/١٠هـ بسبب الحلف بالطلاق، وألَّف «الرد الكبير على من اعترض عليه في مسألة الحلف بالطلاق».
٧ ـ **السجنة السابعة**: كانت بدمشق لمدة عامين وثلاثة أشهر ونصف تقريبًا من ٧٢٦/٨/٦ إلى ٧٢٨/١١/٢٠هـ بسبب مسألة الزيارة، وألَّف فيها «الرد على الإخنائي».
وبلغت جملة سجنه خمس سنوات، وسببها الحقيقي الحشد والوشاية والسعي بالباطل في حقه، واستعداء السلطة عليه من خصومه الذين نابذ ما هم عليه في الاعتقاد والسلوك.
انظر: كلام الشيخ بكر أبو زيد في تقديمه لـ «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص م ي).

واعتمد في هذا التقريظ على نسخة أصلية من مخطوط تأريخه ١٢٣٩هـ، بخط الشيخ عبيد القدومي النابلسي، قال: «وهو من ممتلكات الشيخ محمد حامد الفقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

نقل في آخره من مطبوع «الرد الوافر» (١٧٨ ـ ١٨٠) سؤالًا وجوابه للعلامة ابن حجر، وكذا صورة جواب صالح بن عمر البلقيني، وختمه بتقريظ محمود بن أحمد العيني.

* تحقيق اسم الكتاب وتحريره

أَلَّف ابن ناصر الدين الدمشقي كتابه البديع، وطُبع باسمين متقاربين، ولا خلاف بينهما إلا بزيادة حرف؛ فالذي أثبته الشيخ زهير الشاويش على طبعته السيَّارة: «الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»، وهكذا هو في الطبعة الأولى التي أشرف عليها فرج الله زكي الكردي[1]، المتقدِّم وصفها، إلا أن عنده (أن) بدل (بأن)، فأسقط

(١) فرج الله زكي الكردي هذا كان يصف نفسه في أوائل بعض مطبوعاته بهذه الصفات: «وكيل الشركة الخيرية لنشر الكتب العالمية الإسلامية، من طلبة العلم بالأزهر الشريف»، وهو أحد أركان البهائية بمصر، ولد في بلاد الأكراد، جهة جبال العراق الشمالية، ونشأ بها، ثم هاجر إلى مصر، وأقام بالقاهرة، والتحق بالأزهر الشريف، لكنه طرد منه بعد سنوات بسبب اعتناقه مذهب البهائية، ومن الكتب التي أَلَّفها وطبعها لترويج مذهبه: كتاب سمَّاه «بشرى العالم بترك المحاربات واتفاق الأمم»، يتضمن البشارات الإلهية والبراهين العقلية بقرب حصول السلام بين الأنام، طبع هذا الكتاب (سنة ١٣٢٩هـ ـ ١٩١١م).

ويقول يوسف إليان سركيس، تعليقًا على مضمون ذلك الكتاب: «لم يمض زمن طويل من ظهور هذا الكتاب حتى شبت الحرب الكونية (العالمية) فأخطأ المؤلف مرماه، ولا يعرف الغيب إلا المولى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكان المؤلف زعم أن انتشار البابية (وهي أصل البهائية) في الكون سيؤول إلى اتفاق الأمم». =

حرف الباء، وهذا العنوان الذي تحمله سائر النسخ الخطية المتقدِّم وصفها، وهكذا هي في نسخة المصنِّف، وهكذا أثبت العنوان على الغلاف بخطِّه[1]، وهكذا سمَّاه جمعٌ من مترجميه، وفيهم مِن عارفيه، فهو هكذا عند: المقريزي في «درر العقود الفريدة» (١٢٨/٣)، وتقي الدين ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (٣٢٠)، وسبط ابن حجر جمال الدين أبو المحاسن (يوسف بن شاهين الكركي) في «رونق الألفاظ بمعجم الحفاظ» (٥٦٧/٢)، والشوكاني في «البدر الطالع» (١٩٩/٢)، وعبدالحي الكَتَّاني في «فهرس الفهارس والأثبات» (٦٧٦/٢)، وصلاح الدين المنجد في «معجم المؤرخين الدمشقيين» (٢٣٥).

وهنالك عناوين أُخر للكتاب، رسمها بعضهم بالمعنى، ولم يضبط أصحابها اسمه العلمي[2]، فذكروه على ضروب وألوان؛ **وهذا الذي وقفتُ عليه منها:**

أولًا: «الرد الوافر على من يقول إن من قال (ابن تيمية شيخ الإسلام) فهو كافر».

هكذا أثبته علاء الدين البخاري في مرسومه للسلطان[3]، كما سيأتي، ونقله من خطِّه ابن حجر العسقلاني حرفًا حرفًا.

= ومهما يكن من أمر، فقد اشتغل هذا الرجل ـ فرج الله زكي الكردي ـ بتجارة الكتب، ونشر المخطوطات العربية، وكانت له مكتبة بالصنادقية بالأزهر، وأخرى بحوش عطا بالجمالية، لبيع الكتب والاتجار بها، وقد توفي (سنة ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م) تقريبًا.

(١) انظر: (النموذجين رقم ١، ٥) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) لذا اكتفى بعضهم ـ هروبًا من الخطأ ـ بتسميته: «الرد الوافر» دون تتمته؛ كما تراه ـ مثلًا ـ عند: الزِّرِكْلي في «الأعلام» (٢٣٧/٦)، ومحمد مطيع الحافظ في «الجامع في تراجم أعلام الدمشقيين» (القرن التاسع والعاشر) (٣١٢/٤).

(٣) انظر: (نموذج رقم ٣) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

ثانيًا: «الرد الوافر على من زعم أنَّ من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام) كافر».

هكذا ذكره السخاوي في: «الضوء اللامع» (٨/١٠٤)، و«طبقات الحنفية»[١] (ق١٨٠/أ)، وتبعه عمر بن أحمد الشماع في «القبس الحاوي» (٢/٢٥٠)، وأسقط (أنه) منه: حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٨٣٨)، وتبعه إسماعيل باشا البغدادي في «هدية العارفين» (٢/١٩٣).

ثالثًا: «الرد الوافر في الانتصار للشيخ ابن تيمية».

هكذا ذكره أبو البركات خير الدين نعمان الآلوسي في «جلاء العينين بمحاكمة الأحمدين» (ص٦٠).

رابعًا: سمَّاه ابن حجر في «إنباء الغمر» (٣/٤٧٦): «جزء في فضل ابن تيمية»، قال عنه: «سرد أسماء من أثنى عليه وعظَّمه من أهل عصره ممن بعدهم على حروف المعجم»، وهذه تسمية له بموضوعه.

خامسًا: «الرد الوافر في الانتصار لابن تيمية من بني الأكابر».

هكذا سمَّاه محقق «متعة الأذهان من التمتع بالإقران بين تراجم الشيوخ والأقران» (١/١٣١).

والصواب ما قدَّمناه، والحمد لله.



(١) نسخة المكتبة الوطنية بحلب، رقم (٥٤٦).



المحنة بأقلام المعاصرين

مختصر الحكاية ـ فيما نَقَلَت لنا كتب التراجم[١] ـ:

كان في دمشق جماعة يتهجَّمون على الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويشنِّعون عليه، ويحاربون كتبه؛ بل ويحرقونها، ويفسِّقون ويبدِّعون مَنْ أيَّدها أو أقرَّها، وكانوا يحذِّرون القادمين من الاطلاع على كتب ابن تيمية، فلما كان أول القرن التاسع الهجري قَدِم العلاء البخاري فالتفَّ لهذه الفئة؛ بل نذر نفسه لمحاربة كتب ابن تيمية والتَّشنيع عليه، فكان يُسأل عن مقالات شيخ الإسلام التي انفرد بها؛ فيجيب بما يُظهر من الخطأ فيها، وتعسَّف في تحميل بعض الألفاظ ما لا تحتمله، وشجَّعه على ذلك بعض زعماء البدع التي كشف عوارها وحذَّر منها ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فاستحكم أمر العلاء البخاري، ثم بدأ يصرِّح بتبديع ابن تيمية، ثم بعد مدة صرَّح بتكفيره، ثم صار يصرح في مجالسه بأن من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام)؛ فإنه يكفر بهذا الإطلاق.

فحزن العلماء ـ ومنهم ابن ناصر الدين ـ لهذه الخزعبلات والضلالات؛ فألَّف رسالةً في الذب عن عِرْض شيخ الإسلام وبيان الحقيقة

---

(١) سأعمد إلى نقل ما في كتاب «الممتَحَنون من علماء الإسلام» (٤٠٩ ـ ٤١١) للدكتور سليمان بن محمد العُثيم، وقد أجاد في التلخيص، ثم أذكر شذرات من كلام العلماء حولها، وفيها جميعًا إشارات وومضات، وينقصها التفصيل، ولا سيما في تلك الكتب التي رُفِعَت للسلطان بسببها، وسأذكر بعد ذلك مستندي في وثائق هذه المحنة، وسأُلحق مصوَّرات عنها في آخر الكتاب، والله الواقي والهادي.

للناشئة الذين يُخشى عليهم الاغترار بهذه المزالق والاتجاهات الخطيرة، سماها: «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام) كافر».

وقد قرَّظ لهذه الرسالة جملة من الأئمة، منهم: ابن حجر العسقلاني، والبلقيني، والتَّفَهْني، والعيني، والبساطي، والمحب بن نصر الله، وقرأ ابن ناصر الدين الرسالة في أكثر من مجلس، وانتشرت بأيدي الناس؛ فلقي بعد ذلك الحافظ ابن ناصر الأذى والتشنيع من تلك الفئة المنحرفة، ووشَوا به عند السلطان، لكن؛ لم يفلحوا، واستمروا على مناصبته العداء، وتقوَّلوا عليه الأقاويل، ودامت المحنة سنين، وكانوا يتربصون به الدوائر، حتى خرج ذات مرة إلى قرية من قرى دمشق قد جرى بين بعض أهلها نزاع؛ فخرج الشيخ مع جماعة للصُّلح بينهم ولِقَسم ما تنازعوا عليه، فوُضع له السم في الطعام؛ فمات على إثره ليلة الجمعة سادس عشر من شهر ربيع الآخر سنة ٨٤٢هـ، عليه رحمة الله[(١)].

وذكرها بعضهم في معرض الكلام عن مذهب ابن ناصر الدين الدمشقي الفقهي واختزلها؛ فقال:

«وكتاب «الرد الوافر» هو في حقيقة أمره رد على علاء الدين البخاري الذي طعن في ابن تيمية، وانتصار مُتَّزن لشيخ الإسلام، مدعوم بحشد من العلماء الكبار الذين أثنوا عليه وعلى علمه ومواقفه.

وأما فيما يتعلق بمذهبه الفقهي؛ فيكاد يجمع من تعرض لهذه الناحية من مترجميه على أنه شافعي، ولم يشذ عن هذا إلا ابن العماد عندما قال: «... الشافعي، وقيل: الحنبلي»[(٢)].

---

(١) هذا الذي في كتاب «الممتحنون من علماء الإسلام» (٤١٠ ـ ٤١١) فيما يخص (المحنة).

(٢) «الشذرات» (٧/٢٤٣).

وفي حوادث سنة ٨٣٥هـ قال ابن العماد ـ مشيرًا إلى حادثة العلاء البخاري ـ: «وفيها ـ كما قال ابن حجر ـ ثارت فتنة عظيمة بين الحنابلة والأشاعرة بدمشق...»[١]، ومعروف أن ابن ناصر الدين وقف إلى جانب من أسماهم ابن العماد حنابلة؛ فهل كان حنبلي العقيدة والمذهب أو حنبلي العقيدة فقط؟

ويبقى التصريح ـ من الكثرة ـ **بكونه شافعيًّا هو الأرجح**، والله أعلم»[٢].



(١) «الشذرات» (٧/٢١١).

(٢) «ابن ناصر الدين الدمشقي وكتابه: الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام» (ص ٢٦ ـ مرقومة).

تحرير معتقد ابن ناصر الدين الدمشقي ومذهبه الفقهي

لم أظفر بكلام تفصيلي لمترجمي الحافظ ابن ناصر الدين فيما يخصُّ معتقده، واكتفى بعضهم ـ ابن العماد في «الشذرات» ـ بقوله عنه: «وقيل: الحنبلي»!

وهو ليس من أصحاب التصانيف العقدية، وليس له من المؤلفات الفقهية إلا القليل، وجلُّه من المفقود، ولعلها خادمة للحديث؛ مثل: «إعلام الرواة بأحكام حديث القضاة» و«الأعلام الواضحة في أحكام المصافحة» و«شرح الإمام في أحاديث الأحكام» و«مختصر في مناسك الحج»، ولا أظن نعته بأنه (حنبلي) إلا من أجل تأليفه «الرد الوافر»؛ إذ خصه في الذب عن شيخ الإسلام ابن تيمية، ولا يصنع هذا ـ في العادة ـ إلا من وافقه في معتقده ومشربه.

قال الحافظ جمال الدين بن عبدالهادي الحنبلي في كتابه «الرياض اليانعة في أعيان المئة التاسعة» عن ابن ناصر الدين الدمشقي:

«كان معظِّمًا للشيخ تقي الدين ابن تيمية، محبًّا له، مبالغًا في محبته، وبهذا السبب تركه جماعة من الشافعية، ولم يعطوه حقَّه، وأعرضت نفوسهم عنه»[1].

ورَميُ ابن ناصر الدين الدمشقي بمعتقد ابن تيمية قديم، وشاع وذاع في مجتمع دمشق قبل محنته التي أشعل فتيلها العلاء البخاري سنة ٨٣٥هـ، فكان يرميه بها تقي الدين أبو بكر الحصني (ت٨٢٩هـ) الأشعري المنحرف عن الحنابلة.

---

(١) انظر: «لحظ الألحاظ» (٣٢١).

وأول تصريح ظفرنا به في ذلك لما كان يبني (خان السبيل)(١)، ويُقدَّر ذلك قبل وفاته بما يزيد على عشرين سنة وزيادة، قال السخاوي في ترجمته: «وكان يتعصَّب للأشاعرة، وأصيب سمعه وبصره فضَعُف، وشرع في عمارة رباط داخل باب الصغير؛ فساعده الناس بأموالهم وأنفسهم، **ثم شرع في عمارة (خان السبيل)** ففرغ في مدة قريبة، زاد غيره: أنه لما بناه باشر العمل فيه الفقهاء فمن سواهم، **حتى كان الحافظ ابن ناصر الدين كثير العمل فيه مع أنه ممن كان يضع من مقداره لرَميِه إياه باعتقاد مسائل ابن تيمية**»(٢).

ولعل هذا الإيذاء القولي ـ ولعله يكون في محافل الرجال وعلى مسامعهم ـ هو أول ما بلغنا من محنة تقع لابن ناصر الدين الدمشقي، وكان ذلك على زعم (اعتقاده مسائل ابن تيمية)!

ولكن من حَقنا أن نتساءَل: هل اعتقد ابن ناصر الدين حقًّا مسائل ابن تيمية؟ وهل دوَّنها في مصنَّف مفرد أو ضمَّنها مباحث له في كتاب؟ هذا مما لم نعثر عليه.

---

(١) ذكر ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٢/٣٩٨) أن نائب دمشق أصلح خان السبيل بالقابون، وعمَّر مسجده في ربيع الأول سنة ثلاث وسبعين وسبع مئة، ثم جدَّد الحصني هذا الخان، ولحقه توسعات بعد وفاته، فذكر محمد كرد علي في «خطط الشام» (٦/١٣٦) تاريخ ابتداء عمارة الزاوية أعلى خان السبيل المعروف بـ(خان الحصني)، نهار الاثنين في شعبان (سنة ١٠٩٢هـ) في مدة قليلة، ونقله عن ظهر نسخة من «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان».
قال أبو عبيدة: وجدته كذلك تحت عنوان الكتاب في نسخة دار الكتب المصرية، رقم (٢١٩٣ ـ تاريخ/تيمور).
وانظر عنه: «مفاكهة الخلان» (١/١٤٣، ٢٤٩، ٣٤٥)، «معجم دمشق التاريخي» (١/٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٢) «الضوء اللامع» (١١/٨٣).

نعم؛ له ـ رحمه الله تعالى ـ هوًى تَيمِيٌّ، وتعظيم لمنهج الاستدلال بالكتاب والسنة على مهيع أهل الجادة من أهل النقل والأثر، وأصحاب الحديث والسلف، لكن لم يكن قطعًا نسخة عن ابن تيمية؛ لا في المعتقد ولا في الطبع والأَثر.

وهذه القسوة في التعامل معه تدل على مدى الحقد على أتباع ابن تيمية آنذاك، ومدى عمق المحنة التي أصابتهم، وتدل في المقابل على تواصي خصومه من النَّيل منه، وملاحقة مَن وجدوا فيه رائحة تيمية، ولا تستنكر ما سَيَمرُّ بك من الكذب عليه، نعم؛ ليس كل من ردَّد الكذب كذابًا، والواجب في وقت الأزمات أشياء، وأهمها التثبت والتبيُّن.

ولم أر أحدًا من مترجمي ابن ناصر الدين سلكه ضمن الحنابلة؛ إلا ابن العماد في «الشذرات» (٢٤٣/٧) ـ على تردد ـ لما جزم بأنه (شافعي)، وقال على إثره: «وقيل: الحنبلي»!

أما سائر مترجميه فذكروا أنه (الشافعي)؛ وهو كذلك، مع عدم تعصب لمذهب أو مشرب، فأخذ عن جمعٍ كبير من العلماء، ممن هم متَّصفون بالتحقيق، وجُلُّهم على مذهب أهلِ الحديث، فلا غَرَو مِن حُبِّه لابن تيمية كسائر إخوانه من حفاظ الشافعية ومحقِّقيهم، وستأتي[1] قائمة طويلة بأسمائهم، وأسماء غيرهم من سائر المذاهب.

قال أبو عبيدة: لمَّا وجدتُ الكلام على معتقد الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي فيه خفاء، ويعتريه عدم وضوح، ووقع فيه لَبس وعماء، شدَدتُ الهمة[2]، وعقدتُ العزيمة فنظرتُ في كُتُبه؛ فما وجدتُ عناءً في

(١) (ص٣٥٧ ـ ٣٧٨).

(٢) تواصلتُ مع بعض الباحثين بهذا الخصوص ممن لهم عناية بتراث ابن ناصر الدين الدمشقي؛ مثل: أخينا البحَّاثة مشعل الباني، واستفدتُ منه جزاه الله خيرًا.

الوقوف على أن ابن ناصر الدين الدمشقي أشعري من غير تعصُّب.

وهذه بعض الأمثلة مِن كُتُبه التي تدل على مَشربه في المعتقد:

*** صفات الله عَزَّوَجَلَّ:**

استقر مذهب الأشاعرة على إثبات سبع صفات لله عَزَّوَجَلَّ؛ **هي:**

الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والكلام، والسمع، والبصر، وبدأ هذا المسار في عقيدتهم بصنيع الباقلاني؛ حيث نفى بعض الصفات الخبرية، ثم استقر المذهب على ذلك، خصوصًا مع تقريرات أئمته؛ كالجويني والغزالي، وأصبح شعارًا له عند من تأثَّر بالفلسفة منهم؛ كالرازي والآمدي.

وهذا الذي ناقشه ابن تيمية، وطوَّل الكلام في رده في كثير من كُتبه وتقريراته، ورفضه بشدَّة، وبيَّن أن هذا التقرير يخالف ما كان عليه أبو الحسن الأشعري، ومأخذه التأثُّر بالاعتزال، ومذهب السلف الصالح (الصحابة والتابعين) منه براء.

نعم؛ لم يظهر البتة في كتب ابن ناصر الدين الدمشقي التأثر بكلام المتكلِّمين من الأشاعرة، ولا بأصحاب الفلسفة منهم، إلا أنه ارتضى كلام من جنحوا للتأويل من أئمتهم ممن له قدم في الصنعة الحديثية، ومشاركة ظاهرة، بل هو إمام من أئمة الحديث؛ كالعلامة الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب سنة وأثر على طريق أهل الحديث، وذكر في كتابه «الرد الوافر» (ص٢٥): «... ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة خالصة لا ريب فيها، وعقيدة سالمة لا تشبيه يفسدها، ولا تعطيل يعتريها، ونُقِرُّ أن الله ـ سبحانه ـ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] تمجيدًا له وتنزيهًا».

فهذه براءة منه من التشبيه وكذا من التعطيل، ولكنها لا تدل على إثبات جميع الصفات الخبرية والذاتية، إذ ثبت عنه خلاف هذا.

فهو ينقل في كتابه «مجالس في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]» (ص٩٥ ـ ٩٩) نوعي صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وهذه عبارة ابن ناصر الدين:

«وصفاته ـ سبحانه ـ على نوعين؛ كما ذكره الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»[(١)].

أحدهما: صفات ذاته ـ سبحانه ـ؛ كالحي، والقدير، والسميع، والبصير.

والنوع الآخر: صفات فعله ـ سبحانه ـ؛ كالخالق، والرازق، والمحيي، والمميت».

ثم يقول على إثر ذلك ـ وهذا هو الشاهد ـ:

«فمن صفات ذاته ـ سبحانه ـ: العلم، والإرادة، والحياة، والكلام، والقدرة، والسمع، والبصر، وإلى جميعها تشير هذه الآية الشريفة: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ...﴾، ففي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ لا خلاف بين المفسرين أنه القرآن، ولا خلاف أن معلِّمه للمؤمنين عن الله عَزَّوَجَلَّ هو الذي منَّ الله على المؤمنين ببَعْثه رسولًا؛ وهو محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب بن هاشم، أبو القاسم المذكورُ في قوله ـ سبحانه ـ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]، والكتابُ الذي علَّمهم أنزله الله ـ تعالى ـ عليه، قال الله عَزَّوَجَلَّ ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤].

وفي نزول القرآن الإشارة إلى صفة العلم؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ ﴿لَّٰكِنِ

---

(١) (ص١٣٧).

ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦].

ويؤخذ من الآية ـ أيضًا ـ وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالإرادة والمشيئة؛ لأنه ـ سبحانه ـ لو لم يُرِدْ ما بعث هذا الرسول ولا مَنَّ.

ويؤخذ منها ـ أيضًا ـ وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالحياة؛ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ﴾، ذكر هذا الاسم الشريف دون غيره لعموم صفات الإلهية التي مِن بعضها الحياة، كما صرَّح بها وصفًا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ويؤخذ منها ـ أيضًا ـ وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالكلام لأن قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]؛ وهذا بالاتفاق هو القرآن، وهو كلام الله المصرَّح به في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦].

ويؤخذ من الآية ـ أيضًا ـ وصف الله عَزَّوَجَلَّ بالقدرة التي بها بعث هذا الرسول، وأجرى على يديه ما أجرى من تلاوة الآيات، وهداية المؤمنين، وتزكيتهم، وجلبِ المنافع لهم، ودفع المضارِّ عنهم.

ويؤخذ من الآية وصف الله بالسمع والبصر؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، ومما علَّمهم من هذا الكتاب قولُ الله عَزَّوَجَلَّ فيه وصفًا له ـ سبحانه ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ويؤخذ من الآية ـ أيضًا ـ وصف الله بالبقاء؛ لأنه من معاني الاسم الشريف المذكور في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ﴾.

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٦ ـ ٢٧].

وهذه الصفات السبعُ المشارُ إليها: اتفق أهل النظر عليها أنها من

صفات الله الذاتية، وأثبت الجمهور مع ذلك صفة البقاء، وقد نظم الثماني أبو القاسم الشاطبيُّ ـ رحمة الله عليه ـ في «قصيدته في المرسوم»(١).

أخبرنا أبو عبدالله محمد بن الشرف محمد بن عبدالله بن المحتسب إجازةً إن لم يكن سماعًا، أنبأنا أبو محمد الحسن بن عبدالكريم الغُماري قال: أنشدنا العلامة أبو عبدالله محمد بن عمر بن يوسف القرطبيُّ سماعًا، أنشدنا ولي الله أبو القاسم بنُ فِيرُّه بن أبي القاسم الرُّعَينيُّ الشاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قال:

حيٌّ، عليمٌ، قديرٌ، والكلام لهُ باقٍ، سميعٌ، بصيرٌ، ما أراد جَرَى(٢)

وأنشدنا العلامة الحافظ أبو حفص عمر بن أبي الحسن الأنصاري(٣) لنفسه كتابةً من مصر:

---

(١) أبو القاسم الشاطبي هو: الإمام، المقرئ، العلَم، الفرد في فنونه ومواهبه (٥٣٨ ـ ٥٩٠هـ)، وقصيدته هي «عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد»، وهي في (٢٩٨) بيتًا من قافية الراء المفتوحة، وهي في عِلم رسم القرآن العظيم، وعبَّر المصنف بـ«المرسوم» لقول ناظمها في البيت السادس منها:
وبعد، فالمستعان الله في سبب يهدي إلى سنن المرسوم مختصرًا
(من المحقق)

(٢) هذا البيت هو البيت الثالث منها؛ ولفظه هناك:
حيٌّ عليمٌ قديرٌ والكلام لهُ فردٌ سميعٌ بصيرٌ ما أراد جرى
وأنا أنقل عن طبعة العلامة الحجة الشيخ علي محمد الضبَّاع رَحِمَهُ اللَّهُ للقصيدة التي طبعها مع تسعة متون أخرى في القراءات (سنة ١٣٥٤هـ) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي، بل كذلك في «شرحَيها» للجعبري وعلي القاري: (فرد) لا (باقٍ)، فالله أعلم.

(من المحقق)

(٣) هو الإمام سراج الدين ابن الملقن، من شيوخ المصنف بمصر بالإجازة؛ إذ لم يتسنَّ لابن ناصر الدين الدمشقي السفر إلى مصر، وسافر إليها والده.

حـيـاةٌ، وعـلـمٌ، قـدرةٌ، وإرادةٌ   كلامٌ، وإبصارٌ، وسمعٌ، مع البقا[(١)]

ولو أشار شيخنا إلى أن هذه صفات لله عَزَّوَجَلَّ كان أبيَن وأمتَن.

وقد نظمتُ ذلك مع الإشارة إلى غيره من صفات الذات، كما ذكرها الإمام أبو بكر البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات»؛ فقلت:

صـفـاتٌ لـذاتِ الله: عـلـمٌ، إرادةٌ   حياةٌ، كلامٌ، قدرةُ، السمعُ، والبصرْ
قـد اتـفـق الـنُـظَّـارُ فـي عـدِّ هـذه   وجمهورُهم زاد البقاء وما انحصرْ
فما قد أتى في الذِّكر أو صحَّ سنَّة   بـوصفٍ لـذات الله أو فعلٍ اشتهرْ
فـنُـثـبـتُـه لله عـلـمًـا بـأنَّـه   تعالى عن التشبيه والمِثل والغِيَرْ»

فهذا النظم، مع العدِّ الذي سبقه، والنَّوعين اللذين تقدَّماه؛ يتضح أن الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي يُؤوِّل الصفات الفعلية أو الاختيارية، كمذهب مُتقدِّمي الأشاعرة.

وهذا النظم معروف عند الأشاعرة، وقد خصه النعيمي في كتابه «الدرر المفيدة والغُرر الفريدة» (فقرة ٢٤٦ ـ بتحقيقي) بذكر، وأورد ما شابهه عن جمع من الأشاعرة ـ أيضًا ـ؛ فقال:

«في ضبط أسماء الذات الثمانية القديمة

لأخينا محب الدين أبي الفضل:

لـلـه أوصـافٌ ثـمـانـيـةٌ أَتَـتْ   فـي ضـمـن بـيـتٍ قـالـه الـنـحـريرُ
حـيٌّ مـريـدٌ عـالـمٌ مـتـكـلِّـمٌ   بـاقٍ قـديـرٌ سـامـعٌ وبَـصـيـرُ

(١) هو لعلاء الدين الباجي، بتقديم وتأخير بعض الكلمات، ومعه بيت آخر، وسيأتي بيان ذلك.

قال الشيخ تقي الدين السبكي: وأنشدنا الشيخ العلامة علاء الدين الباجي:

حـيـاةٌ وعـلـمٌ قُـدْرَةٌ وإرادةٌ وسَمْعٌ وإبْصَارٌ كلامٌ مع البقا
صِفاتٌ لذات الله جَلَّ قديمةٌ له الأشعري الحَبْر ذي العِلم والتُّقَا»

والبيت الأول للباجي يتفق مع ما نقله ابن ناصر الدين عن ابن الملقن، بتقديم وتأخير كلمات منه!

ويظهر تأويل ابن ناصر الدين الدمشقي لبعض الصفات في كلامه على (صفة المحبة)؛ قال عنها في كتابه «التنقيح في حديث التسبيح» (ص٨٩):

«هي من صفات الله عَزَّوَجَلَّ، وقد صرح به القرآن في آيٍ كثيرة، ووردت بها السنة في أحاديث خطيرة»، ثم قال شارحًا لها:

«قيل: معنى محبة الله للعبد: قبول دعائه، وتكفير سيئاته، وهدايته إلى ما يقرِّبه إليه، وحمايته من المعاصي لأنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يغار عليه»[١].

قال أبو عبيدة: هذا المعنى صحيح، إلا أن (المحبة) ليست هو، وهذه لوازم صفة المحبة، وأما ذات الصفة عند السلف فهي غيرها، ويوضِّح هذا ابن تيمية، وسأسوق كلامه ليظهر اختلاف معتقد ابن ناصر الدين الدمشقي عن معتقد ابن تيمية، وهذه عبارات الأخير في (صفة المحبة) بعد أن ذكر نصوص الوحيَين الواردة فيها هذه الصفة؛ قال:

---

(١) المشهور عند الأشاعرة تأويل المحبة بإرادة الثواب والتنعيم، وقيل: محبته لهم نفس الإثابة والتنعيم؛ لأنه يتقدس عن أن يميل أو يُمال إليه، وليس بذي جنس أو طبع، فيتصف بالشوق الذي تقتضيه الجنسية والطبيعة البشرية.
انظر: «المعلم» (١/٣٠٨) للمازري.
وينظر في الرد عليه: «مجموع الفتاوى» (٢/٣٥٤)، «محاسن التأويل» (٦/٢٥٣ ـ ٢٥٤)، «أقاويل الثقات» (٧٧).

«ثم هؤلاء الذين أنكروا حقيقة المحبة لا يمكنهم إنكار لفظها؛ لأنه جاء في الكتاب والسنة، ففسروا محبته بعبادته وطاعته وامتثال أمره، أو محبة أوليائه، ونحو ذلك مما يضاف إليه، ولو علموا أن محبوب الغَير لا يكون محبوبًا إلا إذا كان ذلك الغَير محبوبًا، فيكون المحبوب بالذات، والوسائل يُحَبُّون بالعرض.

ولو تدبروا قولهم؛ لعلموا أنه مستحيل أن تُحَبَّ عبادته أو أولياؤه إذا لم يكن هو محبوبًا، فإذا قدَّروا أنه هو شيء ليس محبوبًا لذاته؛ كانت محبة العمل الذي يحصل الأكل والشرب إنما هي في الحقيقة محبة الأكل والشرب والنكاح، وكان ذلك من جنس محبة سائر المشتَهَيات، فإذًا تكون محبة الله ورسوله إنما هي في الحقيقة محبة الأكل والشرب، إذا كان الله لا يحب لنفسه على رأي هؤلاء!

وهذه (المسألة) أصل عبادة الله، كما أن (المسألة الأولى) أصل الإقرار بالله؛ فتلك فيها ذهاب النفس بالمال؛ كما قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ﴾ الآية [التوبة: ١١١].

ولهذا نعت المحبِّين المحبوبين بقوله: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ﴾ [المائدة: ٥٤]، بل أصل (الولاية) الحُب، وأصل (العداوة) البُغض، وإنكار الحب والبغض يتضمن إنكار ولاية الله وعداوته، كما أنكر بعض الفقهاء قوله: **«إنه لا يَعِزُّ مَن عادَيتَ»**[(١)]، وقوله: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الممتحنة: ١]، وهذا باب طويل، وقد كتبتُ في هذين الأصلَين عددًا يبلغ أكثر من الأسفار، وكلام الأوَّلين والآخرين من أهل العلم والإيمان موجود في هذا»[(٢)].

---

(١) رواه أبو داود في «سننه» (١٤٢٥)، **وهو صحيح.**

(٢) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤٧٧/٦ ـ ٤٧٨)، «منهاج السنة النبوية» (٣٨٨/٥).

أما (مسائل الإيمان)؛ فكلام ابن ناصر الدين فيها مجمل فيما ظفرتُ به من كُتبه، واكتفى بقوله: «المؤمن من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقادًا جازمًا خاليًا من الشكوك، ونطق بالشهادتين مع القُدرة على النطق بهما»، قال:

«فهذا يُحكم بأنه من أهل القِبلة ولا يُخلَّد في النار، كما حكاه شيخ الإسلام أبو زكريا النواوي ـ رحمة الله عليه ـ عن اتفاق أهل السنة من المحدِّثين والفقهاء والمتكلمين»[١].

وهذا لم يسلم من الانتقاد من متأخِّري الأشاعرة؛ كابن حجر الهيتمي، قال في «شرحه على الأربعين النووية» (ص٦٦):

«وأما ما وقع في «شرح مسلم» للمصنِّف من نقله اتفاق أهل السنة من المحدِّثين والفقهاء والمتكلمين على أن من آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه مع قدرته؛ كان مخلَّدًا في النار: فمُعتَرَضٌ بأنه لا إجماع على ذلك، وبأن لكل من الأئمة الأربعة قولًا أنه مؤمن عاصٍ بترك التلفظ، بل الذي عليه جمهور الأشاعرة وبعض محققي الحنفية ـ كما قاله المحقق الكمال ابن الهُمَام وغيره ـ أن الإقرار باللسان إنما هو شرط لإجراء أحكام الدنيا فحسب».

وكيفما كان؛ فابن تيمية يزيد على حد الإيمان الشرعي (العمل)، ويجعله داخلًا في ماهيَّته، ويرى أن المكلَّف لا ينجو دونه، ولذا يرى الاستثناء فيه، بل يجعل مَنْ يجوِّز ذلك سالمًا من الإرجاء، وسر الاستثناء هو دخول العمل في ماهيَّة الإيمان.

بينما نلحظ موافقة ابن ناصر الدين الدمشقي للأشاعرة في منعهم الاستثناء؛ بناء على أن الإيمان تصديق محض.

---

(١) «مجالس في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]» (٢٠٤).

قال ابن ناصر الدين بعد كلام: «وإذا صار العبد من المؤمنين بما قدَّمناه؛ هل يجوز أن يقول عن نفسه: أنا مؤمن من غير استثناء ـ أي: من غير أن يقول: (إن شاء الله) ـ؟

فالمختار جواز ذلك من غير استثناء. وقيل: لا يقول: (أنا مؤمن) إلا مقيَّدًا بقوله: (إن شاء الله).

وذهب الأوزاعي وخلقٌ ـ وهو قول أهل التحقيق ـ إلى جواز الأمرَين معًا، فمن أطلق نظر إلى الحال، وأن أحكام الإيمان جارية عليه حينئذ.

ومَن قيَّده بالاستثناء؛ يكون إما للتبرك؛ كقوله في حديث السلام على أهل المقابر: «**وإنا إن شاء الله بكم للاحقون**»[(١)]، وإما لاعتبار العاقبة المغيَّبة عن الإنسان، ولا يدري بما يُختَم له»[(٢)].

وجَّه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي جواز الاستثناء على حقيقةٍ توافق مذهب الأشاعرة، لا على ما قرره ابن تيمية من كونه داخلًا في ماهيَّته، لا يمكن انفكاك العمل عنه.

وهذا التوجيه يتوافق مع نظرة الأشاعرة من كَون الإيمان هو المعرفة، وأن العمل خارج عن مسمى الإيمان، وزيادة الإيمان ونقصانه عندهم باعتبار الأعمال الخارجة عن مسمى الإيمان، ولا تدخل الزيادة والنقصان في حقيقة الإيمان، ويمنعون من الاستثناء فيه، وعلى القول بالجواز؛ فهو فقط للتبرك أو لاعتبار العاقبة.

والخلاصة أن هناك تباينًا شديدًا بين معتقد ابن ناصر الدين ومعتقد ابن تيمية، وأن الأول يوافق الأشاعرة، مع بُعده عن علم الكلام والفلسفة.

نعم، كان ابن ناصر الدين الدمشقي ينكر ما أحدثه المبتدعة، ويحذِّرُ

---

(١) رواه مسلم في «صحيحه» برقم (٩٧٤).

(٢) «المجالس» (٢٠٥).

منه، فها هو يقول ـ مثلًا ـ في كتابه «جامع الآثار» (٦/٢٨٥): «وقد بلغنا أن الشيعة قد اتخذوا اليوم الذي وصل فيه النبي ﷺ غدير خُم؛ اتخذوه عيدًا، وأول من أحدث عيد الغدير: معن الدولة أبو الحسن علي بن بويه في سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة بعد أن أحدث النياحة على الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لأنه لما كان عاشر المحرم من السنة المذكورة أمر ابن بويه ببغداد أن تُغلق الأسواق، وأن تلبس النساء المسوح من الشعر، وأن يخرجن كاشفات عن وجوههن، ناشرات شعورهن، يلطخن وجوههن، ينحن على الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يتمكن أهل السُّنة من منع ذلك... إلخ.

فكانتا بدعتين ظاهرتين شنيعتين، إلى أن زالتا وما جانسهما من البدع بزوال ملك بني بويه في سنة ثمان وأربعين وأربع مئة، ولله الحمد، جنبنا الله الحوادث والبدع، وجعلنا ممن اقتفى السنة النبوية واتبع».

والملاحظ على ابن ناصر الدين أنه كان يميل إلى شيء من التصوف، حتى أنه ألَّف في التصوف كتابًا سمَّاه: «إطفاء حُرقة الحوبة بإلباس خرقة التوبة»، وتصوُّفه يخلو من الانحراف الفكري والعقدي، فهو تزكية للنفس وكفها عن الأهواء والبدع[1].

---

(١) تعرض الدكتور رفيق حميد السامرائي في مقدمة تحقيقه لـ «الأخبار في وفاة المختار» (ص١٠ ـ ١١) إلى عقيدة ابن ناصر الدين الدمشقي، وقال: «كان رَحِمَهُ اللَّهُ صحيح المعتقد، صاحب سنة وأثر على طريقة أهل السنة والحديث، فمن ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه هذا، وكتابه «الرد الوافر»: نشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له...».

ثم قال: «والملاحظ على ابن ناصر الدين أنه يجمع بين عقيدته السلفية وبين ما يميل إليه من التصوف،...» إلى آخر ما نقلناه عنه.

وقوله: «في مقدمة كتابه هذا» يريد ما قال ابن ناصر الدين في «الأخبار» (ص٢٩ ـ ٣٠): «ونشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، إلهًا خلق الخلق بالقدرة، ثم يفنيهم منفذًا فيهم أمره، ثم يعيدهم كما خلقهم أول مرة،...»، وليس فيه ما يدل على سلفيته.

ولم يتعرض ابن ناصر الدين الدمشقي في جميع كُتبه التي اطلعتُ عليها لأي نوع من أنواع النقض أو الرد على الأشاعرة وأئمتهم، بخلاف شيخ الإسلام ابن تيمية، واكتفى ابن ناصر الدين بالتعريف بإمام الأشاعرة بنقله عن الذهبي بعد أن عرَّف بالصحابي الجليل أبي موسى الأشعري وأبنائه: «ومن أولادهم أبو الحسن المتكلِّم، صاحب التصانيف، ويُنسب إلى طريقته خلق من الفضلاء».

وهذا كلام الذهبي في «المشتبه في الرجال» (١/٢٦)، ثم قال ابن ناصر الدين بعده:

«قلت: هو أبو الحسن عليُّ بنُ إسماعيل الأشعري، حدَّث عن زكريا بن يحيى الساجي، وعنه قاضي إصطخر أبو محمد بن عمر المالكي، وقع لنا من حديثه، تُوفي سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة»[(١)].

وهذا المقدار لا يسعفنا في بيان أشعرية ابن ناصر الدين الدمشقي، ويكفينا في إثبات أشعريته ما سبق أن نقلنا عنه، والله أعلم.

ومما يدل على عدم متابعته لمذهب المتكلمين من الأشاعرة وفلاسفتهم: مسألة (أول واجب)؛ فقد استعرض الأقوال فيها في كتابه «مجالس في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]»، واختار أن أول واجب هو التوحيد، قال فيه (ص٧٩): «إن معرفة الله أولُ الواجبات، لا النظر المؤدِّي إليها، خلافًا للأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني، ولا أول جزء من النظر المؤدي إلى معرفة الله، ولا قصد النظر المذكور، خلافًا لمن شرط ذلك في أول الواجبات».

قال أبو عبيدة: الذي استقر عند الأشاعرة أن النظر هو أول

(١) «توضيح المشتبه» (١/٢٢٥).

الواجبات[1]، وهذا الاختيار عزيز ومهم في مخالفة ابن ناصر الدين الأشاعرة المتأخرين في زمانه، ولا غَرْوَ في ذلك، إذ انطلق هو من نصوص الوحيين الشريفين، بخلاف من اعتمد على الفلسفة، وكاد أن يصرِّح ابن ناصر الدين بذلك في «مجالسه» أيضًا (ص٨٤ ـ ٨٥) لما قال عن (معرفة الله عَزَّوَجَلَّ).

«وقبل السلوك في هذا المَهْيَع، وورود صافي هذا المَشْرع؛ نذكر مقدمةً تؤخِّر **التمثيل والتشبيه** بتحقيق التنزيه، وتُزيح **التعطيل بالنفي وتكشف** التمويه، وتُعين على الفهم لما نذكره ونُبديه:

فلْيعلم الإنسانُ المعرَّضُ للخطأ والنسيان: أنه عبدٌ مملوك، فقيرٌ صُعلوك، ذليلٌ مسكين، ابنُ الماء والطين، مخلوقٌ من ماء مَهين، لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، ولا لخير جَرًّا، ولا لأذى بعوضةٍ فما فوقها دفعًا، وليتحقَّق قَدْر نفسه الضعيفة رُوحًا وجسمًا، تجدُ عقله معقولًا عن الإحاطة بنفسه علمًا، فضلًا عن معرفة رُوحِهِ، وسرِّ الحكمة في تركيب بدنه وتشريحه.

وإذا كان الأمر على ما أشرتُ إليه ـ من عجز الإنسان عن معرفة نفسه وما جُبلت عليه ـ فكيف يصلُ بعقله المعقول عن السلوك إلى معرفة الله العظيم ملِك الملوك، إلا على وَفق ما وُقِّف عليه من الكتاب الذي لا ريب فيه، والسنة الثابتة بالنقل إليه؟!

فليقف كلُّ إنسان عند حدود القرآن وما ثبت من السنة، وليحذر من نزغات شياطين الإنس والجِنَّة؛ بما نمَّقوه من جدل الكلام، ولفَّقوه بعبارات لا تُجدي نفعًا على الأنام، وقد حذَّر من ذلك أئمة الأمة، وأعلام الأئمة،

---

(١) انظر: «الإرشاد» (ص٣) للجويني، «المعتمد في أصول الدين» (ص ٢١) لأبي يعلى الحنبلي، «المواقف» (ص ٢٨ و٣).

ومنهم الأئمة الأربعة ذَمُّوا الكلام ومن اشتغل به ومن استمعه، وقبلهم علماءُ لا يحصرون، وبعدهم خلقٌ آخرون».

ومن نظم ابن ناصر الدين في ذم علم الكلام:

علم الكلام بلاؤه متعدِّدٌ ... منه الأئمة حذَّروا يا مُتَّقي

وبلاؤه من منطقٍ صَدَقَ الذي ... قال البلاء موكَّلٌ بالمنطقِ[1]

وهذا فيه غمز بقول: إن أول واجب النظر!

قالت الأشاعرة بأنَّ أوَّلَ واجبٍ مقصدًا: المعرفةُ، وأوَّلُ واجبٍ وسيلةً قريبة: النَّظرُ، ووسيلةً بعيدةً: القصدُ إلى النَّظر.

وهذا خلاف ما كان عليه النبيُّ ﷺ»!

إذ إنَّ أوَّل أمرٍ دعا إليه رسولُ الله ﷺ هو: توحيد الله عَزَّوَجَلَّ.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**التوحيدُ**: أوَّلُ دعوةِ الرُّسل، وأوَّلُ منازل الطَّريق، وأوَّلُ مقامٍ يقومُ فيه السَّالك إلى الله ـ تعالى ـ.

قال ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وقال هود لقومهِ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٦٥].

وقال صالحٌ لقومهِ: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٧٣].

(١) «مجالس في تفسير قول الله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾» (ص٩٠، ٤٧٧).

وقال شعيبٌ لقومهِ: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

فالتوحيدُ: مفتاحُ دعوةِ الرُّسل.

ولهذا؛ قال النَّبيُّ ﷺ لمعاذ: «**إنَّك تأتي قَومًا مِن أهلِ الكتاب، فليَكُن أوَّلَ ما تَدعُوهُم إليهِ: إلى أن يُوَحِّدُوا الله**»[1]، وفي رواية « **...إليهِ: شَهَادَةُ أنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ...**»[2].

وقال: «**أُمرتُ أن أُقاتِل النَّاس حتَّى يشهَدوا أنْ لا إله إلَّا الله وأَنَّ محمدًا رسول الله**»، متَّفَقٌ عليه[3].

ولهذا؛ كان الصحيح أن أوَّلَ واجبٍ يجبُ على المكلَّف: شهادةُ أن

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٢)، وبعدها: «**فإذا عَرَفوا الله**»، قال العلائي في «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين» (ص٦٤٢ ـ بتحقيقي): «فيه حجَّة لقول حُذَّاق المتكلِّمين: أن اليهود والنصارى ونحوهم ليسوا عارفين بالله ـ تعالى ـ، وهذا هو الحق...».

قلت: معرفة الله عَزَّوَجَلَّ فطرية شرعية؛ لا عقلية، فكم من آمن بعقله ـ من خلال العلوم التجريبية ـ أن الله حق، ولكنه لا يعرفه بأسمائه وصفاته، ولا يعرف حقوقه على العباد، فمعرفته العقلية لا تنجِّيه عند الله؛ بخلاف الأعرابي الذي بقي على فطرته؛ فهو ناجٍ؛ على الرغم من عدم مقدرته على البرهنة التي عند العقلانيِّ!

فلو سُئلتَ ـ يا عبدالله ـ: كيف عَرفتَ ربَّك؟

فقل: بفطرتي، وبما أخبرني ربي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ونبيي ﷺ.

ولا تقل: بعقلي... فافهم!

(٢) أخرجه مسلم (١٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥) ومسلم (٢٢).

لا إلٰه إلَّا الله؛ لا النَّظر، ولا القصد إلى النَّظر، ولا الشَّكُّ؛ كما هي أقوالُ أرباب الكلامِ المذموم!

فالتوحيدُ أوَّلُ ما يدخُلُ به في الإسلام، وآخرُ ما يخرجُ به من الدُّنيا؛ كما قال النبيُّ ﷺ: «**من كان آخر كَلَامِهِ: (لا إلٰه إلَّا اللهُ)؛ دَخَلَ الجنَّة**»(١).

فهو أوَّلُ واجبٍ، وآخرُ واجبٍ.

فالتَّوحيدُ أوَّلُ الأمرِ وآخِرَهُ».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأمَّا التَّوحيدُ الذي دَعَتْ إليه رسلُ الله، ونزلتْ به كُتُبُه؛ نوعان:

توحيدُ الله في المعرفة والإثبات.

ـ وتوحيدُ الله في المطلب والقَصد.

فالأوَّل: هو حَقيقةُ ذاتِ الرَّب ـ تعالى ـ، وأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه، وعلوِّهِ على خَلقهِ؛ فوقَ سماواتِهِ على عرشِهِ، وتَكلُّمِهِ بِكُتبهِ، وتَكليمِه لمن شاء من عبادهِ، وإثبات عمومِ قضائِه.

وقد أفصح القرآن عن هذا النوع جِدَّ الإفصاح؛ كما في أوَّلِ سورةِ الحديد، وسورة طه، وآخرِ سورة الحشر، وأوَّلِ سورة تنزيل السَّجدة، وأوَّل سورة آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النَّوع الثَّاني: مثلُ ما تضمَّنته سورة الكافرون و﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤] وأوَّلُ سورةِ تنزيل الكتاب وآخرُها وأوَّلُ سورةِ يونس ووسطُها وآخرها...

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٥/٢٣٣ و٢٤٧) من حديث معاذ، **وإسناده حسن.**

بل نقول قولًا كليًّا: إن كل آية في القرآن متضمنة للتَّوحيد شاهدة به». اهـ من «مدارج السالكين»[1] (فصل: التوحيد الذي جاءت به الرسل).

وقال ابنُ أبي العزِّ الحنفي في «شرح عقيدة الإمام الطَّحاوي»[2] «أئمة السَّلفِ كلُّهم متَّفقون على أنَّ أوَّل ما يُؤمَرُ به العبدُ: الشَّهادتان.

ومتَّفقون على أنَّ من فعل ذلك قبل البلوغ؛ لم يُؤمَرْ بتجديدِ ذلك عقيبَ بلوغِه، بل يُؤمَرُ بالطَّهارة والصَّلاة إذا بلغ أو ميَّز عند من يرى ذلك.

ولم يوجب أحدٌ منهم على وليِّهِ أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشَّهادتين، وإن كان الإقرارُ بالشَّهادتين واجبًا باتفاق المسلمين، ووجُوبُه يَسبِقُ وجوبَ الصَّلاة، لكن هو أدَّى هذا الواجب قبل ذلك». اهـ

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المجموع» (١/٢٤ ـ ٢٥): «وأمَّا أصلُ واجب الإسلام، وما يتعلَّق بالعقائد؛ فيكفى فيه التَّصديق بكلِّ ما جاء به رسول الله ﷺ، واعتقادُه اعتقادًا جازمًا سليمًا من كلِّ شكٍّ.

ولا يتعيَّن على من حصل له هذا: **تعلُّمُ أدلَّةِ** المتكلمين، **هذا هو الصَّحيح**؛ الذي **أطبق عليه السَّلف، والفقهاء، والمحقِّقون من المتكلِّمين من أصحابنا**، وغيرهم.

فإنَّ النبي ﷺ لم يُطالِب أحدًا بشيء سوى ما ذكرناه، وكذلك الخلفاءُ الرَّاشدون، ومن سواهم من الصَّحابة فمَنْ بعدَهم من الصَّدر الأوَّل.

بل الصَّوابُ للعوامِّ وجماهير المتفقِّهين والفقهاء: الكفُّ عن الخوض في دقائق الكلام؛ مخافةً من اختلالٍ يتطرَّقُ إلى عقائدهم؛ يصعُب عليهم إخراجُه.

---

(١) (٣٨٢٧/١ ـ ٣٨٢٨ ط الصميعي).

(٢) (ص٢٣).

بل الصَّواب لهم: الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتَّصديق الجازم.

وقد نصَّ على هذه الجملة جماعاتٌ من حُذَّاق أصحابنا وغيرهم، وقد **بالغ إمامُنا الشَّافعيُّ ـ رحمه الله ـ تعالى ـ في تحريم الاشتغال بعلمِ الكلام أشدَّ مبالغة، وأطنبَ في تحريمه**، وتغليظ العقوبة لمتعاطيه، وتقبيحِ فِعلهِ، وتعظيم الإِثم فيه، فقال: «لأن يلقى اللهَ العبدُ بكل ذنبٍ ـ ما خلا الشِّركَ ـ خيرٌ مِن أن يلقاه بشيءٍ من الكلام»، وألفاظُه بهذا المعنى كثيرةٌ مشهورة.

وقد صنَّف الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر أمره كتابه المشهور الذي سمَّاه: «إلجامُ العوام عن علم الكلام»، وذكر أنَّ النَّاس كلَّهم عوامٌّ في هذا الفنِّ، من الفقهاء وغيرهم؛ إلَّا الشَّاذُّ النَّادر الذي لا تكاد الأعصارُ تسمح بواحدٍ منهم، والله أعلم.

ومَن تشكَّك ـ والعياذ بالله ـ في شيءٍ من أصول العقائد؛ ممَّا لا بدَّ من اعتقاده، ولم يَزُل شكُّه إلَّا بتعلُّم دليلٍ من أدلة المتكلِّمين: وجبَ تعلُّم ذلك؛ لإزالة الشَّك وتحصيل ذلك الأَصل»[(١)]. اهـ

ولذا؛ فالنظر ـ على حدود علماء الكلام ـ ليس شرطًا في صحة الإيمان، قال الزركشي: «وجزم أبو منصور بوجوب النظر»، ثم قال: «فلو اعتقد من غير معرفة بالدليل؛ فاختلفوا فيه: فقال أكثر الأئمة: إنه مؤمن من أهل الشفاعة وإن فسِّق بترك الاستدلال. وبه قال أئمة الحديث ـ كذا قال! ـ، وقال الأشعري وجمهور المعتزلة: لا يكون مؤمنًا حتى يخرج فيها عن جملة المقلدين».

وقال الزركشي: «وقد اشتهرت هذه المقالة عن الأشعري: أن إيمان المقلِّد لا يصح. وقد أنكر أبو القاسم القشيري والشيخ أبو محمد الجويني

---

(١) هذا الذي استقر عليه النووي في عدة مواطن من «شرحه على صحيح مسلم»، انظر ـ على سبيل المثال ـ: (١/٢١٠).

وغيرهما من المحققين صحته عنه»[١].

وقال تاج الدين السبكي: «وأما التقليد بالمعنى الثاني ـ الاعتقاد الجازم لا الموجب ـ؛ فكان أبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: لم يقل أحد من علماء الإسلام أنه لا يكفي في الإيمان؛ إلا أبو هاشم من المعتزلة.

وأنا أقول: إن هذا لا يتصوَّر؛ فإن الإنسان إذا مضى عليه زمن لا بد أن يحصل عنده دليل، وإن لم يكن على طريقة أهل الجدل، فإن فُرِض مصمِّمٌ جازمٌ ولا دليلَ عنده؛ فهو الذي يكفِّره أبو هاشم، ولعله المنسوب إلى الأشعري، والصحيح أنه ليس بكافر، **وأن الأشعريَّ لم يقُل بذلك.**

نعم؛ اختلف أهل السنة في أنه: هل هو عاصٍ؟

والأصح عند أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه مطيع، وعند آخرين أنه عاصٍ، وهو الخلاف في وجوب النظر؛ فاعرفه.

وإن قلنا: إنه عاصٍ، وأن النظر أول واجب؛ فالواجب نظرٌ ما، **ولا يشترط نظرٌ على طريقة المتكلمين كما عرَّفناك، وهذا لا خلاف فيه نعلمه ثابتًا عن أحد من سلف الأمة».**

ثم نقل السبكي كلام ابن السمعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إيجاب معرفة الأصول على ما يقوله المتكلمون؛ بعيد جدًّا عن الصواب».

ثم سرده بطوله، وقال في ختامه: «وأتينا بما أوردناه مع طوله؛ لأنه حسن حقٌّ»[٢].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٢٧٦/٦ ـ ٢٧٩).

وانظر في مسألة إيمان المقلِّد: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (١٤٥/١ ـ ١٥٠)، «فتح الباري» (٣٤٩/١٣)، «أصول الدين» (٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٢) «رفع الحاجب» (٥٨٦/٤ ـ ٥٨٧).

* ابتلي بأبي الحسن الأشعري طائفتان

الإمام أبو الحسنِ الأشعريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كانَ معتزليًّا، ومكث على هذا المُعتقد قُرابةَ الأربعين سنة، ثمَّ رجع إلى مذهب ابن كُلَّاب، وبعد أن اعتقد مذهب ابنِ كُلَّاب؛ رجع فصرَّحَ تصريحًا عامًّا باعتقادهِ بما في كُتُبِ الإمامِ أحمد.

وفي الحقيقة ابتُليَ بأبي الحسنِ الأشعريِّ طائفتان؛ كما قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٢/٢٠٤ ـ ٢٠٥): «طائفةٌ تُبغضُه وتغالي في ذلك، وطائِفَةٌ تحِبُّه، وكلٌّ من الطائفتين يكذبُ عليهِ، وكلٌّ منهما يقولُ: أبو الحسن الأشعريُّ صنَّفَ كتبه تقيَّةً، وإظهارًا لموافقة أهل الحديث والسنة من الحنابلة وغيرهم».

يقولُ شيخُ الإسلام: «وهذا كذبٌ على الرَّجل؛ فإنَّه لم يوجدْ لهُ قولٌ باطنٌ يخالفُ الأقوال التي أظهرها، ولا نقل أحدٌ من خواصِّ أصحابه ولا غيرهم عنه ما يناقضُ هذهِ الأقوال الموجودة في مصنَّفاته.

فدعوى المدَّعي أنه كان يُبطِنُ خلاف ما يُظهر؛ دعوى مردودةٌ عقلًا وشرعًا!!

بل من تدبَّر كلامه في هذا الباب في مواضع؛ تبيَّن له ـ قطعًا ـ أنَّه كان ينصرُ ما أظهره.

ولكن الذين يحبُّونه ويخالفونه في إثبات الصِّفاتِ الخبرية[1] يقصدون نفيَ ذلكَ عنه؛ لئَلا يُقال: إنَّهم خالفوه، مع كونِ ما ذهبوا إليه من السنَّة قد اقتدوا فيه بحجَّته التي على ذِكرها يُعوِّلون، وعليها يعتمدون.

والفريق الآخر: دافعوا عنه؛ لكونهم رأَوُا المنتسبين إليه لا يُظهرون إلَّا خِلاف هذا القولِ، ولكونهم اتَّهموه بالتَّقية؛ وليس كذلك».

---

(١) كاليدين، والعينين، والوجه، ونحو ذلك.

ثمَّ قال شيخُ الإسلام وهو يقرِّر مذهب أبي الحسن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بل هو انتصر للمسائل المشهورة عند أهل السنَّة التي خالفَهم فيها المعتزلةُ؛ كمسألةِ الرُّؤيا، والكلام، وإثبات الصِّفات، ونحو ذلك.

لكن خِبرتُه كانت بالكلام مفصَّلةً، **وخبرتُه بالسنَّة خبرةٌ مجملةٌ**، فلذلك وافقَ بعض المعتزلة في بعض أصولهم التي التزموا لأجلها خلاف السُّنة، واعتقد أنَّه يمكن الجمعُ بين تلك الأصول، وبين الانتصار للسُّنة؛ كما فعل في مسألة الرُّؤيا، والكلامِ، والصِّفات الخبريَّة.

فلمَّا كان كلامه شَوْبٌ من هذا(١)، و شَوْبٌ من هذا(٢): صارَ يقولُ من يقول: إنَّ فيه نوعًا من التَّجهُّم.

وأمَّا مَن قال: إنَّ قولَه قولُ جَهمٍ؛ فقد قال الباطلَ!

ومَن قال: إنَّه ليس فيه شيء من قول جهمٍ؛ فقد قال الباطلَ!

واللهُ يحبُّ الكلامَ بعلمٍ وعدْلٍ، وإعطاءِ كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وتنزيل النَّاس منازلهم». اهـ

* مذهب ابن ناصر الدين الفقهي

أما مذهب ابن ناصر الدين الدمشقي الفقهي، فهو شافعي بيقين، من غير أدنى ظن أو تخمين، لأسباب عديدة؛ **من أهمها**:

الأول: كادت تُطبق كلمة مترجميه على ذلك، ولم يَشُذَّ إلا العماد الحنبلي؛ فإنه ذكر أنه شافعي، ثم قال: «وقيل: إنه حنبلي»، وهذا التشكيك لا قيمة له، وإنما انقدح في نفسه احتمال حنبليته لإيذاء بعض الشافعية له، ولمدحه ابن تيمية، وذبِّه عنه، وهذا لا يكفي، إذ حصل هذا - مثلًا - مع الإمام الذهبي، ولاشك أنه شافعي.

---

(١) أي: من عقائد أهل السُّنة وتقريراتهم.

(٢) أي: من عقائد المعتزلة وتقريراتهم.

الثاني: قال ذلك غير واحد من عارفيه ومقرَّبيه، وأقرب الناس إليه؛ كتلميذه قطب الدين محمد بن محمد بن عبدالله الخَيضِري[١] بأنه (الشافعي)، وأثبتوا ذلك بخطوطهم، وسبق بيان أكثر من مثال عليه عند توصيفنا للنسخ الخطية لكتاب «الرد الوافر».

وأما خطُّ ابن ناصر الدين الدمشقي، فقد ظفرت بعدة نماذج منه؛ مثل كتابه «التبيان لبديعَة الزمان»[٢] فهو بخطه، ومثل منسوخه لكتابَي الحافظ الزين العراقي: «شرح الألفية» و«التقييد والإيضاح»[٣]، وكان يثبت عليها جميعًا: «محمد بن أبي بكر عبدالله بن محمد»[٤]، ولعله يزيد عليه: «ابن أحمد» كما في نسخة «الرد الوافر» بخطِّه[٥].

الثالث: هذا الذي انتشر وشاع، والأمور المشهورة هي الحقائق ما لم يثبت خلافها، وأصبح المسنِدون المتأخرون لما يصلون في «أثباتهم» بالحافظ ابن ناصر الدين يقولون: (الشافعي)؛ كما تراه ـ مثلًا ـ في «الكواكب الزاهرة في آثار أهل الآخرة»[٦](ق٥٦).

الرابع: من الأمور القوية التي تقطع بذلك: ما جاء في كتاب العلاء البخاري ـ وسيأتي بتمامه ـ؛ إذ قال عن ابن ناصر الدين الدمشقي:

«وهو في الظاهر من الشافعية، وفي الباطن من المجسِّمة التَّيميَّة»، وقوله: (من الشافعية) صواب، وقوله عنه: (المجسِّمة التَّيميَّة) خطأ؛ بل بهتان! فلا هو (مجسِّم)، ولا هو (تيمي)، ولا يلزم من جمعه لمنائح

---

(١) انظر خطه بذلك في: (النموذج رقم ٥) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.
(٢) هذا الذي اعتمده الزِّركلي في «الأعلام» (٦/٢٣٧).
(٣) هما في مجموع واحد في مكتبة لا له لي، رقم (٣٦٦).
(٤) انظره في: (النموذجين رقم ١، ٢) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.
(٥) انظر: (النموذج رقم ٦) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.
(٦) النسخة الأزهرية، رقم (٤١٨٦).

مدائح ابن تيمية لا هذا ولا هذا[١]، والإنصاف عزيز.

الخامس: قول ابن ناصر الدين الدمشقي نفسه في «مجلس في فضل يوم عرفة وما يتعلَّق به»[٢]:

«وعلَّق أبو زكريا النووي[٣] رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن البغوي وغيره أن يوم عرفة أفضل أيام السنة، وعلى **المرجَّح من المذهَب**: لو علَّق أحدٌ طلاق زوجته؛ فقال: (أنتِ طالقٌ في أفضل أيام الدنيا) طلُقَت يوم عرفة».

فقوله: «على المرجَّح من المذهب» يريد به: المذهب الشافعي.

ولكن لا يمكن لابن ناصر الدين الدمشقي ـ وهو من علماء الحديث ـ أن لا تكون لصنعته الحديثية أثر عليه؛ بل لها أثر على تنوُّره وفقهِهِ واعتماده على الدليل الصحيح، والآثار السلفية، ولذا فإن قلنا إنه (شافعي المذهب)، لكنه غير متعصب، ويعمل بما صحَّ الحديث، وإن كان يخالف مذهبه؛ فهو معذور بتركه لمذهب إمامه، وإمامه معذور بتركه الحديث النبوي، لأسباب قد تخفى.

ولذا كان من ضمن مؤلفاته «الرد بالحقِّ صدعًا على من قال إنَّ للمحدِّثين[٤] نبوَّةً وشرعًا»، وهو كتاب مهم جدًّا[٥]، ردَّ فيه على تشغيب

---

(١) ما زال غير واحد من الباحثين والمطَّلعين يمدحون ابن تيمية، وليسوا هم بتَيميِّين ولا حنابلة ولا سلفيين، ولا ينكر هذا إلا متعصِّب أو جاحد! وانظر: كتاب فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي «شيخ الإسلام ابن تيمية بأقلام مُنصفة علمية».

(٢) (ص١٤٦ ـ ضمن «مجموع فيه رسائل للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي»).

(٣) انظر: «المجموع» (٦/٣٨١).

(٤) وتحتمل أن تكون بفتح الدال وتشديدها؛ فيكون ردًّا على غلاة الصوفية ممن يزعمون الإلهام المتضمِّن لتغيير أحكام الشريعة!

(٥) يا ليتنا نظفر به، ولم يذكره ـ في حدود علمي ـ إلا سبط ابن حجر فيما قدمناه عنه.

المتعصبين الزاعمين (أنَّ للمحدِّثين شرعًا)، لأنهم يعتمدون الدليل الصحيح الصريح، وإن خالف أقوال الأئمة المتبوعين! شأن علماء الحديث - حيَّاهم الله وبيَّاهُم وكثَّرَهُم وبيَّض وجوهَهُم -.

وبعد هذا الاستطراد - وهو مهم جدًّا، وسيفيدنا عند الكلام على (مخلَّفات المحنة ونتائجها) - نعود لنتلمَّس ذِكر المعاصرين - مرة أخرى - لأحداث ماجَرَيات المحنة.

* محنة ابن ناصر الدين بقلم بعض المعاصرين

بسط بعض معاصرينا محنة ابن ناصر الدين الدمشقي مستأنسًا بما في (ديباجة) «الرد الوافر» بأحداث المحنة، واستطرد في التعريف بالكتاب؛ لأن تأليفه إياهُ هو المثوِّر للمحنة؛ فقال:

* المحنة مع التعريف بمحتويات كتاب «الرد الوافر»

«مختصر الحادثة كما يرويها السخاوي -: أن العلاء البخاري لما سكن دمشق كان يُسأَلُ عن مقالات ابن تيمية التي انفرد بها؛ فيجيب بما يَظهر من الخطأ فيها وينفِر عنه قلبه؛ إلى أن استحكم أمره عنه، وصرَّح بتبديعه، ثم بتكفيره[1]، ثم صار يصرح في مجلسه بأن من أطلق على ابن

---

(١) أفاد حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٨٣٨/١) أن العلاء البخاري صرَّح بتكفير ابن ناصر الدين الدمشقي في مجلسه في مسألة الطلاق.

وقال فيه (٢٢٠/١) تحت بحث (ابن تيمية وابن الزملكاني) ما نصُّهُ: «في مسألة الطلاق، وفي حرمة شدِّ الرِّحال إلى قبور الأنبياء - عليهم السلام - فصنَّفوا فيه؛ منها: «الأبحاث الجليَّة» وكتاب «الدرة التيمية»، وبالغَ العلاء في ردِّهِ حتى صرَّح بكُفرِ من أطلق عليه (شيخ الإسلام)، فانتدب حافظ الشام الشمس ابن ناصر الدين فجمع كتابًا سمَّاه: «الرد الوافر على من زعم أنَّ من أطلقَ على ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»».

قلت: إن أراد أن تكفير العلاء البخاري لابن تيمية بسبب مسألة الطلاق فقط؛ =

تيمية أنه (شيخ الإسلام) يكفر بهذا الإطلاق، واشتهر ذلك؛ فبدأ كتابه بمقدمة عظيمة، ذكر فيها وجوب اتباع السنة المحمدية واقتفاء الآثار النبوية والتحذير من البدع، وذلك بقوله:

«فلما ذهب العلماء من الحكماء ركب كل أحد هواه؛ فابتدع ما أحب وارتضاه، وناظر أهل الحق عليه، ودعاهم بجهله إليه، وزخرف لهم القول بالباطل فتزين به، وصار ذلك عندهم دينًا يُكفَّر من خالفه ويُلعن من باينه، وساعده على ذلك من لا علم له من العوام، ويوقع به الظِّنَّة والاتهام، ووجد على ذلك الجهال أعوانًا، ومن أعداء العلم أخدانًا، أتباع كل ناعق، ومجيبي كل زاعق، لا يرجعون فيه إلى دين، ولا يعتمدون على يقين، قد تمكنت لهم به الرئاسة[(١)]؛ فزادهم ذلك في الباطل نفاسة، تزينوا به للعامة، ونسوا يوم الطَّامة»[(٢)].

ثم بيَّن أنه لا يُقطع بالنار لأحد من أهل التوحيد، ثم بيَّن أن هذه أول مسألة وقع فيها النزاع الطويل، وبسببها وقعت فتنة الاعتزال:

«والحق الذي لا ريب فيه ولا خلل يعتريه: أن الحكم على مسلم معيَّن بدخول النار غير جائز، على ما جزم به جمهور أهل العلم وحُمَّال الآثار؛ لانتفاء حكم الوعيد عنه، وخروجه سالمًا منه: إما بتوبة خالصة، أو حسنة ماحية، أو مصيبة مكفِّرة، أو شفاعة مقبولة ماضية»[(٣)].

ثم بيَّن عدم جواز اللعن بقوله: «فلا يجوز أن يُبعد من رحمة الله من

= فهذا قصور، وأما إن كان مراده أن أول صدور التكفير كان والعلاء في مجلس يفتي فيه بمسألة الطلاق؛ فممكن، ولم أقف على نقلٍ فيه ذلك.

(١) **قال أبو عبيدة**: لابن ناصر الدين الدمشقي «مجلس في الزهد في الرئاسة»، وهو مطبوع، وسبقت الإشارة إليه، ولعلَّ تأليفه لهذه المناسبة التي أشار إليها.

(٢) «الرد الوافر» (ص٢٩ ـ ٣٠).

(٣) «الرد الوافر» (ص٣١ ـ ٣٣).

لا يُعرف حاله وخاتمة أمره معرفة قطعية... فلعن المسلم المعيَّن حرام، وأشد منه رميُه بالكفر وخروجه من الإسلام»[١].

ثم تكلَّم في كلام الأقران بعضهم ببعض، ثم نقل كلام الإمام الذهبي قوله: «ونعوذ بالله من الهوى والمِراء في الدين، **وأن نكفِّر مسلمًا موحِّدًا بلازم قوله وهو يفر من ذلك اللازم**»[٢].

ثم بيَّن سبب تأليفه للكتاب، ثم بيَّن معنى كلمة (شيخ الإسلام)، ثم ذكر من لُقِّب بها من الأئمة، ثم تكلم في طبقات النُّقَّاد وأئمة الجرح والتعديل، ثم بيَّن أنه لا يوجد أحد من هؤلاء الأئمة كفَّر مسلمًا وذلك بقوله: «ولم نر أحدًا منهم عَمَد إلى إمامٍ جليلٍ ثقةٍ نبيلٍ رماه عن **الإسلام بالتحويل**، ولا أفصح بكفره تصريحًا»[٣].

ثم جمع ابن ناصر الدين في كتابه المذكور كلام من أطلق عليه ذلك من الأئمة الأعلام من أهل عصره من جميع المذاهب سوى الحنابلة، بحيث اجتمع له شيء كثير، وحينئذ كتب العلاء إلى السلطان كتابًا بالغ فيه في الحط، ولكنه لم يصل ـ بحمد الله ـ إلى تمام غرضه.

وخرج مرسوم السلطان إلى أن كل أحد لا يعترض على مذهب غيره، ومن أظهر شيئًا مجمعًا عليه سُمِع منه، ثم سكن الأمر.

وقد وقف إلى جانب ابن ناصر الدين كثير من العلماء؛ فقرَّظ كتابه ابن حجر بقوله: «وقفتُ على هذا التأليف النافع والمجموع الذي هو للمقاصد التي جُمِعَ لأجلها جامع؛ فتحقَّقتُ سعة الإمام الذي صنفه،

---

(١) «الرد الوافر» (ص٣٤ ـ ٣٦).

(٢) «الرد الوافر» (ص٤٨ ـ ٤٩)، و(التكفير باللازم) هو عقدة خصوم ابن تيمية، وهي آفة الردود اليوم بين طلبة العلم الذين قد يجمعهم منهج واحد، وإلى الله وحده المشتكى.

(٣) «الرد الوافر» (ص٤٨).

وتضلُّعه من العلوم النافعة بما عظَّمه بين العلماء وشرَّفه»[١].

وبدر العيني والبلقَيني[٢] وغيرهم.

وقد أنكر على المؤلف تصنيفه المذكور: شهاب الدين ابن المحمَّرة قاضي الشام[٣]، والتقي ابن قاضي شهبة[٤]، ورجع البَلَاطُنُسِي عن الأخذ عنه؛ بل والرواية عنه، بعد أن كان ممن تتلمذ له[٥].

وأوجز آخر مِن معاصرينا هذه المحنة بقوله:

«حدثت بين الحنابلة والأشاعرة بدمشق، أثارها الفقيه تقي الدين بن محمد الحِصْني الشافعي الأشعري (ت٨٢٩هـ) بتعصُّبه للأشعرية، وكثرة حطِّه على الشيخ تقي الدين ابن تيمية؛ فكان يبالغ في ذلك علانية أمام طلابه بدمشق، فأحدث فتنًا مذهبية كثيرة بين الطائفتين، **لم أعثر على تفاصيلها**»[٦].

وقال إثر ذلك مباشرة:

«حدثت بين الحنابلة والأشاعرة بدمشق سنة ٨٣٥هـ، أثارها الشيخ علاء الدين البخاري عندما تعصَّب على الحنابلة، وبالغ في الحطِّ على شيخ الإسلام ابن تيمية وصرح بتكفيره، فأحدث بذلك فتنة كبيرة بين الطائفتين، وتعصَّب جماعة من علماء دمشق لابن تيمية؛ منهم الحافظ ابن ناصر الدين الذي صنَّف كتابًا في فضل ابن تيمية، وثناء العلماء عليه،

---

(١) «الرد الوافر» (ص٢٤٦).

(٢) يريد: عَلَمَ الدين صالحًا، لا السراج الكبير، شيخ الإسلام، إمام الأئمة.

(٣) سيأتي نص كلامه مطوَّلًا.

(٤) له كذلكة على كتاب ابن المحمرة فحسب، ستأتي بحروفها، وسيأتي ـ أيضًا ـ تحرير موقفه من ابن تيمية.

(٥) «الضوء اللامع» (٨/١٠٥ ـ ١٠٦) و«شذرات الذهب» (٩/٣٠٧ ـ ٣٠٨).

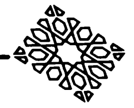
(٦) «التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي» (٤٤) للدكتور خالد علال.

وأرسله إلى القاهرة؛ فوافق عليه غالب علماء مصر، وخالفوا ما زعمه العلاء البخاري في تكفيره لابن تيمية ومن سماه (شيخ الإسلام)، ثم صدر مرسوم من السلطان أمر بعدم اعتراض أي أحد على مذهب غيره، فهدأ الوضع وسكن الحال»[١].

ولا يخرج ـ فيما اطَّلعتُ عليه من ترجمة المعاصرين له ـ عن هذا المقدار، وبقيت المحنة في صدور من عاصرها من الرجال، ولم يَجُد علينا ـ يا للأسف! ـ ممن ترجم له من الأقدمين إلا بالنزر اليسير، وهو شذرات يسيرات متفرِّقات، مع ما فيها من التكرار.



(١) «التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي» (٤٥) للدكتور خالد علال.



ترجمة من أيقظ الفتنة وتحليل شخصيته

تعرض لأطراف من محنة ابن ناصر الدين كثير ممن ترجم لمن شارك فيها، وأشاروا إلى بعض الآثار المترتبة عليها.

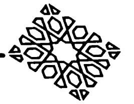
نبدأ بترجمة من أيقظ الفتنة؛ ألا وهو: علاء الدين البخاري(١).



(١) أفرده الإمام السخاوي بترجمة، وذكرتها في (الطبعة الثانية) من كتابي «مؤلفات السخاوي» (رقم١٢١)، ولم أظفر لها ـ يا للأسف! ـ بأي نسخة خطية، ويغلب على ظني أن كتابته للسلطان بشأن الحافظ ابن ناصر الدين أودعها السخاوي في هذه «الترجمة»؛ إذ كانت (المجلدة السادسة) من «التذكرة الجديدة» لشيخه ابن حجر العسقلاني بين يديه، فوجدت في (ق٢٤٨/أ) منها بخط السخاوي عند قول ابن حجر:

«**فائدة**: ذكر كمال الدين عبدالرزاق ابن الفوطي أنه طالع من التواريخ للبلاد:...» وعدَّ منها ما يزيد على (الستين تاريخًا)، ثم قال: «وقد فاته الكثير من ذلك؛ فقد ذكر لسان الدين ابن الخطيب في «تاريخ غرناطة» ما نصه: «تذكرتُ جملة من موضوعات مَن أفرد تاريخًا لبلده...» وساق ما يزيد على (خمسة عشر) كتابًا»، قال السخاوي ـ وهذا هو الشاهد ـ: «عندي أبسط من هذا، رتَّبتُه على الحروف في البلاد. كتبه محمد السخاوي».

و«التذكرة» هي ـ كما سيأتي ـ من مصادرنا في دراسة هذه «المحنة».



ترجمة علاء الدين البخاري

(عدو ابن ناصر الدين الدمشقي ومثوّر الفتنة عليه)

هو محمد(١) بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد، الشيخ علاء الدين البخاري، العجمي، الحنفي(٢).

وُلد سنة تسع وستين وسبع مئة(٣) ببخارى، وأخذ العلم عن أبيه، وعمه(٤) علاء الدين عبدالرحمٰن، وعن العلامة سعد الدين التفتازاني، وجماعة غيرهم من علماء عصره، ولازم الاشتغال، ورحل في شبيبته في

---

(١) منهم من سماه (عليًّا)، كما تراه في «حسن المحاضرة» و«البغية» للجلال السيوطي، وانظر: «التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ» (ص١٤٣).
وقال السخاوي في «طبقات الحنفية» (ق١٧٩/أ): «وسمَّاه بعضهم عليًّا، وهو غلط».

(٢) ترجمته في: «السلوك» (١٠٦٢/٤)، «درر العقود الفريدة» (١٢٦/٣)، «إنباء الغمر» (٨٧/٤)، «النجوم الزاهرة» (٢١٤/١٥)، «الضوء اللامع» (٢٩١/٩)، «طبقات الحنفية» (ق١٧٩/أ ـ ١٨١/أ، نسخة الأحمدية، رقم ٥٤٦) للسخاوي، «حسن المحاضرة» (٥٤٩/١)، «بغية الوعاة» (٢٠٠/٢)، «الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية» (ق٢٧٤/أ ـ ٢٧٥/أ، نسخة شهيد علي، رقم ١٩٢٤)، «وجيز الكلام» (٥٥٧/٢)، «بدائع الزهور» (١٨١/٢)، «المعزَّة فيما قيل في المزَّة» (٤٥ ـ ٤٩)، «تنبيه الطالب» (١٤٧/١ و١٤٦/٢) للنعيمي، «مفاكهة الخلان» (١٧٦/١)، «شذرات الذهب» (٢٤١/٧)، «البدر الطالع» (٢٦٠/٢).

(٣) في «طبقات الحنفية»: «ولد (سنة ٧٧٩هـ)، ونقل عن ابن قاضي شهبة أنه فيما قاله في حدود سنة سبعين ببلاده العجم، ونشأ بها».

(٤) في «طبقات الحنفية»: «وخاله» بدل «وعمه».

طلب العلم إلى أن برع في علمي المعاني والبيان، وفي العربية، وعرف الفقه على طريقة العجم، **وهي حل ما يقرأ عليه من المختصرات وشرحها**، وسكن بلاد الهند مدةً، وعُظِّم عند ملكها أبي المغازي إلى الغاية؛ لما شاهده من علمه وزهده وورعه، ثم قدِم القاهرة؛ فاشتهر ذكره، وفخم أمره، وتردد الناس إليه، وقرؤوا عليه علومه، ثم مضى إلى دمشق ـ وكان عمره أربعًا وستين سنة ـ بعد سنين، **فأقام بها**[1] **أعوامًا حتى مات بها.**

ولم يخلِّف بعده مثله؛ لأنه كان جمع بين العلم والعمل، مع الورع الزائد، والزهد، والعبادة، والتحري في مأكله ومشربه من الشبهة وغيرها، وعدم قبوله العطاء من السلطان وغيره، **وقوة قيامه في إزالة البدع**، ومخاشنته لعظماء الدولة في الكلام، وعدم اكتراثه بالملوك واستجلاب خواطرهم، وهو مع ذلك لا يزداد إلا مهابة وعظمة في نفوسهم، بحيث إن السلطان[2] كان إذا دخل عليه لزيارته يصير في مجلسه كآحاد الأمراء،

---

(١) قال ابن طولون في «المَعَزَّة فيما قيل في المِزة» (ص٤٥) وهو يتكلم عن المِزة: «ولصحة هوائها اختار الشيخ علاء الدين البخاري في آخر عمره سكناها على غيرها،...» وأسهب في ترجمته.
وصرح ابن قاضي شهبة أن الانتقال إليها كان في سنة سبع وثلاثين في أواخر رمضان منها، وانجمع عن الناس، وكان الناس يجتمعون به، النائب والحاجب والقضاة فمن دونهم، انظر: «المعزة» (٤٨)، ودفن بها، انظر: «مفاكهة الخلان» (١٧٦/١)، وأفاد في «الغرف العلية» (ق٢٧٤/ب) أنه «رحل إلى دمشق في حدود سنة خمس وثلاثين وثمان مئة، وسكن بـ(الشبليَّة) من صالحيتها، ثم رحل إلى المِزة وسكنها إلى أن توفي فيها».

(٢) هو الأشرف برسباي ـ وستأتي ترجمته ـ، ركب إلى الصالحية لزيارة علاء الدين البخاري بعد محنة ابن ناصر الدين بسنة، فأرَّخ ابن طولون زيارته في يوم الأربعاء خامس عشري ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثمان مئة، انظر: «المعزة» (٤٧).
وهذا من حسن تدبير السلطان لمَّا أهمل كتابه، ولم يندفع لمراده، وسيأتيك بيانه.

من حين يجلس عنده إلى أن يقوم عنه والشيخ علاء الدين يكلِّمه في مصالح المسلمين، ويعظه بكلام غير منمَّق خارج عن الحد في الكثرة، والسلطان سامع له مطيع، وكذلك لما سافر السلطان إلى آمد؛ أول ما دخل دمشق ركب إليه وزاره وسلَّم عليه.

قال السخاوي في ترجمته:

«وترقى في التصوُّف والتسليك، ومهر في الأدبيات، وتوجه إلى بلاد الهند، فقطن كلبرجا منها، ونشر بها العلم والتصوف، وكان ممن قرأ عليه مَلِكُها، وترقَّى عنده إلى الغاية لِما وَقَرَ عنده من علمه وزهده وورعه، ثم قدم مكة؛ فجاور بها، وانتفع به فيها غالب أعيانها، ثم قدِم القاهرة؛ فأقام بها سنين، وانثال عليه الفضلاء من كل مذهب، وعظَّمه الأكابر فمن دونهم؛ بحيث كان إذا اجتمع معه القضاة يكونون عن يمينه وعن يساره كالسلطان، وإذا حضر عنده أعيان الدولة بالغ في وعظهم والإغلاظ عليهم؛ بل **ويراسل السلطان معهم بما هو أشد في الإغلاظ**، ويحضُّه على إزالة أشياء من المظالم مع كونه لا يحضر مجلسه، وهو مع هذا لا يزداد إلا إجلالًا ورفعةً ومهابةً في القلوب»[١].

وقال المقريزي: «وكان **يسلك طريقًا من الورع؛ فيَسمُج في أشياء يحمله عليها بُعْدُه عن معرفة السنن والآثار، وانحرافه عن الحديث وأهله**؛ حتى لقد كان ينهى عن النظر في كلام الشيخ محيي الدين النووي[٢]

---

(١) «الضوء اللامع» (٩/٢٩١)، «طبقات الحنفية» (ق١٧٩/ب) كلاهما للسخاوي، وعنه ابن طولون في «الغرف العلية» (ق٢٧٤/أ و ب).

(٢) كذا في «درر العقود الفريدة»، ونقلها عنه هكذا جمع، كما تراه ـ مثلًا ـ في: «الضوء اللامع» (٩/٢٩٤) و«طبقات الحنفية» (ق١٨١/أ) كلاهما للسخاوي و«البدر الطالع» (٢/٢٦٣)؛ فهو ـ على ما قيل ـ تحريف قديم، وعلق عليه محقق «درر العقود» بقوله:

«هذا النص نقله السخاوي في «الضوء اللامع» (٩/٢٩٤) عن المصنف، وكتب =

ويقول: «هو ظاهر»، ويحث على مطالعة كتب الشيخ أبي حامد الغزالي، وأمر بيده فأغلق أبواب المسجد الحرام بمكة مدة حجه، حتى كانت لا تُفتح إلا في أوقات الصلوات الخمس فقط، ومنع من نصب الخيام به وإقامة الناس فيه أيام الموسم، وأغلق أبواب مقصورة الحجرة النبوية ومنع كافة الناس من الدخول إليها، **وكان يقول: «ابن تيمية كافر، وابن عربي كافر»؛ فردَّ فقهاء الشام ومصر قوله في ابن تيمية، وصُنِّف في ذلك مصنَّف جمعه المحدِّث شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الدمشقي»**[(١)].

وألَّف مقدِّمة في مسألة وطء الزوج الثاني: هل يهدم ما مضى من التطليقات ما دون الثلاث أو لا؟ ومقدمة أخرى في مسألة أن عصمة المال المسروق قبيل السرقة تنتقل إلى الله ـ تعالى ـ عندنا، حتى لا يبقى للمالك ولاية التضمين إن كان هالكًا أو مستهلكًا قبل القطع أو بعده، وإن كان قائمًا بعينه له ولاية التضمين والاسترداد، وعند الشافعي لا تنتقل العصمة

= أحدهم تعليقًا على هامش النسخة الخطية: «لا طريق للمصنف بنسبة المترجم إلى تزييف النووي، وأظن اشتبه عليه اللقب؛ فإن العبارة تفيد أنه كان ينهى عن النظر في كلام محيي الدين ابن عربي لا محيي الدين النووي، ويؤيد ذلك تكفيره لابن عربي على ما قاله في أواخر الترجمة، وأما النووي؛ فمصنفاته الحديث والفقه، ويشهد على المدعى أنه قال في العبارة: «في كلام الشيخ محيي الدين»، ولا شك أن مؤلفات النووي ليست كلامه؛ فتأمل!»».

ونقله عنه على الجادة دون التصريح باسم المقريزي: ابن طولون في «الغرف العلية» (ق٢٧٤/ب).

قال أبو عبيدة: العبارة: «كان ينهى...»، والعلاء يكفر ابن عربي، فهو يحرِّم النظر في كتبه، ولا ينهى المعللة بقوله: «وهو ظاهر».

فالظاهر أنه يريد النووي! ولا سيما مع اختلاف المذهب، وذكره لكتب أبي حامد الغزالي، وليحرر.

(١) «درر العقود الفريدة» (١٢٧/٢).

وله ولاية التضمين كالاسترداد[١].

وقال ابن تغري بردي: «وعظم أمره بالديار المصرية، بحيث إنه منذ قدم القاهرة إلى أن خرج منها لم يتردد إلى واحد من أعيان الدولة، حتى ولا السلطان، وتردد إليه جميعُ أعيان أهل مصر من السلطان إلى مَن دونه، كل ذلك وهو مكبٌّ على الإشغال، مع ضعفٍ كان يعتريه ويلازمه في كثير من الأوقات، وهو لا يبرح عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقيام في ذات الله بكل ما تصل قدرته إليه»[٢].

قال السخاوي:

«ومات ـ فيما قرأته بخط السيد التاج عبدالوهاب الدمشقي ـ في صبيحة يوم الخميس ٢٣ رمضان سنة ٨٤١هـ بالمِزَّة[٣]، ودفن بسطحها، وأرَّخه العَيني في ثاني الشهر؛ وقال: إنه كان في الزهد على جانب عظيم، وفي العِلم كذلك. وبعضهم: في خامسه، وقال: لم يخلِّف بعده مثله في تفنُّنه، وورعه، وزهده، وعبادته، وقيامه في إظهار الحق والسنة، وإخماده البدع، وردِّه لأهل الظلم والجَور. وقال بعضهم: أنه حجَّ ورجع مع الركب الشامي سنة ٣٢ إلى دمشق وانقطع بها، ولازمه الشهاب ابن عرب شاه حتى مات»[٤].

* تيقظ السلطان والعلماء من تهوُّره وتصنُّعه الزهد

تيقَّظ نائب دمشق وتفطَّن لهذه الشخصية، وشذوذاتها في أشياء

---

(١) «الغرف العلية في تراجم متأخري الحنفية» (ق٢٧٤/ب ـ ٢٧٥/أ)، ونقل فائدة عن المترجَم له؛ نقلها ابن طولون من «الغنية» بخطه حول الصلح على الإنكار، وأنها دعوى باطلة.

(٢) «النجوم الزاهرة» (١٥/٢١٥).

(٣) في شرقيِّها، انظر: «مفاكهة الخلان» (١/١٧٦).

(٤) «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب ـ ١٨١/أ).

عديدة، ولم يندهش للقساوة التي عنده وإنْ روَّجها بالزهادة، وبينهما في كثير من المواطن تداخل غير مرضي، وتصنُّع فيه حظوة للنفس خفيَّة، ومنها محنة ابن ناصر الدين الدمشقي ـ كما سيأتي ـ، وكشف غير واحد من العلماء الزَّغَلَ الذي دخل على العلاء البخاري هذا، ونبَّه عليه بوضوح وجلاء، وبعبارات صريحة واضحة على تناقضات يمارسها، وزهادة يتصنَّعها ويضعها في غير محلِّها[١]، وهكذا **يصنع أصحاب الأغراض الخفيَّة ممن يبحثون عن جاه، ولو بتمييل الحكام على خصومهم أو أعدائهم لصالحهم!** و(التاريخ يعيد نفسه) اليوم ـ.

وقد حكم على هذا جمع من المتَّزنين، ممن شهد لهم القاصي والداني، والمحب والشاني، بالعدل والعلم والإنصاف، وهم بعيدون عن الظلم والاعتساف؛ لوسطيتهم وعدم ميلهم كلَّ الميل على خصومهم!

ومن أمثال هذه المسائل:

* العلاء البخاري في مجلس السلطان

أنكر ابن البخاري هذا بعض المسائل بقوَّة في مجلس السُّلطان، وأراد منه أن يحمل الناس على منعها ومحاربتها لمخالفات تعتريها، وكادت أن لا تنفك عنها، مثل:

* مسألة دوران المحمل

لنفسح المجال للسخاوي ليحدِّثنا عن ذلك في ترجمة العلاء البخاري هذا، وكيف تصرف معه السلطان وهذا هو المهم، **قال السخاوي:**

---

(١) ستأتي الإشارة إلى ذلك (ص ١٨٠) تحت عنوان: (وجود جماعة قائمين معه) عند ذِكرنا للعز القدسي ـ رحمه الله تعالى ـ، وكذا (ص ١٦٥) عند ذِكر الجنِّية التي كانت متلبِّسة فيه.

«وكان من ذلك سؤاله في أثناء سنة إحدى وثلاثين[١] في إبطال إدارة المحمل حسمًا لمادة الفساد الذي جرت العادة بوقوعه عند إدارته؛ فأمر بعقد مجلس عند العلاء في ذلك؛ فكان من قول شيخنا[٢]

ينبغي أن يُنظر في سبب إدارته؛ فيُعمل بما فيه المصلحة منها، ويُزال ما فيه المفسدة، وذلك أن الأصل فيها إعلام أهل الآفاق بأن طريق الحجاز من مصر آمنة ليتأهَّب للحجِّ منه مَن يريده، ولا يتأخَّر لخشية خوف انقطاع طريقه، كما هو الغالب في طريقه من العراق؛ فالإدارة لعلها لا بأس بها لهذا المعنى، وما يترتب عليها من المفاسد إزالته ممكنة»[٣].

* دراسة الفتوى

المراد بـ(المحمل): نوع من الهودج التي كانت تحملها الجِمال[٤]، ومِن أقدم المحامل: المحمل المصري، وهو المعنيُّ هنا، يقال: إن أول من اتخذه ملكة مصر (شجرة الدر) عندما حجت عام ٦٤٨هـ؛ فقد كان هودجًا لها، حيث حجَّت وقد زيَّنَته بخمائل الحرير والتطريز البديع، ومن فوقه الأحجار الكريمة، وكانت تحمل معها هدايا للكعبة والحجرة النبوية، والمحمل المصري مختصٌّ بحمل كسوة الكعبة والحجرة النبوية، وما يلزم الحرمين، والصَّدقات التي توزع على فقرائها، وأُبطل قدوم هذا المحمل لبلاد الحرمين عام ١٣٤٤هـ؛ لكثرة ما كان يحدثه من البدع[٥].

---

(١) في أول شهر رجب من هذه السنة، فيما أفاد ابن حجر في «إنباء الغمر» (٤٠٢/٣).

(٢) يريد: الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ رحمه الله تعالى ـ.

(٣) «الضوء اللامع» (٢٩١/٩)، «طبقات الحنفية» (ق١٧٩/ب).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» (٩١/٥).

(٥) انظر تفصيل ذلك في: «مكة في ثوبها الذهبي» للشريف محمد بن مساعد الحسني (بدعة الحمل، ص٤٧ ـ ٥٢).

قال أبو عبيدة: تتبَّعت أخبار المحمل في زمن الفتوى؛ فوجدتُ الآتي:

أولًا: كانت الاحتفالات تقوم عند توديعه، وقدومه، ويحضر النُّواب والحكَّام والحُجَّاب والقُضاة والتُّجار.

ثانيًا: كان وداعه في شوال، والاحتفال فيه ـ غالبًا ـ، وربما قدَّموه إلى رجب لأعراض وأغراض، ولعله تقدَّم قبل ذلك لعوائق وموانع.

ثالثًا: كان يعمل للمحمل ثوب جديد في بعض الأحايين.

رابعًا: كان الناس يتلاحقون به من أول النهار إلى آخره أرسالًا أرسالًا، عند قدومه ووداعه.

خامسًا: كانوا يتجمَّلون على أحسن الهيئات عند قدومه ووداعه.

سادسًا: كان يُطاف بالمحمل حول البلد يتبرَّكون به.

سابعًا: كان يحضر المحمل والاحتفال به رجال الدولة، بما فيهم القضاة، مع انعزال بعضهم.

ثامنًا: كان يكون مع المحمل أمير الحج ومؤذِّن الركب وناظر السبيل، ويوضع عليه (رأس الميسرة)[1].

ومن النقولات العزيزة التي توسِّع معنى (الإدارة) المذكور: ما نقله المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣/٢٥٤ ـ ٢٥٥) في ترجمة (محمد بن عبدالله المارديني) (ت٧٧٦هـ) قاضي قضاة الحنفية، قال:

«وكانت إدارة محمل الحاج تنزل في القلعة بتشريفه، ورفاقُه قضاة القضاة وقوفًا تحت القلعة في مواكبهم على العادة، فوقف معهم في موكب

---

(١) انظر: «تاريخ ابن حجي» (١/١٨٣، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٤٦، ٣٥٧، ٤٠٧، ٤٣٣)، و(٢/٦١٨، ٦٩١، ٩٠٤، ٩٣٠، ٩٤٨، ٩٩٤).

المحمل، ثم ساروا جميعًا في الموكب حتى انقضى دوران المحمل بمصر والقاهرة، ونزل الصالحية بين القصرين على العادة».

وفي «الذهب المسبوك» (ص ١١١) للمقريزي ـ أيضًا ـ: «المنادي للحج كان يقول: يا معشر المسلمين! حلَّ موسم الحج، وسيجهز ركب السلطان كالمعتاد، وسيكون معه الجنود والخيل والجِمال والزاد».

وقد فصَّل محمد بن عبدالله الحسيني الموسوي (ت١٠٧٠هـ) في رحلته المسماة «رحلة الشتاء والصيف» (ص٦٦ ـ ٦٧) أمر (المحامل السلطانية)؛ فقال تحت عنوان (ذكر الطريق المسلوك إلى مكة المشرفة)[1] ما نصه:

«المحامل السلطانية وجماهير الركبان لا تخرج إلا من أربع جهات: مصر، ودمشق، وبغداد، واليمن؛ فيخرج الركب المصري بالمحمل السلطاني والسبيل المسبَّل للفقراء بالماء والزاد والأدوية والكحَّالين والأئمة والمؤذنين والأمراء والجند والقاضي والشهود والأمناء، وإذا نزلوا منزلًا أو رحلوا منه تدق الكوسات وينفر النفير ليؤذن بالنزول والرحيل، فإذا خرج الركب من القاهرة نزل البركة، وهي على عشرة أميال من القاهرة؛ فيقيم عليها ثلاثة أيام أو أربعة، ثم يرحل إلى السويس في خمس مراحل، ثم إلى نخل في مثلها، وفيها بِرَك من عمل أمراء المشورة في الدولة الناصرية، ثم يرحل إلى أيلة في خمس مراحل، وبها العقبة العظمى، فينزل منها حجز بحر القُلْزُم، ويمشي على حجزه حتى يقطع من الجانب الشمالي إلى الجانب الجنوبي، ويقيم به أربعة أيام، وبه سوق عظيم، ثم يرحل إلى

(١) ذكر ابن طولون في رسالته «البرق السامي في تعداد منازل الحج الشامي» الطريق المسلوك من الشام إلى مكة، وضمَّن ابن طولون رسالته هذه مسموعاته في طريق الحج، وكان الكثير منها في مدن عديدة من الأردن المحروس، وهي ما زالت محفوظة بخطه في دار الكتب المصرية، رقم (٧٩ ـ مجاميع تيمور).

بئر مدين، وبه مغاير شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعلى مائها سقى موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ غنم بنات شعيب، ثم يرحل إلى عيون القصب في مرحلتين، ثم إلى المويلح في ثلاث مراحل، ثم إلى الأزلم في أربع مراحل وماؤه من أقبح المياه، ثم إلى الوجه في خمس مراحل وماؤه من أعذب المياه، ثم إلى أكره في مرحلتين وماؤه من صعب المياه في هذا الطريق، ثم إلى الحوراء وهي ساحل بحر القُلْزُم في أربع مراحل وماؤه يشبه ماء البحر لا يكاد يُشرب، ثم إلى نبط في مرحلتين وماؤه من أعذب المياه، ثم إلى ينبع في خمس مراحل ويقيم بها ثلاثة أيام، ثم إلى الدهناء في مرحلة، ثم إلى بدر في ثلاث مراحل وهي مدينة حجازية بها عيون وجداول وحدائق، ثم إلى رابغ في خمس مراحل وهي ناحية (الجحفة) التي هي (الميقات)، ثم إلى خليص في ثلاث مراحل وفي طريقه بئر عسفان، ثم يرحل من بطن مرٍّ إلى مكة المشرفة مرحلة واحدة، ثم يرجع إلى منازله إلى بدر فيعطف إلى المدينة النبوية؛ فيدخل إلى الصفراء مرحلة، ثم إلى ذي الحليفة في ثلاث مراحل، ثم إلى المدينة في مرحلة، ثم يرجع إلى الصفراء ويأخذ بين جبلين في فجوة تعرف بنقب علي حتى يأتي الينبع في ثلاث مراحل، ثم يستقيم على طريقه إلى مصر».

قال أبو عبيدة: ثم حصلت في (حمل المحمل) مع مضي الزمن بدع ومخالفات؛ كمصاحبة الطبول والصناجات وغيرها، مما حمل علاء الدين البخاري العجمي الحنفي أن يَقدُم إلى مصر ويلتمس من السلطان إبطال إدارة المحمل، حسمًا لمادة الفساد التي جرت العادة بوقوعه عند إدارته ليلًا ونهارًا؛ فأمر السلطان القضاة وكاتب السر بالتوجُّه إلى الشيخ ابن حجر العسقلاني[1] والتكلُّم معه في المسألة، ففعلوا؛ فكان من كلام ابن حجر: «ينبغي النظر في السبب في هذه الإدارة؛ فيُعمل بما فيه المصلحة منها، ويُزال ما فيه المفسدة» ـ كما تقدَّم ـ.

(١) كان آنذاك قاضي قضاة الديار المصرية.

قاله السخاوي في «الجواهر والدرر» (٦٣٥/٢)، وزاد: «وذلك **أن الأصل فيه إعلام أهل الآفاق أن الطريق من مصر إلى الحجاز آمنة، وأن من شاء أن يحج**؛ فلا يتأخر خشية خوف الطريق، وذلك لما كان حدث قبل ذلك من انقطاع الطريق إلى مكة من جهة مصر كما هي الآن منقطعة غالبًا من العراق؛ **فالإدارة لعلها لا بأس بها لهذا المعنى**، وما يترتب عليها من المفاسد يمكن إزالته بأن يبطل الأمر بزينة الحوانيت؛ فإنها السبب في جلوس الناس فيها، وكثرة ما يوقد من الشموع والقناديل، ويجتمع فيها من أهل الفساد، فإذا تُرِكَ هذا وأمر السلطان من تعاطى إدارة المحمل من غير تقدُّم إعلام الناس بذلك؛ **حصل الجمع بين المصلحتين**، وانفصل المجلس على ذلك».

قال أبو عبيدة: ومنه يُعلَم فقه المسألة[1]، وأن الخلاف فيها **خلاف**

---

(١) أما **الحج على المحامل غير السلطانية** فلا بأس به؛ فقد ركبها العلماء ورخصوا فيها، قاله أحمد في رواية صالح، ومنهم من كرهه للرجال دون النساء ـ كعطاء ـ، ومنهم من فصَّل؛ كأن يفعل للتفاخر والتكاثر والزينة؛ فيُكْرَه، وإلا فلا.
وللكرماني الحنبلي تفصيل جيد في «منسكه» (ق٩).
وينظر: «شرح العمدة» (١٤٧/١ ـ ١٥٠) لابن تيمية، «زاد المعاد» (٢٣٨/١).
وأما إشهار الكسوة فيه؛ فعلى نية فاعليه، ويُخشى من الرياء فيه، وذكر ابن حجر في «فتح الباري» (٤٦٠/٣) أن ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الأشرف برسباي استأذنه في كسوة الكعبة فامتنع، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه، ويرسلها هو إلى الكعبة، ويكسوها ولو يومًا واحدًا، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها، ويريد الوفاء بنذره، فاستفتى أهل العصر؛ فتوقف ابن حجر العسقلاني في الإذن له، بل وأشار إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجاب دفعًا للضرر، وسارع جماعة إلى عدم الجواز غير مستندين إلى طائل؛ بل موافقةً لهوى السلطان، ومات الأشرف برسباي على ذلك. نقله عنه السخاوي في «الجواهر والدرر» (٦١٦/٢ ـ ٦١٧).
وينظر: «التجرد والاهتمام» ـ وهو «فتاوى السراج البلقيني» ـ(٢٣٤٧/٥ ـ ٢٣٥٩) (مسألة ٩٠١) وتعليقي عليه؛ **فإنه مهم**.

زمان وأوان لا دليل وبرهان، وأن الدوران لا بأس فيه في ذاك الزمان لذلك المعنى المقتضي لقيام هذا الركن من الأركان، وأنه زال مع تأخر الزمن، وأن بدعيته أصبحت مقررة بخلاف ذاك الأوان، ولا سيما مع ظهور ضروب وألوان من النكران؛ حتى إنَّ الظاهر برقوق أبطله في أوائل دولته، ولما عاد وقعت الأهاويل، واحتفلوا به على وجه لم يحتفل به من قبل[١]، وفي هذا المقام كفاية لمن رام الله له الهداية.

والشاهد من هذا كله أن الحافظ ابن حجر خلَّص المشروعَ من الممنوع في المسألة، وأبقى الأول، ولم يتهور في إجابته للعلاء البخاري، واتخذ الإجراءات والتدابير لزوال الثاني أو تخفيفه، **وهذا هو العدل مع الحق**، فإن الخير في الاثنين مجتمِعَيْن، وليس في أحدهما؛ فليكن ذلك على بالك وقاك الله المهالك.

وليست مسألة المحمل أول تهورات ابن البخاري، وإنما هو أعجمي عسر المزاج، لا يطيق المعارضة ولا المباحثة، ويرى لنفسه منزلةً حتى على السلطان، والواجب على من يسمعه أن يمتثل رغبته فضلًا عن نهيه وأمره!

وظهر هذا في:

* تهوُّر العلاء البخاري في مباحثته مع البساطي بشأن ابن عربي الصوفي

هذا المجلس هو امتداد للمجلس السابق، الذي لم يحصِّل فيه العلاء البخاري بغيته من انعقاده، مع أنه سافر من الشام إلى مصر من أجل تعطيل المحمل، وإلغائه لمجرد ما سنح في باله، وخطر في خياله من منكرات وبدع يجب إنكارها!

---

(١) انظر تفصيله في: «إظهار العصر» (١/٣٨٨ ـ ٣٨٩) للبقاعي، «حوادث الدهور» (١٨٩)، «النجوم الزاهرة» (١٦/٦٨)، «بدائع الزهور» (٢/٤٣) و(١٢ ـ صفحات لم تنشر منه).

ثم ـ كعادته ودَيدنه ـ أجرى ذِكرًا لابن عربي الصوفي فيه، وأنه كافر؛ **بل من لم يكفره فهو عنده كافر**، وهكذا؛ فيجب على جميع الناس المطاوعة والانقياد وراء العلاء هذا في تكفير الناس!

ولندع السخاوي يكمل حديثه السابق لبيان ما جرى في مجلس السلطان، قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

«واتفق في هذا المجلس إجراء ذِكر ابن عربي(١)، وكان ممن يقبِّحه ويكفِّره وكلَّ من يقول بمقاله، وينهى عن النظر في كتبه؛ فشرع العلاء في إبراز ذلك، ووافقه أكثر من حضر إلا البساطي(٢)، ويقال: إنه إنما أراد إظهار قوته في المناظرة والمباحثة له، وقال: إنما ينكر الناس عليه(٣) ظاهر الألفاظ التي يقولها، وإلا؛ فليس في كلامه ما ينكر إذا حُمل لفظه على معنًى صحيح بضرب من التأويل، وانتشر الكلام بين الحاضرين في ذلك.

قال شيخنا(٤): وكنتُ مائلًا مع العلاء، وأن من أظهر لنا كلامًا يقتضي الكفر لا نقرُّه عليه، وكان من جملة كلام العلاء الإنكار على من يعتقد الوحدة المطلقة، ومن جملة كلام المالكي: أنتم ما تعرفون الوحدة المطلقة! فبمجرد سماع ذلك **استشاط غضبًا** وصاح بأعلى صوته: أنت

---

(١) أفاد ابن طولون في «الغرف العلية» (ق٢٧٤/ب) أن العلاء البخاري هو الذي ابتدأ بذِكر ابن عربي؛ وعبارته: «واتفق مرة أن القضاة اجتمعوا عنده، فأجرى الشيخ علاء الدين ذِكر ابن العربي وكُتبه، وأخذ في الحطِّ عليه، وكان قاضي الشام شمس الدين محمد البساطي المالكي قد شرح نُبذة من كلام ابن العربي، فابتدأ بهذا الكلام ليقيم بينه وبين الشيخ علاء الدين بحثًا، فبمجرد ما سمع الشيخ علاء الدين كلام قاضي القضاة شمس الدين؛ استشاط غضبًا وصاح بأعلى صوته: أنت معزول...» إلى آخر الكلام.

(٢) ستأتي ترجمته.

(٣) سقطت من «طبقات الحنفية».

(٤) يريد: ابن حجر العسقلاني؛ وكلامه في «إنباء الغمر» (٤٠٣/٣)، وأرَّخ هذا المجلس في أول رجب سنة ٨٣١هـ.

معزول، ولو لم يعزلك السلطان ـ يعني: لتضمُّن ذلك كفره عنده ـ؛ بل قيل: إنه[١] قال له صريحًا: كفرتَ! كيف يُعذَر من يقول بالوحدة المطلقة وهي كفر شنيع؟!

واستمر يصيح، وأقسم بالله أن السلطان إن لم يعزله من القضاء ليخرجن من مصر. فأشير على البساطي بمفارقة المجلس إخمادًا للفتنة، وبلغ السلطان ذلك؛ فأمر بإحضار القضاة عنه[٢]، فحضروا فسئلوا عن مجلس العلاء؛ فقصه كاتب السر؛ وهو ممن حضر المجلس الأول بحضرتهم، ودار بين شيخنا [والبخاري][٣] والبساطي في ذلك بعض كلام، **فتبرَّأ البساطي من مقالة ابن عربي، وكفَّر من يعتقدها**، وصوَّب شيخنا قوله، فسأل السلطان شيخنا حينئذ: ماذا يجب عليه؟ وهل تكفير [العلاء له][٤] مقبول؟ وماذا يستحق: العزل أو التعزير؟ فقال شيخنا: لا يجب عليه شيء بعد اعترافه بما وقع، وهذا القدْر كافٍ منه. وانفصل المجلس، وأرسل السلطان يترضى العلاء ويسأله في ترك السفر، فأبى، فسلَّم له حاله وقال: يفعل ما أراد. ويقال: إنه قال للسلطان: أنا لا أقيم في هذه الممالك إلا بشروط ثلاث: عزل البساطي، ونفي خليفة ـ يعني: نزيل بيت المقدس ـ، وإبطال مكس قَطَيا[٥].

---

(١) سقطت من «طبقات الحنفية».

(٢) كذا في المصدرين، ولعلها: «عنده».

(٣) من «طبقات الحنفية»، وسقطت من «الضوء».

(٤) بدل ما بين المعقوفتين في «طبقات الحنفية»: «العلامة».

(٥) هي بين القاهرة وغزَّة في الرَّمل (بين مصر والشام)، وترجع أهميتها إلى أنه لا يمكن لأحدٍ الجواز بين البلدين ـ آنذاك ـ إلا منها، وهي مكان أخذ المكس من القادمين إلى مصر، وسماها في «مراصد الاطلاع» (١١١١/٢): (قَطْية) بسكون الطاء، وانظر عنها وعن المكوس التي كانت تؤخذ فيها وإبطالها: «المواعظ والاعتبار» (٩٠/١) و(٣١٤/٢)، «السلوك» (٣/ق٢/٥٢٥)، «الانتصار لواسطة عقد الأمصار» (٥٢/٥)، «صبح الأعشى» (٤٧٠/٣)، «البلدانيات» (٢٤٤) للسخاوي، «نيل الأمل» (٢٢٣/٢) و(٤٣٠/٦)، «بدائع الزهور» (٥٤/٣)، «نزهة النفوس» (١٠٧/١).

وبلغنا أنه خرج من القاهرة ـ غضِبًا إما في هذه الواقعة أو غيرها ـ لدمياط ليسافر منها؛ فبرز البرهان الأبناسي والقاياتي والونائي ـ وكلهم ممن أخذ عنه ـ إليها حتى رجعوا به، وكان قَبْلُ بيسيرٍ في السنة بعينها وصل إليه بإشارته من صاحب كلبرجا[١] المشار إليها ثلاثة آلاف شاش أو أكثر؛ ففرَّق منها ألفًا على الطلبة الملازمين له، من جملتها مئة للصَّدر ابن العجمي ليوفِّي بها دَينَه، وتعفَّف بعضهم كالمَحَلِّي عن الأخذ؛ بل فرَّق ما عيَّنه العلاء له منها وهو ثلاثون شاشًا على الفقراء، وامتنع العلاء من إعطاء بعض طلبته كالسَّفطي مع طلبه[٢] منه بنفسه، ولم يدخر لنفسه منها شيئًا، وعمل وليمة للطلبة في بستان ابن عنان صرف عليها ستين دينارًا، ثم بعد ذلك سنة أربع وثلاثين أو قبلها[٣] تحول إلى دمشق فقطنها، وصنَّف رسالته «فاضحة الملحدين» بيَّن فيها زيف ابن عربي، وقرأها عليه شيخنا العلاء القلقشندي هناك في شعبان سنة أربع وثلاثين، ثم البلاطنسي وآخرون»[٤].

هكذا يعزل العلاء من القضاة من شاء وإن لم يعزله السلطان، ولا يتسع صدره ـ البتة ـ إلى أي معارضة، **(ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض)** كما قاله البُلْقَيني[٥].

---

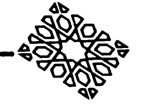
(١) في الهند.

(٢) في «طبقات الحنفية»: «طلبته».

(٣) الصحيح أن ذلك كان في رمضان سنة اثنتين وثلاثين وثمان مئة، أرَّخه ابن قاضي شهبة، انظر: «المعزة» (٤٦).

(٤) «الضوء اللامع» (٩/٢٩١ ـ ٢٩٢)، «طبقات الحنفية» (ق١٧٩/ب ـ ١٨٠/أ).
ونحوه في: «الذيل على رفع الإصر» (٢٢٩)، وسيأتي كلامه، وكذا كلام ابن حجر في «إنباء الغمر» (٣/٤٠٣ ـ ٤٠٤)، والشوكاني في «البدر الطالع» (٢/٧٧٨)، والتنبكتي في «كفاية المحتاج» (٤٠١).

(٥) «محاسن الاصطلاح» (ص ٢٤٠).



ترجمة السلطان الذي وقعت محنة ابن ناصر الدين الدمشقي معه

السلطان المذكور في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي وفي الحوادث السابقة ممن وضع التدابير الحكيمة المناسبة لتحمُّس علاء الدين البخاري؛ هو الأشرف برسباي الدُّقماقي الظاهري الجركسي، سيف الدين أبو النصر.

تسلطن يوم الاثنين ثاني ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وثمان مئة، ومات في يوم السبت ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وأربعين وثمان مئة، وكانت مدته ستة عشر سنة وتسعة أشهر وعشرة أيام[١].

فامتدت ولاية السلطان الأشرف سيف الدين برسباي من سنة ٨٢٥ إلى سنة ٨٤١هـ، ووقعت المحنة ومقدماتها في سنة ٨٣١هـ، وبعد مضي

---

(١) انظر: «نزهة الأساطين» (١٣١ ـ ١٣٢).
وترجمته في: «السلوك» (٤/ق٢/٦٠٧)، «إنباء الغمر» (٤/٧٨)، «النجوم الزاهرة» (١٤/٢٤٢)، «المنهل الصافي» (٣/٢٥٥)، «مورد اللطافة» (٢/١٥١)، «الدليل الشافي» (١/٢٨٦)، «الضوء اللامع» (٣/٨)، «حسن المحاضرة» (٢/١٢١)، «شذرات الذهب» (٧/٢٣٨)، «ديوان الإسلام» (١/٢٠٢)، «البدر الطالع» (١/١٦١)، «الأعلام» (٢/٤٨).
أفرده غير واحد بالتصنيف؛ منهم: محمد كامل مراد، له: «الأشرف برسباي»، رسالة دكتوراه في الأزهر، سنة ١٣٢٦هـ، ولمديحة الشرقاوي: «برسباي وسياسته الداخلية والخارجية»، نشر الدار الثقافية ـ القاهرة، سنة ٢٠٠٧م، و«حجة وقف الأشرف برسباي» لأحمد دراج، طبع المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، سنة ١٩٦٣م.

نحو ست سنوات من سلطنته، وهو فيها قد جرب الناس، وعرف الاتجاهات، وتعامل معها بأناة، وامتازت مواقفه بالحكمة والتعقُّل وأخْذِ الأمور برويَّة، وردها إلى المعتدلين من أصحاب الحل والعقد، والرجوع إلى العلماء الربانيين، وترك أهل التهور والأطماع والأغراض والأعراض والمكاسب والمناصب! **ومن له ميل وتعصُّب مذهبي ظاهر.**

ولا سيما «الروح التي وجَّهت سياسته الداخلية كانت روح الثقة والاطمئنان إلى قوَّته، وضعف أعدائه، والحق أن تفوُّقه على أمراء العصر كان تفوُّقًا ظاهرًا، فلم تكن القوى المتضاربة متقاربة؛ بل كانت متفاوتة تفاوتًا كثيرًا، فلم يكن يساويه أو يدانيه أحد من أمراء عصره حتى ينهض لمقاومته، كما حدث ذلك كثيرًا في عصور سابقة لهذا العصر ولاحقة له»(١).

وساعده هذا على **التروي والتعقُّل، واتخاذ القرار من غير انفعال أو تعجُّل**، ولا سيما أن الشام في عهده كانت خاضعة لنفوذ السلطان بقلعة الجبل، يشعر أمراؤها بقوة الحكومة المركزية شعورًا لم يحسَّه نظراؤهم في غير هذا العهد، دعاهم إلى نبذ فكرة الثورة، والخروج عليه(٢).

وكانت له تدابير وإجراءات سلمية حاسمة مدَّت في أجل الدولة كثيرًا، ومهَّد لنوع من الهدوء والنظام والاستقرار(٣).



(١) «برسباي وسياستاه الداخلية والخارجية» (٤٣) للدكتورة مديحة الشرقاوي.
(٢) «برسباي وسياستاه الداخلية والخارجية» (٥٧).
(٣) «برسباي وسياستاه الداخلية والخارجية» (٥٦).



ترجمة البساطي الذي عارض علاء الدين البخاري في تكفير من لم يُكفِّر ابن عربي الصوفي

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن نَعِيم بالفتح ثم الكسر ـ ابن مقدِّم بكسر الدال المشددة، ووجدتُه ـ أيضًا ـ بفتحها ـ ابن محمد بن حسن بن غانم بن محمد بن عُليم بضم العين، وآخره ميم ـ الشمس أبو عبدالله البساطي ثم القاهري(١)، المالكي، عالم العصر، هكذا نسبه بخطه وأسقط مرةً (محمدًا) قبل (عليم)، ويعرف بـ(البساطي).

ولد ـ قيل: في المحرم، وقيل: في سلخ جمادى الأولى، وقيل: في

(١) ترجمته في: «السلوك» (١١٥٠/٣/٤)، «المجمع المؤسس» (٢٦٤/٣)، «إنباء الغمر» (١٢٤/٤ ـ ١٢٥)، «الدر المنتخب من تاريخ حلب» (٢/ق١٩٢)، «درر العقود الفريدة» (١١٩/٣ ـ ١٢١)، «نزهة النفوس» (١٢٩/٤، ١٣٠)، «الضوء اللامع» (٨٠٥/٧)، «وجيز الكلام» (٥٦٥/٢)، «تنبيه الطالب» (٤٢/١) للنُّعيمي، «الدليل الشافي» (٥٩٧/٢)، «بدائع الزهور» (٢٠٧/٢)، «المنهل الصافي» (٣٠١/٤)، «معجم الشيوخ» (٣٧٦ ـ ٣٧٧) لابن فهد، «كنوز الذهب» (١٤٣/٢)، «الذيل على رفع الإصر» (٢٢٢ ـ ٢٣٨)، «حسن المحاضرة» (٣٩١/١)، «بغية الوعاة» (٣٢/١ ـ ٣٣)، «توشيح الديباج» (١٨٨ ـ ٢٠١) للقرافي، «نيل الأمل» (٦٩/٥ ـ ٧٠)، «نيل الابتهاج» (١٨٦/١ ـ ١٩١)، «شجرة النور الزكية» (٢٤١)، «شذرات الذهب» (٢٤٥/٧)، «البدر الطالع» (١١٢/٢ ـ ١١٣)، «الجواهر والدرر» (٤٩٣/١)، «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» (٨٤/٣)، «معجم تراجم أعلام الفقهاء» (٤١)، «الأعلام» (٣٣٢/٥)، «معجم المؤلفين» (٢٩١/٨)، كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (ترجمة رقم ٢٤٥).

صفر ـ وهو المعتمد ـ، من سنة ستين وسبع مئة، وأرَّخه العفيف الجرهي في «مشيخته» بآخر المحرم سنة اثنتين وستين؛ فالله أعلم ـ ببساط من قرى الغربية بالأعمال البحرية من أعمال مصر بها.

ونشأ؛ فحفظ القرآن و«الرسالة» لابن أبي زيد، ثم ارتحل إلى القاهرة في سنة ثمان وسبعين؛ فعرضها على ابن عم أبيه العلم سليمان بن خالد بن نَعِيم، واشتغل بالعلم، وأول من أخذ عنه من المشايخ كما بخطه: النور الجلاوي المغربي المالكي، ولازمه نحو عشر سنين في الفقه والعقليات وغيرها، وكان يذهب إليه لمصر ماشيًا، ولما مرض أشار عليه بالقراءة في العقليات على العز بن جماعة؛ فلازمه فيما كان يقرؤه من العلوم ـ عقليها ونقليها ـ، وكذا انتفع في الفقه مع فنون كثيرة ـ وأكثرها أصول الفقه ـ بابن خلدون، وفي العقليات بالشيخ قُنْبر العَجَمي، واشتدت ملازمته له، وأحبه الشيخ حتى إنه خصه بالاجتماع به دون رفقائه لما رأى من مزيد اهتمامه بالعلم دونهم، وأخذ ـ أيضًا ـ كثيرًا من الفنون عن أكمل الدين والعز الرازي وزاده الحنفيِّين، وأصول الفقه مع الفقه والعربية عن الشمس أبي عبدالله الركراكي، قرأ عليه «مختصَرَي ابن الحاجب: الفرعي والأصلي» وغالب «الحاجبية»، والعربية وحدها عن الشمس الغماري.

والفقه ـ أيضًا ـ على ابن عم أبيه العلم سليمان، والتاج بهرام، والزين عبيد البشكالسي، ويعقوب الركراكي، والفرائض والحساب عن الشهاب ابن الهائم، والهندسة عن الجمال المارداني، والقراءات عن النور الدَّمِيري أخي بهرام في آخرين.

وسمع «صحيح البخاري» على ابن أبي المجد، وكان يذكر أنه سمعه على التقي البغدادي في سنة تسع وسبعين، وهو مع «صحيح مسلم» على التقي الدجوي والجمال بن الشرائحي والصدر الأبشيطي بفوت فيهما على الثاني فقط، وبفوت في «البخاري» فقط على الأخير، و«صحيح البخاري» فقط على الغماري وابن الكشك والتقي بن حاتم بفوت على الأخير وحده،

وبعض «سنن أبي داود» على الغماري والمطرز، و«سنن ابن ماجه» على الشهاب الجوهري، و«ثمانيات النجيب» على الجمال الحنبلي.

وسمع ـ أيضًا ـ على النجم ابن رزين والتنوخي والأبناسي وابن خلدون وابن خير في آخرين، واستفاد من الزين العراقي، ولم يكثر؛ بل كما قال ابن حجر: لم يطلب الحديث أصلًا ولا اشتغل به، وإنما وقع له ذلك اتفاقًا، وكان في شبيبته نابغةً في الطلب، ولم يزل يدأب في العلوم ويتطلب المنطوق منها والمفهوم حتى تقدَّم في الفقه والأصلين والعربية واللغة والمعاني والبيان والمنطق والحكمة والجبر والمقابلة والطب والهيئة والهندسة والحساب، وصار إمام عصره وفريد دهره، ويقال إنه قال مرةً: «أعرف نحو عشرين علمًا، لي نحو عشرين سنةً ما سئلت عن مسألة منها»، مع تجرع ما كان فيه من الفاقة والتقلُّل الزائد، بحيث أخبر عن نفسه ـ كما قال المقريزي ـ أنه كان ينام على قش القصب، وربما مضت الأيام وليس معه الدرهم، بحيث يضطر لبيع بعض نفائس كتبه إلى أن تحرك له الحظ وأقبل عليه السعد؛ فأثنى عليه البنان واللفظ؛ فكان أولَ تدريسٍ وَلِيه تدريسُ الفقه بالشيخونية في سنة خمس وثمان مئة، ثم بالصاحبية، وولاه جمال الدين تدريس الفقه بمدرسته أول ما فُتِحت سنة إحدى عشرة، وعظَّمه جدًّا مع كونه أفتى بالمنع من قتل من كان غرضه قتله، مخالفًا في ذلك أهل مذهبه حتى قاضيهم، وما اقتصر على ذلك؛ بل أحسن إليه ـ أيضًا ـ، ثم مشيخة التربة الناصرية فرج بن برقوق بالصحراء في سنة ثماني عشرة بعناية نائب الغيبة الأمير ططر، ثم قضاء المالكية بالديار المصرية في خامس عشري جمادى الأولى سنة ثلاث وعشرين بعد موت الجمال عبدالله بن مقداد الأقفهسي، وذلك في آخر أيام المؤيد، وقدَّمه على قريبه الجمال يوسف، رغب فيما ذكر له عنه من الفاقة والتعفف، مع سمة العلم وكونه أفقه وأكثر معرفةً بالفنون منه، وإن كان الجمال أسن وأدرب بالأحكام وأشهم؛ كما قاله ابن حجر فيهما، هذا بعد أن كان ناب قديمًا عنه حين كان قاضيًا؛ بل وناب ـ أيضًا ـ عن غيره كما قال ابن

حجر ثم ترك، وكانت لابن حجر في ولايته اليد البيضاء، مع قيام ططر ـ أيضًا ـ، وكذا استقر فيما كان مع الجمال المذكور من التداريس بالبرقوقية والفخرية والقمحية، ورغب عن الشيخونية حينئذ للشهاب ابن تقي لكونه كان عين للبرقوقية؛ فاختارها القاضي لقربها منه، وأعطاه الصاحبية ـ أيضًا ـ، واستمر على ولايته إلى أن مات، وسافر مع السلطان في جملة القضاة والخليفة مرةً بعد أخرى، بل وجاور بمكة سنةً بينهما، وكان القاضي هناك على قدم عظيم من العبادة وكثرة التلاوة، وأقرأ كتبًا، وانتفع به جماعة، امتدحه منهم أبو السعادات بن ظهيرة.

وكان إمامًا، علامةً، عارفًا بفنون المعقول والعربية والمعاني والبيان والأصلين، متواضعًا، ليِّنًا، سريع الدمعة، رقيق القلب، محبًّا في الستر والصفح والاحتمال، طارحًا للتكلُّف، ربما صاد السمك.

اشتهر أمره وبعُد صيته، وصار شيخ الفنون بلا مدافع، وتخرَّج به خلق طار اسمهم في حياته، وتزاحم الأئمة من سائر المذاهب والطوائف في الأخذ عنه، وحدَّث بالقاهرة ومكة، سمع منه الجِلَّة، واستدعى ابن حجر الإجازة منه لولده، وأثنى عليه ابن خطيب الناصرية وابن حجر والمقريزي وآخرون في تصانيفهم.

ومن تصانيفه: «المغني في الفقه» لم يكمل، و«شفاء الغليل على كلام الشيخ خليل»[1] ـ يعني: في «مختصره الفرعي» ـ لم يكمل ـ أيضًا ـ، بقي منه

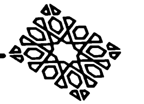
---

(١) منه نسخة خطية في خزانة القرويين بفاس، رقم (٤٢٢) في (١٨٨) ورقة، قرئت على الشارح، انظر: «فهرس مخطوطات خزانة القرويين» (١/٤٠٢)، ومنه في مكتبة القيروان عدة نسخ بالأرقام (٤٢٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ١١٥٨)، وأخرى في خزانة ابن يوسف في مراكش، رقم (٣٦)، وأخرى في متحف طوبقبو سراي، رقم (١٠٧٣ ـ ٣٣٩١) في (٢٩٣) ورقة، كما في «فهارسها» (٢/٣٧٤)، وانظر: «الفهرس الشامل» (٥/٨٤٠ الفقه وأصوله) الصادر عن مؤسسة آل البيت في الأردن المحروس.

اليسير جدًّا؛ فكمَّله أبو القاسم النويري، و«توضيح المعقول وتحرير المنقول» على ابن الحاجب الفرعي لم يكمل أيضًا ، و«حاشية على المطول للتفتازاني»، و«حاشية على شرح المطالب للقطب»، و«حاشية على المواقف للعضد»، و«نكتًا على الطوالع للبيضاوي»، و«مقدمة مشتملة على مقاصد الشامل» في الكلام، وأخرى في أصول الدين، وفي العربية، وكتب على «مفردات ابن البيطار»، وله «قصة الخضر»، و«رسالة في المفاخرة بين الشام ومصر» بديعة، **و«تقريظ على الرد الوافر» لابن ناصر الدين بسبب التقي ابن تيمية أجاد فيه، ولمح بالحط على العلاء البخاري لأجل تجاذبهما في ابن عربي**، وغير ذلك مما لم يظهر؛ كـ «مصنف في ابن عربي»، و«شرح للتائية الفارضية» ـ فيما قيل ـ، مما لم يثبت أمرهما عندي، ونظم ونثر من قسم المقبول؛ فما علمته من نظمه امتداحه لابن حجر قديمًا ـ كما هو في مكان آخر ـ، وقوله عقب رجوعه من المجاورة بمكة:

لم أنسَ ذاكَ الأُنْسَ والقومُ هُجَّعٌ ... ونحنُ ضيوفٌ والقِراءُ مُنَوَّعُ
وعُشَّاقُ ليلى بينَ باكٍ وصارخٍ ... وآخرُ مسرورٌ بالوصالِ ممتَّعُ
وآخَرُ في السَّتْرِ الإلهيْ مُتَيَّمٌ ... تغوصُ بهِ الأمواجُ حينًا وتُرفَعُ
وآخَرُ قَرَّتْ حالُهُ فتَمَيَّزَتْ ... معارِفُهُ فيما يرومُ ويَدفَعُ
وآخَرُ أفنى الكُلَّ عَنْ كُلِّ ذاتِهِ ... فَكُلُّ الذي في الكَوْنِ مرأًى ومَسْمَعُ
وآخَرُ لا كونٌ لديهِ ولا لَهُ ... رقيبٌ بقا حظٌّ يُثَنَّى ويُجْمَعُ

ولم يزل على علوِّ مكانه وارتفاع كيوانه، حتى مات في ليلة الجمعة ثالث عشر رمضان سنة اثنتين وأربعين وثمان مئة بالقاهرة، وصلي عليه بباب النصر، ثم دفن بجانب شيخه العز بن جماعة في تربة بني جماعة بالقرب من تربة سعيد السعداء، وقال ابن حجر وهو جالس بين القبرين: «أنا الآن بين بحرين»، وأوصى أن لا يُعلَّم قبرُه بأحجار، وأمطرت السماء مطرًا خفيفًا في حال مغتسله، وتكاثر حالة الدفن وبعدها، ولم يخلف بعده في فنونه مثله، رحمه الله ـ تعالى ـ وإيانا.



تدابير الملك الأشرف برسباي
في معالجة تهوُّر علاء الدين البخاري

من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ الخفية بالحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: ما جرى من تهور لعلاء الدين البخاري في مواقف وقف عليها السلطان الأشرف برسباي بنفسه، وعمل تدابير لمعرفة تفاصيلها وخفاياها، وخبر حينئذ هذا الزاهد، **الحريص على النهي عن المنكر بتطلب العلماء والفقهاء ومحاربتهم، وإظهار عَوَارهم، وتتبُّع زلاتهم، وعادة الله عَزَّوَجَلَّ في هذا النوع معلومة لا تتخلف ولا تتبدل!**

كان الملك عاقلًا مدبِّرًا فيما أثاره العلاء البخاري من الفتن، ورحم الله ابن تغري بردي القائل عن هذا الملك: «كان الملك الأشرف رجلًا طويلًا، رشيقًا، أبيض اللحية، صبيح الشكل، **عاقلًا، مدبرًا، سيوسًا، جليلًا، ذا وقار وسكينة، وحرمة ومهابة، ولين جانب وتواضع**»[(١)].

ومن حسن تدبيره فيما جرى بين العلاء البخاري والبساطي أنه عقد مجلسًا برئاسة قاضي القضاة آنذاك الحافظ ابن حجر العسقلاني، وجمع فيه أعيان القضاة وأعوانهم، وأعيان العلماء المجمع على فضلهم وعلمهم، وذلك للحكم في تلك المحنة التي **إن سُكِت عنها وقعت قلاقل وبلابل قد تؤدي إلى فتنة عظيمة.**

نعم، (**نُوَّار الفتنة لا يعْقِد**)[(٢)]؛ إلا أن هذا الرجل تُرك يمرح

---

(١) «مورد اللطافة فيمن ولي السلطنة والخلافة» (٢/١٥٤).

(٢) من عبارات ابن حزم البديعة في «الأخلاق والسير» (٨٤)، وقال المعلق عليه =

ويسرح، ويظهر ما عنَّ في باله وسنح في خياله دون أي مساءلة أو محاسبة، حتى تمادى في حق الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فكانت المحنة بسببه ـ سامحه الله وغفر له ـ، وسيأتي بيانُها بتفصيل.

* مجلس المحاكمة

استطعتُ ـ بفضل الله تعالى ومنِّه ـ الوقوفَ على أسماء العلماء والقضاة الذين نظروا في كلام علاء الدين البخاري في حق محمد بن أحمد بن عثمان البساطي، وعقد هذا المجلس بأمرٍ سلطاني تحت نظر الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي كان آنذاك قاضي قضاة الشافعية في الديار المصرية، وهذه هي الأسماء التي وقفتُ عليها(١):

= أخونا فضيلة الشيخ عبدالحق التركماني: «والمعنى أن للفتنة مظهرًا خادعًا في مبدئه، قد يستحسن الناس صورتها، ويعقدون الآمال عليها، ولكن سرعان ما تموت وتتلاشى، مثل الزهرة التي تموت قبل أن تتفتح وتُعطي ثمرتها.
وهذه الكلمة القصيرة حكمة عظيمة من نتاج فكر الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الذي عاصر فتنة البربر في الأندلس، ورأى بنفسه كيف أن الناس يعقدون على كل ثائر وثورة وشرارة فتنة جديدة آمالًا كبيرةً في الإصلاح والتغيير، ولكن سرعان ما تتحول الآمال إلى مآسٍ وأحزان، وضحايا وتدمير، وهذه الكلمة تنطبق على كل عصر ومصر، ويفترض بنا نحن أبناء هذا العصر أن نكون أكثر فهمًا لمدلولها، واستحضارًا لمعانيها؛ إذ نعيش في زمن قلَّ فيه العلم وعمَّ فيه الجهل، ورفع الغوغاء رؤوسهم، وغلبت على النفوس الشُّبهات والشَّهوات».

(١) أفاده البقاعي في «تنبيه الغبي» (١٢٧ ـ ١٢٨)، ونقله عنه الحلبي في «تسفيه الغبي» (٣٢٢).
ومن الجدير بالذكر أن جُلَّ هؤلاء من تلاميذ السراج البلقيني، وهو أول من أفتى من كبراء الشافعية بتكفير ابن عربي، وقد فصَّلتُ في فتواه في (المستدرك الأول) الذي وضعتُه على «التجرد والاهتمام»، وهو خاص في الأشخاص المنسوبين للعلم والزهد، وفتواه هذه في «التجرد والاهتمام» فيما أفاد السخاوي في «القول المنبي» (ق ٨٢/أ)، وسقطت من جميع نسخه الخطية، ولم يُشِر أحد ممن حقق الكتاب ـ وهم كُثُر ـ لذلك.

١ ـ أبو بكر بن عمر بن عرفات الأنصاري، الخزرجي، القِمَّني ثم القاهري، الشافعي، القاضي (ت ٨٣٣هـ).

٢ ـ عبدالرحمٰن بن علي بن عبدالرحمٰن بن علي بن هاشم التَّفَهْني، القاهري، الحنفي، قاضي الحنفية (ت ٨٣٥هـ).

٣ ـ محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن عثمان الأنصاري، الأبياري، القاهري، الصالحي، الشافعي، المعروف بـ(ابن الأمانة) (ت ٨٣٩هـ).

٤ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الشهاب بن التقي الدَّمِيري، ثم المصري، القاهري، المالكي، المعروف بـ(ابن تقي) (ت ٨٤٢هـ).

٥ ـ أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد البغدادي، ثم المصري، الحنبلي، مفتي الحنابلة وقاضيهم في الديار المصرية (ت ٨٤٤هـ).

٦ ـ محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، الحلبي الأصل، ثم القاهري، الحنفي، المعروف بـ(بدر الدين العيني) (ت ٨٥٥هـ).

٧ ـ يحيى بن يوسف بن محمد بن عيسى، النظام بن السيف السيرامي، ثم القاهري، الحنفي (ت ٨٣٣هـ).

«وغيرهم من العلماء والرؤساء»[1].

اجتمع هؤلاء للنظر في دعوى العلاء البخاري التي رفعها للسلطان بشأن محمد بن أحمد بن عثمان البساطي المالكي، الذي أبدى تردُّدًا في تكفير ابن عربي، مع تصريحه بأن من أظهر لنا كلامًا يقتضي الكفر لا نقرُّه عليه.

---

(١) «تنبيه الغبي» (١٢٨).

قال السخاوي عن البساطي هذا:

«لكن كان الأشرف قبل ذلك في رجب سنة إحدى وثلاثين هَمَّ بعزله وعيَّن للقضاء أحد نوابه ـ الشهاب ابن تقي[1] المذكور ـ، وأحضرت خلعته بسبب محنة ابن عربي، حيث نازع العلاء البخاري في تصريحه بذمه وتكفيره وتكفير من يقول بمقالته، وبالإنكار على من يعتقد الوحدة المطلقة، مع كون رفيقه شيخنا موافقًا للعلاء، حتى صرَّح بأن من أظهر لنا كلامًا يقتضي الكفر لا نقره عليه بقوله: «إنما ينكر الناس ظاهر الألفاظ التي يقولها، وإلا؛ فليس في كلامه ما يُنكر إذا حُمل لفظه على غير ظاهره بضرب من التأويل، وأنتم ما تعرفون الوحدة».

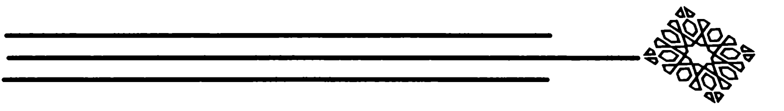
فاستشاط العلاء غضبًا، وأقسم بالله أن السلطان إن لم يعزله من القضاء ليخرجنَّ من مصر، فوصل علم ذلك للسلطان، فاستُدْعِي بالقضاء عنده، ودار بين شيخنا والقاضي في ذلك بعض كلام؛ فتبرأ القاضي من مقالة ابن عربي، وكفَّر من يعتقدها، فصوَّب شيخنا قوله، وأفتى السلطان حيث سأله: «ماذا يجب على القاضي؟ وهل يستحق العزل؟» بأنه لا يجب عليه شيء بعد اعترافه بهذا، وهذا القدر كافٍ من مثله»[2].



---

(١) ظفرتُ بخطِّه بقطعة حسنة من «تصحيح المنهاج» للسراج البلقيني، انظر: كتابي «مؤلفات البلقيني» (رقم ٢٩).

(٢) «الذيل على رفع الإصر» (٢٢٩)، تقدم نحوه (ص١٣٦) ونقله الشوكاني ـ رحمه الله تعالى ـ في «البدر الطالع» (٢/٢٦١).



التعريف بكتاب «فاضحة الملحدين وناصحة الموحِّدين» لعلاء الدين البخاري ونسخه الخطية

قال أبو عبيدة: «فاضحة الملحدين وناصحة الموحِّدين» لها عدَّة نسخ خطية، منها:

١ ـ نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، (رقم ٦٨٠٠/١/مجاميع)، في (٤٨ ورقة)، وأفادت آخر ورقها فيها أنه فرغ منها يوم الجمعة سلخ رجب المعظم من شهور سنة أربع وثلاثين وثمان مئة؛ أي: بعد ثلاث سنوات من حادثته مع البساطي.

٢ ـ نسخة مكتبة الأزهر، ضمن مجموع (رقم ٧٧٥ مجاميع) (حليم ٣٤٨٢٢)، تقع في (٢٧ ورقة).

٣ ـ نسخة المكتبة الوطنية بباريس، تحت (رقم ٢٨٩١).

٤ ـ نسخة المكتبة الظاهرية، (رقم ٣١/٢ ـ تصوُّف).

٥ ـ نسخة من مكتبة خسرو باشا سراييفو البوسنة، (رقم ٥١١٤).

* طبعات الكتاب

وقد طُبعت في إستانبول سنة ١٢٩٤هـ بعنوان: «رسالة في وحدة الوجود» منسوبةً لسعد التفتازاني، وهي متطابقة تمامًا مع مخطوطات الكتاب.

وحقَّق الباحث محمد بن إبراهيم العوضي هذا المخطوط معتمدًا على النسخ الثلاث الأولى المتقدم ذكرها سنة ١٤١٤هـ لنيل الماجستير في

جامعة أم القرى، بإشراف كل من المشايخ الدكاترة سفر بن عبدالرحمٰن الحوالي وبركات عبدالفتاح دويدار.

* تقرير كلام العلاء البخاري في ابن عربي

قرَّر العلاء البخاري كُفْر ابن عربي الصوفي بعبارات صريحة لا لبس فيها، ويا ليته اقتصر على هذا؛ بل قرَّر كفر من شك في كفره، وكفَّر من لم يكفِّره! تمامًا كما صنع مع شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فإنه كفَّره وكفَّر مَنْ أطلق عليه (شيخ الإسلام)، أيًّا كان، وأيًّا كان حاله واجتهاده!

وكان هذا قائمًا عنده بناءً على أن كفرهما مطابقة لا التزامٌ، حتى ناقشه عز الدين القدسي ـ وهو من المقبولين عنده ـ، وأخذه بالرِّفق واللين، وأقنعه بأشياء تهوَّر هو فيها، وأرجعه إلى جادة الصواب، فعُرف عنه ـ كما سيأتي ـ تراجعه عن كون تكفيره ابن عربي مطابقة، ورجع إلى القول بأن كفره التزام[(١)].

وهذه شذرات من كتابه «فاضحة الملحدين وناصحة الموحِّدين»[(٢)]، فيها الحط على ابن عربي وتكفيره وتكفير مَنْ تابعه من أصحابه وغيرهم ممن جاء بعدهم، وذكر فيها أنهم كفرة زنادقة وجودية ملحدون... إلى غير

---

(١) سيأتيك أن بعض معاصرينا الآن يقرر أن موقف العلاء البخاري من ابن تيمية مرَّ بأطوار، وتكفيره وتكفير من يسميه (شيخ الإسلام) ليس عن تهور منه!! والمقرر أن تكفير من لم يكفر ابن عربي إنما هو عن (التكفير بالإلزام)، وصنيع العلاء البخاري مع ابن تيمية إنما هو أخذه باللازم، ورجوعه هذا مهم، وهو عقدة البحث، والنفخ في تدرج موقفه من ابن تيمية سراب في التحقيق العلمي لا وزن له، وسيأتيك إيضاحه وبيانه على وجهٍ مقنعٍ مشبع.

(٢) تابعتُ فيها الأخ الباحث النابِه: الدكتور دغش بن شبيب العجمي في كتابه «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه من القرن السادس إلى القرن الثالث عشر» (٥٤٧ وما بعد)، ووثَّقتُها من النسخة المرقومة بتحقيق الأخ الباحث محمد بن إبراهيم العوضي.

ذلك من أوصافهم، وكان يقول عن ابن عربي: «هو أكفر الكافرين».

ومما قال فيه وفي أصحابه: «فاتِّباعهم في ذلك هو العَمَه والعمى والحماقة العظمى، لا سيما اتباع أضلهم وأشقاهم، وتقليد أجهلهم وأغباهم كما هو دأب الزنادقة المتصوفة المقلدين للكفرة الوجودية المتفلسفة، الذين لا يُعتَدُّ بهم لا في ملَّة ولا في فلسفة، والملاحدة والسوفسطائية المكابرين لبديهة العقول، المتجاهرين بما تحيله قواطع المعقول والمنقول، القائلين بألوهية جميع الكائنات، النافين في الحقيقة وجود رب الأرض والسماوات، المكذِّبين لجميع ما نطقت به الكتب المنزَّلة من السماء، المشركين بالله في ادِّعاء توحيد جميع الأشياء، والهادمين لملة الرسل من لدن آدم إلى خاتم الأنبياء، زعمًا من أولئك الجهلة المتصوفة أن زندقة المتفلسفة الوجودية الباطلة ببديهة العلوم الضرورية هي الوسيلة إلى معرفة الوحدة المطلقة التي هي نهاية درجات أهل المعرفة.

هيهات! إنهم لفي ضلال مبين، ومن جُهَّال قوم عَمين، حيث زعموا أن الوحدة المطلقة هي الشرك والزندقة، وأن عظماء الملة ورؤساء الإسلام من الأئمة الأعلام وقادة الأنام لم يَصِلوا إليها لأنهم **ظاهريون**، وعن معرفة زندقتهم التي سموها (علم الحقيقة) عاطلون، وإنما وصل إليها المحققون الذي بزعمهم هم الكفرة المتفلسفة الأقدمون، وأتباعهم الزنادقة الملحدون الذين يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون؛ لأنهم في الظاهر بالله كافرون، وفي الحقيقة لوجود الله في الخارج منكرون، وفي آياته يلحدون، ولملة الإسلام بل الملل وجميع الأنبياء مبطلون؛ فهم بذلك التوحيد أكفر الكافرين، وبذلك التقليد أخسر الخاسرين، ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

وها أنا ألقي عليك فذلكة تلك الزندقة المترجمة بعلم التصوف عند الملاحدة والمتزندقة لتكون على بصيرة...، والزندقة المسماة بـ(الوحدة

المطلقة) التي هي نِحْلة أكفر الكافرين، وهي على ما يشتمل عليه كتاب «الفصوص» المكذِّب لجميع ما ثبت بمحكمات النصوص، الهادم لبنيان الدين المرصوص: هو أن الله هو الوجود المطلق المنبسط في المظاهر، وأن ذلك المطلق المنبسط واحد شخصي وموجود خارجي...»[(١)].

وقال بعد أن ذكر تصحيح ابن عربي لعبادة الأوثان وألوهية فرعون وإيمانه، وتخطئته لهارون وغيرها؛ قال:

«... إلى غير ذلك من الأباطيل التي هي جهالات الملحدين الذين هم في طغيانهم يعمهون، ولشيطانهم يتَّبعون، ويتخذون الملة الحنيفية ظهريًّا، ويجعلون العقائد الدينية شيئًا فريًّا، ويتوهمون الغواية هدايةً، والشقاوة ولايةً، والزندقة تحقيقًا وتعرُّفًا، والإلحاد تنسُّكًا وتصوُّفًا، ولذا حادوا عن الصراط السوي في الاعتقاد ووسَّعوا دائرة الزندقة والإلحاد بإباحة الفروج المحرمة، وهتك حرمات الشريعة المعظمة، على ما يروى عن الشيخ الإمام عز الدين بن عبدالسلام ـ بوَّأه الله دار السلام ـ لما سُئل عن صاحب «الفصوص»؛ قال: «شيخ سوء كذاب، يقول بقِدَم العالم ولا يحرِّم فرجًا».

وهذا دين أتباعه الملاحدة وأشياعه الزنادقة؛ فقد اشتهر عن شمس التبريزي أنه أمر الجلال الرومي بتجهيز امرأته مع الخمر إلى خلوته؛ فأطاعه الجلال في ذلك، ثم إن ابن الجلال قتل التبريزي لذلك»[(٢)].

---

(١) «فاضحة الملحدين» (٢/٦٠، ٦٨).

(٢) «فاضحة الملحدين» (ق٤/أ و ب)، نسخة الظاهرية، تصوُّف (٢/٣٣١)، وهذا النقل ساقط من رسالة الباحث محمد بن إبراهيم العوضي، واعتمد هو على ثلاث نسخ؛ هي: مكتبة الأوقاف في بغداد (١/٦٨٠٠ ـ مجاميع)، والأزهر (٧٧٥ مجاميع) حليم ٣٤٨٢٢، والوطنية بباريس، رقم (٢٨٩١)، ويفيد هذا أن المصنِّف كان يزيد عليها، إذ بعض هذه النسخ ـ كالأخيرة ـ سقط منها كلامه على مسألة إيمان فرعون؛ إذ قرئت عليه عدة مرات، وقرئت في المسجد الحرام، انظر: «الضوء اللامع» (٩/٢٩٢).

وقال في ابن عربي: «بل كذَّب هذا الملحد ربَّ العالمين، حيث زعم أن الدين لم يكمل بسيد البشر»[(١)].

وقال عنه: «المبطل المرتاب، الأوقح من مسيلمة الكذاب»[(٢)].

«ثم إن خبال الحشيش وخُباطَ السوداء حمله على ترويج هذه الزندقة الشنعاء باختلاق رؤيا لا يصدقها إلا الأغبياء من الأغوياء، وهي ما أودعها في ديباجة «الفصوص»...»[(٣)].

وقال عنه: «ذلك الحشاش الغوي المبين... كان كذَّابًا حشاشًا كأوغاد الأوباش»[(٤)].

ثم قال: «لكن لما كان لكل ساقطة لاقطة؛ ترى طائفة من الجُهَّال ذلت له أعناقهم خاضعين ـ أفرادًا وأزواجًا ـ وشرذمةً من الضُّلَّال يدخلون في جوف فسوق الكفر بعد الإيمان زُمرًا وأفواجًا، مع أنهم يرون أنه اتخذ آيات الله هزوًا، وما أنذروا به هزوًا، وأشرك جميع الممكنات ـ حتى الخبائث والقاذورات ـ بمن لم يكن له أحد كفوًا؛ لأنهم يزعمون أن ما اشتمل عليه كتاب «الفصوص» من الزندقة الهادمة لبنيان الدِّين المرصوص، إنما ظهر للكفرة المتفلسفة ولأتباعهم الزنادقة المتصوفة بالكشف والعيان...»[(٥)].

ووصف ابن عربي بالكفر والزندقة والإلحاد[(٦)]، وأنه وجماعته «عن الصراط السوي من الناكبين، الناطقة بأنهم من دين الإسلام ـ كما يمرق

---

(١) «فاضحة الملحدين» (٢/٢٣).

(٢) «فاضحة الملحدين» (٢/٢٣).

(٣) «فاضحة الملحدين» (٢/٢٤).

(٤) «فاضحة الملحدين» (٢/٢٥، ٢٦).

(٥) «فاضحة الملحدين» (٢/٢٩ ـ ٣٠).

(٦) «فاضحة الملحدين» (٢/٣٠ ـ ٣١).

السهم من الرمية ـ مارقون، ولإجماع الرسل والأنبياء على ما تطابق به الكتب المنزلة من السماء خارقون، يلوون ألسنتهم في تأويلها لحنًا في الحق وطعنًا في الدين، ويخوضون في تفسيرها بما يطابق مذهب الملحدين، ويخالف قواعد الإسلام وإجماع المفسرين؛ فهم بذلك التأويل في آيات الله يلحدون، وبذلك التفسير هم بالله كافرون... وانعقد إجماع أهل العلم والاجتهاد بأن صرف النصوص عن ظواهرها إلى معان يدَّعيها الباطنية زندقةٌ وإلحاد»[١].

ووصفهم بالكفر والضلال، ثم قال:

«ويخدعون الجهلة بتشبيه الإلحاد في آيات الله[٢] بما يهدم دين الإسلام باجتهاد المجتهدين في تقييد الإطلاق وتعميم خصوص الأحكام، وشتان ما بين الاجتهاد في تقييد الإطلاق وتعميم الخصوص، وبين الإلحاد الهادم لبنيان الدين المرصوص!

جُلُّ بضاعتهم المكابرة لبديهة العقول، وكل صناعتهم الإلحاد في قول الله وقول الرسول، ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]، وفي الضلال البعيد تائهون، ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

---

(١) «فاضحة الملحدين» (٥/ب ـ ٦/أ).

(٢) وصفه بالإلحاد في آيات الله في أكثر من موضع، وليس همِّي تتبُّعها، و«الإلحاد ضربان: إلحاد في الشرك بالله، وإلحاد إلى الشرك بالأسباب، **فالأول**: ينافي الإيمان ويبطله .**والثاني**: يوهنُ عُراه ولا يبطله.

والإلحاد في أسمائه على وجهين:

أحدهما: أن يوصف بما لا يصح وصفه به.

والثاني: أن يتأوَّل صفاته على ما لا يليق به» قاله الراغب في «مفردات ألفاظ القرآن» (٧٣٧).

ثم إن عامَّة أولئك الملاحدة المتصوفة المقلِّدين للكفرة الوجودية المتفلسفة يجاهرون بألوهية وجود جميع الممكنات حتى الخبائث والقاذورات، وبإباحة جميع المحرمات، وبإضاعة الصيام والصلاة، وتستر خاصتهم بإظهار شعائر الإسلام، وإقامة الصلاة والصيام، وتمويه الإلحاد بزي التنسُّك والتقشُّف، وتزويق الزندقة بتسميتها بعلم التصوُّف، وهم الذين وصفهم سيد البشر وخير البرية أنهم قوم في الصورة في الدين: «**يَحْقِرُ أَحَدُكُم صلاتَهُ وصِيَامَه عند صَلاتِهم وصيامِهِم، يَمْرُقونَ مِنَ الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»(١).

وقال: «ثم إن إخواني في الدين وأعواني على نصرة الإسلام والمسلمين كثيرًا ما يلتمسون مني رد أباطيل «الفصوص» بالبراهين العقلية لا بقواطع النصوص، لرد هؤلاء الملاحدة بإلحاد كل حكم منصوص، وكانوا يعدُّون ذلك فتحًا في الإسلام وأعظم من الجهاد مع عبدة الجبت والأصنام، وقد كان يعوقني من الشروع في ذلك التحرير بعض العوائق والمعاذير، إلى أن أوقفني الله تعالى في الأرض المقدسية بدمشق المحروسة لتحرير رسالةٍ مترجَمةٍ بـ«فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين»، كاشفةٍ عن عوار أباطيل المبطلين، كافلةٍ بإبطال أقاويل المتزندقين، ناعيةٍ عليهم بأنهم أكفر الكافرين بذلك الضلال المبين، عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وأنا لا أناظر مع هؤلاء الزنادقة الوجودية بالأدلة السمعية... لأنهم في آيات الله يلحدون، ولأحكامها يجحدون، وبتفسيرها برأيهم يكفرون، وفي أئمة الإسلام يطعنون...»(٢).

وقال: «فتبيَّن أن زندقتهم غير مقتصرة على الإلحاد في العقائد

---

(١) «فاضحة الملحدين» (٢/٣٢ ـ ٣٤).

والحديث رواه البخاري (٦١٦٣)، ومسلم (١٤٨)؛ من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «فاضحة الملحدين» (٢/٤٨ ـ ٤٩).

الدينية؛ بل متعدية إلى بطلان القواعد العربية، وتحريف الموضوعات اللغوية»[١].

ووصف ابن عربي وأتباعه وأنصار مذهبه بـ«تعطيل الصانع، وتكذيب بجميع الرسل والأنبياء وجميع الكتب المنزلة من السماء وبجماهير العقلاء»[٢].

وأن أقوالهم «أغاليط ووساوس أغواهم الشيطان بها»[٣]، ووصفها بـ«شنيع الضلالات، وقبيح المحالات»[٤]، وأن قولهم: «تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال منه»[٥].

وقال بعد أن ذكر كفر وزندقة الوجودية؛ قال:

«ثم إن صاحب «الفصوص» قد زاد على ما سبق في الزندقة والضلالة ضِغْثًا على إبَّالة؛ فقال: «خرج فرعون من الدنيا طاهرًا مُطَهَّرًا»[٦]، وذلك إنكار لكفره، والثابت في بضع عشرة آية من القرآن وبإجماع الأمة في كل عصر وزمان...»[٧].

وقال: «ولا يخفى على أئمة الإسلام وعلماء الشرائع والأحكام أن من زعم أن فرعون اللعين مات على الإيمان؛ فقد كذب القرآن، وجوَّز التناقض في كلام الملك الديان، وأبطل قواعد الإسلام المعلومة من شريعة النبي ﷺ، وصار كفرعون من الكافرين، ومن المكذِّبين الضالين؛ فعليه

---

(١) «فاضحة الملحدين» (٢/٨٨).

(٢) «فاضحة الملحدين» (٢/٩٥).

(٣) «فاضحة الملحدين» (٢/١٠٢).

(٤) «فاضحة الملحدين» (٢/٩٩).

(٥) «فاضحة الملحدين» (٢/٩٩).

(٦) «الفصوص» (١/٢٠١).

(٧) «فاضحة الملحدين» (٢/١٦٨).

وعلى فرعون لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[(١)].

وقال عنه: «ملحد جاهل، وزنديق ضال»[(٢)].

ووصفهم بتدليس الكفر، واستدراج الجهال، وتضليل كثير من المسلمين عن سواء السبيل[(٣)].

وقال عنه: «لعنه الله»[(٤)]، ووصفه بـ«المكابرة»[(٥)] «السفسطة»[(٦)]، وغير ذلك كثير.

وفي خاتمة رسالته «فاضحة الملحدين»؛ قال:

«فهذا جملة ما هدم به صاحب «الفصوص» بنيان الدين المرصوص، وجحد لما ثبت ببديهة العقل وقواطع النصوص، وزعم أن تلك الزندقة الملعونة الباطلة ببديهة العقل والشرع ذريعة إلى التعرُّف، **ولذلك سوَّل له الشيطان أن سماها: علم التصوف، وصدَّقه في ذلك الجهلة الملحدون، وقلَّده الزنادقة الجاحدون**، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]؛ فسبحان من شرح بنور الإيمان صدور المؤمنين، وختم بظهور السخط والخذلان على قلوب الملحدين، وكذلك يصدفون عن آياته ولا يقفون لديها، وينظرون بالعين العوراء إليها: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤]، والله ولي الإرشاد، وإليه ينتهي سبيل الرشاد، ومن يضلل الله؛ فما له من هاد، تمت بعون الله وحسن التوفيق»[(٧)].

---

(١) «فاضحة الملحدين» (٢/١٩٦).
(٢) «فاضحة الملحدين» (٢/١٩٥).
(٣) «فاضحة الملحدين» (٢/٣٤).
(٤) «فاضحة الملحدين» (٢/٢١، ١٩٦).
(٥) «فاضحة الملحدين» (٢/٥٢، ٥٥).
(٦) «فاضحة الملحدين» (٢/١٢، ٥٢، ٥٥).
(٧) «فاضحة الملحدين» (٢/١٩٦).

وكان العلاء البخاري يقول: «إن كان ابن عربي على هدى من الله؛ فليست بيننا وبينه عند الله خصومة؛ لأن كلامه ألجأنا للوقيعة فيه»[١].

ولِيم مرة بسبب كلامه في ابن الفارض؛ فقال: «إذا خاصمني في القيامة أمسكتُ بتلابيبه ـ أو نحوها وقلتُ له: ما المقتضي لتكلُّمكَ بما ظاهره قبيح؟ فنحن معذورون»[٢].

وودَّع أحدَ تلاميذه حينما أراد السفر إلى بيت المقدس، وقال له: «إذا وصلتَ واجتمعتَ بذاك الشيخ، الضال، الفاعل، التارك، خليفة المغربي؛ فوبِّخه على اعتقاده في ابن عربي»[٣].

وكان خليفة المغربي (ت ٨٣٣هـ) من أنصار ابن عربي[٤].

* حكمة ابن حجر وحنكته

قضى ابن حجر العسقلاني (قاضي قضاة الشافعية آنذاك) **على هذه الفتنة في مهدها**، وأحسن في علاجها، سواء حال وقوعها أو بعد ذلك:

أما حال وقوعها؛ فقد أشار إلى البساطي بمفارقة المجلس إخمادًا للفتنة، فيما أفاده السخاوي والشوكاني فيما قدمناه عنهما.

وأما تدبيره على إثر وقوعها؛ فيُحمَد عليه؛ إذ استجاب لحكم السلطان الأشرف برسباي، وعقد مجلسًا اجتمع فيه مجموعةٌ من القضاة والعلماء؛ **لأن هذا الهيجان من العلاء البخاري ينبغي أن يقاوم بمرسوم شرعي، صادر عن موقف جماعي، ثم يكون سلطانيًا ليأخذ القرار قوة، ويكون فيه إلزام وحسم، وجزم.**

---

(١) «القول المنبي» (١٤٤/أ ـ تشستربتي).
(٢) «القول المنبي» (١٤٤/أ ـ تشستربتي).
(٣) «القول المنبي» (١٤٤/أ ـ تشستربتي)، وانظر: «الضوء اللامع» (١٨٧/٣).
(٤) «ابن عربي، عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (٥٥٦).

أحسن الملك الأشرف برسباي من يختار لمنصب قاضي القضاة، وأحسن ابن حجر في علاج المحنة؛ فقضى عليها بإحاطتها، وعدم خروجها من مكان المجتمعين للنظر فيها، فأعلن البساطي تراجعه الذي لم يقبله العلاء البخاري، علمًا أن البساطي دار في دائرة لا يخالف الأصول العلمية التي قررها العلاء؛ من عدم إقرار أي كلام يقتضي الكفر، **ولكنه وجد عند العلاء اندفاعًا، وعدم تفريق وحِذْق** للمراد بـ(الوحدة المطلقة)؛ فالخلاف بينهما ليس في الحكم ولا الماهية ـ كما يقول المناطقة ـ، وإنما في فسح مجال لمعنى بضرب من التأويل؛ فهذا المقدار عند العلاء كفر، بل يكفر صاحبه، والأمر ـ على التحقيق ـ ليس كذلك؛ إذ احتمال حمله على ضرب من التأويل إما أن يكون صدقًا أو كذبًا لا غير، **ثم الكفر باللوازم**[(١)] **التي هي ليست معتبَرة في كلام البشر ومواقفهم؛** لأن لازم المذهب ليس بمذهب، وهذا ينطبق على من يقول عن ابن تيمية: (شيخ الإسلام) فهو كافر، وهاتان المسألتان من انفراده، ولا يُعرَف له ثانٍ في كلتيهما، وهذا من اللوازم الذاتية التي لا تنفك عن تهوره وتشدُّده وتنطُّعه.

وكم أحسن السخاوي ـ عليه الرحمة ـ لما أشار لقصة العلاء مع البساطي في كتابه «القول المنبي»[(٢)]، ثم قال على إثرها:

«وكادت تكون فتنة؛ فلمَّها شيخُ السنة[(٣)] بلُطفٍ ورفقٍ».

فما أحوج الساسة في بلاد أهل السنة في هذه الفترة العصيبة لأمثال هذا القاضي، ولعل الحاجة سدت آنذاك بواحد، وأما اليوم؛ **فالحاجة مُلِحَّة وماسَّة لجماعة من مثله، ليلملموا الفتن الواقعة في جسم الأمة،**

---

(١) سيأتي ذكر تنبيه العز القدسي للعلاء البخاري على كفر ابن عربي: أهو مطابقة أو التزام.

(٢) (ق ٨/أ ـ نسخة تشستربتي).

(٣) يريد بـ(شيخ السنة): الحافظ ابن حجر.

وليحفظوا رأس المال؛ فإنا عدنا ـ ولا قوة إلا بالله ـ في هذه الأيام نكتفي به دون الربح!

وكم أحسن العلامة عز الدين القدسي[١] في مناقشته للعلاء البخاري لما «بحث معه في أشياء، أولها في كفر ابن عربي: أهو مطابقة أو التزام[٢]، واتفقا على الثاني، بعد أن كان العلاء على الأول»[٣].

---

(١) هو من عقلاء أعوان العلاء البخاري؛ واسمه: عبدالسلام بن داود بن عثمان بن القاضي شهاب الدين عبدالسلام بن عباس، العز السلطي الأصل المقدسي الشافعي (٧٧١ ـ ٨٥٠هـ)، ولد بكفر الماء ـ قرية في الأردن المحروس بين عجلون وحبراص، وهذه القرية موجودة للآن، وهي اليوم إحدى قرى (الكورة) من محافظة إربد الحالية ـ، ودرَّس وأفتى وأفاد وانتفع به الفضلاء، وكان إمامًا، علامة، داهية، لَسِنًا، فصيحًا في التدريس والخطابة وغيرهما، حسَن القراءة جدًّا، مفوَّهًا، طَلق العبارة، قوي الحافظة، حتى في التاريخ وأخبار الملوك، جيِّد الذهن، حسَن الإقراء، كثير النقل والتنقيح، متين النقد والترجيح، وأقرأ هناك في «جامع المختصرات» فكان أمرًا عجبًا، **صحيح العقيدة، شديد الحط والإنكار على ابن عربي ومن نحا نحوه، مغرمًا ببيان عقائدهم الرديئة وتزييفها**، مصرِّحًا بأنهم أكفر الكفار، جوادًا كريمًا إلى الغاية، قلَّ أن ترى العيون في أبناء جنسه نظيره في الكرم، وسافر إلى دمياط والإسكندرية وسنباط طلبًا للعلم، وعاد بعد ذلك إلى القاهرة، ومنها إلى غزة ثم القدس، وانتقل هو وقريبه الشيخ بدر الدين محمود بن علي بن هلال العجلوني بعد ذلك إلى منطقة الأردن؛ فطافا بالصلت والكرك وعجلون وحسبان، واتصلا بعلمائها، ثم استقرا في دمشق.

ترجمته في: «الضوء اللامع» (٤/٢٠٣)، «السلوك» (٧/١٧٦)، «المواعظ والاعتبار» (٢/٣٣١)، «إنباء الغمر» (٣/٢٢٦)، «نظم العقيان» (١٢٩)، «أولئك آبائي، تراجم أهل الأردن المنسوبين صراحة إلى المدن الأردنية في المصادر التراثية» (٢/٤٢٨)، «التاريخ الحضاري للأردن في العصر المملوكي» (١٨٥ ـ ١٨٦)، كتابي «طبقات تلاميذ سراج الدين البلقيني» ترجمة رقم (١٩٢).

(٢) في المطبوع: «والتزام» بدل: «أو التزام»، والتصويب من «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب) للسخاوي، نسخة المكتبة الأحمدية بحلب، رقم (٥٤٦).

(٣) «الضوء اللامع» (٩/٢٩٣).

وهذه مهمة جدًّا، ويترتب عليها أمور خطيرة؛ من مثل: تكفير من لم يكفِّر ابن عربي، فإن كان الحكم بكفره مطابقة؛ يلزم تكفير من لم يكفِّره، وأما إن كان التزامًا؛ فلا يلزم هذا، وعليه فإن موقف العلاء البخاري مع البساطي، وبرقَه ورعدَه، ورَغيَه وزَبَده، قائم على أصل لم يتفطَّن له، ونبَّهه عليه ـ فيما بعد ـ عز الدين القدسي ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال السخاوي: «وقد تكرر اجتماع العز القدسي معه ببيت المقدس، وبحث معه في أشياء:

أولها: في كفر ابن عربي؛ هو: مطابقة أو التزام؟ واتفقا على الثاني، بعد أن كان العلاء على الأول.

و[**ثانيها**]: أنكر العز تخفِّيَه في حرم[1] الأقصى، محتجًّا بأن كعب الأحبار كان يمشي حبوًا، فانحلَّ عن المداومة على ذلك»[2].

ويؤكد لك هذا ما نقلناه عن العلاء البخاري، وأنَّ عنده شذوذات، ولكن ـ ولله الحمد ـ متى تبرهن له الحق رجع إليه، والمدار معه على التلطف، وإنزاله منزلته، وإلا فهو يثور ويغضب ويحتد ويصرخ.

ولا إخال صنيع العز القدسي في الإنكار عليه إلا صنيع البساطي نفسه، وقد صرَّح به بعبارات[3] في تقريظه على «الرد الوافر» تلتقي تمامًا مع (المطابقة) أو (الالتزام)، ولا فرق في أصول المسائل العلمية بين الأشخاص، وعبارات كفر ابن عربي ظاهرها الكفر على وجه أجلى واضح

---

(١) الأقصى ليس حرمًا تجري عليه أحكام الحرمين: مكة المشرفة، والمدينة النبوية، ونبَّه العلماء على خطأ تسميته بذلك، مع بيان فضله وقدسيته، وربطه بالحرمين الشريفين في القرآن وصحيح السُّنَّة، انظر: كتابي «السلفيون وقضية فلسطين» (ص ٢٢١).

(٢) «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب).

(٣) تكررت في كتابنا، انظرها: (ص١٦٩ ـ ١٧٠).

مما صنعه مع ابن تيمية! فتكفير العلاء البخاري لمن لم يكفِّر ابن عربي بالالتزام لا بالمطابقة، هذا الذي استقر عليه رأيه بعد مباحثة العز القدسي له، وهكذا تكفيره لمن قال عن ابن تيمية (شيخ الإسلام)، فينبغي أن يكون الذي استقر عنده أخيرًا باللازم لا بالمطابقة، ويفتح هذا بابًا لرجوعه عن تكفير من لم يكفِّرهما، أو قُل بتعبير أدق: أن القول بعدم تكفير ابن عربي، وكذا القول بأن ابن تيمية (شيخ الإسلام)؛ لا يلزم منه دائمًا الكفر»!

ولا ندري! هل تمَّت مباحثة العز معه قبل محنته مع ابن ناصر الدين الدمشقي أم بعده[1]؟

وكيفما كان الأمر؛ يظهر من هذا مدى جرأة العلاء البخاري واندفاعه وتهوُّره في سَلْق أعراض مخالفيه، وعدم تحمُّله لهم، وعدم إنصافه معهم، خصوصًا إذا كانت المباحثة قبل المحنة، فإنَّ حَنَقه أنساه حقيقة وجوب الانكفاف عن إطلاق حكم التكفير، ولكنه عدم التوفيق.

ما أحوج الأمة إلى علمائها المنصفين، وما أحوجها إلى حِلمهم ورحمتهم وإنصافهم في وقت الشدَّة والفتن؛ فإنهم يرون الفتنة إذا أقبلت، ويعرفها كل جاهل إذا أدبرت، وهم صِمَام الأمان في القلاقل والمِحن ما داموا متَّصفين بالحق والعدل والرحمة والوسطية، فالأمَّة بحاجة إلى أخلاق علمائها، وهذه الحاجة لا تقل عن حاجتها لعلمهم وتنظيرهم!

ومما يعين على ذلك ـ أيضًا ـ: تلك العلاقة الحسنة الرحيمة بين الأمراء والحكام من جهة، والعلماء والدعاة من جهة أخرى، القائمة على التكامل لا التآكل، ولا أدري! لمصلحة مَنْ أن تَفتَرق الكلمة، وأن تُهدَر

---

(١) كيفما كان الأمر؛ فقد تبيَّن للعلاء البخاري خطأه ـ فيما بعد ـ، أما أن يزعم معاصر أنه تريث في حكمه على ابن تيمية، حتى وصل به تقرير كفره أخيرًا؛ **فهذا من أبطل الباطل**.

مكامن القوة في الأمة؟ ناهيك عن التنابز والتناحر والتراشق بالتبديع والتكفير!

* مع البِساطي

سكَّت ابنُ حجر البساطيَّ، ولملم الفتنة من الانتشار، وأظهر البساطي تراجعه، وكاد بعضهم أن يشك فيه؛ إلا أنَّ الاحتمال الذي أبداه في حمله على ضرب من التأويل قوَّاه فيما بعد ونصره في مؤلَّف، لكنَّهُ لم يستطع التأويل في مضايق، فصرح بالكفر؛ فجمع بين الخير الذي ارتآه، **وما سمح لأحد أن يصادر قناعاته**، وأظهر هذا جليًّا البقاعيُّ لما قال:

«وقد قام في زماننا ناس حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، أرادوا إظهار هذا المذهب، ثم أخزاهم الله ـ تعالى ـ؛ فقُلقلوا كل مُقلقَل، وكان مما قالوه: إن الشمس البساطي هذا منهم، وإنه «شرح تائية ابن الفارض»؛ فأَسْتَبْعِد هذا منه، وإن كان ما قالوه صحيحًا؛ فقد قضى على نفسه في كلامه هذا بأنه خرج من دائرة العقل.

ثم يسَّر الله ـ وله الحمد ـ الاطلاع على الشرح المنسوب إليه؛ فإذا هو بريء مما قَرَفوه به كما كنت أظن، فرأيته قال في أوله: «أما بعد؛ فهذا كتاب «شرح قصيدة ابن الفارض ولباب فتح وَصِيد لحن الفارض»، على وجه أنَّا نبين مراده من كلامه بقدر فهمنا لمقصوده منه، ولا يلزمنا صحة ما قاله في العربية لفظًا، أو في الشريعة معنى، أو استحسانًا، عقلًا أو شرعًا أو عُرفًا».

ثم تكلم على الأبيات على وجه يظهر منها حملها على موافقة الشرع ما أمكنه، فإذا عجز صرَّح في ذلك الموضع بما يليق به من الحكم عليه من غير محاباة ولا تحامل؛ فظن الجهلة الذين جُل اعتقادهم في تدريج ضلالهم في الكذب مكرًا منهم ـ كما قال ابن عربي تبعًا لقدماء الباطنية: أن الدعوة إلى الله مكر ـ أنه ليس في «الشرح» ما يدل على عَوَار مذهبهم

الخبيث إلا في الخطبة؛ فقطعوا الورقة الأولى من النسخة التي بخطه، وكتبوا عِوَضَها من غير خطبة؛ ففضحهم الله بهذه النسخة التي ظفرتُ بها، وقال في شرح قوله:

وَهَا أَنا أُبدي في اتِّحادي مَبْدَئي — وأُنْهي انْتِهائي في تَواضُعِ رِفْعَتِي

إلى أن قال:

فَإِنْ لم يُجَوِّزْ رؤيةُ اثنين واحدًا — حجال ولم يُثْبِت لبعدِ تَثَبُّت

سَأجلو إشاراتٍ عليكَ خفيَّةً — بها كعباراتٍ لديكَ جليَّةِ

وأثبتُ بالبرهانِ قولي ضاربًا — مثالَ مُحِقٍّ والحقيقةُ عُمْدَتي

بِمَتْبوعَةٍ يُنبيكَ في الصَّرعِ غيرُها — على فَمِها في مَسِّها حيثُ جُنَّتِ

ما نصه:

«ومن ظن هذا برهانًا؛ فجنونه أعظم من **جنون المتبوعة**».

وقال في شرح قوله:

ولي مِنْ أَتَمِّ الرؤيَتَيْنِ إشارةٌ — تُنَزِّه عن دعوى الحلولِ عقيدتي

وما قبله وما بعده مما ادعى فيه أن الله يتحد به ويتجلى بصورته من غير حلول ما نصه:

«ولكن دعوى تجلي الله بصورةٍ ما؛ مُكفَّر بها شرعًا بإجماع المسلمين والكافرين من آمن به، وإن لم يكن حلولًا»(١).

قال أبو عبيدة: يظهر جليًّا من قوله الأخير أن الضرب من التأويل الذي نبَّه عليه ما زال مقبولًا عنده، وأن **إغلاق التكفير ـ ولا سيما باللوازم ـ من الواجبات**: من شأن أهل العقول السليمة والنفوس الجليلة.

---

(١) «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» (١٥٧ ـ ١٥٩).

وينبغي أن يُشار في هذا المقام إلى قوله: «**فجنونه أعظم من جنون المتبوعة**»، ولا شك أنه **يريد العلاء البخاري**، ولعل سقطًا وقع في العبارة، وهي: (أعظم من جنون صاحب المتبوعة)، وقد ذُكر في ترجمته كما سيأتي قريبًا أن جنيَّة كانت تصاحبه.

وقد أبعد العلامة عبدالرحمٰن الوكيل لما علق على (جنون المتبوعة) بقوله:

«المرأة التي تزعم الأساطير أن لها تابعًا من الجن: (راكبها عفريت)، وعلى فرض أن الأسطورة حق؛ فإنها لا تصلح **وهما من دليل**[1] **لابن الفارض**؛ فالجن حين يتلبَّس بالمرأة يكون حالًّا فيها ـ هكذا تقول الأسطورة ـ، وهو ينكر الحلول، ثم إن التابع يفارق أحيانًا ـ متبوعته، وهذا يستلزم كونها غَيرًا له في وقت ما، وهو ينكر الغيرية، ثم إن جني هذه ليس جني تلك، وهذا يستلزم الغَيرية ـ أيضًا ـ، وهو يزعم أن هوية الحق في بَكر عَينها في خالد[2]، وأعجب لدِين يجعل الأساطير برهانه، والخرافة من مقوِّماته، وماذا يكون غير دين الصوفية؟!» انتهى.

قال أبو عبيدة: لا صلة لهذا كله بكلام البِساطي؛ فإنه لا يريد به إلا العلاء البخاري، وهو المتصف بـ(صاحب المتبوعة)، **ولكن هذا أمر خفي لا يدركه إلا من درس هذه الفتنة وألَمَّ بأطرافها وحيثياتها**، وعلم تراجم أصحابها؛ فقد قال السخاوي عن العلاء البخاري:

«بلغنا عن أبي بكر بن أبي الوفا أن جنِّيةً كانت تابعة للعلاء، وكانت تأتيه[3] في شكل حسن، وتارةً في شكل قبيح، تتراءى[4] له من بعيد وهو

---

(١) كذا في الأصل!

(٢) كذا في الأصل!

(٣) بعدها في «طبقات الحنفية»: «تارة».

(٤) مكانها في «المختار المصون»: «وتتزيًا».

مع الناس، وأنه التمس منه[١] كتابة تحصين ونحوه لمنعها، فكتب له أشياء ولازمها فاستفاد منها أكثر مما كتب له غيره، قال: «ولم أنزل عندك ولا أكلت طعامك؛ إلا لأنه بلغني عنك الحُجُب»، قال: «ولم أُعْلم بذلك أحدًا سواك واستكتمنيه»؛ فلم أذكره لأحد حتى مات، وكان العلاء يكون مع الناس فتراءى[٢] له فيغمض عينيه ويقرأ ذاك التحصين سرًّا، ويغيب عن الناس، فيظن أنه خشوعٌ وتلاوةٌ وذِكْرٌ، ثم لم يتفق حجبها بالكلية إلا على يد إبراهيم الأدكاوي كما أسلفته في ترجمته»[٣].

قال أبو عبيدة: ذكر السخاوي في ترجمة (إبراهيم بن عمر بن محمد بن زيادة، البرهان الأتكاوي ـ بالتاء لا بالدال ـ القاهري الشافعي) (ت ٨٣٤هـ) بعض الكرامات، منها قوله:

«فمن ذلك كَون العلاء البخاري تعقَّبتْ به تابعةٌ من الجان؛ عجز الأكابر عن خلاصه منها، حتى كان على يديه، وأنه تزايد انقياده معه لذلك، بحيث إنه جاء إليه وهو يقرئ وبين يديه الأمثل من كل مذهب؛ فقام إليه وأجلسه مكانه، فلم يَحسُن ذلك بخاطر بعضهم؛ فقال: يا سيدي! من يقرئنا الدرس؟ أو نحو هذا كالمستهزئ! فما جلس العلاء يكلِّمه بهذا، فبادر هو وأمر القارئ بالقراءة، وأخذ في التقرير بما أبهر كل من حضر، وخضعوا له وطأطؤوا رؤوسهم، سيَّما وقد قال الشيخ: والله! ما كنتُ أعلم شيئًا مما قلته؛ فصوِّر لي في اللوح المحفوظ ـ أو كما قال ـ»[٤].

نعم، رجوع البساطي عن رأيه إلى تصريحه بتكفير ابن عربي صحيح؛ فقد سبق في كلام السخاوي عنه: «فتبرأ القاضي من مقالة ابن عربي وكفَّر

(١) بدلها في «طبقات الحنفية»: «له».

(٢) في «طبقات الحنفية»: «فتتزيَّا».

(٣) «الضوء اللامع» (٩/٢٩٣)، «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب)، وعند الشوكاني نحوه باختصار في «البدر الطالع» (٢/٢٦٢).

(٤) «الضوء اللامع» (١/١١٤).

من يعتقدها»، وهي عبارة شيخه ابن حجر في «إنباء الغمر» (٣/٤٠٣)، وزاد: «فصوَّب شيخنا ـ أي: ابن حجر ـ قوله».

وسبق ـ أيضًا ـ في كلام الشوكاني: «وكان البساطي قد اعترف بكفر ابن عربي في مجلس السلطان»[(١)].

ويؤكد ذلك: أن البساطي قال في كتاب له في أصول الدين في (المسألة السادسة في حدوث العالم):

«وخالفنا في ذلك طوائف: الأولى الدهرية، والثانية متأخرو الفلاسفة؛ كأرسطو ومن تبعه من ضُلَّال المسلمين ـ كابن سينا والفارابي ـ، ومن حلَّى كلامه وزخرفه بشعار الصالحين كابن عربي وابن سبعين»، ثم تكلم على مسألة الاتحاد وبيَّن ضلال من قال بها»[(٢)].

قال السخاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذا أشار إلى الحط عليه عند مسألة الحلول من الكتاب المذكور؛ فقال: واعلم أن هذه الضلالة المستحيلة في العقول سرت إلى جماعة فساروا في الابتداء على الزهد والخلوة والعبادة، فلما حصلوا من ذلك على شيء من ذلك صفت أرواحهم وتجردت نفوسهم وتقدست أسرارهم؛ **فانكشف لهم ما كانت الشواغل الشهوانية مانعة من**

---

(١) منه يُعلَم ما في صنيع السيوطي في «تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي» (٧٢ ـ ٧٣) لما ذكر البساطي وموقفه من ابن عربي؛ بل زعم أن عدم عزل السلطان البساطي هذا بسبب تبرئته ابن عربي من الكفر، وعبارته عن عدم العزل:
«قلت: هذه من بركة الانتصار لأولياء الله ـ تعالى ـ! واستمر البساطي في منصبه، ولم يتفق له عزل قط، إلى أن مات بعد إحدى عشرة ليلة من هذه الواقعة».
قال أبو عبيدة: «بعد إحدى عشرة ليلة»!! كذا في مطبوعه، وصوابه: «سنة» بدل «ليلة»، يُعلم ذلك من تاريخ الواقعة (سنة ٨٣١هـ) و(سنة وفاته ٨٤٢هـ).
فلا أدري! هل الوهم من المؤلف أم الناسخ؟

(٢) انظر: «القول المنبي» (١٤٥/أ ـ تشستربتي) و«تنبيه الغبي» (١٥٤ ـ ١٥٥).

انكشافه، وقد كان طرق أسماعهم من خرافات النصارى أنه إذا دخل روح القدس في شيء نطق بالحكمة، وظهرت له أسرار ما في هذا العالم، مع أن النفوس مشوبة[١] إلى المناصب العلية؛ فذهبوا إلى هذه المقالة السخيفة؛ فمنهم من صرَّح بالاتحاد على ما أراد النصارى، وزاد عليهم أنهم لم يَقصروه على المسيح كما ذهب إليه الغلاة من الروافض في علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذا ما ذهب إليه جماعة في خاتم الأولياء عندهم من الحلول، ولهم في ذلك كلمات يعسر تأويلها لمريد الاعتذار عنهم؛ بل فيها ما لا يقبل التأويل، ولهم في التأويل خبط وخلط، كلما أرادوا أن يقربوا إلى المعقول به ازدادوا بُعدًا، حتى إنهم استنبطوا أشياء جلبت لهم الراحة، وقنعوا في مطالعة الضرورة بها، وهي أن ما هم فيه، ويزعمونه وراء العقل، وأنه بالوجدان يحصل، وأن من نازعهم محجوب مطرود عن الأسرار الإلهية»[٢].

إذن؛ للتأويل مجال عنده، ولكن بضوابط علمية معروفة؛ فإن تعسَّر حكَمنا بالظاهر، وهذا هو الأصل.

ومن الحشرجات التي بقيت في صدر البساطي وظهرت فلتاتها على قلمه: أنه لما قرَّظ «الرد الوافر» ـ وفي عمله هذا إغاظة للعلاء ـ؛ تعرض لحمل العلاء البخاري الناس بل العلماء والقضاة قسرًا على تكفير من لم يكفِّر من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام)، ورام أن يقنع السلطان بذلك، ولكن الله ـ وله الحمد والمنة ـ لطف في الكرَّتين في تكفيره لابن عربي وتكفيره لابن تيمية، **وإلا لترتَّب على ذلك فتن كالجبال!**

فالناس أقسام: معظِّم لشيخ الإسلام ابن تيمية وحاكم له بأنه (شيخ

---

(١) كذا في نسخة تشستربتي، وصوابها: «متشوِّقة» كما في نسخة برلين، أفاده الباحث النابه الدكتور دغش العجمي في كتابه الجيد «ابن عربي؛ عقيدته وموقف العلماء المسلمين منه» (٥٥٨).

(٢) «القول المنبي» (١٤٥/أ ـ تشستربتي).

الإسلام)، أو معظم لابن عربي الصوفي وحاكم له بأنه (الشيخ الأكبر)، ويكاد في هذه الأعصار لا يفلت أحد من العلماء والمطلعين من هذا التقسيم.

نعم؛ هناك قسم آخر لكن جُلَّهم رعاع لا تعنيهم المناهج ولا الأشخاص ولا العلوم، وليس لهم موقف من المذكورَيْن بمدح أو قدح! وقليل منهم اتَّسعت معارفهم ممن وقفوا على معاذير وتأويلات، ومنهم مُوَسِّعٌ ومُضَيِّق.

فعلى تقرير العلاء البخاري لم يَسْلَم من كونه كافرًا من هذه الأقسام إلا القليل! **وكفى بهذا القول شناعةً وضلالًا!**

ومثل هذه الاندفاعات والحماسات هي ـ في الحقيقة ـ **من أسباب التهور والإرهاب، وبمثل هذا النمط من التقرير يقع بسببه التثوير والتكفير.**

ومن رحمة الله بالمسلمين أن أظهر الزيف في تقريرات هذا الرجل بطرفيه، وصرَّح بالتناقض في حق شخصين درج الباحثون إلى الميل لأحدهما والغض من الآخر؛ فكان مثالًا على الشذوذ، على ما أوتي من سعة علم وكثرة حفظ.

ومن حفظ الله عَزَّوَجَلَّ وتدبيره في سنته في كونه أن يسَّر لبعض الموفَّقين محاربة غُلوِّه، والمحاولة على حصره، وعدم انتشاره وامتداده، وتعدِّيه وتفرعه؛ فكان من بديع كلام شمس الدين البساطي في الرد على تهور العلاء البخاري، وهو رمي معذور ونفث مصدور:

«وأما قول من قال: (إنه[1] كافر)، وأن من قال في حقه: (إنه شيخ الإسلام) فهو كافر!! **فهذه مقالة تقشعر منها الجلود وتذوب لسماعها القلوب، ويضحك إبليس اللعين عجبًا بها ويشمت، وتنشرح لها أفئدة[2] المخالفين وتثبت.**

---

(١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٢) في «طبقات الحنفية»: «مهاوي».

ثم يقال له: لو فرضنا أنك اطَّلعتَ على ما يقتضي هذا في حقه؛ فما مستندك في كلام[1] الثاني؟

وكيف تصح لك هذه الكلية المتناولة لمن سبقك ولمن هو آتٍ بعدك إلى يوم القيامة؟

وهل يمكنك أن تدَّعي أن الكل اطَّلعوا على ما اطَّلعتَ أنتَ عليه؟

وهل هذا إلا استخفاف بالحكَّام وعدم مبالاة ببني الأنام؟!

والواجب أن يُطلَب هذا القائل، ويقال له: لم قلتَ؟ وما وجه ذلك؟ **فإن أتى بوجه يخرج به شرعًا من العهدة كان، وإلا؛ بُرِّح به تبريحًا يرد أمثاله عن الإقدام على أعراض المسلمين، والله أعلم.**

كتبه محمد بن أحمد البساطي المالكي ـ عفا الله عنه ـ»[2].

وقد أحسن العلامة الشيخ محمد بهجة البيطار لما علَّق على كلام البساطي هذا؛ فقال:

«وهذا القول فيه الحكمة والمودة والرحمة، وفيه الحجة الناهضة على أولي المعارضة، ممن لم يرفع بالحق رأسًا، ولا يقيمون له وزنًا، أما تقي الدين الإمام أحمد ابن تيمية؛ فقد كان يأخذ بالدليل كما كان على ذلك سلف الأمة، وكما أوصى بذلك جميعُ الأئمة، وهو عدم الأخذ بقولهم إلا بعد معرفة دليلهم»[3].

---

(١) في «طبقات الحنفية»: «فما مستدركك في الكلام الثاني»!

(٢) «الرد الوافر» (٢٥٨ ـ ٢٥٩)، «الضوء اللامع» (٢٩٣/٩) و«طبقات الحنفية» (ق١٨٠/أ و ب) كلاهما للسخاوي.

(٣) «الرد الوافر» (٢٥٩ ـ حاشية ٢).

وقد نظم سراج الدين عمر بن موسى الحمصي[١] المعاني السابقة بقوله:

ويرحمُ اللهُ مشغولًا بعورتهِ ... وعيب نفسٍ عنِ الإسلامِ والكَسْبِ[٢]
وما لنا ولمن قد ماتَ مِنْ قِدَمٍ ... وتمَّ دينٌ بدونِ النَّقْصِ والعَتَبِ
وما لنا وأصولُ الدينِ قد كَمَلَتْ ... وفي الفروعِ كفاياتٌ لذي أَرَبِ
بشُهْرَةٍ وافتخارٍ أو مناظرةٍ ... أو قصدِ نفعٍ ولا تكفيرَ خيرِ أبِ
وإن تجدْ خللًا فيما أجبتُ بهِ ... أَصْلِحْهُ واسْتُرْ عِثاري سترةَ الهَرَبِ
من عابَ عِيبَ ومَنْ خطَّاهُ أخطأَ في ... مقاله بجِزافٍ لم يقعْ لِغَبي
من أينَ يَعْلَمُ كُفرًا في الكُمونِ لِمَنْ ... يأتي بمستقبَلٍ من قال ذا، لَصبي
وإن يكن عندَهُ حرفٌ بحُجَّتِهِ ... من قالَ كُلْ لما يَدْري ليجتَنِبِ
والحقُّ ما قلتُ من ضَرْبٍ وتوبَتِهِ ... إن لم وإلا فَهْوَ[٣] في مُشْرِكي العَرَبِ
وإنْ تَكُنْ هذه الدُّنيا قَدِ انْصَرَمَتْ ... وهذه مبدا الآياتِ والنُّوَبِ
وإنها فِتَنٌ مِنْ بَعْدِها فِتَنٌ ... والجهلُ في صَعَدٍ والعِلْمُ في صَبَبِ

---

(١) وقعت له بسبب دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية محنة؛ سيأتي التنويه بها، وهذه الأبيات من قصيدة له طويلة سماها: «الشهب العلية في الرد على من كفَّر ابن تيمية» (ق٤٢/ب ـ ٤٣/أ)، وهي بخط قطب الدين الخَيْضَري، ومنها نسخة في مكتبة بايزيد، مرفقة مع «الرد الوافر»، وفي آخرها إجازة بخط الناظم للناسخ، وتقدَّم بيان ذلك عند توصيف نُسخه، وسقت هناك أبياته من هذه (القصيدة) فيما يخصُّ (محنة ابن ناصر الدين) ومحنته، وذكر ابن ناصر الدين الدمشقي (٢٩٩) بيتًا من هذه القصيدة، وسأقارن بين ما ساقه وما في المخطوط.

(٢) في «الرد الوافر»: «الكتب».

(٣) يريد: العلاء البخاري! وتكفيره وقوله عنه: (من مشركي العرب) من القول باللازم، وهو خطأ **على المذهب الرجيح، والقول الصحيح**، فتفطن، وتوقَّ التكفير، وادفعه عن نفسك بكل سبيل، ولو بضربٍ من التأويل.

فباطنُ الأرضِ خيرٌ من ظواهِرِها وما لِذي أَرَبٍ في العَيْشِ مِنْ أَرَبِ
وحَسْبُنا اللهُ والغفرانُ يجمَعُنا فاسْمَعْ تسامَحْ وصابِرْ ثُمَّ فاحْتَسِبِ

قال أبو عبيدة: لو أعملنا اللوازم؛ لقال أتباع ابن تيمية: (شيخنا لا يقول إلا بدليل، وأنتَ يا علاء تكفره!)، فمن كفَّره جحد كلام الله ورسوله؛ فهو كافر، وهكذا في لوازم بعيدة عن تأصيلات أهل العلم وقواعدهم، وهذا اللازم الأخير ـ على فساده ـ أهون من كثير من اللوازم التي يتعلق بها مكفرو ابن تيمية ومبدِّعوه.

وحُقَّ للمنصف أن يتساءل: من لم يتبرهن عنده كفر ابن عربي؛ فتوقف في أمره، وقال: إن الله عَزَّوَجَلَّ لن يسألني عنه لا في القبر ولا يوم القيامة، وقد أفضى إلى أعدل العادلين ـ أو إلى أرحم الراحمين ـ؛ فما لي وشأنه؛ فهل يعدُّ هذا الصنف كافرًا؟

نعم، هو كافر عند العلاء البخاري والغالين مثله!

ومثله: من حكم بكفر قوله[1]، ولكنه احتمل عذرًا له فتوقَّف، كما

---

(١) هذا هو قول ابن حجر بلوازم منضبطة، فيما نقله عنه تلميذه السخاوي، وعبارته عن شيخه:

«أما مقالته؛ فلا يتوقف منصف أنها كفر وضلال؛ بل ينتهي إلى أشد من كُفر كثير من الكفار والمشركين، فمن عرف المقالة على وجهها واعتقدها وجعلها مذهبًا؛ فهو كافر بغير توقف، ومن ارتقى عن ذلك حتى صار داعيًا إلى هذه المقالة؛ فهو أشد إثمًا وأعظم كفرًا، ولم يختلف علينا من أدركناه وأخذنا عنه من الأئمة في ذلك». انظر: «القول المنبي» (١٨/ب و١٤٩/أ).

وقال ـ أيضًا ـ: «وسمعت منه غير مرة التعريض بتكفيره والتعجب من مقالاته والاعتذار عمن لم يتعرض لذلك؛ حتى قال في ترجمته في «لسان الميزان» ما نصه: «وقد اغتر بالمحيي ابن عربي أهلُ عصره»، ثم قال: «وما رأيت في كلامهم تعريجًا على الطعن في نحلته، كأنهم ما عرفوها أو ما اشتهر كتابه «الفصوص»».

=

صنع الشوكاني ـ **وما أحسن صنيعه** ـ لما ترجم لـ(السيد القاسم بن أحمد بن عبدالله بن القاسم بن أحمد بن لقمان بن أحمد بن شمس الدين ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى)، وذكر جماعة من أهل الاتحاد، وكفَّرهم في رسالة مطبوعة سماها: «الصوارم الحداد القاطعة لعلائق مقالات أرباب الاتحاد»، وأوعب في تَعداد مَن كفَّر ابن عربي، ثم كرَّ على ذلك بقوله:

«وكان تحرير هذا الجواب في عنفوان الشباب، **وأنا الآن أتوقَّف في حال هؤلاء، وأتبرَّأُ من كل ما كان من أقوالهم وأفعالهم، مخالفًا لهذه الشريعة البيضاء الواضحة التي ليلها كنهارها، ولم يتعبدني الله بتكفير من صار في ظاهر أمره من أهل الإسلام، وهب أن المراد بما في كتبهم وما نقل عنهم من الكلمات المستنكرة المعنى الظاهر والمدلول العربي، وأنه قاضٍ على قائله بالكفر البواح والضلال الصراح؛ فمن أين لنا أن قائله لم يتب عنه؟! ونحن لو كنا في عصره، بل في مصره، بل في منزله الذي يعالج فيه سكرات الموت؛ لم يكن لنا إلى القطع بعدم التوبة سبيل؛ لأنها تقع من العبد بمجرد عقد القلب ما لم يغرغر؛** فكيف وبيننا وبينهم من السنين عدة مئين؟!

ولا يصح الاعتراض على هذا بالكفار؛ فيقال: هذا التجويز ممكن في الكفار على اختلاف أنواعهم؛ **لأنا نقول: فرق بين مَنْ أصله الإسلام ومَنْ أصله الكفر، فإنَّ الحملَ على الأصل مع اللبس هو الواجب،** لا سيما والخروج من الكفر إلى الإسلام لا يكون إلا بأقوال وأفعال لا بمجرد عقد القلب والتوجه بالنية المشتملَيْن على الندم والعزم على عدم المعاودة؛ فإن ذلك يكفي في التوبة ولا يكفي في مصير الكافر مسلمًا.

= نعم، قال ابن نقطة: «لا يعجبني شعره»، وأنشد له قصيدةً منها» وذكر أبياتًا منها، ثم قال: «وهذا على قاعدته في الوحدة»».

انظر: «القول المنبي» (١٤٦/أ و ب)، «لسان الميزان» (٦/٣٧١)، «ابن عربي؛ عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (٥٦٦ ـ ٥٧٢).

وأيضًا؛ فرق بين كفر التأويل وكفر التصريح، على أني لا أثبت كفر التأويل كما حققته في غير هذا الموطن، وفي هذه الإشارة كفاية لمن له هداية.

وفي ذنوبنا التي قد أثقلت ظهورنا لقلوبنا أعظم شغلة، وطوبى لمن شغلته عيوبه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؛ فالراحلة التي قد حملت ما لا تكاد تنوء به إذا وُضع عليها زيادةً عليه انقطع ظهرها، وقعدت على الطَّريق قبلَ وصول المنزل، وبلا شك أن التوثُّب على ثلب أعراض المشكوك في إسلامهم فضلًا عن المقطوع بإسلامهم؛ جراءة غير محمودة، فربما كَذَب الظن وبطل الحديث وتقشعت سحائب الشكوك وتجلَّت ظلمات الظنون وطاحت الدقائق وحقت الحقائق، وأن يومًا يفر المرء من أبيه ويشح بما معه من الحسنات على أحبابه وذويه لحقيق بأن يحافظ فيه على الحسنات ولا يدعها يوم القيامة نهبًا بين قوم قد صاروا تحت أطباق الثرى قبل أن يخرج إلى هذا العالم بدهور، وهو غير محمود على ذلك ولا مأجور؛ فهذا ما لا يفعله بِنفسه العاقلُ.

وأشد من ذلك أن ينثر جراب طاعاته وينثل كنانة حسناته على أعدائه غير مشكور؛ بل مقهور، وهكذا يُفعَل عند الحضور للحساب بين يدي الجبار بالمغتابين والنمامين والهمازين اللمازين؛ فإنه قد عُلِم بالضرورة الدينية أن مظلمة العرض كمظلمة المال والدم، ومجرد التفاوت في مقدار المظلمة لا يوجب عدم إنصاف ذلك الشيء المتفاوت أو بعضه بكونه مظلمة؛ فكل واحدة من هذه الثلاث مظلمة لآدمي، وكل مظلمة لآدمي لا تسقط إلا بعفوه، وما لم يعف عنه باق على فاعله يوافى عرصات القيامة؛ فقل لي: كيف يرجو من ظلم ميتًا بثلب عرضه أن يعفو عنه؟ ومن ذاك الذي يعفو في هذا الموقف وهو أحوج ما كان إلى ما يقيه عن النار؟!

وإذا التبس عليكَ هذا؛ فانظر ما تجده من الطِّباع البشرية في هذه الدار؛ فإنه لو أُلقي الواحد من هذا النوع الإنساني إلى نار من نيار هذه

الدنيا وأمكنه أن يتَّقيها بأبيه أو بأمِّه أو بابنه أو بحبيبه لفعل؛ فكيف بنار الآخرة التي ليست نار هذه الدنيا بالنسبة إليها شيئًا؟!

ومن هذه الحيثية قال بعض من نظر بعين الحقيقة: لو كنتُ مغتابًا أحدًا لاغتبتُ أبي وأمي؛ لأنهما أحق بحسناتي التي تؤخذ مني قسرًا، وما أحسن هذا الكلام.

ولا ريب أنَّ أشدَّ أنواع الغيبة وأضرها وأشرها وأكثرها بلاءً وعقابًا ما بلغ منها إلى حد التكفير واللعن؛ فإنه قد صح أن تكفير المؤمن كفر، ولعنه راجع على فاعله، وسبابه فسق، وهذه عقوبة من جهة الله ـ سبحانه ـ، وأما من وقع له التكفير واللعن والسب؛ فمظلمتُه باقية على ظهر المكفِّر واللاعن والسبَّاب؛ فانظر كيف صار المكفِّر كافرًا واللاعن ملعونًا والسباب فاسقًا، ولم يكن ذلك حدَّ عقوبته؛ بل غريمه ينتظر بعَرَصات المحشر ليأخذ من حسناته أو يضع عليه من سيئاته بمقدار تلك المظلمة، ومع ذلك؛ فلا بدَّ من شيء غير ذلك، وهو العقوبة على مخالفة النهي؛ لأن الله قد نهى في كتابه وعلى لسان رسوله عن الغيبة بجميع أقسامها، ومخالف النهي فاعل محرم، وفاعل المحرم معاقب عليه، **وهذا عارض من القول جرى به القلم ثم أحجم عن الكلام، سائلًا من الله حسن الختام»**[1].

وألَّف جمع من العلماء في الذب عن ابن عربي الصوفي، وتأوَّل هؤلاء كلامه؛ فهؤلاء وأمثالهم كفار عند العلاء البخاري[2] ـ سامحه الله تعالى ـ؛ **مثل:**

---

(١) «البدر الطالع» (٢/٣٧ ـ ٣٩).
وحام حول هذا السيوطي في «تنبئة الغبي» (ص ٤٥ ـ ٤٦).

(٢) ثم تراجع عن أصله بدلالة العز القدسي؛ فأصبح يلين، ويقول: (لا يلزم من عدم تكفيره الكفر)، ولكنه لا ينفيه بالكلِّية، **ولم يجرؤ أحد على مناقشته في ابن ناصر الدين وتكفيره للتَّيميِّين**، ولعلها وقعت بعد المباحثة، ولكن لم يشِر أحد أن هذا يهدم موقفه من ابن ناصر الدين الدمشقي الذي ذاق الأمرَّين من سوء صنيعه، وإلى الله وحدهُ المشتكى منه وممن يردِّد كلامه اليوم!

١ ـ جلال الدين السيوطي في «تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي»، وأقامه على ثبوت ولايته وحرمة النظر في كتبه!

٢ ـ مجد الدين الفيروز آبادي صاحب «القاموس المحيط».

٣ ـ أحمد المقَّري المغربي.

٤ ـ ابن كمال باشا.

٥ ـ تاج الدين ابن عطاء الله.

٦ ـ عفيف الدين اليافعي.

. . .» في جمع كثير آخرين.

وكان شرف الدين المناوي يقول: «إن السكوت عنه أسلم».

قال السيوطي في «تنبئة الغبي» (٤٢) على إثره: «وهذا هو اللائق بكل ورع يخشى على نفسه».

بل وُجِد ـ للأسف! ـ من يدرِّس كتبه، أو ينقل منها، أو يدعو إلى مقالته فيها؛ **مثل**:

١ ـ أبي ذر أحمد بن عبدالله العجمي.

٢ ـ بدر الدين أحمد بن شرف الدين محمد بن فخر الدين بن الصاحب.

٣ ـ شمس الدين محمد بن إبراهيم بن يعقوب.

٤ ـ أبي عبدالله محمد بن سلامة التَّوزري.

٥ ـ شمس الدين محمد بن أحمد الصوفي، المعروف بـ(ابن نجم).

٦ ـ علاء الدين أبي الحسن بن سلام الدمشقي الشافعي.

٧ ـ إسماعيل بن إبراهيم الجبرتي.

في جمع آخرين[١].

وعمل السخاوي في «القول المنبي عن ترجمة ابن عربي» في (الفصل السادس: في تجريد أسماء من وقفتُ عليه الآن ممن رُمي بهذا المعتقد القبيح الشان، أو كتب شيئًا من تصانيف ابن عربي وغيره من نمطه، أو أحبه ولازم الأخذ عنه، ولزم بجهله وغلطه)، ثم قال: «وكذا من كان محبًّا في بعضهم، ولو لم يكن موافقًا لغرضهم، وكنتُ أردتُ تمييزهم ببيان تراجمهم، ثم بدا لي إفرادهم ـ بعد البحث ـ عن باقيهم واستتمامهم، مُلحِقًا فيه من اشتهر عنهم بالمناضلة، والتأييد بالألفاظ التي ليست بالطائلة»، ثم قال:

«والمذكورون هنا من جرى ذكرهم في كتابي هذا؛ **لدفع التعب في استخلاصهم والعناء**»[٢].

ثم سرد (٢٢٠) نفسًا[٣]، جُلُّهم من أهل العلم والاطلاع، فهؤلاء جميعًا كفار عند العلاء البخاري!

وأعجبني في صنيع السخاوي أمورًا؛ من أهمها:

أولًا: قوله ـ مثلًا ـ (ص ١٢٨ ـ ١٢٩) عن الشيخ (زكريا الأنصاري): «وصرح لي هو بأنه من أولياء الله، وأن لكلامه تأويلًا يعرفه أهل الذوق، يعرفه من الخطاب معهم، إلى غير ذلك من

---

(١) الأكثر منهم عددًا، والأرفع قدرًا، والأغزر علمًا: من قال عن ابن تيمية (شيخ الإسلام)، وسيأتي تعداد من وقفتُ عليه منهم.

ومن هذا الفريق ما كتبه أبو بكر بن أحمد بن داود النقشبندي في نسخة ملحقة بكتاب العلاء البخاري «فاضحة الملحدين» في نسخة المكتبة الوطنية بباريس (٢٨٩١)؛ سماها: «الحق المبين خطأ من خطَّأ العارفين».

(٢) «القول المنبي» (١٢٢).

(٣) انظر: «القول المنبي» (١٢٢ ـ ١٦٣).

المبالغات، **ولمحبتي فيه عذلته** غير مرة؛ فلم يُفِد، وصمَّم».

قلت: هذا هو شأن الربانيين، مع صيانة جناب التوحيد، والتقدير في الخطأ والصواب في التأويل أمر، والتكفير أمر آخر، كما لا يخفى على أحد.

ثانيًا: عقد السخاوي فصلًا مستقلًّا بعد المنوَّه به؛ فقال: (الفصل السابع: في الاعتذار عن المعتمدين ممن اشتمل عليه الفصل قبله من الماضيين والموجودين)[1] وذكر لمن لم يكفره اعتذارًا؛ جعله لا يحكم بتكفيره، ثم كرَّ على ذلك في (الفصل الثامن) وقال: «الأخلص، الأحكم، الأعدل، المُحصِّل للغرض: عدم التعرُّض لعينه وغيره من أمثاله بِكُفر وغيره، والحكم على الكلام مما يقتضيه، وإلى هذا ذهب جماعة من الأئمة الورعين»[2] وساق أسماءهم.

هكذا تعالج المشاكل العلمية، بأناة وتؤدة، وبالحجج الشرعية، وَفق تقريرات العلماء، دون تهوُّر واندفاع.

فهؤلاء ـ وهم مئتان وعشرون نفسًا أيضًا ـ كفار عند العلاء البخاري! وغيرهم كثير!

وكذا من ذبَّ عنه من المعاصرين بالقلمين، وما أكثرهم[3]، وما أدري! ما حال من جمع اختياراته الفقهية لترويجها بين الصوفية نصرةً للدليل، كما صنع العلامة السلفي جمال الدين القاسمي في «رسالته»؟

فهل مجرد إبراز اسمه في معرض القبول، ولو في المواطن التي وافق فيها الحق؛ من الكفر؟

---

(١) «القول المنبي» (١٤).

(٢) «القول المنبي» (١٦٦).

(٣) كما تراه ـ مثلًا ـ في: كتاب «محيي الدين ابن عربي» لطه عبدالباقي سرور، و«تأويل الشعر وفلسفته عند الصوفي ابن عربي» لأمين يوسف عودة.

عصم الله دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم من كل سوء وضر وشر ومكروه!

وأخيرًا في موضوع ابن عربي:

ما هو حكم العلاء البخاري فيما حكاه الصفدي[١] عن ابن تيمية؟

قال: «حُكي لي بأنه ذُكر للشيخ تقي الدين ابن تيمية أن في دمشق إنسانًا ـ أظنه قيل: لحَّام ـ يَرُد كلام ابن عربي بالتأويل إلى ظاهر الشرع؛ ويوجِّه خطأه، فطلبه، فلم يحضر إليه، فلمَّا كان في بعض الأيام قدَّر الله الجمع بينهما؛ فقيل له: هذا فلان! فقُدِّر أن اجتمع به؛ فقال له: بلغني عنكَ كذا وكذا. فقال: هو ما بلغك. فقال: كيف نعمل في قوله: «خُضْتُ لُجةَ بحرٍ، الأنبياءُ وقوفٌ على ساحله»؟ فقال: ما في ذا شيء ـ يعني: أنهم واقفون لإنقاذ من يغرق فيه من أممهم ـ. فقال له: هذا بعيد. فقال: وإلا؛ الذي تفهمه أنت ما هو المقصود. أو كما قيل».

فهل مجرد فتح باب التأويل والاستماع إلى من رام صرف الكلام عن ظاهره إلى ما يوافق الشرع: كفر؟

فإن كان كذلك؛ فهذا ـ والله الذي لا إلٰه إلا هو ـ هو الغلو والتطرُّف!

وهذا واقع عند العلاء البخاري في حق شيخ الإسلام ابن تيمية من غير دافع، فإن لم يكن في مثل هذا؛ فهو لنظرة غاليةٍ[٢] له، ليس لها قيمة في الميزان العلمي الحر، القائمة على القاعدة الذهبية: (إن كنتَ مدَّعيًا؛ فالدليل، وإن كنتَ ناقلًا؛ فالصحة)، وقد أخلَّ العلاء معه بالاثنتين، ووقع منه باطل ومَين، وأساء بهذاره للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، ويا ليته

---

(١) في كتابه «الوافي بالوفيات» (٤/١٢٦)، وعنه السيوطي في «تنبئة الغبي بتبرئة ابن عربي» (٧٩ ـ ٨٠) ـ بتصرف ـ.

(٢) من (الغُلوِّ)!

اقتصر في بثِّه على مسامع آحاد المسلمين، وإنما أوصله بحمقه إلى السلطان، وتجرَّأ وتبجَّح بالكتابة إليه، ولم يستفد مما جرى له مع البساطي! وهكذا شأن المخذول؛ فإنه يرتكب الأمر المهول ولا يشعر أنه فعل شيئًا عند أصحاب العقول.

ولا بد ـ استكمالًا لدراسة شخصية علاء الدين البخاري ـ قبل الانتقال إلى كلامه في التيميين بعامة وشيخ الإسلام ابن تيمية بخاصة من ذكر مسلمات مهمة تفيد في الوصول إلى الحقائق؛ مثل:

* المحرِّك للعلاء البخاري للطعن في ابن عربي

أفاد السخاوي أن صدر الدين أحمد بن محمود القيسري القاهري الحنفي، المعروف بـ(ابن العجمي) (ت ٨٣٣هـ) «حكى له الشيخ عز الدين السنباطي أنه كان من القائمين على هذه الطائفة[(١)]، بحيث كان هو المحرِّك للعلاء البخاري»[(٢)].

فهذه الشخصية الشديدة في الظاهر، لها مؤثرات في الباطن، تكون سهلةً بين يديه، وسرعان ما تستجيب لرغباته لأسباب تتفاوت بتفاوت الأشخاص والأحوال والظروف والمبادئ والمصالح والمطامع، بتداخل بينها، مع مراعاة مدى وجود الخوف من الله عَزَّوَجَلَّ ونقصانه أو تلاشيه!

* وجود جماعة قائمين معه

لم يكن للعلاء البخاري هذه الهالة، وتلك القوة في مواقفه من خصومه وأعدائه إلا بوجود جماعة معه؛ مثل:

١ ـ عبدالسلام بن داود بن عثمان بن القاضي شهاب الدين السلطي المقدسي، ويعرف بـ(العز القدسي) (ت ٨٥٠هـ).

---

(١) يريد: طائفة ابن عربي.

(٢) «القول المنبي» (ق ١٢٠/أ).

قال عنه السخاوي: «كان كثير التصريح بتكفيره[(١)]، والوقيعة فيمن ينظر في «فصوصه» و«فتوحاته» وغيرهما، وهو ممن كان قائمًا مع العلاء البخاري في التحذير من قبائحه، رحمهما الله ـ تعالى ـ»[(٢)].

وكان العز هذا من العقلاء، وانتفع به العلاء البخاري، وخفَّف وطأة تهوُّره بأن أقنعه في مناظرةٍ جرت له معه أن كفر ابن عربي ليس بالمطابقة، وإنما هو بالالتزام، وأشرنا إلى ذلك سابقًا.

«وأنكر العز عليه تخفِّيه في حرم الأقصى محتجًّا بأن كعب الأحبار دخله يمشي حبوًا؛ فانحلَّ عن المداومة على ذلك»[(٣)].

٢ ـ علي بن أحمد بن إسماعيل بن محمد، أبو الفتوح القلقشندي، القاهري، الشافعي (ت ٨٥٦هـ).

«لازم العلاء البخاري حتى قرأ عليه رسالته المدعوة «فاضحة الملحدين» وغير ذلك، وبالغ العلاء في تعظيمه»[(٤)].

٣ ـ محمد بن عبدالله بن خليل بن أحمد البلاطُنُسي[(٥)]، ثم الدمشقي، الشافعي (ت ٨٦٣هـ).

كان مُتحمِّسًا لتكفير ابن عربي ولتكفير من لم يكفره؛ كشيخه العلاء البخاري، ولذا قال السخاوي عنه: «لازم العلاء البخاري (ت ٨٤١هـ) وأخذ عنه رسالته «الفاضحة» وغيرها».

---

(١) أي: ابن عربي الصوفي.
(٢) «القول المنبي» (١٤٦/أ).
(٣) «الضوء اللامع» (٢٩٣/٩)، «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب) كلاهما للسخاوي.
(٤) «الضوء اللامع» (١٦٢/٥)، وبنحوه فيه (٢٣/٩).
(٥) تابع الحصني على فتوى له؛ كما في مجموع في آياصوفيا، رقم (٣١٥٨).

وقال: «وقد اقتدى به في أكثر أقواله، حتى في تقبيح ابن عربي ومن نحا نحوه»[١].

وأفاد ـ أيضًا ـ أنه قرأ كتاب شيخه «فاضحة الملحدين» الذي أفرده في تكفير ابن عربي وتكفير من لم يكفره في المسجد الحرام بمكة المشرفة، وأخذه عنه جماعة من أعيانهم: فقيه الحجاز البرهان بن ظَهيرة، والعلامة نور الدين ابن أبي اليُمن المالكي[٢].

وممن قرأ عليه[٣] هذا الكتاب من المكيين: علي بن محمد بن محمد بن علي بن عبدالرحمٰن، الشهيد الناطق، العقيلي، النويري، المالكي، القاضي (٨٨٢هـ)[٤].

ولا شك أن هناك غير هؤلاء التلاميذ ممن يقومون معه أشد القيام في الفتن التي يثوِّرها، والعجائب التي يقررها.

نعم؛ لم نجد لهؤلاء ذكرًا في محنة الحافظ ناصر الدين الدمشقي؛ إلا أنا وجدنا لغيرهم مشاركة فيها، بل كتب بعضهم للسلطان مؤيِّدًا له، ممن كان ينقم عليه شدته وتهوُّره، وزعم في كتابه للسلطان ـ وسيأتي ـ أنه يعالج الأمور بالسياسة والتُّؤدَة، وفي هذا تعريض بالعلاء من أنه عَجِلٌ ولا سياسة عنده في إدارة الأمور في وقت الشدة والقلاقل والمنازعات؛ **فهو ـ عند العقلاء ـ ممن لا يصلح للتقدم في هذه الأجواء**، وعرف هذا من سياسة السلطان الأشرف برسباي معه في مواقفه جميعًا، رحمه الله ـ تعالى ـ **ما أعقله، وما أظرفه، وما أجلده، وما أنصحه للأئمة، وما أنفعه للأمة!**

---

(١) «الضوء اللامع» (٨/٨٦ ـ ٨٧). وينظر: «القلائد الجوهرية» (٢/٥٣٨ ـ ٥٣٩).

(٢) «القول المنبي» (١٥٥/ب).

(٣) أي: البلاطُنُسي.

(٤) «الضوء اللامع» (٦/١٢).

من عجائب الأمور وأسرار الأقدار أنه بمضي الأجيال والأعمار أصبح العلاء البخاري هذا يذكر في سياق يجمعه مع ابن تيمية لموقفه في التحذير مع ابن عربي الذي أصاب في أصله، وأخطأ في طريقته وأثره؛ فقال بعض من أفرد ابن عربي بالتصنيف: «فممن علمتهم[1] من المصنِّفين: العلاء البخاري... والتقي الحنبلي **ابن تيمية أحفظ معاصريه من أهل البرية**»[2].

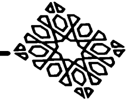
* طعن العلاء البخاري في شيخ الإسلام ابن تيمية

الاجتماع المشار إليه سابقًا في صنيع السخاوي بالرسم دون الحقيقة، وإلا؛ فإن العلاء البخاري وجد أينما ذهب رؤوسًا في العلم ممن يحبون ابن تيمية ويعظِّمونه؛ فلم يطب له ذلك، ويخبرنا من ذكر محنة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي معه أنه كانت بسبب تهوره في موقفه من ابن تيمية!



(١) أي: المحذرون من ابن عربي.

(٢) «القول المنبي» (ق ٢/أ و ب).



شرارة محنة ابن ناصر الدين الدمشقي

أول ما أشعل الشرارة طول لسان العلاء البخاري، وشدة حماسه، وتهوُّره في الطعن بشيخ الإسلام ابن تيمية، وكان ذلك في دمشق في وقت قريب مما جرى له مع ابن عربي الصوفي.

ولا بد ـ كما تقدم معنا ـ أن تكون هناك محركات للعلاء البخاري من أشخاص يثوِّرونه، أو ـ كما يقولون اليوم ـ وجود حسابات مع علماء يريد أن يصفيها، أو أوهام علقت في ذهنه فيها بدع وشركيات وكفر أراد أن يحاربها، وأن يقيم معارك مع أهلها والذابين عنها! إرضاءً لقناعاته، واستجابةً لسجيَّته التي أصبح التهور والغلو والتطرُّف يكاد لا ينفكُّ عنها! ولا قوة إلا بالله!

ويؤكد ذلك أنه لما كان يواجه بنكير صنيعه، كان يغلو ويشتد، ويرغي ويزبد، ويقول فيما قال قاضي الحنفية العلامة زين الدين عبدالرحمٰن بن علي التَّفَهْني:

«أخبرني من حضر مجلس هذا المكفِّر ـ أي: العلاء البخاري ـ، فقال: إن ابن تيمية كافر مجوسي، النصارى واليهود خير منه؛ فإن النصارى واليهود لهم كتاب، وابن تيمية لا كتاب له»[1]»!

وسيأتيك أن العلاء البخاري يعتمد في تقريراته وتصوراته عن ابن

---

(١) «الرد الوافر» (ص ٢٥٥)، وسيأتي رد التَّفَهْني على العلاء البخاري عند ذكرنا صورة العلاء عند مقرِّظي كتاب «الرد الوافر».

انظر: (ص٣٤٢ ـ ٣٤٣) من هذا الكتاب، والله الواقي والعاصم.

تيمية على التقي الحصني، ويتَّكئ عليه، وكانت أول محنة ابن ناصر الدين الدمشقي ـ فيما بلغنا ـ مع الحصني هذا، إذ «كان يضع من مقداره لرَميه إياه باعتقاد مسائل ابن تيمية»[١]، وهو الذي فتح باب جرأة الأشاعرة عليه، وستأتي أطراف من ذلك.

ويحدِّثنا السخاوي عن ذلك ويفيدنا في وجود وثائق للمحنة، وأنها طويلة ولها ذيول، ولكن ـ يا للأسف! ـ لم نجدها فيما اطَّلعنا عليه بعد طول بحث وفتش في كتاب، ولكن يسَّر الله عَزَّوَجَلَّ الوقوف عليها في بعض النسخ الخطية، وهي ضمن (كناشات)، وسيأتي بيانه في محله ـ إن شاء الله تعالى ـ.

* المحنة عند السخاوي

قال في ترجمة (العلاء البخاري) من «الضوء اللامع» (٩/٢٩٢ ٢٩٣) و«طبقات الحنفية»[٢] (ق١٨٠/أ):

«وكذا اتفق[٣] له حوادث بدمشق؛ منها: أنه كان يسأل عن مقالات التقي ابن تيمية التي انفرد بها؛ فيجيب بما يظهر له من الخطأ فيها، وينفر عنه قلبه، إلى أن استحكم أمره عنده؛ فصرح[٤] بتبديعه ثم تكفيره، ثم صار يصرح في مجلسه بأن من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام)؛ فهو بهذا الإطلاق كافر، واشتهر ذلك[٥]، فانتدب **حافظ الشام** الشمس ابن ناصر الدين لجمع كتاب سماه: «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق

---

(١) «الضوء اللامع» (١١/٨٣).

(٢) نسخة المكتبة الأحمدية بحلب، رقم (٥/٤٨٥٧).

(٣) في «طبقات الحنفية»: «اتفقت»، والوجهان جائزان، فيجوز تأنيث الفعل مع جمع التكسير؛ ودليله: قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠].

(٤) في «طبقات الحنفية»: «فصرخ» بالخاء المعجمة.

(٥) في «طبقات الحنفية»: «بذلك».

على ابن تيمية[(١)] (شيخ الإسلام) كافر»، جمع فيه كلام من أطلق عليه ذلك من الأئمة الأعلام من أهل عصره من جميع أهل المذاهب **سوى الحنابلة**، وذلك شيء كثير، وضمَّنه الكثير من ترجمة ابن تيمية، وأرسل منه[(٢)] نسخةً إلى القاهرة؛ فقرضه من أئمتها: شيخنا[(٣)] والعَلَم البُلْقَيني[(٤)] والتَّفَهْني والعَيني والبِساطي مما هو عندي في موضع آخر؛ فكان مما كتبه البساطي ـ وهو رمي معذور ونفث مصدور ـ: «هذه مقالة تقشعر منها الجلود، وتذوب لسماعها القلوب...» إلى آخر ما سقناه عنه.

ثم قال على إثره: «**وكتب العلاء مطالعةً إلى السلطان يغريه بالمصنف وبالحنابلة**، وفيه ألفاظ مهملة هو عندي مع كتاب قاضي الشام الشافعي الشهاب ابن محمَّرة، وفي شرح القضية طول»[(٥)].

* العماية في المحنة

قال أبو عبيدة: ليته شرحها وأطال؛ فإنا في شأنها بعماية، وترتبت عليها ضلالة وغواية، وتعلَّق بها بعض الناس وطاروا فيها كل مطار، ووصلت لكثير من الأصقاع والأمصار، وكلٌّ يخبط فيها خبط عمياء، ويتخيلها على حسب ما تملي به الأهواء بناءً على مواقف سابقة،

---

(١) بعدها في «طبقات الحنفية»: «أنه».

(٢) بدلها في «طبقات الحنفية»: «به».

(٣) يريد: ابن حجر العسقلاني، ويظهر لي أن لتقريظه مسوَّدة ـ ووقفتُ عليها بخطه ـ، ثم عدَّل عليها بهيئتها الموجودة في مطبوع «الرد الوافر» (٢٤٦ ـ ٢٤٨)، وانظر عنها ما سيأتي (ص١٨٩).

(٤) عثرتُ عليها ووضعتُها آخر «ثبت مسموعات صالح البلقيني وغيره من المشايخ» (ص ٢٢٧ ـ ٢٤١) ضمن ما وقفتُ عليه من تقريظاته لكتب أخرى، والله الموفِّق.

(٥) «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب) للسخاوي، وبنحوه في «البدر الطالع» (٢/٢٦١ ـ ٢٦٢).

وتصوُّرات عند بعضهم خاطئة[١]، وما زال لها أثر، وإن لم يَفُز أصحابها بتفصيلها على خبر، فكانت الحاجة ماسَّة للبيان، فإنه كفيل ـ بإذن الله ـ في طرد الشيطان.

ومما يثير السؤال ويهيِّج الكامن ما جاء في آخر كلامه من مكاتبة العلاء للسلطان، وإغرائه بابن ناصر الدين الدمشقي وبالحنابلة؛ فيا ترى! ماذا قال؟ وبماذا تعلق؟ ومن أي الأمور وقعت الشكوى؟ وهو لم يعرف ابن تيمية، ولا كان خبيرًا بمقالاته وأبحاثه[٢]، وليس من أهل دمشق، ووصل إليها شيخًا، يعطي ولا يأخذ، ولا يعرف خطورة قوله بتكفير ابن تيمية، وأثرها على الناس في دمشق، وليس ملمًّا بمحن مَنْ قبله من العلماء حوله[٣]، ولا بالتداعيات التي حصلت، وما معنى نعت السخاوي كتاب العلاء البخاري للسلطان: «وفيه ألفاظ مهملة»؟

أهو إسفافه وتهوُّره، أم عبارات لا تليق بالسلطان ـ كالمعتاد ـ، أم شيء آخر؟

وقوله: «هو عندي»؛ أين هو الآن؟ وكيف ملكه؟ أهو أصله أم نسخة عنه؟ بل لعله نسخ نسخةً ممن نسخه عن الأصل[٤].

ثم ابن المحمَّرة هذا: ما شأنه في الفتنة؟ وهل له دور في تهدئتها أم تصعيدها؟ وهل هو من المؤيدين لابن ناصر الدين أم المعارضين؟

---

(١) أي: آثمة.

(٢) كل الذي يعلمه العلاء البخاري عن ابن تيمية ما قاله التقي الحصني، ونقل كلامه في كتابه للسلطان، وردده مَعه من غير روية ولا بحث!!

(٣) انظر تفصيل ذلك في: كتابي «محنة ابن أبي العز الحنفي» ولا سيما (فتنة الظاهرية أو الفقهاء) منه.

(٤) هذا الذي يغلب على ظني؛ إلا أن يكون عنده أصل ابن حجر من «تذكرته» ـ وهي بمثابة (كناشة) له ـ فيها هذا الكتاب، وسيأتي قريبًا مزيدُ بيان له.

وإن كان هذا أو ذاك؛ فما قصة كتابه؟ ولمن وجَّهه؟ وماذا فيه؟ وهل يفيد في معرفة مجاريات فتنة ابن ناصر الدين الدمشقي؟

لم أجد لهذه الأسئلة جوابًا، **وهذا هو السر الحقيقي في العماية التي تعتري (محنة ابن ناصر الدين الدمشقي)، وأنه لا يمكن أن يقع فيها التفصيل، وتزول العماية، ويحصل إرواء الغليل، وشفاء العليل، إلا بمعرفة ذلك.**

* الوقوف على وثائق خطية مهمة حول محنة ابن ناصر الدين الدمشقي

ثم يسر الله عَزَّوَجَلَّ ـ بمنِّه وكرمه ـ الوقوف على مجلد يقع في (٢٨٩) ورقة، وهو (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة»[1] للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ وفيه:

أولًا: نسخة كتاب الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري من دمشق إلى السلطان[2].

قال ابن حجر: «وهذه نسخة لكتاب الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري من دمشق إلى السلطان، نقلتُه من خطه حرفًا حرفًا».

وهو في المخطوط من (ورقة ١٨١/أ) إلى (ورقة ١٨٦/أ).

ويتضمن هذا الكتاب (مرسوم الملك الناصر محمد بن قلاوون في حق ابن تيمية)، أدرجه العلاء البخاري في نسخته للملك الأشرف برسباي ليتبع سَنن الملوك قبله في محاربة ابن تيمية والتيميين!

ثانيًا: نسخة جواب قاضي الشام شهاب الدين أحمد بن صلاح

---

(١) هو من محفوظات مكتبة آيا صوفيا، (رقم ٣١٣٩)، وهو بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(٢) هو الأشرف برسباي.

السمسار، المعروف بـ(ابن المحمَّرة)، الشافعي[(١)].

وحذف ابن حجر (مطلعه) و(ديباجته)، واقتصر على ذكر ما يخص **(محنة ابن ناصر الدين الدمشقي)**، وهو في المخطوط من (ورقة ١٨٦/ب) إلى (ورقة ١٩٠/أ).

وتضمَّنت هذه النسخة صورة الاستفتاء الذي قُدِّم للعلاء بشأن تأليف ابن ناصر الدين لـ «الرد الوافر»، وفيه جواب ابن المحمَّرة وكذلكة[(٢)] ابن قاضي شهبة عليه.

ثالثًا: ما كتبه ابن ناصر الدين الدمشقي إلى الحافظ ابن حجر حول (شيخ الإسلام)، وأوجه استحقاق ابن تيمية لها، ومن اشتهر بها، ثم ساق جملةً من عبارات المادحين لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهو في المخطوط من (ورقة ١٩٠/ب) إلى (ورقة ١٩٢/أ).

رابعًا: صورة تقريظه لكتاب ابن ناصر الدين الدمشقي، وهو يختلف عما في مطبوع «الرد الوافر» (٢٤٦ ـ ٢٤٨)، وذكرتُ الفروق بينهما في الحواشي، وهو في المخطوط من (ورقة ١٩٢/ب) إلى (ورقة ١٩٣/أ)، ثم رجع في (ورقة ١٩٨/ب) إلى (ورقة ١٩٩/أ) إلى سَوق عبارات المدح والثناء على ابن تيمية، وتضمَّن ذلك (ترجمة تقي الدين السبكي لابن تيمية)[(٣)]؛ وهي فيه من (ورقة ١٩٩/ب) إلى (ورقة ٢٠٣/ب).

ومن الفوائد الفرائد المودعة في هذا المجموع من (ورقة ١٩٣/ب)

---

(١) ستأتي ترجمته قريبًا.

(٢) الكذلكة: هي قوله: كذلك قالوا. أو: كذلك قال.

(٣) لم أظفر بها ـ بعد فتش ـ في كتاب! فهي من انفرادات هذه «التذكرة» ـ أيضًا ـ، وسأعمل على نشرها، ودراسة موقف التقي السبكي من ابن تيمية، وبيان كذب من زعم أنه يكفِّره!

إلى (ورقة ١٩٦/أ): «ملخص كلام الشيخ ابن تيمية في الدَّور»[1].

وهذا الأخير ليس له صلة ـ لا مباشرةً ولا غير مباشرة ـ بمحنة ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فأهملتُه من دراستي هذه.

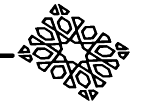
وسأعملُ ـ إن شاء الله تعالى ـ على إرفاق أوراق المحنة التي تخص ابن ناصر الدين الدمشقي مما أشرنا إليه في ملحق خاص آخر الكتاب، وهي جميعًا بخط الحافظ ابن حجر، **وخطه عسر، وبعض الكلمات محتملة القراءة، واجتهدتُ في تحريرها، ومن شك في شيء منها؛ فليرجع إلى الأصل المعتمد.**

سأُدرج ما في وثائق المحنة المنوَّه بها مبعثرة على حسب أماكنها في هذه الدراسة، إذ يتخلل كل واحدة منها زيادات وإيضاحات وأبحاث ودراسة مسائل وقضايا؛ فعملي في هذا الكتاب الجمع بين التحقيق والتأليف، والله الواقي والعاصم.



---

(١) هو تلخيص لكتاب شيخ الإسلام ابن تيمية «قاعدة في حل الدور ومسائل الجبر والمقابلة»، ذكره محمد بن عبدالله بن أحمد، المعروف بـ(ابن رُشَيِّق) (ت ٧٤٩هـ) في رسالته «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص ٢٩).



نسخة كتاب الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري من دمشق إلى السلطان

قال ابن حجر(١):

«وهذه نسخة كتاب الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري من دمشق إلى السلطان، **نقلتُه مِن خطِّه حرفًا حرفًا**.

❀❀❀

(١) في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ١٨١/ب ـ ١٨٦/أ).
وكتب أخونا الباحث النبيه الأستاذ محمد بن عبدالله السريِّع عن «تذكرة ابن حجر» هذه بحثًا نشره في حلقتين في شبكة (الألوكة) بعنوان: (أيام الحافظ ابن حجر العسقلاني في بلاد الشام)، أجاد فيهما، وأفاد في معرفة أهمية هذا الكتاب، وأشكره بهذه المناسبة لعنايته بالطبعة السابقة لهذا الكتاب، وإرساله لي ملاحظات مهمة مفيدة، فجزاه الله خيرًا.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمدَّ بحُسْنِ تأييده ملكَ الإسلام، وأيَّدَ بمزيد تسديده سلطان هذه الأعصار والأيام، أدام الله ـ تعالى ـ توجهه للزوم الطريقة المثلى، وأعانه على تحصيل سرير جنَّة الخُلد ومُلْكٍ لا يبلى، حيث اقتفى سَنن السلاطين الماضية، وارتضى سِيَر الملوك المرضية الراضية ـ أنار الله براهينهم، وثقَّل بالحسنات موازينَهم ـ في الاعتناء بإعلاء لواء معالم الإسلام، **وإطفاء نائرة الكَفَرة المجسِّمة بأرض الشام**، اجتناء لثمرات الثناء الجميل في العاجلة، واقتناءً لمقاعد الصِّدق في دار السلام في الآجلة.

والصلاة والسلام على خاتم رسله، وأُمنائه الذي أكرم، ومن دونه تحت لوائه، رافع لواء دين الإسلام، **ودافع لأواء عبدة الجُثَث والأصنام**[1]، حبيب الله أبي القاسم محمد رسول الله، خاتم النبيين، وعلى آله وعترته الطاهرين، وصحابته من الأنصار والمهاجرين، وبعد:

فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد أمر في كتابه المبين لعباده المؤمنين بقوله ـ علت كلمته، وهو أصدق القائلين ـ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ [قَوَّٰمِينَ][2] بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، وها أنا مُبتدِر إلى ما أمر به محكم القرآن، ومرتسم لما برز به مرسوم ولي الأمر سلطان الزمان بإعلام الجلية في القضية التي جرت بين أهل الإسلام وبين **المجسِّمة المسمَّاة: (الحنابلة) بدمشق الشام.**

---

(١) هذه صورة ابن تيمية وأتباعه عند هؤلاء! وهي ـ كما سيأتي تحقيقه وتفصيله ـ من **الكذب البيِّن المكشوف!**

(٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

والذي ظهر عليَّ من أعيان دمشق المحروسة الوافدين علي، ومن أفاضل طلبة العلم المتردِّدين إليَّ[١]: أن تلك **الشرذمة المجسمة يتستَّرون بتسمية أنفسهم بـ(الحنابلة)**، حاشى الإمام الأجل أحمد بن حنبل عن هذه **النحلة الكافرة الباطلة، وإنما هم أتباع ابن تيمية** الذي قد **أطبق فقهاء المصر وعلماء الشام كلهم أجمعون**[٢] في زمن الملك الناصر محمد بن قلاوون **على كفره وضلاله**، وعلى أنه يستحقُّ **ضربَ الوتين** بباطل مقاله؛ إذ كان يقول في ذات الله ـ تعالى ـ وصفاته ما هو **كفر صريح**[٣] في دين الإسلام؛ بل في ملة جميع الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ، ويشبِّه التوسُّل بالنبي بعبادة الأصنام، ويمنع الناس عن التوسُّل بشفاعته، وعن التوجه إلى المدينة الشريفة لزيارته، ويسمِّي المتوسلين بالنبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مشركين، والمرتحلين إلى زيارته عصاة مجرمين، ويجوِّز الكذب على كتمان عقيدته الكافرة[٤] ولو بالأيمان الفاجرة، ويفتي بحلِّ المطلَّقة الثلاث من غير نكاح وتحليل، كما يفعله الآن في الشام أتباعُه الضالين[٥] عن سواء السبيل، يأخذون خمسة دراهم من جَهَلة العوام ويفتونهم بحل المطلقة الحرام[٦]، وذلك كفر بإجماع أئمة الإسلام.

ولما ظهر على الملك الناصر محمد بن قلاوون ضلال ابن تيمية وأتباعه الذين في طغيانهم يعمهون، ولشيطانهم يتبعون، وأنهم من خوف ضرب رقابهم لجميع ذلك أنهم ينكرون؛ أمر بفتوى علماء الشريعة المُطَهَّرة

---

(١) هؤلاء هم مستنده في الحكم على معتقد ابن تيمية، وهم خصومه، وشهادة الخصم والظنين لا يؤخذ بها في الشريعة، وسيتضح لك مدى خطئهم على ابن تيمية من تقريراته.

(٢) هذا من البواطيل، وسيأتي مناقشته (ص٣١٨ ـ ٣١٩).

(٣) هذا من الكذب والزور الذي لا ينطلي على المنصفين.

(٤) هذا كله من البواطيل، وسيأتي مناقشته (ص٢١٠).

(٥) رسم ابن حجر فوقها: «كذا»، لأن حقها: «الضالون».

(٦) نقله عن التقي الحصني، وسيأتي بيانه (ص٢١٠).

بضرب ابن تيمية وتجريسه[١] وإهانته، ولولا شُبهة ظاهر الإنكار؛ لضرب عنقه في مكانته، ثم رسَّم بحبسه واعتقاله وإدامة الحبس وإذلاله، وكذلك يتنقل من حبس إلى حبس، إلى أن انتقل من معتقله بقلعة الشام إلى الرمس، وأراح الأنام، واستراح أرض الشام من **إفساده في دين الإسلام**.

وقد برز مرسوم سلطان الزمان وملك الإسلام في هذا الأوان قبل ذلك بستة أعوام لردع أتباعه **المجسِّمة** عن ضلالهم المبين، ومنع أشياعِه المتأثمة عن الصعود إلى الكراسي حفظًا لعقائد المسلمين؛ فأعملوا المكر والاحتيال في مخالفة المرسوم الشريف بظاهر صورة الامتثال، فنقلوا مجلس الميعاد إلى بيوتهم ووَدَعُوا الناس هنالك، وأضلوهم فوق ما كانوا يعملون قبل ذلك، ولم تزل أتباعه في كل عصر وزمان في ذلَّة وهوان، محافظين على كتمان مذهبهم الباطل بأقصى الوسع والإمكان، إلى أن انقرض عصر العلماء الذين كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، وانصرم من الفقهاء الذين لا يحوم حول صلابتهم في دين الله حائم، ولم يبق بدمشق المحروسة من **ولاة أمورها مَنْ ينبض له عرق في الذبِّ عن دين الله، أو تنهض له حمية في المحاماة عن حرمة رسول الله**؛ بل خلف من بعدهم قوم مبلغ هممهم نيل المناصب والولاية، سواء عليهم كون الناس في هداية أو غواية؛ فهنالك رفع المجسمة الأذلَّة رؤوسَهم، وحدَّثوا بإظهار عقيدتهم الباطلة نفوسَهم، وطفقوا يسمُّون بين معاشر أهل الإسلام ابن تيمية ـ الذي كفَّره علماءُ المصر والشام ـ بـ(شيخ الإسلام)، فلما بلغني هذا الكلام قلتُ:

قد ثبت عند علماء الإسلام في المصر[٢] والشام كفره الظاهر، ومن اعتقد كافرًا بأنه (شيخ الإسلام)؛ فهو كافر[٣].

---

(١) جرَّس: شهَر المجرم، أو طاف به في المدينة مشهِرًا به، انظر: «تكملة معاجم اللغة العربية» (٢/١٨٥).

(٢) رسم ابن حجر فوقها: «كذا»! وأراد عجمة تعريفها بـ(أل).

(٣) انظر مناقشته: (ص٣١٨ ـ ٣١٩).

فوصل كلامي إلى آذان المجسِّمة التيميَّة المفسدة، وأحرق قلوبهم نار الله الموقدة، التي تطَّلِع على الأفئدة، وأرادوا أن ينهضوا لمدافعتي، لكنهم لا يقدرون على مناظرة واحدٍ من تلامذتي.

وحين رأوا أنِّي في هذه البلاد غريب فقير؛ فقلتُ: لا عون لي في إظهار كلمة الحق، ولا ظهير سوى الله، وهو نعم المولى، ونعم النصير؛ فنهض واحد[١] لانتصارهم، ولِدَركِ ثارهم[٢]، هو في الظاهر من الشافعية **وفي الباطن من المجسِّمة التيميَّة**[٣]، يلفِّق هذيانًا[٤]، هذر به أتباعُ ابن تيمية وأشياخه في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإطرائه، بأنه شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وإمام الورى، ومن تبعه فقد اتَّبع الهدى، وسماه: «الرد الوافر على من يقول: إن من قال: (ابن تيمية شيخ الإسلام) فهو كافر»، ولم ينكر عليهم أحد من ولاة أمور الشام[٥] بما يليق بتبرئة شأن الإسلام[٦]، مع أنه لم يزل كان شعارهم كتمان مذهبهم في جحر

---

(١) يريد: الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، صاحب «المحنة»، وسبقت ترجمته.

(٢) من (الثأر)، وخفف الهمزة من أجل السجعة.

(٣) الباطن غيب لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ، وفحصتُ ما في المطبوع من كتب ابن ناصر الدين الدمشقي فلم أرَهُ إلا أشعريًّا مُؤوِّلًا، على منهج القدماء منهم، وبيَّنتُ ذلك فيما تقدَّم (ص٩٥ وما بعدها) عند الكلام على مُعتَقَده، فليس هو بـ(مجسِّم) ولا (تيمي)، وكلام العلاء (دعوى) لا مستند لها، وليس له عليها أثارة من علم!!!

(٤) لا والله! ليس كذلك! هو ينقل أخبارًا وأقوالًا، ويعزوها لصاحبها، فلا يقال في مثل هذا: (هذيان)، وإنما (حق) أو (باطل)، أو (صدق) أو (كذب)، وهذه النقولات حاضرة، والمصادر موجودة، والتوثيق اليوم من أسهل الأشياء؛ بسبب الوسائل الحديثة، فلينظر ممن بقي عنده رِبقة حياء، فليَبحث وليُخبر، وليفحص عن مدى صدق هذا الكلام! فهل من مرعوٍ؟!

(٥) يُعرِّض العلاء بهم، ويتضمن هذا شكواهم إلى السلطان الذي بمصر.

(٦) قام العلاء البخاري بذلك!! فأفتى أن الصلاة وراء المحدث الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي لا تصح. انظر: «الرد الوافر» (٥٠).

الفأر والدِّيدَان، وكانوا يقولون: إن (للجدران[١] آذان)؛ فآل الأمر إلى أن عقدوا في الجامع مجلس القراءة والسماع، تنويهًا لشأن مذهبهم الباطل بالإجماع؛ فأحزَّ بذلك قلوب المسلمين، وضاق هنالك صدور قوم مؤمنين، وأنا أشكو بثِّي وحزني إلى الله، وأبتهلُ إليه بقلب منيبٍ وأوَّاهٍ وأتلهَّف على تراجع أمور الدين، واندراس معالم الحق واليقين، وأتعجَّبُ من استطالة **المجسِّمة** الجهلة على هدم قواعد الإسلام وهتك حرمة المسلمين، مع أنهم كانوا في كل عصر وزمان أذلة صاغرين وقردة خاسئين.

وبعد ذلك تفاقم أمرهم، وتزايد سطوتهم وشرُّهم؛ فأطالوا ألسنتهم في أهل الإسلام بالسوء والتعيير، وبلغني أنهم يسمُّونهم: (خنازير)؛ بل آل الخطب إلى حدٍّ أنهم كانوا جالسين بعد صلاة الجمعة في الجامع الأموي حول رئيسهم الذي هو في هذا الزمان إبليسهم[٢]، قد جُرِّس في دمشق مرارًا، وشهر بأقبح (المسائل)[٣] أطوارًا؛ إذ مرَّ على أولئك المجسِّمة التيميَّة فقيه من الشافعية، فوثب إليه شرذمة التيمية الضُّلال، وطفقوا يضربونه بالقباقب والنعال، ولولا أن عوامَّ أهل الإسلام لحقوه وأنقذوه من الثبور؛ لقتلوه وألحقوه بأصحاب القبور، فاستعان ـ حينئذ ـ مساكين أهل الإسلام عند بعض ولاة الأمر بالشام، فاستقام أمر **المجسِّمة** على ما بلغني بثلاث مئة دينار، وصار كأن لم يكن عليهم ذنب ولا ثأر، ولولا أن يتدارك نائب سلطان العهد والزمان للاختلال النازل بحال أهل الدين والإيمان، بتنكيل المفسدين، وتجريس المعتدين، ومنعهم عن الميعاد في البيوت والمساجد وعن التلفظ بهذه الأباطيل والمفاسد، والتهديد بالأخذ الوبيل لمن بغى على المطلقة بغير تحليل، ليؤول الأمر بالشام إلى سلِّ المجسِّمة الكفرة السيوف على مفارقة أهل الإسلام على مخارق أهل

---

(١) في الأصل فوقها: «كذا»»

(٢) في الأصل فوقها: «كذا»! لأنها تكون لحنًا إن كسرت السين للسجع.

(٣) لم يظهر منها في التصوير إلا أولها!

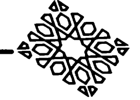
الإسلام، وتحليل أولئك الكفرة الفجرة حرمات شريعة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وقد كانت تعاقبت مراسيم السلاطين الماضية إلى الشام لقمع أولئك **المجسِّمة** المدبرين شهابًا ثاقبًا في سماء إعلاء لواء الدين، ورجومًا ماردًا لأولئك المردة الشياطين، منها مرسوم الملك الناصر محمد بن قلاوون، وهذه نسخته[1].



---

(١) هذا المرسوم في «نهاية الأرب في فنون الأدب» (١١٤/٣٢ ـ ١١٥ ط دار الكتب المصرية) أو (٨٢/٣٢ ـ ٨٣ ـ ط دار الكتب العلمية)، و«كنز الدرر وجامع الغرر» (١٣٩/٩)، ولعل العلاء البخاري أخذه من «دفع شبه من تمرد» (٣٨ ـ ٤١)؛ فألفاظه قريبة مما فيه ـ والله أعلم ـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تنزَّه عن الشبيه والنظير، وتعالى عن المثيل؛ [فقال تعالى][(١)] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، أَحْمَدُه[(٢)] على ما[(٣)] ألهمنا من[(٤)] العمل بالسنة والكتاب، ورفع في أيامنا أسباب الشك والارتياب، وأشهد[(٥)] أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من يرجو بإخلاصه حسن العقبى والمصير، وينزه خالقه عن **التحييز في جهة** بقوله[(٦)] عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤]، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذي نهج سبيل النجاة لمن سلك طريق مرضاته، وأمر بالتفكُّر في آلائه[(٧)]، **ونهى عن التفكُّر في ذاته**، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه[(٨)]، الذين علا بهم منار الإيمان وارتفع، وشَيَّد الله بهم قواعد الدين الحنيفي ما شرع، وأخمد بهم من حاد عن الحق **ومال إلى البدع**، وبعد:

فإن العوائد[(٩)] الشرعية، وقواعد الإسلام المرعية، وأركان

---

(١) ما بين المعقوفتين سقط من «كنز الدرر».

(٢) في «النهاية» و«الكنز»: «نحمده».

(٣) في «النهاية» و«الكنز»: «أن».

(٤) سقطت من «النهاية» و«الكنز».

(٥) في «النهاية» و«الكنز»: «نشهد».

(٦) في «النهاية» و«الكنز»: «لقوله».

(٧) في «النهاية» و«الكنز»: «آلاء الله».

(٨) في «النهاية» و«الكنز»: «وصحبه».

(٩) في «النهاية»: «العقيدة»، وفي «الكنز»: «العقائد».

الإيمان[١] العلية، ومذاهب الدين المرضية[٢]، هي الأساس الذي يُبنى عليه، والموئل[٣] الذي يرجع كل أحد إليه، والطريق الذي[٤] من سلكها ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١]، ومن زاغ عنها فقد استوجب عذابًا أليمًا، ولهذا[٥] يجب أن تنفذ أحكامها، ويؤكد دوامها، وتصان عقائد هذه الأمة عن الاختلاف، وتُزان بالرحمة والعطف والائتلاف[٦]، وتخمد نوائر[٧] البدع، ويُفَرَّق من فِرَقها ما اجتمع[٨].

وكان[٩] ابن تيمية في هذه المدة قد بسط[١٠] لسان قلمه، ومدَّ بجهله[١١] عنان كَلِمِه، وتحدَّث بمسائل[١٢] الذات والصفات، ونصَّ في كلامه الفاسد[١٣] على أمور منكرات، وتكلَّم فيما سكت عنه الصحابة والتابعون، وفاه بما اجتنب عنه الأعلام[١٤] الصالحون، وأتى في ذلك بما

---

(١) في «الكنز»: «الإسلام».
(٢) في «الكنز»: «المضية».
(٣) في «الكنز»: «والمؤمل».
(٤) في «الكنز»: «التي».
(٥) في «النهاية» و«الكنز»: «فلهذا».
(٦) في «النهاية» و«الكنز»: «وتزان قواعد الأئمة بالائتلاف»، وفي «النهاية»: «الأمة» بدل «الأئمة».
(٧) في «النهاية»: «وتغمد بواتر» وفي «الكنز»: «ثوائر»، وبخط ابن حجر في أوله نقطة واحدة فوقية فقط، والباقي غير منقوط.
(٨) في «الكنز»: «من قوتها ما جمع»!!
(٩) بعدها في «النهاية» و«الكنز»: «التقي».
(١٠) في «الكنز»: «سلط».
(١١) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٢) في «النهاية» و«الكنز»: «في مسائل».
(١٣) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٤) في «النهاية»: «بما تجنبه السلف»، وفي «الكنز»: «بما يخفيه السلف».

أنكره الأئمة الأعلام[١]، وانعقد[٢] على خلافه إجماع[٣] العلماء والحكام، وشهر من فتاويه[٤] ما استخفَّ به عقول العوام، وخالف[٥] في ذلك فقهاء[٦] عصره وعِلم علماء شامه[٧] ومصره، وبثَّ به[٨] رسائله إلى كل مكان، وسمَّى فتاويه بأسماء ما أنزل الله بها من سلطان.

ولما اتصل بنا ذلك وما سلك به هو ومريدوه[٩] من هذه المسالك الخبيثة[١٠]، وأظهروه من هذه الأحوال وأشاعوه، وعلمنا أنه استخف قومَه فأطاعوه، حتى اتصل بنا أنهم صرَّحوا في حق الله ـ تعالى ـ[١١] بالحرف والصوت والتشبيه[١٢] والتجسيم؛ فقُمنا[١٣] في نصرة الله عَزَّوَجَلَّ[١٤] مشفقين من هذا النبأ[١٥] العظيم، وأنكرنا[١٦] هذه البدعة، وغرنا[١٧] أن يشيع[١٨]

---

(١) في «النهاية» و«الكنز»: «أنكره أئمة الإسلام».
(٢) في «النهاية»: «واتفق».
(٣) في «الكنز»: «اجتماع».
(٤) بعدها في «النهاية» و«الكنز»: «في البلاد»
(٥) في «الكنز»: «فخالف».
(٦) في «النهاية» و«الكنز»: «علماء».
(٧) في «النهاية»: «وفقهاء شامه»، وفي «الكنز»: «وأئمة شأمه».
(٨) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(٩) في «الكنز»: «وما سلكوا مريدوه»! وفي «النهاية»: «وما سلكه مريدوه».
(١٠) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١١) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٢) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٣) في «النهاية» و«الكنز»: «قمنا».
(١٤) في «النهاية» و«الكنز»: «في الله ـ تعالى ـ» دون: «نصرة».
(١٥) في «الكنز»: «مُستعظمين لهذا النبأ».
(١٦) في «الكنز»: «فأنكرنا».
(١٧) بدلها في «النهاية» و«الكنز»: «وأنفنا».
(١٨) في «الكنز»: «نسمع».

عمن تضمُّه ممالكنا هذه السمعة[(١)]، وكرهنا ما فاه به المبطلون وتلونا قوله [سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى][(٢)]: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[(٣)] [الصافات: ١٨٠]؛ وإنه ـ سبحانه ـ منزَّهٌ[(٤)] [في ذاته وصفاته][(٥)(٦)] العديل والنظير: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ فتقدمت[(٧)] مراسيمنا باستدعاء ابن تيمية المذكور إلى أبوابنا[(٨)] حينما سارت[(٩)] فتاويه الباطلة في شامنا ومصرنا[(١٠)]، وصرح فيها بألفاظ ما سمعها ذو فهم إلا تلا[(١١)] قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤].

ولما وصل إلينا؛ اجتمع أولو العقد والحل[(١٢)] وذوي التحقيق والنقل[(١٣)]، وحضر قضاة الإسلام وحكام الأنام وعلماء المسلمين[(١٤)]

---

(١) في الأصل: «الشبهة»، وأثبت ابن حجر في الحاشية: «لعله: السمعة».
(٢) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية» و«الكنز».
(٣) في «النهاية» و«الكنز»: «سبحان الله عما يصفون».
(٤) في «النهاية» و«الكنز»: «فإنه ـ جل جلاله ـ تنزَّه».
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية» و«الكنز».
(٦) سقطت من الأصل، وأثبتُّه من «النهاية» و«الكنز».
(٧) في «النهاية» و«الكنز»: «تقدمت».
(٨) في «النهاية»: «بابنا».
(٩) في «النهاية»: «عندما سادت»، وفي «الكنز»: «عندما شاعت».
(١٠) في «النهاية» و«الكنز»: «فتاويه شامًا ومصرًا».
(١١) بدلها في «النهاية» و«الكنز»: «وتلا».
(١٢) في «الكنز»: «تجمع أولو الحل والعقد»، وفي «النهاية»: «أمرنا بجمع أولي الحل والعقد»، وفي الأصل: «أولي الحل والعقد» وأثبت (م) فوق (الحل والعقد) إشارة إلى التقديم والتأخير فيهما.
(١٣) في «النهاية» و«الكنز»: «والنقد».
(١٤) في «النهاية» و«الكنز»: «الدين».

[وأئمة الدنيا والدين][١]، وعُقِدَ له مجلس شرعي[٢] في ملأ من الأئمة وجمع [ومن له دراية في مجال النظر ودفع][٣]؛ فثبت عندهم جميع[٤] ما نُسِب إليه، [بقول من يعتمد ويعول عليه، و][٥] بمقتضى خط يده الدال على منكر[٦] معتقده، وانفصل ذلك الجمع وهم لعقيدته الخبيثة[٧] منكرون، وآخذوه[٨] بما شهد به قلمه[٩]، تالين[١٠]: ﴿سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

وبلغنا أنه[١١] اسْتُتِيب مرارًا[١٢] فيما تقدم، وأخَّره الشرع الشريف لما تعرض بذلك[١٣] وأقدم، ثم عاد بعد منعه، ولم يدخل ذلك[١٤] في سمعه، ولما[١٥] ثبت ذلك عليه[١٦] في مجلس الحكم[١٧]

(١) بدل ما بين المعقوفتين في «النهاية» و«الكنز»: «وفقهاء المسلمين».
(٢) في «النهاية» و«الكنز»: «شرع».
(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية» و«الكنز».
(٤) في «النهاية» و«الكنز»: «فثبت عند ذلك عليه جميع».
(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية» و«الكنز».
(٦) سقطت من «الكنز».
(٧) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(٨) في الأصل: «وواخذوه»! بواوين في أوله.
(٩) بعدها في «النهاية» و«الكنز»: «عليه».
(١٠) سقطت من «الكنز».
(١١) بعدها في «النهاية» و«الكنز»: «كان».
(١٢) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٣) في «النهاية»: «لذلك»، وفي «الكنز»: «إلى ذلك».
(١٤) بدلها في «النهاية» و«الكنز»: «تلك النواهي».
(١٥) في «الكنز»: «فلما».
(١٦) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٧) بعدها في «النهاية» و«الكنز»: «العزيز».

المالكي؛ حكم الشرع الشريف أن[١] يسجن ذلك[٢] المذكور، ويُمْنَع عن[٣] التصرف والظهور، ومرسومنا هذا يأمر[٤] بأن لا يسلك أحد ما سلكه المذكور من هذه المسالك، وينهى عن التشبُّه به في اعتقاد مثل ذلك[٥]، أو يعدُّونه[٦] في هذا القول متبعًا، أو لهذه[٧] الألفاظ الخبيثة[٨] مستمعًا، أو يسري في [التشبيه و][٩] التجسيم مسراه، أو[١٠] يفوه بجهة العلو بما فاه[١١]، أو يتحدث أحد بحرف أو صوت أو يفوه بذلك إلى الموت[١٢]، أو **ينطق**[١٣] **بتجسيم**، أو يحيد عن الطريق[١٤] المستقيم، أو يخرج عن رأي الأئمة[١٥]، أو ينفرد به[١٦] عن علماء الأمة، أو يُحيِّز الله ـ تعالى ـ[١٧] في جهة، أو يتعرَّض إلى

(١) في «النهاية» و«الكنز»: «بأن».
(٢) في «النهاية» و«الكنز»: «هذا».
(٣) في «النهاية» و«الكنز»: «من».
(٤) سقط من الأصل، وأثبتُّه من «النهاية» و«الكنز».
(٥) بدلها في «النهاية» و«الكنز»: «هذا».
(٦) تحرَّفت في «النهاية» و«الكنز» إلى: «يغدو له»!
(٧) في «النهاية» و«الكنز»: «ولهذه».
(٨) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية» و«الكنز».
(١٠) بعدها في «النهاية» و«الكنز»: «أن».
(١١) في «النهاية»: «بجهة العلو مخصصًا أحد كما فاه»، وفي «الكنز»: «بجهة للعلو مخصصًا أحدًا كما فاه».
(١٢) في «النهاية» و«الكنز»: «أو يتحدث إنسان في صوت أو حرف، أو يوسع القول في ذات أو وصف».
(١٣) بدلها في «الكنز»: «أو يطلق لسانه».
(١٤) بدلها في «النهاية» و«الكنز»: «طريق الحق».
(١٥) في «الكنز»: «الأمة»، وفي «النهاية»: «آراء الأئمة».
(١٦) سقطت من «النهاية» و«الكنز».
(١٧) سقطت من «النهاية».

حيث وكيف(١)؛ فليس لمعتقد هذا إلا السيف(٢)؛ فليقف كل أحد عند هذا الحد، ولله الأمر من قبل ومن بعد، وليلزم كل واحد(٣) من **الحنابلة** بالرجوع [عن كل ما](٤) أنكره الأئمة من هذه العقيدة، والرجوع عن الشبهات الزائغة الشديدة(٥)، ولزوم ما أمر الله ـ تعالى ـ به والتمسُّك بمسالك(٦) أهل الإيمان الحميدة؛ فإنه من خرج عن أمر الله ـ تعالى ـ فقد ضل سواء السبيل، ومثل هذا ليس له إلا التنكيل والسجن الطويل، ومستقرُّه ومقيله وبئس المقيل(٧).

[وقد(٨) رسمنا بأنه ينادى في دمشق المحروسة والبلاد الشامية وتلك الجهات [الدنية والقصية](٩) بالنهي الشديد والتخويف والتهديد لمن تبع ابن تيمية في هذا(١٠) الأمر الذي أوضحناه، ومن تابعه(١١) تركناه في مثل مكانه وأحللناه ووضعناه من عيون الأمة(١٢) كما وضعناه، ومن أصرَّ على الامتناع

---

(١) في «النهاية»: «أو كيف».

(٢) في «النهاية»: «فليس لمن يعتقد هذا المجموع عندنا إلا السيف»، ومثله في «الكنز»، وفي آخره: «غير السيف».

(٣) سقطت من «النهاية» و«الكنز».

(٤) بدل ما بين المعقوفتين في «النهاية» و«الكنز»: «عما».

(٥) في «النهاية» و«الكنز»: «أو الخروج من هذه المشتبهات الشديدة»، وفي «الكنز»: «والخروج...».

(٦) بدلها في «النهاية» و«الكنز»: «بمذاهب».

(٧) في «النهاية»: «... سواء السبيل وليس له غير السجن الطويل من مستقر ومقيل»، وفي «الكنز»: «وليس له منا غير السجن الطويل من مقيل».

(٨) سقطت من «النهاية».

(٩) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية».

(١٠) سقطت من «النهاية».

(١١) بدلها في «النهاية»: «تبعه فيه».

(١٢) في «النهاية»: «الأمم».

وأبى إلا الدفاع[١] أمرنا بعزلهم عن[٢] مدارسهم ومناصبهم، وأسقطناهم من مراتبهم، [مع إهانتهم][٣]، وأن لا يكون لهم في بلادنا حكم، ولا ولاية، ولا شهادة، ولا إمامة؛ بل ولا مرتبة، ولا إقامة؛ فإنا[٤] أزلنا دعوة هذا المبتدع من البلاد، وأبطلنا عقيدته الذي أضلَّ بها كثيرًا من العباد أو كاد، [بل كم ضل بها خلق وعاثوا بها في الأرض الفساد][٥]؟!

وكتبت[٦] المحاضر الشرعية على الحنابلة بالرجوع عن ذلك، وتسير المحاضر[٧] بعد إثباتها على قضاة المالكية[٨]، وقد أعذرنا وحذرنا، وأنصفنا حيث أنذرنا، وليقرأ مرسومنا الشريف[٩] على المنابر ليكون أبلغ واعظ وزاجر[١٠]، والاعتماد على الخط الشريف أعلاه، وكتب ثامن عشرين شهر رمضان سنة ست[١١] وسبع مئة][١٢].

---

(١) في «النهاية»: «ومن أصر على الدفاع وأبى إلا الامتناع».

(٢) في «النهاية»: «من».

(٣) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية».

(٤) في «النهاية»: «ولا قضاء ولا إمامة ولا شهادة ولاولاية ولا رتبة ولا إقامة؛ فإننا...».

(٥) ما بين المعقوفتين سقط من «النهاية».

(٦) في «النهاية»: «ولتكتب».

(٧) بدلها في «النهاية»: «إلينا».

(٨) كذا في الأصل! وفي «النهاية»: «الممالك»، ولعله أصوب.

(٩) بدله في «النهاية»: «هذا».

(١٠) بعدها في «النهاية»: «وأحمد ناهٍ وآمر».

(١١) في «النهاية»: «خمس».

(١٢) بدل ما بين المعقوفتين في «الكنز»: «ومتى أصروا على الامتناع وأبوا إلا الدفاع؛ فليس لهم عندنا حكم ولا قضاء ولا إمامة، ولا نسنح لهم في بلادنا بشهادة ولا منصب ولا إقامة، ونأمر بإسقاطهم من مراتبهم، وإخراجهم من مناصبهم، وقد حذرنا وأعذرنا، وأنصفنا حيث أنذرنا. =

التعليق على كتاب الشيخ علاء الدين البخاري إلى السلطان:

يوجد في الكتاب غلظة وشدَّة، وفيه تجاوزات عديدة، ومغالطات شديدة، وأشياء لا وجود لها في الخارج، وإنما هي في نفس كاتبها وتواصيه مع أصحابه وتلاميذه بها! وهذا التواصي مع كثرة ترداده يصبح من المسلَّمات في نفوس أهله، ولا يقبل عندهم المناقشة ولا البحث الموصل إلى الحقيقة والاستبصار.

وقد أحسن السخاوي لما قال في «الضوء اللامع» (٢٩٣/٩):

«كتب العلاء مطالعةً إلى السلطان يغريه بالمصنف ـ أي: بابن ناصر الدين الدمشقي ـ وبالحنابلة، وفيه ألفاظ مهملة».

ولعل مراده: أن بعض ألفاظه مجملة، وبحث فيها دعاوى عريضة أهملها من أدلتها، وإنما ألقاها جِزافًا، أو أهملها من البحث الواجب، فإن من زعمها فالواجب عليه: أن يفصِّلها، ويدقِّق في مراد قائلها، وأن لا يكتفي بطريقة فيها تهجُّم وتبديع وتكفير؛ فهي طريقة سيئة ووحشة لا تليق بالمقام الذي كتبها له.

= فليقرأ مرسومنا هذا على المنابر ليكون أعظم زاجر وأعدل ناه وآمر، وليبلغ للغائب الحاضر.

والخط الشريف أعلاه حجة بمقتضاه».

وفيه على إثر ذلك: «وكتب هذا المرسوم عدة نسخ، ونفذ إلى سائر الممالك الإسلامية، وتولى قراءة هذا المرسوم الوارد بدمشق القاضي شمس الدين محمد بن شهاب الدين محمود الموقع، وبلغ عنه ابن صبيح المؤذن، وأحضروا الحنابلة بعد ذلك، واعترفوا عند قاضي القضاة جمال الدين المالكي بأنهم جميعهم يعتقدون ما يعتقده الإمام محمد بن إدريس الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وهو قوله: آمنت بالله وما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ».

وبهذا انتهى ما عند ابن حجر من (نسخة كتاب الشيخ علاء الدين محمد بن محمد البخاري من دمشق إلى السلطان).

*** مناقشة المسائل المذكورة في كتاب العلاء البخاري للسلطان**

سأعمل على مناقشة علمية لمسائل مهمة لوَّح بها العلاء البخاري تارةً، وصرَّح بها أخرى، واستعمل عبارات شنيعة في حق ابن تيمية وأتباعه من تلاميذه ومن بعدهم؛ فأقول وبه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أصول وأجول:

المسألة الأولى: التيميون والتجسيم والتمثيل[(١)].

من لطيف ما يذكره الفقهاء: لو أن رجلًا أوصى إلى أجهل الناس من المسلمين؛ فلمن يصرف؟

قالوا[(٢)]:

إذا وصَّى لأَعقل الناس في بلده؛ صُرف إلى أزهدهم في الدنيا، نصَّ عليه الشافعي، ولو أوصى لأجهل الناس؛ حكى الروياني في «بحر المذهب» (١٥٨/٨) أنه يُصرف إلى عبدة الأوثان، فإن قال: (من المسلمين)؛ فإلى من يسبُّ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقال المتولي في «تتمة الإبانة» (٤٨٦/٢ ـ مرقوم): «يُصرف إلى الإمامية المنتَظِرة للقائم **وإلى المجسِّمة**».

وقال النووي في «روضة الطالبين» (١٦٩/٦): «وقيل: يُصرف إلى مُرتكبي الكبائر من المسلمين؛ لأنه لا شبهة لهم».

قال الشيخ تقيُّ الدين الحصني في «كفاية الأخيار» (٣٤٤): «وعلى

---

(١) همِّي هنا التوصيف، وأما تحرير كلام ابن تيمية، وتبرئته من هذه التهمة؛ فهو في كتابي «الأغاليط في المراسيم السلطانية» (٥٣١/١ ـ ٦١٤).

(٢) المزبور تحته من «النفع العام من فوائد مشايخ الإسلام» (فائدة رقم ١٤٩ ـ بتحقيقي) لشهاب الدين أحمد بن محمد الحمصي، وأسماء الكتب والتوثيق المذكور مني فحسب.

وينظر له: «عمدة المحتاج» (٨٣/١٠ ـ ٨٤) لابن الملقِّن.

القول أَولاهم بالصرف الفقهاء، الذين يؤازرون الأُمراء الجَوَرة؛ لأنهم يقرُّونهم على الأحكام الجاهلية، إذ يلزم من السكوت اندراس الشريعة المطهرة، مع أنَّ الفرعَ مشكل، والله أعلم».

ويفيد هذا ـ ابتداءً ـ أن (المجسِّم) ليس (بكافر)، لكنه (جاهل)!

وزعم العلاء البخاري ـ فيما تقدم عنه ـ أن ابن تيمية وأتباعه مجسِّمة! بمعنى: أنهم (كفار)! بل كفَّر من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام)! **وتأمل معي هذه العبارات في كتابه للسلطان:**

١ ـ قال في ديباجة الكتاب داعيًا للسلاطين قبل الأشرف برسباي: «وإطفاء نائرة الكفرة المجسِّمة بأرض الشام».

٢ ـ نعت النبيَّ ﷺ بقوله: «**دافع لأواء عَبَدة الجُثَث والأصنام**».

٣ ـ ذكر مرسوم سلطان الزمان، قال: «بإعلام الجلية في القضية التي جرت بين أهل الإسلام **وبين المجسِّمة المساة (الحنابلة) بدمشق الشام**».

٤ ـ قوله: «إن تلك الشرذمة **المجسِّمة يتستَّرون بتسمية أنفسهم بـ(الحنابلة)**، حاشى الإمام الأجل أحمد بن حنبل عن هذه النحلة الكافرة الباطلة، وإنما هم أتباع ابن تيمية...».

٥ ـ قوله عن معاصريه من أتباع ابن تيمية من الجيل الذي لم يدركوه: «وقد برز مرسوم سلطان الزمان وملك الإسلام في هذا الأوان، قبل ذلك بستة أعوام، **لردع أتباعه المجسِّمة عن ضلالهم المبين**».

٦ ـ قوله عن ابن ناصر الدين الدمشقي: «هو في الظاهر من الشافعية، وفي الباطن من المجسِّمة التيمية»(١).

---

(١) سبق أن قررنا أن مُعتقَد ابن ناصر الدين أشعري، وفتَّشتُ المطبوع من كتبه؛ فلم أجد فيها أثارة من تقريرات ابن تيمية ومُعتقَده.

٧ ـ قوله متوجِّعًا: «**أتعجَّب من استطالة المجسِّمة الجهلة على هدم قواعد الإسلام**».

٨ ـ قوله كذلك: «**المجسمة التيمية**... فوثب إليه شرذمة التيمية الضلال... فاستقام أمر المجسِّمة».

٩ ـ قوله للسلطان محرِّضًا: «... وتحليل أولئك الكفرة الفجرة حرمات شريعة النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ».

١٠ ـ وقوله: «لقمع أولئك **المجسِّمة المدبِّرين شهابًا ثاقبًا في سماء إعلاء لواء الدين**، ورجومًا ماردًا لأولئك المردة الشياطين».

المسألة الثانية: نعت ابن تيمية والتيميين.

لم تخل الرسالة من قدح لشيخ الإسلام ابن تيمية وبذاءة وإسفاف في حق أتباعه، مع أنها موجَّهة للسلطان؛ ففيها:

قال عن ابن تيمية:

١ ـ «أطبق فقهاء المصر وعلماء الشام كلهم أجمعون في زمن الملك الناصر محمد بن قلاوون على كفره وضلاله، وعلى أنه يستحق ضرب الوتين بباطل مقاله»!

٢ ـ و«كان ـ أي: ابن تيمية ـ يقول في ذات الله ـ تعالى ـ وصفاته ما هو كفر صريح في دين الإسلام؛ بل في ملة جميع الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ».

وقال عن أتباعه:

٣ ـ «ويفتي بحلِّ المطلقة الثلاث من غير نكاح وتحليل، كما يفعله الآن في الشام أتباعه الضالين ـ كذا!! ـ عن سواء السبيل، يأخذون خمسة دراهم من جهلة العوام، ويفتونهم بحل المطلقة الحرام، وذلك كفر بإجماع أئمة الإسلام».

٤ ـ ودعا عليهم بقوله: «أحرق قلوبهم نار الله الموقدة، التي تطلع على الأفئدة».

٥ ـ وقال عنهم: «كانوا في كل عصر وزمان أذلة صاغرين وقردة خاسئين، وبعد ذلك تفاقم أمرهم وتزايد سطوتهم وشرهم؛ فأطالوا ألسنتهم في أهل الإسلام بالسوء والتعيير، وبلغني أنهم يسمونهم (خنازير)»!

٦ ـ وقال عنهم: «فاستقام أمر المجسِّمة ـ على ما بلغني ـ بثلاث مئة دينار، وصار كأن لم يكن عليهم ذنب ولا ثأر»!

ـ «فأعملوا المكر والاحتيال في مخالفة المرسوم الشريف بظاهر صورة الامتثال؛ فنقلوا مجلس الميعاد إلى بيوتهم، وودَعوا الناس هنالك وأضلوهم فوق ما كانوا يعملون قبل ذلك».

المسألة الثالثة: التَّيميُّون في نظر علاء الدين البخاري.

صوَّر العلاء البخاري للسلطان أن التيميين قوم ليسوا بمسلمين، وهم مندسون فيه لإبطاله، ولهم مذهب باطن يتسترون به ويتكتمون عليه، ويعملون على إخفائه، ويحذرون من إظهاره؛ فاسمع إليه وهو يخاطب الملك فيقول:

١ ـ «ويُجَوِّز ـ أي: ابن تيمية ـ الكذب على كتمان عقيدته الكافرة، ولو بالأيمان الفاجرة»، ولذا قال عن أتباعه:

٢ ـ «وأتباعه الذين في طغيانهم يعمهون، ولشيطانهم يتبعون، وأنهم من خوف ضرب رقابهم لجميع ذلك أنهم ينكرون».

٣ ـ «ولم تزل أتباعه في كل عصر وزمان في ذلَّة وهوان، محافظين على كتمان مذهبهم الباطل بأقصى الوسع والإمكان».

٤ ـ «... مع أنه لم يزل كان شعارهم كتمان مذهبهم في جحر الفأر والديدان، وكانوا يقولون: إن (للجدران آذان)».

هذه هي صورة التيميين عند العلاء البخاري: (نحلة باطلة)، (شرذمة)، (كفرة)، (مجسمة)، (عبدة الجثث والأصنام)، (جهلة)، (ضُلَّال)، (مردة)، (شياطين)، (أذلة)، (صاغرون)، (كفرهم صريح في جميع الأديان)، (يأكلون بدينهم)، (يأخذون خمسة دراهم من جهلة العوام ويفتونهم بحل المطلقة الحرام)، (شعارهم كتمان مذهبهم في جحر الفأر والديدان)، (أتباع الشيطان).

وهذه الطائفة بهذه الأوصاف لا توجد إلا مركبة من آحاد شواذ؛ فهي بمجموع الأوصاف لا وجود لها ـ البتة ـ إلا في ذهن صاحبها، وكلَّما وقف على معيب أو مشين طردها في حقِّهم جميعًا، مع أن النعوت التي يستخدمها العلماء في مصطلحاتهم هم منها براء، وهذا من التجنِّي والظلم، والدافع له الرئاسة والحقد، واختلاف المشرب والمذهب.

والواجب الشرعي في هذه المضايق التحري والتثبُّت؛ بل أخذ الاحتياطات البالغة من التيقُّظ والتفطُّن، حتى يقضى على الفتنة في مهدها، وإلا؛ فعلى نفسها تجني براقش.

المسألة الرابعة: صورة ابن ناصر الدين عند العلاء البخاري.

إذا كان ابن ناصر الدين الدمشقي عند العلاء البخاري بهذه الأوصاف؛ فكيف لا يكفِّره العلاء؟!

علمًا أن ابن ناصر الدين الدمشقي محدِّث، أجمع أهل العلم على مدحه، والناظر في كتبه وتقريراته، والمراجع لمصادر ترجمته؛ لا يجد شيئًا من هذه النعوت فيها؛ فهي عند العلاء البخاري بسبب عجمته، وثقيل طبعه، وسوء مزاجه، وبقيت ـ ولله الحمد ـ محبوسة في سطور رسالته هذه!

ومع هذا؛ فلم يسلم ابن ناصر الدين الدمشقي بذاته من العلاء البخاري، وسوء مقاله، ونبزه وطعنه؛ فتأمل معي هذه العبارات لتكتشف شيئًا لم يذكره أحد قط عنه:

١ ـ «ثبت عند علماء الإسلام في المصر والشام كفره ـ أي: ابن تيمية ـ الظاهر، ومن اعتقد كافرًا بأنه شيخ الإسلام؛ فهو كافر»، وفي هذا تلويح بكفر ابن ناصر الدين الدمشقي.

٢ ـ «فنهض واحد لانتصارهم، ولِدَرك ثارهم، هو في الظاهر من الشافعية، وفي الباطن من المجسمة التيمية».

٣ ـ قال عنه: «يلفِّق هذيانًا، هذر به أتباع ابن تيمية وأشياخه في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإطرائه بأنه (شيخ الإسلام)، وعلم الأعلام، وإمام الورى، ومن تبعه؛ فقد اتبع الهدى، وسماه: «الرد الوافر على من يقول: إن من قال: (ابن تيمية شيخ الإسلام) فهو كافر»، ولم ينكر عليه أحد من ولاة أمور الشام بما يليق».

وابن ناصر الدين الدمشقي هو المعنيُّ بقوله:

٤ ـ «عقدوا في الجامع مجلس القراءة والسماع، تنويهًا لشأن مذهبهم الباطل بالإجماع».

يتضح جليًّا من هذا أنه لا ذنب لابن ناصر الدين إلا أنه من التيميين، وممن ألَّف «الرد الوافر» لإحاطة تهور علاء الدين، الذي لولا تيسير الله عَزَّوَجَلَّ له لتسلسل الكفر وما توقف، ولانتشر التراشق به على وجه لم تكن الإحاطة به ممكنة، فضلًا عن إنكاره تمهيدًا لإيقافه، **ومن سنته عَزَّوَجَلَّ في تدابيره وكونه أن لا يكون لأمثال باطل العلاء ـ الذي وضَّحناه وبيَّناه ـ وجود وقبول؛ بل هو إلى دحور وسفول.**

حق للعلاء أن ينغاظ من «الرد»؛ لأنه ـ بحق وحقيقة ـ «وافر»، والذي صنعه ابن ناصر الدين الدمشقي فيه ـ على أهميته وجلالته ـ لا شيء بالنسبة إلى التقاريظ التي وشَّاها بها الكبراء والفضلاء من العلماء على كافَّة مشاربهم ومذاهبهم.

فلا يلزم من الانتصار إلى عدم كفر ابن تيمية ـ أو تبديعه ـ أن يكون

المنتصر من أتباعه، ولا يلزم ممن تعقَّل وتديَّن فذب عنه الكفر أن يكون من السلفيين، ولكن هؤلاء بمجرد أن يقولوا ـ أو بعضهم ـ عنه (شيخ الإسلام)؛ فقد شملهم وصفُ (الكفر)، وتحقق فيهم هذا الحكم الذي تترتَّب عليه أمور جسام عند العلاء البخاري!

وهكذا من شك في كفره وإن لم يكن يعرفه أو يسمع به!

يا لله! ما هذا التهور؟ وهل من عنده مُسكة عقل يقبل قوله وينشر كتبه؟!

المسألة الخامسة: أدلة العلاء البخاري ومصادره في ابن تيمية والتيميين.

تبجَّح العلاء البخاري بذكر مصادره في الرسالة التي وجهها إلى السلطان، وقرر فيها ما ذكرناه من نعوت في ابن تيمية وأتباعه عمومًا، وابن ناصر الدين خصوصًا؛ فاسمع إليه لتعرف صدق كلامه وَفْق المقرر عند العلماء في شروط تلقي الأخبار:

«ظهر عليَّ من:

١ ـ أعيان دمشق المحروسة الوافدين علي، ومن:

٢ ـ «أفاضل طلبة العلم المتردِّدين إليَّ: أن تلك الشرذمة المجسمة يتسترون بتسمية أنفسهم بـ(الحنابلة)، حاشى الإمام الأجل أحمد بن حنبل عن هذه النحلة الكافرة الباطلة».

هذه طريقة أجنبية عن العلم الشرعي، لا دخل لها فيه، وهذا تقرير خطابي إعلامي؛ فمذهب (الحنابلة) معلوم، وكتب إمامه وتقريراته مدوَّنة محفوظة، ونسبة هؤلاء للحنابلة أو عدمها يحتاج إلى بحث ونقول، وأدلة وبراهين، أما هكذا: إلقاء الكلام على عواهنه، والاسترسال مع القائم في

النفس، دون تحرٍّ وتثبُّت؛ فهذا من صنيع الجهلة لا أهل العلم وطلبته[1].

بل الأدهى والأمرُّ تلك القصة التي لا يسوغ ذكرها على مسامع الفضلاء فضلًا عن العلماء أو السلاطين، وهي قوله:

«كانوا جالسين بعد صلاة الجمعة في الجامع الأموي حول رئيسهم الذي هو في هذا الزمان إبليسهم، قد خُرِّس في دمشق مرارًا، وشهر بأقبح المسائل أطوارًا؛ إذ مرَّ على أولئك المجسِّمة التيميَّة فقيه من الشافعية، فوثب شرذمة التيمية الضَّلال، وطفقوا يضربونه بالقباقب والنعال، ولولا أن عوامَّ أهل الإسلام لحقوه وأنقذوه من الثبور؛ لقتلوه وألحقوه بأصحاب القبور».

ولا أدري! لو كان العلاء البخاري بعقليته تلك في أيامنا هذه، وشهد أن جُل قُضاة الدنيا في سائر البقاع وأكثر المحاكم الشرعية المبثوثة في سائر الأمصار يفتون باختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية في مسائل الطلاق؛ ماذا سيحكم عليهم؟ وبماذا سيتذرع للوصول إلى زندقتهم وخروجهم من الإسلام؟ سيقول ـ لا قدر الله ـ كما قال عن (الضالين عن سواء السبيل)، الذين (يأخذون خمسة دراهم من جهلة العوام ويفتونهم بحل المطلقة الحرام): (ذلك كفر بإجماع أئمة الإسلام)!!

ألا يفتح هذا باب الغلو والتطرف، ولا سيما إذا علمنا أن المطلِّق

---

(١) لأخينا الدكتور حمزة المجالي ـ حفظه الله ـ أطروحة دكتوراه بعنوان: «منهج شيخ الإسلام ابن تيمية في الخلاف الفروعي» جلَّى فيها منزلة ابن تيمية واختياراته عند الحنابلة على وجه فيه تتبُّع، فجزاه الله خيرًا.

وألف الباحث صقر بن حسن الغامدي «مسمى الحنابلة الجدد عرض ونقد» عن جامعة أم القرى ـ كلية الدعوة وأصول الدين، وأنصح بقراءتها لتفنيد التفريق بين الحنابلة ومدرسة ابن تيمية! **فهو (مهم)**.

اليوم يدفع رسومًا أكثر من خمسة دراهم[١]، وأن القضية الفقهية بأطرافها اجتمع فيها ما قرره العلاء البخاري؟!

بقي أن متنطعًا أو متفَيقهًا يخرج علينا بكفر القضاة اليوم بالإجماع؛ تقليدًا للعلاء البخاري الإمام الهمام!!

سنة الله عَزَّوَجَلَّ في التدافع تقضي بأن يبقى الأصلح، وأن تسقط الترهات والبواطيل، وهذه واضحة لكل ذي عينين في نصرة الحق وأهله بمضي الزمان؛ فإن الحق هو الذي يبقى، وأن الباطل لا يقوى ولا يصمد بعدم صلاحه وتلبيته لحاجات الناس، **ولا يفهم هذا إلا صاحب البصيرة؛ تفقَّد تجد.**

المسألة السادسة: ماذا يريد العلاء البخاري من رسالته للسلطان؟

للعلاء البخاري مقاصد ومطامح عندما استلَّ قلمه، وأعمل ذهنه، وأجرى قلمه بما خطه، يظهر ذلك جليًّا في محاور متعددة، هي:

الأول: منزلته وبيان غيرته ونصرته للشرع.

أفصح العلاء في أكثر من موطن أنه حارس سياج الشريعة، الذاب عنها، العامل مع تلاميذه على نصرتها؛ فاسمع إليه وهو يقول:

١ ـ «وها أنا مبتدر إلى ما أمر به محكم القرآن».

٢ ـ «أرادوا ـ أي: المجسمة ـ[٢] أن ينهضوا لمدافعتي، لكنهم لا يقدرون على مناظرة واحدٍ من تلامذتي».

٣ ـ «وأنا أشكو بثِّي وحزني إلى الله، وأبتهل إليه بقلبٍ منيبٍ وأوَّاه، وأتلهَّفُ على تراجع أمور الدين، واندراس معالم الحق واليقين، وأتعجب من استطالة المجسِّمة على هدم قواعد الإسلام، وهتك حرمة المسلمين».

---

(١) يدفعها رسومًا للمحكمة في بعض البلاد.

(٢) أي: أتباع ابن تيمية عنده.

أكثر العلاء في الرسالة ـ كما هو ملحوظ ـ من ذكر نفسه وجهده، وتحرقه وألمه، وأنه كهف الإسلام، وملجأ الطلبة الكرام، ويتردد إليه الأعيان، وهم الذين نموا له الأخبار، وحركوا الساكن فيه إلى مكاتبة الملك، وتحريضه على صنع تدابير مع هؤلاء الشرذمة القليلة؛ لترتاح البلاد والعباد من شرهم وسوئهم.

الثاني: تحريض الملك على التيميين بعامَّة.

بدأ التحريض من (الديباجة) التي فيها: (وأيد بمزيد تسديده سلطان هذه الأعصار والأيام، أدام الله توجُّهه للزوم الطريقة المثلى... حيث اقتفى سنن السلاطين الماضية، وارتضى سير الملوك المرضية الراضية... وثقل بالحسنات موازينهم في... وإطفاء نائرة المجسِّمة بأرض الشام...» إلى نهاية الرسالة المختومة بمرسوم الملك الناصر محمد بن قلاوون على طوله.

وجاء بين ذلك كثير من العبارات فيها الحط على التيميين، وحث ملك المسلمين على اتخاذ إجراء معهم.

الثالث: التعرض لابن ناصر الدين الدمشقي.

ما ينبغي أن لا يُنسى في هذا المقام أن السبب المباشر لكتابة علاء الدين البخاري للسلطان إنما هو «الرد الوافر» لابن ناصر الدين، وسبقت نعوته عند العلاء! وهو في الحقيقة ـ كما تقدم ـ ردٌّ عليه.

وجاء في الرسالة عن صاحبها:

«ومرتسم لما برز به مرسوم ولي الأمر سلطان الزمان بإعلام الجلية في القضية التي جرت بين أهل الإسلام وبين المجسمة المسماة: (الحنابلة) بدمشق الشام»!!

فهو يشكوه، وضمن شكواه الشكوى منه! إذ لم يكن كسائر الملوك في القضاء على التيميين ومحاربتهم وملاحقتهم وسجن رؤوسهم!

وهذا هو المقصد الأصلي للعلاء البخاري من رسالته هذه.

الرابع: إصدار مرسوم ضد التيميين بعامة، وابن ناصر الدين الدمشقي بخاصة يتضمن الآتي:

١ ـ ردعهم عن ضلالهم المبين.

٢ ـ منعهم عن الصعود إلى الكراسي للتدريس؛ حفظًا ـ زعم ـ لعقائد المسلمين.

٣ ـ منعهم من التدريس في البيوت.

٤ ـ عدم عقد مجالس علمية خاصة ومذاكرات فيما بينهم، وهذا هو السر في إكثاره من ذكر (المراسيم) في رسالته ـ كما سيأتي بيانه ـ.

الخامس: شكواه القضاة والعلماء للملك.

تضمنت رسالة العلاء البخاري الشكوى من العلماء، وعدم حرصهم على القيام بمهمتهم، وجعل هذا من الأسباب القوية لظهور التيميين، وقوة شوكتهم، وكثرة عددهم.

اسمع إليه وهو يقول عن أتباع شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ولم تزل أتباعه في كل عصر وزمان في ذلة وهوان، محافظين عى كتمان مذهبهم الباطل بأقصى الوسع والإمكان، إلى أن انقرض عصر العلماء الذين كانوا لا يخافون في الله لومة لائم، وانصرم من الفقهاء الذين لا يحوم حول صلابتهم في دين الله حائم، ولم يبق بدمشق المحروسة من ولاة أمورها، من ينبض له عرق في الذب عن دين الله، أو تنهض له حمية في المحاماة عن حرمة رسول الله؛ بل خلف من بعدهم قوم مبلغ همهم نيل المناصب والولاية، سواء عليهم كون الناس في هداية أو غواية؛ فهنالك رفع المجسِّمة الأذلَّة رؤوسهم، وحدَّثوا بإظهار عقيدتهم الباطلة نفوسهم...».

ومما حرض السلطان به على ابن ناصر الدين الدمشقي؛ قوله:

«ولم ينكر عليه أحد من ولاة أمور الشام بما يليق بتبرئة شأن الإسلام».

وهذا من غلوِّه؛ فالناس ـ بله العلماء والقضاة ـ في نظر العلاء إما عدو أو صديق، ولا حياد بينهما؛ **فالقضاة والعلماء الذين لم يحاربوا التيميين أصبحوا:**

١ ـ ممن يخافون اللائم في الله.

٢ ـ ليس لهم عرق ينبض في الذب عن دين الله عَزَّوَجَلَّ.

٣ ـ لم تنهض لهم حمية في المحاماة عن حرمة رسول الله ﷺ.

٤ ـ مبلغ همهم نيل المناصب والولاية.

٥ ـ لا يبالون بالعامة؛ هل هم في هداية أم غواية.

السادس: الإكثار من ذكر المراسيم.

أكثر العلاء البخاري في رسالته للملك من ذكر المراسيم السلطانية؛ فردد ذكرها على مسامع الملك (خمس) مرات؛ **بقوله:**

١ ـ «ومرتسم لما برز به مرسوم ولي الأمر سلطان الزمان بإعلام الجلية في القضية التي جرت بين أهل الإسلام وبين المجسمة المسماة (الحنابلة) بدمشق الشام».

فجعل (المجسمة) و(الحنابلة) و(أتباع ابن تيمية) في مقابل (أهل الإسلام)؛ فهما في نظره قسيمان، ولا قوة إلا بالله!

٢ ـ قوله عن الملك الناصر ابن قلاوون:

«ثم رسم بحبسه ـ أي: ابن تيمية ـ واعتقاله، وإدامة الحبس وإذلاله، وكذلك يتنقل من حبس إلى حبس، إلى أن انتقل من معتقله بقلعة الشام

إلى الرمس، وأراح الأنام واستراح أرض الشام من إفساده في دين الإسلام».

وهو ـ كما قررنا ـ يرى تكفيره، وسر عدم قتل ابن قلاوون له ـ في نظره ـ هو قوله: «ولولا شبهة ظاهر الإنكار لضرب عنقه في مكانته! فالذي منعه لا عصمة دمه في الشرع، وإنما الخوف على منصبه، والخوف من الخروج عليه!

٣ ـ قوله: «وقد برز مرسوم سلطان الزمان، وملك الإسلام في هذا الأوان، قبل ذلك بستة أعوام لردع أتباعه المجسمة عن ضلالهم المبين، ومنع أشياعه المتأثمة عن الصعود إلى الكراسي، حفظًا لعقائد المسلمين؛ فأعملوا المكر والاحتيال...» إلى آخر كلامه.

وهذا مرسوم نادر، لعل الملك استفاد منه هذه المرة، بوقوفه على تهاويل العلاء، **وأن الواجب وضع الخطوط الحمراء على كلامه**، وعدم الاندفاع إلى تثويره وتقريره!

ومن الجدير بالذكر أنه من القرن الخامس الهجري إلى هذا المرسوم، والأشعرية تسري وتجري إلى العلماء بالجرِّ والقوة، ويذوق وبال ذلك الأجيال التي تأتي بعد ذلك؛ فتختلط عليهم الأمور، ويظهر منهم من يدافع عن الفطرة ويذب عن ابن تيمية وأمثاله، وعندهم ميل للأشعرية أو تقرير لها، وهذا الذي حصل مع غير واحد ممن قرظ «الرد الوافر».

وبالتفطُّن إلى أثر هذه المراسيم يُعلَم مقدار الصدق والحق في مقولة (المالكية أشاعرة ولا يوجد فيهم غير ذلك)؛ فكان ذلك في زمن حمل المهدي بن تومرت وأتباعه الناس على التأويل الذي يوافق مذهبه، وإلا؛ فأئمتهم سلفية، وليس فيهم قبل ذلك إلا النزر اليسير جدًّا.

قال العلَّامة تقي الدين الهلالي: «اعلم أيها القارئ الكريم أن أهل المغرب كانوا على عقيدة السلف حتى جاء محمد المهدي بن تومرت الذي

بنيت الدولة الموحدية على مذهبه؛ فدعا الناس إلى ترك عقيدة السلف والتمسك بعقيدة المتأخرين الذين ينفون بعض صفات الله ـ تعالى ـ أو يتأولونها تأويلًا باطلًا، ونجح في دعوته؛ فعم ظلام بدعة علم الكلام في جميع أرجاء المغرب، وألَّف ما يسمى بـ«ست وستين عقيدة» بالعربية للمتكلمين بها، وبالبربرية للقبائل التي لا تحسن العربية، وشاع القول بأن من لا يعرف هذه العقيدة فهو مقلد في الاعتقاد، والراجح عندهم أنه كافر، كما بين ذلك السنوسي في «عقائده الثلاث» وغيره، وبقي الناس على ذلك إلا من رحمهم الله ـ تعالى ـ حتى جاء الإمام الملك الهمام محمد بن عبدالله(١) ـ رحمه الله تعالى ـ فأنكر هذه العقيدة، وهي تدرَّس في كل مدرسة وكل مسجد، ولم يكن أحد في زمانه يتجرأ على إنكارها»(٢).

وقال: «اعلم أن عقيدة الأشعرية لم تكن موجودة عند علماء المغرب الأولين؛ لا في زمان الصحابة والتابعين، ولا في زمان دولة الأدارسة، ولا في زمان المرابطين، وإنما جاء بها من الشرق محمد المهدي بن تومرت، أخذها عن أبي حامد الغزالي»(٣).

---

(١) محمد بن عبدالله بن إسماعيل العلوي من ملوك المغرب، بويع سنة ١١٧١ هـ، وتوفي سنة ١٢٠٤ هـ، قال عنه الهلالي: «عالم سلفي، وملك عبقري عظيم، وغصن جليل، من دوحة الدولة العلوية الكريمة، من آل بيت النبي ﷺ».

(٢) مقالة بعنوان: (من مناقب عالم الملوك وملك العلماء في زمانه سيدي محمد بن عبدالله العلوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تجديد الدعوة إلى عقيدة السلف)، نشرت في مجلة «دعوة الحق» المغربية، السنة السادسة عشرة، العدد الرابع والخامس، صفر ١٣٩٤هـ ـ مارس ١٩٧٤م، (ص ٦٧ ـ ٧٣).

(٣) مقالة بعنوان: (ملك من ملوك الدولة العلوية المجيدة وموقفه من الأشعرية)، نشرت في مجلة «الجامعة السلفية» الهندية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ربيع الأول ١٤٠١هـ ـ يناير ١٩٨١م، (ص ٩ ـ ١٦). =

وقد بيَّنَّاه وفصَّلناه شديدًا في كتابنا «محنة ابن العز الحنفي»[(١)]، والحمد لله وحده.

٤ ـ المرسوم الذي أصدره نائب سلطان العهد بعد ضرب التيمية المجسمة لفقيه من الشافعية بالقباقب والنعال، قال العلاء ـ غفر الله له ـ:

«ولولا أن يتدارك نائب سلطان العهد والزمان للاختلال النازل بحال أهل الدين والإيمان، بتنكيل المفسدين، وتجريس المعتدين، ومنعهم عن الميعاد في البيوت والمساجد وعن التلفظ بهذه الأباطيل...».

ولا أدري! لماذا الإصرار على إلصاق الاعوجاج الذي لا يسلم منه أحد من بني آدم بالتيميين؟! وينبغي أن يلحق بأصحابه من غير تعميم؛ ففرق بين أن يقال عند الاعوجاج: فلان خارج عن الصف، وبين القول بأن الصف أعوج، والأول عمل المنصفين، والآخر للمغرضين!

والزمان يدور على هيئته تلك، ويؤخذ المحسن بعمل المسيء،

= انظر المقالتين في كتابي: «مقالات السير والتراجم والمناقب ومقدمات الكتب والتقاريظ لها للعلامة تقي الدين الهلالي» (ص٣١١، ٣٣٥).

(١) انظره: (ص ٤٨٥ ـ ٤٩٠، ٤٩٢ ـ ٥٠٧).

قال أبو عبيدة: إذا كان الحق يعرف بأنه لا يوجد مالكي إلا أشعري؛ فماذا نقول عما قاله أبو منصور عبدالقاهر البغدادي في «أصول الدين» (ص٣٤٠) في حماية أهل السنة لأهل الثغور: «في ثغور الروم والجزيرة وثغور الشام وثغور أذربيجان وباب الأبواب؛ كلهم على مذهب أهل الحديث من أهل السنة، وكذلك ثغور أفريقية وأندلس، وكل ثغر وراء بحر المغرب أهله من أصحاب الحديث، وكذلك ثغور اليمن على ساحل الزنج»؟!

وبهذه المناسبة أشير: لو أن مؤلِّفًا جمع أسماء المجاهدين من علماء الحديث في «مصنَّف» مفرد؛ ليظهر عوار من ينادي بالجهاد، ويكثِّر أتباعه من خلال الشعارات، وركوب ما لا يرتضى من العواطف العواصف، وينادي بأن العلم الشرعي اليوم لا فائدة منه!

والصالح بجريرة الفاسد، والمنصف المتعقل بعمل المندفع المتهور!

٥ ـ المراسيم السلطانية الماضية قبل محنة ابن ناصر الدين إلى الشام.

يقول العلاء البخاري: «وقد كانت تعاقبت مراسم السلاطين الماضية إلى الشام لقمع أولئك المجسمة...».

وفي هذا تأليب للملك بأن يصنع صنيع من قبله، ولكن جرَّت بعض المراسيم ـ وهي التي أفردتُها بدراسة مستقلة فيما يخص (محنة ابن العز الحنفي) و(محنة الظاهرية) ـ ويلات ودمار، وخراب للبلاد والعباد.

وختم العلاء كتابه للملك بمرسوم السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وأورده بتمامه وكماله(١).

ويا ليته ما فعل؛ حتى لا يهدم مبادئه وحماسه في الحط على ابن عربي، ولو كان عنده إنصاف؛ لأقلع عن ذلك، لماذا؟

لأن هذا المرسوم كان سببه حط شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن عربي، ورأينا فيما سقنا عنه فيما تقدم مدى حماسه وشدته على ابن عربي، ووصل به الحال إلى تكفير من لم يكفره، وهكذا صنع مع شيخ الإسلام ابن تيمية، والواجب عليه إن كان مغلِّبًا لقناعاته ومبادئه أن يضرب صفحًا عن الذي لاقَه ابن تيمية بشأن ابن عربي؛ لأن محاربته له (عنده) حق ودين؛

---

(١) وجدناه في مصدرين آخرين ـ كما تقدم ـ، وهناك فروق طفيفة بين ما في خط الحافظ ابن حجر مع ما فيهما، وجعلنا ما في خط ابن حجر هو الأصل، كما سبق بيانه.

ثم يسَّر الله عَزَّوَجَلَّ ـ بمنِّه وكرمه ـ مصادر أخرى لهذا المرسوم، وعملت على دراسته، وبيان ملابساته، والقضايا العلمية التي فيه، وبيان التدليس والكذب على ابن تيمية، وذلك في دراسة مفردة مسهبة، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فأخذ العلاء البخاري المرسوم الذي وجه إليه بباطل ـ عنده ـ لينتصر به في ملاحقة أتباع ابن تيمية، وهذا يدل على أن **مواقفه سياسية، مهدَّفة لأغراض ذاتية، وأعراض مصلحية، وليست منوطةً بأحكام الشرع الطاهر.**

قال أبو بكر بن عبدالله بن أيبك الدَّواداري في كتابه «كنز الدُّرر وجامع الغُرَر» (٩/١٤٣) على إثر مرسوم السلطان الناصر محمد بن قلاوون مباشرةً:

«ذكر السبب الموجب لهذه الفتن المذكورة

وذلك أن بعض أصحاب الشيخ تقي الدين ابن تيمية أحضر للشيخ كتابًا من تصانيف الشيخ محيي الدين ابن العربي يسمى «فصوص الحكم»، وذلك في سنة ثلاث وسبع مئة، فطالعه الشيخ تقي الدين، فرأى فيه مسائل تخالف اعتقاده، فشرع في لعنة ابن العربي وسب أصحابه الذين يعتقدون اعتقاده، ثم اعتكف الشيخ تقي الدين في شهر رمضان وصنف نقيضه، وسماه: «النصوص على الفصوص»، وبيَّن فيه الخطأ الذي ذكره ابن العربي، وبلغه أن شيخ الشيوخ كريم الدين شيخ خانقاه سعيد السعداء بالقاهرة المحروسة له اشتغال بمصنفات ابن العربي، وأنه يعظِّمه تعظيمًا كبيرًا، وكذلك الشيخ نصر المنبجي، ثم إن الشيخ تقي الدين صنَّف كتابين فيهما إنكار كثير على تأليف ابن العربي، ولعنه فيهما مصرحًا، ولعن من يقول بقوله، وسيَّر الكتاب الواحد للشيخ نصر المنبجي والآخر للشيخ كريم الدين، فلما وقف عليه الشيخ نصر حصل عنده من ذلك أمر عظيم، وتألم له تألُّمًا بالغًا، وحصل له إنكاء شديد.

وكان الشيخ نصر ـ كما قد تقدم من الكلام ـ منزلته عند الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير العالية، وأن بيبرس لا يقوم ويقعد إلا به في سائر حركاته، وكان سائر الحكام من القضاة والأمراء وأرباب المناصب يترددون إلى عند الشيخ نصر لأجل منزلته عند بيبرس الجاشنكير، فحضر عنده القاضي زين الدين بن مخلوف المالكي عقيب وقوف الشيخ نصر على

كتاب الشيخ تقي الدين، فأوقف القاضي على الكتاب المذكور؛ فقال له القاضي: أوقف الأمير ركن الدين عليه، وقَرِّر معه ما أحببتَ، وأنا معك كيف شئتَ، وألزِم الأمير ركن الدين بطلبه إلى الديار المصرية، وتسأله عن عقيدته؛ فقد بلغني أنه أفسد عقول جماعة كبيرة، وهو يقول بالتجسيم، وعندنا من اعتقد هذا الاعتقاد كَفَر ووجب قتله.

فلما حضر الأمير ركن الدين بيبرس الجاشنكير عند الشيخ نصر على عادته أجرى له ذكر ابن تيمية وأمر عقيدته، وأنه أفسد عقول جماعة كبيرة، ومن جملتهم نائب الشام وأكبر الأمراء الشاميين، والمصلحة تقتضي طلبه إلى الأبواب العالية، ويطلب منه عقيدته، وتقرأ على العلماء بالديار المصرية من المذاهب الأربعة؛ فإن وافقوه وإلا يستتيبوه ويرجعوه ليرجع عن مذهبه واعتقاده سائر من لعب بعقله من الناس أجمعين، ثم ذكر له ذنوبًا أخر حتى حَرَّض بيبرس على طلبه.

ثم بعد ذلك جرت فتن للحنابلة بمدينة بلبيس، ثم انتقل الحال إلى القاهرة وحصل لبعض الحنابلة إهانة، واعْتُقِل منهم جماعة، **وجرت فتن عظيمة بين الأشاعرة والحنابلة بالشام**، وكان النائب غائبًا بالصيد، فلما حضر أمر بإصلاح ذات البين، وأقر كل طائفة على حالها، وجرى في القاهرة ـ أيضًا ـ على الحنابلة أمور شنيعة، وألزموهم بالرجوع عن العقيدة، وأن يقولوا: إن القرآن العظيم هو المعنى القائم بالنفس، وأن ما في الصحف عبارة عنه، وأن ما هو في الصحف موجود ومحفوظ في الصدور ومقروء بالألسنة مخلوق، وأن القديم هو القائم بالنفس، وألزموا بنفي مسألة العلو والتصريح بذلك، وأن جميع ما ورد من أحاديث الصفات لا يجري على ظاهرها بوجه من الوجوه، وجرى عليهم كل مكروه.

وكان القاضي شرف الدين الحنبلي قليل البضاعة في العلم، ولم يدرِ ما يجيب به، وكان أكبر من تحدث فيهم وألزمهم بذلك القاضي زين الدين المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ انتصارًا للشيخ نصر في ذلك الوقت، وكان القاضي زين

الدين عالمًا جيدًا وفقيهًا حسنًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يتحدث في المذاهب الأربعة، وكذلك ساعدوه جماعة من الشافعية؛ **فكان هذا سبب أصول الفتن المذكورة**».

ومما يؤكد أن **هذه مشغبة وملعبة، وليست حرصًا وديانة**؛ ما حصل مع شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذلك، وقد أفصح عنه ابن أيبك الدَّواداري نفسه؛ فقال:

«**ذكر سنة ست وسبع مئة**

وفيها في آخر يوم من شهر رمضان المعظم أحضر الأمير سيف الدين سلَّار الموالي القضاة الثلاثة: الشافعي، والمالكي، والحنفي، ومن الفقهاء: الباجي والنمراوي، وتكلم معهم في إخراج الشيخ تقي الدين ابن تيمية؛ فاتفقوا على أن يُشتَرط عليه أمور ويلزم بالرجوع عن العقيدة، فأرسلوا إليه من يحضره ليتكلموا معه في ذلك؛ فلم يجب إلى الحضور، وتكرر إليه الرسول ست دفعات، وهو مصمم على عدم الحضور، وطال عليهم المجلس؛ فانصرفوا على غير شيء»[(١)].

ثم قال: «وفيها[(٢)] في العشر الأول من شهر ربيع الأول وصل الأمير حسام الدين مهنا ابن الأمير شرف الدين عيسى بن مهنا إلى الأبواب العالية، واجتمع بالمقام الأعظم السلطاني، وحصل له من الإقبال والإنعام شيء كثير، وخاطب مولانا السلطان في أمر الشيخ تقي الدين ابن تيمية؛ فأنعم مولانا السلطان به بإطلاقه، فتوجه إليه الأمير حسام الدين مهنا بنفسه إلى السجن، وأخرجه يوم الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الأول، وأحضر إلى دار النيابة بحضرة الأمير سيف الدين سَلَّار، وأحضر له بعض الفقهاء وحصل بينهم كلام كثير وبَحْثٌ زايدٌ يَضيقُ هذا المجموع عن

---

(١) «كنز الدرر وجامع الغرر» (١٤٦/٩).

(٢) أي: (سنة سبع وسبع مئة).

بعضه، وقربت صلاة الجمعة فافترقوا، ثم اجتمعوا وبحثوا إلى المغرب، ولم ينفصل لهم أمر، ثم اجتمعوا يوم الأحد الخامس والعشرين من الشهر، وحضروا جماعة فقهاء أخر، وحضر الشيخ نجم الدين بن رفعة وعلاء الدين الباجي، وفخر الدين ابن أبي سعد، وشمس الدين الخطيب الجزري، وعز الدين النمراوي، وشمس الدين عدلان، وصهر المالكي، وجماعة أخر في تعدادهم طول كثير، ولم تحضر الموالي القضاة، وطلبوهم فاعتذروا، وقبل عذرهم نائب السلطان ولم يكلفهم إلى الحضور، وتباحثوا ذلك اليوم في مجلس الأمير سيف الدين سلار، وانفصل المجلس على خير، وبات الشيخ تقي الدين عند نائب السلطان، وكتب بيده كتابًا إلى دمشق مضمنًا خروجه من السجن، وأقام بعد ذلك بدار ابن شقير بالقاهرة، ورسم نائب السلطان بتأخيره عن التوجه مع مهنا لمصلحة في ذلك.

وفي يوم الجمعة رابع عشر ربيع الآخر؛ عقد له مجلس آخر بالمدرسة الصالحية بعد الصلاة، وكان مهنا قد سافر وبحثوا عنه، ووقع الاتفاق على تغيير الألفاظ في العقيدة، وانفصل المجلس على خير، واستقر بعد ذلك بالقاهرة والناس يجتمعون به ويهرعون إليه، ولم يزل كذلك إلى أن سافر في سنة اثنتي عشرة وسبع مئة، واستقر إلى أن توفي ـ رحمه الله تعالى ـ»[١].

والذي يبدو أن شدة حِنق العلاء البخاري على شيخ الإسلام ابن تيمية أنساه بغضه لابن عربي، أو تجوَّز عنه، وإلا؛ فلا معنى لتعيير ابن تيمية بهذا المرسوم؛ الذي لا ينكر العلاء البخاري أن سبب الحط فيه على ابن تيمية كان ظلمًا، ولذا وضع الله له القَبول، وكانت مآل هذه الجولة في صراع ابن تيمية مع خصومه إلى خير وبركة.

---

(١) «كنز الدرر وجامع الغرر» (٩/١٥٠ ـ ١٥١).

هذه جولات مهمة مع العلاء البخاري فيما يخص (إذا كنتَ ناقلًا؛ فالصحة)، وتبيَّن لنا أن هذه القاعدة ليست عنده، **وأنه لم يتجرد لنصرة مبادئه**، وأنه تجوَّز كثيرًا حتى في كتابه الذي أرسله إلى الملك الأشرف برسباي!

استفاد العلاء البخاري في مرسومه السلطاني من تقي الدين أبي بكر الحصني (ت ٨٢٩هـ)، وسيأتي إلقاء مزيد ضوء على هذه الحيثية من البحث، مع ظهورها من مقدِّمة الكتاب لما قال:

«فإن سبب وضعي لهذه الأحرف اليسيرة ما دهمني من الحيرة من أقوام أخباث السريرة، يُظهرون الانتماء إلى مذهب السيد الجليل الإمام أحمد، وهم على خلاف ذلك، والفرد الصمد!

والعجب أنهم يعظِّمونه في الملأ ويتكاتمون إضلاله مع بقية الأئمة!

وهم أكفر ممن تمرَّد وجحد!

ويربطون عقول العوام وضعفاء الطلبة بالتمويه الشيطاني، وإظهار التعبُّد والتقشُّف، وقراءة الأحاديث، ويعتنون بالمُسند.

كل ذلك خزعبلة منهم وتمويه.

وقد انكشف أمرهم حتى لبعض العوام.

وبهذه الأحرف يظهر الأمر ـ إن شاء الله تعالى ـ لكل أحد، إلا لمن أراد الله عَزَّوَجَلَّ إضلاله وبقاءه في العذاب السَّرمد»[1].

---

(١) «دفع شُبه من شبَّه وتمرد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد» (ص٦١).

وما زالت نسخته التي بخطِّه من الكتاب محفوظة في مكتبة مراد البخاري في تركيا، تحت رقم (١٤٤)، أفاده علي رضا قره بلوط في كتابه «معجم المخطوطات الموجودة في مكتبات استانبول وآناطولي» (٧٥/١)، وحصَّلتُ =

فهما يلتقيان معًا في عموم النظرة لابن تيمية وأتباعه من بعده، ودخل عليهم الدَّخَن والدَّخَل في مصادرهم التي ينقلون عنها، مع تأييد من حولهم لها، بحكم تداعيات سبقت، ومِحن عرضت؛ كمحنة ابن العز الحنفي، وهما في منزلة رفيعة في المجتمع، فطار الناس بكلامهم، وإلى الله المشتكى.

* تأثُّر علاء الدين البخاري بتقي الدين الحصني

تلقَّف خصوم ابن تيمية عمن سبقهم أنه (مجسِّم)، ثم ألصقوا هذا اللقب بجميع أتباعه من بعده، وهكذا صنع العلاء البخاري مع ابن ناصر الدين الدمشقي فيما تقدم عنه!

ثم ردَّد هذه التُّهمة جمع ممن وافقوا العلاء البخاري في مشربه العقدي ومآخذه على التيميين، ممن ضاهوه في شدة محاربتهم.

وتأثر العلاء البخاري بتقي الدين أبي بكر الحصني الدمشقي (ت ٨٢٩هـ)، الذي له «دفع شُبَه من شَبَّه وتمرَّد ونسب ذلك إلى السيد الجليل الإمام أحمد»، نشره[١] عن النسخة الخطية الوحيدة[٢] محمد زاهد

= النسخة، وهي ليست كذلك؛ ففي آخر لوحة منها (ق١١٣/أ): «هذا آخر كتاب «دفع الشُّبه» غفر الله لمصنفه سيدنا الشيخ العلامة تقي الدين الحصني،...».

(١) (سنة ١٣٥٠هـ) عن دار إحياء الكتب العربية بمصر، ثم صوِّر عن المكتبة الأزهرية للتراث، ثم طبع (سنة ١٤١٨هـ) بعنوان: «دفع الشُّبَه عن الرسول ﷺ والرسالة» مجهول مكان الطبع، **وهي نشرة شيعية، وفيها حذف لذكر أبي بكر وعمر** رضي الله عنهما، ونشرته دار الرازي ـ عمان (سنة ١٤٢٤هـ) بتحقيق عبدالواحد مصطفى، **ومُحقِّقه متعسِّف متحامل على ابن تيمية وأتباعه، ولم يخدم الكتاب.**

(٢) هكذا أثبتها الناشر على نسخة الشيخ محمد زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ على غلاف الكتاب!

وله ـ في الحقيقة ـ عدة نسخ في غير مكتبة؛ منها: =

الكوثري، وهذا بحد ذاته يحتاج إلى مزيد توثيق عن أصل عتيق؛ حتى نتحصل على العلم المحقق، القائم على نقل موثق، وما عدا ذلك زخرف مزوَّق! وسأعمل في توثيق نقولي عنه من أصل خطِّي جيد، قيل إنه بخط التقي الحصني نفسه! والصواب أنه ليس كذلك.

لم يدرك الحصني معركة العلاء مع ابن ناصر الدين الدمشقي؛ إذ حصلت بعد وفاته بسنوات قليلة؛ إلا أنه كان يؤذيه مع مساعدته له في بناء خان السبيل[1]، وعاش الحصني في آخر عمره الأجواء التي شكى منها العلاء في رسالته إلى الملك الأشرف برسباي، ولعله أخذ من كلامه أو ردد ما كان شائعًا آنذاك من حقائق وعبارات كانت تتردد بين خصوم ابن تيمية وأتباعه، والأول أرجح عندي؛ لمطابقة ما فيه (ص ٣٨ ـ ٤٠) من مرسوم الملك الناصر محمد بن قلاوون مع ما ساقه العلاء البخاري؛ فكأنه أخذه منه، وهذا نص كلام التقي الحصني بطوله:

«نجزت هذه الأحرف المباركات على قارئها ومستمعها[2] المتأسِّين بأهل الحق، تبعًا للصفوة من أولي المعجزات، المنزِّهين لرب العالمين، والمعظِّمين لسيد الأولين والآخرين، وسائر الأنبياء والمرسلين، وسُرُج[3]

= مراد البخاري، رقم (١٤٤) في (١١٢) ورقة، ومكتبة جار الله رقم (١٠٠٢) في (٣٧) ورقة، منسوخة (سنة ٨٨٢هـ) عن أصل المصنِّف بخط محمد بن يحيى بن إبراهيم العدوي الشافعي، وعليه تذييل بخط ناسخه يؤيِّد فيه تقريرات المصنِّف، وثالثة في مكتبة الدولة ـ برلين، رقم (٤٨٦٦)، ورابعة في تشستربتي، رقم (٣٤٠٦/٤)، منسوخة عام (٨٣٠)، وكانت ملكًا لابن طولون، وأفاد في أولها فائدة جليلة حول مستند تقي الدين الحصني في معرفته لعقائد ابن تيمية، **وهي مهمَّة جدًّا**، سيأتي نقلها والتعليق عليها.

(١) سبق التعريف به.

(٢) في نسخة: «مستمعيها».

(٣) في نسخة: «سراج».

هذه الأمة من بعدهم؛ كالصِّدِّيقين وسائر الصحابة والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وكنتُ قد عزمتُ على أن أقتصر على ذلك؛ لأن في بعض ما ذكرتُه وقاية من المقت والمهالك، ثم قيل لي وكُرِّر عليَّ أن **أهل التشبيه والتجسيم والمزدرين بسيد الأولين والآخرين تبعًا لسلالة(١) القردة والخنازير؛ لهم وجود وفيهم كثرة(٢)، وقد أخذوا بعقول كثير من الناس لما يزينون لهم من الإطناب على قدوتهم، ويزخرفون لهم بالأقوال والأفعال**، ويموِّهون لهم بإظهار التنسُّك والإقبال على كثرة(٣) الصلاة والصوم والحج والتلاوة(٤)، وغير ذلك، مما يحسن في قلوب كثير من الرجال، لا سيما العوام المائلين مع كل ريح، أتباع الدجال؛ فانقادوا لهم بسبب ذلك، وأوقعوهم في أشرِّ المهالك؛ فرأيتُ بسبب هذه المكايدة(٥)

---

(١) العبارة فيها مخالفة شرعية؛ فالممسوخ لا يعقِّب، كما ثبت في قوله ﷺ: «**إنَّ الله لم يجعل لمسخٍ نسلًا ولا عَقِبًا**»، أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٣) عن أم حبيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) هذا الذي أغاظ علاء الدين البخاري، ظهر ذلك في رسالته للملك برسباي، وتقدمت بحروفها نقلًا من خطه، بواسطة خط الحافظ ابن حجر.
وهذه (الكثرة) الفضل فيها لله عَزَّوَجَلَّ، وببركة اتباعهم للكتاب وصحيح السنة، وهي الفيصل بين أهل السنة ومبغضيهم ولا سيما في (الجنائز)، وهذه **سنة ماضية لله عَزَّوَجَلَّ لا تتخلف.**

(٣) في نسخة: «في» بدل «على كثرة».

(٤) فيه الدخول بالبواطن والنيات التي لا يعلمها إلا ربُّ البريات، والعابد يجاهد نفسه لدفع الرياء عنه ليحقق الإخلاص، وهو لا يعلم أحققه أم لا، إذا كان هذا في حق النفس؛ فيبقى الإنسان على تخوف ووجل؛ فما بالك برد الظاهر من الأعمال الصالحة بالدخول فيما لا يعلمه إلا الله، **هذا مسلك غير شرعي**، ولا نحكم نحن إلا على الظواهر؛ فتنبه لذاك تولى الله هداك، ووقانا الله وإياك الشرور والمهالك.

(٥) في نسخة: «المكائد».

والخزعبلات أن أتعرَّض لسوء عقيدتهم تبعًا[١] لهذا الزائغ[٢] عن طريق أهل الحق، وهم الأئمة الأربعة المقتدى بهم والمعوَّل عليهم في جميع الأعصار والأقطار؛ لأنهم النجوم الذي بهم يُقْتَدى، والسُّرج الذي بنورهم في ظلمات الضلالات والجهالات يُهتَدى[٣].

وقد بالغ جمع من الأخيار من المتعبدين وغيرهم من العلماء كأهل مكة وغيرها أن أذكر ما وقع لهذا الرجل من الحيدة عن طريق هذه الأئمة، ولو كان أحرفًا يسيرة: إما بالصريح أو بالتلويح مشيرة؛ فاستخرتُ الله[٤] عَزَّوَجَلَّ في ذلك مدة مديدة، ثم قلتُ: لا أبا لك! وتأملتُ ما حصل وحدث بسببه من الإغواء والمهالك؛ فلم يسعني عند ذلك كتم[٥] ما علمتُ، وإلا لُجِمتُ بلجام من نار ومقت، وها أنا أذكر الرجل وأشهِّر[٦] باسمه الذي شاع وذاع، واتسع به للباع[٧]، وسار بل طار في أهل القرى والأمصار، وأذكر بعض ما انطوى باطنه[٨] الخبيث عليه، وما عوَّل في الإفساد بالصريح أو الإشارة إليه، ولو ذكرتُ كثيرًا مما ذكره ودوَّنه في كتبه المختصرات[٩]؛ لطال جدًّا، فضلًا عن المبسوطات، وله مصنفات أخر لا يمكن أن يطلع عليها إلا من تحقق[١٠] أنه على عقيدته الخبيثة، ولو عصر هو وأتباعه

---

(١) في نسخة: «قمعًا».

(٢) يريد: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رفع الله درجاته وغفر للتقي الحصني ـ.

(٣) نعم، الأئمة الأربعة كذلك، وهذا مسلَّم عند ابن تيمية وغيره من أتباع السلف.

(٤) في نسخة: «الله تعالى».

(٥) في نسخة: «أن أكتم».

(٦) في نسخة: «وأسميه».

(٧) في نسخة: «التابع».

(٨) ليس لك هذا! فالباطن لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

(٩) لا يوجد في كتب ابن تيمية المختصرة، ومتونه العقدية انتقاد، والذي لم تسعه عقول مناوئيه مباحثه وصولاته وجولاته في المطولات!

(١٠) في نسخة: «تحققوا».

بالمعْصَرات[١]؛ لما فيها من الزيغ والقبائح المنجشات[٢]

قال بعض علماء[٣] الحنابلة في الجامع الأموي في ملأٍ من الناس: لو اطَّلع الحصنيُّ على ما اطلعنا عليه من كلامه؛ لأخرجه من قبره وأحرقه[٤].

فأكد مقالة هؤلاء أن أتعرض لبعض ما وقفتُ عليه، وما أفتى به من[٥] جميع المذاهب، وما خُطِّئ فيه، وما انتُقِد عليه، وأذكر بعض ما اتفق له من المجالس والمناظرات، وما جاءت به المراسيم[٦] **العاليات**، وأتعرض لبعض ما سلكه من المكائد التي ظن بسببها أنه يخلص من ضرب كأسياط[٧] والحبوس وغير ذلك من الإهانات، وهيهات! فأول شيء سلكه من المكر والخديعة أن انتمى إلى مذهب الإمام أحمد[٨]، وشرع يطلب العلم ويتعبد؛ فمالت إليه قلوب المشايخ وغيرهم؛ فشرعوا في إكرامه والتوسعة عليه، فأظهر التعفف؛ فزادوا في الرغبة فيه والوقوع عليه، ثم

---

(١) هذا تصور غير صحيح، وكُتب ابن تيمية مطبوعة ومحققة، ويتسابق إليها طلبة العلم، ويفرحون بها، ولا نعلم كتابًا له لم يطبع إلا ما بقي في ركام المخطوطات التي لم يكتشفها الباحثون بعد.

(٢) في النسخة: «النحسات».

(٣) في نسخة: «العلماء من».

(٤) رويدك! الواجب: (أثبت العرش ثم انقش)، **وهذه أساليب عاطفية لا علمية**، لا تنفع عند المتثبتين من طلبة العلم المرضيين.

(٥) سقطت من نسخة.

(٦) هي كثيرة ـ وأسفاه! ـ وتحتاج أن تجمع مراسيم الأشاعرة ضد السلفية، وتدرس دراسة وافية، مع بيان الآثار المترتبة عليها.

(٧) في نسخة: «الأسياط».

(٨) هذا الكلام في الميزان العلمي والإنصاف (أضحوكة) و(أكذوبة)؛ فما بقي شيء في المكنون، وكتب الإمام أحمد وأصحابه موجودة مشهورة، ومثل هذا يدل على عمق الحقد.

شرع ينظر في كلام العلماء، ويعلِّق في مسوَّداته، حتى ظن أنه صار له قوة في التصنيف والمناظرة، وأخذ[١] يدوِّن ويذكر أنه جاءته فتوى من بلد كذا، وليس لذلك حقيقة[٢]؛ فيكتب عليها على صورة للجواب[٣]، ويذكر ما لا ينتقد عليه، وفي بعضها ما يمكن أن ينتقد؛ إلا أنه يشير إليه على وجه التلبيس، بحيث لا يقف على مراده إلا حاذقٌ عالمٌ مُفنَّنٌ، فإذا ناظر أمكن[٤] أن يقطع مَنْ ناظره إلا ذلك المُفَنَّن الفَطِن.

ثم مع ذلك شرع يتلقى الناس بالأُنسِ وبسْطِ الراحة[٥] ولين الكلام، ويذكر أشياء تحلو للنفس، لا سيما الألفاظ العذبة، مع اشتمالها على الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة؛ وطلبوا منه أن يذكِّر الناس ففعل؛ فطار ذكره بالعلم والتعبُّد والتعفُّف؛ ففزع الناس إليه بالأسئلة، فكان إذا جاءه أحد يسأله عن مسألة قال له: عاودني فيها. فإذا جاءه قال: هذه مسألة مشكلة[٦]، ولكن لك عندي مخرج أقوله لك بشرط؛ فإني أتقلَّدها في عنقي. فيقول: أنا أوفي لك. فيقول: أن تكتم[٧] علي. فيعطيه العهود والمواثيق على ذلك، فيفتيه بما فيه فرجه؛ حتى صار له بذلك أتباع كثيرة[٨]، يقومون في نصرته أن لو عرض له عارض.

---

(١) في نسخة: «أمد».

(٢) هذا غمط لابن تيمية، واتِّهام له بباطل! وفيه تكذيب للحقائق.

(٣) في نسخة: «الجواب».

(٤) في نسخة: «أمكنه».

(٥) في نسخة: «الوجه».

(٦) هذا خلاف واقع شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذه الإحالات للمشكلات إن وقعت ففلتة، وليس هو الأصل في فتاويه.

(٧) في نسخة: «يكتم».

(٨) لعل مثل هذه التوسعات جعلت العلاء البخاري يزعم أن أتباعه طائفة خبيثة، وأنها باطنية؛ تظهر خلاف ما تبطن، وأنهم في عقائدهم لهم أسرار!

ثم إنه علم أن ذلك لا يخلصه؛ فكان إذا كان في بعض المجالس قال: إنا لله وإنا إليه راجعون! قد انفتق فتوق من أنواع المفاسد يبعد ارتتاقها[١]، ولو كان لي حكم؛ لكنتُ أجعل فلانًا وزيرًا وفلانًا محتسبًا وفلانًا دويدارًا وفلانًا أمير البلد، فيَسمع أولئك وفي قلوبهم من تلك المناصب؛ فكانوا يقومون في نصرته.

ثم إنه علم أن مثل هؤلاء قد لا يقدرون على مقاومة العلماء إذا قاموا في نحره؛ فجعل له مخلصًا منهم بأن ينظر إلى من الأمر إليه في ذلك المجلس، فيقول له: ما عقيدة إمامك؟ فإذا قال: كذا وكذا؛ قال: أشهد أنها حق وأنا مخطئ، واشهدوا أني على عقيدة إمامك، وهذا كان سبب عدم إراقة دمه[٢]، فإذا انفضَّ المجلس أشاع أتباعه أن الحق في جهته ومعه، وأنه قطع الجميع[٣]، ألا ترون كيف خرج سالمًا حتى حصل بسبب[٤] ذلك افتتان خلق كثير لا سيما من العوام؟!

فلما تكرر ذلك منه علموا أنه إنما يفعل ذلك خديعةً ومكرًا؛ فكانوا مع قوله ذلك يسجنونه، ولم يزل ينتقل من سجن إلى سجن حتى أهلكه الله ـ تعالى ـ[٥] **في سجن الزَّندقة والكفر»**.

ومن قواعده المقررة عنده وجرى عليها أتباعه: التوقِّي بكل ممكن، حقًّا كان أو باطلًا، ولو بالأيمان الفاجرة، سواء كانت بالله عَزَّوَجَلَّ أو غيره.

وأما الحلف بالطلاق؛ فإنه لا يوقعه ـ البتة ـ ولا يعتبره، سواء كان

---

(١) في نسخة: «ارتفاؤها».

(٢) يا لله! هكذا تقلب الأحوال، وتغير الحقائق!

(٣) في نسخة: «الجمع».

(٤) مثبتة من نسخة.

(٥) في نسخة: «عَزَّوَجَلَّ» بدل «تعالى».

بالصريح أو الكناية أو التعليق أو التنجيز[١]، وهذا مذهب فرقة الشيعة؛ فإنهم لا يرونه شيئًا، وإشاعته هو وأتباعه أن الطلاق الثلاث واحدة؛ خزعبلة ومكر، وإلا؛ فهو لا يوقع طلاقًا على حالف به، ولو أتى به في اليوم مئة مرة على أي وجه كان، سواء كان حثًّا أو منعًا أو تحقيق خبر؛ فاعرف ذلك، وأن مسألة الثلاث إنما يذكرونها تستُّرًا وخديعةً، وقد وقفتُ على مصنَّف له في ذلك[٢]، وكان عند شخص شريف[٣]، وكان يرد الزوجة إلى زوجها في كل واقعة بخمسة دراهم[٤]، وإنما أطلعني عليه لأنه ظن أني منهم؛ فقلتُ له: يا هذا! أتترك قول الإمام أحمد وقول بقية الأئمة بقول ابن تيمية؟! فقال: اشْهَد عليَّ أني تبت، وظهر لي أنه كذب في ذلك، ولكن جرى على قاعدتهم في التستر والتقية؛ فنسأل الله ـ تعالى ـ العافية من المخادعة،...»[٥].

---

(١) انظر تحرير مذهب ابن تيمية في هذا: «اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية الفقهية» (٣١/٩ ـ ١٤٧ ط كنوز إشبيليا) للدكتور زيد بن سعد بن مبارك الغنَّام.

(٢) «هذا شيء مدهش جدًّا، ولولا أن الذي يحكيه الإمام الحصني المعروف بشُحِّه على دينه ما وجد ما يحكيه إلى القلوب سبيلًا».
هذا من تعليق الكوثري، وهو يخالف المتواتر عن ابن تيمية، وكتب في هذه المسألة ما يقارب ألفي ورقة فيما ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» (٥٤٠/٥ ـ بتحقيقي)، وهي بخلاف ما قال، وهذا يؤكد لك مدى كثرة الإشاعات من ذاك الزمن.

(٣) في نسخة زيادة بعدها: «شريف زينبي».

(٤) هذا الذي ردده العلاء البخاري وتجرَّأ؛ فنقله في كتابه إلى السلطان برسباي، فيما تقدم عنه.

(٥) «دفع شُبه من تشبَّه وتمرَّد» (٢٠٢ ـ ٢٣٦ ط الرازي) مع فروق مع المثبت، واعتمدتُ فيه على نسخة مراد البخاري (ق٢٩/ب ـ ٣١/ب)، وقارنتُ بنسخة جار الله (ق٩/ب ـ ١٠/أ)، وهي المشار إليها في الحواشي بقولي: «في نسخة». =

* مصادر تقي الدين الحصني في كلامه على ابن تيمية

كلام الحصني في ابن تيمية خطير، واتخذه العلاء البخاري متَّكَأً في محاربة ابن تيمية بعامة، ومن عُرف الذَّبُّ عنه كابن ناصر الدين الدمشقي بخاصة، وكان له بالغ الأثر في هجمته عليه، ولكن مِن حق المنصف أن يسأل: ما هي المصادر التي اعتمد عليها التقي الحصني في كلامه على ابن تيمية، وكيف تكوَّنت عنده هذه الصورة القاتمة عنه، وكأن من جاء بعد ابن تيمية من أحبابه وأنصاره نسخة عنه حتى في تمويهه ولعبه وكذبه على حد زعم التقي الحصني! ويلزم منه أن ابن ناصر الدين الدمشقي على هذا الحال، وكذا كل من عظَّم ابن تيمية، ودافع عنه.

وهذا أمر خطير، واتِّهام فظيع، وفيه حوم على تكفير هؤلاء، والعجب أن الواحد منهم لا ينقل حرفًا عن ابن تيمية، بل يُنشئ كلامًا من تصوراته! وغالبًا إذا عُرضت على ما في كتب ابن تيمية؛ فإنها ليست فيه، وإنْ وجدت أصولها، فيكون نقل الحصني ـ وتبعه العلاء البخاري ـ محرفًا.

وإن علمنا أن العلاء البخاري يعتمد على الحصني؛ فمن أين للأخير هذا التصور؟!

لم أجد جوابًا على هذا السؤال إلا عند وقوفي على نسخة تشستربتي[1] بدبلن في إيرلندا من كتاب «دفع شُبه من شبَّه وتمرَّد» للحصني نفسه؛ فوجدتُ على غلافها ما رسمه وفصُّه[2]:

«**فائدة:** سبب تكلُّم المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ في ابن تيمية وأتباعه، ما نقل له عن الشيخ العلامة ناصر الدين التنكزي: أنَّه اجتمع

---

(١) مجموع رقم (٣٤٠٦)، الرسالة الرابعة فيه (ق٥٥)، وانظر في التعريف به: «فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربتي» (٢٢٩/١ ـ ٢٤١)، نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت ـ الأردن.

(٢) انظر: (نموذج رقم ٦) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

ببعض من ينتسب إلى الحنابلة، قال: فرأيتُه يقول بمسألة التناسخ ولا يقطع لأطفال المسلمين بالجنَّة، وسمع منه هذا القول شخص آخر.

ونُقل للشيخ المؤلِّف ـ أيضًا ـ أن شخصًا قال عند هذا المبتدع المشار إليه: يا جاه محمد! فقال: «لا تقل (يا جاه محمد)؛ فإنه قد بقي قُفَّة عظام»! نعوذ بالله العظيم من هذه الزَّلَّة العظيمة الجسيمة، وسمع هذا الكلام ـ أيضًا ـ ابن أخي الشيخ المؤلِّف، فاجتمع مع عمِّه؛ فقال كلامًا وقع فيه هذا الجاهل المشار إليه، ثم قال: يا عمُّ لمَ تكلَّمتَ في ذلك؟ فقال: أنا مشغول بنفسي. فقال: ما يخلِّصك هذا عند الله عَزَّوَجَلَّ، كيف يتعرَّض هذا الجاهل للرسول ﷺ وحطِّ مرتبته ومراتب النبيِّين، ويتكلم في الله ما لا يليق بجلاله، وغير ذلك مما هو زندقة؟ لا يخلِّصك هذا عند الله، مع تمكُّنك عن تنزيه الله ـ تعالى ـ وتعظيمه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

فقال المؤلِّف ـ رحمه الله تعالى ـ: ائتوني بشيء من كلام هذا الرجل أنظر فيه، فإذا تكلَّمتُ تكلَّمتُ على بصيرة.

فَأُريَ بأشياء من كلامه، فلما رأى كلامه تكلَّم بما تكلَّم ـ رحمه الله تعالى ـ.

قال شيخنا النُّعيمي ـ ومن خطِّه نقلتُ ـ: نقلتُها من خطِّ شيخنا شهاب الدين ابن قُرا بِيَد المؤلِّف ملخِّصًا لها.

قلتُ: ...» هكذا في الأصل بعد (قلت) بياض!!

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات:

أولًا: الحمد لله عَزَّوَجَلَّ على هذه الفائدة، **وهي مهمة جدًّا.**

ثانيًا: هذه الفائدة بخط ابن طولون، نقلها عن شيخه عبدالقادر بن محمد النعيمي[1]، ونقلها النعيمي عن شيخه شهاب الدين أحمد بن

---

(١) لي كتاب مفرد في ترجمته، وجمع لما بقي من كتبه ورسائله، فاللهم يسِّر.

عمر بن عثمان بن علي بن محمد شاه الخوارزمي البيدمري الصوفي الشافعي الدمشقي، المشهور بـ(ابن قُرا)[١]، وهو من تلاميذ[٢] تقي الدين الحصني، فالإسناد **صحيح متصل**.

ثالثًا: الخبر فيه إدانة لمن يقول بالتناسخ ولا يقطع لأطفال المسلمين بالجنة، وهو ممن ينتسب ـ زورًا ـ للحنابلة، وابن تيمية ـ كما سيأتي ـ بريء من ذلك، والذي في كتبه هو معتقد المسلمين.

رابعًا: مَرَدُّ كلام ابن تيمية المزعوم إلى مجهول ينتسب إلى الحنابلة! وكذا إلى (رجل) لم نعلمه، ولا نعرف شيئًا عن صِدقه ودِيانته، ولا عن ضبطه وعدالته.

خامسًا: لم يسمع تقي الدين الحصني ذلك بنفسه، وإنما بواسطة ناصر الدين محمد بن طولوبغا التَّنْكَزي[٣] (٧٦١ ـ ٨١٩هـ)، وكانت أمُّ النُّعيمي المؤرِّخ (عبدالقادر بن محمد) ربيبة في حجره، فكان زوج جدة النُّعيمي لأمِّه[٤].

سادسًا: هذه الفائدة وجدها الناسخ (ابن طولون) بخط النُّعيمي نفسه، وهو ممن له عناية بابن تيمية، وترجمه في كتابه «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس» (١/٧٥ ـ ٧٧) ترجمة مضيئة، وكانت له عناية بابن ناصر الدين الدمشقي، ومن الذَّابين عنه، وردَّ كلام شيخه برهان الدين البقاعي

---

(١) ستأتي ترجمته.

(٢) كان يقرأ عليه في كتاب «الحاوي»، انظر: «الضوء اللامع» (٢/٥٤).

(٣) نسبة لتنكز نائب الشام؛ لكون أبيه كان من مماليكه، ترجمته في: «إنباء الغمر» (٣/١١٧ ـ ١١٨)، «الضوء اللامع» (٧/٢٧٥)، «نيل الأمل» (ق ٣/١/٣١١).

(٤) «الضوء اللامع» (٤/٢٩٢) وكتابي «ترجمة العلامة محيي الدين عبدالقادر النعيمي وآثاره العلمية» (أفراد أسرة النعيمي ـ رقم ٢).

فيه، وصرَّح بأنه ظلمه[١]، ومما قاله النُّعيمي عن ابن ناصر الدين الدمشقي:

«الشيخ الحافظ المصنف»[٢] «الشافعي المحدث المعروف»[٣] «طلب الحديث، وجوَّد الخط على طريقة الذهبي بحيث إنه حاكاه، وأكثرَ عن المشايخ الدمشقيين وغيرهم»[٤].

وللنعيمي عناية بابن تيمية، وظفرتُ بخطه تقاييد عنه نقلها من خط ابن ناصر الدين الدمشقي، ولم أظفر ببعضها إلا عنده، وهي ـ ولله الحمد ـ ما زالت محفوظة بخطه[٥]، وليس فيها إلا تبجيله وتعظيمه.

سابعًا: نقل النعيمي هذه الفائدة من خط شيخه أحمد بن عمر بن عثمان بن علي، الشهاب الخوارزمي الدمشقي الشافعي، يعرف بـ(ابن قُرا)[٦]، ممن أخذ الفقه عن ناصر الدين التَّنكزي والتقي الحصْني، وكان

---

(١) «تنبيه الطالب» (٣٢).

(٢) «تنبيه الطالب» (٣٢).

(٣) «تنبيه الطالب» (٣٢).

(٤) «تنبيه الطالب» (٣٢).

(٥) منها نسخة في المتحف البريطاني، رقم (OR ١٥٥٠).

(٦) ترجمته في: «الضوء اللامع» (٥٤/٢)، «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان» (ترجمة رقم ٢٥ ـ بتحقيقي) للنعيمي، «الكواكب السائرة» (٢٥/١)، «شذرات الذهب» (٢١١/١)، وذكرته في ترجمتي المفردة للنعيمي ضمن شيوخه (رقم ٨)، وله مما بقي من كتبه ـ فيما وقفت عليه ـ: «الروض الباسم في التكني بأبي القاسم» و«الدر النظيم في فضل بسم الله الرحمٰن الرحيم» و«مختصر المسالك في المناسك لأبي منصور الكرماني» و«المنتقى من ترتيب المدارك» و«نخبة النخب الموصلة إلى أعلى الرتب» و«النبذة الحسنة في ذكر من مات موافقًا لغيره في السنة» و«ملخص شروط الوضوء» و«تلخيص أحكام المساجد لابن العماد» و«نبذة من توثيق عرى الإيمان لشرف الدين ابن البارزي» و«تفسير الكلمات الطيبات» و«المنتقى العزيز في فضائل عمر بن =

يقرأ عليه في كتابه «الحاوي»، وهو ممن قرأ على ابن ناصر الدين الدمشقي ثم باينه كالبَلَاطُنُسِي، ولم يلبث أن نافره البَلَاطُنُسِي، وجمع فيه جُزءًا سماه: «جد المفترَى فيما ابتدعه ابنُ قُرا»، ثم غيَّر اسمه؛ وسمَّاه: «الباعث».

وكان مصرِّحًا بالحطِّ على الطائفة العربية (أتباع ابن عربي)، بل وأتباع ابن تيمية، بحيث إنه قال مجيبًا لمن سأله عن اعتقاده من المخالفين له: (اعتقادي زيتونة مباركة؛ لا غربية ابن عربي، ولا شرقية ابن تيمية).

مات في بلده في عاشر جمادى الأولى سنة ثمان وستين وثمان مئة، ـ رحمه الله تعالى ـ[(١)].

قال أبو عبيدة: إن كان حطُّه بسبب المسائل المزبورة؛ فجزاه الله خيرًا، فقد أحسن، ولكن كان الواجب عليه أن يتثبَّت من صحة نسبتها لابن تيمية، وهو مؤاخذ في القدح فيه بمجرَّد نسبتها إليه.

ثامنًا: أما ابن أخي تقي الدين الحصني، الذي كان سببًا مباشرًا لتأليف عمِّه لهذا الكتاب؛ فهو محمد بن محمد بن محمد بن عبدالمؤمن، السيد المحب بن الشمس الحصني الأصل الدمشقي الشافعي، مات بدمشق في أواخر ذي الحجة سنة تسع وثمانين عن أزيَد من ثمانين عامًا[(٢)].

= عبدالعزيز» من «تاريخ ابن شاكر الكتبي» و«منتخب من كتاب العلم والتعلم والتعليم لأبي بكر الموصلي»، انظر: «خزائن الكتب في دمشق وضواحيها» (٣٨، ٧٣).

(١) «الضوء اللامع» (٢/٥٤).

(٢) «الضوء اللامع» (٩/٢٣٦).

ترجمته في: «وجيز الكلام» (٣/٩٥٣)، «تاريخ البصروي» (٩٩)، «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان» (ق ٤/أ)، «متعة الأذهان» (١/٧٤٦)، «حوادث الزمان» (١/٢٩٥).

وكان باعثه على حثِّ عمه التقي الحصني على التأليف جيدًا، إذ فيه محاربة المبتدعة، وأصحاب الأقوال الشاذة، المخالفة للكتاب وصحيح السنة، وهو أمر واجب على الكفاية.

تاسعًا: ولكن يا ترى! هل ابن تيمية يقول بالمسائل التي ثوَّرت التقي الحصني للرد عليه؛ **وهي**:

١ ـ مسألة التناسخ!

٢ ـ لا يقطع لأطفال المسلمين بالجنة!

٣ ـ تعليل عدم مشروعية السؤال بجاه محمد؛ لأنه (بقي قُفَّة عظام)!

نعوذ بالله العظيم من هذا الزلل الجسيم؟!

قال أبو عبيدة: لا أشك قِيدَ أُنملة أن هذا كله كذب عليه، وأنه لم يخطر له في يوم من الأيام ببال، وما سنح له في خيال؛ بل مُعتقَده على نقيض ذلك، والعلم لا يحابي أحدًا، ولا أمير فيه إلا الحجة والبرهان، وقاعدته: (إنْ كنتَ مدَّعيًا؛ فالدليل، وإن كنت ناقلًا؛ فالصحة).

فالمطلوب ممن يعزو هذا لابن تيمية؛ أن ينقله من كُتبه، وأنَّى له ذلك، ولو دقَّق ونقَّر، وقمَّش وفتَّش، وأكثرَ المساءلة والنظر؛ فإنه لن يجده عنه، ولا عن واحد معتبر من أصحابه المعروفين، وتلاميذه الثقات، فضلًا عن أن ينقلوه عنه أو ينسبوه إليه!

ثم ذهبتُ أبحث في كتاب الحِصْني «دفع شُبه مَن شبَّه وتمرَّد»؛ فوجدتُ فيه المفاجأة المذهلة! وهي نقله عن الحافظ ابن رجب الحنبلي:

«وقفتُ على مصنَّف لطيف له، ولم يتمَّه»، قال:

«وفي هذا الكتاب رمز إلى أنه من القائلين بتناسخ الأرواح، وبعض

أتباعه الذين هم رؤوس في التبعية؛ يقع منه ما يدل على ذلك، والله أعلم»[(١)].

وهذه الدعوى خطيرة، وشرَح خطورتها المعلق على الكتاب؛ فقال:

«القول بتناسخ الأرواح كُفر؛ لأنه عبارة عن اعتقاد أن أرواح من يموتون تتصل بغيرهم، فقد يكون روح الخواجه الذي مات اليوم روح أكبر عالمٍ مرشدٍ زاهدٍ ورعٍ بعد ذلك والعكس، وقد يتصل روح الخنزير الذي ماتَ بمحمد الذي ولِد بعد ذلك وبعكس، وقد يتصل بعد ذلك بكلب ثم يتصل بحمار ثم يتصل بنبي، وهكذا إلى غير نهاية، وهذا يقتضي أن لا بعث وأن لا جزاء؛ فإن الروح لا يقف عند حد معلوم يجازى عليه، بل قد يكون بحال يقتضي العذاب ويصبح بحال يقتضي النعيم، ثم بحال لا يقتضي عذابًا ولا نعيمًا، وهكذا، وهذا غير ما تنطق به الشرائع الإلهية كلها؛ فهو مصادم للأنبياء ولما جاء به الأنبياء، وكيف لا يكون ما هذا حاله كفرًا؟! وهذا المذهب لا دليل عليه من العقل مع كونه مع الشرع كما ذكرنا؛ وذلك أن الأرواح ليست من عالم المحسوسات حتى نراها ونحكم عليها، وهي لم تخبرنا عن نفسها بشيء، فالجهالة بها مطلقة»[(٢)].

قال أبو عبيدة: الدعوى لم تثبت على ابن تيمية ولا على رؤوس التبعية له ـ أصلًا ـ، وعبارة: (يقع منه ما يدل على ذلك)؛ نحتاج إلى معرفة عبارته لنحاكمها، وإلا فنحن إن ردَّدنا القول بأنه يقول بتناسخ الأرواح لكُنَّا من رؤوس التبعية للحصني! والعِلم لا يَقبل ذلك، والتُّهم لا تثبت بهذه المسالك.

---

(١) هكذا العبارة في «دفع شُبه مَنْ شبَّه وتمرَّد» (ص٣٨٧ ـ ط دار الرازي) أو (ص٦٣ ـ ط الكوثري) وفيه: «ولم يتم» و«رسل في التبعية».

ومثل المزبور في نسخة جار الله (ق١٨/أ و ب) ونسخة مراد البخاري (ق٥٦/ب ـ ٥٧/أ) وفيها: «بنسخ الأرواح».

(٢) تعليق الكوثري على «دفع شُبه مَن شبَّه وتمرَّد» (ص٦٣ هامش١).

ثمة أمر مهم جدًّا: بعد فرض موافقتنا على الدلالة على قول هذا المجهول ـ وهو من أتباع ابن تيمية ـ على القول بالتناسخ؛ نبقى بحاجة إلى الدليل على أن ابن تيمية يقول بهذا، وهذه كُتبه وهي مطبوعة مفهرسة، يسهل الوصول إلى مباحثها، ولم نجد فيها إلا تكفيره من يقول بتناسخ الأرواح؛ فلما سئل عن النصيرية، وأنهم يقولون بأشياء منها تناسخ الأرواح، قال في «مجموع الفتاوى» (١٤٩/٣٥) عنهم:

«أكفر من اليهود والنصارى، بل وأكفر من كثير من المشركين، وضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار المحاربين».

والعجب لا ينتهي ممن علَّق هذه التهمة بابن رجب، أوَليس مِن حقِّنا أن نسأل عن اسم كتابه، ومَن نقله عنه غير الحصني، ليقطع علينا الطريق، قال: «لم يتمه»!

فمستند التهمة باطل، وهو قول عاطل، وابن تيمية بريء منه ويكفِّر من يقول به وبلوازمه التي لا تنفك عنه، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يثبت عذاب القبر، ويقرِّر أنه على الروح والبدن، ويذكر الإجماع عليه؛ وعبارته: «العذاب والنعيم على النفس والبدن جميعًا باتفاق أهل السنة والجماعة، تُنعَّم النفس وتُعذَّب منفردة عن البدن، وتُعذَّب متَّصلة بالبدن، والبدن متَّصل بها»[(١)].

والقائلون بتناسخ الأرواح يرَون أن الأبدان لا تعاد؛ وإنما نعيمها أو عذابها على حسب البدن الذي انتقلت إليه بغير تَخلُّل زمان بين التعلُّقين[(٢)].

قال ابن تيمية في معرض حديثه عن (العذر بالجهل) في حق ذلكم الرجل الذي قصَّ النبي ﷺ خبره[(٣)]، وقد أمر بنيه أن يحرِّقوه إذا مات

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨٢/٤)، وانظر: «المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع» (ص٨٦٠).

(٢) انظر: «التعريفات» (ص٧٢) للجرجاني.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٣٤٨١، ٧٥٠٦) ومسلم (٢٧٥٦) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

حتى لا يبعثه الله: «فهذا الرجل شك في قدرة الله، وفي إعادته إذا ذُرِّي، بل اعتقد أنه لا يُعاد؛ وهذا كُفر باتفاق المسلمين»[١].

بل يصرِّح ابن تيمية بأنه «تقوم القيامة التي أخبر الله بها في كتابه وعلى لسان رسوله، وأجمع عليها المسلمون؛ فيقوم الناس من قبورهم لرب العالمين حفاة عُراة غُرلًا»[٢].

فأين هذا من تناسخ الأرواح؟!

أوَليس قوله هذا كقول الإمام أبي الحسن الأشعري: «وأجمعوا على.. أن الله يعيدهم كما بدأهم حفاة عُراة غُرلًا»[٣]؟!

أوَليست النصوص ـ كتابًا وسنة ـ طافحة بهذا، ومَن يثبت هذا، وينقل الإجماع عليه؛ أوَليس بريئًا كل البراءة من القول بتناسخ الأرواح؟

ألم يقُل ابن تيمية أن «قول المسلمين أهل السنة والجماعة، وجماهير اليهود والنصارى والمجوس؛ أن المعاد للروح والبدن»[٤]، ودَعْوَى «أن لا معاد للبدن ولا للروح، هو قول مشركي العرب، والطبائعيِّين، والمنجِّمين، وبعض الإلهيِّين من المتفلسفة»[٥]، فكيف يُنسب له قول هو ينسبه للمشركين؟! وكيف يقول بالتناسخ وهو يقرِّر: «أما البهائم؛ فعامة المسلمين أنه لا عقاب عليهم، إلا ما يُحكى عن التناسخيَّة»[٦]، فكيف يصح نسبة القول بالتناسخ لابن تيمية، مع هذا كله؟!

لا أستبعد تعلُّقًا بلازم على عادة خصوم ابن تيمية، والواجب على

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/٢٣١)، وانظر: «المسائل العقدية» (ص٨٥٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٣/١٤٥) (الواسطية)، «المسائل العقدية» (٧٢).

(٣) «رسالة إلى أهل الثغر» (٢٨١).

(٤) «مختصر الفتاوى المصرية» (٤٠٦).

(٥) «مختصر الفتاوى المصرية» (٤٠٦).

(٦) «مختصر الفتاوى المصرية» (٤٠٨).

صاحب هذه التُّهمة أن يبرز ما تعلَّق به من كلامه، ويُثبت أنه له، ثم تقع المحاورة، أما إرسال التهمة هكذا؛ فليس هذا من المنهج العلمي.

ويبقى التنويه على أن ابن رجب من المعظِّمين لابن تيمية، ومن أعاجيب الأكاذيب؛ القول:

«كان الشيخ زين الدين ابن رجب الحنبلي ممن يعتقد كُفر ابن تيمية، وله عليه الرد، وكان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس: معذورٌ السُّبْكِيُّ ـ يعني: في تكفيره ـ»[١].

قال أبو عبيدة: لي عليه ملاحظات:

الأولى: لولا قوله (زين الدين ابن رجب الحنبلي) لظننته كما سبق عند قوله: (ابن رجب)؛ فيكون واحدًا مجهولًا، ودلَّس فيه التقي الحصني، إذ لا يُعقل لمن ينظر في كتب ابن رجب الحنبلي أن يصدِّق هذا الهراء؛ إذ يجده يمدح ابن تيمية ويصفه بـ(شيخ الإسلام)، ويثني عليه شديدًا في كثير من المواقف والمسائل، ويترجمه في «ذيله على طبقات الحنابلة» (٤/٤٩١ ـ ٥٢٩) بترجمة مضيئة، مليئة بالمدح والثناء، والعرفان بالعلم والعمل، والتقوى وصحة المُعتقَد، ولولا الخروج عن المقصود لسقنا كلامه بكلِّه وكَلكَله، وهذا من الواضحات.

الثانية: مما يدل على كذب العبارة: التقوُّل عليه بأنه «كان يقول بأعلى صوته في بعض المجالس: معذور السبكي ـ يعني: في تكفيره ـ»، فلماذا (بأعلى صوته) و(بعض المجالس)؛ وهو الرزين الهادئ، وليس بثرثار ولا مِهذار، ولا لمَّاز ولا مِعْثَار، ولا طعَّان ولا عيَّار؟! وها هو يقول:

---

(١) «دفع شُبه مَنْ شبَّه وتمرَّد» (ص١٢٣ ـ ط الكوثري) و(ص٥٣٥ ـ ط الرازي) و(ق١١١/ب ـ نسخة مراد البخاري) و (ق٣٧/أ ـ نسخة جار الله) وسقطت منها (يعني).

«إنَّ أكثر الأئمة غلطوا في مسائل يسيرة مما لا يقدح في إمامتهم وعلمهم، فكان ماذا؟! فلقد انغمر ذلك في محاسنهم وكثرة صوابهم، وحُسن مقاصدهم ونصرهم للدين»، ثم يقول ـ وهذا هو الشاهد ـ: **«والانتصاب للتنقيب عن زلاتهم ليس محمودًا ولا مشكورًا، لا سيما في فضول المسائل التي لا يضرُّ فيها الخطأ، ولا ينفع فيها كشفُ خطئهم وبيانُه.**

وكذلك كثرة البحث عن فضول علوم لا تنفع في الدين، وتشغل عن الله والاشتغال به، وتُقسِّي القلب عن ذكره، ويوجب لأهلها حبَّ العلو والرئاسة على الخلق، فكل هذا غير محمود»[1].

ثمة أمر يَضحك منه العاقل: متى كفَّر السبكيُّ ابن تيمية، وقد نقل عنه ابن رجب وغيره أنه كان يمدحه، وأنه كتب للذهبي اعتذارًا لما قدح فيه؟! والقدح غير الكفر، إلا عند الجهال الذين لا يفرِّقون بينهما، وستأتيك[2] ـ إن شاء الله تعالى ـ بخط ابن حجر ترجمة التقي السبكي لابن تيمية؛ نوضِّح فيها موقفه منه، والردود بينهما، ونكشف زيف من تعلق بكلامه على تكفير ابن تيمية.

الثالثة: نعم؛ وُجدت اختلافات علمية بين ابن رجب وشيخ شيخه ابن تيمية، وظهرت له آثار وتبعات بعد وفاته، وظفرتُ بوثائق خطية توَسِّع الإجمال المذكور في كتب التراجم، وليس هنا موطن بسطها والتفصيل فيها، ولا تعدو تخطئة التلميذ لشيخ شيخه في بعض المسائل، وهذا أمر لا ضَير فيه، ولا غضاضة، ولا هو خاص بابن تيمية مع بعض أتباعه.

ولولا أنَّ المقام خاصٌّ بالتفصيل في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، وأن الذي جرَّنا إليه طعن تقي الدين الحصني فيه، وإيذاؤه له، وجرَّأ هذا

(١) «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» (٥٦ ـ ٥٧).

(٢) في دراسة مستقلة يسَّر الله نشرها بخير وعافية.

علاء الدين البخاري عليه، وضرورة تحرير السبب الذي استدعى هذا الموقف الغريب من التقي الحصني، فلولا هذا؛ لما حُمتُ حول التقي الحصني وكتابه «دفع شُبه مَن شبَّه وتمرَّد»، والحمد لله على كل حال، فإن الفائدة المتحقِّقة من وراء هذا التفصيل والتفريع مفيدة وحسنة لمن رام الهداية، والوقوف على الحقيقة.

الرابعة: ثَمَّة أمر مهم وعجيب! حول هذه المسألة التي سكت عليها الكوثري ـ وهو من خصوم ابن تيمية وألدِّ أعدائه ـ، وأين كلامه في تعليقه على «ذيول تذكرة الحفاظ» (ص١٨٠) لما قال: «وعند ابن رجب بعض نزعات إلى شواذ ابن القيم وشيخه ـ أي: ابن تيمية ـ في مؤلَّفاته... فتطالع كتبه على حيطة»؟

فهو يعرف خطأ كلام الحصني، وأن هوى ابن رجب تَيمي، ولا يصدِّق عارف بابن رجب هذه التهمة.

والخلاصة أن في هذا الكلام افتراءً على كلٍّ من:

١ ـ ابن تيمية (شيخ الإسلام).

٢ ـ تقي الدين السبكي.

٣ ـ ابن رجب الحنبلي.

فقد ركَّب هذا القائل الكذب على هؤلاء، وألقاه على التقي الحصني، وأثبته ـ للأسف! ـ في مستودع الشُّبهات التي أضرَّت بالناس، وصدَّقها بعض السُّذَّج[1].

وأما الزعم بأن ابن تيمية لا يرى القطع لأطفال المسلمين بالجنة؛ فهو متعقَّب ـ أيضًا ـ، فهذا غَيب ولا يُتكلَّم فيه إلا بنقل، ومذهب ابن تيمية: (الإعمال لا الإهمال)، أعني: الأخذ بجميع النصوص النقلية، لا

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: كلام «جامع الرسائل السبكية» (ص٢٧).

إهمالها ولا إهمال بعضها، ولم أرَ أحدًا فصَّل تفصيله في المسألة، مع الجزم لهم بالجنة.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «الوِلدان الذين يطوفون على أهل الجنة؛ هم خلق من خلق الجنة، ليسوا أبناء أهل الدنيا، بل أبناء أهل الدنيا إذا دخلوا الجنة؛ يكمل خلقهم كأهل الجنة»(١).

وقال ـ رحمه الله تعالى ـ: «ثبت أن الغلام الذي قتله الخضر طبع على الكُفر(٢)، وكان أبواه مؤمنَين، ولهذا قال أصحابنا: لا يُشهد لأحد بعَينه من أطفال المؤمنين أنه في الجنة، ولكن يُطلق القول: أن أطفال المؤمنين في الجنة»(٣).

وقال: «والامتحان في البرزخ لمن لم يكن مكلَّفًا؛ ففيه القولان لأصحابنا وغيرهم، وعلى هذا: لا خلاف في امتحانهم في العرصة، وغير المكلَّف قد يُرحم؛ فإن أطفال المؤمنين مع آبائهم في الجنة»(٤).

ولعل الشبهة التي طرأت لهذا القول: ذلكم التدقيق الذي يكاد ـ في الغالب ـ لا يكون إلا عند ابن تيمية؛ فإنه قال:

«من جُنَّ بعد إسلامه؛ يَثبت لهم حكم الإسلام تبعًا لآبائهم، وكذلك المجنون الذي ولد بين المسلمين؛ يُحكم له بالإسلام ظاهرًا تبعًا لأبويه أو لأهل الدار، كما يُحكم بذلك للأطفال؛ لا لأجل إيمان قام به، فأطفال المسلمين ومجانينهم يوم القيامة تبع لآبائهم، وهذا الإسلام لا يوجب له مزيَّة على غيره، ولا أن يصير به من أولياء الله المتقين، الذين يتقرَّبون إليه

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٢/١٨٣).

(٢) ثبت هذا في أحاديث عديدة مشهورة، انظر منها ـ على سبيل المثال ـ: «صحيح البخاري» (٣٤٠١)، «صحيح مسلم» (٢٣٨٠).

(٣) «مختصر الفتاوى المصرية» (٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٤) «مختصر الفتاوى المصرية» (٤٠٨).

بالفرائض والنوافل»(١).

وأظن أن صاحب هذه الشبهة اختلطت عليه هذه التفاصيل، ولم يدرك مِن كلام ابن تيمية إلا ما خلَصَه من أنه لا يجزم لأطفال المسلمين بالجنة، وهذا الإطلاق كذب عليه.

وغفر الله لك يا ابن تيمية! على هذه التدقيقات، والخوض في هذه التفصيلات؛ فإنه لا يدركها إلا الكبار، ولكنْ؛ فتحتَ ـ عفا الله عنك ـ على نفسك بابًا للصغار والمتعالمين؛ فنالوا منك!

وثالثة الأثافي، وداهية الدواهي: نقلهم عنك في تعليل عدم سؤال غير الله عَزَّوَجَلَّ، وعدم تجويزك السؤال بجاه النبي ﷺ؛ بأنك تقول عن نبيِّنا محمد ﷺ: «فإنه قد بقي قُفَّة عظام»!! ألا لعنة الله عَزَّوَجَلَّ على من يقول بهذا القول، لعنات متتابعات متلاحقات إلى يوم الدين.

لا أُخفي القارئ سرًّا أنه قد قفَّ شعري، واهتز بدني، لما قرأتُ هذه الكلمة! وألقَيتُها على مجموعة من معاصرينا وطلَّابنا ممن تغلغل حب ابن تيمية في قلوبهم؛ فاستنكروها، واستعظموها، وتعوَّذوا بالله من قائلها!

تلطف بعضهم في هذه الشُّبهة، ونسب إلى ابن تيمية أنه كان يقول: «إن نبيَّنا ﷺ ليس له جاه»(٢).

ومعاذ الله من هذه المقالة ـ كتلك ـ؛ فهي الأصل الذي رُكِّبت عليه تلك الشنعاء الصعقاء الصلعاء!

ما عاش ابن تيمية إلا معظِّمًا للرسول ﷺ، ذابًّا عن الدِّين الذي بعثه الله ـ تعالى ـ به، معترفًا بحقوقه على أمَّته في حياته وبعد مماته، بل يقرر أن حقوقه على أمَّته بعد الوفاة أشدُّ منها في الحياة.

---

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١٠/٤٣٧).

(٢) «الفتاوى الحديثية» (ص١١٦).

قال ـ رحمه الله تعالى ـ: «علينا أن نقوم بها في محيَاه وحضوره؛ لأنه ﷺ كان له أن يعفو عن حقِّه، وتلك الحقوق إذا فعلناها كانت عبادة منَّا لله»(١).

وبيَّن أنَّ حقَّه ﷺ على أمَّته شيء زائد عن مجرَّد التصديق به، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

«إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أوجب لنبينا ﷺ على القلب واللسان والجوارح حقوقًا زائدةً على مجرَّدِ التَّصديق بنبوَّته.

كما أوجب ـ سبحانه ـ على خلقه من العبادات على القلب واللسان والجوارح أمورًا زائدةً على مجرَّد التصديق به ـ سبحانه ـ، وحرَّم ـ سبحانه ـ لحرمة رسوله ـ مما يباح أن يُفعل مع غيره ـ أمورًا زائدةً على مجرد التكذيب بنبوَّته»(٢)، وذكر الصلاة عليه ﷺ، وأنه أَولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأن يكون أحبَّ إلى المؤمن من نفسه وولده وجميع الخلق، ووجوب تعزيره وتوقيره، وأنه خصَّه، وأنه حرَّم التقديم بين يديه بالكلام حتى يأذن، وحرَّم رفع الصوت فوق صوته، وأن يُجهر له بالكلام كما يَجهر الرجل للرجل...» إلى قوله:

«وإذا كان كذلك؛ فمعلومٌ أنَّ سابَّه ومُنتَقصه قد ناقض الإيمان به، وناقَض تعزيره وتوقيره، وناقَض رفع ذِكره، وناقَض الصلاة عليه والتسليم، وناقَض تشريفه في الدعاء والخطاب، بل قابل أفضل الخلق بما لا يُقابل به إلا شرُّ الخَلق»(٣).

هكذا يُقابَل من زعم تلك الفرية، ويقال له: إنك قابلتَ أفضل الخَلق بما لا يُقابل به الشهداء، الذين هم أحياء عند ربهم يرزقون، والنبي ﷺ

---

(١) «الرد على البكري» (١١١).
(٢) «الصارم المسلول» (٨٠١ ـ ط الرمادي).
(٣) «الصارم المسلول» (٨٠٨ ـ ط الرمادي).

أفضل منهم بلا مثنوية، ولذا فضَّل جمعٌ المدينة النبوية على مكة بسبب وجوده فيها، وحكى بعضهم الإجماع عليه[(١)]، وبسطناه ـ ولله الحمد ـ في غير هذا المحل[(٢)].

ولم يبقَ هذا التعظيم عند ابن تيمية في مجال التأصيل والتنظير؛ بل كان هذا دَيدنه وهِجِّيراه في مواقفه، وشهد له بهذا عارفوه من خواصِّ أصحابه، قال أبو حفص البزار ـ مثلًا ـ عن شيخه ابن تيمية:

«ولا واللهِ! ما رأيتُ أحدًا أشدَّ تعظيمًا لرسول الله ﷺ، ولا أحرص على اتباعه ونصر ما جاء به منه»[(٣)].

والكلام على تعظيم شيخ الإسلام ابن تيمية لرسول الله ﷺ لاحِب، وله جوانب، وهو مهم وخطير، ويترتَّب عليه آثار ونتائج، ولا سيما في حق المؤذي لرسول الله ﷺ، وبسطَتْ ذلك على وجه لا يكاد يوجد عند أحد، وقد جمَعَتْه ولملَمَته مِن كتبه: الباحثة الدكتورة أسماء بنت محمد توفيق بن بركات، في أطروحتها للدكتوراه بعنوان: «حقوق المصطفى ﷺ والذب عنها في ضوء مؤلَّفات الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ»، فجزاها الله خيرًا وهي منشورة في (٨٠٠) صفحة.

فالقول المزبور بأن نبينا ﷺ ليس له جاه عند ابن تيمية؛ فرية عظيمة، ما خطرت له في بال حتى في المنام، والقول بالتعليل المذكور؛ **كذبة لها قرون**، وهي مركَّبة عند قائليها من تقريرات ابن تيمية بعدم سؤال غير الله عَزَّوَجَلَّ في الدعاء.

---

(١) صرَّح القاضي عياض في «الشفا» (٢/٩١ ط الفكر) و«إكمال المعلم» (٤/٥١١) الإجماع على تفضيل موضع قبر النبي ﷺ على سائر بقاع الأرض.

(٢) انظر: تقديمنا لمقامة نور الدين علي بن يوسف الزَّرَندي (ت٧٧٢هـ): «المرور بين العلمين إلى مفاخرة الحرمين» (ص١١ ـ ٣٦).

(٣) «الأعلام العلية» (٣٠).

وأين هذا من هذا؟!

نعم؛ قرر ابن تيمية أن الأشاعرة عندهم بدع اعتقادية، وظهرت آثارها بالبدع السلوكية التي تنتشر عند أصحاب الطرق؛ كإقامة الموالد والدعاء عند القبور، وعليه فلا يمكن ردُّهم البتة ـ وهم على هذا ـ إلى عدم سؤال غير الله عَزَّوَجَلَّ ، ولابدَّ أن يتذرَّعوا بالسؤال بجاه الرسول ﷺ، وابن تيمية يطالبهم بالدليل، ويورد في منعهم من هذا الفعل الأدلة من الكتاب والسنة، ويقرِّر أن: «البدع الكثيرة التي حصلت في المتأخرين من العُبَّاد والزُّهَّاد والفقراء والصوفية؛ لم يكن عامَّتها في زمن التابعين وتابعيهم، بخلاف أقوال أهل البدع القولية؛ فإنها ظهرت في عصر الصحابة والتابعين، فعُلم أن الشبهة فيها أقوى وأهلها أعقل، وأما بدع هؤلاء؛ فأهلها أجهل، وهم أبعد من متابعة الرسول»[١].

والمراد من هذا: أن القول بأنه لا جاه للنبي عند الله عَزَّوَجَلَّ كُفر، وقائله كاذب على ابن تيمية، والزعم أنه ﷺ في قبره «بقي قُفَّة عظام»! هذا من أعاجيب الأكاذيب على ابن تيمية، ولو أن قائل هذا أفنى طوال عمره وهو يبحث في كُتب ابن تيمية عنه؛ لما وجده، بل يجد ما يخالفه، من إقراره أن النبي ﷺ حيٌّ في قبره، يصله صلاة أمَّته وسلامهم عليه ﷺ بواسطة ملك وكَّله الله ـ تعالى ـ بذلك.

ولكن يناقش ابن تيمية مخالفيه، مع إثبات حياته في البرزخ حياة خاصة به، وهي أرفع من حياة الشهداء، حياة برزخية، ولا يمكن أن يطَّلع عليها أحد، ولا أن يجتمع معه، ولا أن يسأله؛ في حاجة دنيوية أو أخروية، علمية أو حياتيَّة.

ولم يكن سبيلًا للقضاء على كثير ممن اشتط وزعم بأنه اجتمع مع النبي ﷺ يقظة، وأنه جاء إلى قبره ومدَّ له النبي ﷺ يده، ولثمها، وما

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٧٥/١٩)، وانظره أيضًا ـ: (١٥٢/٢٧).

شابه ذلك من الخرافات؛ إلا بإحكام هذا الباب(١).

والعجب من هؤلاء! فإنهم لم يجدوا في الرد عليه إلا مثل هذا الاتِّهام، واستقر عند خصومه مع مُضي الزمن.

ونقل الحصني في «دفع شُبَه مَن شبَّه وتمرَّد» (ص٣٨٦) عن شيخ وقته ـ كما سمَّاه ـ أبي الحسن علي القونوي قوله عن منع التوسل بالنبي ﷺ: «هذا القول الشنيع، والرأي السخيف، الذي أخذ به هؤلاء المبتدعة من التحاقه ﷺ بعد موته بالعدم ـ حاشاه من ذلك ـ يلزمه أن لا يقال أنه رسول الله ﷺ اليوم؛ وهو قول بعض الضُّلال».

قال أبو عبيدة: من حقِّ طالب الحق ومريديه أن يعرفوا من هم (بعض الضُّلَّال)؟

قرَّب علينا الطريق التقيُّ الحصنيُّ نفسُه؛ لما قال على إثر (بعض الضُّلال) مباشرة، نقلًا عن القونوي نفسه:

«قال أبو محمد بن حزم في كتابه «المِلل والنِّحل»: «حدثت فرقة مبتدعة تزعم أنَّ محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ﷺ ليس هو اليوم رسول الله، لكن كان رسول الله ﷺ. ثم قال **«وهذه مقالة خبيثة مخالفة لله** عَزَّ وَجَلَّ ولرسوله ﷺ **ولِمَا عليه أهل الإسلام منذ كان أهل الإسلام إلى يوم القيامة»**.

قال: «وإنما حملهم على الرأي الخبيث قولهم الآخر الخبيث: أن الروح عَرَضٌ، والعَرَضُ يفنى أبدًا، ويحدث ولا يبقى وقتين».

قال: «فروح رسول الله ﷺ عند هؤلاء بطل ولا روح له الآن عند الله، وأما جسده ففي قبره تراب؛ فبطلت نبوَّته ورسالته بموته عندهم، فنعوذ بالله من هذا القول؛ فإنه كُفر صراح لا تردد فيه»»، ثم قال:

---

(١) انظر بيان بطلانها في: كتابي «قصص لا تثبت» (ص ١٧١ ـ الجزء الثالث).

«ويكفي في بطلان هذا القول الفاحش الفظيع أنه مخالف لما أمر الله ـ تعالى ـ به ورسوله ﷺ واتفق أهل الإسلام من الأذان في الجوامع والصوامع وأبواب المساجد جهارًا في شرق الأرض وغربها كل يوم خمس مرات بأعلى أصواتهم، قد قرنه الله ـ تعالى ـ بذكره (أشهد أن لا إلٰه إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله)، وكان يجب على قولهم أن يقال: (وأشهد أن محمدًا كان رسول الله)، وكذلك كان يجب أن يقال بين ثاني الشهادتين في الإسلام، وقد قال ـ تعالى ـ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة: ١٠٩]، وقال ـ تعالى ـ: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩]، فسمَّاهم الله عَزَّوَجَلَّ بعد موتهم في القيامة رسلًا ونبيين، والأصل الحقيقة، وكذلك أجمع المسلمون وجاء به النص أن كل مُصَلٍّ فرضًا أو نفلًا يقول في تشهده: «**السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته**»، ولو كان بعد موته في حكم العدم؛ لما صحَّت هذه المخاطبة. هذا معنى كلام ابن حزم.

ثم قال[1]: «إن ابن حزم أورد على نفسه إيرادات وأجاب عنها.

قلت[2]: وقد حذفتُها أنا لأجل الإطالة، ولا تسع عقول العوامِّ وكثيرٍ ممن أشير إليه بالعلم أن يدركها ويدرك الجواب».

ثم قال[3]: «وإنما أطلتُ النَّفَس في هذه المسألة ـ وإن كانت في غاية الوضوح ـ لقُرب العهد بهذيان من أظهر الخلاف فيها وأفسد به عقائد خَلق كثير من العوام؛ فلذلك استطردتُ في هذا المقام بما يتعلق بهذه المسألة هذا المقدار اليسير من الكلام، وللمقال فيها مجال واسع، لكن

(١) أي: القونوي.
(٢) أي: تقي الدين الحصني.
(٣) أي: القونوي.

إشباع القول في ذلك خارج عما نحن بصدده في هذا الكتاب، والله ـ تعالى ـ أعلم»[١].

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات مُهمَّات للغاية، أُلخِّصها بالآتي ـ والله الهادي ـ:

الأولى: يظهر من السِّياق والسِّباق أن ابن تيمية متَّهم بأنه يقول: إن النبي ﷺ ملتحق بالعدم في قبره!

الثانية: النقل عن ابن حزم مهمٌّ غاية، ولم أرَ المحقِّق[٢] عزاه لـ «الملل والنحل»، مع شدَّة عنايته بالتتبُّع، وإدانة ابن تيمية، ولكن أغفل الإحالة هنا على كتاب ابن حزم.

الثالثة: المفاجأة التي تلحق المدقق في كلام ابن حزم ونقله: أن المزبور من أن محمدًا ﷺ ليس هو اليوم رسول الله، لكنه كان رسول الله؛ هو **مذهب الأشاعرة**.

هكذا عزاها في كتابه «الفصل في المِلل والأهواء والنِّحل»؛ وعبارته فيه (١/١٦١ ـ ١٦٤):

«الرد على من زعم أن الأنبياء عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ ليسوا أنبياء اليوم، ولا الرسل اليوم رسلًا

قال أبو محمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ: حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب ﷺ ليس هو الآن رسول الله ﷺ، ولكنه كان رسول الله ﷺ؛ **وهذا قول ذهب إليه الأشعرية.**

وأخبرني سليمان بن خلف الباجي ـ وهو مِن مُقدَّميهم اليوم ـ أنَّ محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني على هذه المسألة: قتله بالسم

---

(١) «دفع شُبه مَنْ شبَّه وتمرَّد» (ص٣٨٧ ـ ٣٨٨).

(٢) أعني: محقق طبعة دار الرازي لكتاب الحصني «دفع شبه مَنْ شَبَّه وتمَرَّد».

محمود بن سُبُكتكين صاحب ما دون وراء النهر من خراسان رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

قال أبو محمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: وهذه **مقالة خبيثة مخالفة لله ـ تعالى ـ ولرسوله** ﷺ، ولِمَا أجمع عليه جميع أهل الإسلام منذ كان الإسلام إلى يوم القيامة، وإنما حملهم على هذا: قولهم الفاسد أن الروح عرض، والعرض يفنى أبدًا ويحدُث، ولا يبقى وقتين، فروح النبي ﷺ عندهم قد فَنِيَت وبَطَلَت، ولا روح له الآن عند الله ـ تعالى ـ، وأما جسده ففي قبره مَوَات؛ فبَطَلت نبوَّته عندهم بذلك ورسالته.

قال أبو محمد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: ونعوذ بالله من هذا القول؛ فإنه كفر صراح لا تردد فيه، ويكفى من بطلان هذا القول الفاحش الفظيع أنه مخالف لما أمر الله عَزَّ وَجَلَّ به ورسوله ﷺ، واتفق عليه جميع أهل الإسلام مِن كل فرقة وكل نِحلة؛ من الأذان في الصوامع كل يوم خمس مرَّات في كل قرية من شرق الأرض إلى غربها بأعلى أصواتهم، وقد قرَنه الله ـ تعالى ـ بذِكره: «**أشهد أن لا إله إلَّا الله، وأشهد أنَّ محمدًا رسول الله**»، فعلى قول هؤلاء المُوكَلين إلى أنفسهم يكون الأذان كذبًا، ويكون مَن أمر به كاذبًا، وإنما كان يجب أن يكون الأذان على قولهم: «**أشهد أن محمدًا كان رسول الله**»، وإلا فمَن أخبر عن شيء كان وبطل أنه كائن الآن؛ فهو كاذب، فالأذان كذب على قولهم، **وهذا كفر مجرد**، وكذلك ما اتفق عليه جميع أهل الإسلام بلا خلافٍ مِن أحد منهم مِن تلقين موتاهم: «**لا إله إلا الله محمد رسول الله**»؛ فإنه باطل على قول هؤلاء، وكذلك ما عمل به رسول الله ﷺ مدة قتاله الأمة، وأمره عن الله عَزَّ وَجَلَّ بأن يُعمل به بعده أبدًا، وأجمع على القول به والعمل جميعُ أهل الإسلام من أول الإسلام إلى آخره، ومن شرق الأرض إلى غربها، إنسُهم وجِنُّهم بيقين مقطوع به دون مخالف فيما تخرج به الدماء من التحليل إلى التحريم أو إلى الحقن

(١) انظر تحقيق ذلك في: كتاب «ابن فورك وآثاره الأصولية» (١/٥٨ ـ ٦٤) للدكتور محمد حسان عوض.

بالجزية، من أن يعرض على أهل الكفر أن يقولوا: «**لا إله إلَّا الله محمد رسول الله**»؛ فيجب ـ على قول هؤلاء المخذولين ـ أن هذا باطل وكذب، وإنما كان يجب أن يُكلَّفوا أن يقولوا: «**محمد كان رسول الله**»، وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

وكذلك قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٩].

وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩].

فسمَّاهم الله (رسلًا) وقد ماتوا، وسمَّاهم (نبيِّين ورسلًا) وهم في القيامة، كذلك ما أجمع الناس عليه وجاء به النص من قول كل مُصَلٍّ فرضًا أو نافلة: (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)، فلو لم يكن روحه عَلَيْهِ السَّلَامُ موجودًا قائمًا لكان السلام على العدم هذرًا.

فإن قالوا: كيف يكون ميِّتًا رسول الله؟ وإنما الرسول هو الذي يخاطب عن الله بالرسالة.

قيل لهم: نعم؛ يكون من أرسله الله ـ تعالى ـ مرة واحدة فقط رسولًا لله ـ تعالى ـ أبدًا؛ لأنه حاصلٌ على مرتبةِ جلالةٍ لا يحُطُّه عنها شيء أبدًا، ولا يسقط عنه هذا الاسم أبدًا.

ولو كان ما قُلتم؛ لوجب ألَّا يكون رسول الله ﷺ رسولًا إلى أهل اليمن في حياته؛ لأنه لم يكلِّمهم ولا شافهَهَم.

ويلزم ـ أيضًا ـ أن لا يكون رسولَ الله إلا ما دام يكلِّم الناس، فإذا سكت أو أكل أو نام أو جامع؛ لم يكن رسولَ الله! **وهذا حُمق مشوب بكُفر، وخلافٌ للإجماع المتيقَّن**، ونعوذ بالله من الخذلان.

وأيضًا؛ فإن خبر الإسراء الذي ذكره الله عَزَّوَجَلَّ في القرآن، وهو منقول نقل التواتر، وأحدُ أعلام النبوة، ذُكِر فيه رسول الله ﷺ أنه رأى

الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في سماء سماء، فهل رأى إلَّا أرواحهم التي هي أنفسهم؟! **ومن كذَّب بهذا أو بعضه؛ فقد انسلخ عن الإسلام بلا شك، ونعوذ بالله من الخذلان**، وهذه براهين لا محيد عنها.

وقد صحَّ عن رسول الله ﷺ أنه أخْبَر أنَّ ملائكة يبلِّغونه منَّا السلام، وأنه مَن رآه في النوم فقد رآه حقًّا، ولقد بلغني عن بعضهم أنهم يقولون: «إنَّ أمهات المؤمنين ـ رضوان الله عليهن ـ لَسنَ الآن أمهات المؤمنين، لكنهن كُنَّ أمهات المؤمنين».

قال أبو محمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **وهذا ضلال بَحت، وحماقة محضة!** ولو كان هذا؛ لوجب أن لا تكون أمُّ المرء التي ولدته، وأبوه الذي ولده؛ أباه ولا أمَّه، إلَّا في حين الولادة والحمل من الأم فقط، وفي حين الإنزال من الأب فقط، لا بعد ذلك، **وهذا من السُّخف الذي لا يرضى به لنفسه ذو مُسكة.**

فإن قالوا: أتقولون إن عمر أمير المؤمنين أو عثمان ـ أيضًا ـ كذلك؟

قلنا لهم: لا، وهذا إجماع؛ لأنه لا يكون أمير المؤمنين إلَّا مَنْ يكون الائتمارُ بأمره واجبًا، وليس هذا لأحد بعد موته إلَّا للنبي ﷺ، وإنما هو لخليفة بعد خليفة طول حياته فقط.

فبطل أن يكون لهم فيها مُتَعلَّق، وبالله ـ تعالى ـ التوفيق».

الرابعة: رضي التقي الحصني ـ وقبله القونوي ـ حُجَج ابن حزم في تفنيد هذا الباطل، وحُقَّ لهم ذلك، ولكن زعم الأخير أن هذا اختيار ابن تيمية، وتعامى عن نسبة ابن حزم ذلك للأشاعرة!

وإن صح عنهم ذلك؛ فإنَّ متأخِّريهم أثبتوا حياة حقيقية للأولياء والشهداء كحالهم في الدنيا وزيادة، وأصبحت الكتب المؤلَّفة في مناقب الأشياخ فيها خروجهم من القبر، وإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج، والقَصص في ذلك لا تُعَدُّ ولا تُحصى.

ولا أدري! هل هذا هو سرُّ التواؤم بين الأشاعرة والصوفية في المتأخِّرين، أم أنه غيره؟

وإذا ثبت هذا للأشياخ من الأوتاد والأقطاب ـ زعموا ـ؛ فإنه في حياة النبي ﷺ أليَق وأولى، فدافعوا بكل ما أُتُوا من قوة عن حياة النبي ﷺ في قبره ـ وهذا حقٌّ ـ، ولكنهم جعلوها كحياته في الدنيا، وأثبتوا لبعضٍ تعدُّد اللقاءات معه ﷺ يقظة لا منامًا، واجتماعًا، وفرَّعوا عليها التصحيح والتضعيف بالكشف، والتطويل في إثبات هذا هنا أجنبي عن محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، وله عندي محل آخر، فقد بحثتُ في مناقب الأولياء عند متأخِّري الصوفية، ونظرتُ في كتب نُظَّارهم وعقائدهم، وكتبتُ نحو ألف ورقة في حياة البرزخ عندهم، ولنشرها مناسبة أخرى، أسأل الله أن يمد في العمر بطاعة وبلا محنة، إنه الجواد الكريم.

الخامسة: الخلاصة ـ إن صح خبر ابن حزم ـ أن الأشاعرة المتقدِّمين غالوا وأخطؤوا لما قالوا أنَّ النبوَّة عرَض، وأن الأنبياء اليوم في قبورهم ليسوا بأنبياء، وشطُّوا بعيدًا لما قالوا إن حياتهم في قبورهم أكمل من حياتهم في الدنيا، فيجب الفزع إليهم، وسؤالهم، مع اعتقادهم أنهم يخرجون من القبور، وصنَّف واحد من أشقيائهم رسالة ـ عندي ـ سماها:

«أبدع ما كان من أنَّ محمدًا ﷺ لا يخلو منه مكان ولا زمان».

السادسة: تخلَّص ابن تيمية من محاذير المسألة، وهو معظِّم لرسول الله ﷺ، ويُحِبُّه حُبًّا شرعيًّا، معظِّمًا للأدلة التي جاءت في الوحيين الشريفين، وأثبت ذاك المقدار الذي جاء في النقول، ولم يعتقد ولم يقُل أن النبي ﷺ في قبره الآن ليس بنبيٍّ، ولا أنه الآن (قُفَّة عظام)! ولعن الله من تنقَّص رسول الله ﷺ حيًّا وميِّتًا، وقال بهذا أيًّا كان!

السابعة: لم يرضَ ابن تيمية ما نقله ابن حزم عن الباجي عن ابن

فورك وجعله مذهبًا للأشاعرة، وكان ابن تيمية يعلم أن واسطة نقل مذهب الأشاعرة إنما هو أبو جعفر السِّمَنَاني[١]، وكان لا يرضى نقله.

قال ابن تيمية: «إن أبا جعفر السِّمناني، شيخ أبي الوليد الباجي، قاضي الموصل، كان يقول عليه ما لم يقُله، ويقال عن السِّمناني إنه كان مُسمَّحًا في حكمه وقوله»[٢].

وفي هذا دلالة على دقَّة تتبُّع ابن تيمية للأقوال التي تُنسب للأشاعرة، وأنه يزيِّف ما لم تصح نسبته لهم، ويعاملهم بالعدل والإنصاف.

ويا ليتنا وجدنا مِن خصومه في عصره ومن جاء بعدهم من يعامله كما عاملهم، وإن لم نطمع فيهم ذلك، فليُدقِّقوا مقالاته، ولا يعاملوه بالموروث عن أشياخهم، ولا يُلزموه بلازم قول هو بريء منه.

الثامنة: لا يوجد لابن ناصر الدين الدمشقي أي صلة بهذه المسائل ولا غيرها، مما قاله ابن تيمية أو نُسب إليه، لا إثباتًا ولا نفيًا، وكان التقي الحصني يلومه بجريرة ذبِّه عن ابن تيمية فحسب! وإلى الله المشتكى.

* عودة إلى التعليق على كتاب العلاء البخاري للسلطان

هذا هو كتاب العلاء البخاري للملك، مع دراسته وملابساته ومصادره، ولكن يا ترى! ما هو أثره؟ وكيف قابله الأشرف برسباي: أبالقبول أم بالرد؟ وماذا صنع في حق الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي: أهو صنيع الناصر ابن قلاوون مع شيخ الإسلام ابن تيمية؟

الجواب: لا؛ فإن جهده وجهد الحصني قبله ذهب هباءً منثورًا، فإن الملك عارف بهؤلاء وأغراضهم، وبَلَى عليهم ما رموا به شيخ الإسلام من التلوُّن والتبجُّح والادِّعاء الكاذب، وتيقَّن على تهورهم وسوء صنيعهم!

---

(١) انظر تفصيله في «درء تعارض العقل والنقل» (١/٢٧١).

(٢) «درء تعارض العقل والنقل» (٥/٢٣٨ ـ ٢٣٩).

قال ابن حجر في «إنباء الغمر» (٣/٤٧٦ ـ ٤٧٧) في (حوادث شهر شوال من سنة ٨٣٥هـ):

«وفي هذه السنة ثارت فتنة عظيمة بين **الحنابلة والأشاعرة** بدمشق، وتعصَّب الشيخ علاء الدين البخاري نزيل دمشق على الحنابلة، وبالغ في الحط على ابن تيمية وصرَّح بتكفيره؛ فتعصب جماعة من الدماشقة لابن تيمية، وصنَّف صاحبنا الحافظ شمس الدين ابن ناصر الدين «جزءًا في فضل ابن تيمية»، وسرد أسماء من أثنى عليه وعظَّمه من أهل عصره فمن بعدهم على حروف المعجم، مبيِّنًا لكلامهم، وأرسله إلى القاهرة؛ فكتب له عليه غالب المصريين بالتصويب؛ بل خالفوا علاء الدين البخاري في إطلاقه القول بتكفيره وتكفير من أطلق عليه أنه (شيخ الإسلام)، وخرج مرسوم السلطان إلى كلٍّ «**أن أحدًا لا يعترض على مذهب غيره، ومن أظهر شيئًا مجمعًا عليه سمع منه»، وسكن الأمر**» انتهى.

وهذا نقل مهم فيه عدة فوائد:

أولًا: معرفة الملك برسباي بالعلاء البخاري، وعدم استجابته لتحريضه، ولا سيما وسبقت له مواقف معه تخص ابن عربي الصوفي، سبق وأن فصلنا فيها، تدل على غلو وتطرُّف شديد عنده بشأن من يخاصمه أو يعاديه.

ثانيًا: حكمة الملك في اتخاذ ما يناسب من مواقف، تتحقق فيها مصلحة العباد والبلاد، **وتسكيت من يشغِّب ويثوِّر القلاقل والفتن.**

ثالثًا: إن مذهب السلف الصالح المتمثل في تقريرات ابن تيمية، ومذهب الأشاعرة، موجودان باقيان، ولهما أتباع، ولا يجوز لأحد من الطرفين أن يتعامل مع الآخر إلا بأحكام الشرع المطهر، **ولا يجوز عدُّ المخالف كأنه معدوم**، وتبقى دائرة الإسلام تجمع الطرفين؛ فالواجب أن يقبل كل الآخر، وأن يبقى الخلاف في دوائره الضيقة المتخصصة، وأن تقوم المباحثة على وجه يتلمس فيه الحق ولا ينتصر للموروث على مذهب

الآبائيين في الجاهلية، ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وعلى وجه لو تمكن أحد من الآخر، كأنه يريد أن يحيي محاكم التفتيش في إسبانيا!

وهذا هو خلاصة المرسوم السلطاني، **والمصلحة لا تتحقق إلا به.**

اتضح بعد هذا البيان كثير من الغموض، وفُصِّل كثير من الإجمال فيما سبق أن ذكرناه عن العلاء البخاري من محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، وكذا ما ورد في ترجمته؛ كقول السخاوي لما ذكر مؤلفاته وختمها بـ«الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام) كافر»:

«قرَّظه له الأئمة كشيخنا ـ يريد: الحافظ ابن حجر[(١)] ـ وهو أحسنهم، والعَلَم البلقيني، والتَّفْهَنِي، والعيني، والبساطي، والمحب بن نصر الله، وخلق، وحدَّث به غير مرة»[(٢)].

ثم قال على إثر ذلك مباشرةً:

«وقام عليه العلاء البخاري **لكون التصنيف في الحقيقة ردَّ به عليه**؛ فإنه لما سكن دمشق كان يسأل عن مقالات ابن تيمية التي انفرد بها، فيجيب بما يَظهر من الخطأ فيها، وينفر عنه قلبه، إلى أن استحكم أمره عنه، وصرح بتبديعه ثم بتكفيره، ثم صار يصرح في مجلسه بأن من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام) يكفر بهذا الإطلاق، واشتهر ذلك؛ فجمع صاحب الترجمة في كتابه المشار إليه كلام من أطلق عليه ذلك من الأئمة الأعلام من أهل عصره من جميع المذاهب سوى الحنابلة، بحيث

---

(١) منه يُعلم أن لا قيمة لمن أنكر أو شكك في تقريظ ابن حجر هذا، وقد ظفرتُ به بخطه، وسيأتي تفصيلٌ حوله، وسأرفقه ضمن (النماذج) الخطية في آخر الكتاب، انظره: برقم (٧).

(٢) «الضوء اللامع» (٦/١٠٤).

اجتمع له شيء كثير، وحينئذ كتب العلاء إلى السلطان كتابًا بالغ فيه في الحط، **ولكنه لم يصل ـ بحمد الله ـ إلى تمام غرضه**، وساس القضية الشهاب ابن المحمَّرة قاضي الشام حينئذ، مع كونه ممن أنكر عليه في فتياه تصنيفه المذكور، وتبعه التقي ابن قاضي شهبة، حتى إن البلاطنسي رجع عن الأخذ عنه؛ بل والرواية عنه، بعد أن كان ممن تتلمذ له، كل ذلك عنادًا ومكابرةً، وكانت **حادثة شنيعة** في سنة خمس وثلاثين، وهلم جرًّا، ولكن لما كان شيخنا بدمشق حدَّث بتقريضه[1] للمصنف المشار إليه ولم يلتفت إلى المتعصبين، وقد ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، وبالجملة؛ فكان إمامًا علامةً حافظًا...»[2].

نعم؛ لم يصل العلاء البخاري ـ بفضل الله ـ إلى تمام غرضه، بسبب حسن تدبير الملك؛ إلا أنه لم يسكت، وكانت هناك محاولة أخرى لكنها هذه المرة **بسياسة ولطافة وتؤدة**، ولا أستبعد أن تكون فيها مواطأة بين العلاء وابن المحمَّرة.

تقدم في كلام السخاوي عن صنيع العلاء البخاري: «ولكنه لم يصل ـ بحمد الله ـ إلى تمام غرضه».

إي والله! تم ذلك ـ بحمد الله ـ، **ثم تعقُّل الملك وإلجام المتشددين والمثوِّرين**، وإلزامهم بالسكوت وعدم الكلام.

طبعًا؛ **هذا لا يرضيهم**، لكن لا بد من إظهار القَبول بما ورد في المرسوم السلطاني، مع إجراء آخر، لعله يفلح، ليقع شفاء غيظ الصدور من هذا الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي، سليم الصدر، كثير الحياء، حسن الأخلاق، الذي لا يحسن معتركات هؤلاء القوم وتدابيرهم؛ فالله ـ جل في علاه ـ يكيد له وهو غافل عما يجري حواليه، وما النقمة عليه

---

(١) هذا مؤكِّد آخَر من كتابة ابن حجر تقريظ «الرد الوافر»، وكان آنذاك بالشام.

(٢) «الضوء اللامع» (٨/١٠٤ ـ ١٠٥).

من سوء خُلُق، أو قلة تديُّن وتألُّه، أو جهل وعدم حذق، أو شذوذ في مسائل! **وجريمته النكراء التي لا تُغتَفَر أنه يحب شيخ الإسلام ابن تيمية ويناضل عنه!**

ما أعظم ابن تيمية! الدنيا قائمة قاعدة حوله في حياته وبعد وفاته، وما زالت هذه الكرَّة للآن، وحسناته لم تنقطع؛ فالآخذون منه، المستفيدون من علمه وتقريراته وكتبه وفتاويه، ينال منهم أجورًا وحسنات، والطاعنون فيه، الغامزون له، ينال منهم أجورًا وحسنات؛ فما ألطف الله به وما أشد محبته له، والله حسيبه!

وقبل الاسترسال في بيان **سياسة العلاء البخاري الجديدة**، وحتى لا نبتعد كثيرًا عنه، ولا عن مرسومه، وكلام التقي الحصني الذي استفاد منه العلاء: أود التنبيه على أربعة أمور، بعضها أجنبي عن محنة ابن ناصر الدين الدمشقي ومتعلقاتها، وهو:

الأمر الأول: مقولة: (للجدران آذان).

ولي على هذه العبارة تعليقان:

الأول: نكتة تأريخية تخص هذه العبارة.

ذكر المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣/٤٥٤ ـ ٤٥٥) في ترجمة محتسب القاهرة (محمود بن محمد بن علي بن عبدالله، أبي الثناء، جمال الدين القَيْصَري الرومي) المعروف بـ(محمود العجمي) حادثة مصطنعة، وفيها قصة طريفة **أُتحِف القرَّاء بها، بعيدًا عن جوِّ المحنة** ـ عصمنا الله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن، وما خفي منها وما علن ـ:

«في شهر رجب سنة إحدى وثمانِ مئة كانت واقعة التكلُّم من الحائط، وهي أن شخصًا يُعرَف بشهاب الدين أحمد الفيشي أحد الشهود المتكسِّبين بتحمُّل الشهادات، دخل في يومٍ إلى منزله بالقرب من الجامع الأزهر، فسمع كلامًا من جدار البيت ولم يرِ المتكلِّم، وإذا هو يقول له:

اتقِ الله! وعاشر زوجتكَ بالمعروف. فحدَّث أصحابه وجيرانه بما سمع، فجاؤوا معه إلى منزله، فسمعوا الكلام من غير رؤية شخص، فشهروا ذلك بالقاهرة، وتسامع الناس به؛ فقصدوه من كلِّ جهة وافتُتِنوا به، فبلغ ذلك الجمال محمود، فركب إلى البيت وسمع الكلام من الحائط، فعلم أنه صناعة، فبادر ووكَّل بالرجل من يحفظه، ورسم شخص آخر كان يسكن إصطبلًا تحت البيت، وأحضر غلام الساكن في الإصطبل وضربه ضربًا كثيرًا ليعترف؛ فلم يجب بشيء، فأخذ يُخَرِّب الجدار؛ فقال له المتكلم: اضرب! ما ينزل علي شيء ولا أبالي. فرجع إلى منزله متعجِّبًا مما وقع.

ثم بدا له أن يعود لينظر ذلك نظرًا ثانيًا، وجلس تحت الجدار ومعه جماعة يقرؤون القرآن، وقد مال إلى اعتقاده؛ فقال لصاحب المنزل: قل لهذا المتكلِّم: القاضي جمال الدين يسلِّم عليك. فقال: يا سيدي! القاضي يسلِّم عليكَ. فقال: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. فقال الجمال لصاحب البيت: قل له: إلى متى هذا الفساد؟ فقال: إلى أن يريد الله ـ تعالى ـ. فقال المحتسب: قل له: هذا الذي تفعله فتنة للناس، وليس هذا بجيد. فقال من الجدار: ما بقي بعد هذا كلام. وصار يحدثونه فلا يجيب، وكان ذلك يوم الاثنين ثاني عشر رجب؛ فقال الأديب شهاب الدين أحمد ابن العطار في ذلك:

يا ناطِقًا مِنْ جدارٍ وهوَ ليسَ يُرَى ... اظْهَرْ وإلَّا فهذا الفِعْلُ فَتَّانُ
وما سَمِعنا وللحيطانِ أَلْسِنَةٌ ... وإنَّما قيلَ للحيطانِ آذانُ

فانصرف الجمال المحتسب، واشتدَّت الفتنة به، ولم يكد أحد يتأخَّر عن الحضور إليه، ولَهِج الناس بذكره في شعرهم وكلامهم؛ **حتى صارت العامة والصبيان تقول: (ربِّ سَلِّم! الحائط يتكلَّم!)** وحمل الناس إلى ذلك البيت أموالًا وأنواعًا من الطِّيب وغيره.

فحضر الجمال إليه ثالث مرة يوم الأحد ثاني شعبان، وأمسك

الفيشي وامرأته وشخصًا ثالثًا يُعرَف بـ(الشيخ عمر الركن) كان مقيمًا بسطح جامع عمرو بمصر وللناس فيه حسن اعتقاد، وسار بهم إلى داره؛ فاعترفت امرأة الفيشي أنها فعلت ذلك من أجل أن الفيشي زوجها لم يكن يحسن عشرتها؛ فأوهمته بما سمع أولًا وأقام مدَّةً وهو موهوم، ثم إنها أعلمته بالحيلة عليه بعدما صار الناس يكثرون المجيء إلى الجدار؛ فقال الأديب أحمد ابن العطَّار ـ أيضًا ـ:

قدْ حارَ في منزلِ الفيشيِّ الورَى عَجَبًا ... بناطقٍ مِنْ جدارٍ غيرِ مُبْديهِ
وكلُّهُمْ في حَديدٍ باردٍ ضُرِبوا ... وصاحبُ الدَّارِ أدرى بالذي فيهِ

ثم إن المحتسب طلع بالثلاثة في يوم الاثنين ثالث شعبان إلى الأمير برقوق وأخبره الخبر؛ فضرب الرجلين بالمقارع، وضرب المرأة بالعصا نحوًا من ست مئة ضربة، وأمر بتسميرهم؛ فسُمِّر الرجلان والمرأة على جمال تَسْميرِ سلامة، وشُهِروا بمصر والقاهرة، وكان يومًا لم ير الناس أعظم شناعةً منه؛ فإنه لم يُعهَد قط بمصر أن امرأةً سُمِّرَت، وتباكى الناس واصطرخوا ألمًا للمرأة، وأعلنوا بالنكير على المحتسب؛ فإنه نزل قبل تسمير الجماعة وقد لبس خلعةً وصارت في بيته تهانٍ؛ فاستقبح الناس ما فعل».

فهذه واقعة سبقت محنة ابن ناصر الدين الدمشقي بنحو أربعة وثلاثين عامًا، فيها قول العامة والصبيان: (**رب سَلِّم، الحائط يتكلَّم**)، في تمثيلية ترتَّب عليها قتل وتسمير! وما زالت هذه العبارة شائعة لليوم، وقلَّ من يعرف تأريخها، فأردت إتحاف القرَّاء بها.

التعليق الآخر: كتمان المذهب التيمي.

العجب لا ينتهي ممن يحارب الفكر والفهم والقناعات بالشكوى إلى السُّلطان! وقد شكى بعض العلماء كثرة الفساد لبعض السلاطين؛ فاستغرب السلطان من ذلك؛ وقال: كيف يكون ذلك وأنا قد أطلقت العنان للعلماء

والخطباء في إصلاح الناس؟! فإذا لم يقدر هؤلاء على الإصلاح؛ فغيرهم أعجز من باب أولى.

لماذا لم يطلب العلاء البخاري من أعلام تلاميذ شيخ الإسلام وأعيانهم الجلوس للمباحثة إن لم يكن للمناظرة وهم منتشرون حواليه، ولم يخف أمرهم على أحد؛ فكتبهم منتشرة، وسارت في جميع الأقطار مسير الليل والنهار، وتطلَّبها الفحول الكبار، ودروسهم ـ على ما جاء فيما كتبه بخطه للسلطان ـ قائمة؟!

وهو يعرفهم، ويصفهم، ويعلم كبيرهم، أما قرأتَ قوله:

«كانوا جالسين بعد صلاة الجمعة في الجامع الأموي حول رئيسهم؛ الذي هو في هذا الزمان إبليسهم، قد خُرِّس في دمشق مرارًا، وشهِّر بأقبح المسائل أطوارًا».

ولا أدري من يريد به؟! أهو ابن العز الحنفي؛ الذي دُبِّرَت له محنة تنوء عن حملها الجبال؟!

فمُنِع من دروسه، وقطعوا معلومه؛ بل طلَّقوا زوجته منه، وخمل أمره؛ إلا أن الله عَزَّوَجَلَّ أعلى ذكره، ووضع ـ وفق سنته التي لا تتخلف ـ له القبول؛ فتداولت الأجيال «شرحه على العقيدة الطحاوية»، وطُبع مرات، وتُرجِم لعدة لغات، وهُذِّب واختُصِر، وقُرِّرَ ودُرِّس في كثير من المعاهد والمدارس والجامعات، وشرحه كثير من العلماء الكبار، وقد يسر الله عَزَّوَجَلَّ لي ـ بمنِّه وفضله ـ دراسة محنته[1]، والوقوف على وثائق خطية لم تُنشَر من قبل، أحسِب أنَّها عَمِلَت على تجليَتها وتوضيحها على وجه لم يَبقَ فيه ـ إن شاء الله ـ عماء أو خفاء.

---

(١) نشرتها جمعية مركز الإمام الألباني ـ الأردن، ودار الإمام مسلم ـ المدينة النبوية (سنة ١٤٣٩هـ) في (٦٨٨) صفحة.

ولعل العلاء البخاري يريد آخرَ غَير ابن العز، ولكنه أفادنا أن الله وضع له القَبول، وأنه ممن امتلأت المجالس بذِكرهم، وطارت الركبان بتقريراتهم وفتاويهم، فما الدافع الذي ألجأ العلاء البخاري إلى شكواه إلى السلطان وكتابة مرسوم هو أشبه بالتقارير السرية؟! وتكرر هذا مرات ومرات في كثير من الأمصار والأعصار.

و(التاريخ يعيد نفسه)!

إنه العجز والحقد والتعصُّب والجهل!

لم تعُد ـ بل ما كانت ـ تقريرات ابن تيمية وكتبه مجهولة، فضلًا عن إحاطتها بالسريَّة، وكأنها مذهب باطني ـ فيما يوحي خصومه بعضهم لبعض زخرف القول غرورًا ـ! ويصحُّ أن يُذكر هنا ذاك المثل: (رَمتني بدائها وانسلَّت).

امتلأت الدنيا اليوم بمصنَّفات ابن تيمية، وتسابقت المكتبات لنشرها، ومراكز الترجمة لطبعها وترجمتها بعدة لغات، وفرح طلبة العلم بها وأقبلوا عليها، وفلَّاها الخصوم وأخرجوا ما فيها من انتقادات ومؤاخذات، وضاقت أفهام بعضهم ـ بل أفهام بعض محبِّيه ـ في خِضَمِّ الردود عن بعضها، بخلاف التقرير؛ فإن المسائل المتنازَع فيها محصورة معدودة، وأصبحت عند كثير من المحبين والشانئين محسومة؛ فلم يبق إلا العمل بمثل ما جاء في مرسوم برسباي فيما قدمناه قريبًا، مع التوجه إلى الله عَزَّوَجَلَّ والابتهال إليه للهداية فيما اختلف فيه إلى سواء السبيل.

الأمر الثاني: موقف تقي الدين أبي بكر الحِصني الدمشقي[1] من شيخ الإسلام ابن تيمية، وتأثُّر العلاء البخاري به.

---

(١) هو أبو بكر بن محمد بن عبدالمؤمن الحصني الشافعي الدمشقي، وصفه مترجموه بأنه الشيخ، الإمام، العالم، العلامة، الزاهد، الرباني، العابد، الورع، تقي الدين، بقية السلف الصالحين، مولده في أواخر سنة اثنتين وخمسين وسبع مئة. =

= قدم دمشق وسكن البادرائية، وأخذ عن المشايخ الموجودين: الشيخ شرف الدين الشُّريشي، والشيخ شهاب الدين الزهري، وابن الجابي، والصرخدي، والغزِّي شرف الدين، وغيرهم من علماء العصر.
عمَّر في آخر عمره رباطًا داخل باب الصغير، وخانًا بمحلة المصلى، وساعده الناس في ذلك بأنفسهم وأموالهم.
وكتب بخطِّه كثيرًا قبل فتنة تيمورلنك وبعدها، جمع «شرحًا على التنبيه» في خمسة مجلدات، و«شرحًا على المنهاج» كذلك، و«شرح كتاب مسلم» في ثلاثة، و«لخَّص المهمات» في مجلدين، و«لخَّص أحاديث الإحياء» في مجلد، و«شرح النواوية» في مجلد، و«أهوال القبور»، و«سير نساء السلف العابدات» مجلد، و«قواعد الفقه» مجلد، وجمع من «تفسير آيات متفرقة» مجلد، و«سير السالك» مجلد، و«تنبيه السالك على مظان المهالك» ستة مجلدات، و«شرح الغاية»، و«النهاية»، و«قمع النفوس»، و«دفع الشبه»، و«شرح أسماء الله الحسنى»، وله مسودات ـ بخط النعيمي ـ في آداب الأكل والشرب، وغير ذلك.
قال أبو عبيدة: تطلَّبت هذه المؤلفات (سواء المطبوعة منها والمخطوطة)، فوجدتُ فيها نفس واعظ، يورد الأحاديث دون بيان درجتها، وفيها شدة، بل يصل إلى تهور؛ كقوله: ربما يصلي الرجل ركعتين ويكون في الثانية مشركًا! أو أنه يصلي هو ركعتين، ولا يستطيع أن يستتم قائمًا في الركعة الثانية خوفًا من الله لأحوال تعتريه! لو سكت عنها كان خيرًا له في الدنيا والآخرة.
قالوا في ترجمته: وعمل في آخر عمره مواعيد بالجامع الأموي، وهرع إليه الناس، ويتكلم بكلام حسن مقبول منقول عن أئمة الصوفية؛ كالحارث المحاسبي وبشر الحافي والجُنيد والسَّري والشبلي، ومع هذا فيطلق لسانه في ابن تيمية ويقذع فيه، غفر الله له.
نقل ابن طولون في «الثغر البسام» (ص١٥٢) عن ابن قاضي شهبة قال: «وكان الشيخ تقي الدين الحصني قد جلس هذا الشهر ـ أي: شعبان ٨٢٨ ـ بالجامع الأموي بعد العصر أيام الجُمع، واجتمع عليه خلق كثير، وشرع يتكلم في العقائد، ويصرِّح بكفر ابن تيمية، ويقول: قد أفتى الشيخ برهان الدين الفزاري وغيره من علماء العصر بكفره».
وكانت له مدرسة تسمى (المدرسة الترابية الحصنية)، نُهبت في ربيع الأول =

تأثَّر العلاء البخاري به إذ «كان أشعريًّا منحرفًا على الحنابلة، يطلق لسانه فيهم ويبالغ في الحطِّ على ابن تيمية»(١)، «وكان شديد القيام عليهم، والتشنيع على من يعتقد ما خالف فيه ابن تيمية الجمهور»(٢)، وإن لم

= (سنة ٩٠٣هـ)، وأُخذت الكتب التي بها بخط الشيخ تقي الدين الحصني وخط غيره، حتى قيل: إنها نحو ألف مجلدة.

وذكر ابن أيوب في «الروض العاطر» (ق٢٢٧/أ) في (حوادث اثنتي عشرة وتسع مئة) عن ابن طولون أن قاضي دمشق استطال في هذا العام على خزائن الكتب الموقوفة على طلبة العلم، وأول ما ابتدأ بخزانة الشيخ العلامة بدر الدين بن العيني، ثم ذهب إلى خزانة الشيخ علاء الدين النجاري، ثم ذهب إلى خزانة الكتب بمدرسة أبي عمر؛ ضبط ما فيها من الكتب بعد أن أخذ منها ما أراد، ولم يعتبر شرط واقفها، ولا قوة إلا بالله!

ولم يزل على ما ذكرناه إلى أن انتقل إلى رحمة الله ـ تعالى ـ ليلة الأربعاء منتصف شهر جمادى الآخرة سنة تسع ـ بتقديم التاء ـ وعشرين وثمان مائة، وكان يومًا مشهودًا، ودفن بالقبيبات عند والده وأقاربه على جادة الطريق قبلي جامع كريم الدين ـ رحمه الله تعالى ـ، وجُدِّد بناؤه في مستهل ذي القعدة (سنة ٩١٦هـ) بعمارة مهولة، لا تليق به. قاله ابن طولون، وزاد: «وعمارته الأولى كانت أليَق بمقام الأولياء والعلماء الصالحين».

جاء في حاشية النسخة لـ «كنوز الذهب في تاريخ حلب» كما في (٤٩١/١) عند ترجمة التقي الحصني: **«وأخبرني شخص أنه رُئِيَ في النوم؛ فقال: أصلح الحق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بيني وبين ابن تيمية»**.

ترجمته في: «طبقات الشافعية» (٨٦/٤) لابن قاضي شهبة، «درر العقود الفريدة» (٩٠/١)، «إنباء الغمر» (١١٠/٨)، «الضوء اللامع» (٨١/١١)، «عنوان الزمان» (١١٩/٢)، «بهجة الناظرين» (١٦٨)، «تنبيه الطالب» (٢٠٠/٢)، «مفاكهة الخلان» (١٩٠/١، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٨٧)، «الروض العاطر» (ق ٨٥/أ و ب) «شذرات الذهب» (٢٧٣/٩)، «البدر الطالع» (٦٦/١)، «الأعلام» (٦٩/٢)، «معجم المؤلفين» (٧٤/٣).

(١) «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» (١٦٩)، «الروض العاطر» (ق ٨٥/أ).

(٢) «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» (١٢٠/٢ ـ ١٢١).

يصرِّح العلاء لا باسمه ولا بالنقل عنه في رسالته إلى الملك برسباي، وهو ممن انطلت عليه حقائق عن ابن تيمية، وقام عنده تصوُّر بشأنه يخالف واقعه، ورسم صورةً عن تلاميذ تلاميذه الذين عاصرهم؛ كانت بشعة شنيعة، وتحمَّس بقوة لمناوأة دعوته، ومحاربة أتباعه.

ووافق ذلك حالًا عنده في فترة من حياته، قال بعض مترجميه(١):

«كان في أول أمره خفيف الروح، منبسطًا، له نوادر، ويخرج مع الطلبة إلى المفترجات، ويبعثهم على الانبساط واللعب وذلك مع الدِّين.

وتزوَّج عدَّة نساء، ثم إنه أقبل على العبادة قبيل الفتنة، وتخلَّى عن النساء، وانجمع عن الناس، مع المواظبة على الاشتغال بالعلم.

وبعد الفتنة زاد تقشُّفه وإقباله على الله ـ تعالى ـ وانجماعه عن الناس، وصار له أتباع، وسكن في القدس مدة، وصنَّف فيها بعض تصانيفه، واشتهر اسمه، وامتنع عن مكالمة أكثر الناس، لا سيَّما مَن يتخيَّل فيه شيئًا، وأطلق لسانه في القضاة ونحوهم من أرباب الولايات».

قال أبو عبيدة: وممن أطلق لسانه فيه: ابن ناصر الدين الدمشقي.

قال البقاعي في ترجمة الحصني: «ولما بنى خان السبيل(٢) باشر العمل فيه الفقهاء ومن سواهم، حتى إني أُخبرت عن الشيخ شمس الدين بن ناصر الدين أنه كان كثير العمل فيه، وكان الشيخ يضع من

---

(١) هو رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبدالله الغزِّي العامري في كتابه «بهجة الناظرين» (١٦٨ ـ ١٦٩).

(٢) أنشأ الشيخ تقي الدين الحصني بالشاغور في دمشق زاوية، وقف عليها وعلى ابن أخيه شمس الدين محمد وقفًا: الأمير سودون بن عبدالله التنبكي الدواداري في مرض موته، وهي لليوم معروفة بحي الشاغور، وأكثرها صار دورًا تسكن، ولم تزل بتولية آل الحصني، انظر: «تنبيه الطالب» (٢/ ٢٠٠) والتعليق عليه.

مقداره ويرميه باحتقار بمسائل ابن تيمية»[١].

وزاد حنقه وغضبه على بعض المنسوبين لابن تيمية لما آذوه، وقالوا عنه لما أصيب ببصره: (إنه عَمِيَ من كلامه في ابن تيمية)[٢]، وجرت محاولة قتله، كما سيأتي بيانه في (مخلَّفات المحنة ونتائجها).

وقال ابن حجر في ترجمة الحصني: «أخذ عن الصدر الياسوفي[٣]، ثم انحرف عن طريقه، وحطَّ على ابن تيمية، وبالغ في ذلك، وتلقَّى ذلك عنه الطلبة بدمشق، وثارت بسبب ذلك فتن كثيرة»[٤].

وقال ابن قاضي شهبة في «تاريخه»[٥] (حوادث شعبان سنة ٨٢٧هـ): «وفي يَوم الأربعاء تاسع عشريه طلع الشيخ عبدالله ابن الشَّيخ خليل القَلعي إلى جامع الحنابلة بالصَّالحية يريد الوعظ به[٦]؛ فقام عليه الحَنابلة.

وكان معه جماعة مِن أصحاب الشيخ تقي الدين الحِصني وغيرهم؛ فحصل بينهم شر وقتال، وجاؤوا إلى دار السعادة، وأجاز القاضي الشافعيُّ[٧] ابنَ الشَّيخ خَليل، ونودي أن لا يتكلم في العقائد.

وكان الشيخ تقي الدين الحصني قد جلس هذا الشهر بالجامع الأموي بعد العصر أيام الجُمع واجتمع عليه خَلقٌ كثير، وشرع يتكلم في العقائد

---

(١) «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» (١٢١/٢).
(٢) «عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» (١٢١/٢).
(٣) كان من المحبين لابن تيمية، انظر عنه: كتابي «محنة ابن أبي العز الحنفي» (٥٣٣ ـ ٥٣٦).
(٤) «إنباء الغمر» (٣٧٤/٣)، ومثله في «شذرات الذهب» (٢٧٣/٩ ـ ٢٧٤).
(٥) (ق١٠٨/أ، ١٠٩/أ، نسخة جوتا، رقم ١٥٧٤).
(٦) يعني: مرة ثانية، وكان قد وعظ في العقائد في تلك المرة وثار الشر بينه وبين الحنابلة، أفاده النعيمي في «قضاة الشافعيين في دمشق» (ص ٤١١ ـ بتحقيقي).
(٧) شهاب الدين ابن نقيب الأشراف، أفاده النعيمي في «قضاة الشافعيين في دمشق» (ص ٤١١ ـ بتحقيقي).

ويُصرِّح بكُفر ابن التَّيمية، ويقول: قد أفتى الشَّيخ برهان الدين الفزاري وغيره مِن علماء العصر بكُفره، فشقَّ ذلك على كثير مِن الناس، وعَظُم ذلك على الحنابلة، وحصل في العوام وشِبهِهم خَبط شديد وتَعصُّبات، وأشرف الناس على خطة صَعبة ـ وقى الله شرَّها ـ، وضرب القاضي الشافعي بعض مَن تَعرَّض لابن تيمية وغيره، وضرب مَن قال: مَن ليس على عقيدة ابن التيمية؛ فهو كافر».

ثم قال في حوادث رَمضان منها[1] «وفي مُستهلِّه ضَرب القاضي الشافعي شخصًا مِن الحنابلة ثبت عليه عنده أشياء مِن التَّشبيه وإنكار الرُّسل[2] وغير ذلك ضربًا خفيفًا وطِيف به، وانطفت تلك الشُّرور مِن الجانبين ـ ولله الحمد ـ، وقد كان الناس قد أشرفوا على وقوع فتنة بسبب الاعتقادات[3]».

ثم قال في شوال منها[4] «وفي يوم الجمعة حادي عشريه حضر النائب[5] والقضاة ما عدا القاضي الشافعي فإنه كان غائبًا بالمقصورة بعد الصلاة، وحضر بعض نواب القضاة، وقرئ عقيدة جاءت من مصر كتبها القاضي زين الدين التَّفَهني الحنفي.

وكان قد جاء كتاب السلطان وقرئ بدار السعادة، وفيه النهي عن الكلام في العقائد، وعن التعرض لسب ابن تيمية.

ولما قرئ الاعتقاد المذكور بالجامع؛ قيل للقاضي الحنبلي: إنه أنهي

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (ق ١٠٩/ب).
(٢) الحنابلة ليسوا مشبِّهة، ولا ينكرون بعثة الرسل، وإنْ صحت هذه المقدِّمة؛ فهذا الشخص ـ على التحقيق ـ ليس منهم!
(٣) وقعت فتن كثيرة بسبب الاعتقادات، وفصَّلناها في غير هذا المحل.
(٤) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (ق ١١٠/ب ـ ١١١/أ).
(٥) سودون من عبدالرحمٰن، أفاده النعيمي في «قضاة الشافعيين في دمشق» (ص ٤١٢ ـ بتحقيقي).

إلى السلطان أنك لا تبصر ولا تسمع، وقد رسَّم بأنك تكتب قضية بخطك في هذا المجلس.

فكتب قضية فيها: إنه بلغ من العمر سبعة وسبعين سنة، وإنه قد متعه الله ـ تعالى ـ ببصره وسمعه.

وكتب عليها من حضر القضاة: إنَّ هذا خطه.

ثم نودي في الجمعة الآتية في دار السعادة والبلد عن مرسوم السلطان: أن لا يتكلم أحد في العقائد المخالفة للكتاب والسنة وطريقة السلف، وأن لا يتعرض أحد إلى ابن تيمية وغيره من علماء البلد».

ولكن المراسيم في تلك الحقبة، كما يقول ابن قاضي شهبة نفسه: «ومراسيم هذه الدولة قليلة التأثير»[1]، ويقول أيضًا: «ولم يلتفت إلى المرسوم على جاري العادة»[2]، وهذا الذي كان يشكو منه التقي الحِصني.

أخشى ما يُخشى على الدعوات: الجيل الثاني، ولا سيما عند عدم التمكُّن العلمي وفقدان التأصيل الشرعي، مع وجود موروث الوحيين الصافي بين أيديهم، وعدم مُكنَتِهم من التصدي إلى الشُّبَه التي تثار على أصولهم، وكليات تقريرهم؛ فحينئذ يحوِّل هؤلاء (المحن) التي عاشها شيوخهم إلى (فتن) هم يرتعون فيها، ويتعَبون ويُتْعِبون، ويفتِنون ويُفْتَنون.

وليس هذا فيما يخص التلاسن والتهارش فقط؛ وإنما يخص ـ أيضًا ـ الأخلاق من الصبر والمصابرة، **فحاجتنا إلى طريقتهم العملية للتصدي في (المحن) لا تَقِل عن حاجتنا للمادة العلمية التي فنَّدوا فيها بواطيل خصومهم وتُرَّهاتهم.**

فعلى الرغم من الضجيج الذي يُثار ـ آنذاك ـ حول ابن ناصر الدين

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (ق ١٥٧/أ).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (ق ٢٩١/أ).

الدمشقي؛ إلا أنه ساكن هادئ، وقور رزين، لم يثوِّره خصومه؛ ولم يخرج عن طَوره أو رسالته، **ولم يفكِّر ـ فضلًا عن أن يعمل ـ على إيذائهم أو مناكفتهم، ولو أراد ذلك؛ فلا وقت عنده لهذا، ولا هو مُدرج عنده لتحقيق الغاية التي يعيش من أجلها.**

ولولا هذه الكتب التي كتبها العلاء للسلطان وكتاب ابن المحمَّرة الآتي؛ لبقي الشر ضيِّقًا، فهو على الرغم من أن المحنة انصبَّت عليه؛ إلا أنها ـ بحفظ الله ـ له لم تنل منه ولم تشغله، ولا أقلقته، ولا أخرجته عن هدفه ورسالته، وصَدَق مَنْ وصفه بقوله:

«كثير الحياء، سليم الصدر، حسن الأخلاق، دائم الفكر، متواضع، مُحبَّب إلى الناس، حسَن البِشر والوُدِّ، لطيف المحاضرة والمحادثة، بحيث لا تملُّ مجالستُه، كثير المداراة، **شديد الاحتمال، قلَّ أن يواجه أحدًا بمكروه ولو آذاه**»[1].

وقال ابن خطيب الناصرية في ترجمته:

«لما سمعتُ به ـ أي: قدومه إلى حلب ـ تأهَّبتُ للمجيء إليه والسلام عليه، فسبقني وجاء إلى منزلي، وتكلَّمتُ معه؛ فرأيتُه **إنسانًا كيِّسًا محدِّثًا فاضلًا**»[2].

وقال تلميذه التقي ابن فهد:

«وهو ـ أبقاه الله تعالى ـ مكثرٌ سماعًا، كثيرُ المداراة، شديد الاحتمال، حسن السيرة، لطيف المحاضرة والمحادثة لأهل مجالسه، **قليل الوقيعة في الناس**، كثير الحياء، **قلَّ أن يواجه أحدًا بما يكره ولو آذاه...**»[3].

---

(١) «الضوء اللامع» (٨/١٠٥).
(٢) «الدر المنتخب في تاريخ حلب» (٢/ق ٢٢٥ ـ نسخة الأحمدية).
(٣) «لحظ الألحاظ» (ص ٣٧٨).

وقال تلميذه النجم ابن فهد:

«وكان... كثير الحياء، سليم الخاطر، حسن الأخلاق، متواضعًا للخاص والعام، محبوبًا عند الناس، حسن البشر والود، لطيف المحاضرة والمحادثة، كثير المداراة، شديد الاحتمال، قل أن يواجه أحدًا بما يكرهه ولو آذاه، ذا مروءة غزيرة، وإفضال جزيل، لا سيما لأصحابه»[١].

وهكذا كان أشياخه ممن أدركهم وممن لم يدركهم، وعلى رأسهم ابن تيمية؛ فإنه لما تمكَّن من خصومه وأعدائه عفا عنهم.

والشاهد من هذا الإيراد أن عنده من الخير والتدريس والتأليف ما يشغله عما ملأ به العلاء البخاري والتقي الحصني أوقاتهم، وإرخاء آذانهم باستماع الأخبار، وتتبُّع العثرات، وتعميمها وتوزيعها على الناس، وإشغال الناس بها.

وقد عالج المحدث برهان الدين أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي، الشهير بـ(سبط ابن العجمي)[٢] (٥٣ ـ ٨٤١هـ) غلوَّ التقي الحصني، وعلَّمه درسًا لا يُنسى.

---

(١) «معجم الشيوخ» (٢٣٩).

(٢) تحتاج أن ترصد مواقفه من ابن تيمية، مع مباحثاته له، وموقفه منه؛ فإنه ممن أنصفه ونعته بجميل النعوت.
وهأنذا أنثر بين يديك إشارات فيها نعوت ومواقف من كتابه «نور النبراس على سيرة ابن سيد الناس» فقد، ذكر فيه (٣/٢٥٧) أنه سمع «طرق حديث زُر غِبًّا» لأبي نعيم على شيخ سمعه على أبي العباس ابن تيمية، وأجازه، وفيه (٣/٣٥٧) و(٧/٣٨٥) نقل عنه بواسطة ابن القيم، ونعته فيه (٣/٣٨٢) و(٤/١٩) و(٧/٤١٣) و(٩/٨٩) بالحافظ، وساق كلامه على وجه الاستشهاد به، وقال عنه (٣/٣٩٧): «واعلم أن ابن تيمية رجل عالم له اطلاع كثير على السنن، ولا ينكر هذه المؤاخاة ـ أي: الواردة في بعض الأحاديث في حق النبي ﷺ وعلي رضي الله عنه ـ؛ إلا عن تروٍّ وتثبُّت، **ولا ينبغي أن يُردَّ عليه بالهوينى...**». =

* إنكار سبط ابن العجمي على التقي الحصني في الوقيعة بشيخ الإسلام ابن تيمية

لما دخل التقي الحصني حلب، لم يتوجه سبط ابن العجمي لزيارته؛ لكونه كان ينكر مشافهةً على لابسي الأثواب النفيسة على الهيئة المبتدعة وعلى المتقشفين، ولا يعدو حال الناس ذلك، فتحامى قصده؛ فما وسع الشيخ إلا المجيء إليه، فوجده نائمًا بالمدرسة الشرفية، فجلس حتى انتبه ثم سلَّم عليه، فقال له: لعلك التقي الحصني؟ فقال: أنا أبو بكر. ثم سأله عن شيوخه فسماهم له؛ فقال: إن شيوخك الذين سميتهم هم عَبيد ابن تيمية أو عَبيد من أخذ عنه؛ فما بالك تحطُّ أنتَ عليه؟ فما وسع التقي إلا أن أخذ نعله وانصرف، ولم يجسر يرد عليه(١).

وأحسن سبط ابن العجمي في تقريظه لـ«الرد الوافر» لما قال:

«بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد:

فقد وقفتُ على هذا المؤلَّف البديع في بابه من تأليف الشيخ الإمام العالم الحافظ ابن ناصر الدين ـ متَّع الله به المسلمين ـ؛ فرأيتُ كلام الأئمة

= ونقل فيه (٢١٤/٨) عن ابن القيم نعته بـ(شيخ الإسلام)، ونعته في (١٥٢/٩) بـ(العلامة).

وتنبه أن سبط ابن العجمي ممن أدرك فتنة العلاء البخاري، وتكفير من ينعت ابن تيمية بـ(شيخ الإسلام)!

ونقل في «ثبته» (ق ٤٩٩) ـ ومن خطه أنقل ـ بيتين من قصيدة؛ قال: «من جملة قصيدة له في مدح شيخ الإسلام ابن تيمية»، وهو ممن لم يرضَ لنفسه الكفر! وله كلمة في تقريظ «الرد الوافر» حسنة مليحة، تأتي قريبًا.

(١) «الضوء اللامع» (١٤٥/١)، «البدر الطالع» (٣٠/١)، «موسوعة مواقف السلف الصالح» (٤٨٧/٦).

المنقول عنهم فيه، وترحَّمتُ على صاحب «الرد» وعليهم، رحمة الله عليهم أجمعين.

ولـو سَـكَـتـوا أثْـنَـتْ عـلـيـكَ الـحـقـائِـبُ[1]

وقد رأيت جماعةً من مشايخنا يعتقدون علم الإمام العلامة حافظ الإسلام المترجم فيه، وصلاحه، وبركته، وإجابة دعائه، وعلمه الغزير، واطلاعه على مذاهب العلماء وغيرهم.

وقد أخبرني بعض مشايخي: **أن بعض الأمراء الكبار كان يحبه**؛ فوقع في يده الرد على المترجَم أنه قد خرق الإجماع في خمسين مسألة، انفرد بها عن الأمة، فذكر ذلك لبعض مشايخنا؛ فأجابه شيخنا بأنه لم ينفرد بها، بل كل ما قاله له فيه سلف، **وإن أحببتَ أيها الأمير! أكتب هذه المسائل.** فقال الأمير: لا؛ بل أعرف أنه **كلام مُتَحَمَّل على الشيخ!**

وثناء الناس على المترجم فيه كثير جدًّا، ويكفيك كلام الحافظ فتح الدين اليعمري المشهور بـ(ابن سيد الناس)؛ فإنه ذكر في ترجمة الحافظ جمال الدين المزي أنه قال: وهو الذي حداني إلى الاجتماع بشيخ الإسلام يعني: أبا العباس ابن تيمية ـ؛ فوجدته ممن أوتي من العلوم حظًّا، وكان يستوعب السنن والآثار حفظًا... ثم ذكر ما جرى له وتنقلاته، إلى أن توفي، وغسله وجنازته. انتهى.

وقد روي عن الإمام الشافعي ـ رحمة الله عليه ـ أنه قال: وقد أَلَّفتُ هذه الكتب، ولا بد فيها من الخطأ؛ لقول الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]. . . إلى آخر كلامه.

---

(١) البيت للشاعر نصيب بن رباح مولى عبدالعزيز بن مروان الأموي، وكان شاعرًا فصيحًا مقدمًا في المديح والنسيب، والبيت من قصيدة له يمدح فيها سليمان بن عبدالملك بن مروان الأموي، وصدره:

فـعـاجـوا فـأثـنـوا بـالـذي أنـت أهـلـه

ومن بلغت مؤلفاته في حال حياته نحو خمس مئة مجلد أو نحوها؛ أفلا يكون فيها هذا الشذوذ لو فرض؟! والله عَزَّوَجَلَّ يحب الإنصاف، رحم الله العلماء العاملين، ورضي الله ـ تعالى ـ عنهم أجمعين».

قال أبو عبيدة: هذا الحال بشأن الطاعنين في ابن تيمية؛ فإنه لا محالة قد تتلمذوا ـ كلهم أو جلهم ـ أو استفادوا أو أعجبوا ببعض من يعتبر ابن تيمية من شيوخ الإسلام؛ فالواجب على العقلاء التريث، وعدم التهور؛ كالعلاء أو الحصني في موقفهما من ابن تيمية، غفر الله لهما وسامحهما؛ فقد اشتهر التحامل على الشيخ، **وإلزامه بلازم كلامه، أو فهم كلامه على غير مراده، وإنما باصطلاحات من يحاكمه، وهذا خطأ منهجي جسيم**، وتترتب عليه آثار لا تقبل عند أهل الإنصاف، ويتذرع بهذا الصنيع ـ قديمًا وحديثًا ـ أهل التهور والاعتساف.

الأمر الثالث: أَلَّف يوسف بن حسن بن عبدالهادي كتابًا رد فيه على التقي الحصني، سماه: «الصارم المفني في الرد على الحصني»، أتمه سنة ٨٧٢هـ بصالحية دمشق، والأصل فيه غرائب، واستفاد من ابن ناصر الدين الدمشقي في «الرد الوافر»، وساق فيه أسماء من أثنوا على ابن تيمية ولقبوه بـ(شيخ الإسلام)، وزاد عليهم (مئة وخمسة) نفسًا، وسيأتي ذكرهم لاحقًا ـ إن شاء الله تعالى ـ.

ولا أعلم شيئًا عن نسخ هذا الكتاب الخطية، ولكن أدرج العلامة طاهر الجزائري في «تذكرته» (١/٥٥٣ ـ ٥٧٣) ملخصًا حسنًا منه.

الأمر الرابع: لم يُقَابَلْ صنيع علاء الدين البخاري بالإثارة ولا الفوضى، **وقام الولاة ـ ومن ينوب عنهم ـ والعلماء آنذاك بواجبهم؛ فأحسنوا التعامل مع كل الأطراف في وقت المحنة**، ولا سيما مع رؤوسها والمندفعين إليها، بالحكمة والروية والدقة، وتوجيههم إلى التي هي أحسن بالتي هي أقوم، **وعدم استخدام العنف والغلظة والقمع والملاحقة**، والتشكيك في نواياهم، وصرف الوجوه عنهم؛ فلهذه آثار في غاية الخطر،

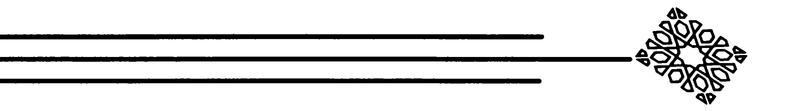
وإشعال فتيل الفرقة، والتراشق بالفجور والفسق والكفر على أنقاض المذاهب الغالية والانحرافات والتهور التي وقع فيها السابقون؛ **فغليان الأفكار في مراجل الفتن تأذن بـ«أعاصير مدمرة، وتدفع إلى الأعمال في السراديب المظلمة، تحت مضلات منحرفة مختلفة، يفضي بعضها إلى بعض باغتيال المنهج الحق، والمسلك الرشيد، ومن كان سببًا في هذا؛ فيا ويله! من عذاب الله ومقته وغضبه إن لم يتداركه الله برحمته»**(١).

لم يقف محبو شيخ الإسلام ابن تيمية إزاء صنيع علاء الدين البخاري، وتجنِّيه عليهم مكتوفي الأيدي، وإنما قامت محاولات، وانتشرت القضية في البلاد المجاورة، وكانت ردود فعل أسفرت عن قلاقل وفتن، ولا سيما محاولة اغتيال (العلاء البخاري) و(سجن قطب الدين الخَيْضِري) ـ أبرز تلاميذ ابن ناصر الدين ـ، وسيأتي بيان ذلك عند كلامنا في آخر الكتاب عن (مخلَّفات المحنة ونتائجها).

ومن هذه القلاقل التي لم يُقضَ عليها إلا **بمرسوم سلطاني ثالث من الأشرف برسباي:**



(١) من كتاب «الردود» (٩٠ ـ ٩١) بتصرف للشيخ العلامة بكر أبو زيد ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.



كائنة القاضي سراج الدين الحمصي بسبب العلاء البخاري في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي

لخص هذه الكائنة ابن حجر في «إنباء الغمر» (٤٩١/٣)، وذكرها في (حوادث شهر رجب من سنة ٨٣٦هـ)، وهي امتداد لأمواج الفتنة الطويلة التي تهيج، وتكاد تعمُّ الأتباع، ولا سيما في الأماكن المجاورة.

قال ابن حجر:

«وفي رجب كانت كائنة القاضي سراج الدين الحمصي بطرابلس مع الشيخ شمس الدين ابن زُهْرة شيخ الشافعية بطرابلس، وذلك أنه بلغه ما وقع بين علاء الدين البخاري والحنابلة في أمر الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وأن الشيخ علاء الدين البخاري أفتى بأن ابن تيمية كافر، وأن من سماه (شيخ الإسلام) يكفر؛ فاستفتى عليه بعض من يميل لابن تيمية من المصريين؛ فاتفقوا على تخطئته في ذلك، وكتبوا خطوطهم، فبلغ ذلك الحمصي؛ فنظم قصيدةً تزيد على مئة بيت بوفاق المصريين، وفيها أن من كفَّر ابن تيمية هو الذي يكفر، فبلغ ذلك ابن زهرة؛ فقام عليه، فقال: (كفر القاضي)، فقام أهل طرابلس على القاضي وأكثرهم يحب ابن زهرة ويتعصب له، ففر الحمصي إلى بعلبك، وكاتب أهل الدولة؛ فأرسلوا إليه مرسومًا بالكف عنه واستمراره على حاله؛ فسكن الأمر»[1].

فهذه حادثة موجزة مختصرة، وقعت بعد سنة من فتنة العلاء البخاري، وأرضها طرابلس ـ لبنان؛ فخرجت من مكانها، وطالت موجتها،

---

(١) نقله عنه السخاوي في «الضوء اللامع» (١٤١/٦).

وأضرَّت بالناس، وكان قد كتب قصيدته في أوائل جمادى الأولى سنة خمس وثلاثين وثمان مئة، ونُظمت في ليلة ونصف يوم ميسَّرة، وعدد أبياتها (سبعة وتسعون) بيتًا، هكذا في آخر نسخة بايزيد من «الشهب العلية» (ق٤٣/أ).

وفي أولها: «الحمد لله، رُفع إليَّ بدمشق حيث نزلتُ اليونسيَّة[1] متوجِّهًا إلى طرابلس هذا السؤال المنظوم:

مَا قَوْلُ أَهْلِ علومِ الشَّرْعِ والحَسَبِ ... فيمَنْ يُكفِّر شيخَ العِلْمِ والأَدَبِ
تَقِيَّ دينِ إلهِ العَرْشِ، شُهرتُه ... بابنِ لتيميةٍ حرَّانيَ النَّسبِ
مَعْ عِلْمِهِ ما حَوى مِن حِفْظِ سُنَّتنا ... وَذبَّ عنها أُهَيلَ الزَّيغِ والرِّيَبِ
وَزُهدِه وتصانيفٍ محُرَّرةٍ ... وذو الكراماتِ والهِمَّاتِ والقُرَبِ
وهل يُكفَّر مَن أفتى بِرِدَّتِه ... ويُستَتابُ وماذا قِيلَ في الكُتبِ
وهل يُباحُ مَقالٌ في تَنَقُّصِهِ ... مُقلِّد الغَيرِ في ردٍّ لمُعتصبِ
وقالَ: مَن قال عنه مِن أئمَّتنا ... بشيخِ الإسْلامِ كفُره بلا رِيَبِ
فأفتِ يا عالمًا في ذا المُصابِ بمَا ... عَلِمْتَ وابْسُطْ بنظمٍ واضحٍ أجبِ

قال: فكتبتُ بعض الجواب وعاجلني السفر، وأهملتُ ذلك إلى أن ورد عليَّ بطرابلس خبر الواقعة، واستفتاء علماء مصر، فوقفتُ على بعضها، فأحببتُ أن أجعل لي معهم قدمًا، وإن كنتُ أقلَّهم عِلمًا وقَلَمًا، فقلت: ...» وساق القصيدة.

ونعت ابن شاهين الملطي هذه (الواقعة) ـ على حد عبارة الحمصي ـ بقوله: (كائنة كبيرة)، وأسفرت عن قلاقل، ووضَّحها الملطي في «نيل

(١) هي الخانقاه اليونسية، أنشأها الأمير يونس دوادار السلطان الظاهر برقوق (سنة ٧٨٤هـ). انظر: «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس» (٢/١٨٩ ـ ١٩٠) و«خطط دمشق» (ص٣٣٨، ٤٠٨) للعلبي.

الأمل» (٣٢٥/٤)، وأرَّخها بـ (جمادى الآخر من سنة ٨٣٦هـ)، قال:

«وفيه كائنة شيخنا السراج عمر الحصني[١]، وكان قاضي طرابلس إذ ذاك، فثار عليه جماعة أهل طرابلس وكادوا أن يقتلوه لولا فر إلى جهة بعلبك حتى خلص.

وكان السبب في ذلك أنه وقع بدمشق كائنة قام فيها جماعة على الحنابلة، وتعصَّبَ العلامةُ العلاء البخاري، وأفتى بتكفير ابن تيمية، وجرت **كائنة كبيرة**، وبعث إلى مصر؛ فاستعفى عن ذلك بقيام بعض من تعصب لابن تيمية، فأفتى كثير من المصريين بتخطئة البخاري، وبلغ ذلك الحمصي؛ فنظم قصيدةً ركيكةً تزيد على المئة[٢] بيت بموافقة المصريين، وبلغ ذلك عالم طرابلس يومئذ الشمس بن مزهر[٣]، وأخذ شيخنا التاج؛ فقال: هذا القاضي. فلم يسمع أهل طرابلس إلا هذا؛ فثاروا وأرادوا الفتك بالحمصي، ففر وبعث إلى القاهرة بما وقع له، حتى نجز المرسوم من السلطان بالكف عنه، وإلا ما كان يلقى الخير»[٤].

وابن الحمصي هو عمر بن موسى بن الحسن القرشي المخزومي (٧٧٧ ـ ٨٦١هـ)، وكان «إنسانًا طُوالًا، مفوَّهًا، جريئًا، مشاركًا في الفضائل، ذا نظم ونثر متوسطين»[٥].

---

(١) كذا! وصوابه: «الحمصي».

(٢) بل هي (سبعة وتسعون) بيتًا.

(٣) كذا! وصوابه: «ابن زهرة»، وهو شمس الدين محمد بن يحيى بن أحمد بن دُغرة بن زهرة الحُبراصي، أصله من الأردن المحروس، توفي (سنة ٨٤٨هـ)، ترجمته في (الطبقة الثالثة) من كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (ترجمة رقم ٢٧٠)، وافتتح النعيمي به كتابه «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان» (رقم ١)، وفي تعليقنا عليه مصادر ترجمته.

(٤) انظر ـ أيضًا ـ: «حوليات دمشقية» (٤٥ ـ ٤٦).

(٥) «الضوء اللامع» (١٤١/٦).

ممن يحبُّ ابنَ تيمية، ويذبُّ عنه، وميَّل سراج الدين البلقيني[١] إليه، وأطلعه على كتبه وتصانيفه، ونقل السراج منها بإقرار، وبعض النقولات تخالف مذهب الأشعرية، وفصَّلتُ ذلك وبينتُه في محل آخر[٢].

* محنة سراج الدين الحمصي في شِعره

من خلال ما سبق من كلام عن محنة ابن ناصر الدين، وما سبق عن ماجريات سراج الدين الحمصي يتَّضح المراد من قصيدة «الشهب العلية في الرد على من كفَّر ابن تيمية»، وأختار منها أبياتًا تخص موقف ابن ناصر الدين، وتأييد الناظم ومدحه له، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٣]:

مَا خَابَ نَقْلٌ لِنَجْلِ النَّاصِريِّ وَبَلْ ... أَصَابَ في القَوْلِ كَالإبريزِ بالذَّهَبِ

وَنَـجْـلُ نـاصِـرِ ديـنِ اللهِ حَـافِـظُـنَـا ... أَجَادَ في جَمْعِ مَنْ سمَّاه في الكُتُبِ

بـ(شَيْخِ الاسْلامِ) فَانْظُرْ في مُؤَلَّفهِ ... صِدْقًا وَعَدْلًا فَمَا يُنْكِرْهُ غيرُ غَبِي

أَوْ حَـاسِـدٍ عَـمِـيَـتْ عَـنـهُ بَـصِـيـرَتُـهُ ... فَخَاضَ في هُوَّةٍ تُفضِي إِلى العَطَبِ

* صورة العلاء البخاري في شِعر سراج الدين الحمصي

لم يقتصر السراج الحمصي في قصيدته ذات المئةِ بيتٍ إلا ثلاثة على

= ووقفت له على مجموعة كتب؛ من أهمها كتاب مخطوط بعنوان: «الإرشاد من المرشد إلى رب العباد»، لخص فيه كتابه «المرشد»، وجوَّده، وقد فرغت منه، يسَّر الله نشره.

(١) انظر تفصيله: في كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (الطبقة الرابعة) (ترجمة رقم ٣٧٣).
ومن الجدير بالذكر أنه تزوَّج حفيدة السراج البلقيني، وكان ينزل بعد وفاته في مدرسته، وانظر لتفصيله: كتابي «بيت البلقيني».

(٢) مثل: تقديمي لـ «منهج الأصلين» للسراج البلقيني، وتعليقي عليه.

(٣) (ق ٤٢/أ).

قوله عن العلاء البخاري: (غبي أو حاسد) و(عميت عنه بصيرته) و(فخاض في هوَّة تفضي إلى العطب)، وإنما زاد أشياء؛ مثل: (كاذب)، قال[(١)]:

مَنْ قَالَ عَنْه بتَجْسِيمٍ بِمُعْتَقَدٍ ... فَكَاذِبٌ باءَ في نَارٍ بِمُنقَلبِ

وأكَّد أن العلاء ليس هو أول من شتم العلماء، ولا ابن تيمية هو أول مشتوم منه؛ قال[(٢)]:

كَمْ عالمٍ زلَّ بالأقْدَامِ في رَجُلٍ ... يَخُوضُ في عِرْضِهِ بالذَّمِّ والكَذِبِ
وَيَمْدَحَنَّ لِمَذمْوم ببدْعَتِهِ ... مَعْ ذمِّ شَيْخِ علومِ الشَّرعِ والأدَبِ
مَا كِلْمَةٌ قالَهَا إلَّا اقْشَعَرَّ لَهَا ... جِلْدٌ وذَابَ لها قَلْبٌ لِمُنْتَحِبِ
نَبْكِي عَلى زَمنٍ صِرْنَا لِرُؤيةِ مَنْ ... يُفْتِي بِكُفْرٍ وَهُوْ في الجَهْلِ مُنْحَجِبِ

ويُسوِّغ صنيع العلاء فيما أقدَم عليه من البلاء بأنه مجازفٌ، آكلٌ لسُمِّ لحوم أهل العلوم؛ فيقول[(٣)]:

يُجَازِفُ القَوْلَ في أَهْلِ العلوم وهم ... سُمٌّ لُحُومُهُمُ قَدْ جُرِّبوا فَتُبِ

وعدم علم العلاء البخاري عند السراج الحمصي هو الشائع في قصيدته؛ إذ هو عنده دعيٌّ، وليس من أهله، اسمع إليه وهو يقول ـ بعد أن سرد مناقب ابن تيمية، ومحاسنه، وبعض منائح مدائحه ومآثره ومفاخره ـ[(٤)]:

فَمِثْلُ هَذَا يَكُنْ بالكُفْرِ متَّصفًا ... بِقَوْلِ مَنْ يدَّعي عِلمًا ولم يُحِبِ[(٥)]

---

(١) (ق ٣٩/ب).
(٢) (ق ٤٠/أ).
(٣) (ق ٤٠/أ).
(٤) (ق ٤٠/ب).
(٥) هكذا في المخطوط بالحاء المهملة، وفي مطبوع «الرد الوافر» (ص ٢٩٧) و«التكملة» (ص ١٢٩): «ولم يجب».

فالعلاء البخاري غيرُ متحقق بالعلماء وسماتهم ورحمتهم عند الشاعر، وهو كذلك، برز ذلك جليًّا في مواقفه في حق ابن ناصر الدين، وفي حق ابن تيمية، بل هو كذلك في حق ابن عربي في حكمه على مادحيه، إذ جعل كفر مادحيه باللازم، فمواقفه التي سبق أن درسناها تدل على تهوُّره وتصنُّعه، وعدم اتصافه بسمات العلماء في التؤدة والتربية والتعليم والتزكية؛ وهذا النصيب ـ أعني: عدم التحقق من العلم، مع التعصُّب، وتحسين شياطين الإنسِ له قوله في تكفير ابن تيمية ـ هو الذي كرره الشاعر، ولذا حكم السراج الحمصي ـ غفر الله له ـ عليه بأحكام قاسية، هي أشبه بالتراشق والتلاسن، فحكم عليه بالتعزير والسجن والضرب، حتى يرتدع أمثاله، **وما أكثرهم هذه الأيام**؛ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]:

مَا حَقَّقوا العِلْمَ مَا شَمُّوا رَوَائحَهُ ... إِذْ كفَّروا عَالِمَ الإِسْلامِ بالعَصَبِ

تَعَصَّبوا بِمَقَالٍ في تنقُّبِهِمْ ... وَلُثِّمُوا إِثْمَهُ في الرَّأْسِ والذَّنَبِ

قَدْ زَانَهُ لهمُ شَيطَانُ إنسِهِمِ ... مُحَسِّنًا وانْثَنى مِن بَعْدِ مَا غَلبِ[٢]

فَقَالَ: إنِّي بَرِيْ قَوْلًا بِرِدَّتِهِ ... بَل كُنْتُ في دَمِهِ مَعْكُمْ كمُغْتَصِبِ

فَيَا أئمَّةَ دِيْنِ اللهِ هَلْ أحدٌ ... يُرْضِيهِ قَوْلٌ بكُفْرِ العالِمِ الدَّرِبِ

تَحتَّم الفَحْصُ والدَّعوى على رجلٍ ... أَفْتَى بكُفْرٍ بأَنْ يُلْجى إلى السَّبَبِ

فَإِنْ أَقَامَ دَلِيْلًا قَاطِعًا عَجَبًا ... فَذَاكَ أَوْ ذَا احْتِمَالٌ فيهِ فاستَتِبِ

أو لَمْ فكَفِّرْه واحْكُم إذ تنقَّصَه ... تَعْزيرَه بِسِياطٍ أَوْ بِذِي الأَدَبِ

وَإِنْ تُخفِّفْ بسجْنٍ فاضْرِبَنَّ لَهُ ... طَوِيلَ وقتٍ إلى شَعْبَانَ أو رَجَبِ

لِرَدْعِ أَمْثَالِهِ والمُقْدِمِينَ عَلَى ... مَقَالِهِ تَبَعًا تَقْلِيدَ مُصْطَحِبِ

---

(١) (ق ٤١/أ ـ ب).

(٢) في «التكملة» (ص ١٣٠): «ما غلبوا».

فَمَا يضرُّ بنا غَيرُ التَّساهُلِ في ... أَمْرٍ كَهَذا وَقَولُ العادِلِ[1] النَّدِبِ
إنْ تَنْصُروا اللهَ يَنصُرْكُمْ وَيَخذُلُهُمْ ... وَإنْ عَفَوتُمْ فَلا لَوْمٌ لِمُعْتَقِبِ
مَا يَسْلَمُ الشَّرَفُ الأَعْلَى لِمِلَّتِنَا ... حَتَّى يُراقَ دَمٌ أو ضَرْبُ مُرْتَكِبِ
وَامْنَعْ شَهَادَتَهُ أَيضًا رِوَايَتَهُ ... فَإنْ مَضَى عَامَهُ في الخَيْر فاتَّهِبِ
وَإنْ يُصمِّمْ على تَكْفيرِهِ ويَقُلْ ... بِكُفْرِ مِنْ قَالَ: «شَيْخَ الدِّين» فاطَّلِبِ
بِمَجْلِسٍ حَفِلٍ وَافْسُدْ لِصُورَتِهِ ... وَكرِّرِ الضَّرْبَ بالتَّكرَارِ أَوْ يَتُبِ

* سبب دفاع سراج الدين الحمصي عن ابن ناصر الدين الدمشقي

أفصح السراج الحمصي عن سرِّ دفاعه عن ابن ناصر الدين بالشِّعر؛ إذ لم يكن حاضرًا دمشق في وقت محنته، وكفاه هذه المؤونة أعلام الشريعة في مصر؛ إذ عملوا على تقريظ «الرد الوافر» الذي له أكبر الاسم في الذَّب عن ابن تيمية، وعلى رأسهم صالح البلقيني، ولد شيخ الإسلام سراج الدين عمر، وكان والده أعلم الخلق في عصره، وهو ممن له ثناء عطر على ابن تيمية، وكان ذا صلة حسنة بتلاميذه ومدرسته، وكان ينزل محراب الحنابلة في المسجد الأموي ويدرِّس فيه[2].

وكان الشاعر على علاقة نسب مع صالح المذكور، إذ هو عمُّ زوجته (جَنَّة) بنت أخيه المتوفى في حياة أبيه بدر الدين محمد (ت٧٩١هـ).

قال الشاعر مضمِّنًا بعض[3] أبيات شيخه شمس الدين محمد بن محمد الياسوفي[4]:

اللهُ أَكْبَرُ هَلْ تُنْكِرْ فَضَائلَ مَنْ ... سَارَتْ فَضَائِلُهُ كَالشَّمْسِ لَمْ تَغِبِ

---

(١) في «التكملة»: «العاذل»، والمثبت من المخطوط.

(٢) انظر: «ثبت سبط ابن العجمي» (ق ٦٣٠).

(٣) انظر: (ص ٦٨).

(٤) (ق ٤٢/أ).

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ فِي يَوْمٍ لِأَزْمَتِهِ ... حَتَّى يَرَى النَّصْرَ حَقًّا بَعْضَ مَا يَجِبِ
وَقَدْ كَفَاهُ بِهِمْ أَعْلَامُ شِرْعَتِنَا ... فِي مِصْرَ إِذْ شَاهدوا التَّصْنِيفَ باللَّقَبِ
فَصَالِحُ الوَقْتِ نَجْلُ الْحَبْرَ أَعْلَمُنا ... ورِفْقَةٌ بِقَضَاءِ الحَقِّ لم يُشَبِ
وَذا جَوابُ عُبيدٍ قَاصِرٍ عُمَرَ الْـ ... حِمْصِيْ انْتَمَى لِبَنِي مَخْزومَ بالنَّسَبِ
هُوْ نُقْطةٌ مِن منار العِلْمِ[١] خَادِمُهُمْ ... أَحَبَّ ما[٢] لَهُ في سِلْكِ ذي النَّشَبِ[٣]
فَالمَرْءُ مَعْ مَن أَحَبَّ اللهُ يَجْمَعُهُم ... يَوْمَ المَعَادِ وَنَاجٍ يَشْفَعَنْ كَنبِي

* **سِرُّ دفاعه عن ابن تيمية**

أمَّا سرُّ دفاعه عن ابن تيمية؛ فقد صرَّح أنه (الغيرة على الحق) و(عدم شماتة الأعداء) و(عدم ضحك إبليس)، وأفصح عن هذا في قصيدته بقوله[٤]:

أَمَا لَنَا غَيْرَةٌ في الحقِّ تَأْخُذُنا ... بقَصْمِ مَنْ يَجْترِي بالفُجْر والثَّلَبِ
وَيا شَمَاتَةَ أَعْداءٍ به امَّشَعوا ... رفعًا وبُشْرَاهمُ في خَفْضِ مُنْتَصِبِ
يَا ضَحْكَ إِبْليسَ مِنَّا إِذْ نكفِّرهُ ... مِنْ غَيْرِ ما رِدَّةٍ كَلَّا ولا رِيَبِ
مُنى العِدَا كُفْرُ مَنْ أَطْفَى أَدِلَّتَهُمْ ... بِنُورِهِ وَدَوَاتِهِ[٥] اللَّهْو واللَّعبِ
فَلا جَزَى اللهُ خَيْرًا من يُعينهمُ ... بِالْقَولِ وَالْكُتبِ في حِلْمٍ وفي غَضَبِ

---

(١) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرد الوافر» (ص ٢٩٨) و«التكملة» (ص ١٣١): «بحار العلم».
(٢) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرد الوافر» (ص ٢٩٨) و«التكملة» (ص ١٣١): «أحب نظمًا».
(٣) في مطبوع «الرد الوافر» (٢٩٨): «ذي نسب»، والمثبت من المخطوط.
(٤) (ق ٤٠/ب).
(٥) كذا في المخطوط، وفي مطبوع «الرد الوافر» (ص ٢٩٧) و«التكملة» (ص ١٢٩): «ودوام».

هذا ما يلزم ذكره من هذه القصيدة في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، وانعكاساتها وتبعاتها، وما تمخَّض عنها، ناهيك عن مديح ابن تيمية، ومناقبه، مع الأدلة الناصعة على استحقاقه لمثل هذا؛ قال[1]:

وَإِنْ أَرَدْتَ دَلِيْلَ الحِسِّ فَهُوَ إِذَنْ   مَوْجُودُ يَشْهدُ مِثْلَ الشَّمْسِ لَم تَغِبِ

❁❁❁

محاولة أخرى مع السلطان

لما أخفق العلاء البخاري من استجابة الملك الأشرف برسباي له بالإغراء بابن ناصر الدين الدمشقي وأتباع ابن تيمية، والعجب منه! فإنه طلب منه أن يكون ظهرًا له؛ ليرتع في دماء العلماء:

«وحين رأوا أني في هذه البلاد غريب فقير فقلتُ: لا يجوز لي في إظهار كلمة الحق، ولا ظهير سوى الله، وهو نعم المولى، ونعم النصير».

لم يستجب ـ بحمد الله ـ الأشرف له، وطلب منه الكفَّ في الكلام على خصومه، وأن يلزم حدَّه، ويعرف مقداره، **ويدع ما هو مُقبل عليه من التهوُّر، الموصل إلى شرٍّ وسوءٍ بالبلاد والعباد.**

رأى العلاء أن يكون المدخل على السلطان في هذه المرة بطريقة أخرى، يكون فيها لين، مع ضرورة تحسين صورته وتنميقها، وأنه لا دافع له فيما يفكِّر فيه إلا نصرة الدين، والنهي عن المنكر، والأخذ على يد المفسدين ـ زعموا ـ.

فتواطأ مع الشهاب ابن المحمَّرة بأن يترك الأمر للأخير مع السلطان في محاولة تحريضه على الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي خاصة، وأتباع ابن تيمية بعامَّة، وقبل الخوض في تفصيل ذلك لا بد من معرفة شخصية (ابن المحمَّرة) هذا:

---

(١) (ق ٤٠/ب).

* ترجمة شهاب الدين ابن المحمَّرة(١)

هو أحمد بن محمد بن الصلاح بن محمد بن عثمان بن نصر بن عيسى بن عثمان، الأموي، العثماني، المصري، الشهير بـ(ابن المُحَمَّرة) ـ بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد الميم، وفتح الراء ـ، العلامة، قاضي القضاة شهاب الدين أبو العباس.

ولد في ليلة الخامس والعشرين من صفر سنة سبع وستين وسبع مئة خارج القاهرة، وحفظ القرآن صغيرًا وعدة كتب ما بين حديث وفقه وأصول ومعان وبيان، ونحو من ذلك: «العمدة» و«المنهاج»، واشتغل على المجد البرماوي، ثم لازم الشيخ سراج الدين البلقيني، وحضر دروس سراج الدين ابن الملقن والحافظ زين الدين العراقي ولازمهما مع غيرهما من علماء العصر، ودار على الشيوخ وقتًا، وتفنن في العلوم ودرَّس وأفتى وكتب بعض الطباق والأجزاء، وخطه حسن حلو، وتشاغل بالجلوس في رحبة باب العيد، وتقرر في شهادة الخبز بالخانقاه الصلاحية، وصار يتكسب منها، ولازم الأمير يلبغا السالمي؛ فقرأ له بنفسه على جمع من الشيوخ عدة من الكتب، وسمع قديمًا، وأول سماعه للحديث في رجب سنة خمس وسبعين، وصحب الأكابر، وناب في الحسبة عن المقريزي، وجلس ببابه أيامًا في

---

(١) ترجمته في: «إنباء الغمر» (٥٤/٤)، «السلوك» (١٢٣/٧، ١٨٩، ٣٣٨)، «درر العقود الفريدة» (٢١٦/١)، «المنهل الصافي» (١٤٦/٢ ـ ١٤٧)، «الدليل الشافي» (٨١/١)، «النجوم الزاهرة» (٣٦١/١٤)، «نزهة النفوس» (٣٨٨/٣)، «الأنس الجليل» (١١٢/٢)، «الضوء اللامع» (١٨٦/٢)، «وجيز الكلام» (٥٤٨/٢)، «عنوان الزمان» (٢٤٥/١)، «معجم الشيوخ» (٨٩) لابن فهد، «قضاة دمشق» (١٦٠)، «طبقات الشافعية» (٨٣/٤) لابن قاضي شهبة، «بهجة الناظرين» (١٤٠)، «نيل الأمل» (٤١٧/٤)، «شذرات الذهب» (٣٤١/٩)، «التحفة البهية في طبقات الشافعية» (ق ١٩٣/أ)، (مقدمة) «مرشد الأنام» (٢/ق ١٤٢)، كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (الطبقة الثالثة) (رقم ١٦٦).

القضاء عن الجلال البلقيني فمن بعده، وتصدى لذلك بكليته، واقتنى مالًا وعقارًا، وصارت له دربة في الأحكام إلى أن اشتهر بذلك وبغيره من الفضائل؛ فإنه كانت له مشاركة جيدة في العلوم مع الشكالة الجميلة والشيبة النيرة والأبهة والمهابة والسكينة وحسن العشرة والطلاقة والفصاحة والمداومة على الأوراد والتعبد والمداراة لأرباب الدولة، ودرَّس وأفتى[(١)] وحدَّث بالكثير، أخذ عنه الفضلاء، وعرف بالتجمل جدًّا، وولي عدة مناصب؛ كالمشيخة بسعيد السعداء وتدريس الفقه بالشيخونية وقضاء الشام، وكانت ولايته له في جمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين وثمان مئة، وباشره مباشرةً حسنةً بعفة ونزاهة وصرامة، ودرَّس بالعادلية في «الكشاف»[(٢)] وبالغزالية وبدار الحديث الأشرفية وغيرها، ثم ولي مشيخة الصلاحية ببيت المقدس ودرَّس بها في «الروضة» مستمدًّا من «الخادم»[(٣)] للزركشي لكونه كان في ملكه، واستمر بها حتى مات في ليلة السبت سادس عشر ربيع الآخر سنة أربعين وثمان مئة، ـ رحمه الله تعالى ـ وإيانا.

* ابن المحمَّرة في وقت المحنة

قال ابن حجر: «كان كثير الدُّربة في الحكم، حسن التجمل جدًّا، فاتفق أن الملك الأشرف قرر بهاء الدين بن حِجِّي في قضاء الشام بعد قتل أبيه، فسار سيرة سيئة، فاتصل ذلك بالسلطان؛ فعرض على القاضي علم الدين البلقيني فاستعفى، فذكر شهاب الدين للسلطان وعرَّفه بحسن شكله؛ فقرَّره»[(٤)].

---

(١) تجد نموذجًا من فتاويه في «اللطائف في أمر الوظائف» (ق١٣٩/أ و ب) أو فقرة (٤٦٤ بتحقيقي) للنعيمي.

(٢) كانت دروسه حسنة، ولم يُتم تفسير الفاتحة.

(٣) تم تحقيقه في نحو (سبعين) مجلدة في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، يسَّر الله نشره، وتُنظر (نادرة) عن تتمة اسمه في «إرشاد الغاوي» (٨٠١) للسخاوي.

(٤) «إنباء الغمر» (٤/٥٤).

فابن المحمَّرة في وقت هذه المحنة كان قاضي قضاة الشافعية بالديار الشامية، وكان حديث عهد بهذه الولاية، وعيِّن فيها في أول جمادى الآخرة سنة اثنتين وثلاثين وثمان مئة[١]: «بغير مال ولا طلب؛ بل استدعاه السلطان وعرض عليه ذلك؛ فقبله وخلع عليه، فتوجه إليها في تجمُّل حسن، وباشر أحسن مباشرة إلى أن صُرف بالقاضي كمال الدين محمد ابن البارزي كاتب السر في أول شعبان سنة خمس وثلاثين»[٢].

ولا أظن إقالة السلطان الأشرف برسباي له إلا بسبب تعجُّل منه، وإلحاح في إثارة محنة ابن ناصر الدين الدمشقي بخاصة، والحنابلة بعامة! مرة أخرى بعد أن أطفأ النار التي حاول إضرامها علاء الدين البخاري.

قال رضي الدين الغزي في ترجمة ابن المحمَّرة:

«وخطب بجامع دمشق خُطبًا عظيمةً جليلةً لائقةً بالزمان، ويورد في أثنائها أحاديث مناسبة للوقت بأداء حسن، وعليه سكينة ووقار ولين جانب، منوَّر الشيبة، حسن الشَّاكلة.

* عزل ابن المحمَّرة عن القضاء

ولم يزل على هذه الأوصاف الحميدة إلى أن عزل من القضاء في شعبان من سنة خمس وثلاثين؛ فرجع إلى بلده، وكان حصل له ألم كثير من العزل؛ لأنه من غير موجِب[٣]، فرجع إلى بلده وزار القدس والخليل

(١) «إنباء الغمر» (٤/٥٤).

(٢) «درر العقود الفريدة» (١/٢٢٠).

(٣) في ظاهر الأمر! قال ابن حجر في «إنباء الغمر» (٤/٥٤): «ولما ولي قضاء دمشق؛ سار سيرة حسنة مرضية بحسب الوقت، ولم يعدم من يفتري عليه، إلا أنه كان متساهلًا لا يتجنب عن القضايا الباطلة، وكان لا يتولى الحكم بنفسه، ولا يفصل في شيء، ولا ينكر على ما يصدر من نُوابه، مع اطلاعه على حالهم».

في طريقه، وكان بعض وظائفه بالقاهرة طمع فيها من استنابه؛ فرجعت إليه بكُلْفةٍ.

وتم ببلده مقيمًا على حاله من الإشغال والإفتاء ونفع الناس، وصار شيخ الشافعية بالقاهرة بعد شيخنا البرماوي وطبقته، فعرض عليه قضاء الشام ببذل شيء يسير؛ فامتنع وصمم»[1].

* أمر مُقلِق

تدخُّل هذه الشخصية الهادئة ذات المنصب الحساس، الموصوفة بـ«نعم الرجل كان سياسةً وصرامةً ومعرفةً وفضيلةً رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[2] في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي؛ **أمر مقلق ومزعج**، ولا سيما أنه طويل النَّفَس، كثير المتابعة والملاحقة، وصرَّح بأنه سيعاملها ـ أي: المحنة ـ بسياسة وتؤدة حتى يقضيها الله.

* مِن لُطف الله ورحمته

ومِن لُطف الله عَزَّوَجَلَّ ورحمته بالحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي أنه قُضِي بعزل ابن المحمَّرة من منصبه، ولم يدر المعزول عن سبب ذلك، وتألم كثيرًا لذلك؛ حتى إنه صمم أن لا يعود إليه.

* توافق العلاء البخاري مع ابن المحمَّرة في موقفهم من الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي

لا يستطيع الباحث أن يفصم بين علاء الدين البخاري وابن المحمَّرة هذا في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، **وذلك لأسباب**:

الأول: كل منهما يعادي ابن تيمية ومدرسته.

---

(١) «بهجة الناظرين» (١٤١).

(٢) «درر العقود الفريدة» (١/ ٢٢٠).

الثاني: لكل منهما موقف من ابن ناصر الدين الدمشقي، وابن المحمَّرة هذا كان يلاحقه ويتطلبه حتى ظفر به، وأثبت هذا في رسالته للسلطان برسباي، وسيأتي نصها.

الثالث: تكلم ابن المحمَّرة **بصفته قاضي قضاة الشام للسلطان برسباي** عما جرى بين علاء الدين وابن ناصر الدين الدمشقي.

الرابع: قدَّر مع علاء الدين أن السلطان لم يطاوعه لشدَّة كانت فيه؛ فركز أن سياسته في قضية المحدِّث ابن ناصر الدين الدمشقي من نمط آخر، وصرَّح في كتابه للسلطان[1] مرتين بأنه يقوم فيها بـ(السياسة والتؤدة حتى يقضيها الله عَزَّوَجَلَّ).

الخامس: الألفاظ المهملة على حد تعبير السخاوي السابق في رسالة العلاء؛ هي موجودة في هذه الرسالة ـ أيضًا ـ.

السادس: القصص والحكايات التي تفيد أخطاء يمارسها أفراد وآحاد، ومحاولة تعميمها على جميع المنتسبين للتيميين؛ أمر مشترك بين الرسالتين.

السابع: ربط بينهما السخاوي؛ فقال في ترجمة العلاء:

«وكتب العلاء مطالعةً إلى السلطان يغريه بالمصنف ـ أي: ابن ناصر الدين الدمشقي ـ وبالحنابلة، وفيه ألفاظ مهملة، وهو عندي مع كتاب قاضي الشام الشافعي الشهاب ابن محمرة، وفي شرح القضية طول»[2].

وقال في ترجمة ابن ناصر الدين الدمشقي ـ وسبق كلامه ـ:

«... وحينئذ كتب العلاء إلى السلطان كتابًا بالغ فيه في الحطِّ، ولكنه لم يصل ـ **بحمد الله** ـ إلى تمام غرضه، وساس القضيةَ الشهابُ ابن

---

(١) سيأتي قريبًا.

(٢) «الضوء اللامع» (٩/٢٩٣)، «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/ب).

المحمَّرة قاضي الشام حينئذ مع كونه ممن أنكر عليه في فتياه تصنيفه المذكور أي: «الرد الوافر» ـ...».

الثامن: صرَّح بذلك ابن المحمَّرة في كتابه للسلطان، وسيأتي ما فيه قريبًا قولهُ بعد كلام: «... إشارة الشيخ علاء الدين المشار إليه يقصد من المملوك[1] القيام في هذا الأمر على اختلاف أنواعه من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، كائنًا مَنْ كان، فيرى المملوك أن ذاك من الواجب المؤكَّد، ...».

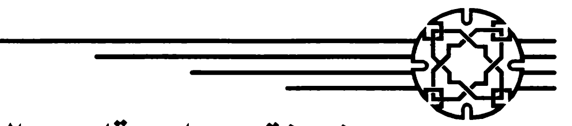
فلا نستطيع أن نفصم العلاء عن ابن المحمَّرة في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي؛ بل الدور الذي لعبه الثاني منهما أخطر؛ إلا أن الله عَزَّوَجَلَّ سلَّم ولطف.

من حسن حظنا ـ ولله الحمد ـ أن الحافظ ابن حجر في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة»[2] من (ورقة ١٨٦/ب) إلى (ورقة ١٩٠/أ) أورد كتابه بطوله على إثر كتاب علاء الدين البخاري السابق؛ فأثبت ـ وأنقل من خطه ـ ما صورته:

---

(١) يريد: ابن المحمرة نفسه.

(٢) هو من محفوظات مكتبة آيا صوفيا (رقم ٣١٣٩)، وانظر مصورته في: (نموذج رقم ٤) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.



نسخة جواب قاضي الشام شهاب الدين أحمد بن صلاح السمسار المعروف بـ(ابن المُحَمَّرة) الشافعي

يقبِّل الأرض[١]

ويُنهي[٢].

---

(١) قال ابن تغري بردي في «النجوم الزاهرة» (٢٤٧/١٤) في (حوادث (سنة ٨٢٥هـ)؛ وهي السنة التي تسلطن بها برسباي:
«وأول ما بدأ به الأشرف في سلطنته أنه منع الناس كافَّةً من تقبيل الأرض بين يديه؛ فامتنعوا من ذلك، وكانت هذه العادة ـ أعني: تقبيل الأرض ـ جرت بالديار المصرية من أيام المعز معد أول خلفاء بني عبيد بمصر، وبقيت إلى يوم تأريخه، وكان لا يعفي أحدًا عن تقبيل الأرض.
والكل يقبِّل الأرض: الوزير، والأمير، والمملوك، وصاحب القلم، ورسل ملوك الأقطار؛ إلا قضاة الشرع وأهل العلم وأشراف الحجاز، حتى لو ورد مرسوم السلطان على ملك من نواب السلطان قام على قدميه وخر إلى الأرض وقبلها قبل أن يقرأ المرسوم، فأبطل الملك الأشرف ذلك، وجعل بدله تقبيل اليد؛ فمشى ذلك أيامًا ثم بطل، وعاد تقبيل الأرض لكن بطريق أحسن من الأولى؛ فإن الأولى كان الشخص يخر إلى الأرض حتى يقبلها كالساجد، والآن صار الرجل ينحني كالراكع ويضع أطراف أصابع يده على الأرض كالمقبل لها، ثم يقوم ولا يقبل الأرض بفمه أبدًا؛ بل ولا يصل بوجهه إلى قريب الأرض؛ فهذا على كل حال أحسن مما كان أولًا بلا مدافعة؛ فعُدَّ ذلك من حسنات الملك الأشرف برسباي».
وانظر: «برسباي وسياستاه الداخلية والخارجية» (١٦٥) لمديحة الشرقاوي.

(٢) أي: يُرفع إلى مقامكم الشريف.

إلى أن قال[١]: إنه اتصل بالمسامع الشريفة أنه وقع بين الفقهاء بدمشق المحروسة كلامًا[٢] نُسِب للشيخ تقي الدين ابن تيمية؛ فالذي ينهيه المملوك أن الفقهاء الذين إذا أطلق اسم الفقهاء عرفًا انصرف إليهم؛ فلم يقع بينهم كلام[٣]؛ بل هم في غايةٍ من اتفاق الكلمة والموالاة، دائمون بدوام أيام هذه الدولة الشريفة، يجتمعون ويتعرفون على ذلك، وأما هذه القضية؛ فإن لم يذكر المملوك أصلها وفصلها لا يذاق طعمها، وها أنا أذكر ملخَّص ذلك، وهو:

إنه قد أحاطت العلوم الكريمة بما كان من ابن تيمية وعلماء عصره في ذلك الزمان من مخالفته عموم أهل العلم في زمنه، بحيث إنهم يخطِّئونه ويبدِّعونه ويقومون عليه في ذلك من سنة ثمان وتسعين وست مئة وإلى انقضاء نحو ثلاثين سنةً من ذلك الوقت؛ ففي كل وقت تُعقد له المجالس[٤]، ويتفق[٥] علماء الشريعة على خطئه وبدعته؛ فتارةً يُحبَس[٦]، وتارةً يُطلَق، وتارةً يُحكَم عليه بمنعه من الكلام ومن اجتماع الناس به خشيةً على عقائدهم كما وصل إلينا على ألسنة شيوخنا[٧] من علماء الإسلام[٨].

---

(١) كذا في الأصل، وليس اختصارًا مني.

(٢) كذا في الأصل! ووضع ابن حجر فوقها: «كذا»، وصوابها: «كلامٌ».

(٣) كتب ابن حجر فوقها: «كذا».

(٤) سأفرد المسائل والمواقف والحوادث التي وردت في محن التلاميذ مما يخص ابن تيمية بدراسة مطوَّلة مسهبة، فاللهم يسر.

(٥) ليس كذلك؛ بل كان معه جمع ممن حضر تلك المجالس، ومحَّصته وبحثتهُ في الدراسة المنوَّه بها في الحاشية السابقة.

(٦) لابن تيمية نفسه كلام بديع عن سجنه وتعلُّق خصومه به، سأورده في الدراسة المشار إليها.

(٧) نَظَر غيرُ واحد في المحاضر التي عقدت له؛ فلم يجدوا فيها شيئًا.

(٨) وما نسبه له خصومه وأعداؤه في المحاضر كذب وزور، ووقفتُ على خط ابن تيمية في تكذيب ما فيها، وسيأتي بيان ذلك في محله في دراسة أخرى - إن شاء الله تعالى -.

ولم يزل ذلك دأبه ودأبهم، إلى أن أجمع علماء الإسلام بمصر والشام، وأركان الدولة والحكام على سجنه؛ فسُجِن، ولم يزل بالسجن إلى أن توفي بالسجن[١] في ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، ونقل من السجن إلى القبر، والله أعلم به.

وقد عافى الله الديار المصرية، وحماها من البدع دائمًا أبدًا؛ فليس لابن تيمية بها أتباع[٢].

وأما دمشق المحروسة؛ فأتباعه بها كثر، غير أن غالبهم أهل ضياع، مجمَّعون؛ فتارةً يختفون[٣]، وتارةً يظهرون، ويدعون من استخفُّوه من الرعاع إلى ما هم عليه من البدع، ولم يزل الناس يقومون عليهم من أهل الخير والدين، ويكفُّون عاديتهم حسب الإمكان.

وقد أحاطت العلوم الكريمة ـ أيضًا ـ بأنَّ الشيخ الإمام العلامة علاء الدين البخاري من شأنه وديدنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا وإن كان كلٌّ من المسلمين مخاطَبٌ[٤] به، ومؤكد عليه فيه، وكل مؤمن يجب عليه ذلك؛ فالشيخ علاء الدين[٥] مَفزعٌ لذلك، وقد علم الناس منه ذلك؛

---

(١) كتب ابن حجر فوقها: «كذا» لتكرر هذه الكلمة، وركاكة الأسلوب.

(٢) بل أتباعه فيها كثر منذ أن نزلها إلى يومنا هذا، ويؤكد هذا ما ذكره في (المجلس الأول) من (مجالس مناظرة الواسطية) أنه كانت تأتيه كتب من مصر، ويجيب عنها، وهي تخص المعتقَد.

وعلى كل حال، حفظ الله مصر وأهلها، فإن طلبة العلم اليوم فيها من أكثر الناس حبًّا لابن تيمية ومنهجه.

(٣) الاختفاء بسبب المراسيم السلطانية، والتهديد بالعقوبات البدنية، والحبس، وظهر هذا جليًّا في (محنة ابن العز) وجماعة، **أما في الظروف الهادئة؛ فدعوة ابن تيمية دعوة الإسلام الصافي، وهي دعوة الفطرة وتنتشر شديدًا عند العوام وطلبة العلم، وهكذا هي اليوم في الدنيا كلها، ولله الحمد والمنة.**

(٤) أثبت ابن حجر فوقها: «كذا»؛ يريد: صوابها: «مخاطبًا».

(٥) مضى من أطواره وأحواله العجب العجاب! وسيأتيك المزيد!

فكل أحد يحمل إليه نوعًا من ذلك حسب الواقع، فمِن حين وصول المملوك دمشق المحروسة يرد عليه في غالب الأوقات إشارة الشيخ علاء الدين المشار إليه يقصد[١] من المملوك القيام في هذا الأمر على اختلاف أنواعه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كائنًا من كان؛ فيرى المملوك أن ذاك من الواجب المؤكَّد، فأقوم فيه **بالسياسة والتُّؤَدة حتى يقضيه الله ـ تعالى ـ**.

فلما كان في هذا الزمان نقل الناس إلى الشيخ علاء الدين تظَاهُر الجماعة واجتماعهم وإظهار أمرهم، وأحضروا إليه من كلام ابن تيمية المذكور شيئًا بخطه، وشيئًا بخط تلامذته عنه، وأشياء نقلها عنه علماء الإسلام الذين لا يشك فيهم؛ كالعلامة الشيخ أثير الدين أبي حيان، والشيخ الإمام تقي الدين السبكي[٢]، وغيرهما؛ فاجتمع من الكلام المذكور أمورٌ فظيعةٌ لا يقدر على سماعها قلبُ مؤمن؛ فجمع من بعضها صورة سؤال فتوى، ولم يعيَّن فيه اسم أحد؛ لا ابن تيمية ولا غيره، وهذا شأن الفتاوى، وسنذكر نسخة الفتوى.

وفي أثناء ذلك أحضر شخص من أهل قرية تسمى (يلدا)[٣] إلى مجلس الشرع الشريف، وادُّعيَ عليه أنه يأتي قومًا من الروم؛ الذين حضروا من الحجاز الشريف يزورون المكان الذي بالجامع الأموي الذي يعرف بـ(قبر السيد زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ)[٤]؛ فأنكر هذا اليلداوي عليهم، وقال من

---

(١) هذه أقوى إشارة إلى أن ابن المحمرة مدفوع من العلاء البخاري.

(٢) لم يعمل أبو حيَّان ولا التقي السبكي على تكفير ابن تيمية، ولهما مدح له، مع مناوئة ومخالفة، والأول أخف وطأة من الثاني، وللتفصيل والبيان موضع آخر، سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ في دراسة مستقلة، ومؤلَّف مفرد.

(٣) يلدا ـ ويقال عنها: يلدان ـ: من قرى دمشق، أفاده صفي الدين البغدادي في «مراصد الاطلاع» (١٤٨٢/٣). وينظر: «معجم البلدان» (٤٤١/٥).

(٤) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن قبور الأنبياء ـ عليهم الصلاة والسلام ـ: هل هي هذه القبور التي يزورها الناس اليوم، مثل: قبر نوح، وقبر الخليل، =

جملة كلامه: إن زيارة نبينا ﷺ لا تجوز. فقامت عليه البيِّنة بذلك، وثبت ذلك عند القاضي تقي الدين ابن قاضي شهبة؛ فعزَّره وطوَّفه، وأمر به إلى السجن.

ففي ثاني يوم اجتمع بالمملوك القاضي الحنبلي، وشفع فيه، فأحضره المملوك من السجن وأطلقه، وتوجَّه صُحبة القاضي المذكور، ولم يعلم المملوك أنه في باطن الأمر من دواعي الضلال؛ لأني رأيتُهُ صورة عاميٍّ أو فلاح، فقنعتُ منه بالتوبة والاستغفار، وأطلقته، فذهب وحَشَدَ جماعة من الصالحية[1] من

= وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ويونس، وإلياس، واليسع، وشعيب، وموسى، وزكريا ـ وهو بمسجد دمشق ـ؟ وأين قبر علي بن أبي طالب؟ فهل يصح من تلك القبور شيء أم لا؟

فأجاب: الحمد لله، القبر المتفق عليه هو قبر نبينا ﷺ، وقبر الخليل فيه نزاع، لكن الصحيح الذي عليه الجمهور أنه قبره، وأما يونس وإلياس وشعيب وزكريا؛ فلا يُعرَف، وقبر علي بن أبي طالب بقصر الإمارة الذي بالكوفة، وقبر معاوية هو القبر الذي تقول العامة أنه قبر هود ـ والله أعلم ـ».

انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٧/٤٤٥)، وما كتبناه على «ترجمة ابن تيمية» لتقي الدين السبكي.

(١) خصَّها محمد بن علي بن طولون الصالحي (٨٨٠ ـ ٩٥٣هـ) بكتاب سماه: «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية»، نشره محمد أحمد دهمان ناقصًا الأول؛ بناءً على النقص في الأصل المعتمد عنده، وهو من محفوظات تشستربتي (رقم ٣٤٨٥)، والقسم الناقص ـ **وهو مهم** ـ موجود في برنستون (رقم ١٩٦)، ويقع في (١٦ ورقة)، وكأنها المفقود من النسخة الأولى، واعتمدها الأستاذ محمد إبراهيم الحسين، ونشر الكتاب كاملًا لأول مرة في مجلدين.

قال ابن طولون في أوله (١/٣٦ ـ ٣٧) عن أبي عمر المقدسي ـ وستأتي ترجمته في الحاشية الآتية ـ:

«مولده سنة ثمان وعشرين وخمس مئة بجَمَّاعيل، وهاجر به والده وبأخيه الشيخ موفق الدين وأهليهم إلى دمشق سنة إحدى وخمسين لاستيلاء الفِرَنج على الأرض المقدسية، فنزلوا بمسجد أبي صالح ظاهر باب شرقي، فأقاموا به =

مدرسة الشيخ أبي عمر[1] مجمعين، ودخلوا الجامع الأموي يوم الجمعة وقت العصر، وهم يتطلَّبون من شكى اليلداوي إلى ابن قاضي شهبة، أو

= مدةً نحو سنتين، ثم انتقلوا إلى الجبل، قال أبو عمر: فقال الناس: الصالحية الصالحية، ينسبونا إلى مسجد أبي صالح، لا أنا صالحون.

قال أبو الفرج ابن الحنبلي: وكان والدي هو الذي أنزلهم في مسجد أبي صالح؛ فاستَوخَم المسجد عليهم، فمات منهم في شهر واحد قريب أربعين نفسًا، فأشار عليهم والدي بالانتقال إلى الجبل حيث هم الآن، وكان رأيًا مباركًا، وبنوا فيه المنازل، وقيل لها: الصالحية بهم.

قال: وقال أبو شامة والذهبي: بهم سميت الصالحية؛ لصلاحهم.

وكان الشيخ أبو عمر يورِّي ذلك عنهم ويقول: إنما هي بالنسبة إلى مسجد أبي صالح؛ لأننا نزلنا فيه أولًا، لا أنا من الصالحين».

فـ(أهل الصالحية) أصلهم من (جماعيل)، وهي بلدة معروفة لليوم على ألسنة أهل فلسطين باسم (جمَّاعين)، تقع في الجنوب الغربي من مدينة نابلس، وتبعد عنها (١٦ كيلومترًا)، في فلسطين المحتلة ـ أعادها الله إلى حظيرة الإسلام والمسلمين ـ.

انظر: «معجم بلدان فلسطين» (٢٦٨).

و(الصالحية) هذه كان فيها الحنابلة، وكانت لهم شوكة، ويعملون على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويستخدمون التغيير باليد، ولعلها تكون عادية في بعض الأحايين، وسنبسط ذلك في آخر الكتاب عند الكلام على (مخلَّفات المحنة ونتائجها)، وبالله ـ تعالى ـ التوفيق.

(١) أبو عمر هو محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٢٨ ـ ٦٠٧هـ)، كان أبوه رأس آل قدامة المقادسة المهاجرين من فلسطين إلى الشام، ثم حمل المترجم أعباء هذه المهمة، وكان من المصلحين، حلاه الذهبي في «السير» (٢٢/٥) بقوله: «الإمام، العالم، الفقيه، المقرئ، المحدث، البركة، شيخ الإسلام»، و«الحنبلي الزاهد».

ولابن أخته الضياء المقدسي «مناقب الشيخ أبي عمر المقدسي» منشور، وله ترجمة مجودة في «البداية والنهاية» (٧١٦/١٦ ـ ط هجر)، و«التكملة» للمنذري (رقم ١١٧٤)، وغيرهما.

شهد عليه؛ فضربوهم باليد العادية بالنعال على رؤوسهم وهي مكشوفة، وأرادوا قتلهم بما يقدرون عليه؛ فقام شخص شريف من أهل الخير، وقال لهم: لا تفعلوا! لا تفعلوا! وأراد تخليص المضروب منهم؛ فقالوا له: وأنتَ الآخر لعن الله والديك، كلب ابن كلب، كبش!

فلم يشعر المملوك بعد عصر الجمعة إلا وقد امتلأت الطرق بالخلائق، وهم ينادون: (يا للإسلام في جامع بني أُميَّة يُفعل هذا!) فأحضروا للمملوك شخصًا، وقامت عليه البينة بأنه هو الذي شتم الشريف وضربه بالنعل داخل الجامع الأموي؛ فشهد عليه جمع يمتنع تواطؤهم على الكذب، فجهزه المملوك إلى السجن عاري الرأس، فسكن أمرُ الناس، وتفرَّق الجمع في الحال، وانتظم الأمر، ثم بعد يومين حضر الشريف الذي شُتم، وقد دخل عليه جماعة من جهة المسجون؛ فصفح عنه وأُطلِق، والحال ـ بحمد الله ـ بخير وسلامة.

يا سيدي! لم يزل أمر المبتدعة على هذه الصورة[١]، لكن ـ بحمد الله تعالى ـ أئمة الإسلام الأربعة ليس بينهم اختلاف في أصول العقائد[٢]، وإن كانوا مختلفين في فروع الفقه.

وهذا الذي أحدثه بعض أهل الضلال من المتأخرين، ودسُّوه في مذهب الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو بريء منه، ومذهبه منزَّهٌ عنه[٣]، وقد قال

(١) لا يرضى عاقل فَوضى العوام، والضجيج والقلاقل، وافتئاتهم على الحكام، وسيأتي التنبيه على هذا في مواطن لاحقة من هذه الدراسة.

(٢) وكذلك ابن تيمية في أصول العقائد، والأئمة الأربعة المتبوعون يثبتون الصفات الخبرية والاختيارية، ومعتقدهم فيها معتقد السلف الصالح بلا مثنوية.
ومن العجب نسبة بعضهم معتقَدَ الأئمة الأربعة إلى أبي الحسن الأشعري، وهو بعدهم، والفرق بينه وبين آخرهم وفاةً ـ وهو الإمام أحمد بن حنبل ـ قريب التسعين سنة! فوفاة أحمد سنة (٢٤١هـ) ووفاة أبي الحسن الأشعري (سنة ٣٣٠هـ).

(٣) سيأتيك ما في هذا من تجاوز.

الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي أنه مكذوب مختلَقٌ على مذهب أحمد، وصنَّف ابن الجوزي مصنَّفًا سماه: **«رد شبه التشبيه بكف[١] التنزيه»[٢]**؛ فقد ثبت أنه من اختلاق المبتدعة[٣].

وأما الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر عبدالله، الشهير بـ(ابن ناصر الدين المحدِّث)؛ فلم يتوارَ يومًا من الزمان؛ فإنه لا يتوارى إلا مَنْ يُطْلَب، وهو فلم يطلب[٤]، وسبب ذكره أنه ظالم على نفسه لأن الشيخ علاء الدين البخاري بينما هو في جمع الكلام المنسوب إلى ابن تيمية، وتطلب كلامه الذي بخطه وغير ذلك، وهو عمَّال[٥] في الرد عليه، تصدى ابن ناصر الدين للرد عليه، وكتب شيئًا من تصنيفه سماه: «الرد الوافر»، وانتدب فيه لترجمة ابن تيمية وجميع أصحابه[٦]؛ فيذكر كل واحد منهم، ويرفع نسبه، ويترجمه بأعظم التراجم، ثم تَوَجَّه ـ كما حكاه لي من لفظه ـ إلى الخطط والأماكن بالصالحية وغيرها[٧]، وجمع كل من فيه **رائحة**

---

(١) كذا في الأصل! واسم كتابه: «بأكف» وهو مطبوع مشهور.

(٢) سيأتي حال ابن الجوزي وبيان مشربه ومنزلته العلمية، ولشيخنا الألباني **تعليقات هَامَّة جدًّا جدًّا** على كتاب «رد شبه التشبيه»، وكذا على تعليق من علَّق عليه من المبتدعة ـ أيضًا ـ .

(٣) ليس كذلك، وسيأتي بيانه مفصَّلًا.

(٤) هذا أزٌّ على الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، ويتضمن المطالبة بمحاكمته أو سجنه، وسيأتيكَ أن هذا لم يتم مع سببه، والحمد لله وحده.

(٥) كلمة عامية تستخدم قديمًا في اللهجة الشامية، وما زالت تستخدم للآن، ودلَّ هذا الكلام أن «الرد الوافر» جهَّزه صاحبه قبل أن ينشر العلاء البخاري كلامه عن ابن تيمية، وكانت ردود العلاء البخاري في مرحلة الجمع فحسب.

(٦) بل فاته كثير ممن مدح ابن تيمية ـ وهو شرطه في الكتاب المزبور ـ، وسأذكر عددًا منهم ـ وبعضهم على شرطه ـ، وفاتني الكثير الكثير، وجمع ذلك صعب، وإحصاؤه عَسِر.

(٧) المراد: أن ابن ناصر الدين الدمشقي خرج بكتابه إلى خطط دمشق وأماكنها وضواحيها، ولم أجد هذا في النسخة التي بخط ابن ناصر الدين من «الرد الوافر».

التيمية، وقرأ عليهم هذا التصنيف بلفظه، وكتب عليه أسماء الحاضرين في طبقة سماع[(١)]، وكان هذا عين الغلط[(٢)]، فلما بلغ الشيخ علاء الدين ذلك غضب لله، وأرسل إلى المملوك فسألت عن ابن ناصر الدين من الذين يحضرون عندي من جيرانه[(٣)]، فأُخبرتُ بأنه خرج إلى ضيعة يقسِّم إقطاعًا ليتيم هو وصيٌّ عليه، فلما قضى حاجته وحضر **جاءني، فعاتبتُه؛ فكان جوابه أن قال: أخطأتُ. فقلت له: أنصفتَ إذ اعترفت بالخطأ، وأنا ما أطلب منك العصمة من الخطأ، ورأيي عليكَ أن يُعدم صورة هذا التصنيف. فوافق على ذلك، وتوجَّه من عندي، ولم يسمع أحد مجلسه معي إلا الكرام الكاتبين**[(٤)]؛ لأنه جاءني آخر النهار، وليس عندي أحد، ثم من ذلك الوقت إلى ساعة تسطيرها وهو ظاهر يصلي إمامًا بالناس الصلوات الخمس[(٥)]، ولم يتوار ساعةً واحدةً أبدًا، وقد رآني في جنازة، فجاء وسلَّم عليَّ؛ فهذا جملة الأمر وتفصيله.

---

(١) تجد أسماءهم بخط ابن ناصر الدين في: (النموذج رقم ٧) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) ليس كذلك، وستأتي مناقشة هذا الكلام، مع الآتي من اعترافه بالخطأ، وموافقته على إعدام الكتاب.

(٣) **تتبُّع وترصُّد لا يقوى عليه إلا من لا عمل له!**

(٤) كتب ابن حجر: «كذا»! **قلت: وصوابه: «الكاتبون».**

(٥) قال ابن فهد في «معجم الشيوخ» (ص٢٣٩) في ترجمة شيخه ابن ناصر الدين الدمشقي: «وَلِيَ الإمامة والخطابة بالجامع الناصري من مسجد القصب من أول ما أُنشئ، واستمر إلى أن مات».

وجامع مسجد الأقصاب لا يزال في حي مسجد الأقصاب (عاميته: حي مَزِّ القَصَب)، بالطرف الشرقي لشارع الملك فيصل، على الطريق العام، ذكره ابن عساكر بقوله: «مسجد عند رأس زقاق سطرا، فيه رؤوس الصحابة، يعرف بـ(مسجد القصب)، على بابه قناة قديم»، وهذا يؤكد أنه أقدم من الزمن الذي ذكره ابن كثير عندما نسبه للملك الأشرف موسى الأيوبي، ويعتقد فاتسنكر أنه =

وقد ظهر لي - يا سيدي - أن الذي **فعلتُه مع ابن ناصر الدين ما أعجب الشيخ علاء الدين البخاري، كان قصدُه أن أفعل به شيئًا غير ذلك،** وقد تقدَّم **أن المملوك قصده السياسة والتؤدة في الأمور.**

وأما **نسخة الاستفتاء**[(١)]؛ فنصُّه:

في رجل يقتدي العوام بأقواله، يُسمِّي شخصًا من الناس (شيخ الإسلام)، والرجل المسمَّى من اعتقاده وقوله: أن النار تفنى بأجمعها[(٢)]،

= أقيم فوق كنيسة من العهد البيزنطي، وفي (سنة ٧٢١هـ) من العهد المملوكي وسَّع وجدَّد، وفي (عام ٨١١هـ) هدمه الأمير ناصر الدين محمد بن إبراهيم بن منجك وأعاد بناءه وتوسيعه فنسب إليه - أيضًا -، ثم تعرَّض إلى ترميمات أخرى خلال (سنة ٨٥٤هـ و ٩٠٠هـ)، وتضرَّرت مئذنته في زلزال ١١٧٣هـ فأعيد بناء ما تلف منها، ويعرف الجامع - أيضًا - بـ(جامع السادات) و(مسجد السادات) و(مسجد السادات الزينبيَّة) و(مسجد الرؤوس) [يعتقد بأنه يضم سبعة رؤوس للصحابة مدفونة فيه] و(جامع مسجد القصب) و(مسجد الأقصاب) و(الجامع القصبي) و(مسجد القصب) و(جامع مسجد القصب) و(جامع مَزِّ القصب) [نسبة قديمة غير معروفة] و(جامع منجك) [نسبة لمجدِّده الأمير ناصر الدين].

انظر: «تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر (٢/٨٤)، «البداية والنهاية» لابن كثير(١٣/٤٧)، «معجم دمشق التاريخي» (١٣٣)، «خطط دمشق» (٣٥٢) للعلبي، «في رحاب دمشق» (١٩٧)، «ذيل ثمار المقاصد» (٢٢٢)، «الآثار الإسلامية في مدينة دمشق» لفاتسنكر (٨٩).

(١) يريد: استفتاء علماء الشام في ذاك الزمان فيما يخص ابن تيمية وأتباعه بعامة، وابن ناصر الدين الدمشقي بخاصَّة! والذي كتبه أعداؤه، ويجدون من يفتيهم، ويميلون الكِفَّة إليهم! وليست هذه (الفتاوى) إلا مهدَّفة، وأراد صاحبها أن يجعلها (مُسيَّسة)، ولكنه لم يفز بمطلوبه، ولم يعثر على مرغوبه، وهي لا تدل على حقيقة الأمور!

(٢) انظر: كتابي «الأغاليط على ابن تيمية» (١/٣٣٥).

وأن الطلاق لا يقع[١]، وأن التوسل إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بأنبيائه شرك[٢]، وأن شدَّ الرحل إلى زيارة قبور الأتقياء معصية[٣]، مثل: سوء جلب الخمر، وأنه قال ـ كما بيَّنه الشيخ الإمام أبو الحسن تقي الدين السبكي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «الرد عليه في الطلاق»[٤] ـ بما يقتضي الجسمية والتركيب في ذات الله المقدسة، وأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال[٥]، وقال بحلول الحوادث بذات الله ـ تعالى ـ[٦]، وأن القرآن محدَث[٧]، تكلم الله به

---

(١) هكذا بإطلاق! ليس هو مذهب أحد، وعدم وقوع طلاق من تلفظ بثلاث إلا واحدة هو مذهب ابن تيمية، وهو المعمول به ـ اليوم ـ في جُلِّ المحاكم الشرعية في البلاد الإسلامية، وسبق ابن تيمية جمع، ولحقه جمع بالقول بذلك.
ويُرى بسطه في: «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» ليوسف بن عبدالهادي، و«تسمية المفتين بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد طلقة واحد» للدكتور سليمان العمير، ويصوب فيه (ص ٦٦): «ابن نجيح» إلى: «ابن بخيخ»، و(ص ٧٤): «ابن حجر» إلى: «ابن حجي».

(٢) غير صحيح، وتنظر المسألة مع بسط ومناقشة في: «الصارم المنكي في الرد على السبكي» لمحمد بن عبدالهادي.

(٣) انظر بسط المسألة في: كتاب «ابن تيمية، رد مفتريات ومناقشة شبهات» (٢٧١ ـ ٢٨٩)، وما كتبته من تعقب واستدراك على «ترجمة ابن تيمية» للتقي السبكي.

(٤) لابن تيمية رد عليه بعنوان: «الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق» مطبوع في مجلدين، ناقص الأول، وفي وسطه خلل، وليس فيه الرد على هذه المقولة!

(٥) انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/٢٦٤).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى» (٦/١٤٧ و ٢٤٧)، «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٢٩٥)، «درء التعارض» (٢/٢١٦ و ٤/١٨ و ٤٥).

(٧) يفرق ابن تيمية بين المحدَث والمخلوق، ويعتمد في ذلك على قول البخاري في «صحيحه» (٨/٢٠٧ ـ كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩]، ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وإن =

بعد أن لم يكن، وأنه سيتكلم، ويحدث في ذاته الإرادات بحسب المخلوقات[(١)]، وتعدى في ذلك إلى استلزام قدم العالم بالقول بأنه لا أول للمخلوقات؛ فقال بحوادث لا أول لها[(٢)]، فأثبت الصفة القديمة حادثة، والمخلوق الحادث قديمًا، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملةٍ من الملل، ولا نِحْلَة من النِّحَل؛ فلم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة وسبعين. انتهى.

فقال شخص من الناس للمسمِّي له بهذا الاسم: أنتَ ممن يقتدي العوام به، لا تُسمِّه بهذا الاسم، تكن سببًا لأخذهم بأقواله. فأبى ذلك، وصنَّف فيه مصنَّفًا له، جمع الناس عليه في الجامع، وقرأه عليهم، وكتب بذلك طبقة سماع؛ فهل يكون قوله وفعله حاملين للعوام على الأخذ بهذه الأقوال الشنيعة، المنسوبة إلى ذلك المسمَّى؟ وهل يلزم من قوله تكفير أئمة المسلمين؛ الذين يكفِّرون معتقِد هذه الأمور؟

ومن كفَّر المسلمين؛ فهل يكفر أم لا؟

وفي خط ابن تيمية في «كراسة» له؛ تكلم فيها على قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، قال: «وهو قريب من عباده، وقد ورد في الحديث: «**أيها الناسُ! اربعوا على أنفسكم...**»[(٣)] الحديث».

= حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]).

انظر مبحثه في: «مجموع الفتاوى» (٦/٣٢٨، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٠).

(١) انظر بطلانه ببسط في: «مجموع الفتاوى» (٦/٥٢٤ و ١٢/١٥٣)، «منهاج السنة» (١/٢١٩)، «درء التعارض» (١/٣٩٣).

(٢) هو استلزام باطل، وطوَّلت في بيانه في تقديمي لـ «الأربعين المغنية» (ص ٦٢ وما بعدها) للعلائي، وطبع لشيخ الإسلام رسالة مفردة بعنوان «مسألة حدوث العالم» بتحقيق أخينا يوسف الأوزبكي.

(٣) أخرجه البخاري (٢٩٩٢، ٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٦١٠، ٧٣٨٦)، ومسلم (٢٧٠٤). وينظر: «مجموع الفتاوى» (١/٣٦٦).

قال: «وقد يخص ذلك ببعض الأحوال كما في حديث النزول»[(١)].

فجعل قرب الله ـ تعالى ـ من عباده في الحديث والآية مخصوصًا ببعض الأحوال[(٢)].

ومنها ـ أيضًا ـ: إن ظاهر حديث **«الحجر الأسود يمين الله في الأرض»**[(٣)] هو المعنى الصحيح[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٢) فالقرب على قسمين: عام وخاص، والعام لجميع الخلق، والخاص للداعين والعابدين كما دلَّت عليه نصوص الوحيين. انظر شرحه في: «مجموع الفتاوى» (٢٤٧/٥) و(١٦/١٥ ـ ١٧)، «مختصر الصواعق المرسلة» (١١٢٠/٣)، «مدارج السالكين» (٢٠٩٥/٣ ـ ط الصميعي)، «طريق الهجرتين» (٤٣/١ ـ ط عالم الفوائد).

(٣) **لم يصح مرفوعًا**، وورد موقوفًا عن ابن عباس، **وفي إسناده كلام.**

(٤) قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٣٩٧/٦ ـ ٣٩٨): «روي عن النبي ﷺ **بإسناد لا يثبت**، والمشهور إنما هو عن ابن عباس».

وقال فيه (٥٨٠/٦ ـ ٥٨١): «لو كان هذا اللفظ ثابتًا عن النبي ﷺ؛ فإن هذا اللفظ صريح في أن الحجر ليس من صفات الله؛ إذ قال هو: **«يمين الله في الأرض»**، فتقييده في الأرض يدل على أنه ليس هو يده على الإطلاق؛ فلا يكون اليد على الحقيقة».

وذكر فيه (٣٩٧/٦ ـ ٣٩٨): «وآخره يبيِّن أن الحجر **ليس من صفات الله كما هو معلوم عند كل عاقل**، ولكن يبيِّن أن الله ـ تعالى ـ كما جعل للناس بيتًا يطوفون به، جعل لهم ما يستلمونه؛ ليكون ذلك بمنزلة تقبيل يد العظماء، **فإن ذلك تقريب للمقبِّل وتكريم له**، كما جرت العادة، **والله ورسوله لا يتكلمون بما فيه إضلال الناس**؛ بل لا بد من أن يبيِّن لهم ما يتقون؛ **فقد بيَّن لهم في** الحديث ما ينفي التمثيل».

وانظر للاستزادة: «درء تعارض العقل والنقل» (٣٨٤/٣ ـ ٣٨٥)، «عدة الصابرين» (ص ٨٣ ـ ط عالم الفوائد)، «ذيل طبقات الحنابلة» (١٧٤/١ ـ ١٧٥).

=

وفي كتابه «في الرد على الرافضي» بخطه ـ أي: خط ابن تيمية ـ: إن الله ـ تعالى ـ على العرش بذاته[1].

وفيه ـ أيضًا ـ: إن إيمان إبراهيم وإسماعيل ـ وذكر جماعةً من الأنبياء ـ وعملهم أفضل من إيمان يوسف وعمله[2]. انتهى.

= وتلقف هذا ابن حجر الهيتمي، وطعن بابن تيمية، ورد عليه الآلوسي في «جلاء العينين» (ص ٣٩٠ ـ ط العصرية)، وقارنه بما في «مشكل الحديث وبيانه» (٤١) لابن فورك.

ومنه يُعلَم أن الكلام فيه تدليس، وأن الظاهر الذي فيه المعنى الصحيح غير المتبادر للوهلة الأولى من الكلام؛ فالواجب المراجعة والتدقيق، والحريص على دينه لا يأخذ أقوال الأئمة من خصومهم وأعدائهم!

(١) عبارته في «منهاج السنة النبوية» (٣٢٦/٢): «فالأشعري وقدماء أصحابه كانوا يقولون أنه بذاته فوق العرش، وهو مع ذلك ليس بجسم».

وقال في (٣٤٢/٣): «بل أئمة القوم ـ يريد: الكلَّابية والأشعرية ـ يقولون: «إن الله بذاته فوق عرشه، ومن نفى ذلك منهم؛ فإنما نفاه لموافقته المعتزلة في نفي ذلك، ونفي ملزوماته».

ونقل في «مجموع الفتاوى» (٢٦٢/٣ و ١٩٠/٥، ٣٨٦، ٤٦٦) عن جمهور السلف استعمال لفظ: (الذات)، وينظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١٦٧/١ و ٥١/٣، ٣٨٦).

ومن أنكرها؛ كالإمام الذهبي في «العلو» (ص٢٣٦، ٢٤٥، ٢٤٨) إنما مراده في الموضع الذي قد يشتبه به على بعض الناس، أما أصل استعمالها فمشهور في كتب السلف في مقابل ردِّهم على الجهمية والمعتزلة.

(٢) قال في «منهاج السنة النبوية» (٣١٧/٥) بعد كلام:

«فصاحب الصورة الجميلة إذا كان من أهل هذه الأعمال التي يبغضها الله، كان الله يبغضه ولا يحبه لجماله؛ فإن الله لا ينظر إلى صورته، وإنما ينظر إلى قلبه وعمله.

ويوسف الصديق وإن كان أجمل من غيره من الأنبياء، وفي «الصحيح»: «**أنه أُعطِي شطر الحسن**» [أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٦٢)]؛ فلم يكن بذلك أفضل من غيره؛ بل غيره أفضل منه؛ كإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، =

قلت: ثم وقفتُ على صورة الاستفتاء وهو كما شرح، لكن إلى قوله: «هذه الأمور»، وبعدها: «وماذا يترتب عليه؟

صورة الجواب(١):

اللهم هدايةً للصواب.

= ويعقوب، وموسى، وعيسى، ومحمد ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ، ويوسف وإن كانت صورته أجمل؛ فإن إيمان هؤلاء وأعمالهم كانت أفضل من إيمانه وعمله».

قلت: المفاضلة بين الرسل مشروعة ما لم يُفهَم منها التنقُّص لواحد منهم، والسياق عند ابن تيمية سائغ لا شيء فيه.

وانظر أصل المسألة في: «الموافقات» للشاطبي (٥٨/٢) وتعليقي عليه.

إلا أن الذي ينكره المصنف ـ بناء على أشعريته ـ أن الإيمان لا يتفاضل بناء على أن العمل خارج عن ماهيته، فإيمان جميع الأنبياء واحد!

(١) ظفرتُ بعدة أجوبة على الاستفتاء المزبور، مثل:

١ ـ صورة ما وُجِد بخط تقي الدين الحصني ـ وهو طويل ـ، وكان هذا الجواب قبل الاستفتاء، وصيغ السؤال من أجل هذا الجواب.

٢ ـ صورة ما وُجِد بخط قاضي القضاة نجم الدين عمر بن حجي الشافعي.

٣ ـ صورة ما وُجِد بخط الشيخ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عيسى العجلوني الدمشقي، المعروف بـ(ابن خطيب عذراء)، مع أنه سيأتي برقم (١٤٥) ضمن الأسماء التي أطلقت على ابن تيمية (شيخ الإسلام).

وتعتبر آخر فتويين بمثابة الكذلكة على فتوى تقي الدين الحصني، **وهذا دليل آخر واضح وصريح على المواطأة بين ابن المحمرة والحصني**، وجُمعت هذه الفتاوى ـ فيما بعد ـ في كتاب بعنوان: «الفتاوى السهمية في ابن تيمية»، ومنه نسخة في بشير آغا، المكتبة السليمانية (رقم ١٤٢)، وأخرى في المكتبة الحسينية (رقم ١/١٦) في (١٠ ورقات)، وأخرى في مكتبة محمد بخيت المطيعي (رقم ٣٣) دولاب (١٥)، ولم يذكر «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» (١٥٧/٧/رقم ٣١٨ ـ الفقه وأصوله) إلا النسخة الثانية!

وأما مادحو الشيخ؛ فهم كثر جدًّا، وفي آخر «الرد الوافر» (ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣) =

قائل هذه الأمور على سبيل الاعتقاد **كافر لا محالة**؛ لأنَّ بعضها كفر[١]؛ فما ظنُّك بجميعها؟

فيجب على كل من وقف عليها تكفيرُ معتقِدها والبراءة منه، ومن أقواله وأفعاله، ومتى رضي بها أو سكت عن إنكارها على حسب القدرة؛ فهو شريك له لأن الرضى بالكفر كفر.

وأما هذا المشار إليه[٢] في السؤال بأنه متبوع العوام ومقتداهم؛ فيقال له: هذا الذي فعلتَه سبب لإغواء العوام، وأخذهم بأقواله وأفعاله، فيقعون في الكفر ـ والعياذ بالله تعالى ـ تقليدًا، ويكون ضلالهم منسوبًا إليك، ويضاف إلى صحائف السيئات، كما ثبت ذلك في السنة المحمدية ـ على قائلها أفضل الصلاة والسلام ـ، ويلزم من تصدِّيه للتصنيف في ذلك تكفير أئمة المسلمين[٣] الذين يكفِّرون معتقد هذه لأمور.

فإن قال: لم يصح عندي في حقه أنه يعتقد هذه الأمور، ولا صح عندي أنه يقولها.

= تحت عنوان: (سؤال وجوابه) جواب شهاب الدين أحمد بن حمدان الأذرعي، وفيه مدح لابن تيمية، وختمه بقوله: «وقال بعض الأئمة: (لي في عيوب نفسي شغل عن عيوب الناس)، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم».
ومن مادحيه: أحمد بن حجي، وهو أخو عمر المذكور، وأعلم منه. وانظر: «الرد الوافر» (١٣٤ ـ ١٣٧).

(١) ليس الأمر كذلك، وتكفير ابن تيمية بلوازم هو يتبرأ منها، وإذا كان العلاء البخاري تبرأ بعد محادثة من تكفير ابن عربي بالمطابقة، إنما بالالتزام؛ فكل من طعن في معتقد شيخ الإسلام إنما هو بالالتزام أو اللازم أو لازم اللازم وهكذا، وسيأتيك هذا بوضوح وجلاء، من غير خفاء ولا افتراء؛ فاحذر.

(٢) هو ابن ناصر الدين الدمشقي ـ رحمه الله الرحمات المتتابعات إلى يوم الدين ـ.

(٣) هذا كذب على كل من ابن ناصر الدين الدمشقي وابن تيمية، وللأخير نصوص كثيرة في عدم التهوُّر في التكفير.
وينظر للتفصيل: «منهج ابن تيمية في مسألة التكفير» (ص ٥٣١).

فيجاب: بأن ذلك لا يحتاج إلى ثبوت عندك بخصوصك، ولستَ في هذا المقام، وهذا أمر شائع، مستفيض[(١)] وليس بك ضرورة إلى مصادمة.

هذا الأمر العظيم المنكر الشائع الذائع، الذي جميع أهل الحق[(٢)] ينكرونه، ويبرؤون إلى الله ـ تعالى ـ منه، وكأن سكوتَك عن هذا أسلم! فإنْ رجع إلى الحق وتاب وأناب، واعترف بالخطأ وعاد إلى الصواب: قُبل منه، وإنْ أصرَّ على العناد والتعصُّب لأهل الفساد: قوبل بما يقتضيه الحال من الزَّجر والرَّدع، والتعريف بحاله، ومنع المسلمين من الاقتداء بأقواله وأفعاله، وربما يفضي الأمر إلى أكثر من ذلك، على حسب المقام من تكفيرٍ[(٣)] وغيره مما يظهر من الكلام، نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، ونسأله التوفيق والهداية إلى الحق بأوضح طريق.

هذا جوابي، والحال ما ذُكر، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم بالصواب.

كتبه أحمد الأموي الشافعي، وقاه الله شر نفسه، وجعل يومه خيرًا من أمسه.

* كذلكة[(٤)] ابن قاضي شهبة

لأبي بكر بن قاضي شهبة الشافعي كذلكة على فتوى ابن المحمَّرة،

---

(١) ستأتي عبارات ابن تيمية وتقريراته فيما أُخذ عليه، وسترى أن (شائع مستفيض) مجرد دعوى، وستعلم لاحقًا أسبابها، وتهور القائلين بها.

(٢) يصادمه النقولات المستفيضة؛ بل المتواترة في مدح ابن تيمية، وسيأتي بعض منها.

(٣) لم يعلم أن ابن ناصر الدين الدمشقي خاض في المباحث العويصة التي عند ابن تيمية، واقتصر على جمع أسماء مادحيه فحسب، وابن تيمية آخذه خصومه بلوازم لا تلزمه؛ فلا أدري ماذا سيقال عن تكفير ابن ناصر الدين الدمشقي؟! هي زلة عظيمة، خرجت من العلاء البخاري، ويحاول حليفه ونصيره ابن المحمرة أن يلوِّح بها، ولكنها ذهبت بعد تدوين هذا السواد بهذا المداد على القرطاس؛ فولدت ميتة!

(٤) هي قوله: كذلك قالوا، أو: كذلك قال.

كتبها بحكم توليه نيابة منصب قاضي قضاة الشافعية، ومطلوب منه بحكم منصبه هذا أن يبدي رأيًا، ويظهر حكمًا؛ فكتب على إثر كتاب ابن المحمَّرة ما نصه[1]:

وأجاب ابن قاضي شهبة:

الحمد لله، جوابي كجواب مولانا قاضي القضاة، شيخ الإسلام ـ أسبغ الله ظلاله، وختم بالصالحات أعماله ـ، وإن نُقل عن أحدٍ ممن تقدم الثناء على المذكور؛ فإن كان ممن يُتَّهم بعقيدته ويلجلج برأيه؛ فكلامه غير مقبول، وإن نقل ذلك عن من لم يُتَّهم بشيء من ذلك، بنقل عن متعصب لهذا الاعتقاد الفاسد؛ فهو محمول على أن ذلك كان في أوائل أمره، قبل أن يظهر بشيء من هذه المقالات كما بلغنا أن الشيخ العلامة الشيخ كمال الدين ابن الزَّملكاني شيخ الشافعية في زمانه ذكر المذكور مرةً وأثنى عليه، وذكره مرةً أخرى وبالغ في ذمِّه، فقيل له في ذلك؟ فقال: كان ذلك قبل أن يظهر لنا منه تلك المقالات، والله أعلم بالصواب.

وكتبه أبو بكر بن قاضي شهبة الشافعي ـ عفا الله عنه ـ.

* ابن تيمية في نظر ابن قاضي شهبة

أدخل العلَّامة الكوثري في تعليقه على «لحظ الألحاظ» (٣٢١) ابن قاضي شهبة ضمن (أعداء ابن تيمية)! وتعقَّبه البحاثة زهير الشاويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقة له على «الرد الوافر» (ص ٢٤٥)؛ فقال عن صنيع الكوثري: «من غير حجة أو برهان، مع أنه قد أثنى عليه في «تاريخه» المخطوط كثيرًا».

قلت: المزبور في هذه الوثيقة حجة ومستند للكوثري، نسجه في سياق فيه مغالطات، والذي يهمنا هنا **تقرير الآتي**:

---

(١) ما تحته منقول من خط ابن حجر العسقلاني في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ١٩٠/أ)، وترى كلامه بخط ابن حجر في (آخر ورقة) مع (الحاشية) في: (النموذج رقم ٤) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

أولًا: تابع ابنُ قاضي شهبة ابنَ المحمَّرة، وكان نائبًا له، ومطلوب منه هذا التقرير.

ثانيًا: لم يكن ابن قاضي شهبة مِثْلَ ابن المحمَّرة ولا العلاء البخاري من حيث النظرة لابن تيمية، والأدلة على ذلك:

١ ـ قوله في «تاريخه» (٢٩٩/٢) لما ترجم لعبدالله بن أسعد اليافعي: «وكان أشعريًا قائمًا بذلك، وله كلمات معروفة في ابن تيمية لا أوثر على ذكرها».

ويلحظ الراصد لنقل كلامه في تراجمه أنه لم يرض بمسلك من بالغ في مدح ابن تيمية ولا بمن حط عليه، وهذا مثال على هذا، وعلى هذا:

٢ ـ قال في «طبقات الشافعية» (٣٠٥/٤) عن واحد منهم: «وقد أخبرني عنه جماعات بكلمات قبيحة في جماعة من كبار الأئمة، واستزراء بكتب الفقه، وكان يميل إلى ابن تيمية ومذاهبه»، وهذا لا يلزم ابن تيمية؛ أعني: الكلمات القبيحة، والاستزراء!

٣ ـ وقال في «الطبقات» (٤٠٤/٤) عن التقي الحصني: «وكان أشعريًا، منحرفًا عن الحنابلة، يطلق لسانه فيهم، ويبالغ في الحط على ابن تيمية».

وتلحظ من هذه النقول احترامًا لابن تيمية[1]، مع عدم استرسال في الثناء عليه، والكف عن الحط عليه، وليس هكذا العلاء البخاري، ولا من كان نائبًا عنده ـ وهو ابن المحمَّرة ـ.

وفي المقابل نجد في مواطن عديدة من كتبه التصريح بالثناء العطر على ابن تيمية، مثل قوله في «التاريخ» (٢٩١/١) في ترجمة الحافظ المزي: «فسمع منه الكبار والحفاظ؛ كابن تيمية».

---

(١) وكذلك من القطعة التي لم تطبع من «تاريخه» (ق ١٧٩ ـ ٢١١، ٢١٨ ـ ٢٢٠، ٢٤)، نسخة غوتا، رقم (١٥٧٤).

فابن تيمية كبير وحافظ بلا شك، ونعْت ابن قاضي شهبة بذلك مع ضميمة ما قدمناه يدل على أن موقفه ليس كموقف ذينك الاثنين: العلاء وابن المحمَّرة!

ويؤكد ذلك أن ابن قاضي شهبة أخذ عن بعض المحبِّين لابن تيمية؛ كابن اللحام[1]، وكانت تزعجه بعض مواقف الشباب من المحسوبين على ابن تيمية؛ كحال ذلك الشاب الحنبلي (يقال له: عبدالرحمٰن) الذي وضع كرسيًّا له بجامع بني أمية، كان ممن أخذ عن شيخه ابن اللحام، قال عنه في (حوادث سنة تسع عشرة وثمان مئة)[2]: «وصار داعية إلى اعتقاد ظاهر أحاديث الصفات، وصار له أتباع بالصالحية، ثم انتقل فصار يقرأ مواعيد[3] بجامع يلبغا، ثم أراد الانتقال إلى الجامع الأموي، فقام أصحابنا الشافعية ـ كثَّر الله ـ تعالى ـ منهم ـ، فحصل في ذلك كلام كثير، وكان قاضي القضاة ليِّنًا في ذلك بسؤال الأمير محمد بن منجك في ذلك، وهو ممن يميل إلى هذه الطائفة، وآخر الأمر مُنع، وكفى بالله الناسَ شرَّه»[4].

نعم؛ وجدت بخط ابن قاضي شهبة في المكتبة الوطنية بباريس، رقم (١٧٢١)، مجلدًا منتخبات له من «درة الأسلاك» لابن حبيب، ومن ضمن ما فيه: «تراجم الأعيان» من «درة الأسلاك»، وفيه ثناء عاطر على ابن تيمية، ففي (ق ١٨٦/أ و ب) في (وفيات سنة ثمان وعشرين وسبع مئة) ما نصُّه:

«شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد ابن الشيخ شهاب الدين أبي المحاسن عبدالحليم بن الشيخ مجد الدين أبي البركات عبدالسَّلام بن عبدالله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحرَّاني الحنبلي، سحابٌ يسحب

---

(١) انظر: «تنبيه الطالب» (١٠٥/٢) للنعيمي.

(٢) مطبوع «تاريخ ابن قاضي شهبة» ناقص، ينتهي بـ(سنة ٨٠٨هـ).

(٣) أي: المجالس الوعظية.

(٤) «تنبيه الطالب» (١٢٣/٢ ـ ١٢٤).

ذيله على الطالب الوافد، وعبابٌ لا تكدره دلاء الصادر والوارد، وبحرٌ زاخرٌ في النقليات وحبْرٌ ماهرٌ في حفظ العقليات، وإمامٌ في معرفة الكتاب والسُّنة، وهمامٌ لا يميلُ إلى حلاوة مَنِّ المِنَّة، كان ذا ورع زائد، وزهدٍ فرعه في روض الرضى مائد، وسخاءٍ وشجاعة وعُزْلَةٍ وقناعة، وتصانيف مشهورةٍ وفتاوٍ منشورة، ومعارف مواردها وافية، وإعراض عن الدنيا بالجملة الكافية، لا يكترث بنضرتها وبهجة نضَّارها، ولا يلتفت إلى النفوس من درهمها ودينارها، ليصدع بالحقِّ، ويتكلم فيما جلَّ ودقَّ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويثابر على إقامة الحدود إن شكر وإن لم يشكر، اجتمعت فيه شروط الاجتهاد وبلغ من اجتناء ثمر الفنون غاية المراد، وكان من العلوم بحيث يُقْضى له في كل علم بالجميع.

وهو من مشايخ والدي في الحديث، وكانت وفاته بقلعة دمشق معتقلًا عن سبع وستين سنة، وشيَّع جنازته خلقٌ كثير، أقل ما حُرِزَ بستين ألف فاصلة، تغمده الله برحمته»[(١)].

نعم؛ هذه الترجمة للحسن بن عمر بن حبيب في كتابه «درة الأسلاك في دولة الأتراك»[(٢)] (ق ١٢٩/ب ـ ١٣٠/أ)، إلا أن ابن قاضي شهبة أوردها في كتابه، وأقر ما فيها.

بَيْد أن أمرًا مهمًّا ينبغي التفطُّن له: وهو نقل ابن قاضي شهبة عن كمال الدين ابن الزَّمَلْكاني، فإنه يحتاج إلى توثيق وتدقيق، وكذا أيُّ القولين الذي استقر عليه ابن الزملكاني: المدح أم الحط في حق ابن تيمية؟ فهذا يحتاج إلى تحرير، والذي اشتهر عنه الأول، والظاهر أن الأمر بأخرة خلاف ذلك، لذا قال ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٥/٣٤٠) بعد ذكره مدح الزملكاني: «ثم نزغ الشيطان بينهما، وغلبت على ابن الزملكاني أهويته، فمال عليه مع من مال».

---

(١) انظر مصورتها في: (النموذج رقم ٥) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.
(٢) نسخة آياصوفيا، رقم (٢٣٣).

* التعليق على كتاب ابن المحمَّرة

يتفق هذا الكتاب في مقاصده الكلية مع كتاب العلاء البخاري، والغرض منه تحريش السلطان بالحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي أصالةً، وقيامه في وجه التيميين، الذين أصبحت لهم صولة وجولة، وحضور ظاهر في المجتمع الدمشقي آنذاك[1]، مع أنهم ما انقطعوا عنه حتى في أحلك الظروف إلى زماننا هذا!

اختلف تناول ابن المحمَّرة للمحنة؛ فأخرج منذ البداية ابن ناصر الدين الدمشقي من مسمَّى الفقهاء؛ لأنهم عند إطلاق هذا اللقب لا ينصرف إليهم عرفًا، بحجة أنهم في غاية من اتفاق الكلمة والموالاة.

وفي هذا إشعار إلى خروجهم عن أمر السلطان وطاعته!

والعجب منه أنه جعل رمي ابن تيمية بالتخطئة والبدعة أمرًا متفقًا عليه منذ سنة ٦٩٨هـ، وإلى زمانه المعبر عنه على لسانه: «إلى انقضاء نحو ثلاثين سنة من ذلك الوقت؛ ففي كل وقت تعقد له المجالس، ويتفق علماء الشريعة على خطئه وبدعته؛ فتارةً يُحبَس، وتارةً يُطلَق، وتارةً يُحكَم عليه بمنعه من الكلام»!

قال أبو عبيدة: هذا تجوُّز من ابن المحمرة، وكلامه ليس بدقيق؛ إذ زعمه الاتفاق على تخطئة ابن تيمية وتبديعه خلاف الواقع، ولا يمكن ـ البتة ـ إثبات ذلك؛ فالحقائق هي الأمور المشهورة، ولا يمكن مصادمتها، ولا يصنع ذلك إلا صاحب هوى!

وأما إطلاق نفي الأتباع لابن تيمية في مصر؛ فهذه مصادرة أخرى من غير منازعة، ومكابرة من غير مدافعة، ولو قيد ذلك (في حدود علمه) أو ما شابه لهان الخطب.

---

(١) وفي العالم كله هذه الأيام؛ بحكم سهولة انتشار المعلومات، ولاسيما في وسائل الاتصال والتواصل الحديثة.

وهذه المؤاخذة تلحق علاء الدين البخاري؛ فبينهما على ما شرحناه مواطأة، ألم تقرأ ما كتبه العلاء إلى السلطان:

«أطبق فقهاء المصر وعلماء الشام كلهم أجمعون في زمن الملك الناصر محمد بن قلاوون على كفره أي: ابن تيمية وضلاله، وعلى أنه يستحق ضرب الوتين بباطل مقاله».

وخرَّج العلاء على هذا الإجماع كفر من قال عنه (شيخ الإسلام)؛ فاقرأ قوله ـ وأنقل ممن نقل من خطه ـ:

«وطفقوا ـ أي: أتباع ابن تيمية في الشام ـ يسمون بين معاشر أهل الإسلام ابن تيمية ـ الذي كفَّره علماءُ مصر والشام ـ بـ(شيخ الإسلام)، فلما بلغني هذا الكلام؛ قلتُ: قد ثبت عند علماء الإسلام في المصر والشام كفره الظاهر، ومن اعتقد كافرًا بأنه شيخ الإسلام؛ فهو كافر».

قال أبو عبيدة: ما شاء الله! اعتمد أصلًا وخرَّج عليه، والأصل باطل، والتخريج فاسد، والقائم به حاقد غير منصف، وناشره مغرض، ومردده آثم؛ إذ الواجب التثبُّت! وسلوك طريقة أهل العلم المرعية والمرْضِية.

ومَنْ تَثَبَّتَ من ماجريات محنة شيخ الإسلام ابن تيمية، وجد مديحًا له، وتأييدًا وذبًّا ومناضلةً عما باحث به!

وما جرَّأ نائب الشام من إرساله آنذاك إلى مصر إلا تخويفات وتهديدات وإشاعات، والتطويل في تقرير هذا لا طائل تحته؛ إذ هو من المقررات المشهورات التي لا يتناطح فيها كبشان، ولا يتنازع فيها اثنان!

أكتفي بنقلٍ واحدٍ من كتاب أحمد بن يحيى ابن فضل الله العمري (ت ٧٤٩هـ) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» ـ ومن خطه أنقل ـ.

قال ـ رحمه الله تعالى ـ بعد كلام:

«وكان قاضي القضاة أبو عبدالله ابن الحريري يقول: إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام؛ فمن هو؟!

ثم بعد ذلك[1] تمكن ابن تيمية في الشام حتى صار يحلق الرؤوس، ويضرب الحدود، ويأمر بالقطع والقتل، ثم ظهر الشيخ نصر المنبجي واستولى على أرباب الدولة بالقاهرة، وشاع أمره وانتشر، فقيل لابن تيمية: إنه اتحادي، وإنه ينصر مذهب ابن العربي وابن سبعين؛ فكتب إليه نحو ثلاث مئة سطر ينكر عليه، فتكلم نصر المنبجي مع قضاة مصر في أمره، وقال: هذا مبتدع! وأخاف على الناس من شره؛ فحسَّن القضاة للأمراء طلبه إلى القاهرة، وأن يُعقد له مجلس؛ فعُقد له مجلس بدمشق، فلم يرض نصر المنبجي، وقال لابن مخلوف: قل للأمراء **إنَّ هذا يُخشَى على الدولة منه، كما جرى لابن تومرت في بلاد المغرب.** فطُلِب من الأفرم نائب دمشق؛ فعُقِد له مجلسٌ ثانٍ وثالثٌ بسبب (العقيدة الحموية)، ثم سكنت القضية إلى أيام الجاشنكير، **فأوهمه الشيخ نصر أن ابن تيمية يخرجهم من الملك ويقيم غيرهم**؛ فطُلِب إلى الديار المصرية؛ **فمانع نائب الشام، وقال: قد عُقِد له مجلسان بحضرتي وحضرة القضاة والفقهاء، وما ظهر عليه شيء.** فقال الرسول لنائب دمشق: أنا ناصح لك، وقد قيل إنه **يجمع الناس عليك، وعقد لهم بيعة. فجزع من ذلك** وأرسله إلى القاهرة في رمضان سنة خمس وسبع مئة، وكتب معه كتابًا إلى السلطان، وكُتِب معه محضر فيه خطوط جماعة من القضاة وكبار الصلحاء والعلماء بصورة ما جرى في المجلسين، **وأنه لم يثبت عليه فيهما شيء، ولا مُنِع من الإفتاء**؛ فما التفت إلى شيء من ذلك، وسُجِن بالإسكندرية مدةً ثم عاد إلى دمشق»[2].

ثم قال فيه بعد كلام طويل:

«وآخر أمره أنه تكلم في مسألتي الزيارة والطلاق، فأُخِذ وسُجِن بقلعة

---

(١) أي: بعد حضوره مع ابن صَصْرَى وابن قوام وجماعة مجلس غازان.

(٢) «مسالك الأبصار» (٥/ق ٣٠١ ـ ٣٠٢ نسخة أحمد الثالث ـ طوبقبو سراي، رقم ٢٧٩٧).

دمشق في قاعة؛ فتوفي بها في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، وحضر جمع كبير إلى القلعة، وأُذِن لبعضهم في الدخول، وغُسِّل وصُلِّي عليه، بالقلعة، **ثم حُمل على أصابع الرجال**[1] **إلى جامع دمشق** ضحوةَ النهار، وصُلِّي عليه ودُفن بمقبرة الصوفية، وما وصل إلى قبره إلى وقت العصر، وخرج الناس من جميع أبواب البلد، وكانوا خلقًا لا يحصيهم إلا الله ـ تعالى ـ، **وحُزِر الرجال بستين ألفًا والنساء بخمسة آلاف امرأة، وقيل أكثر من ذلك**، ورُئِيَت له منامات صالحة، ورثاه جماعات من الناس بالشام ومصر والعراق والحجاز والعرب من آل فضل، رحمة الله عليه»[2].

وقد أحسن عمر بن المظفر الوردي (ت ٧٤٩هـ) لما رثاه؛ فقال:

«ورثيته أنا بمرثية على حرف الطاء؛ فشاعت واشتهرت، وطلبها مني الفضلاء والعلماء من البلاد، وهي:

عَثا في عرضِهِ قومٌ سِلاطٌ ... لهم من نَثْرِ جوهرِهِ التقاطُ
تقيُّ الدينِ أحمدُ خيرُ حَبْرٍ ... خُروقُ المعضلات به تُخاطُ
تُوفِّيَ وهوَ محبوسٌ فريدٌ ... وليسَ لهُ إلى الدُّنيا انبِساطُ
ولو حضروهُ حينَ قضى لألْفَوْا ... ملائكةَ النعيمِ بهِ أحاطوا
قضى نحبًا وليسَ له قرينٌ ... ولا لنظيره لُفَّ القِماطُ
فتًى في علمه أضحى فريدًا ... وحلُّ المشكلات به يُناطُ
وكانَ إلى التُّقى يدعو البرايا ... وينهى فرقةً فَسَقُوا ولاطُوا
وكان الجنُّ تَفْرَقُ من سَطاهُ ... بوعظٍ للقلوبِ هو السِّياطُ
فيا لله ما قد ضمَّ لحدٌ ... ويا لله ما غطَّى البلاطُ

(١) إشارة إلى كثرة مشيِّعيه.

(٢) «مسالك الأبصار» (٥/ق ٣٠٢).

هُمُ حسدوهُ لمَّا لم ينالوا ... مناقِبَهُ فقد مَكَروا وشاطوا
وكانوا عن طرائقهِ كُسالى ... ولكنْ في أذاهُ لهم نشاطُ
وحبسُ الدُّرِّ في الأصدافِ فخرٌ ... وعندَ الشيخِ بالسِّجنِ اغتباطُ
بآلِ الهاشميِّ لهُ اقتداءٌ ... فقد ذاقوا المَنُونَ ولم يُواطوا
بنو تيميةٍ كانوا فبانوا ... نجومَ العلمِ أدركها انهباطُ
ولكنْ يا ندامةَ حابسيهِ ... فشكُّ الشركِ كان به يُماطُ
ويا فَرَحَ اليهودِ بما فعلتم ... فإنَّ الضِّدَّ يُعجِبُهُ الخِباطُ
ألم يكُ فيكمُ رجلٌ رشيدٌ ... يَرى سَجْنَ الإمامِ فيُسْتَشاطُ
إمامٌ لا ولايةَ كانَ يرجو ... ولا وَقفٌ عليهِ ولا رِباطُ
ولا جاراكمُ في كَسْبِ مالٍ ... ولم يُعْهَدْ لهُ بِكُمُ اختِلاطُ
ففيمَ سجنتموهُ وغِظْتُموهُ ... أمَا لجزا أذِيَّتِهِ اشتراطُ
وسَجْنُ الشيخِ لا يرضاهُ مِثْلي ... ففيهِ لِقَدْرِ مِثْلِكُمُ انْحِطاطُ
أمَا واللهِ لولا كَتْمُ سرِّي ... وخوفُ الشَّرِّ لانحَلَّ الرِّباطُ
وكنتُ أقولُ ما عندي ولكنْ ... بأهلِ العلمِ ما حَسُنَ اشتطاطُ
فما أحدٌ إلى الإنصاف يدعو ... وكلٌّ في هواهُ له انخراطُ
سيظهرُ قصدُكُمْ يا حابِسيهِ ... ونُنْبِيكُمْ إذا نُصِبَ الصِّراطُ
فها هو ماتَ عنكُمْ واسْتَرَحْتُمْ ... فعاطوا ما أردتمْ أن تُعاطوا
وحُلُّوا واعْقِدوا مِنْ غيرِ رَدٍّ ... عليكمُ وانطوى ذاكَ البِساطُ»[1]

ولا أريد الاسترسال في مضمار مدح ابن تيمية، ولكني أريد التأكيد هنا على أمور:

(١) «تتمة المختصر في أخبار البشر» (٢/٤٠٦ ـ ٤٠٨).

أولًا: محنة ابن تيمية مع خصومه في مسائل، منها ما يخص أهل وحدة الوجود الذين حاربهم العلاء البخاري وكفَّر من لم يكفِّرهم؛ فليس له ـ على أصول البحث العلمي ـ أن يؤاخذ ابن تيمية بما جرى له من جراء ذلك، وسبق أن نبهنا عليه.

ثانيًا: مدائح شيخ الإسلام كثيرة، حتى ممن قام على محنته **التي ألبست لبوس الخروج على الحكام**؛ فكان ذلك مانعًا لتقوية نفوس بعض المسؤولين من القيام معه؛ كما رأيناه في حق نائب الشام، والتاريخ يعيد نفسه!

ثالثًا: لم يكفِّر أحد من المعتَبَرين: لا من السابقين، ولا من اللاحقين، شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا الصنيع ـ أعني: التكفير ـ من آفات العقول، ومرض النفوس، التي يصان عنها الموفَّقون.

وأما الاعتراف بفضل المخالف، وعلمه، وإنصافه، والبحث معه بخطئه مع تقديره؛ فهو من سمات المنصفين.

وكم تعجَّبتُ[1]! لما رأيتُ الشيخ محمد رمضان سعيد البوطي يقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية:

«ونحن نعجب عندما نجد غلاةً يكفِّرون ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، ويقولون: إنه كان مجسِّدًا، ولقد بحثتُ طويلًا كي أجد الفكرة أو الكلمة التي كتبها أو قالها ابن تيمية، والتي تدل على تجسيده فيما نقله السبكي أو غيره؛ فلم أجد كلامًا في هذا قط! كل ما وجدته أنه في فتواه يقول: «إن لله يدًا كما قال، واستوى على العرش كما قال، وله عين كما قال»».

ثم أضاف البوطي: «ورجعتُ إلى آخر ما كتبه أبو الحسن الأشعري ـ وهو كتاب «الإبانة» ـ؛ فرأيتُه يقول كما يقول ابن تيمية، واقرؤوا كتاب

(١) سر هذا التعجُّب: أن بعض المبتدعة كان يدندن بتكفير البوطي لابن تيمية؛ بل صرح بذلك في قناة (المستقلّة) اللندنية، ولما اتصلت القناة بالبوطي تبرَّأ من ذلك! وسيأتي ذلك تاليًا.

الإمام أبي الحسن الأشعري «الإبانة» الذي يقول فيه: «نؤمن أن لله يدًا كما قال، وأنه استوى على العرش كما قال».

إذن؛ **فلماذا نحاول أن نعظِّم وهمًا لا وجود له؟!** ولماذا نحاول أن ننفخ في نار شقاق والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سيحاسبنا على ذلك؟!»[1] انتهى كلامه.

---

(١) «ندوة اتجاهات الفكر الإسلامي المعاصر» (٢٦٤ ـ ٢٦٥، مجموعة محاضرات أُلقِيَت في البحرين عام ١٩٨٥م).
والعجب! أن بعض من ثوَّر الكلام في ابن تيمية، وكان يكفِّره بقحة، ويتهمه ببطلان، لما سئل على مسامع الدنيا عن مستنده في التكفير؛ فتعلق بالبوطي ـ رحمه الله تعالى ـ، فلما حصل الاتصال به؛ تبرَّأ من ذلك، وها هو ـ في هذا النقل ـ يزيد خطوة في الخير، فيعلن أن مذهبه مذهب ابن تيمية على ما قرره أبو الحسن الأشعري في «الإبانة»، وهو صرَّح فيه برجوعه إلى مذهب السلف في المعتقد، والحمد لله رب العالمين.
وها هو بعض مفتيي مصر، يمدح ابنَ تيمية في كتابه «المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية» ويجعله فيه (ص ٢٥٨) من (أشهر المجتهدين في المذهب)، ويقول عنه (ص ٢٦٧): «شيخ الإسلام»، ويذكر فيه (ص ٢٧٠) أن «كثيرًا ما يطلق المتأخرون «الشيخ» ويريدون به شيخ الإسلام ابن تيمية»، وجمع «فتاويه» في (المعاملات) في ثلاث مجلدات، وهي مطبوعة.
وسمعتُ كلمة صوتية مسجَّلة لاتِّصال هاتفي مع الأستاذ أحمد الريسوني عن ابن تيمية؛ قال:
«أما الإمام ابن تيمية؛ فمن جهتي، وأنا ـ كما تعرف ـ مغربي، وليس لي أي صلة مذهبية ولا جغرافية ولا عرقية بابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فنحن في المغرب مالكية، والمغرب سادت فيه العقيدة الأشعرية إلى الآن، والمغرب بعيد كل البعد عن المذهب الحنبلي وعن ابن تيمية... إلخ، ولم يسبق لي أن كتبتُ بحثًا ولا مقالًا ولا صفحة عن ابن تيمية، ومع ذلك أنا أقول بهذه الصفات البعيدة والجديرة ـ أظن ـ بالموضوعية والتجرُّد:
إن ابن تيمية هو أحد كبار أئمة الإسلام والمسلمين، بالنسبة إليَّ لا أجد غضاضة بأن يكون موضوعًا جنبًا إلى جنب مع مالك وأبي حنيفة وأحمد والشافعي وأضرابهم من هؤلاء القلة القليلة من كبار أئمة الإسلام، وهو أحد =

= العمالقة المعدودين من حيث تبحرهم، وعملاق من العمالقة المعدودين على رؤوس الأصابع من حيث التبحر في علوم الشريعة، في علوم النقل والعقل، في علوم المنطق، في العلوم القديمة، في العلوم الحِكْمية، في علوم اللغة، في جميع العلوم، يعني: موسوعة غريبة، وموسوعة مدهشة.

من العار أن يتطاول عليه بعض الناس ـ للأسف! للأسف! ـ، كيف يغتر الناس؟! وكيف يضِلون إلى هذه الدرجة؟!

بالإضافة إلى هذا؛ ابن تيمية ـ كما هو معلوم، وبلا منازع وبلا تنازع ـ هو مجدد القرن الثامن بلا منازع، **المجدد الذي لا يقف بجانبه أحد**، إذا كان ابن تيمية يمكن أن يوضع ويقف بجانب أيٍّ من الذين ذكرتهم؛ فابن تيمية في زمانه وما بعد زمانه لا يقف بجانبه أحد، ولا يطاوله أحد في علمه وتبحره، ولكنه ذو خاصة في تجديده، بل أنا أزعم شيئًا آخر وهو أن ابن تيمية هو مجدد هذا العصر الذي نحن فيه، وأنا بتتبعي الطويل بحكم الاختصاص والتعامل التلقائي مع التراث الإسلامي والكتابات المعاصرة ومع البحوث والرسائل والأطروحات الجامعية ومع الحركات الإسلامية؛ **أعرف أن ابن تيمية هو العالم الأكثر حضورًا ـ الآن ـ في العالم الإسلامي كله، وفي العالم العربي بصفة خاصة**، هو أكثر حضورًا من الإمام مالك وأبي حنيفة، وهو أكثر تأثيرًا من الإمام أحمد ومن الشاطبي ومن ابن العربي ومن الغزَّالي، ولذلك أقول: ابن تيمية هو مرجع كثير من مراجع هذا العصر، ومجدد كبير من مجددي هذا العصر.

كلمة أخيرة هي: أن ابن تيمية كان رجلًا مجاهدًا، مجاهد بكتاباته أولًا، باعتبار أن كتاباته كلها منافحاتٌ وصراعاتٌ وجدلٌ ودفاعٌ ومناهضةٌ وذبٌّ عما يعتقده الحق والإصلاح، فهو عالم مجاهد بعلمه، ولم يكن عالمًا محايدًا ولا مختفيًا، ولا يكتب فيما لا أساس له في الأرض وفي الواقع، فهو كان يجاهد ويدافع ويصارع، ويعرض نفسه للمخاطر والعداوات والخصومات، بالإضافة إلى جهاده في الميدان ومع الجيوش ـ كما هو معروف ـ، فهو من قلائل من هذا المستوى الذين لم يشغلهم علمهم وتآليفهم عن النزول إلى الميدان والخوض في المجتمع وفي متطلباته وفي الجبهة الجهادية.

هذه كلماتي عن هذا الإمام ـ رحمة الله عليه ـ».

ويذكِّرني هذا بما ورد في جواب تقي الدين السبكي للذهبي؛ لما أرسل يعتب عليه في ترجمته لابن تيمية؛ ففيه شيء من إنصاف، والترجمة طويلة، ولم أظفر بها إلا في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ١٩٩/ب ٢٠٣/ب) لابن حجر، ولا أعلمها منشورة لغاية كتابة هذه السطور، يسَّر الله نشرها، وانتفاع الناس بها.

وبهذه المناسبة أقول: لا أريد أن أسترسل في بيان مدائح شيخ الإسلام ابن تيمية حتى في وقت محنته؛ فإن ابن حجر ـ عليه الرحمة ـ تكفَّل في إيراد شذرات كثيرة من ذلك في «التذكرة» المنوَّه بها، وأثبته في محله من دراستي المتخصصة عن محنة ابن تيمية.

* عودة إلى ابن المحمَّرة

ذكر ابن المحمَّرة في مرسومه إلى السلطان أن الديار المصرية «حماها الله من البدع دائمًا أبدًا»، قال: «فليس لابن تيمية فيها أتباع»، وجعل هذا ممهدًا لما يريد؛ فقال على إثره مباشرةً: «وأما دمشق المحروسة؛ فأتباعه فيها كُثر».

وهذا هو سر محاربة القوم لهذه المدرسة المباركة، وانتشار معتقدهم؛ لموافقته للفطرة، وذيوع منهجهم؛ لتعظيمه للوحيين الشريفين، ولإحساس الناس بصدق أصحابه، وأنه **لا مطمع لهم في شيء إلا نصرة الكتاب والسنة، فإنهم لا يطمعون بمُلك أو جاه، ولا يعتقدون إلا طاعة أولي الأمر الذين يعيشون في كنفه، وتحت إمرته.**

ثم أخذ ابن المحمَّرة في الذبِّ عن العلاء البخاري، وأفصح في كتابه للملك أنه ما صنع الذي صنع إلا بطلبه؛ فقد ابتهل فرصة قدومه للشام قاضيًا؛ ليجعله من فريقه، تأمل قوله:

«فمن حين وصول المملوك دمشق المحروسة يرد عليه في غالب الأوقات إشارة الشيخ علاء الدين المشار إليه، يقصد من المملوك القيام

في هذا الأمر على اختلاف أنواعه؛ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كائنًا من كان، فيرى المملوك أن ذاك من الواجب المؤكد؛ فأقوم فيه بالسياسة والتؤدة حتى يقضيه الله ـ تعالى ـ».

فالأمر مُبْرَمٌ عندهما ـ العلاء وابن المحمَّرة ـ؛ فهم محاطون ـ في غالب الأوقات ـ بالتحذيرات من ابن ناصر الدين الدمشقي ومحبيه من أتباع ابن تيمية، ولا بد من إزالة منكرهم، ولم تنفع طريقة العلاء البخاري في سلوك الغلظة والشدة والتكفير؛ فلا بد من سلوك السياسة والتؤدة حتى يقضيه الله ـ تعالى ـ.

إنها معركة خاسرة، سبقت جولاتها المتعددة والمتنوِّعة، من وقت ابن تيمية، واستمرت بعده إلى هذا الوقت، وستمتد إلى قيام الساعة! ما لم يدرك هؤلاء وأولئك خطورة الأمر، وأنها معركة يفرح بها إبليس وأعوانه، ولا سيما إذا **كانت في أوقات غربة السنة وأهلها، وطمع الرافضة في بلادهم، وإجهاض ما تبقى من قوتهم؛ فهل يدرك قومي خطورة ما هم مُقْدِمون عليه من مصادرة آراء ابن تيمية وكتبه، ومحاربة من يعتمد تقريراته؟ فإن آثار ذلك وخيمة على الإسلام والمسلمين!**

لم ينفع تلميعُ ابن المحمَّرة صورة العلاء البخاري عند الملك، وإن أجرى على مسامعه تهويش أبي حيان[1] وتشويش التقي السبكي على ابن تيمية!

ويا ليت العلاء البخاري يرضى بحكمهما في ابن تيمية؛ **فهما لا**

---

(١) درستُ ـ بإفاضة ـ واقعته مع شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابي «معجم شيوخ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (٢/١٠٨٦ ـ ١٠٩٢)؛ فانظره؛ فإنه مفيد، ثم وجدتها في كتاب «الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية» (٣٧٥ ـ ٣٨٠)؛ ففيه تفصيل حسن.

يكفرانه، **فضلًا عن تكفير من لم يكفره**؛ لهان شيء من الخطب، إلا أن اندفاعاته أنسته كثيرًا من الحقائق.

* تدبير جديد من ابن المحمَّرة

نُمِيَ للملك برسباي أنه عثر شيئًا بخط ابن تيمية، وآخر بخط تلامذته عنه، وأشياء نقلها عنه علماء الإسلام، قال:

«فاجتمع من الكلام المذكور أمور فظيعة، لا يقدر على سماعها قلب مؤمن؛ فجمع من بعضها صورة سؤال فتوى، ولم يُعيَّن فيه اسم أحد؛ لا ابن تيمية ولا غيره».

هذه هي المناورة الجديدة: إصدار فتوى معمَّاة، على مسائل عامة، تصاغ بقلم الخصم، ولا يُسمَّى فيها أحد، ولا يراد بها إلا ابن تيمية وأتباعه، ولعل بعض من لا يتفطن لهذه المكيدة؛ يطعن في نفسه، ويتكلم فيمن يحب!

إنها (السياسة) و(التؤدة) التي لم يعرفها العلاء البخاري، وسلكها ابن المحمَّرة!

لم ينس ابن المحمَّرة في خطابه المكتوب للملك برسباي قصص المتهورين من التيميين، وبيان أن داءهم الحماسة؛ ـ فنقل ـ إن صح؛ سواء في أصله أو وصفه ـ عن ذاك (اليلداوي) ـ وفتنته من محن التيميين! ـ، فاستنهض همم جماعة من الصالحية من مدرسة الشيخ أبي عمر المقدسي، وضربوا من شكاه باليد العادية، وبالنعال على رؤوسهم، ثم تمَّ الصلح!

ماذا يريد ابن المحمَّرة من هذا؟ أفصح هو عن ذلك بقوله على إثر القصة، قال:

«ولم يزل أمر المبتدعة على هذه الصورة، لكن ـ بحمد الله تعالى ـ أئمة الإسلام الأربعة ليس بينهم اختلاف في أصول العقائد، وإن كانوا مختلفين في فروع الفقه».

قال أبو عبيدة: قوله: «أئمة الإسلام الأربعة»: إن أراد به الأئمة المتبوعين: أبا حنيفة النعمان، ومالكًا، والشافعي، وأحمد ـ عليهم الرحمة والرضوان ـ؛ فهؤلاء قبل أبي الحسن الأشعري، وعقيدتهم هي المرتضاة عند كل عاقل، ولم يخرجوا قِيْدَ أنملة عن عقيدة السلف الصالح، ولم يعرفوا مسمى(الصفات النفسية) و(الصفات السلبية) و(صفات المعاني)؛ و(صفات المعنوية) و(صفات الأفعال) مما هو مدوَّن في كتب متأخري الأشاعرة ـ على تناقض في فروع ذلك وتفصيلاته ـ[1].

ومن **المضحك المبكي**: بحث (هل كان الأئمة المتبوعون الأربعة على مذهب أبي الحسن الأشعري أم لا)؟

وإن أراد مُفْتِي الأئمة الأربعة أو قضاتَهم في زمانه؛ فلعله يستقيم في بعض دون بعض!

* ابن المحمَّرة ومذهب الإمام أحمد

أكَّد ابن المحمَّرة ـ ولا يبعد أن يكون بذلك بمشورة العلاء البخاري أو أَزِّه ـ على أن **التيميين فرقة وطائفة خاصة، انتموا إلى مذهب الإمام أحمد، وهو منهم بريء؛ أي: في الأصول والفروع!**

واحتج بصنيع ابن الجوزي في «رد شبه التشبيه بكفِّ[2] التنزيه»، وصرح بأنهم ـ تبعًا لابن تيمية ـ دسوا في مذهب الإمام أحمد ما يريدون!

وهذه لا تنطلي على أحد بعد هذه القرون، مع وجود أدوات البحث، وطريقته السهلة بين يدي المنصفين من الباحثين، مع توفر المخطوطات، وكثرة المطبوعات وتنوعها، ووجود النقول عن الإمام أحمد وأصحابه، وجمعها وتوثيقها ودراستها!

---

(١) انظر بسطه: في «براءة السلف مما نسب إليهم من انحراف في الاعتقاد» للأخ عدنان عبدالقادر.

(٢) صوابها: «بأكف»، وتقدم التنبيه عليه.

ولا أدري! هل سيبقى العلاء البخاري وابن المحمَّرة يرددون أن ابن تيمية وأتباعه مجسمة، وإن وجدوا ما يقوله في كتب المتقدمين عليه، ولا سيما إن كان الإمام أحمد بن حنبل؟

وهل ستبقى تهمة الدس في مذهبه قائمة عندهم، أم أنهم سيتحولون ـ كما فعل بعض أهل زماننا ـ إلى البراءة منه، والطعن فيه، وعدم الاعتراف بإمامته، وأنه صاحب مذهب مستقلٌ؟

فقد أجمع السلف أنه لا يلزم من صفات الله ما يلزم من صفات المخلوق، وصرح عدد كبير، وجم غفير، ممن ماتوا قبل أن يخلق الله ابن تيمية وتلاميذه وأشياعه وأتباعه؛ من إثبات الصفات لله عَزَّوَجَلَّ ، وفي تتبُّع ذلك طول[1]، ولم أفرد الدراسة لهذا الأمر، ولكن سأعتصر وأقتصر في هذا البيان على عدة نقاط:

* المذهب لا يؤخذ إلا من النقولات عن صاحبه والعارفين به

العلاء البخاري حنفي، وابن المحمَّرة شافعي، ولا يعرفان تفاصيل ما عليه الإمام أحمد؛ بل لو قيل ـ مما دوَّناه ـ أنهم يجهلون حقائق مهمة، وأمورًا تأريخية عنه؛ لما أبعدنا النجعة.

فاحتجاج ابن المحمَّرة بابن الجوزي لا شيء؛ **لأسباب:**

الأول: ميل ابن الجوزي إلى ابن عقيل الحنبلي ـ بواسطة شيوخه

---

(١) ألَّف أخونا الباحث محمد عبدالله الحمادي كتابًا بعنوان: «مسائل العقيدة التي قرَّرها الأئمة المالكية»، ومنهج صاحبه: جمع أقوال أئمة المالكية التي فيها تقرير التوحيد على مذهب السلف الصالح، وشرطه فيه ممن عاشوا قبل شيخ الإسلام ابن تيمية.

وللباحث الدكتور طه محمد نجا رمضان أطروحة دكتوراه بعنوان: «**الاتجاه السلفي عند متكلِّمي الشافعية حتى القرن السادس الهجري**» بإشراف الدكتور مصطفى حلمي، والدكتورعبدالحميد مدكور، عن دار العلوم ـ القاهرة.

الذين أخذوا عنه، ومن أشهرهم ابن ناصر السلامي ـ، الذي أخذ[١] معتقده عن التَّمِيمِيِّيْن[٢]، وكانوا مائلين إلى مذهب أعلام مدرسة أبي الحسن الأشعري الكلامية، وكان بعضهم على صلة مع القاضي أبي بكر الباقلاني، مثل: الشيخ أبي الفضل التميمي الحنبلي، وهو عبدالواحد بن عبدالعزيز، الذي كان يقول:

اجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر الباقلاني على مخدة واحدة سبع سنين. قال أبو عبدالله الدَّامَغاني: وحضر أبو الفضل التَّميمي يوم وفاته العزاء، وأمر أن ينادى بين يدي جنازة القاضي أبي بكر: هذا ناصر السنة والدين، هذا إمام المسلمين، هذا الذي كان يذب عن الشريعة ألسنة المخالفين، هذا الذي صنَّف سبعين ألف ورقة ردًّا على الملحدين، وقعد للعزاء مع أصحابه ثلاثة أيام[٣]؛ فلم يبرح، وكان يزور تربته كل جمعة.

نقله الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٩/١٥٢ ١٥٣)، وقال على إثره:

«قلت: ما هذا إلا ود عظيم بين هذا الأشعري وبين هذا الحنبلي، **والتميميون معروفون بشيء من الانحراف عن طريقة أحمد، كما انحرف ابن عقيل وابن الجوزي** وابن الزاغوني وغيرهم، كما بالغ في الشق الآخر القاضي أبو يعلى ونحوه».

الثاني: اضطراب ابن الجوزي في الصفات، وهذا أمر معروف مشهور؛ فهو في «زاد المسير» على منهج يخالف تمامًا ما سلكه في «رد شبه التشبيه»، ولذا قال عنه الموفق عبداللطيف بن يوسف الموصلي (٥٥٧ ٦٢٩هـ) ـ وهو من معاصريه ـ:

---

(١) أي: ابن عقيل.

(٢) لا (التيميين)؛ فلا تخلط! منهم: أبو الحسن عبدالعزيز بن الحارث بن أسد التميمي، وولده عبدالواحد، وولد ولده، ومن شيوخ ابن عقيل: رزق الله بن عبدالوهاب بن عبدالعزيز.

(٣) بدعة قديمة!

«وكان كثير الغلط فيما يصنفه؛ فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره».

نقله الذهبي في «السير» (٣٧٨/٢١) وعقَّب على إثره بقوله:

«قلت: هكذا هو له أوهام وألوان من ترك المراجعة، وأخذ العلم من صحف، وصنف شيئًا لو عاش عمرًا ثانيًا لما لحق أن يحرره ويتقنه».

الثالث: بسبب هذا الاضطراب وجَّه إليه إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العَلَثي (ت ٦٣٤هـ) رسالة طويلة، كشف فيها عن سوء صنيعه، أوردها بطولها ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٤٤٦/٣)، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة (العَلْثي)[1] بعد كلام:

«وأرسل رسالةً طويلةً إلى الشيخ أبي الفرج ابن الجوزي بالإنكار عليه فيما يقع في كلامه من الميل إلى أهل التأويل، يقول فيها:

«من عبيد الله إسحاق بن أحمد بن محمد بن غانم العلثي، إلى عبدالرحمٰن بن الجوزي، حمانا الله وإياه من الاستكبار عن قبول النصائح، ووفقنا وإياه لاتباع السلف الصالح، وبصَّرنا بالسنة السنية، ولا حرمنا الاهتداء باللفظات النبوية، وأعاذنا من الابتداع في الشريعة المحمدية؛ فلا حاجة إلى ذلك؛ فقد تركنا على بيضاء نقية، أكمل الله لنا الدين، وأغنانا عن آراء المتنطعين؛ ففي كتاب الله وسنة رسوله مقنع لكل من رغب أو رهب، ورزقنا الله الاعتقاد السليم، ولا حرمنا التوفيق، فإذا حُرِمَه العبد لم ينفع التعليم، وعرَّفنا أقدار نفوسنا، وهدانا الصراط المستقيم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وفوق كل ذي علم عليم.

وبعد حمد الله ـ سبحانه ـ، والصلاة على رسوله؛ فلا يخفى أن **«الدِّينَ النصيحةُ»**[2]، خصوصًا للمولى الكريم والرب الرحيم؛ فكم قد زل قلم،

---

(١) في رسالته تأكيد انحراف من قال: إنَّ الحنابلة كانوا مفوِّضة!

(٢) أخرجه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وعثر قدم، وزلق متكلم، ولا يحيطون به علمًا، قال ـ عزَّ مِن قائل ـ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [الحج: ٨].

وأنتَ يا عبدالرحمٰن! فما يزال يبلغ عنك، ويُسمَع منك، ويُشاهَد في كتبك المسموعة عليك، تذكُرُ كثيرًا ممن كان قبلك من العلماء بالخطأ؛ اعتقادًا منكَ أنك تصدع بالحق من غير محاباة، ولا بد من الجريان في ميدان النصح: إما لتنتفع إن هداك الله، وإما لتركيب حجة الله عليك، ويحذر الناس قولك الفاسد، ولا يغرُّك كثرة اطلاعك على العلوم؛ **«فربَّ مُبَلَّغٍ أوعى من سامع»**[1]، و**«رُبَّ حاملِ فقهٍ لا فِقْهَ له»**[2]، و«رُبَّ بحرٍ كَدِرٍ ونهرٍ صافٍ»؛ فلستَ بأعلم من الرسول؛ حيث قال له الإمام عمر: «أتصلي على ابن أُبَيّ؟»، أنزل القرآن: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾ [التوبة: ٨٤]، ولو كان لا ينكر من قلَّ علمه على من كثر علمه؛ إذًا لتعطَّل الأمر بالمعروف، وصرنا كبني إسرائيل حيث قال ـ تعالى ـ: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]، بل ينكر المفضول على الفاضل، وينكر الفاجر على الولي، على تقدير معرفة الولي، وإلا؛ فأين العنقاء ليُطلب؟ وأين السمندل[3] ليُجلَب؟!».

إلى أن قال: «واعلم أنه قد كثر النكير عليكَ من العلماء والفضلاء والأخيار في الآفاق بمقالتك الفاسدة في الصفات، وقد أبانوا وهاء مقالتك، وحكوا عنك أنكَ أبيتَ النصيحة؛ فعندك من الأقوال التي لا تليق بالسنة ما يضيق الوقت عن ذكرها، فذُكِر عنكَ أنكَ ذكرتَ...» إلى قوله:

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٤١) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٤/٨٠، ٨٢)، والدارمي (٢٣٥)، وأبو يعلى (١٣/٤٠٨)، والطبراني في «الكبير» (٢/١٢٧/١٥٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/٨٦) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ **وإسناده حسن ـ إن شاء الله ـ**.

(٣) قال الزَّبيدي: السمندل: كسفرجل، أهمله الجوهري، وقال أبو سعيد: طائر بالهند لا يحترق بالنار، ويقال فيه ـ أيضًا ـ: السبندل ـ بالباء ـ، عن كُراع. «تاج العروس» (سمندل).
ويراجع: «لسان العرب»، و«الحيوان» (٦/٤٣٤).

«**ثم تعرَّضتَ لصفات الخالق ـ تعالى ـ** كأنها صدرت لا من صدر سكن فيه احتشام العلي العظيم، ولا أملاها قلب مليء بالهيبة والتعظيم، بل من واقعات النفوس البهرجية الزُّيوف، وزعمتَ أن طائفةً من أهل السنة والأخيار تلقوها وما فهموا، وحاشاهم من ذلك؛ **بل كفوا عن الثرثرة والتشدق، لا عجزًا ـ بحمد الله ـ عن الجدال والخصام ولا جهلًا بطرق الكلام، وإنما أمسكوا عن الخوض في ذلك عن علم ودراية، لا عن جهل وعماية.**

والعجب ممن ينتحل مذهب السلف ولا يرى الخوض في الكلام، ثم يُقدم على تفسير ما لم يره أولًا، ويقول: إذا قلنا كذا أدى إلى كذا، ويقيس ما ثبت من صفات الخالق على ما لم يثبت عنده! فهذا الذي نهيتَ عنه، وكيف تنقض عهدكَ وقولكَ بقول فلان وفلان من المتأخرين؟!

فلا تُشمت بنا المبتدعة؛ فيقولون: تنسِبوننا إلى البدع وأنتم أكثر بدعًا منا؟! أفلا تنظرون إلى قول من اعتقدتم سلامة عقده، وتثبتون معرفته وفضله؟!

كيف أقول ما لم يُقَل؟ فكيف يجوز أن تتبع المتكلمين في آرائهم وتخوض مع الخائضين فيما خاضوا فيه ثم تنكر عليهم؟! هذا من العجب العجيب؟!

ولو أن مخلوقًا وصف مخلوقًا مثله بصفات من غير رؤية ولا خبر صادق؛ لكان كاذبًا في إخباره؛ **فكيف تصفون الله ـ سبحانه ـ بشيء ما وقفتم على صحته، بل بالظنون والواقعات، وتنفون الصفات التي رضيها لنفسه وأخبر بها رسوله بنقل الثقات الأثبات بـ(يُحتَمَل، ويُحْتَمَل)؟!**

ثم لك في الكتاب الذي أسميته «الكشف لمشكل الصحيحين» مقالات عجيبة: تارةً تحكيها عن الخطابي وغيره من المتأخرين، أَطَّلع هؤلاء على الغيب؟! وأنتم تقولون: لا يجوز التقليد في هذا، ثم ذكره فلان، ذكره ابن عقيل؛ فنريد الدليل من الذاكر ـ أيضًا ـ؛ فهو مجرد

دعوى، وليس الكلام في الله وصفاته بالهيِّن ليُلقى إلى مجاري الظنون».

إلى أن قال: «إذا أردتَ كان ابن عقيل العالِم، وإذا أردتَ صار لا يفهم، أوهيتَ مقالته لما أردتَ!».

ثم قال: «وذكرتَ الكلام المحدَث على الحديث، ثم قلتَ: والذي يقع لي؛ فبهذا تَقْدُمُ على الله وتقول: قال علماؤنا، والذي يقع لي، تتكلمون في الله عَزَّوَجَلَّ بواقعاتكم تخبرون عن صفاته؟!

ثم ما كفاكَ حتى قلتَ: هذا من تحريف بعض الرواة تحكُّمًا من غير دليل، وما رويتَ عن ثقة آخر أنه قال: قد غيره الراوي؛ فلا ينبغي بالرواة العدول أنهم حرَّفوا، ولو جوَّزتُم لهم الرواية بالمعنى؛ فهم أقرب إلى الإصابة منكم، وأهل البدع إذن كلما رويتم حديثًا ينفرون منه، يقولون: يحتمل أنه من تغيير بعض الرواة، فإذا كان المذكور في الصحيح المنقول من تحريف بعض الرواة؛ فقولكم ورأيكم في هذا يحتمل أنه من رأي بعض الغواة، وتقول: قد انزعج الخطابي لهذه الألفاظ؛ فما الذي أزعجه دون غيره؟!

ونراك تبني شيئًا ثم تنقضه وتقول: قد قال فلان وفلان، **وتنسب ذلك إلى إمامنا أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومذهبه معروف في السكوت عن مثل هذا، ولا يفسره؛ بل صحح الحديث، ومنع من تأويله.**

وكثير ممن أخذ عنكَ العلم؛ إذا رجع إلى بيته علم بما في عَيبته من العيب، وذمَّ مقالتكَ وأبطلها، وقد سمعنا عنك ذلك بناءً على الواقعات والخواطر، **وتدَّعي أن الأصحاب خلَّطوا في الصفات؛ فقد قبَّحتَ أكثر منهم، وما وسعتك السُّنَّة؛ فاتقِ الله ـ سبحانه ـ ولا تتكلم فيه برأيك؛ فهذا خبر غيب، لا يُسمَع إلا من الرسول المعصوم؛ فقد نَصَبْتُم حربًا للأحاديث الصحيحة، والذين نقلوها نقلوا شرائع الإسلام.**

ثم لكَ قصيدة مسموعة عليك في سائر الآفاق، اعتقدها قوم، وماتوا

بخلاف اعتقادك الآن فيما يبلغ عنك وسُمِع منك، منها:

ولو رأيتَ النارَ هبَّتْ فغدتْ تحرقُ أهلَ البغيِ والعِنادِ
وكُلَّما ألقي فيها حطمتْ وأهلكته وهيَ في ازديادِ
فيضعُ الجبارُ فيها قَدَمًا جَلَّتْ عَنِ التَّشبيهِ بالأجسادِ
فتنزَوي من هَيْبَةٍ وتَمْتَلي فلو سمعتَ صوتها ينادي
حسبيَ حسبي قد كفاني ما أرى مِنْ هيبةٍ أذهَبَتِ اشتِدادِ
فاحذَرْ مقالَ مُبْتَدِعٍ في قولهِ يرومُ تأويلًا بِكُلِّ وادي

فكيف هذه الأقوال؟ وما معناها؟ فإنا نخاف أن تُحْدِث لنا قولًا ثالثًا فيذهب الاعتقاد الأول باطلًا!

لقد آذيتَ عباد الله وأضللتهم، وصار شغلك نقل الأقوال فحسب، وابن عقيل ـ سامحه الله ـ قد حُكِي عنه: أنه تاب بمحضر من علماء وقته من مثل هذه الأقوال بمدينة السلام ـ عمرها الله بالإسلام والسنة ـ؛ فهو بريء ـ على هذا التقدير ـ مما يوجد بخطه، أو يُنسب إليه من التأويلات والأقوال المخالفة للكتاب والسنة.

وأنا وافدة الناس والعلماء والحفاظ إليكَ؛ فإما أن تنتهي عن هذه المقالات، وتتوبَ التوبة النصوح كما تاب غيرك، وإلا كشفوا للناس أمركَ، وسيَّروا ذلك في البلاد، وبيَّنوا وجه الأقوال الغثَّة، وهذا أمر تُشُووِرَ فيه وقُضي بليل، والأرض لا تخلو من قائم لله بحجة، والجَرْح لا شك مقدَّم على التعديل، والله على ما نقول وكيل، وقد أعذر من أنذر.

وإذا تأوَّلتَ الصفات على اللغة، وسوَّغتَه لنفسكَ، وأبيتَ النصيحة؛ **فليس هو مذهب الإمام الكبير أحمد بن حنبل ـ قدَّس الله روحه ـ؛ فلا يمكنكَ الانتساب إليه بهذا؛ فاختر لنفسك مذهبًا** إن مُكِّنتَ من ذلك، وما زال أصحابنا يجهرون بصريح الحق في كل وقت ولو ضُرِبوا بالسيوف، لا

يخافون في الله لومة لائم، ولا يُبالون بشناعة مشنِّع، ولا كذب كاذب، ولهم من الاسم العذب الهني، وتركهم الدنيا وإعراضهم عنها اشتغالًا بالآخرة؛ ما هو معلوم معروف.

ولقد سوَّدتَ وجوهنا بمقالتكَ الفاسدة، وانفرادك بنفسك، كأنك جبار من الجبابرة، ولا كرامة لك ولا نُعْمى[1]، ولا نمكِّنكَ من الجهر بمخالفة السنة، ولو استُقبِل من الرأي ما استُدبِر؛ لم يُحْكَ عنكَ كلام في السهل، ولا في الجبل، ولكن قدَّر الله وما شاء فعل، بيننا وبينك كتاب الله وسنة رسوله، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ولم يقل: إلى ابن الجوزي!

وترى كل من أنكر عليك نَسَبْتَهُ إلى الجهل؛ ففضل الله أوتيتَه وحدك؟!

وإذا جهَّلتَ الناس؛ فمن يشهد لك أنك عالم؟!

ومن أجهل منكَ؛ حيث لا تصغي إلى نصيحة ناصح، وتقول: من كان فلان، ومن كان فلان؟ من الأئمة الذين وصل العلم إليك عنهم، من أنت إذًا؟!

فلقد استراح من خاف مقام ربه، وأحجم عن الخوض فيما لا يعلم؛ لئلا يندم.

فانتبه يا مسكين قبل الممات، وحسِّن القول والعمل؛ فقد قرب الأجل، لله الأمر من قبل ومن بعد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»[2].

---

(١) العرب تقول لمن طُلِب منه فعل شيء فاستجاب: «أفعله وكرامةً ونُعمى عين»، وتقول خلاف ذلك: «لا أفعله ولا كرامة ولا نعمة عين»، ولهذا القول عبارات أخرى مفصَّلة في كتب اللغة.

(٢) «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/٤٤٦ ـ ٤٥٣، ط العثيمين).

ووجدت بخط الإمام الذهبي في ترجمة (محمد بن ناصر بن محمد الحافظ أبو الفضل السلامي) من «تاريخ الإسلام» (٩٩٣/١١) في المقارنة بين عقيدة أبي سعد السمعاني وابن الجوزي، قوله مخاطبًا ابن الجوزي: «ثم تنسبه إلى التَّعصُّب على الحنابلة، وإلى سوء القصد، وهذا ـ والله ـ ما ظهر لي من أبي سعد، بل ـ والله! ـ عقيدتُهُ في السُّنَّة أحسن من عقيدتك، فإنك يومًا أشعري، ويومًا حنبلي، وتصانيفك تُنْبئ بذلك، فما رأينا الحنابلة راضين بعقيدتك، ولا الشافعية، وقد رأيناك أخرجت عدة أحاديث في الموضوعات، ثم في مواضع أُخَر تحتج بها وتُحَسِّنُها، فخَلِّنا مُساكَتَة».

وظفرتُ بخط ابن المحب الصامت[1] (ت ٧٨٩هـ) ما نصه: «نقلتُ من خطِّ الشيخ جمال الدين أبي زكريا يحيى بن الصيرفي على كتاب «كف التشبيه»: عفا الله عن الشيخ جمال الدين ـ يعني: ابن الجوزي ـ ـ رحمه الله تعالى ـ، بنى قصرًا وهدم مصرًا، سلك في أول الكتاب مذهب السلف، ثم جاء بآخره يقول: «قال ابن عقيل» و«قال ابن قتيبة» و«قال الخطابي»، وتأول الآيات والأحاديث؛ فما ترك لعلي بن إسماعيل[2] مقالًا إلا وسلكه وأربا عليه، ويتابع ابن عقيل في كل ما يقول! فالله ـ تعالى ـ أن يعفو عنهما.

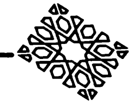
أماتنا الله على الكتاب والسنة، وعلى ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل رضوان الله عليه. كتبه يحيى بن الصيرفي ـ عفا الله عنه ـ».

ومن هذا يُعلَم أن دعوى دسِّ التيميين على مذهب الإمام أحمد، والتمسُّك بصنيع ابن الجوزي؛ لا يقوم لها سوق، وليست هي أصلًا قائمةً على ساق، وإنما هي طريقة منه منتَحَلة على مذهب الإمام أحمد، وهو الذي يستحق أن يقال عنه ـ كما أفاد العَلْثي ـ أنه دسَّ في مذهب الإمام أحمد ما ليس فيه!

---

(١) انظر مصورة خطِّه في: (النموذج رقم ١٤) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) هو أبو الحسن الأشعري.



عودة إلى العلاء البخاري

* لماذا حارب العلاء البخاري ابن ناصر الدين الدمشقي؟

أَلَّف الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي كتابه الفذ «الرد الوافر على من زعم بأن من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر»، وهو من توفيق الله عَزَّوَجَلَّ في اختيار اسمه وجمع مضمونه؛ فإنه رد هادئ على المشغبين على ابن تيمية، والعاملين على النفخ على الشمس لإطفاء نورها؛ بل أنوارها.

لم ينل أعداء ابن تيمية وخصومه منه ومن دعوته، وانتشرت واشتهرت آراؤه بعد وفاته بعد أن نال تلاميذه نصيبًا من البلاء في حياته وبعد وفاته، واشتدَّ البلاء في طبقة (تلاميذ التلاميذ)، وهذه الطبقة ـ وهي (الثانية) في الدعوات ـ من أخطر الطبقات وأشدها على صفاء الدعوات ونقائها، وترسُّم كليَّاتها، ووضع أهدافها وغاياتها.

وقد قام بذلك تلاميذ تلاميذ شيخ الإسلام، ونالهم قسط كبير من الأذى، وكان على رأس هؤلاء (ابن العز الحنفي) وجماعة من العلماء، ذكرناهم في دراستنا الموعبة لـ «فتنة ابن العز».

ثم سكنت الأمور، وهدأت القلاقل والمحن؛ فرجعت الشام إلى عزِّها الموعود، فنشط دعاة التوحيد والسُّنَّة، وأخذوا بنشر العقيدة الصحيحة، وظهرت بين طلاب العلم تقريرات ابن تيمية وتلاميذه، فقامت قيامة الأشعرية والصوفية، ولجؤوا ـ كعادتهم ـ إلى محاولة استخراج المراسيم الملوكية[1] لمحاربة الدعوة الحقة.

---

(١) نَبَّهْنا على هذا في كتابنا «محنة ابن العز الحنفي»، وذكرنا أن هذه المراسيم =

في أجواء هذا العراك ألَّف الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي كتابه (الهادئ) = (القنبلة): «الرد الوافر»، ولم يتعرَّض فيه لشخصٍ ما، ولم يسمِّ العلاء البخاري، ولا من شايعه في محاربة ابن تيميةً، وإنما أسقط ـ بتوفيق من الله وإنعام وفضل ـ أكذوبة تكفير من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام).

ويكمن جهد ابن ناصر الدين في حسن تتبُّع العلماء المنصفين، حتى ممن لهم نوع مؤاخذات على ابن تيمية، فراسلهم بعد الاشتهار الشديد، والبلوغ المتواتر عنهم أن هناك (إنسانًا) يكفِّر كل من يقول عن ابن تيمية (شيخ الإسلام)؛ فكاتبه الأعيان، وردوا على من كفَّر بأغلظ العبارات وأشدها، وهذه أسماؤهم وكلماتهم، وهي تتنزل في الحقيقة على العلاء البخاري ومن شايعه على حكمه الجائر:

* صورة العلاء البخاري في موقفه من ابن تيمية عند علماء عصره

سأذكرُ صورة العلاء البخاري من خلال ما ساقه الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي من كلام مقرِّظي كتابه، ثم أكِرُّ بالعودة على كلامه هو:

* صورة العلاء البخاري عند ابن حجر العسقلاني (محدِّث الوقت)

قال عمن أنكر تلقيب ابن تيمية بـ(شيخ الإسلام):

«لا ينكر ذلك إلا من جهل مقداره، أو تجنب الإنصاف، فما أغلظ من تعاطى ذلك وأكثر عثاره!»(١).

وقال: «وكيف لا يُنكَر على من أطلق (أنه كافر)؛ بل ـ أي: يُنكَر ـ

= توالت من القرن السادس وما بعده، وجهد أصحابها على افتعال معركة لا عدوَّ فيها على الحق والحقيقة!

(١) «الرد الوافر» (٢٤٦).

على من أطلق من سماه (شيخ الإسلام) الكفر؟! وليس في تسميته بذلك ما يقتضي ذلك»[(١)].

وقال ـ أيضًا ـ بعد ذكر مناقبه:

«فالذي يطلق عليه ـ أي: ابن تيمية ـ مع هذه الأشياء الكفر أو على من سماه (شيخ الإسلام) لا يُلتَفَت إليه، ولا يعوَّل في هذا المقام عليه؛ بل يجب ردعه عن ذلك إلى أن يراجع الحق، ويذعن للصواب»[(٢)].

* صورة العلاء البخاري عند صالح البلقيني[(٣)] (فقيه الوقت)

قال عن ابن تيمية معرِّضًا بالعلاء:

«ولا عبرة بمن يرميه بما ليس فيه، أو ينسبه بمجرد الأهواء لقولٍ غير وجيه، فلم يضره قول الحاسد، والباغي، والجاحد، والطاغي»[(٤)].

وقال: «وكيف يجوز أن يكفَّر من لقَّب هذا العالم بـ(شيخ الإسلام)؟! ومذهبنا أن من كفَّر أخاه المسلم بغير تأويل؛ قد كفر لأنه سمى الإسلام: كفرًا»[(٥)].

---

(١) «الرد الوافر» (٢٤٧).

(٢) «الرد الوافر» (٢٤٨).

ووجدتُ هذه الكلمات بخط ابن حجر في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ١٩٢/ب)، وترى مصوَّرتها في النماذج الملحقة آخر الكتاب: (النموذج رقم ٧).

(٣) ترجمتُ له ترجمةً حافلةً ضمن كتابي «بيت البلقيني»، واعتنيتُ بالموجود من تراثه، وعملتُ على تحقيقه ضمن مشروعي الكبير في خدمة تراث السراج البلقيني وولديه عبدالرحمٰن وصالح، اللهم يسِّر نشره، وانفع به.

(٤) «الرد الوافر» (٤٩).

(٥) «الرد الوافر» (٢٥٠).

وقال: «وتوقير العلماء والكبار وأهل الفضل متعيِّن»[١].

وقال: «وكيف يجوز أن يُقْدِمَ على رمي عالم بفسق أو كفر ولم يكن فيه ذلك؟!»[٢].

وقال: «ثم كيف يجوز الإقدام على سب الأموات بغير حق وهو محرَّم؟!»[٣].

وقال: «وكيف يجوز أذى المؤمن بغير حق؟!»[٤].

ثم قال ـ وذكر دلائل على حرمة ما تقدَّم ـ:

«فالواجب على من أقدم على رمي هذا العالِم بما ليس فيه؛ الرجوع إلى الله، والإقلاع عما صدر منه، ليحوز الأجر الجزيل بالقصد الجميل، وإن اطلع على أمر يَحتمل التأويل بغير دليل، وإن صح عنده أمر جازم عنه يقتضي إنكاره؛ فينكره قاصدًا النصيحة، ولا يهضم مقام الرجل مطلقًا مع شهرته بالعلم والفضل والتصانيف والفتاوى التي سارت بها الركبان»[٥].

* صورة العلاء البخاري عند العلامة زين الدين عبدالرحمٰن بن علي التَّفَهْني الحنفي، قاضي قضاة الحنفية في مصر

قال بعد (الحمدلة) عن العلماء وصفتهم، **وأنَّ**:

«ألسنتهم مكفوفة عما فيه نقص أو جرح أو ألم، وأسماعهم عن سماع قول الفحش في صمم،... وجعلهم محفوظين عن الخوض في

---

(١) «الرد الوافر» (٢٥٠).

(٢) «الرد الوافر» (٢٥١).

(٣) «الرد الوافر» (٢٥١).

(٤) «الرد الوافر» (٢٥١).

(٥) «الرد الوافر» (٢٥١ ـ ٢٥٢).

الأعراض، متجانبين عما يؤدِّي إلى ظهور الأغراض»(١).

وقال بعد أن أثنى على ابن تيمية: «والإنسان إذا لم يُخالط ولم يعاشر؛ يُسْتَدَل على أحواله وأوصافه بآثاره»(٢).

ونقل اجتماع الناس في جنازته، **ثم قال:**

«فمن كان متصفًا بهذه الأوصاف كيف لا يلقب بـ(شيخ الإسلام) بأي معنًى أريد منه؟! وكيف يحل أن يُنسَب مثل هذا الشيخ، أو أحدٍ من المشايخ المذكورين في هذا التأليف، أو أحدٍ من المتصفين بالإسلام ـ ولو في الظاهر ـ إلى الكفر؟! مع ما عليه أهل السنة والجماعة من أن مقترف الكبيرة عمدًا لا يخرج من الإيمان، ولا يدخل في الكفر، وأنه إن مات ولم يتب؛ كان في مشيئة الله: إن شاء عذبه بقدر ذنبه، وإن شاء عفا عنه.

وإنه لا يجوز تكفير أحد من أهل القبلة أعم من أن يكون سنيًّا أو معتزليًّا أو شيعيًّا أو من الخوارج»(٣).

ثم نقل ذلك عن الإمام أبي حنيفة؛ قال: «وهو المروي عن أبي حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه سئل عن طائفة من الخوارج معينين، فقال: هم أخبث الخوارج. فقيل: هل تكفِّرهم أم لا؟ فقال: لا».

ثم قال بعد كلام: «فإذا كان الحكم فيمن ذكرناه هكذا؛ فكيف بمسلم عالم متصف بالأوصاف الحسنة المتقدمة؟!

وقد أخبرني من حضر مجلس هذا المكفِّر؛ فقال ـ أي: العلاء البخاري ـ: إن ابن تيمية كافر مجوسي، النصارى واليهود خير منه؛ فإن النصارى واليهود لهم كتاب، وابن تيمية لا كتاب له!

---

(١) «الرد الوافر» (٢٥٣).

(٢) «الرد الوافر» (٢٥٤).

(٣) «الرد الوافر» (٢٥٥).

نعوذ بالله من هذه النزعة الشيطانية المُفْظِعَة القَبيحة، مع أنه لم **يُنْقَل عن ابن تيمية كلامٌ يقتضي كفرًا ولا فسقًا، ولا ما يشينه في دينه، وقد كُتبت في زمانه محاضر لجماعة من العلماء العدول اطلعنا عليها**: بأنه لم يقع منه شيء مما يَشينه في دينه، ووصفوه في تلك المحاضر بأعظم مما قلناه من أوصافه المتقدمة»[١].

* صورة العلاء البخاري عند العلامة شمس الدين البِساطي

سبق بيانها فيما قدمناه[٢] وأنه قال مُعَرِّضًا:

«وأما قول من قال: (إنه كافر)، وأن من قال في حقه: (إنه شيخ الإسلام) فهو كافر؛ فهذه مقالة تقشعرُّ منها الجلود، وتذوب لسماعها القلوب، ويضحك إبليس اللعين عجبًا بها ويشمت»[٣].

وقال عن صنيعه: «**استخفاف بالحكام، وعدم مبالاة ببني الأنام**»[٤].

وقال: «والواجب أن يُطلب هذا القائل... فإن أتى بوجه يخرج به شرعًا من العهدة كان، وإلا بُرِّح به تبريحًا يَردُّ أمثاله عن الإقدام على أعراض المسلمين»[٥].

* صورة العلاء البخاري عند بدر الدين العيني

ذكر في (ديباجة) تقريظه تعريضًا شديدًا بالعلاء البخاري؛ مثل[٦]:

---

(١) «الرد الوافر» (ص٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٢) راجع: (ص١٦٩ ـ ١٧٠).

(٣) «الرد الوافر» (٢٥٨).

(٤) «الرد الوافر» (٢٥٩).

(٥) «الرد الوافر» (٢٥٩).

(٦) انظر: «الرد الوافر» (٢٦٠).

(ضبابة الأوهام)، و(عجاجة الظنون والشكوى)، و(ركوب أعناق الكلام من العثرات والملام)، و(العثار)، و(تفريق سهام الطعن إلى أغراض العصبية)، و(أسنة خوضهم في أعراض الأنفس الأبية)، وقال عن صنيع العلاء وأمثاله:

«نفَخ في الرماد، أو اجتنى من خرط القتاد[١]، وكيف يحل لمن يتَّسم بالإسلام أو يتَّسم بسمةٍ من علم أو فهم أو إفهام أن يكفِّر من قلبه عن ذلك سليم بهيج، **واعتقاده** إلى ذلك يهيج، ولم يُورِ زند طبعه في القريض، لم يزل يجد العذب مرًّا كالمريض، والغالب لجهله شيئًا يبدي صفحة معاداته، ويتخبط خبط العشواء[٢] في محاوراته، وليس هو إلا كالجُعَل[٣] باشتمام الورد يموت حتف أنفه، وكالخفاش يتأذى ببهور سناء الضوء لسوء بصره وضعفه، وليس لهم سجية نقَّادة، ولا روية وقَّادة، وما هم إلا صلقع بلقع سلقع[٤]، والمكفر منهم صلمعة ابن قلمعة[٥]، وهيان ابن بيان، وهي ابن بي، وضل ابن ضل، وضلال ابن التلال»[٦].

وقال بعد مدحه الشديد لابن تيمية معرِّضًا بالعلاء: «فمن قال: (هو كافر)؛ فهو كافر حقيق! ومن نسبه إلى الزندقة؛ فهو زنديق»[٧].

---

(١) نبات صلب له شوك كالإبر، وهو مثَل يُضرب لمن يصل إلى المراد بشدة وصعوبة.
(٢) مؤنث (الأعشى)؛ وهو ضعيف البصر لا يرى إلا بعنَت، ويُقال لمن يَخبِط في أمره من غير بصيرة.
(٣) الجُعَل: ضرب من الخنافس لا يعيش إلا في القاذورات.
(٤) الصلقع: المُعدَم، وبلقع: خالٍ، وسلقع: المكان الحَزْن، و(سلقع) لا يُفرد؛ وإنما يأتي تبعًا لـ (بلقع).
(٥) أي: لا يُعرف هو ولا أبوه، وكذا الكلمات الآتية، انظر: «تاج العروس» (٣٥٤/٢١ ـ صلمع).
(٦) «الرد الوافر» (٢٦١).
(٧) «الرد الوافر» (٢٦٢).

وقال عن العلاء: «المعاند، الماكر، الحاسد،... المكابر، المجازف، الجاهل، المجاهر»[١].

وقال: «فلم يظهر في ذلك لمعانديه[٢] فيما ادُّعي به عليه برهان، غير تنكيدات رسخت في القلوب من ثمرات الشنآن»[٣].

ثم قال مقالة قاسية في حق العلاء بعد أن طوَّل في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية:

«فإذا كان هذا الإمام بهذا الوصف بشهادة هذا العلامة وبشهادة غيره من العلماء الكبار؛ فماذا يترتب على من يطلق عليه الزندقة أو ينبزه بالكفر؟ ولا يصدر هذا إلا عن **غبي جاهل أو مجنون كامل**.

فالأول: يعزر بغاية التعزير، ويشهَّر في المجالس بغاية التشهير؛ بل يؤبد في الحبس إلى أن يحدث التوبة، أو يرجع عن ذلك بأحسن الأوبة.

والثاني: يداوى بالسلاسل والأصفاد، والضرب الشديد بلا أعداد، وهذا كله من فساد أهل هذا الزمان، **وتواني ولاة الأمور عن إظهار العدل والإحسان، وقطع دابر المفسدين، واستئصال شأفة المدبرين**، حيث يتصدى **جاهل يدعي أنه عالم** بثلب أعراض علماء المسلمين، ولا سيما الذين مضوا إلى الحق بالحق، وبه كانوا عادلين»[٤].

* صورة العلاء البخاري عند القاضي أحمد بن نصر الله البغدادي التُّسْتَرِيِّ

قال عن العلاء البخاري:

---

(١) «الرد الوافر» (٢٦٤).

(٢) أي: لمعاندي ابن تيمية.

(٣) «الرد الوافر» (٢٦٥).

(٤) «الرد الوافر» (٢٦٧ ـ ٢٦٨).

«صار خصمًا للمذكورين في هذا الكتاب جميعهم بما رماهم به من الكفر؛ **فلا تصح له توبة إلا باستحلالهم أجمعين**، وذلك محال إلى يوم الدين، وإذا لم تصح له توبة إلا بذلك؛ لزم بقاؤه في الكفر أو الفسق، إذا قيل بكفره أو تفسيقه إلى يوم العرض على الإله الملك، ويتفرع على ذلك ـ إذا قيل به ـ وجوب رد شهادته وأخباره، **ومنع صحة إمامته وقبول فتواه**، ووجوب مقابلته بما يستحقه من العقوبة الشرعية على مثل ذلك؛ فإنه قد أقدم بمقالته هذه على تكفير خلق من أكابر العلماء الأعلام، **ويلزم ولاة الأمور ـ أيدهم الله تعالى ـ أن يقابلوه على ذلك بما يستحقه في صريح الأحكام؛ ردعًا له ولأمثاله عن الوقوع في مثل مقاله**»[(١)].

هذه هي صورة العلاء البخاري في عيون مشاهير علماء عصره، لم يرض أحد صنيعه إلا من وافق غلوَّه وشذوذه، وله مصلحة في موقفه ومحاربته لعلماء الحديث من أمثال ابن ناصر الدين الدمشقي.

وأتساءل بعد هذا كله:

أليس من حق العلاء البخاري أن يثور ويغضب؟

أليس له حظ نفس؛ من أجله يشكو وينصب؟

أليس له أن يتَّهم ابن ناصر الدين الدمشقي ولو أن يكذب؟

أليس له أن يكاتب السلطان من أجل أن يعاقَب ويعذَّب؟

أليس له أن يثوِّر عليه من له غرض في مكسب ومنصب؟

* محاولة فاشلة في الدفاع عن العلاء البخاري

حاول بعض المعاصرين ـ وهو الأستاذ سعيد فودة[(٢)] ـ أن يدافع عن

---

(١) «الرد الوافر» (٢٧٧).

(٢) انظر: «مُلجمة المجسِّمة» حواشي صفحات (٢٥ ـ ٢٨)، واعتمد في تحقيقه على نسخة وحيدة ناقصة الآخر، لم يعمل على توصيفها! ولم يذكر في أي =

العلاء البخاري، **وأسوق كلامه وأناقشه فيه:**

أولًا: تدرُّج موقف العلاء البخاري من ابن تيمية.

لم يُظهر العلاء البخاري تكفير ابن تيمية من الوهلة الأولى؛ فكان يتعرض له عند جواب السؤال، ثم أخذ ينادي بالتبديع ثم بالتكفير!

ولا تنس أن العلاء صنع ذلك بعد ما يزيد عن مئة سنة من وفاة ابن تيمية، فلعله لو صنع له ذلك في حياته؛ كان له مسوِّغ، فهو مخطئ ـ على صنيعه هو ـ في بعض أحكامه أو في جميعها!

ولا أشك قِيدَ أُنْمُلَة أنه مخطئ فيها كلها، ومخالف لما عليه مذهبه العقدي(١)، وبيَّناه بما لا مزيد عليه في كتابنا «الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية»، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قال المعلق على «الملجمة» (ص ٢٥):

«لاحِظ تدرج موقف الإمام العلاء البخاري من ابن تيمية؛ فلم يكن لينبني على التعصب الأعمى؛ بل كان كلما عرف عنه أمرًا منكرًا يزداد عليه إنكارًا وعلى أتباعه، وهذا يعني بكل وضوح أن رأيه مبني على دراسة وتتبع لآراء ابن تيمية، وعلى تفتيش في كتبه وتأمُّل حثيث، ولم يكن رأيه

= المكتبات هي، **وأقول**: هي من محفوظات مكتبة سليم آغا، ضمن مجموع رقم (٥٦٠)، وتقع في (١٨) ورقة، ومسطرتها (١٣) سطرًا، والمجموع له ذكر في «دفتر كتبخانه سليم آغا» (ص٤٩)، نشر عن دار سعادت بتركيا (سنة ١٣١٠هـ)، **والمخطوط بحَوزتي منذ زمن.**

(١) وهو الأشعري، ووضحنا في دراسة مستقلَّة بيان تقريرات انفكاك اللوازم بين ما ثبت عن ابن تيمية من أقوال والتجسيم الصريح الذي يكفر به أئمة الأشاعرة.

مجرد رأي عن سماع أو عن شهرة أو عن منازعة ومغالبة دنيوية كما يتصوره بعضهم»[١].

والأعجب من هذا تعليقه على تكفيره لابن تيمية بقوله:

«هكذا ينبغي أن يكون مشايخ الإسلام والعلماء الأعلام، لا أقصد في باب التكفير[٢]؛ بل في باب الرد على المخالفين والتنديد بالمنحرفين عن الحق وأهله، ولا يحل لأحد منهم يبتغي وجه الله ـ تعالى ـ أن يسكت أو يتجاهل ما هو ظاهر البطلان، ولا أن يوافق على أفعال شخص ظهر له من أفعاله الضلالة والانحراف والعصيان، ونحو هذه المنهجية أعلت رتبة الإمام العلاء البخاري بين أهل الإسلام، حتى صار قوله فيهم سيفًا وحكمًا عدلًا، ورضخ له أغلب أهل عصره، فلم يكن يمالئ الناس على حساب الدين وأحكامه، ولم يكن ليبتغي رضا الحكام ليصلح أموره الدنيوية كما نراه في كثير من مشايخ الزمان»[٣].

قال أبو عبيدة:

تعامى سعيد فودة عما سُقناه من صورة العلاء البخاري عند مقرِّظي «الرد الوافر»، وما تكلّم على كتاب ابن ناصر الدين إلا من خلال المستقِر عنده دون أي مراجعة أو نظر في كلام المقرِّظين، ونبَّهنا على ذلك، وسُقنا ما يدل عليه بما فيه مقنع وكفاية، لمن رام الحق والهداية.

---

(١) كرره فودة ـ أيضًا ـ بحروفه في مقدمة تحقيقه لـ «رسالة في الاعتقاد» للعلاء البخاري (٢٨، هامش ١).

(٢) قصدتَ أو لم تقصد! فإن العلاء البخاري نموذج، يقبل المجاراة، والطِّباع غلَّابة، والغلو في التكفير واقع، وله رموز، والظرف مهيًّأ لتجديد المناكدات والمهاترات! من رَعاع الفريقين!

(٣) كرره بحروفه في ترجمته للعلاء في مقدمة تحقيق «رسالة في الاعتقاد» (٢٨ ـ ٢٩ ـ هامش ٢).

ثم استطرد فودة في بيان وجه تكفير العلاء لمن أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام)، فقال:

«ووجه تكفيره لمن أطلق وصف (شيخ الإسلام) على ابن تيمية: هو أن ابن تيمية مجسم واضح التجسيم، وقائل بالبدعة في هذا المقام وفي غيره، فمن (عرف ذلك) وأطلق عليه اسم (شيخ الإسلام) الذي يفيد أن الموصوف به أعلى رتبةً من غيره، وأحسن حالًا منهم؛ فإن هذا التوصيف (يستلزم) ـ بلا شك ـ أنه يفضل العقائد الزائغة على عقائد أهل الحق، ومن هنا؛ فإن من يقول بتكفير أهل البدعة من المنتمين إلى الإسلام، لا يبعد عنده تكفير من يقول بذلك، هكذا ينبغي أن يفهم إطلاقه، ولذلك؛ فإننا نرى أن اعتراض العلامة البساطي عليه عندما قال له ما حاصله: (كيف يسوغ لك أن تُلزم كل الناس ـ من قبل ومن بعد ـ بما لم يظهر إلا لك؛ فتحكم عليه بالكفر لمجرد إطلاقهم هذا الوصف، مع خفاء حال ابن تيمية عليهم وظهوره لك) متوجه سليم، والله أعلم»[1].

ويجمع هذه التعليقات: الجهل بمقررات ابن تيمية، والتجني عليه برميه بالتجسيم، والحكم عليه بلوازم هو تبرأ منها، **والتبرئة: هو مذهب الأشاعرة والشافعية.**

والزعم بأن موقف العلاء البخاري مبني على دراسة وتتبُّع لآراء ابن تيمية؛ خطأ فادح، ينادي على بطلانه مجموعة من النقولات في العديد من كُتب شيخ الإسلام ابن تيمية، والتصريحات الواضحات التي جرت على قلمه بالحطِّ على المجسِّمة تبديعًا تارةً وتكفيرًا أخرى، وإطلاقه أن إطلاق لفظ (الجسم) على الله بدعة، لم ترِد لا في كتاب ولا سنة، ولا على ألسنة السلف، ولا المرضيين ممن يؤخذ بقولهم ويُعتَمَد.

---

(١) كرره بحروفه في ترجمته للعلاء البخاري في مقدمة تحقيق «رسالته في الاعتقاد» (٢٩، هامش ١).

فوالله! وبالله! وتالله! أن العلاء ما تتبع ولا حرَّر، وأنه ليس بدقيق في نقله، ولا هو مدقق في فهمه، ولا هو صادق في حكمه، وأنه ظالم في إلحاقه ابن تيمية بالمجسِّمة، وغاشم في عدِّه من الكافرين، ومتهور في تكفيره لكل من يقول عنه (شيخ الإسلام)!

ولم يرضَ حكمَه قضاة زمانه؛ وعلى رأسهم ابن حجر العسقلاني، ولم يلتفت سلطان أوانه لمرسومه، وجعله في أدراج الريح؛ فلم يعتمد عليه، ولا عوَّل على اعتسافه فيه، وقد أحسن العلماء بإهماله مع مداراته، ولم يرفع إبَّان تأجيجه للفتنة رأسًا، ولم يصوِّب فعله فيها معتَبَر!

ودلَّت الدراسات والتحليلات والنقولات السابقة على عدم عمق كلام العلاء البخاري، وأما وجه تكفير من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) عند محقق كتابه؛ فمما لا يَسوى شيئًا، والقائم عند علماء الأمة والمنصفين من المصنِّفين وغيرهم أن ابن تيمية أعلى رتبةً ممن تكلم فيه، وهم لا يقرون العلاء على الاعتساف الذين عنده، وقوله: «فإن هذا التوصيف ـ أي: (شيخ الإسلام) ـ يستلزم ـ أي: من القائل به ـ بلا شك أنه يفضِّل بعض العقائد الزائغة على عقائد أهل الحق»؛ فمن عاداتهم المبنية على اللزوم الفاسد وهذا مما تلقاه عن العلاء البخاري.

وعقدة القوم أنهم يأخذون ألفاظ ابن تيمية ويفهمونها على مرادهم (هم) لا على مراده (هو)، ولو أنهم تجردوا لعلموا أن تفضيل العقائد الزائغة على عقائد أهل الحق تهمة في حق أتباعه ومحبيه، وهي لا تلزمهم؛ لأنها ما خطرت في بالهم أصلًا، وهي متفرعة عن تهمة التجسيم الباطلة التي رموا بها ابن تيمية، وهم لا يقرُّون بها، ويبدِّعون أو يكفِّرون كلَّ من يقول بها على حسب قصده، ويحكمون به على وَفق حقيقة أمره، ويقيمون الأحكام على الحقائق والمعاني، لا على الألفاظ والمباني، وإلا؛ فهم أكثر الناس حرصًا على التوحيد الصحيح المأخوذ من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، ويأبون أخذه عن الأشخاص، فهو أكبر من ذلك وأجل.

ومن العجب! أن العلاء البخاري لم ينقل عن ابن تيمية شيئًا من ألفاظ كلامه، ولا ساق نصًّا يدل على ضلاله، اللهم إلا قوله (ص ٥٥):

«والحاصل أن اشتمال الواجب على الأجزاء مستلزم: إما لتعدد الواجب، وإما لإمكانه، واللازمان باطلان، وكذا الملزوم، وهو اشتمال الواجب على الأجزاء؛ لأن بطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم، وبهذا يظهر بطلان هذيان ابن تيمية في كتابه الذي سماه بـ«الفرقان»؛ حيث قال فيه: «الافتقار إلى الأجزاء لا ينافي وجوب الوجود، ولا يستلزم الإمكان».

وثنَّى على هذه الجهالة ضلالة إثبات الأعضاء للواحد الأحد الديَّان؛ تمسكًا بالظواهر المصروفة بقاطع البرهان».

قال أبو عبيدة: النقل المزعوم ليس في كتاب «الفرقان»، لا بلفظه ولا بفحواه ولا معناه، وإنما بلوازم لا يقبلها ابن تيمية ولا يرتضيها، وأفرحني إنصاف تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي الكبير عندما قال عن ابن تيمية: «وقال بما يقتضي الجسمية والتركيب في الذات المقدس، وأن الافتقار إلى الجزء ليس بمحال»[1]، (يقتضي) هكذا قال!

وناقشتُ كلامه هذا في كتابي «الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية»، وليس هذا موضع بسطه، فإن كتابي هذا خاص بالذب عن ابن ناصر الدين، وبيان خطأ خصمه ومثوِّر

---

(١) «الرسائل السبكية في الرد على ابن تيمية» (ص ١٥١)، وسمَّى المحقق من كيسه رسالة السبكي الذي فيها هذا الكلام: «الدرر المضيئة في الرد على ابن تيمية»! ثم تبين لي أن هذا الكتاب لابن الزملكاني لا للسبكي.

وبين السبكي وابن تيمية صولات وجولات، وطبع حديثًا «الرد على السبكي» لابن تيمية في مجلدين، وهو يدل على دقة ابن تيمية وسعة علمه واطلاعه، وألزمه بما لا يخطر في بال، وأنصح المتشككين في صفاء علمه أن يتأملوا كلامه طويلًا، ولتنظر: «ترجمة ابن تيمية» للتقي السبكي؛ فإنها من (المهمات).

الفتنة عليه علاء الدين البخاري، غفر الله لهما، وتجاوز عنهما، وعاملهما بفضله لا بعدله.

ورحم الله الشيخ محمد صفي الدين البخاري الحنفي لما قال في كتابه «القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي» (ص١٠٥ ـ ١٠٦):

«لا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق والمخلوق بطريق الحقيقة محذور، ولا يحتاج إلى تحريف؛ بل يجب الإيمان به مع اعتقاد التنزيه ونفي التشبيه، ولكن يُصان عن الظنون الكاذبة؛ ومنها إثبات الجهة والجسمية لله ـ تعالى ـ.

قلت: فهذه العبارات مما انتقدوا عليه في هذه العقيدة؛ لأنهم لم يفهموا مراده، وإنما فهموا منه أنه يقول بالجهة، ويلزم من القول بها الجسمية، وأنت خبير أنه لم يستعمل هذه العبارات إلا لكونها مأثورة، وهي من باب المتشابه[1]، وحكمه [وجوب] الإيمان مع اعتقاد التنزيه،

---

(١) قال ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٣٥٢/٦ ـ ٣٥٣) موضحًا القول بـ(الجهة) من (المتشابهات) في مناقشة خصومه له: «إن قولهم: «الذي نطلب منه أن يعتقده أن ينفي الجهة عن الله والتحيز» لا يخلو إما أن يتضمن هذا نفي كون الله على العرش وكونه فوق العالم، بحيث يقال: إنه ما فوق العالم رب ولا إلٰه، أو ما هناك شيء موجود وما هناك إلا العدم الذي ليس بشيء، أو لا يتضمن هذا الكلام نفي ذلك. فإن كان هذا الكلام لم يتضمن نفي ذلك؛ كان النزاع لفظيًّا، **وأنا ليس في شيء من كلامي ـ قط ـ إثبات الجهة والتحيز لله مطلقًا، حتى يقال: نطلب منه نفي ما قاله أو أطلقه من اللفظ؛ بل كلامي ألفاظ القرآن والحديث، وألفاظ سلف الأمة، ومن نقل مذاهبهم أو التعبير عن ذلك**، تارة بالمعنى المطابق الذي يعلم المستمع أنه موافق لمعناهم، وما يذكر من الألفاظ المجملة فإنّي أبيِّنه وأفصله؛ لأن أهل الأهواء، كما قال الإمام أحمد ـ فيما خرجه في «الرد على الزنادقة والجهمية» فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولت غير تأويله ـ...» ثم نقل عنه كلامًا؛ قال فيه:

«فنعوذ بالله من فتن المضلين؛ فقد أخبر أن أهل البدع والأهواء، يتكلمون =

فافهم»، ثم قال على إثره (ص١٠٦ ـ ١٠٧) تحت (تنبيه) ما نصه:

= بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم؛ وذلك مثل قولهم: (ليس بمتحيز ولا في جهة ولا كذا ولا كذا) **فإن هذه ألفاظ مجملة متشابهة، يمكن تفسيرها** بوجه حق، ويمكن تفسيرها بوجه باطل، فالمطلقون لها **يوهمون عامة المسلمين أن مقصودهم تنزيه الله عن أن يكون محصورًا في بعض المخلوقات، ويفترون الكذب على أهل الإثبات أنهم يقولون ذلك، كقول بعض قضاتهم لبعض الأمراء: (إنهم يقولون إن الله في هذه الزاوية)، وقول آخر من طواغيتهم: (إنهم يقولون إن الله في حشو السمٰوات، ولهذا سُمُّوا حشوية)، إلى أمثال هذه الأكاذيب التي يفترونها على أهل الإثبات**، ثم يأتون بلفظ مجمل متشابه يصلح لنفي هذا المعنى الباطل ولنفي ما هو حق فيطلقونه فيخدعون بذلك جهال الناس، **فإذا وقع الاستفصال والاستفسار، انكشفت الأسرار، وتبين الليل من النهار**»، ثم قال على إثره:

«فالمقصود أن قائل هذا القول إن لم يُرِد به نفي علو الله على عرشه وأنه فوق خلقه، لم ينازع في المعنى الذي أراده، لكن لفظه ليس بدالٍّ على ذلك، بل هو مفهم أو موهم لنفي ذلك، فعليه أن يقول: (لست أقصد بنفي الجهة والتحيز نفي أن يكون الله فوق عرشه وفوق خلقه)، **وحينئذ فيوافقه أهل الإثبات على نفي الجهة والتحيز بهذا التفسير بعد استفصاله وتقييد كلامه بما يزيل الالتباس**، وأما إن تضمن هذا الكلام أن الله ليس على العرش ولا فوق العالم؛ فليصرح بذلك تصريحًا بيِّنًا حتى يفهم المؤمنون قوله وكلامه ويعلموا مقصوده ومرامه، فإذا كشف للمسلمين حقيقة هذا القول وأن مضمونه أنه ليس فوق السمٰوات رب، ولا على العرش إلٰه، وأن الملائكة لا تعرج إلى الله، ولا تصعد إليه، ولا تنزل من عنده، وأن عيسى لم يُرفع إليه، ومحمد لم يُعرج به إليه، وأن العباد لا يتوجهون بقلوبهم إلى إلٰه هناك يدعونه ويقصدونه، ولا يرفعون أيديهم في دعائهم إليه؛ فحينئذ ينكشف للناس حقيقة هذا الكلام ويظهر الضوء من الظلام.

ومن المعلوم **أن قائل ذلك لا يجترئ أن يقوله في ملأ من المؤمنين**، وإنما يقوله بين إخوانه من المنافقين، الذين إذا اجتمعوا يتناجون، وإذا افترقوا يتهاجون، **وهم وإن زعموا أنهم أهل المعرفة المحققين؛ فقد شابهوا من سبق إخوانهم المنافقين**».

«قد صنَّف بعض الناس كتابًا في الرد على الشيخ سماه: «الملجمة للمجسمة»، زعمًا منه أن الشيخ يقول بالجهة، ويلزم من القول بها الجسمية، وأنت خبير بأن **الشيخ لم يقُل بأن الله متمكِّن على العرش متحيِّز فيه**[1]، وأنه في جهة الفَوق كما زعمه هذا القائل، وإنما يقول بصفة الفوقية لله ـ تعالى ـ بلا كيف، وهي من باب المتشابه كحديث النزول.

وقد أجمع السلف والخلف على إثبات رؤية الله ـ تعالى ـ في الآخرة بلا كيف، ولا يلزم من القول بها بلا كيف إثبات المقابلة والجسمية، فكذلك الفوقية؛ لأن صفاته ـ تعالى ـ لا تقاس على صفات المخلوقين، والشيخ قد كرر في العقيدة المذكورة قوله: «من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل»، فقوله بذلك ينفي كل باطل، ولم يقل قط في آيات الصفات وأحاديثها أنها آيات الأعضاء وأحاديث الأجزاء كما زعمه هذا القائل، وقد تَلَيتُ عليك نصوصه، وعرَفتَ أنه موافق في ذلك للسلف».



(١) **هذه مهمَّة جدًّا**، وهي من الزيادات التي قال بها بعض من غلا في الإثبات، ولم يقل بها ابن تيمية قط.



ابن ناصر الدين الدمشقي الموفَّق

لم يبذل ابن ناصر الدين الدمشقي كبير جهد في إسقاط ادِّعاءات العلاء البخاري، ولم ينازله في جولات فيها مماحكات ونقود وتهييجات وردود، وإنما أخذ تبرئة ابن تيمية من الكذبة الصلعاء التي ألصقها به العلاء بالقول بتكفير من أطلق عليه (شيخ الإسلام) بمجرد هذا الثناء!

ساق ابن ناصر الدين الدمشقي براءة ابن تيمية من الغمز بمعتقده عن كبار علماء العصر: محدثين، وفقهاء، ومؤرِّخين، وقضاة، وكان صنيعهم امتدادًا لصنيع إخوانهم السابقين في سائر الأمصار والأعصار، وهم ليسوا على عقيدته ومشربه، وإنما اتخذوا الإنصاف ـ الذي يقضي به العلماء ـ مذهبًا ومشربًا.

فكيف إذا شفع ذلك الطعن فيمن ناوأه العداء، وكتب فيه للسلطان لمجرد اختلاف المشرب، ولو باستخدام الكذب والبهتان؟!

نعم؛ تعب ابن ناصر الدين في البحث والاستقصاء والتتبُّع، وصنع ذلك على وجه عجيب في حصر من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام).

* ماذا يريد ابن ناصر الدين الدمشقي من تَعداد أسماء من أطلق على ابن تيمية شيخ الإسلام؟

عمل المحدث العلامة ابن ناصر الدين الدمشقي على محاولة حصر أسماء العلماء الذين أثنوا على ابن تيمية وأطلقوا عليه لقب (شيخ الإسلام)، وهو في استقصائه هذا من الموفَّقين؛ إذ يريد به مصادرة تقرير العلاء البخاري في تكفير من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام).

وكأني به يقول: أطلق عدد كبير، وجم غفير من العلماء المشاهير على ابن تيمية (شيخ الإسلام)، وهم في محل الرضى والقَبول، ويستحيل أن يطلق عاقل، فضلًا عن فاضل، فضلًا عن عالم، عليهم جميعًا بالكفر، إلا إن تهوَّر مثل العلاء وأمثاله؛ **فالتكفير عندهم سهل كشرب الماء»**

والسبب الحقيقي في زوال كلام الغالين في ابن تيمية هو صنيع ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فجزاه الله خيرًا على ما قام به، وقد صدق العلامة أحمد بن نصرالله البغدادي لما قال في تقريظه لـ «الرد الوافر»:

«ولقد كان هذا الكتاب المبارك سببًا لتسكين فتنة عظيمة ثارت بسبب هذه المقالة(١) المردودة العقيمة؛ فلله ـ تعالى ـ كمال الحمد على ذلك، والشكر التام على ما وقى من المهالك»(٢).

*** جدول بأسماء من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) من العلماء**

لازِمُ كلام العلاء البخاري خطيرٌ، وهو لازم لا يقبل الانفكاك، وفطن لهذا البساطي فيما قدَّمناه عنه، ونبَّه عليه ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فأسقط كلامه وأحكامه الجائرة بإيراده للمشاهير والكبار من العلماء على اختلاف فنونهم وعلومهم ممن أطلق على ابن تيمية بأنه (شيخ الإسلام)، وهذا جدول بأسماء هؤلاء(٣).

---

(١) يريد: قول العلاء البخاري بأن من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) فهو كافر.

(٢) «الرد الوافر» (ص ٢٧٨).

(٣) اعتمدتُ فيه على ما جرَّده العلامة طاهر الجزائري في «تذكرته» (١/٥٥٣ ـ ٥٦٠) تحت تلخيصه لـ «الصارم المفني في الرد على الحصني» للعلامة يوسف بن حسن بن عبدالهادي، أتمه (سنة ٨٧٧هـ) بصالحية دمشق، والأصل فيه غرائب، وقد نقل الأسماء من (١ ـ ٨٨) من «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي، وزدتُ على ما في «التذكرة» تأريخ وفيات المذكورين، وتوضيح أسمائهم، وما سقط من مطبوعه، وهي في «الرد الوافر» وهي التراجم =

١ ـ أبو الفتح محمد بن محمد بن أبي بكر اليعمري، الأندلسي، المعروف بـ(ابن سيد الناس) (ت ٧٣٤هـ).

٢ ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد بن عبدالدائم بن نعمة المقدسي، الصالحي (ت ٧٧٥هـ).

٣ ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي، مترجِم شيخ الإسلام (ت ٧٤٤هـ).

٤ ـ أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٥ ـ أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن الواني[1] (ت ٧٣٥هـ).

= ذات أرقام: (١٦، ٣٣، ٨٣، ٩٥)، وزاد الجزائري ترجمة رقم (٤٥) و(٨٩) وهما ليستا في مطبوع «الرد الوافر»، ولعلها في بعض أصوله الخطية.

وزاد العلامة الجزائري على ما ساقه ابن ناصر الدين الدمشقي التراجم ذات الأرقام: (٩٩ ـ ١٩٣) من «الصارم المفني»، وقلَّبتُ البحث عنه؛ فلم أظفر بنسخة منه، والأيام حبالى ولا ندري بم تلد.

ومما ينوَّه به بهذا الصدد: أني ظفرتُ بخط محمد بن محمد بن عبدالله الخيضِري في آخر منظومة «الشهب العلية في الرد على من كفَّر ابن تيمية» لعمر بن موسى ابن الحمصي (ق٤٣/أ ـ نسخة بايزيد) ما لفظه: «عِدَّة من ترجم الشيخ تقي الدين ـ أي: ابن تيمية ـ بـ(شيخ الإسلام) من الأعيان (خمسة وثمانون) رجلًا».

قال أبو عبيدة: زدنا عليهم ـ ولله الحمد ـ أكثر من (مئة) عالم، والحمد لله على توفيقه وفضله.

(١) هو مخرِّج «الأربعون حديثًا، مشيخة ابن تيمية»، وقرأها الإمام الذهبي على شيخ الإسلام في ذات المجلس الذي حضره أمين الدين الواني يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة (سنة ٧٢١هـ)، كما نص على ذلك في محضر السماع.

والمفهوم مما ذكره الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الشافعي المتوفى (سنة ٨٤٢هـ) في كتابه «الرد الوافر» نقلًا عن خط الأمين الواني أن تخريجه هذه «الأربعين» كان قبل أربع سنوات من تاريخ السماع المذكور في آخر هذه النسخة. =

٦ ـ أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن غنائم، المعروف بـ(ابن المهندس)، الحنفي (ت ٧٣٣هـ).

٧ ـ أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن محمد الأنصاري، الخزرجي، ابن إمام الصخرة (ت ٧٦٠هـ)، قال: «أخبرنا شيخ الإسلام... بجميع كتاب «الفرقان»».

٨ ـ تاج الدين محمد بن عماد الدين إسماعيل بن محمد بن بَرْدس (ت ٨٣٠هـ).

٩ ـ أبو عبدالله محمد بن حسن بن النقيب الخَبَري، سمع آخر كتاب «الجمعة» للمروزي بقراءة شيخ الإسلام.

= فإنه انتقاها بقراءة الإمام محب الدين عبدالله بن المحب المقدسي يوم ١٨ ربيع الأول (سنة ٧١٧هـ) على شيخ الإسلام بمشهد عثمان من جامع دمشق وأجاز له.

ونقل ابن ناصر الدين من خط الواني ـ أيضًا ـ سماع هذه «الأربعين» على شيخ الإسلام يوم الأحد ١٢ جمادى الآخرة (سنة ٧٢١هـ) بدار الحديث السكرية، بقراءة أبي عبدالله محمد بن محمد بن إسماعيل بن نصر الله بن النحاس.

والذي يظهر لي أن أمين الدين الواني سمع هذه «الأربعين» على شيخ الإسلام **ثلاث مرات:**

الأولى: وقت تخريجها يوم ١٨ ربيع الأول (سنة ٧١٧هـ) بقراءة محب الدين المقدسي في مشهد عثمان.

والثانية: يوم ١٢ جمادى الآخرة (سنة ٧٢١هـ) بقراءة ابن النحاس.

والثالثة: يوم الأحد ١٨ جمادى الآخرة (سنة ٧٢١هـ) بقراءة الذهبي.

وزاد الواني ـ فيما نقله ابن ناصر الدين من خطِّه ـ سماع الأمير علاء الدين أبي الحسن علي بن قيران السكري هذه «الأربعين» على شيخ الإسلام، أفاده العلامة محب الدين الخطيب، انظر «الأربعين» (٥٧ ـ ٥٩ ط دار القلم بيروت).

١٠ ـ أبو عبدالله محمد بن خليل بن طوغان المنصفي، الحريري، الحنبلي (ت ٨٠٣هـ).

١١ ـ أبو المعالي محمد بن رافع بن هجرس بن محمد بن شافع السلامي، الشافعي (ت ٧٧٤هـ).

١٢ ـ أبو عبدالله محمد بن سعد الدين بُخيخ[1] الحراني (ت ٧٢٣هـ).

١٣ ـ أبو المعالي محمد بن طغريل بن عبدالله الخوارزمي، ابن الصيرفي المتصوف (ت ٧٣٧هـ).

١٤ ـ ناصر الدين أبو نصر محمد بن الأمير السيفي طولوبغا (ت ٧٤٩هـ).

١٥ ـ الحافظ أبو بكر محمد بن المحب (ت ٧٨٨هـ)، من تلاميذه.

١٦ ـ بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبدالبر بن يحيى السبكي (ت ٧٧٧هـ)، قال: «والله! لا يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى».

١٧ ـ أبو عبدالله محمد بن عثمان المقَّري بن حبش (ت ٧٨٣هـ).

١٨ ـ أبو عبدالله محمد بن عثمان بن الحريري، الأنصاري، الحنفي (ت ٧٢٨هـ)، قال: «إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام؛ فمن؟!».

١٩ ـ أبو عبدالله محمد بن عثمان بن شُكر النجابي، الحنبلي (ت ٨٠٣هـ).

٢٠ ـ أبو عبدالله محمد بن علي بن اليونانية البعلبكي (ت ٧٩٣هـ).

٢١ ـ أبو المحاسن الشريف شمس الدين محمد بن علي بن محمد، الشهير بـ(ابن حمزة)، الحسيني، الدمشقي، الشافعي (ت ٧٦٥هـ).

---

(١) تحرَّف في مطبوع «الرد الوافر» (٩٠) و«تذكرة طاهر الجزائري» (١/٥٥٤) إلى: «نجيح»، والصواب المثبت.

٢٢ ـ أبو المعالي محمد بن أبي الحسن علي بن عبدالواحد بن عبدالكريم، كمال الدين الأنصاري، الشهير بـ(ابن الزَّمَلْكاني)، الشافعي (ت ٧٢٧هـ)، وهو الذي تولى مناظرة الشيخ.

٢٣ ـ قاضي القضاة محمد بن علي بن وهب المنفلوطي، الشهير بـ(تقي الدين ابن دقيق العيد)، المالكي (ت ٧٠٢هـ).

٢٤ ـ شرف الدين محمد بن أبي البركات بن مُنَجَّا التنوخي (ت ٧٢٤هـ)، من أصحابه وملازميه حضرًا وسفرًا.

٢٥ ـ تقي الدين محمد بن موسى الهاشمي، الشهير بـ(اليونيني البعلي) (ت ٧٦٥هـ).

٢٦ ـ الحافظ محمد بن موسى اللخمي، الشافعي، الشهير بـ(ابن سند) (ت ٧٩٢هـ).

٢٧ ـ المسند الكبير أبو عبدالله محمد بن سعد الأنصاري، الصالحي (ت ٧٥٧هـ).

٢٨ ـ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، النحوي (ت ٧٤٥هـ).

٢٩ ـ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزُّرَعي، الشهير بـ(ابن القيم) (ت ٧٥١هـ)، تلميذه.

٣٠ ـ المسند الكبير أبو العباس تاج الدين أحمد بن نجم الدين أبي عبدالله محمد بن بهاء الدين عبدالله بن الحسن بن الحسين الحِمْيَري، الشافعي (ت ٧٨٨هـ).

٣١ ـ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم الزُّهْرِي، المقدسي، الشافعي، الشهير بـ(البقاعي).

٣٢ ـ الشيخ عماد الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن الواسطي، الحزَّامي، الشافعي، الشهير بـ(ابن شيخ الحَزَّامين) (ت ٧١١هـ).

٣٣ ـ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إسماعيل بن خليفة الحُسْبَاني (ت ٨١٥هـ).

٣٤ ـ شهاب الدين الحسباني، العلامة أبو العباس أحمد بن حِجِّي، الشافعي (ت ٨١٦هـ).

٣٥ ـ القاضي شرف الدين أحمد بن الحسن بن عبدالله بن شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن قدامة المقدسي، الصالحي، الشهير بـ(ابن قاضي الجبل) (ت ٧٧١هـ)، ممن صحب الشيخ، وكان صديقًا للسراج البلقيني، وتلميذًا له، وبيَّنته في كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (رقم ٢٣).

٣٦ ـ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن طرخان الشافعي (ت ٨٠٣هـ)، وحصل له نصيب من فتنة الشيخ[١].

٣٧ ـ المقرئ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن رجب البغدادي (ت ٧٧٤هـ).

٣٨ ـ العلامة قاضي القضاة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن صالح بن رزين الزهري، الشافعي، الشهير بـ(ابن كرامة) (ت ٧٩٥هـ).

٣٩ ـ الحافظ أبو العباس أحمد بن مظفر، المعروف بـ(ابن النابُلُسي)، الشافعي (ت ٧٥٨هـ).

٤٠ ـ القاضي شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يحيى بن فضل الله بن أبي الرجال العُمَري، الشافعي (ت ٧٤٩هـ).

٤١ ـ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الزُّرَعي، ولد ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ).

من نوادره: أنه وقع بينه وبين عماد الدين ابن كثير منازعة في تدريس الناس، فقال له ابن كثير: أنت تكرهني لأنني أشعري! فقال له: لو كان من رأسك إلى قدمك شعر ما صدَّقك الناس في قولك أنك أشعري وشيخك ابن تيمية[٢].

---

(١) انظر تفصيله: في كتابي «محنة ابن العز الحنفي» (٥٦٦).

(٢) قاله ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٥٨/١).

٤٢ ـ برهان الدين أحمد بن المحب المقدسي (ت ٧٤٩هـ)، كان كثير الاعتناء بكلام الشيخ، وكتابته بخطه الحسن.

٤٣ ـ الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن أبي المعالي ابن العز بن القلانِسي، الشافعي (ت ٧٦٥هـ).

٤٤ ـ العلامة إبراهيم بن تاج الدين عبدالرحمٰن بن إبراهيم الفَزَاري، الشافعي (ت ٧٢٩هـ)، كان يعظم الشيخ كوالده تاج الدين، علَّق درس الشيخ بالسكرية.

٤٥ ـ أبو عبدالله بن غانم المقدسي الشافعي.

٤٦ ـ الإمام جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن يونس البعلبكي (ت ٧٤١هـ).

٧ ـ برهان الدين إبراهيم بن عبدالرحيم بن جماعة الشافعي (ت ٧٩٠هـ).

٤٨ ـ نجم الدين أبو الفضل إسحاق بن أبي بكر بن ألمي بن أُطز التركي (بعد ٧٢٠هـ)، له قصيدة مدح فيها مذهب أحمد، وقال فيها:

وقد عَلِمَ الرحمٰنُ أنَّ زمانَنا ... تشعَّبَ فيهِ الرَّأْيُ أيُّ تَشَعُّبِ
فجاءَ بحَبْرٍ عالِمٍ مِنْ سُراتِهِمْ ... لسَبْعِ مئينَ بعدَ هِجرَةِ يَثْرِبِ

٤٩ ـ عماد الدين إسماعيل بن محمد بن بَرْدَس البعلبكي، الحنبلي (ت ٧٨٦هـ).

٥٠ ـ الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير البُصروي، الشافعي[1] (ت ٧٧٤هـ).

٥١ ـ العلامة بدر الدين أبو محمد الحسن بن عمر بن حبيب الدمشقي (ت ٧٧٩هـ)، صاحب «درَّة الأسلاك في دولة الأتراك».

---

(١) انظر: لطيفة في أول تعرُّفه بابن تيمية فيما يأتي (ص٤٢٢).

٥٢ ـ العلامة عز الدين حمزة بن موسى بن أحمد، المعروف بـ(ابن شيخ السَّلامية) (ت ٧٦٩هـ).

٥٣ ـ الشيخ خالد المجاور لدار الطعم بدمشق (ت ٧٤١هـ).

٥٤ ـ صلاح الدين خليل بن كيكلدي[1] الشافعي (ت ٧٦١هـ).

٥٥ ـ الحافظ نجم الدين أبو الخير سعيد بن عبدالله الدِّهْلي ـ بكسر الدال المهملة وتسكين الهاء ـ[2](ت ٧٤٩هـ).

٥٦ ـ سليمان بن عبدالحميد البغدادي، الحنبلي، الشهير بـ(القابوني) (ت ٨٠٥هـ).

٥٧ ـ سليمان بن يوسف بن مفلح الياسوفي[3] الشافعي (ت ٧٨٩هـ).

٥٨ ـ محب الدين عبدالله بن أحمد المقدسي، الصالحي (ت ٧٣٧هـ)، كان الشيخ يحبه ويحب قراءته.

٥٩ ـ عبدالله بن موسى بن أحمد الجزري (ت ٧٢٥هـ).

٦٠ ـ المحدث عبدالله بن يعقوب بن سيدهم ابن أردبين الإسكندري (ت ٧٥٤هـ)، وأوذي من أجل الشيخ، وقطع رزقه، وبالغوا في التحرير عليه.

٦١ ـ المسند أبو الفرج عبدالرحمٰن بن محمد بن طولوبغا السيفي (ت ٨٢٦هـ).

---

(١) انظر ما زبرناه حول موقفه من ابن تيمية في: مقدمة تحقيقنا لكتابه «الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين» (٥١ ـ ٥٣، ١٠٥ ـ ١٠٧).

(٢) هكذا ضبطها ابن حجر في «الدرر الكامنة» (١٣٤/٢).

(٣) أوذي بسبب معتقده في ابن تيمية. انظر: كتابنا «محنة ابن العز الحنفي» (٥٣٣).

٦٢ ـ فخر الدين أبو بكر عبدالرحمٰن بن محمد بن الفخر البَعْلَبَكِّي (ت ٧٣٢هـ).

٦٣ ـ زين الدين عبدالرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٩هـ).

٦٤ ـ الحافظ زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ).

٦٥ ـ صفي الدين عبدالمؤمن بن عبدالحق البغدادي، الحنبلي (ت ٧٣٩هـ).

٦٦ ـ شيخ القراء أمين الدين عبدالوهاب بن يوسف بن السَّلَّار الشافعي (ت ٧٨٢هـ).

٦٧ ـ نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن سليمان اليونيني (ت ٧٩٥هـ)، كتب على «الجزء الذي انتقاه تقي الدين من صحيح البخاري»[1] ثناءً عظيمًا، أوصى أن يُدفَن عنده؛ فدُفِن في تربته.

٦٨ ـ القاضي علاء الدين علي بن محمد البعلي، الشهير بـ(ابن اللحام) (ت ٨٠٣هـ)، جمع اختياراته الفرعية، وهي مطبوعة.

٦٩ ـ أبو زيد علي بن زيد بن عُلْوان بن مغيرة بن مهدي بن الردماوي، وتسمى بآخره: «عبدالرحمٰن»، الزُّبيدي (ت ٨١٣هـ)، كتب على «المئة حديث المنتقاة من البخاري» للشيخ ثناء.

٧٠ ـ الإمام المقرئ علاء الدين أبو الحسن علي بن المظفر الكِنْدِي الإسكندراني، ثم الدمشقي (ت ٧١٦هـ)، من خواصِّ أصحابه.

---

(١) هو «المنتقى من عوالي المختصر المسند الصحيح للبخاري»، وطبع أكثر من مرة.

٧١ ـ الإمام أبو القاسم عمر بن الحسن بن حبيب الدمشقي (ت ٧٢٦هـ)، سمع عليه «جزء ابن عرفة».

٧٢ ـ سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني[1] (ت ٨٠٥هـ).

٧٣ ـ عمر بن سعد الله، الشهير بـ(ابن بخيخ) (ت ٧٤٩هـ).

٧٤ ـ تقي الدين عمر بن عبدالله بن عبدالأحد الحراني، الحنبلي، الشهير بـ(ابن شُقير) (ت ٧٤٤هـ).

٧٥ ـ سراج الدين أبو حفص عمر بن عبدالرحمٰن القباني، الحنبلي (ت ٧٥٥هـ)، نزيل القدس، اشتغل عليه، قال: «أخبرنا المشايخ الثمانية والأربعون: الإمام العلامة شيخ الإسلام...».

٧٦ ـ سراج الدين عمر بن علي الأزجي، الشهير بـ(البزَّار) (ت ٧٤٩هـ)، جمع له ترجمة سماها: «الأعلام العلية في مناقب الإمام ابن تيمية»، وهي مطبوعة.

٧٧ ـ عمر بن سعيد بن مسلَّم القرشي، الملحي، الشافعي (ت ٧٩٢هـ).

٧٨ ـ العالم الصالح عمر بن إلياس بن يونس المراغي (بعد ٧٣٢هـ).

٧٩ ـ الحافظ علم الدين القاسم بن محمد بن يوسف البِرزالي (ت ٧٣٨هـ).

٨٠ ـ الأمير الكبير قراسُنْقُر بن عبدالله المنصوري، نائب دمشق (ت ٧٢٨هـ).

---

(١) فصَّلتُ في موطن آخر في بيان موقفه من ابن تيمية، وأنه بأخرة صاحبَ تلاميذ ابن تيمية، وكان يدرِّس عندهم، والتحق به عدد من تلاميذ ابن تيمية، وكان يأنس بهم.

٨١ ـ أبو الثناء محمود بن أحمد بن مسعود خليفة القونوي (ت ٧٧٠هـ).

٨٢ ـ أبو الثناء محمود بن خليفة بن محمد المنبجي، ثم الدمشقي (ت ٨٦٧هـ).

٨٣ ـ محمود بن علي بن محمود الدقوقي، البغدادي (ت ٧٣٣هـ).

٨٤ ـ الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمٰن بن يوسف بن عبدالملك المِزِّيُّ (ت ٧٤٢هـ)، ودُفن في جواره.

٨٥ ـ العلامة يوسف بن محمد بن مسعود السُّرَّمُرِّي (ت ٧٧٦هـ).

٨٦ ـ عماد الدين أبو بكر بن أحمد بن إدريس بن سامة الدمشقي، الشافعي، المعروف بـ(ابن السراج) (ت ٧٨٢هـ).

٨٧ ـ أبو بكر بن شرف بن محسَّن بن عمار الصالحي (ت ٧٢٨هـ).

٨٨ ـ المحدِّث أبو بكر بن قاسم الكناني، الرحبي (ت ٧٤٩هـ).

هذا آخر من ذكرهم ابن ناصر الدين وقال: «وقد تركنا جمًّا غفيرًا وأناسيَّ كثيرًا ممن نصَّ على إمامته، وما كان عليه من زهده وورعه وديانته»[1].

ثم ذكر صاحب «الصارم» من قرَّظ على كتاب ابن ناصر الدين؛ منهم:

٨٩ ـ أحمد بن نصر الله البغدادي.

٩٠ ـ أحمد بن حجر العسقلاني، الشافعي (ت ٨٥٢هـ).

٩١ ـ عبدالرحمٰن بن علي بن عبدالرحمٰن التَّفَهْني، الحنفي (ت ٨٣٥هـ).

(١) «الرد الوافر» (٢٣٩).

٩٢ ـ صالح بن عمر سراج الدين البلقيني (ت ٨٦٨هـ).

٩٣ ـ قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الطائي، البِساطي، المالكي (ت ٨٤٣هـ).

٩٤ ـ بدر الدين محمود العيني (ت ٨٥٥هـ).

٩٥ ـ أبو نَعيم رضوان بن محمد بن يوسف العُقبي (ت ٨٥٢هـ).

ثم ذكر يوسف بن عبدالهادي أناسًا غير الذين ذكرهم ابن ناصر الدين ممن شهد له بأنه شيخ الإسلام ووصفه بالإمامة؛ منهم:

٩٦ ـ تلميذه شمس الدين أبو عبدالله محمد بن مُفلِح بن محمد بن مُفرِّج الرَّاميني المقدسي، الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٦٣هـ)، صاحب «الفروع»، حضر عند ابن تيمية كثيرًا، ونقل عنه كثيرًا، وكان يقول له: (ما أنت ابن مفلح، أنت مفلح)، وكان أخبر الناس بمسائله واختياراته، حتى إن ابن القيم كان يراجعه في ذلك.

٩٧ ـ وحسان وقته زين الدين عمر بن المظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس بن الوردي (ت ٧٤٩هـ).

٩٨ ـ أبو الفرج زين الدين عبدالرحمٰن بن أحمد بن عبدالهادي، أخو شمس الدين بن عبدالهادي المقدسي (ت ٧٧٩هـ).

٩٩ ـ الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يونس البعلي (ت ٧٤١هـ).

١٠٠ ـ الشهاب أحمد بن يحيى بن أبي بكر بن عبدالواحد ابن أبي حجلة التِّلِمْسَاني الحنبلي (ت ٧٧٦هـ).

١٠١ ـ الشهاب أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن حمزه الحنبلي، الشهير بـ(ابنُ زرَّيق) (ت ٨٤١هـ).

١٠٢ ـ شهاب الدين أحمد بن عبدالله بن محمد بن محمود المرداوي، قاضي حماة (ت ٧٨٧هـ).

١٠٣ ـ شهاب الدين أحمد بن سليمان البعلي الصالحي (ت ٨٠١هـ)، ممن أجازه الشيخ.

١٠٤ ـ شهاب الدين أحمد بن علي بن أبي بكر الزَّبَدَاني (بعد ٨٢٠هـ)، مصنف «زهر الرياض وشفاء القلوب المراض».

١٠٥ ـ الشيخ بدر الدين النابلسي، المصري، الحنبلي (ت ٧٧٢هـ).

١٠٦ ـ الشيخ بدر الدين حسن ابن قاضي القضاة عز الدين محمد بن سليمان بن حمزة المقدسي الصالحي الحنبلي (ت ٧٧٠هـ).

١٠٧ ـ الشيخ داود بن أبي الفرج، جمال الدين الدمنهوري، الدمشقي، الطبيب، المتطبِّب (ت ٧٣٧هـ)، كان نصرانيًّا فأسلمَ على يد الشيخ، صنَّف في «الطب النبوي»[(١)].

١٠٨ ـ داود بن سليمان بن عبدالله، زين الدين الحنبلي الموصلي (ت ٨٤٤هـ).

١٠٩ ـ أبو الحسن علاء الدين علي بن عمر بن سليمان الخوارزمي (ت ٨٠٦هـ).

١١٠ ـ شمس الدين بن محمد بن محمد شمس الدين الحنبلي، المصري، المعروف بـ(ابن الأعمى) (ت ٧٩٥هـ)، دُفن عنده بتربته.

١١١ ـ مسند الوقت صلاح الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي عمر المقدسي (ت ٧٨٠هـ).

١١٢ ـ الحافظ تقي الدين بن الأقرع.

---

(١) هو المطبوع المنسوب للذهبي، وهو خطأ في النسبة، وجدتُ ذلك على طرة نسخة تركية منه.

١١٣ ـ القدوة نجم الدين أبو عبدالله محمد بن عماد الدين يحيى بن الرِّفْعَة (ت ٧١٢هـ).

١١٤ ـ عمر بن إبراهيم بن مفلح، النظام بن مفلح (ت ٧٨٢هـ).

١١٥ ـ قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن محمود، الشيخ الإمام العلامة قاضي القضاة النابلسي (ت ٨٠٥هـ).

١١٦ ـ العلامة شمس الدين بن الحبَّال (ت ٩٠٠هـ).

١١٧ ـ أبو الفتح جلال الدين نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر الششتري الأصل، البغدادي (ت ٨١٢هـ).

١١٨ ـ العلامة قاضي القضاة جمال الدين يوسف بن محمد بن عبدالله بن محمد بن محمود الحنبلي، المرداوي (ت ٧٦٩هـ).

١١٩ ـ العلامة أبو المحسن جمال الدين ـ وقيل: ولي الدين ـ يوسف بن ماجد بن أبي المجد بن عبدالخالق المرداوي (ت ٧٨٣هـ)، قال ابن قاضي شهبة: «كان شديد التعصُّب للشيخ تقي الدين»[(١)].

وقد شنَّع جماعة من الأوباش بأنه كُتبت محاضر في زمنه بكفره وزندقته، وأمور يشنِّعون بها عليه، وكل ذلك زور وبهتان.

ثم ذكر ابن عبدالهادي صورة محضر وجده في الثناء عليه؛ غير أن فيه نقصًا.

---

(١) انظر: «إنباء الغمر» (٢٥٢/١)، «شذرات الذهب» (٤٨٦/٨)، «السحب الوابلة» (١١٧٦/٣)، «المقصد الأرشد» (١٤٨/٣) وفيه: «كان من فضلاء الحنابلة، شديد التعصب للشيخ تقي الدين، كثير الاعتناء بالنظر في كلامه، مثابرًا على الفتوى بقوله في مسألة الطلاق، وكان ينصر مسائله الأصولية»، ونقل ذلك عن ابن حجي.

وممن أثنى عليه في هذا المحضر:

١٢٠ ـ محمد بن عبدالله الشافعي[1] (ت ٧٣٤هـ)، ونقل ثناءه عن ابن دقيق العيد مفتي الفرق وقاضي القضاة إمام الدين، وذكر أنه يعزِّر من يتكلم فيه، وذلك لمَّا وقع البحث عن الفتوى الحموية.

١٢١ ـ عبدالمحمود بن عبدالسلام بن حاتم بن أبي محمد بن علي البعلبكي، الدمشقي، مجد الدين أبو المحامد الشافعي (ت ٧٢٧هـ)، وذكر عن شهاب الدين الجويني الشافعي أنه قال له: «هذا ابن تيمية يعرف كل العلوم».

١٢٢ ـ إبراهيم بن علي بن أحمد بن علي بن يوسف بن إبراهيم، المعروف بـ(ابن عبدالحق)، الحنفي (ت ٧٤٤هـ)، وذكر أنه بحث معه في جميع «مختصر جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ» من أوله إلى آخره في مدة سبع سنين منها، وكان يرد أقوال المجسِّمة أقوى رد، وما استُتِيبَ ولا مُنِع من الفُتْيا.

١٢٣ ـ الزاهد الورع أمين الدين حمو الشيخ إبراهيم الفارقي.

١٢٤ ـ محمد بن أحمد بن تمام، شيخ الجبل.

١٢٥ ـ أحمد ابن الحافظ الحنبلي.

١٢٦ ـ محمد؛ لعله: محمد بن محمد بن أحمد البكري، الوفائي، المعروف بـ(ابن العطار) (ت ٨٣٠هـ).

---

(١) محمد بن محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن يحيى اليعمري، الأندلسي، الإشبيلي، المصري، الشافعي، المعروف بـ(ابن سيد الناس)، فتح الدين أبو الفتح (٦٧١ ـ ٧٣٤هـ).

ينظر: «شذرات الذهب» (١٠٨/٦)، «حسن المحاضرة» (٢٠٢/١)، «البدر الطالع» (٢٤٩/٢)، «معجم المؤلفين» (٢٧٠/١١).

١٢٧ ـ عبدالمحمود بن عبدالكريم الفارقي.

١٢٨ ـ بهاء الدين أبو البقاء محمد بن محمد أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبكي (ت ٧٤٩هـ).

١٢٩ ـ أحمد بن إبراهيم بن عبدالرحمٰن، الواسطي، (سبق برقم ٣٢).

١٣٠ ـ أحمد بن عبدالأحد[١] بن أبي الفتح الحرَّاني، المصري(ت ٧٦٧هـ).

ثم ذكر المؤلِّف أسماء من أثنى عليه ممن أدركه أو لم يدركه وبلغه ذلك؛ منهم:

١٣١ ـ جمال الدين يوسف بن أحمد بن إبراهيم ابن الشيخ أبي عمر الحنبلي، إمام مدرسة جده أبي عمر (ت ٧٩٨هـ).

١٣٢ ـ القاضي برهان الدين بن التقي.

١٣٣ ـ الشيخ أحمد بن أبي بكر بن علي، المعروف بـ(ابن بوَّاب الكاملية) (ت ٨٣٥هـ).

١٣٤ ـ الشيخ القاضي نظام الدين بن مفلح (سبق برقم ١١٤).

١٣٥ ـ الشيخ علي بن عروة، المعروف بـ(ابن زكنون)، الحنبلي(ت ٨٣٧هـ).

١٣٦ ـ الشيخ عبدالرزاق أبو الديوان.

١٣٧ ـ الشيخ أبو الفضل محمد بن محمد بن أبي القاسم بن محمد المشدالي، البخاري، المالكي، المغربي (ت ٨٦٥هـ)، **قال لما سُئِل عن**

---

(١) هنا وقع نقص في الورقة المنقول عنها. قاله طاهر الجزائري.

أهل دمشق[1] «من قرأ بابًا في الفقه وقال إنه يبغض ابن تيمية؛ فهو عندهم الغاية القصوى».

ومن أكابر العلماء:

١٣٨ ـ الشيخ أبو عبدالله شمس الدين بن الحريري، محمد بن أبي عمرو بن أبي الحسن بن عبدالوهاب الأنصاري، الحنفي، ابن الصفي (ت ٧٢٨هـ)، قال في حقه: **«لا يبغضه إلا مخنَّث»**.

١٣٩ ـ الشيخ تقي الدين أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف بن قندس (ت ٨٦٢هـ).

١٤٠ ـ الشيخ عمر اللؤلؤي، الصالح، المقرئ، المعيد، المجوِّد، الدَّيِّن، الورع، زين الدين (ت ٨٧٣هـ).

١٤١ ـ الشيخ علاء الدين بن الدواليبي[2].

١٤٢ ـ الشيخ زين الدين عبدالرحمٰن بن إبراهيم بن يوسف بن الحبال، أبو الفرج الحنبلي (ت ٨٦٦هـ).

١٤٣ ـ القاضي محمد بن أحمد بن عبدالله العامري، الغَزِّي، رضي الدين، الشافعي (ت ٨٦٤هـ)، أوصى أن يُدفن عند رِجليه.

١٤٤ ـ قاضي القضاة محمد بن محمد بن عبدالله بن خيضر بن سليمان، قطب الدين الخَيضِري (ت ٨٩٤هـ)، كان يترجِمُه جهرًا بـ(شيخ الإسلام)، وأوذي في محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، وسيأتي بيان ذلك.

١٤٥ ـ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عيسى بن عمر بن زياد،

---

(١) هكذا تردى الحال! وهو مجاراة لبعض علماء السوء، وإلى الله وحده المشتكى.

(٢) لعله علاء الدين علي ابن الخطيب عفيف الدين عبدالمحسن الدواليبي بن الخراط، ممن سمع ابن حجر، انظر: «الجواهر والدرر» (١/١٨٥).

الشهير بـ(ابن خطيب عذراء)، العجلوني (ت ٨٢٥هـ)، يترجمه في كل كلام بـ(شيخ الإسلام).

١٤٦ ـ حسن بن أحمد بن حسن بن عبدالهادي، المشهور بـ(ابن المِبْرَد) (ت ٨٧٨هـ).

١٤٧ ـ أحمد بن حسن بن عبدالهادي (ت ٨٥٦هـ).

١٤٨ ـ أحمد بن حسين بن علي بن رسلان، شهاب الدين الرملي، المعروف بـ(ابن رسلان)، القدسي، الشافعي (ت ٨٤٤هـ).

نقل في «شرح سنن أبي داود» (٩/٣٣٣) عن ابن القيم قوله: «سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية...»، ونقل عنه في (١٢/٥٦٩) بقوله: «ابن تيمية»! و(ابن رسلان) هذا مقدسي عالم رباني ورع، وكان العلاء البخاري يعظمه، حتى إنه كان يصب عليه من الإبريق عند غسله يديه، وقال له ابن أبي الوفاء: والله! ما في هذه البلاد مثله. فقال العلاء: والله! ولا في مصر مثله. وكررها كثيرًا[1]، فلا أدري! كيف يجمع العلاء البخاري بين مدحه، وإقرار ابن رسلان قول: (شيخ الإسلام) عن ابن تيمية!

١٤٩ ـ القاضي عز الدين محمد بن علي بن عبدالرحمٰن بن محمد بن سليمان الحنبلي، المقدسي (ت ٨٢٠هـ)، صاحب المفردات المسمى «النظم المفيد الأحمد في مفردات الإمام أحمد».

١٥٠ ـ القاضي شهاب الدين أحمد بن علي بن عبدالله بن علي بن حاتم بن محمد بن يوسف البعلي الأصل، الحنبلي، ابن الحبَّال (ت ٨٣٣هـ).

١٥١ ـ الشيخ تقي الدين أبو بكر محمد بن محمد بن أيوب بن سعيد البعلي الحنبلي بن الصدر البعلي (ت ٨٦٤هـ).

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» (١/٢٨٤، ٢٨٥).

١٥٢ ـ الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر الموصلي، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بـ(ابن زيد) (ت ٨٧٠هـ).

١٥٣ ـ الشيخ تقي الدين أبو بكر بن زيد بن أبي بكر الجَرَّاعي (ت ٨٨٣هـ).

٥٤ ـ الشيخ القاضي علاء الدين علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥هـ).

١٥٥ ـ الشيخ زيد الجَرَّاعي (ت ٨٦٧هـ).

١٥٦ ـ الشيخ أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر البغدادي، الحنبلي، المصري (ت ٨٤٦هـ) (تقدم برقم ٨٩).

١٥٧ ـ تقي الدين ـ ويقال له ـ أيضًا ـ: برهان الدين ـ إبراهيم بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني الأصل، ثم الدمشقي، والد الشيخ نظام الدين (ت ٨٨٤هـ).

١٥٨ ـ الشيخ عثمان البلبلي.

١٥٩ ـ الشيخ علي؛ لعلَّه الدَّواليبيُّ البغدادي الحنبلي، ولي مشيخة شيخ الإسلام، وكان يقول بأن الطلاق الثلاث واحدة على مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وأوذي بسبب ذلك، (ت ٨٦٢هـ).

١٦٠ ـ الشيخ يوسف بن محمد بن التقي عبدالله بن محمد بن محمود، جمال الدين المرداوي (ت ٧٦٩هـ).

١٦١ ـ شمس الدين أبو عبدالله محمد بن حبيب البعلي (ت ٨٧١هـ).

١٦٢ ـ شمس الدين بن النطوفي.

١٦٣ ـ تقي الدين بن عزة.

١٦٤ ـ زين الدين بن العتبي البعلي.

١٦٥ ـ زين الدين (عمر) بن عجيمة المرداوي، الحنبلي(ت ٨٨١هـ).

١٦٦ ـ شمس الدين الخطيب المرداوي.

١٦٧ ـ الشيخ محمد بن عبدالرحمٰن بن محمد بن أحمد بن سليمان ابن حمزة، ابن زريق (ت ٨٠٣هـ).

١٦٨ ـ علي بن أبي بكر ابراهيم، قاضي القضاة علاء الدين بن مفلح الحنبلي (ت ٨٠١هـ).

١٦٩ ـ زين الدين عبدالقادر بن عبيد الحمصي.

١٧٠ ـ برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن سليمان بن علي الشافعي، ابن المرحِّل البعلي (ت ٨٦١هـ).

١٧١ ـ القاضي عبدالعزيز بن علي بن عبدالمحمود البكري، المقدسي، عز الدين البغدادي، الحنبلي (ت ٨٤٦هـ).

٧٢ ـ شهاب الدين بن زريق (ت ٨٩١هـ).

١٧٣ ـ علي بن أبي بكر، المعروف بـ(ابن نقيب الأشراف)، الحنفي (ت ٩١٠هـ)، يصرِّح بمحبته عند أكابر مُبغضيه، وزاره، ومشى إليه[١] حافيًا خاشعًا...!

١٧٤ ـ أبو جعفر المكي.

١٧٥ ـ الشيخ الكبير أبو علي حسن بن إبراهيم الصفدي، ثم الدمشقي، الحنبلي، الخياط (ت ٨٥٨هـ).

١٧٦ ـ الشيخ شمس الدين ـ ويقال: شهاب الدين ـ أحمد بن يونس

(١) أي: إلى قبره!

المصري الحنفي، المعروف بـ(ابن الشلبي)[1](ت ٩٤٧هـ).

١٧٧ ـ الشيخ الكبير أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف المرداوي (ت ٨٥٠هـ).

١٧٨ ـ الشيخ شمس الدين الداراني.

١٧٩ ـ شمس الدين محمد بن خليل بن أبي بكر الحلبي، المقدسي، الشافعي، القباقبي (ت ٨٤٩هـ).

١٨٠ ـ شهاب الدين بن عبدالرزاق.

١٨١ ـ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن العماد الحَمَوي (ت ٨٨٣هـ).

١٨٢ ـ علاء الدين علي بن القيراط.

١٨٣ ـ أبو العزم محمد بن محمد بن يوسف القدسي، الشافعي (ت ٨٨٣هـ).

١٨٤ ـ الشيخ القاضي برهان الدين إبراهيم بن عبدالرحمٰن، المعروف بـ(ابن قاضي عجلون) (ت ٨٧٢هـ).

١٨٥ ـ الشيخ القاضي وجيه الدين أسعد بن علي بن محمد بن المنجا التنوخي، القاضي أبو المعالي الحنبلي (ت ٨٧١هـ).

١٨٦ ـ قاسم شيخ زاوية الشيخ عبدالرحمٰن.

١٨٧ ـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالهادي (ت ٧٤٤هـ).

---

(١) ذكره الشيخ مصطفى بن فتح الله الحموي في كتابه «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» (٥٧٢/١) في ترجمته لـ (محمد شمس الدين بن عمر، سراج الدين الحانوتي المصري)، وعدَّ مشايخه فقال منهم: «وأخذ عن: شمس الدين أحمد بن يونس الشلبي»، وانظر: «الكواكب السائرة» (٢٦٧/١).

١٨٨ ـ شمس الدين محمد بن عبدالله الحجيني، الحنفي، المعروف بـ(القطعة) (ت ٨١٦هـ).

١٨٩ ـ الشيخ شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن علي بن هلال الربعي، المالكي (ت ٧٩٥هـ).

١٩٠ ـ الشيخ أمين الدين محمد بن أحمد بن معتوق بن موسى بن عبدالعزيز الدمشقي، ابن الكركي الحنبلي (ت ٨٥١هـ).

ثم مَن ذَكره المؤلف، ولو تتبَّع المطالع «تاريخ السخاوي» المسمى «الضوء اللامع» لوجد كثيرًا ممن لم يذكره المؤلف، وعلى كلٍّ؛ ففيما ذُكِر الكفاية، والله وليُّ الهداية.

يريد ابن ناصر الدين الدمشقي ويوسف بن عبدالهادي ـ رحمهما الله تعالى ـ من هذا التَّعداد فحص الشُّذَّاذ الذين يرمون من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام): هل هم كفار؟! وهم عدد كبير، وجم غفير، ومذاهبهم ومشاربهم متعددة[1]، فلا أظنُّ مَن له مُسكَةُ عَقلٍ يُقْدِم على هذا، ولا سيما مع امتداد الزمن وانتشار العلم، فهم الآن ـ ولله الحمد والمنة ـ من العلماء والباحثين والمطَّلعين يزيدون، ويصل أعدادهم اليوم إلى عشرات الألوف، فهل الجرأة على تكفيرهم إلا من باب الانحراف في الكليات، والهَوَس في المعتقدات، والحماقة في التقريرات؟!!

والواجب على أولياء الأمور من الحكام والمفتين والقضاة الأخذ على أيدي المكفِّرين، ورعاية هؤلاء المرضى، والعمل جاهدين على

---

(١) صدق ابن ناصر الدين وبرَّ لما قال في «الرد الوافر» (٥٦) على إثر ذكره بعض من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام): «مع أن جماعةً من الأئمة فيهم كثرة؛ ترجموه بذلك، وشهَّروا بإمامته ومرتبته وقدره، أتراهم بهذا من الكفار الذين استوجبوا دخول النار؟! لا والذي يقول للشيء كن فيكون! فـ ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]».

الخلاص منه للوصول بهم إلى الشفاء من هذه الأدواء، برعايةٍ علميَّةٍ وتربويَّةٍ ونفسية.

وظفرتُ بخط[١] الحافظ ابن حجر في (الجزء السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ١٩٢/أ) بما نصه:

«وممن أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) أو نحوها من غير الحنابلة:

١ ـ ابن سيد الناس.

[قال في «أجوبته لابن أيبك» (٢/٢٢١ ٢٢٢) ضمن «أبو الفتح اليعمري: حياته وآثاره وتحقيق أجوبته» بعد أن ذكر الحافظ أبا يوسف بن الزكي المنذري وأثنى عليه؛ قال:

«وهو الذي حداني على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، فألفيته ممن أدرك من العلم حظًّا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا، إن تكلم في التفسير؛ فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه؛ فهو مدرك غايته، أو ذاكر بالحديث؛ فهو صاحب علمه، وذو روايته، أو حاضَرَ بالنِّحَل والمِلَل؛ لم تر أوسع من نحلته في ذلك، ولا أرفع من درايته، برز في كل فن على أبناء جنسه، ولم تر عَينُ مَن رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه، كان يتكلم في التفسير فيحضر مجلسه الجم الغفير، ويرِدون من بحر علمه العذب النمير، ويرتعون من ربيع فضله في روضة وغدير، إلى أن **دبَّ إليه من أهل بلده داء الحسد**، وأكبَّ أهل النَّظَر منهم على ما يُنتَقد عليه في حنبليته من أمور المعتقد؛ فحفظوا عنه في ذلك **كلامًا أوسعوه بسببه ملامًا، وفوَّقوا لتبديعه سهامًا، وزعموا أنه خالف طريقتهم، وفرَّق فريقهم؛ فنازعهم ونازعوه، وقاطع بعضهم وقاطعوه**، ثم نازع طائفةً أخرى ينتسبون من الفقر إلى

---

(١) انظر: (النموذج رقم ٨) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

طريقة، ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلّ حقيقة؛ فكشف تلك الطرائق، وذكر لها على ما زعم بوائق؛ فآضت إلى الطائفة الأولى من منازعته، واستعانت بذوي الضِّغْن عليه من مقاطعته؛ فوصلوا بالأمراء أمره، وأعمل كل منهم في كفره فكره؛ فرتبوا محاضر، **وألَّبوا الرويبضة للسعي بها بين الأكابر**، وسعوا في نقله إلى حضرة المملكة بالديار المصرية؛ فنُقِل وأُودِع السجن ساعة حضوره واعتُقِل، **وعقدوا لإراقة دمه مجالس، وحشدوا لذلك قومًا من عُمَّار الزوايا وسكان المدارس، مِن مجامل في المنازعة، مخاتل بالمخادعة، ومن مجاهر بالتكفير، مبارز بالمقاطعة، يسومونه ريب المنون**، ﴿وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [القصص: ٦٩].

وليس المجاهر بكفره بأسوأ حالًا من المخاتل، وقد دبَّت إليه عقارب مَكْرِه؛ **فردَّ الله كيد كلٍّ في نحره، ونجَّاه على حد من اصطفاه، والله غالب على أمره.**

ثم لم يخل بعد ذلك من فتنة بعد فتنة، ولم ينتقل طولَ عمره من محنة إلا إلى محنة، إلى أن فوَّض أمره لبعض القضاة؛ فتقلد ما تقلد من اعتقاله، ولم يزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى ربه ـ تعالى ـ وانتقاله، وإلى الله ترجع الأمور، وهو المطَّلع على خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

وكان يومه مشهودًا، ضاقت بجنازته الطريق، وانتابها المسلمون من كل فج عميق، يتبركون بمشهده يوم يقوم الأشهاد، ويتمسكون بشرجعه(١) حتى كسروا تلك الأعواد، وذلك في ليلة العشرين من ذي القعدة، سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، بقلعة دمشق المحروسة، وكان مولده بحرَّان في عاشر شهر ربيع الأول من سنة إحدى وستين وست مئة، رَحِمَهُ اللَّهُ وإيانا» انتهى بكلامه](٢).

---

(١) شرجعه؛ أي: سريره، انظر: «تاج العروس» (٢١/٢٥٨).

(٢) ما بين المعقوفتين من إضافاتي على كلام ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ.

٢ ـ وأمين الدين ابن الواني.

٣ ـ وشمس الدين محمد بن أحمد بن غنائم ابن المهندس، وكان حنفيًّا.

٤ ـ وتقي الدين محمد بن رافع، وهو شافعي.

٥ ـ وأبو البقاء قاضي الشافعية بمصر وبالشام.

٦ ـ محمد بن عبدالبر بهاء الدين.

قال في كلام جرى بينه وبين شخص: «والله يا فلان! **ما يبغض ابن تيمية إلا جاهل أو صاحب هوى**».

٧ ـ وكتب التقي السبكي إلى الذهبي في حق ابن تيمية:

«والمملوك يتحقق كبير قدره، وزخارة بحره، وتوسُّعه في العلوم الشرعية والعقلية، وفرط ذكائه، والمملوك يقول ذلك دائمًا، **وقدره في نفسي أكثر من ذلك وأجلُّ**».

٨ ـ والقاضي شمس الدين الحريري، محمد بن عثمان بن أبي الحسن بن عبدالوهاب الأنصاري الحنفي، كان يقول: «إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام؛ فمن؟!».

ومنهم:

٩ ـ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الحافظ».

* مكاتبة ابن ناصر الدين الدمشقي لابن حجر

ومما ظفرتُ به بخط ابن حجر ـ أيضًا ـ مما هو في (المجلد السادس) من «التذكرة» (ق ١٩٠/ب ١٩١/ب):

«الحمد لله.

كتب إليَّ الشيخ، الإمام، العالم، الحافظ، مفيد الشام: شمس الدين

محمد بن أبي بكر، المعروف بـ(ابن ناصر الدين) يشكو ما اتَّفق بدمشق لسبب ابن تيمية في سنة ٨٣٥هـ ما نصُّه بعد البسملة: [١].

ثم أثبت ابن حجر بخطِّه ممن أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) من غير الحنابلة، وسمَّى جماعة، سبق ذكرهم، ثم قال:

«قضى الأئمة ويُثْنَى عليه فيما أصاب فيه كدأب غيره من الأئمة، ولو لم يكن للشيخ من المناقب إلا تلميذه ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف السائرة التي انتفع بها الموافق والمخالف.

الحمد لله.

مما يدخل في ترجمة ابن تيمية:

لفظ (شيخ الإسلام) يطلق بإزاء معانٍ:

١ ـ أنه شاب فيه؛ وانفرد عن أقرانه بطول العمر، ودخل في عداد **«مَنْ شابَ شيبةً في الإسلامِ كانتْ لهُ نورًا»**[٢].

٢ ـ أنه العدَّة والمفزع إليه في كلِّ شدَّة، كما هو مراد العامة.

قال البرزالي: «أثنى عليه وعلى فضائله وعلومه جماعةٌ من علماء عصره؛ مثل: القاضي الخُوَيِّي، وابن دقيق العيد، وابن النحاس، وابن الحريري القاضي، وابن الزملكاني[٣]، وغيرهم.

---

(١) تركها ابن حجر بياضًا، وما تحته من ورقة مستقلة لا صلة لها بالمكاتبة، انظر: (النموذج رقم ٩) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) أخرجه النسائي (٣١٤٤)، والترمذي (١٦٣٤)، وأبو داود (٤٢٠٢)، وغيرهم، وهو صحيح.

(٣) لكنه ما استقر على ذلك، «وغلبت عليه أهويته، فمال عليه مع من مال»، أفاده ابن فضل الله العمري في «مسالك الأبصار» (٥/٣٤٠).

كان غاية في تفضيله، فكيف وقد أثنى عليه أئمة عصره من الشافعية وغيرهم على ما نقل الحافظ علم الدين البرزالي[١]؟!

فالذي يُطلِق عليه التكفير أو على من لا يطلق عليه الكفر؛ لا يُلتَفَت إليه، ولا يعوَّل عليه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

٣ ـ لسلوكه طريقة أهله، وسلامته من شَرَه الشباب وجهله.

٤ ـ لبلوغه درجة الولاية، وتبرُّك الناس به في حياته وموته[٢].

٥ ـ إنه المتَّبع لكتاب الله وسنة رسوله، ومعرفة قواعد العلم والتبحُّر في الاطِّلاع على أقوال العلماء، والتمكُّن من تخريج الحوادث على النصوص، والعارف بالمعقول والمنقول على الوضع المرضيِّ.

ولم تكن هذه اللفظة مُشْتَهرة بين القدماء؛ فاشتهر بها أبو إسماعيل الهروي، عبدالله بن محمد الأنصاري، صاحب كتاب «ذم الكلام»، وكان حنبليًّا، وأبو الحسن علي الهكَّاري، وكان شافعيًّا.

واشتهر بها بعد ذلك تاج الدين ابن الفركاح، وهو شافعي، وأبو الفرج ابن أبي عمر، وكان حنبليًّا، وهو أول من وَلِيَ قضاء الحنابلة، وابن دقيق العيد، وابن تيمية، ثم ابتدأت هذه اللفظة فَيُسمَّى بها على رأس المئة الثامنة، وما بعد ذلك من لا يُحصى كثرةً.

ترجمه ابن سيد الناس فيما أجاب بأسئلة الحافظ أبي الحسين بن أيبك[٣]».

---

(١) انظر كلامه: في «مختصر طبقات علماء الحديث» (٢٨٥/٤) لمحمد بن عبدالهادي.

(٢) هذا التبرك لا يقره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذا دليل ـ كما قدمنا ـ أن ابن ناصر الدين ليس نسخة عن ابن تيمية.

(٣) هو أحمد بن أيبك بن عبدالله الحسامي، أبو الحسين الدمياطي (٧٠٠ ـ ٧٤٩هـ)، الشيخ، الإمام، الحافظ، المخرِّج، المفيد، له عناية مشهودة =

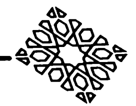
قال أبو عبيدة: لو رمتُ التقصِّيَ والتتبُّعَ والاستدراكَ على وجه فيه استقراء أو جمعَ أكبر عدد ممن أثنى على ابن تيمية، وأطلق عليه (شيخ الإسلام) إلى عصرنا هذا؛ لاحتجتُ في تَعدادهم إلى سِفر كبير، فهم ـ ولله الحمد ـ فيما رأيتُ وسمعتُ، وأدركتُ في رحلاتي وحصلتُ، في غير الشام وأعلامِه المعتبرين المعروفين، ولا العراق ومصر وأئمتهم المعتدلين، ولا شِبه القارة الهندية ممن يذوبون في حب ابن تيمية، ولا يعدِلون به بديلًا، في مدارسهم ومحافلهم ودروسهم، وكذا في ماليزيا وإندونيسيا، ناهيك عن الجزيرة العربية، وأئمتها الأعلام، من مئتين من الأعوام[1]، من المفتين والقضاة والعلماء، ومدرِّسي الحرمين الشريفين، والمعاهد والمدارس الملحقة بها، والجامعات التي فيها، من الربَّانيين من الأساتيذ والمشايخ والطلبة النبهاء، والعلماء الراسخين، ويبلغ عدد هؤلاء أكثر من عشرات الألوف، وإن احمرَّت أنوف، ورغِمت ألوف، ويستحيل في سُنَّة الله عَزَّوَجَلَّ أن يكون هؤلاء بهذه الكثرة ـ وهم أهل ديانة وفطنة، وعِلم وسُنَّة، واتِّباع وإخلاص، ودعوة وحرص ـ كفارًا، إلا على منهج الخوارج، حمى الله المسلمين شرورهم، وأعاذنا وإياهم من الفتن، ما ظهر منها وما بطن، وما خفي منها وما عَلَن.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ: «**فالصادقون يدوم أمرهم، والكاذبون ينقطع أمرهم، هذا أمر جرت به العادة، وسنة الله التي لا تجد لها تبديلًا**»[2].

= بالحديث، وتخريج معاجم الشيوخ، والتنقيب عن الرواة، ومعرفةٍ راسخةٍ بالرجال والتاريخ، له «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» وغيره.
ترجمته في: «المعجم المختص» (١٤)، «الدرر الكامنة» (١/١٦٦)، «طبقات الحفاظ» (٥٢٣)، «حسن المحاضرة» (١/٣٥٨).

(١) أحيت المملكة العربية السعودية بمشايخها وأساتذتها والمدرسين بها تراث شيخ الإسلام ابن تيمية، وحقَّقوه وخدموه ونشروه، فجزاهم الله خيرًا.

(٢) «شرح الأصبهانية» (٢/٦٨٢).



ردود أباطيل

بشأن صنيع ابن ناصر الدين الدمشقي في «الرد الوافر»

لم يغظ «الرد الوافر» وفكرته الرائدة الهادئة العلمية الرزينة العلاء البخاري عصري ابن ناصر الدين وأتباعه فحَسْب، وإنما انزعج منه مَنْ بعده ممن في قلوبهم إِحَنٌ على ابن تيمية.

ولم يقتصر الأمر على الانزعاج، ولكن وصل إلى محاولة قلب الحقائق وتغييرها، مع محاولة بتِّ علاقة الكتاب بتبرئة ابن تيمية.

وأدرسُ هذا من خلال عرض الباطل، ثم أعيدُ الكرَّة على صاحبه؛ لأفنِّده وأظهر عَوارَه، ولا أريدُ من ذلك الخصام والشقاق؛ **فهذا أمر لا أحبه سجيَّةً وطبعًا، ولكن همي وضع الأشياء في نصابها، وبيان الحقائق بأدلتها، وعدم القفز عن المسلَّمات والأمور الواضحات**؛ لأننا ـ وللأسف الشديد! ـ بِتْنا نسمعُ ضجيجًا ملأ الدنيا، هَمُّ أصحابه إثبات تهمة التكفير في حق ابن تيمية ـ أولَ التضليل ـ، مما اضطرهم إلى تقطيع كلامه، وأخذ ما يشتهون منه، وتجد ـ بكثير من القرائن القوية ـ فرحهم بإلصاق التهمة به، وهم لا يريدون إلا دعوته ومحاربة أتباعه، وسلكوا في هذا مسالك عديدة، ومنها الانحراف بمقصد المحدث ابن ناصر الدين الدمشقي من وراء تأليفه لـ «الرد الوافر».

* الزعم أن «الرد الوافر» مؤلَّف للدفاع عن العلماء الذين أطلقوا على ابن تيمية بأنه (شيخ الإسلام)

تعلَّق سعيد فودة بكلام للسخاوي في «الضوء اللامع» (٢٩٢/٩ ـ ٢٩٣) جاء فيه: «فانتدب ابن ناصر الدين الدمشقي للدفاع عن العلماء الذين أطلقوا على ابن تيمية (شيخ الإسلام)...»؛ فقال ما رسمه وفصه:

«تأمل كيف وصف السخاوي[١] كتاب ابن ناصر الدين الدمشقي بأنه دفاع عن العلماء الذين أطلقوا على ابن تيمية بأنه (شيخ الإسلام)؛ أي أن مراده أساسًا هو مناقضة وردٌّ لتكفير هؤلاء المشايخ، ويبدو أن هذا المقصد كان السبب الرئيس ـ أيضًا ـ وراء تقريظ العلماء لهذا الكتاب؛ أعني: مثل ابن حجر والبساطي»[٢].

قال أبو عبيدة: الزعم بأن «الرد الوافر» إنما ألَّفه ابن ناصر الدين الدمشقي للذبِّ عن العلماء الذين أطلقوا على ابن تيمية (شيخ الإسلام) إنما هو زعم ظالم! وليس له أي حظ من الصواب، ولو كان الأمر هكذا لما نُقِم على ابن ناصر الدين، ولا سيما أنه لم يُعرف عنه خوض في المباحث الطويلة، والدقائق الشديدة، والخوض على مخالفي ابن تيمية لا بالقلم ولا باللسان!

نعم؛ لا يوافِق الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي على تكفير من سمَّى ابن تيمية (شيخ الإسلام)، وفي هذا ردٌّ على العلاء البخاري القائل بذلك، لكن مراده أساسًا هو الدفاع عن ابن تيمية، وفهم هذا العلاء البخاري جيدًا، وهو المعنيُّ بالرد، ولذا غضب منه وشكاه بمرسوم باطل؛ حشاه بالأكاذيب في حق ابن تيمية والتيميين، وسبق نقله ـ على طوله ـ من خط ابن حجر الذي قال: «نقلتُه من خطه[٣] حرفًا حرفًا».

وكلام سعيد فودة لا يُقْبَل ـ البتة ـ لا في ابن تيمية، ولا أتباعه، وكلامه عن ابن ناصر الدين الدمشقي معزول عن النظر في كتابه «الرد الوافر»، **وهكذا يردُّ على ابن تيمية بلوازم كلامه، وابن تيمية ينقض هذه اللوازم ولا يقبلها، وهذا من أظلم الظلم!**

---

(١) انظر: كلامه بالحرف فيما تقدم (ص ٨٩ ـ ١٩٠)، وتأمَّله جيدًا؛ لتعرف حقيقة الأمر.
(٢) هامش (٢) من التعليق على (ص ٢٦) من «ملجمة المجسمة».
(٣) أي: العلاء البخاري.

وتكذيب هذه الدعوى ثابت على لسان الموالف والمخالف، وعلى رأسهم العلاء البخاري الذي غالى في مدحه، وأثنى على صنيعه المتهوِّر، وجحد تناقضه الظاهر، ولا أدري! هل يرعوي عن دعواه هذه لما يقرأ كلامه؟ وهذا نصه بحرفه ورسمه:

«فنهض واحد لانتصارهم ـ أي: التيميون ـ، ولدرك ثارهم، هو في الظاهر من الشافعية، وفي الباطن من المجسِّمة التيميَّة، يلفِّقُ هذيانًا هذر به أتباعُ ابن تيمية وأشياخه **في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإطرائه بأنه شيخ الإسلام**، وعلم الأعلام، وإمام الورى، ومن تبعه فقد اتَّبع الهدى، وسماه: «الرد الوافر على من يقول إن من قال ابن تيمية (شيخ الإسلام) فهو كافر»، ولم ينكر عليه من ولاة أمور الشام بما يليق بسيرته...».

فقوله: «واحد» يريد به ابن ناصر الدين بيقين، والمرسوم من أجله، وما صنع ابن ناصر الدين الدمشقي ما صنع من تأليفه تلك الدُّرَّة البديعة «الرد الوافر»؛ إلا من أجل «درك ثارهم»؛ أي: للاستدراك على ما يشغِّب به العلاء البخاري.

وحتى يزول الظن والتخمين على أن المراد بـ(واحد) إنما هو ابن ناصر الدين الدمشقي: نسبَ كتاب «الرد الوافر» لهذا الـ(واحد)!

وقول[1] العلاء البخاري: «في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإطرائه بأنه (شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وإمام الورى)، ومن تبعه؛ فقد اتبع الهدى، وسماه: «الرد الوافر»» رد صريح على الدعوى المزعومة.

---

(١) المقدار الذي سأسوقُهُ من كلامه حق وصدق ـ عدا قوله: «إمام الورى» فهو النبي ﷺ، وليس ابن تيمية، وهي من تجوزات العلاء البخاري! وسيأتي تفصيله ـ؛ فعَضَّ عليه بالنواجذ، واحذر مما قبله، وما تلاه بعده! تكن من الفائزين.

وهذا الذي فهمه ابن المحمرة في (نسخة جوابه) إلى السلطان، وسبق بطوله؛ وفيه:

«وأما الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر عبدالله، الشهير بـ(ابن ناصر الدين المحدث)؛ فلم يتوارَ يومًا من الزمان؛ فإنه لا يتوارى إلا مَنْ يُطْلَب، وهو فلم يُطلب، وسبب ذكره أنه حاكم على نفسه أن الشيخ علاء الدين البخاري بينما هو في جمع الكلام المنسوب إلى ابن تيمية، وتطلُّب كلامه الذي بخطه، وغير ذلك، وهو عمال بالرد عليه؛ **تصدى ابن ناصر الدين للرد عليه، وكتب شيئًا من تصنيفه سماه: «الرد الوافر»، وانتدب فيه لترجمة ابن تيمية وجميع أصحابه**؛ فيذكر كلَّ واحد منهم، ويرفع نسبه، ويترجمه بأعظم التراجم، ثم يوجه ـ كما حكاه لي من لفظه ـ إلى الخطط والأماكن بالصالحية وغيره، وجمع فيه كل من فيه رائحة التيمية، وقرأ عليهم هذا المصنَّف بلفظه».

ويدل على هذا ـ أيضًا ـ: ما سبق قريبًا إيراده من مكاتبة ابن ناصر الدين الدمشقي لابن حجر.

ومن الصعب تقرير الواضحات، وقد قيل: (توضيح الواضحات من الفاضحات)، ولكن جرى الشذوذ في عروق دماء بعض الناس؛ فنازعوا بمكابرة في المسلَّمات!!

ولا أدري! ما هو أوضح في نقض هذه الفرية من قول ابن ناصر الدين الدمشقي موضحًا باعثه على التأليف:

«وها أنا ـ بعون الله الكبير ـ ذاكر من أثنى عليه بذلك ـ أي: قولهم عنه (شيخ الإسلام) ـ وبغيره ممن حضرني ذكره، وظهر لي بل لزمني إشاعته ونشره؛ ليعلم من حكينا عنه التكفير بذلك، ما وقع فيه من المآثم والمهالك.

ولقد كان العلامة الإمام قاضي قضاة مصر والشام أبو عبدالله محمد

ابن الصفي عثمان بن الحريري الأنصاري الحنفي، كان يقول: إن لم يكن ابن تيمية شيخ الإسلام؛ فمن؟!».

قال: «لأني رتبتُ أسماء من شهد لابن تيمية من الأعلام بإمامته، وأنه شيخ الإسلام على حروف المعجم المألوفة، اتِّباعًا للطريقة المألوفة».

فلا أدري! هل بقيت قيمة لهذه الفرية بعد تنصيص المؤلف أنه ألفه للدفاع عن ابن تيمية بسرد أسماء من أطلق عليه (شيخ الإسلام)؟

ولم ينطق ابن ناصر الدين بكلمة واحدة في الدفاع عن هؤلاء؛ لأنهم ليسوا بمتَّهمين، ولا داعي لصنيعه ذلك.

ودخل هذا الباطل على صاحبه بسبب بغضه لابن تيمية؛ فهو لم ينصفه، وإنما يتمحل تضليله وتبديعه، ويحوم حول تكفيره، وعلى فرض أن فهمه لكلام السخاوي الذي ساقه صحيح ـ وهيهات ـ؛ فلماذا ترك النقل عن صاحب الكتاب؟! والتحقيق العلمي مع الإنصاف يلزمه ذلك.

والعجب! أنه أخذ من كلام السخاوي ما يأذن له بالتمويه على أتباعه السُّذَّج ولم يسقه بطوله، وقد سبق[1] أن نقلناه، والناظر فيه يجده موافقًا لما سبق بوضوح وجلاء، ولا وجه البتة لفهم فودة المزبور! ولا سيما أنَّ السخاوي نفسه لما ذكر في «الجواهر والدرر» (١٢٦٤/٣) الكتب التي أُلِّفت حول أبي العباس أحمد عبدالحليم بن تيمية، قال: ««الرد الوافر» لابن ناصر الدين، وهو شبه الترجمة».

قال أبو عبيدة: قوله «شبه الترجمة» لأنه ساق في كتابه من مدح ابن تيمية، وذبَّ عنه، ولم يترجم له، فهو «شبه الترجمة» وليست بترجمة وافية له، كعادة من ألَّف في هذا الباب.

---

(١) (ص ٨٩ ـ ١٩٠)، وينظر لزامًا ـ أيضًا ـ: ما سبق من توصيف النسخ الخطية؛ ففيها بيان هذا الأمر، انظر: (ص ٧٤، ٨٦).

وأُنبِّه على هذا ليسهل عليك قول ما سيأتي، ولترفع الغَرابة عما ستدري، ولتعرف أن كلامه السابق في اتهاماته معتَقَد ابن تيمية إنما هي على نسق واحد من الفهم العليل، والنظر بعين تبحث عن المساوئ والمثالب، وليحقق الإدانة بأي طريقة كانت؛ فهو استرسال مع ما هو قائم في النفس، فالهوى يقوده، والعمى يسوقه، والتكفير أو التبديع[1] بغيته وسوقه!

الزعم الثاني: أن المقرِّظين لم يوافقوا ابن تيمية في مذهبه التجسيمي، وإنما كانوا ضد فتوى العلاء البخاري في التكفير.

يقول الأستاذ سعيد فودة عن المقرِّظين لـ «الرد الوافر»:

«فإن هؤلاء يستحيل أن يكونوا ـ لما هو معروف من عقيدتهم ـ موافقين ابن تيمية في مذهبه التجسيمي؛ بل كان أمرهم مترددًا بين احتمالين:

ـ إما أنهم لم يكونوا عارفين بحقيقة قول ابن تيمية، ولم يتضح لهم حقيقة معتقده التجسيمي، ومخالفته لأهل السنة.

ـ أو أنهم كانوا ضد فتوى العلاء البخاري؛ حيث إنها تستلزم تكفير كل من أطلق على ابن تيمية أنه (شيخ الإسلام)، سواء كان متقدمًا أو متأخرًا، عارفًا بحقيقة معتقده أو غير عارف، موافقًا له أو غير موافق.

ومن هنا نجد البساطي عندما ردَّ على العلاء البخاري ركَّز على هذه الجهات[2]، ولم يكن يهمه أساسًا تبرئة ابن تيمية؛ بل في كلامه تسليم لما توصَّل إليه العلاء البخاري بالحكم عليه بالتجسيم، وإن كان يخالفه في

---

(١) يتقوَّل فودة على ابن تيمية ما فيه تكفيره، ولكنه يتردد في ذلك، وهي طريقة معروفة مكشوفة!

(٢) هذا يدل على رجوعه للكتاب، ولكنه ينتقي وينزع منه ما يظن أن فيه إدانة لابن تيمية فحسب! ويتعامى عن غير ذلك.

تكفيره وتكفير غيره على ما هو معلوم بين أهل السنة من الخلاف من مسألة تكفير المجسمة.

فهذه المعاني ينبغي أن يعتني الباحث بالبناء عليها وعدم إهمالها، ولا يصح له اعتبار أصحاب التقاريظ لكتاب الدمشقي موافقين لابن تيمية في عقيدته، أو مبرِّئين له من تهمة التجسيم، وإن كان يُفهَم من كلمة لابن حجر ستأتي قريبًا عدم موافقتهم على تكفيره، وكذا صرَّح غيره بعدم كفره، وقد بيَّنا الفرق بين عدم التكفير وبين الموافقة على الاعتقاد الذي يقول به»[(١)].

قال أبو عبيدة: وكلُّ هذا كذب وزور، وإخضاع ما جرى لما في قلب صاحبه وما استقرَّ في عقله من تضليل ابن تيمية وتبديعه، ولم يقم عن بحث وإنصاف؛ فالإنصاف عزيز ـ أو عديم ـ، والاتهام عريض وجسيم! وهو قائم على عدم النظر في كلام المقرِّظين، أو كانت غشاوة على القلب عند النظر فيه!

فاسمع وتعجَّب! يَحتَمل الباحث أن يكون المقرظون المادحون لابن تيمية غير عارفين به، ولم يتضح لهم حقيقة مذهبه التجسيمي الخطير!

لا والذي خلقكَ! فهم يعرفونه جيِّدًا، قرؤوا تواليفه وبحثوها، وسمعوا خبره وتبحُّره وزهادته وعلمه، ومحَّصوا معتقده وتداولوه، ووجدوه لا شية فيه؛ فمدحوه، وقرَّظوا كتاب ابن ناصر الدين بناءً على ذلك.

وهل الزعم بأن العلماء مدحوه ولم يعرفوه؛ إلا حَطٌّ من قدرهم، وطعنٌ فيهم؟!

ثم زعمه أن هؤلاء المقرظين غير مبرِّئين لابن تيمية من تهمة

---

(١) التعليق على «ملجمة المجسمة» (٢٧ ـ الحاشية)، وردَّد بعضَه معه محقِّقُ «دفع شُبه مَن شبَّه وتمرَّد» (ص٦٠٢ ـ ط دار الرازي).

التجسيم؛ يدل دلالةً واضحةً على أنه لم ينظر في كلامهم، وإلا؛ **فأين يذهب بالآتي:**

ـ قول العلامة صالح البلقيني عن ابن تيمية:

«صاحب المصنَّفات المشهورة، والمؤلَّفات المأثورة، الناطقة بالرد على أهل البدع والإلحاد، القائلين بالحلول والاتحاد، ومَن هذا شأنه؛ كيف لا يلقَّب بـ(شيخ الإسلام)، وينوَّه بذكره بين العلماء الأعلام؟!

ولا عبرة بمن يرميه بما ليس فيه، أو ينسبه بمجرد الأهواء لقولٍ غير وجيه؛ فلم يضره قول الحاسد والباغي، والجاحد والطاغي.

وما ضَرَّ نورُ الشَّمْسِ إنْ كانَ ناظرًا إليه عيونٌ لَمْ تَزَل دهرَها عُميا»[1]

فهم يعرفون حيثيات المجريات الواقعة بين العلاء البخاري وابن ناصر الدين، ويعلمون الكلام الذي صدر من العلاء، ونفي صالح عن ابن تيمية في النقل المزبور من قول: «**يرميه بما ليس فيه**»، «**أو ينسبه بمجرد الأهواء لقول غير وجيه**»، فالقول: «غير وجيه» و«ما ليس فيه» لا يراد به إلا تلك التهمة الجائرة؛ وهي التجسيم، وقد فنَّدنا هذه التهمة في دراستنا الموعبة عنه بما فيه مقنع لمن رام الهداية والإنصاف.

وإصرار الباحث على الاحتمالَين اللاحقَين بمقرِّظيه:

الأول: لم يكونوا عارفين بحقيقة قول ابن تيمية.

الآخر: ضد فتوى العلاء البخاري.

فهذان صرير باب، وطنين ذباب، والواقع يخالفهما، والكلمات التي صدرت من المقرظين تنادي بوضوح على غيرهما، وهي أن ابن تيمية ليس بمجسِّم، وأن معتقده سليم، وأن المؤاخذات عليه لا تأذن بالميزان العلمي إلا إعذاره ولو بتخطئته من غير زيادة ولا إجحاف.

---

(١) «الرد الوافر» (٢٤٩).

قالوا بأَنَّكَ قد أخطأتَ مسألةً وقَدْ يكونُ، فَهَلَّا منكَ تُغْتَفَرُ
غَلِطْتَ في الدَّهْرِ، أو أَخْطَأْتَ واحدةً أَمَا أَجَدْتَ إصابَاتٍ فَتَعْتَذِرُ
وَمن يكونُ على التَّحقيقِ مجتهدًا لَهُ الثَّوابُ على الحالَيْنِ لا الوَزَرُ[1]

عجبي! ألم يسمع قول التَّفَهْني: «لم يُنقل عن ابن تيمية كلام يقتضي كفرًا ولا فسقًا، ولا ما يشينه في دينه، وقد كُتِبَت في زمنه محاضر لجماعة من العلماء العدول ـ **اطَّلعنا عليها** ـ بأنه لم يقع منه شيء مما يشينه في دينه، ووصفوه في تلك المحاضر بأعظم مما قلناه من أوصافه المتقدمة»[2]، يريد: من أوصافه في المدح والثناء عليه بالعلم والعمل.

ولا أدري! أين يذهب هذا الباحث لما قال: «لا يصح اعتبار أصحاب التقاريظ لكتاب الدمشقي موافقين لابن تيمية في عقيدته، أو مبرِّئين له من تهمة التجسيم» من الكلام السابق؟

وإن ضربنا عنه صفحًا؛ فماذا يقول بالآتي:

ـ قول التَّفَهْني عن ابن تيمية:

«عالمًا بالأصلين: أصول الدين، وأصول الفقه، قادرًا على الاستنباط لاستخراج المعاني، لا يلومه في الحق لومة لائم، **قائم على أهل البدع: المجسمة**، والحلولية، والمعتزلة، وغيرهم»[3].

لا أدري! ماذا يقصد التفهني بقوله عن ابن تيمية المزبور: (عالم بأصول الدين)، وهو المعتقد؟ وعلامَ يحمل هذا المدح؟ وكذا بقوله: (قائم على أهل البدع: المجسمة...)؟ هل ينطق بهذا المدح من يظن أن ابن تيمية مجسم؟!

---

(١) من قصيدة لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري الشافعي، في كتابه «مسالك الأبصار» (٣٤٦/٥).

(٢) «الرد الوافر» (٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٣) «الرد الوافر» (٢٥٤).

ارعوِ يا هذا عن المجازفات، واتق ربك فإنك ملاقيه، وسائلك عن هذه البواطيل والتُّرَّهات، وأعرض عن أعراض العلماء الربانيين ولا تُجَرِّئ السفهاء عليهم!

ـ قول العيني في خاتمة تقريظه:

«فهذا الإمام كما رأيتَ عقيدتَه، وكاشفتَ سريرتَه، فمن كان على هذه العقيدة؛ كيف يُنْسَب إليه الحلول والاتحاد، أو **التجسيم**، أو ما يذهب إليه أهل الإلحاد؟!

أعاذنا الله وإياكم من الزَّيْغ والضلال والعناد، وهدانا إلى سبيل الخير والرشاد، إنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير»[١].

فلا أدري! كيف يقول الباحث ما صدر عنه مع وجود هذه المدائح لعقيدته، وانظر قرنه محاربة ابن تيمية للحلول والاتحاد مع (التجسيم)، وقد أصاب الإمام العيني في ذلك؛ فابن تيمية جمع بين رحمة الخلق ومعرفة الحق، فحكم كما قررناه وأعدناه وكررناه في دراسة لنا مفردة على المجسمة بما يستحقون، وعلى لفظ (الجسم) بالبدعة، وفصَّل حكم مطلِقه على حسب حقيقة أمره، وما يحمله من معانٍ، وجُرْمُه أنه دَوَّر الحكم على حسب مراد صاحبه؛ فلم يكن آلةً تردد الكلام وتحاكمه بمغفل عن مراد صاحبه!

وما أصدق كلام ابن حجر عنه: «**وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبرِّي منه**»[٢].

ولا أدري! ما منزلة العقيدة عند من يضفي هذه الألقاب[٣] على المخالف لها:

---

(١) «الرد الوافر» (٢٦٩).

(٢) «الرد الوافر» (٢٤٧).

(٣) جمعتُها من كلام المقرِّظين.

١ ـ إمامة هذا الرجل في العلم، مما لا يُحتاج إلى الاستدلال عليه لحصول العلم الضروري عن الأخبار المتواترة بذلك، وأنه شيخ الإسلام.

٢ ـ كلهم ـ أي: العلماء ـ معترف بسعة علمه، وكثرة ورعه، وزهده.

٣ ـ وصفه بالسخاء والشجاعة.

٤ ـ قيامه في نصر الإسلام والدعاء إلى الله ـ تعالى ـ في السر والعلانية.

٥ ـ الذي أصاب فيه[١] هو الأكثر؛ يستفاد منه، ويُترحَّم عليه بسببه.

٦ ـ أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه، وأنه متقدم في العلوم، متميز في المنطوق والمفهوم.

٧ ـ كان أعظم الناس قيامًا على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية.

٨ ـ عالم زمانه، والفائق على أقرانه.

٩ ـ الذاب عن شريعة المصطفى باللسان والقلم، طعن الزنادقة والملحدين، والسيف الصارم على المبتدعين.

١٠ ـ المناضل عن الدين الحنيفي.

١١ ـ في غاية العلو في العلم والعمل، وعلو المرتبة في العلم والدين، كثير الذكر والصوم والصلاة والعبادة.

١٢ ـ صاحب التصانيف والفتاوى التي سارت بها الركبان.

١٣ ـ من الشائع المستفيض أنه من شُمِّ عرانين الأفاضل، ومن جَمِّ براهين الأماثل.

١٤ ـ ليس في تصانيفه شيء يدل على الزيغ والشقاق.

---

(١) يشمل المعتقد في نظر ابن حجر.

١٥ ـ الإمام، الفاضل، البارع، التقي، النقي، الورع، الفارس في علمي الحديث والتفسير، والفقه والأصولين[١] بالتقرير والتحرير.

١٦ ـ الحَبر القائم بأمور الدين، والأمَّار بالمعروف، والنهَّاء عن المنكر.

فلا أدري! كيف لا تفيد هذه الأوصاف ـ مجتمعة أو منفردة ـ تبرئة ابن تيمية من الاعتقاد الباطل؟

وهل يجوز شرعًا لأحد أن ينعت رجلًا اتُّهِم بالكفر والتجسيم وأنه يقول: أن لله أجزاء وأبعاضًا؛ بهذه الأوصاف؟!

وكيف لا يمدح هؤلاء معتَقده وهم يقررون أنه ليس في تصانيفه شيء يدل على الزيغ والشقاق، وأنه الفارس في علم العقائد، وأن له قيامًا في نصر الإسلام والدعاء إلى الله، وأنه المناضل عن الدين الحنيفي؟!

بل كيف لا يستلزم لقب (شيخ الإسلام) مدح المعتَقَد وسلامته من الانحراف؟!

فمشكلة القوم المتكررة: اللوازم والتشهي فيها؛ فيعملون بها في مقام لا تأذن لهم القواعد العلمية بالعمل، ويعملون على انفكاكها في المكان الذي يجب أن يعمل به.

ألا يُستغرب بعد هذه النقولات، وتلكم الأوصاف من قول بعضهم:

«إن الملاحظ في الشهادات الواردة في كتاب ابن ناصر الدين المقدسي كان أكثرها مجرد مدح عام، وشهادات بالعلم، والحرص على الدين، ونحو ذلك، ولم أرَ أحدًا ممن ذُكِر في الكتاب نقل المصنِّف عنه أمرًا يتعلق بأصول الفتوى؛ أعني: الرد على ما نسبه إليه العلاء البخاري، وهي التجسيم وما يستلزمه من مسائل كثيرة، بل كان الناس يعتمدون في

(١) أي: أصول الدين وأصول الفقه.

مديحه على مجرد معلومات عامة، أو إقرار بسعة علمه ونحو ذلك، مما لا يستلزم الشهادة له بالبراءة من التجسيم، ومن المتصوَّر أن يدفع بعض العلماء تهمة الكفر عن ابن تيمية، ومع ذلك يقرُّ بأنه مجسم، ولا تناقض في ذلك؛ لأن تكفير المجسم قد يُختلف فيه، مع عدم الاختلاف على بطلان التجسيم في نفسه»[1]!

وقوله: «أغلب ما جمعه ابن ناصر الدين الدمشقي في هذا الكتاب مجرد مدائح لابن تيمية، وتوصيف له بالاطلاع، والذكاء، والحفظ، والحرص على الدين ونحو ذلك، وليس فيه شيء من مناقشة عين عقيدة ابن تيمية إلا شذرات وملاحظات في بعض المواضع لم تأتِ تحقيقًا ولا تدقيقًا؛ بل جاءت عَرَضًا، ولذلك؛ فإننا نرى أن المستفاد من هذا الكتاب إنما هو دفع تكفير من أطلق القول بأن ابن تيمية (شيخ الإسلام)، لا نفي تهمة التجسيم والابتداع عنه أساسًا؛ فإن كثيرًا من المبتدعة في غاية الاطلاع والذكاء والتقوى والحرص على الإسلام، وهذا كله لا يستلزم دفع الابتداع كما لا يخفى على عاقل»[2]!

تقول عن الحبر ابن تيمية الذي ... ملا علمه الآفاق بل هو أوسعُ
جهول يرى التجسيم في حق ربِّه ... هبلتَ بما قد قلتَ لو كنت تسمعُ
كذبتَ وربِّ البيت ما قال ذا الذي ... نحلتَ إليه الشيْخَ بل أنتَ تقذعُ[3]

فهذا الاندفاع مع عدم النظر على التقريظات، والتقوُّل على ابن تيمية، والتعسُّف في فهم كلامه المشكل أو المجمل، مع عدم النظر في الواضح البيِّن، وإلصاق التُّهَم به بأي طريقة، وسَوقه التهم المترتب عليها آثار خطيرة بفهمه، وعدم التجرد لفهم ابن تيمية، والتعالي عن كلامه

(١) التعليق على «ملجمة المجسمة» (٢٧ ـ الحاشية)، سعيد فودة!
(٢) التعليق على «ملجمة المجسمة» (٢٧ ـ ٢٨ الحاشية)، سعيد فودة!
(٣) «الرد الدامغ على الزاعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية زائغ» (٩٧ ـ ٩٨).

الواضح؛ من الأخطاء المنهجية التي يمارسها هؤلاء في إدانة ابن تيمية!

لا ضير عندي أن يخطئ ابن تيمية، وأن يجانب الصواب، ولكن أن ينتقي من كلامه بالتشهِّي، ويدينه بذلك؛ فهذا من التجنِّي والظلم.

على منهج الأسلاف قولي ومنهجي ... أدين به ربي وللحق أفزعُ
فلا يلج التشبيه قولي ولا إلى ... زخارف أهل الزيغ أرنو وأرجعُ
أُمِرُّ لآيات الصفات كما أتى ... بها الوحي لا التعطيل ما عشت أتبعُ
فهذا اعتقادي والذي قلتَ إنه ... يرى مذهب التجسيم هل أنت تسمعُ
وتنكر ذا عوقبت والعلم تدعي ... وتسلك بدعًا للمهالك مَهْيعُ
فتبًّا لمن يرضاك يُدلي بك الجبا ... فما أنت إلا خامل الذكر أضرعُ
فلولا فساد الكون ما كنت هكذا ... تقول مقالًا للضلالة مطلعُ
نحلتَ مقالًا للأئمة كاذبًا ... لهُم عنه أنحا من سُهيل وأوسعُ[1]

ومن أعظم التجني: مجاوزته للنصوص النقلية، وعدم سَوقه لأدلة ابن تيمية من الكتاب والسنة وأقوال السلف، ومناقشته إياه في المضايق التي يضطر ابن تيمية فيها إلى الرد على الفلاسفة والمتكلِّمين[2].

ولذا؛ فهو يعتمد على مواطن قَلِقَة من كلام ابن تيمية، لها تعلُّق بما قبلها أو بعدها، ويقتصر على ذلك؛ فتظهر الإدانة، مع تزيينه وزخرفته لما يريد من مثلب، مع النفخ فيها.

ورحم الله ابن القيم القائل في «مدارج السالكين» (٢/٣٨٦ ـ ٣٨٧):

---

(١) «الرد الدامغ على الزاعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية زائغ» (١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) انظر في هذا: كتاب الدكتور راشد بن حسين العبدالكريم «الكاشف عن منهج سعيد فودة في ردوده على شيخ الإسلام ابن تيمية»، وقد استفدت منه، فجزاه الله خيرًا.

«وإذا امتلأ القلب بشيء... أدَّت الأذن إلى القلب من المسموع ما يناسبه، وإن لم يَدُلَّ عليه ذلك المسموع ولا قصده المتكلِّم».

الفاحص لصنيع الأستاذ سعيد فودة في ردوده، والمراجع للمواطن التي يردُّ فيها على ابن تيمية من كتب شيخ الإسلام نفسه، يجده خصمًا لدودًا للأدلة النقلية؛ إذ لا يقيم لها وزنًا!

فهمُّه نصرة تقريرات الأشاعرة، ومحاكمة ابن تيمية باصطلاحاتهم! وهذه مصادرة للمطلوب، بعكس الحق والحقيقة ـ تمامًا ـ.

فمن أهم أسباب التجنِّي: عدم التفريق بين اللفظ الوارد في خطاب الشرع، وما اصطلح عليه قوم معيَّنون من أهل العلم، وتنزيل الثاني منزلة الأول، ثم حمل كلام من ليس من هذه الطائفة على ما اصطلحوا عليه، مع أنه يشرح مراده بالاصطلاح على خلاف المعنى الذي اصطلحوا عليه، أو ينفي اللازم الذي قام عندهم!

لو حُلَّت هذه العقدة عند مناوئي ابن تيمية وخصومه؛ لأراحوا واستراحوا.

فمعتقد ابن تيمية قائم على نصوص ونقول وأدلة، ويرى أن المعتقد أكبر من كل الناس؛ فلا هو يؤخذ عنه، ولا عمن هو أكبر منه؛ فيقول:

«أما الاعتقاد؛ فلا يؤخذ عني ولا عمن هو أكبر مني؛ بل يؤخذ عن الله ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة؛ مثل: «صحيح البخاري» و«مسلم»»[1].

ولذا لم يعبأ أحد معتَبَر من العلماء الذين جاؤوا من بعد العلاء

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/١٦١).

البخاري به ولا باتهاماته[(١)]، بل ووجِّهت بالرد والنقض، **وآلت إلى الخيبة والإهمال، حتى حملها بعض الحاقدين من المتأخرين، ونفخوا فيها لإحيائها، وهيهات لمثلها أن تقوى، ناهيك عن أن تحيى!**

بقي مناقشته في شخصين:

الأول: ابن حجر العسقلاني وموقفه من ابن تيمية.

مما يقطع كل شك ما قدَّمنا رسمه ونصه وفصه عنه بخطه في «تذكرته» الجديدة؛ ويتمثل في الآتي:

أولًا: إيراده من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) من غير الحنابلة.

ثانيًا: التأكيد على مدح التقي السبكي لابن تيمية، وذلك عند عتاب الذهبي له ـ مكاتبةً ـ لمَّا قرأ «ترجمته» لابن تيمية، وستأتي[(٢)] بطولها ـ وهي مما لم ينشر حتى كتابة هذه السطور ـ، ولا سيما أن التقي السبكي اتكأ على الذهبي في غمزه بشيخه ابن تيمية، فغضب الذهبي لذلك، ولا يجوز ـ البتة ـ لمنصف أن يهمل مدح هذا الخصم لشيخ الإسلام.

ثالثًا: مكاتبة ابن ناصر الدين الدمشقي لابن حجر، وتعليله بإطلاق لقب (شيخ الإسلام) على ابن تيمية له بخمسة أمور، ولا يجوز للطاعن في معتَقَد ابن تيمية أن يُغفلها، مع أن بعضها لا يُقره ابن تيمية؛ كقول ابن ناصر الدين عنه:

---

(١) اللهم إذا استثنَينا عددًا يسيرًا جدًّا من تلاميذه، وذكرت كتب التراجم اثنين منهم انفصلوا عن الإفادة من ابن ناصر الدين الدمشقي، وأوخذوا بذلك. انظر: (ص ٤٦).

(٢) في دراسة مستقلة مفردة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

«لبلوغه درجة الولاية، وتبرُّك الناس به في حياته وموته»[١].

رابعًا: تقريظ ابن حجر لـ «الرد الوافر».

مما جاء في كلام سعيد فودة: «ولا يصح اعتبار أصحاب التقاريظ لكتاب الدمشقي موافقين لابن تيمية في عقيدته، أو مبرِّئين له من تهمة التجسيم، وإن كان يُفهم من كلمة لابن حجر ستأتي قريبًا عدم موافقتهم على تكفيره، وكذا صرَّح غيره بعدم كفره، وقد بيَّنا الفرق بين عدم التكفير وبين الموافقة على الاعتقاد الذي يقول به»[٢].

وهذا يصادم المزبور في التقريظات كما بيَّناه وقلناه آنفًا؛ فنفى عنه التجسيم التفهني، ووصفَ ابنَ تيمية بأنه «**قائم على أهل البدع المجسمة**»، وكذا العيني، وقال عن ابن تيمية بعد ذكر معتَقَده في الاستواء: «فهذا الإمام كما رأيتَ عقيدته، وكاشفتَ سريرته، فمن كان على هذه العقيدة؛ **كيف يُنسب إليه... التجسيم**».

والتفهني والعيني من المقرظين لـ«الرد الوافر»، والفلسفة التي تقيَّأها في التفريق بين عدم التكفير والموافقة في المعتقَد إنما هي ـ هنا ـ لَعِب بالألفاظ، ويرد عليه الآتي ـ والله الواقي ـ:

أولًا: لم يسبق أن كفَّر ابنَ تيميةَ أحدٌ من المعتبرين في العلم الشرعي قبل العلاء البخاري والتقي الحصني.

فلا معنى لنفيه التكفير؛ لعدم وقوعه وحصوله حتى صنيع المذكورين، فكلامهم أصالةً في الرد على العلاء البخاري، وكأني بفودة يريد أن يوحي للقراء أن موضوع تكفير ابن تيمية أمر مختَلَف فيه، ومن إنصافه وعدله أنه

---

(١) يؤيد هذا ما سبق أن قررناه عن معتقَد ابن ناصر الدين الدمشقي، وأنه لا يوافق ابن تيمية في جميع ما ذهب إليه.

(٢) التعليق على «ملجمة المجسمة» (٢٧ ـ حاشية).

يقر بنفيه من المقرظين، **وهذا حشو لا فائدة فيه، ولا طائل تحته، وخروج بالكلام عن مراده.**

ثانيًا: لم يطعن أحد في معتقَد ابن تيمية من المقرظين، وغاية كلامهم أنه أخطأ في مسائل هو مأجور عليها؛ لتوفر أدوات الاجتهاد فيه.

ثالثًا: الجدير به ـ لو نظر في التقاريظ وأنصف ـ أن يفرق بين صحة المعتقَد والمسائل التي تحتمل الخطأ، وهي قابلة لاختلاف الأقوال فيها؛ وهذا الذي صنعه المقرظون:

قال صالح البلقيني على إثر ذكر مؤاخذة التقي السبكي له:

«**وليس في ذلك ما يقتضي كفره ولا زندقته أصلًا**، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر ـ يعني: النبي ﷺ ـ، **والسعيد من عُدَّت غلطاته، وانحصرت سقطاته.**

ثم إن الظن بالشيخ تقي الدين أنه لم يصدر منه ذلك تهورًا وعدوانًا، حاشا لله! بل لعله لرأي رآه، وأقام عليه برهانًا، ولم نقف إلى الآن ـ **بعد التتبُّع والفحص** ـ على شيء من كلامه يقتضي كفره ولا زندقته، إنما نقف على رده على أهل البدع والأهواء وغير ذلك مما يظن به براءة الرجل وعلو مرتبته في العلم والدين، **وتوقير العلماء والكبار وأهل الفضل متعيِّن**»[1].

فانظر إلى قوله: (بعد التتبع والفحص) وما يتضمنه من نقض دعاوى المناوئين لابن تيمية، بما فيهم دعاوى سعيد فودة.

وقال زين الدين التَّفَهْني عن صنيع العلاء البخاري في تكفيره: «**فنعوذ بالله من هذه النزعة الشيطانية المفظعة القبيحة**».

ثم قال على إثره مباشرةً مادحًا معتقَد ابن تيمية:

---

(١) «الرد الوافر» (ص ٢٥٠).

«مع أنه لم ينقل عن ابن تيمية كلام يقتضي كفرًا ولا فسقًا، ولا ما يشينه في دينه، وقد كُتبت في زمنه محاضر لجماعة من العلماء العدول ـ **اطَّلعنا عليها** ـ بأنه لم يقع منه شيء مما يشينه في دينه، ووصفوه في تلك المحاضر بأعظم من أوصافه المتقدمة»[1].

فتأمل كلامه: «اطلعنا عليه» لتعلم كذب من كفَّر ابن تيمية، أو أن ابن ناصر الدين لم يدرء تهمة التكفير عنه، وإنما أراد درء تهمة التكفير عمن مدحه فحسب!

وصرَّح بعلمه بمؤاخذات العلماء عليه؛ فقال:

«وقضيته وقضية من قام عليه **مشهورة**، والمسألتان ـ أي: الزيارة والطلاق ـ **ليستا من أصول الدين، وإنما هما من فروع الشريعة التي أجمع العلماء على أن المخطئ فيها مجتهد يثاب، ولا يكفَّر ولا يفسَّق**، والشيخ كان يتكلم في المسألتين بطريق الاجتهاد، وقد ناظره من أنكر عليه فيها مناظرةً مشهورةً، بأدلة يحتاج من عارضه فيها إلى التأويل، وهذا ليس بعيب؛ فإن المجتهد تارةً يخطئ وتارةً يصيب، **وهو مثاب على اجتهاده وإن كان مخطئًا**»[2].

وصرَّح البدر العيني بأن ما أخذ عليه من مسائل في المعتقَد؛ إنما هو من الباطل والعدوان، وعبارته في التقريظ بعد كلام مهم:

«وأما ماجريات هذا الإمام؛ فكثيرة في مجالس عديدة، فلم يظهر في ذلك لمعانديه فيما ادُّعي به عليه برهان، **غير تنكيدات رسخت في القلوب من ثمرات الشنآن، وقصارى ذلك أنه حُبِس بالظلم والعدوان، وليس في ذلك ما يُعاب به ويُشان، وقد جرى على جِلَّة من التابعين الكبار من قتل وقيد وحبس وإشهار**، وقد حُبِس الإمام أبو حنيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومات في

---

(١) «الرد الوافر» (٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٢) «الرد الوافر» (٢٥٦).

الحبس؛ فهل قال أحد من العلماء: أنه حُبِس حقًّا؟ وحبس الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقُيِّد لمَّا قال قولًا صِدقًا، والإمام مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضُرِب ضربًا مؤلمًا شديدًا بالسياط، والإمام الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حُمِل من اليمن إلى بغداد بالقيد والاحتياط، وليس ببِدْع أن يجري على هذا الإمام ما جرى على هؤلاء الأئمة الأعلام»[1].

فلا أدري! بعد هذا: ما معنى ما قرأتَ بقلم عدو ابن تيمية ـ فيما تقدم عنه ـ وهو يتكلم عن المقرظين ـ والكلام السابق لهم ـ: «ولذلك؛ فإننا نرى أن المستفاد من هذا الكتاب[2] إنما هو دفع تكفير من أطلق القول بأن ابن تيمية (شيخ الإسلام)، **لا نفي التجسيم والابتداع عنه أساسًا**»؟

قلت: هو كلام لا وزن له.

وقوله ـ قبل ـ: «... إقرار بسعة علمه ونحو ذلك؛ مما **لا يستلزم الشهادة له بالبراءة من التجسيم**، ومن المتصوَّر أن يدفع بعض العلماء تهمة الكفر عن ابن تيمية، ومع ذلك يقرُّ بأنه مجسم»؟

وهو كلام مبنيٌّ على محض الادِّعاء.

فالنقولات السابقة تكذِّب هذه الادعاءات، ولا سيما أنها تدور على مدح معتقَده، والتصريح بنفي التجسيم عنه، ولا أدري! كيف يجازف باحث بهذه الإطلاقات مع وجود صريح العبارات التي تعارضها؟

فعلى توسيع تحسين الظن؛ فلا يتصوَّر إلا أنه يقرر ما في قلبه، دون أي بحث أو مراجعة، وهذا ـ ولا سيما فيما يخص أشخاصًا معيَّنين ـ مِن الظلم؛ فابن تيمية عندكَ وعند شيخكَ العلاء البخاري مجسِّم، ولكن أنَّى لكَ أن تتعدى على غيرك وتجرَّه إلى صفك، وهو عدو ما تقرر، ويصرح

(١) «الرد الوافر» (٢٦٥).

(٢) أي: «الرد الوافر».

بتخطئتك، ويناقض تقريره كلامك، وهو في مجمل صنيعه ينادي على ظلمك وعدم إنصافك، ويصرح بأنصع العبارات، وأجمل الكلمات، وأعذب الأنشودات، بمدح ابن تيمية وسلامة معتقَده.

*** هل ابن حجر لا يمدح ابن تيمية وإنما ينفي عنه مجرد التكفير؟**

دلَّت عبارة الأستاذ فودة المتقدمة أن ابن حجر لا يوافق المجسمة على تكفيره، وكأني به يوحي لنفسه أو من يتبنى رأيه أن نصيب ابن تيمية عند ابن حجر من المدح هذا المقدار؛ وهو عدم الموافقة على تكفير المجسمة، وساقه في معرض زعمه كلامًا يُفهم منه أنه لا يلزم ابن حجر أن يبرِّئ ابن تيمية من التجسيم!

ومقدار المديح والثناء الجاري على لسان ابن حجر وقلمه شديد، وفي تتبُّع ذلك طول، ولكني سأسوق كلامه في تقريظ «الرد الوافر» من خطه.

*** تقريظ ابن حجر لـ «الرد الوافر» من خطه**

من توفيق الله ـ تعالى ـ لنا أن ابن حجر أودع تقريظه لكتاب ابن ناصر الدين الدمشقي[1] في (المجلد السادس) من «التذكرة الجديدة» له، وهو بخطه.

وهذا يدفع في نحر المتشككين في صحة نسبة الكلام لابن حجر؛ فإن خصوم ابن تيمية أصحاب أهواء: إن واجَهْتَهم بما يدفعهم ويزهق باطلهم؛ سمعتَ منهم نغمة (التوثق) و(ضرورته)، وأن الكتب يقع فيها تزوير، وأن ابن حجر ليس من المحبين لابن تيمية، ويستحيل أن يكون هذا الثناء صادرًا منه!

---

(١) ترى مصوَّرة ذلك في: (النموذج رقم ٧) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

ويسَّر الله عَزَّوَجَلَّ ـ بمنَّة وإفضال منه ونعمة ـ أن ظفرتُ بالتقريظ بخط صاحبه، أسوقه لدفع مثل تلك التحسُّبات من جهة، ولأدلل على عظيم منزلة ابن تيمية في نفس ابن حجر العسقلاني.

وسأعتمد على ما في خطه؛ فإنه وقع فيه لمحقِّقهِ ـ «الرد الوافر» ـ هَنَات وعثرات، ولكن ليس فيه تزوير ولا تغيير للحقائق، وإنما هي اجتهادات أخطأ ناشره في بعض المحالِّ منها[1].

وهذه صورة التقريظ موافقًا ما فيه لخط ابن حجر حرفًا بحرف:

[تقريظه على «الرد الوافر»][2]

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى.

---

(١) هذه نماذج منها:

١ ـ (ص ٩٠، س ١): «ابن نَجيح»، صوابه: «ابن بُخَيخ» بالموحدة أوله، والخاء المعجمة، وآخره مثلها، وهو مصغر.

٢ ـ (ص ١٠٣، س ٤): «النيحاتي»، صوابه: «النجاتي».

٣ ـ (ص ٢٠٤، س ٥): «حمد»، صوابه: «أحمد».

٤ ـ (ص ٢٠٥، س ٨): «بمحراب الحنفية»، صوابه: «بمحراب الحنابلة».

٥ ـ (ص ٢٠٥، هامش ١): عرَّف المحقق بـ(الظاهر أبي سعيد) بـ(الملك ططر الظاهري الجركسي)، والصواب أنه: (برقوق بن آنص).

٦ ـ (ص ٢٠٦، س ١ و٥): «نجيح»، صوابه: «بُخَيخ» بالموحدة أوله.

(٢) أنقل من خط ابن حجر نفسه، وسأثبتُ الفروق بينه وبين الملحق بـ«الرد الوافر» (ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨)، وهو في «الجواهر والدرر» (٢/٧٣٤ ـ ٧٣٦) للسخاوي، ونشره الأخ محمد بن إبراهيم الشيباني في كتيِّب صغير عن مكتبة الإمام الذهبي في الكويت في (١٩) صفحة بعنوان: «تقريظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر لابن ناصر (٨٤٢هـ)» من كتاب «القول الجلي في ترجمة ابن تيمية الحنبلي» للمحدِّث السيد صفي الدين الحنفي البخاري، واعتمد على مخطوط منسوخ (سنة ١٢٣٩هـ)، وهو بخط الشيخ عبيد القدومي النابلسي، وكان من ممتلكات الشيخ محمد حامد الفقي، والتقريظ في مطبوع «القول الجلي» (٤٢ ـ ٤٧) بتحقيق الشيخ سالم بن عبدالله الدخيل. =

سئلتُ عن من أطلق على ابن تيمية أنه كافر، أو كَفَّر من دعاه (شيخ الإسلام).

والسؤال جُمِع في جزء مؤلَّف في مناقبه وسياق من أثنى عليه من أئمة عصره فمن بعدهم، فكتبتُ:

وقفتُ على هذا التأليف النافع، والمجموع الذي هو للمقاصد الذي جُمع لأجلها جامع، فتحققتُ سعة اطلاع السائل[١] الذي ألَّفه[٢]، وتضلُّعه من العلوم النافعة بما عظَّمه بين العلماء وشرَّفه.

وشهرة إمامة الشيخ تقي الدين أشهر من الشمس، وتلقيبه بـ(شيخ الإسلام) في عصره باقٍ إلى الآن على الألسنة الزكية، ويستمر غدًا[٣] كما كان بالأمس، **ولا يُنْكِر ذلك إلا من جهل مقداره، أو تجنب الإنصاف**، فما [أكبر غلط][٤] من تعاطى ذلك، وأكثر عِثاره؛ فالله ـ تعالى ـ هو المسؤول أن يقينا شرور أنفسنا، وحصائد ألسنتنا، بمنِّهِ وفضلِهِ.

ولو لم يكن من الدليل على إمامة هذا الرجل إلا ما نبَّه عليه الحافظ الشهير علم الدين البِرزالي في «تاريخه»: أنه لم يوجد في الإسلام من اجتمع في جنازته لـمَّا مات ما اجتمع في جِنازة الشيخ تقي الدين،

= وسبق عند التعريف بالنسخ الخطية لـ «الرد الوافر» أن عددًا من النسخ فيها هذا التقريظ، وهو بخطوط متعددة، وطبع هذا التقريظ لأول مرة على حواشي «جلاء العينين» (ص ٨٩ ـ ٩٧ ط بولاق) (سنة ١٢٩٨هـ).

(١) في مطبوع «الرد الوافر» (ص ٢٤٦) و«الجواهر والدرر» (٢/٧٣٤): «الإمام».

(٢) في «الرد الوافر» و«الجواهر والدرر»: «صنفه».

(٣) وقد كان، والحمدُ للرحمن.

(٤) بدلها في الملحق بـ«الرد الوافر»: «أغلط»، وفي «الجواهر والدرر»: «مما أكثر غلط».

وأشار إلى أن جِنازة الإمام أحمد كانت حافلةً جدًّا، شهدها مئات[١] ألوف، ولكن لو كان بدمشق من الخلائق نظير من كان ببغداد أو[٢] أضعاف ذلك؛ لما تأخر أحد منهم عن شهود جِنازته.

وأيضًا؛ فجميع من كان ببغداد ـ إلا الأقل ـ كانوا يعتقدون إمامة الإمام أحمد، وكان أمير بغداد وخليفة الوقت إذ ذاك في غاية المحبة له والتعظيم، بخلاف ابن تيمية؛ فكان أمير البلد حين مات غائبًا، وكان أكثر من بالبلد من الفقهاء قد تعصَّبوا عليه حتى مات محبوسًا بالقلعة، ومع هذا؛ فلم يتخلَّف منهم عن حضور جِنازته والترحم عليه والتأسُّف[٣] إلا ثلاثة أنفس، تأخروا خشيةً على أنفسهم من العامة.

ومع حضور هذا الجمع العظيم؛ فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد إمامته وبركته، لا بجمع سُلطان ولا غيره، وقد صح عن النبي ﷺ قال: **«أنتم شهداءُ اللهِ في الأرضِ»**[٤].

---

(١) في «الجواهر والدرر»: «مئو».

(٢) في «الجواهر والدرر»: «بل».

(٣) بدلها في «الجواهر والدرر»: «المشغبين».

(٤) أخرجه البخاري (١٣٦٧، ٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩) في «صحيحيهما».
وبعد المزبور في التقريظ الملحق بـ«الرد الوافر» ومَن نَقَله عنه ما نصه:
«ولقد قام على الشيخ تقي الدين جماعة من العلماء مرارًا بسبب أشياء أنكروها عليه من الأصول والفروع، وعُقدت له بسبب ذلك عدة مجالس بالقاهرة وبدمشق، **ولا يُحفَظ عن أحد منهم أنه أفتى بزندقته**، ولا حكَم (وفي «القول الجلي»: أفتى) **بسفك دمه، مع شدة المتعصِّبين عليه حينئذ من أهل الدولة**، حتى حُبِس بالقاهرة ثم بالإسكندرية، ومع ذلك؛ **فكلهم معترف بسعة علمه، وكثرة ورعه وزهده، ووصفه بالسخاء والشجاعة، وغير ذلك من قيامه في نصرة الإسلام، والدعاء إلى الله تعالى في السر والعلانية.**
فكيف لا يُنْكر على من أطلق عليه (أنه كافر)؟! بل من أطلق على من سماه (شيخ الإسلام) الكفر، وليس في تسميته بذلك ما يقتضي ذلك؛ فإنه شيخ في =

= الإسلام [في عصره] بلا ريب، والمسائل التي أُنْكِرَت عليه ما كان يقولها بالتشهي، ولا يُصِرُّ على القول بها ـ بعد قيام الدليل عليه ـ عنادًا (وفي «القول الجلي»: عناءً)، **وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبري منه**، ومع ذلك؛ فهو بَشَر يخطئ ويصيب، فالذي أصاب فيه ـ وهو الأكثر ـ يُستفاد منه ويُتَرَحَّم عليه بسببه، والذي أخطأ فيه لا يُقلَّد فيه (في «القول الجلي» زيادة بعدها: «أي: كمسألة الزيارة والطلاق»)، بل هو معذور؛ لأن أئمة عصره شهدوا له بأن أدوات الاجتهاد اجتمعت فيه، حتى كان أشد المتعصِّبين عليه والقائمين في إيصال الشر إليه ـ وهو الشيخ كمال الدين الزَّملكاني ـ يشهد له بذلك، وكذلك الشيخ صدر الدين ابن الوكيل الذي لم يثبت لمناظرته غيره.

ومن أعجب العجب! أن هذا الرجل كان **أعظم الناس قيامًا على أهل البدع؛ من الروافض، والحلولية، والاتحادية، وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت الحصر**، فيا قُرَّة أعينهم إذا سمعوا بكفره! ويا سرورهم إذا رأوا من يكفِّره من أهل العلم! (في «القول الجلي» بدل «أهل العلم»: «من لا يكفره»).

فالواجب على من تلبَّس بالعلم وكان له عقل أن يتأمل كلام الرجل من تصانيفه المشتهرة، أو من ألسِنة من يوثق به من أهل النقل، فيفرد من ذلك ما ينكر؛ فيحذِّر منه على قصد (في «القول الجلي»: «فيحذِّر من ذلك على قدر قصد...») النصح، ويثني عليه بفضائله فيما أصاب من ذلك، كدأب غيره من العلماء الأنجاب.

ولو لم يكن للشيخ تقي الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف؛ لكان غايةً في الدلالة على عِظَم منزلته.

فكيف (سقطت «فكيف» من «القول الجلي») وقد شهد له بالتقدُّم في العلوم، والتميُّز في المنطوق والمفهوم، أئمةُ عصره من الشافعية وغيرهم، فضلًا عن الحنابلة؟!

فالذي يطلق عليه مع هذه الأشياء الكفر أو على من سماه (شيخ الإسلام) لا يُلتَفَت إليه، ولا يعوَّل في هذا المقام عليه، **بل يجب ردعه عن ذلك، إلى أن يُراجع الحق، ويُذعِن للصواب**. =

ونحن لا ننكر أن جمعًا من العلماء كانوا ينكرون على الشيخ تقي الدين كثيرًا من المسائل؛ **بل ننكر على من يطلق عليه التكفير مع ما اشتهر من انطلاق الألسنة بالثناء عليه بالزهد والورع والتألُّه والسخاء والشجاعة ونصر الإسلام والدعاء إلى الله ـ تعالى ـ في السِّر والعلانية.**

ومسائله التي ينفرد بها لم يكن يقولها بالتَّشهِّي، ولا يتعصَّب لها ـ بعد القيام عليه ـ عنادًا؛ **بل كان يستدل لها على وَفْق القواعد المرضيَّة.**

وإن كان قد يخطئ لكونه غيرَ معصوم فيُعذر، ولا يقلَّد فيه، ولا ينتهي به الأمر إلى التكفير.

ولقد قاموا عليه غير مرة، وعقدوا له مجالس بسبب العقيدة وغيرها، وكان هناك ممن يتعصب عليه جمع من أهل الحل والعقد، ومع ذلك؛ فلم يتفقوا على قتله، **فلو كان عندهم مُكَفَّرًا لما وسعهم السكوت، والدولة معهم، بل غاية ما انتهى أمره معهم أن يحبس**؛ فوقع له ذلك تارةً بالقاهرة، وأخرى بالإسكندرية، وبقلعة دمشق وبها مات.

ولقد كان هو في عصره أعظم الناس قيامًا على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية وغير ذلك، وتصانيفه وفتاويه في ذلك مشهورة متداولة عند أتباعه وغيرهم، فيا قرَّة أعينهم! ويا سرورهم! إذا رأوا من يكفِّره من أهل العلم! فلقد كان ينبغي للعاقل أن يُراعي المصلحتين، ويتَأمَّل كلام الرجل من الطرق التي يصح نقلها عنه، ويُفرِد ما ينكر عليه، ويحذر منه».

= والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

(قاله وكتبه أحمد بن علي بن محمد بن حجر الشافعي ـ عفا الله عنه ـ، وذلك في يوم الجمعة التاسع من شهر ربيع الأول عام خمسة وثلاثين وثمان مئة، حامدًا لله، ومصليًا على رسوله محمد وآله، ومسلمًا).

وما بين المعقوفتين زيادة من «الجواهر والدرر»، وما بين الهلالين زيادة من «الرد الوافر».

هذا رسم ما **وجدتُه بخطه برسمه وفصه وحرفه**، ولكن المثبت في «الرد الوافر» و«الجواهر والدرر» بعد حديث: «**أنتم شهداءُ اللهِ في الأرضِ**» لا يختلف عما وجدته بخطه، وفيه زيادة لعلها المعتمدة عند ابن حجر بعد كتابه مسودات التقريظ في «التذكرة»، والأمر ـ كيفما كان يسير ـ؛ إذ لا تعارض بين عبارته، وأركز هنا على أمور:

أولًا: اجتماع جميع الفقهاء على حضور جنازته، والترحُّم عليه، والتأسُّف على وجه أصبح المثال يُضرَب به[(١)]، إلا ثلاثة أنفس[(٢)] هم:

---

(١) قال السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (١٩٥/٣) عن جِنازة ابن حجر: «وفي ظني أنه ما بعد جنازة التقي ابن تيمية أحفل منها».

(٢) قال ابن عبدالهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢٩٦/٤): «ولم يتخلف عن الحضور إلا نفر قليل، أو من عجز للزحام».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٩٧/١٨): «ولم يتخلف عن الحضور إلا القليل من الناس أو من عجز لأجل الزحام، [مع الترحُّم والدعاء له، وأنه لو قدر ما تخلَّف]»، وما بين المعقوفتين سقط من طبعة هجر، وهو في طبعة مكتبة المعارف (١٣٦/١٤) و(٢١١/١٦) طبعة قطر.

وقال فيه ـ أيضًا ـ (٣٠١/١٨): «ولم يتخلف من الناس إلا القليل من الضعفاء والمخدَّرات ـ أي: النساء الأبكار ـ، وما علمتُ أحدًا من أهل العلم تخلَّف عن الحضور في جنازته إلا النفر اليسير، [وهم ثلاثة أنفس؛ وهم: ابن جملة، والصدر، والقحفازي.

وهؤلاء كانوا قد اشتهروا بمعاداته من الناس **خوفًا على أنفسهم، بحيث أنهم علموا متى خرجوا قُتِلوا وأهلكهم الناس]**»، وما بين المعقوفتين سقط من طبعة هجر، وهو في طبعة مكتبة المعارف (١٣٩/١٤) و(٢١٤/١٦) ط قطر.

وقال ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» (٥٢٧/٤): «ولم يتخلَّف عن أهل البلد وحواضره إلا القليل من الضعفاء والمخدَّرات».

وقال **ابن ناصر الدين الدمشقي** في «التبيان لبديعة البيان» (٣٠١/٢ ط قطر): «وقيل: كان من حضر جنازته أكثر من مئتي ألف إنسان؛ لأن أهل دمشق =

الأول: جمال الدين يوسف بن إبراهيم بن جملة[1] القاضي (٧٣٨هـ).

الثاني: علي بن نجم الدين بن داود القحفازي (ت ٧٤٥هـ).

الثالث: صدر الدين.

مع أن تخلف هؤلاء إنما كان خشيةً على أنفسهم، وخوفًا من أن تُزهَق أرواحهم من حنق الناس عليهم فيما أفاده ابن كثير[2].

وتفطَّن لهذا الإمام العيني؛ فقال:

«ووقت الصلاة عليه امتلأ الجامع أكثر من يوم الجمعة، وحضرت الأمراء والحُجَّاب، وحملوه على رؤوسهم، وخرجوا به من باب الفَرَج، وامتدَّ الخلق إلى مقابر الصوفية، وختموا على قبره ختمات، وبات أصحابه على قبره ليالي عديدة، ورثاه الإمام زين الدين عمر بن الوردي...» وساق مرثيته، وذكر مدح أبي حيَّان له، وقال:

= حضروه إلا نفرًا قليلًا ومن عجز عن الإتيان، وهؤلاء ممن شاهدوا وأدركوا، وهم دمشقيون، بخلاف الملك الأفضل عباس بن علي بن داود بن رسول (ت ٧٧٨هـ)؛ فإنه قال في «نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون» (ق ٩٣/أ ـ نسخة دار الكتب المصرية/رقم ٣٥١ ـ تاريخ): «وامتنع جماعة كثيرة من الصلاة عليه تدينًا، وإنما الأعمال بالنيات»، وهذا ليس بصحيح، وهو يمني لم يدرك ولم يشاهد!!

(١) أفاده الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١٢/٧) و«أعيان العصر» (٥/٥٩٥ ـ ٥٩٦) عن الذهبي؛ ولم يذكره غيره، وسبق ذِكر الثلاثة في كلام ابن كثير في الحاشية السابقة، وينظر: «تاريخ ابن الوردي» (٢/٢٩٦)، و«المختصر في أخبار البشر» (٤/١١٢).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (١٤/١٣٩ ـ ط مكتبة المعارف)، وسبق كلامه في الحاشية قبل السابقة.

«فإذا كان هذا الإمام[١] بهذا الوصف بشهادة هذا العلامة[٢] وبشهادة غيره من العلماء الكبار؛ **فماذا يترتب على من يطلق عليه الزندقة أو ينبزه بالكفر؟! ولا يصدر هذا إلا عن غبي جاهل أو مجنون كامل**»[٣].

وتفطَّن أن هذا الاجتماع لم يكن **بمرسوم سلطاني**؛ الذي كان خصومه يعتمدون على إضعافه، ومحاربة أتباعه بهذه المراسيم.

وتأمَّل معي كلام ابن حجر: «ومع حضور هذا الجمع العظيم؛ فلم يكن لذلك باعث إلا اعتقاد إمامته وبركته، لا بجمع السلطان ولا غيره».

وتفطَّن لدقة استدلاله على إثر ذلك بقوله: «وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أنتم شهداءُ اللهِ في الأرض**»».

قلت: أخرج الحديث البخاري (١٣٦٧، ٢٦٤٢) ومسلم (٩٤٩) وغيرهما.

فتضليل ابن تيمية عَماية **عن هذا**.

ثانيًا: قول ابن حجر ـ وهو بخطه ـ:

«ومن أعجب العجب! أن هذا الرجل كان أعظم الناس قيامًا على أهل البدع من الروافض والحلولية والاتحادية، وتصانيفه في ذلك كثيرة شهيرة، وفتاويه فيهم لا تدخل تحت حصر، فيا قرة أعينهم إذا سمعوا بكفره! ويا سرورهم إذا رأوا من يكفِّره من أهل العلم!».

أليست هذه أقوى العبارات في درء **تهمة كون ابن تيمية مبتدعًا**؛ إذ نعته بـ«**كان أعظم الناس قيامًا على أهل البدع**»؟!

---

(١) أي: ابن تيمية.

(٢) أي: أبو حيان.

(٣) «الرد الوافر» (٢٦٦ ـ ٢٦٧).

وصدق وبرَّ في ذلك؛ فهو ـ رحمه الله تعالى ـ أعلم الناس بالفرق وضلالهم، وسبب دخول الشر عليهم.

ومن أسمج ما في كلام الباحث ـ وجُلُّه سَمْجٌ ـ قوله عن المقرظين ـ بما فيهم ابن حجر ـ: «لم يكونوا عارفين بحقيقة ابن تيمية»، هذا مع أنهم ـ بما فيهم ابن حجر ـ:

١ ـ قرؤوا كتبه وفتاويه.

٢ ـ نظروا في فتاوى العلماء فيه.

٣ ـ اطَّلعوا على المحاضر التي كتبها العلماء في مناقشتهم ومباحثتهم له.

٤ ـ سبروا حال تلاميذه ومدرسته المباركة.

٥ ـ حفظوا كلامه في الاستواء والعلو، وساقه العيني.

وهم جميعًا أعلم وأشهر وأعدل من العلاء البخاري.

٦ ـ له من التلاميذ الثقات الأثبات، المجمَع على فضلهم، وصحة معتقدهم، ورسوخ قدمهم، وسعة علومهم، على وجه لا يمكن أن يلحق العلاء البخاري(١) بهم، أو يتعلَّق بأذيالهم.

٧ ـ ليس عندهم تحسس وتحزُّب وظلم لأحد.

٨ ـ سمعوا كلام العلاء البخاري واطَّلعوا عليه، ولا أدري! كيف يقال عن ابن حجر ـ مثلًا ـ أنه لم يكن عارفًا بحقيقة ابن تيمية؛ وهو قد شرب ماء زمزم ليدعو بأن يكون مثله في معرفة المذاهب والفرق(٢)؟!

---

(١) وكذا التقي الحصني، وقد تفطَّن سبط ابن العجمي لهذا، وزبرناه عنه، ولينظر: (ص٢٧٨).

(٢) قال السخاوي في «الجواهر والدرر» (١/١٦٦): «حكى لي الشيخ نور الدين ابن أبي اليُمن أنه سمعه في (سنة إحدى وخمسين يقول: شربت ماء زمزم =

ثالثًا: قول ابن حجر عن ابن تيمية: «وهذه تصانيفه طافحة بالرد على من يقول بالتجسيم والتبرِّي منه»(١).

وهذا يرد على الباحث الزاعم أن المقرظين لا ينفون تهمة التجسيم والابتداع عن ابن تيمية!

فوالله! وتالله! وبالله! إنهم أصحاب دين وورع، ولا يطلقون أزكى العبارات في مثل هذا الثناء الشديد على من يعتقدون فيه البدعة والضلال!

رابعًا: مما جاء في التقريظ الذي بخطه: «ولقد قاموا عليه غير مرة، وعقدوا له مجالس بسبب العقيدة وغيرها، وكان هناك ممَّن يتعصَّب عليه جمع من أهل الحل والعقد، فلو كان عندهم يكفر؛ لما وسِعهم السكوت، والدولة معهم، بل غاية ما انتهى به أمرهم أن يحبس؛ فوقع له ذلك تارةً بالقاهرة، وأخرى بالإسكندرية، ومرةً ثالثةً بدمشق، وبها مات».

فلا أدري! كيف يَغفَل العلاء البخاري عن هذا ويزعم تكفيره ويطلق التكفير على من سماه (شيخ الإسلام)؟!

وصدق ابن حجر لما قال مريدًا إياه: «فالذي يطلق عليه ـ مع هذه الأشياء ـ الكفر، أو على من سماه (شيخ الإسلام)؛ **لا يُلتَفَت إليه، ولا**

= لثلاث: أحدها أن أنال مرتبة الحافظ الذهبي، فوجدت ـ بحمد الله ـ أثر ذلك، وأن تتيسر لي الكتابة على الفتاوى كشيخنا السِّراج البلقيني، حيث كان يكتب عليها من رأس القلم بغير مراجعة ـ غالبًا ـ، فيسَّر الله ـ تعالى ـ لي ذلك، بحيث ضبطتُ المهِمَّ من «فتاوى شهر»، فكان في مجلدة، سميتها: «عجيب الدهر»، كما سيأتي ذكرُ حكايتها في الباب الرابع. قال: **ولم يذكر الثالث**، وأحجم الجماعةُ عن سؤاله عنه».

قلت: وهذه هي (الثالثة)! ـ في أغلب ظني ـ.

(١) «الرد الوافر» (٢٤٧).

يعوَّل في هذا المقام عليه؛ بل يجب ردعه عن ذلك إلى أن يراجع الحق، ويذعن للصواب»[١].

خامسًا: زعم الأستاذ سعيد فودة[٢] أن السبب الرئيس لتقريظ ابن حجر والبساطي (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الطائي) لـ «الرد الوافر» هو ردُّ تكفير المشايخ الذين أطلقوا على ابن تيمية (شيخ الإسلام)، وليس مدحًا له.

الثاني: البساطي وموقفه من ابن تيمية.

وقال ـ أيضًا ـ عن البساطي في موطن آخر[٣]:

«لم يكن يهمه أساسًا تبرئة ابن تيمية؛ بل في كلامه تسليم لما توصل إليه العلاء البخاري بالحكم عليه بالتجسيم، وإن كان يخالفه في تكفيره وتكفير غيره على ما هو معلوم بين أهل السنة من الخلاف في مسألة تكفير المجسمة».

ولا أدري! من أين جاء سعيد فودة بما ادَّعاه؛ فهو يسترسل مع هواه، ويستصحب أن الذي قام في قلبه من حقد على ابن تيمية أصل رَكين لا يَعدل عنه، والواجب حمل ما يجده من كلام العلماء الكبار والكثرة الكاثرة منهم على أصوله، **تمامًا كما صنع مع ابن تيمية في كلامه على التجسيم؛ فإنه ألزمه بما هو قائم في رأسه، وإن صرَّح ابن تيمية بنقيضه.**

فالمشكلة في هؤلاء القوم إنما تكمن في قلوبهم ونفوسهم، وتَحَقُّقِ اليقين عندهم، بلا أدلة ولا براهين؛ وإنما بما عُرِف عنهم واشتهَر، وإن كان مناقضًا لحقائق مسلمة، وأمور قطعية، كما تبرهن عندنا **بالبراهين**

---

(١) «الرد الوافر» (٢٤٨).

(٢) في تعليقه على «ملجمة المجسمة» (ص ٢٦، هامش ٢)، وسبق كلامه بحروفه.

(٣) في تعليقه على «ملجمة المجسمة» (ص ٢٧)، وسبق كلامه بحروفه.

الضرورية أن ابن ناصر الدين وسائر المقرِّظين كتبوا ما كتبوا مدحًا لابن تيمية، وليس ردًّا لتكفير المقرظين.

قال البساطي في أول تقريظه لـ «الرد الوافر»:

«مع أن إمامة الشيخ تقي الدين ابن تيمية في العلم مما لا يحتاج إلى الاستدلال عليه؛ لحصول العلم الضروري عن الأخبار المتواترة بذلك».

وأتحدى سعيد فودة ـ ومَنْ وراءه ـ أن يأتي بحرف واحد فيه رمي البساطي لابن تيمية بالتجسيم، بل الثابت عنه تقريع العلاء البخاري على موقفه من ابن تيمية؛ فقال عن مقالته فيه:

«فهذه مقالة تقشعرُّ منها الجلود، وتذوب لسماعها القلوب، ويضحك إبليس اللعين عجبًا بها ويَشمَت، وتنشرح لها أفئدة المخالفين وتثبت»(١).

أليس في مفهوم كلامه هذا أنه ليس مع المخالفين لابن تيمية فيما حكاه العلاء عنه من التجسيم وغيره؟!

ويؤكد هذا حكمه على العلاء البخاري؛ قال:

«والواجب أن يُطلَب هذا القائل ويقال له: لم قلتَ؟ وما وجه ذلك؟ فإن أتى بوجهٍ يخرج به شرعًا من العهدة؛ كان، وإلا؛ بُرِّح به تبريحًا يردُّ أمثاله عن الإقدام على أعراض المسلمين، والله أعلم»(٢).

فهو ليس مع العلاء، لا في التكفير ولا في غيره، وحكمه عليه أن يضرب ضربًا شديدًا، فلو كان في نفسه على ابن تيمية مؤاخذات في معتقده؛ لما قسى هكذا على العلاء البخاري؛ فتدبَّر!

وللبساطي جولات مع العلاء البخاري، ولا سيما تلك التي كانت بمحضر ابن حجر، ووافقه في موقفه، ولم يلتفت أحد لشذوذات العلاء

---

(١) «الرد الوافر» (٢٥٨).

(٢) «الرد الوافر» (٢٥٩).

البخاري، لا هو ولا السلطان، وسبق[١] بيان ذلك مفصَّلًا.

* «الرد الوافر» في مرسومَي علاء الدين البخاري وابن المحمَّرة

ذكر كلٌّ من علاء الدين البخاري وابن المحمَّرة «الرد الوافر»، وذكروا عنه حقائق، وكان ذلك قبل ولادته، ولم يصبر العلاء البخاري لمَّا يراه، ويحاكمه عن تبصُّر وتدبُّر، ويقف على ما فيه بتؤدة ورويَّة، ولكنه هاجمه قبل أن يراه؛ وقال عنه:

١ ـ في مدح ابن تيمية وثنائه، وفي تنويه شأنه وإكرامه.

٢ ـ إنه شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، وإمام الورى.

٣ ـ من اتبعه فقد تبع الهدى.

قال أبو عبيدة: لي هنا ملاحظات:

الأولى: لم أجد أحدًا من محبي ابن تيمية أطلق عليه إنه (إمام الورى)[٢]، ولا يستحق هذا اللقب ـ على التحقيق ـ إلا نبيُّنا محمد ﷺ.

الثانية: قوله (من اتبعه فقد اتبع الهدى)؛ إن أراد أن اتباع الهدى محصور فيه دون سواه؛ فهذا مما لم يوافَق فيه، وليس هذا خاصًّا إلا بالنبي ﷺ، وإن أراد أن بعضهم قال بعصمته وهو لا يخطئ؛ فهذا لم يقُله أحد، بل صرَّح أشهر مقرِّظيه وأعلمهم؛ كابن حجر وصالح البلقيني وغيرهما، أنه يخطئ ويصيب، بل **اقترح ابن حجر أن تُظهَر أخطاؤه التي لم يوافَق عليها، وتُفرَد في كتاب، ويُحذَّر منها.**

---

(١) (ص ١٣٥ ـ ١٣٧).

(٢) في «مجموع الفتاوى» (٢/٢٨٦) عنه: «علامة الورى» وليس (إمام الورى)، والقوم من غيظهم يسترسلون في كلامهم، ولا يدققون! وهذا في كتابهم للسلطان، فما بالك بالذي يقولونه خلفه!

وهذا يدلُّك على مبلغ تهوُّر العلاء البخاري، وهو دليل آخر على تعجله، وعدم التؤدة والسياسة، وعرَّض صديقه ابن المحمَّرة به بذلك في كتابه للسلطان.

والخلاصة: أن العلاء لم يرَ «الرد الوافر» عند رفعه كتابه للسلطان، ولم يذكره إلا عَرَضًا، وكان مديح ابن تيمية الذي فيه هو الذي ثوَّره وهيَّجه، وأخرج الذي عنده، وبسط ما في قلبه، وقاء ما فيه عن ابن تيمية والتَّيميِّين في زمانه!

أما ابن المحمَّرة؛ فالتقى بابن ناصر الدين، وسمع منه ـ فيما فُهِم ونُقِل ـ أشياء عن الكتاب، يمكن إجمالها بالآتي:

أولًا: سبب تأليف ابن ناصر الدين الدمشقي كتابه «الرد الوافر».

قال ابن المحمَّرة في كتابه للسلطان: «سبب ذكره[1] أنه حاكم على نفسه أن الشيخ علاء الدين البخاري بينما هو في جمع الكلام المنسوب إلى ابن تيمية، وتطلُّب كلامه الذي بخطِّه وغير ذلك، وهو عَمَّال بالرد عليه؛ تصدى ابن ناصر الدين للرد عليه، وكتب شيئًا من تصنيفه، سماه: «الرد الوافر»».

وما في هذا صحيح بالجملة، وما ادَّعاه من أن العلاء البخاري يتطلب كلامه الذي بخطه؛ فيه إجمال، ويحتاج إلى تفصيل، وما زعم أنه وجده بخطه؛ فيه الدخيل عليه، وما وجدناه في كتبه وتقريراته يخالف كثيرًا مما نقله، وفي بعضه تفصيل يرفع عنه المؤاخذة، وأكبر دليل: ما ساقه ابن المحمرة من آراء لابن تيمية، بعضها كذب عليه، وبعضها فيه تفصيل، وقد وضَّحناه بإيجاز ـ ولله الحمد ـ فيما علَّقناه هناك.

ولكنه أفاد أن الحافظ ابن ناصر الدين مجرَّد ما سمع تبييت الحطِّ

---

(١) أي: ذِكر العلاء البخاري له في مرسومه المتقدِّم للسلطان.

على ابن تيمية وتكفيره في كتاب؛ امتشق يَرَاعه، وجهَّز عتاده، وحبس نفسه، وحفَّز همَّته، ففرغ من كتابه، ولا نعلم شيئًا عن جهد العلاء البخاري إلا «ملجمة المجسمة»، ولم يصلنا ـ فيما نعلم حتى تدوين هذه السطور ـ إلا النزر اليسير منه!

وسبق أنه ألَّفه بعد نقاشه لواحد من الحنابلة، ولم يصرِّح فيه أنه وجد شيئًا بخطه، إلا أنه نقل من كتابه «الفرقان بين الحق والباطل»، والنقل ليس فيه، ولم يعثر عليه محقِّقه، واضطرب في تعيينه، وهذا الذي نوَّهتُ عليه وحذَّرتُ منه في تعليقي على نقولاته المزعومة في كتابه للسلطان، وعند دراستي له.

وقال ابن المحمَّرة عن صنيع ابن ناصر الدين في «الرد الوافر»:

ثانيًا: «انتدب فيه لترجمة ابن تيمية، وجميع أصحابه، فيذكر كلَّ واحد منهم، ويرفع نسبه، ويترجمه بأعظم التراجم».

ويرِد عليه: أنَّ هذا تعريف ناقص، وفيه تزيُّد على المزبور في مطبوع «الرد الوافر».

أما الناقص؛ فيتجلى في أشياء:

أولًا: في أول الكتاب أبحاث مهمَّة؛ وتشتمل: وجوب اتباع السنة، لا يُقطع بالنار لأحد من أهل التوحيد، عدم جواز اللَّعن، طبقات النقَّاد، الطعن بسبب المذهب، سبب تأليف الكتاب، معنى (شيخ الإسلام).

ثانيًا: لم يذكر رأي ابن ناصر الدين فيمن يكفِّر من يقول عن ابن تيمية (شيخ الإسلام) ويقول:

(لا تصح الصلاة وراءه)، قال:

«وهذا القول الشنيع ـ الذي نرجو من الله العظيم أن يعجِّل لقائله جزاءه ـ قد أبان قدر قائله في الفهم، وأفصح عن مبلغه من العلم، وكشف

عن محله من الهوى، ووصف كيف اتباعه لسبيل الهدى، ولا يُرَدُّ بأكثر من روايته عنه، ونسبته إليه، **فكلام الإنسان عنوان عقله، يدل عليه»**[(١)].

ومن الخُلُق العالي، والأدب الرفيع؛ عدم تسمية ابن ناصر الدين لخصمه العلاء البخاري في كتابه كلِّه، مع أن مقرِّظيه منهم من سمَّى ومنهم من عمَّى، وهو المراد بكلامهم جميعًا، وسبق أن بيَّنا صورته عند طعنه بابن تيمية عند جماعة منهم.

أما الزائد فيتجلى في أشياء ـ أيضًا ـ:

أولًا: لم يترجم ابن ناصر الدين في «الرد الوافر» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وإنما ترجم لمادحيه[(٢)]، ومن ذبَّ عنه، ولمن أطلق عليه (شيخ الإسلام)، ردًّا على من يقدح فيه، وبدأهم بالمحمَّدين ـ وهم (تسعة وعشرون) نفسًا ـ، ثم (الأحمدِين) ـ وهم (اثنا عشر) نفسًا ـ، ثم رتَّبهم على حروف المعجم.

ومما يُلفت النظر إليه ها هنا أن ابن ناصر الدين الدمشقي ممن اعتنى بتتبُّع أخبار ابن تيمية، وكان عنده مجاميع مهمة بخطه تخصُّه، فما وجد صعوبة في ترجمة الخطة التي وضعها في الرد على العلاء البخاري، وإنما أنجزه بسرعة؛ لوجود المادة العلمية عنده، ولعنايته المتميزة بأخبار ابن تيمية، حتى أنه نقل بعضها بسنده إلى تلاميذه، فلم يكتف بما هو مسطور في الكتب، وتعدى ذلك إلى البحث عما في الصدور من أخبار.

ومن الجدير بالذكر هنا أمور:

أولًا: بِيعت تركة ابن ناصر الدين، بما فيها كُتبه، وكان فيها نسخ كثيرة، قال رضي الدين أبو البركات محمد بن أحمد بن عبدالله الغزي

---

(١) «الرد الوافر» (٥٠).

(٢) مع أن مراد ابن ناصر الدين في إيراد تراجم مادحيه: عدم تكفير ابن تيمية ولا تبديعه، فلا تخلط.

العامري الدمشقي الشافعي (ت ٨٦٤هـ) في آخر ترجمته لابن الملقن من كتابه «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» (ص٢٢٤):

«وبالجملة؛ فهو ممن نفع الله به وبتصانيفه، وبارك له وللمسلمين فيها، ووقفتُ له في هذه السَّنة على كتاب جليل في علوم الحديث، **وآخر مختصر في الأصلين: أصل الفقه والدِّين؛ وهما بديعان**، وقع لي بهما **نسخة من تَرِكة الحافظ شمس الدين بن ناصر الدين**، رحمه الله وعفا عنه وعن سائر المسلمين. انتهى».

ثانيًا: وقعت بعض ما في هذه التركة لعبدالقادر بن محمد النُّعَيمي، ونسخ بخطه من خط ابن ناصر الدين «تقاييد في ترجمة ابن تيمية»، ما زالت محفوظة في المتحف البريطاني، رقم (OR ١٥٥٠)، وهي ليست في «الرد الوافر»، وفيها ترجمة حسنة لابن تيمية، وشذرات عنه وعن أخيه عبدالله، وأول علاقته مع الحافظ ابن كثير، قال النعيمي في أول «تقاييده»:

«قال الحافظ شمس الدين محمد ابن ناصر الدين ـ ومن خطِّه نقلت ـ: قال العلامة بدر الدين أبو البقاء محمد بن الإمام العلامة الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير الشافعي: حدثني والدي قال: كنت في أول طلبي مجانبًا لشيخ الإسلام ابن تيمية، ثم إني حضرت درسه بحلقة الثلاثاء من جامع دمشق، فأخذ بمجامع قلبي، ثم جئت إليه مرة أخرى، وهو بالمدرسة الحنبلية، فصعدت السُّلم إلى بيته، فرأيتُه وهو يشتغل بالعلم، وأثاث بيته يسير جدًّا، وله منارة من طينٍ عليها سراجه، فخطر بسرِّي علماء زمانه وما هم فيه من البسط في الدنيا والتوسع، ولم أنطق بذلك، فناداني الشيخ: يا إسماعيل! لا تكثر الفضول، فإن أولئك لم يذوقوا حلاوة العلم» انتهى ما وجدته بخطه.

وهذا نقل عزيز، لم أجده في كتاب، وتلقاه ابن ناصر الدين بواسطة محمد ولد ابن كثير، ثم قال النعيمي:

«ثم وجدت بخطه ـ أي: ابن ناصر الدين ـ أيضًا ـ ما صورته:...» وهكذا.

وهذا يدلل على عناية ابن ناصر الدين الدمشقي بأخبار شيخ الإسلام ابن تيمية، وإن عنده الشيء الذي ليس بقليل عنه، ولم يودعه في «الرد الوافر»؛ لأنه ليس ترجمة له، بل هو دفاع عنه.

ثالثًا: ظفرتُ ـ أيضًا ـ في «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس»[(١)] للنعيمي، ما يؤكد أن بعض الكراريس والوثائق والمستندات التي بخط ابن ناصر الدين قد اطَّلع عليها؛ فقال ـ مثلًا ـ فيه (٤٢/١ ـ ٤٣) وهو يعدد مصنفاته:

«ومنها كراريس في افتتاح «الصحيح»، وعدَّة خُتوم نقلتُ ذلك من خطه»، ثم قال على إثره:

«ورأيتُ بخطِّه وصولًا؛ صورته: الحمد لله، قبض كاتبه محمد بن أبي بكر[(٢)] عبدالله بن محمد ـ عفا الله عنهم ـ من سيدنا العبد الفقير إلى الله ـ تعالى ـ القاضي بدر الدين أبي عبدالله محمد بن المغربي الشافعي ـ أدام الله تأييده وبركته، وحرس مجده ونعمته ـ مبلغ خمس مئة درهم، نصفها مئتا درهم وخمسون درهمًا بما في القبض مبلغ مئة درهم، على يد القاضي تقي الدين الصغير ـ أيَّده الله تعالى ـ، كتبتُ بها خطي، والقبض المذكور عنه معلومُ كاتبه عن مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق، تغمد الله ـ تعالى ـ واقفها بالرحمة والرضوان، عن سنة ثمان وثلاثين وثمان مئة. انتهى».

رابعًا: ظفرت بخط ابن ناصر الدين الدمشقي في مكتبة لا له لي رقم

---

(١) طبع خطأً باسم «الدارس في تاريخ المدارس».

(٢) في المطبوع بعدها: «ابن» وهو خطأ! والصواب حذفها؛ كما وجدتُه في مخطوطات وسماعات كثيرة بخطه، وسبقت الإشارة إلى بعضها عند توصيف النسخ الخطية من «الرد الوافر».

(٣٦٦) «شرح ألفية العراقي» و«التقييد والإيضاح»[١] كلاهما للزين العراقي، وعلى ورقة الغلاف: «الحمد لله، ملك هذا الكتاب ـ من فضل الله ـ تعالى ـ إلى فقير عفو الله ـ تعالى ـ: أبو بكر بن أحمد بن سليمان الأذرعي الشافعي بالابتياع الشرعي من ورثة المرحوم الشيخ العلامة شمس الدين الشهير بـ(ابن ناصر الدين) ـ تغمده الله برحمته ـ»، ثم أسفل منها ما يفيد أن النعيمي امتلكها منه، فكتب: «عبدالقادر بن محمد النعيمي الشافعي حامدًا ومصليًا ومسلمًا»، والكتابان في (٣١٣) ورقة.

خامسًا: ووجدت في مجموع في مكتبة برنستون رقم (٤١٥٢)[٢] بخط النعيمي ـ أيضًا ـ قصيدة ابن ناصر الدين الدمشقي «عقود الدرر في علوم الأثر» (ق ١٦)، وقال في آخرها: «ثم شرحها في كراريس، وهي عندي مع شرح حديث أم زرع وغير ذلك في مجموع».

سادسًا: ووجدت بخطه ـ أيضًا ـ: «مجلس فيه ذكر الربوة»، وهو في مكتبة أكسفورد رقم (MS. MARSH 583).

سابعًا: كان النُّعيمي محبًّا لابن ناصر الدين الدمشقي، مُنصفًا له؛ قال عن كلام شيخه البقاعي الذي زبره ـ غفر الله له ـ في كتابه «عنوان العنوان» أو «المعجم الصغير» (ص٢٨٠) عن ابن ناصر الدين الدمشقي: «وهو عند كثير من الناس مشهور بِدِينٍ، واطَّلعتُ أنا له على تزوير وكشط وتغيير في حقٍّ ماليٍّ كبيرٍ في غير ما مَكتوب».

قال النُّعيمي في «تنبيه الطالب» (١/٤٣): «قلت: **وقد ظلمه شيخنا البرهان البقاعي في «عنوان العنوان»**».

واكتفى بهذا دون التهمة التي وجهَّها له.

---

(١) انظر: (النموذج رقم ١) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) انظر: «فهرس المخطوطات العربية في جامعة برنستون» (٤/٢٠٣).

ثامنًا: ومن اللطيف أن للنعيمي عناية بابن تيمية والكلام على خصومه، ونقل ابن طولون عن شيخه ابن قُرا (وهو تلميذ التقي الحصني) سبب معاداة تقي الدين الحصني له، مما سمعه منه، وسبق ذكره[١]، وهو مهم، ويدلُّ على مغالطة وقعت في محاربة ابن تيمية، فالكذب عليه قديم، حتى في دمشق، ولا قوة إلا بالله!

* العودة إلى مرسوم ابن المحمرة

نرجع بعد هذه الملاحظات المهمَّات إلى مرسوم ابن المحمَّرة وكلامه فيه على «الرد الوافر»؛ فنقول:

ثانيًا: الكتاب فيه تقريظات، لم يُشِر إليها ابن المحمَّرة، ولعلها ـ أو بعضها ـ لم يكن ملحقًا بالنسخة التي رآها، إن كان مصدره نسخةً أطلعه عليها مصنِّفه! وقد يكون كلامه بناءً على سماع منه، وهذا نصَّ عليه في كتابته إلى السلطان لما قال: «كما حكاه لي من لفظه».

ثالثًا: لم يطوِّل ابن ناصر الدين ترجمة المذكورين، واكتفى بنبذة يسيرة عنهم، ولم تكن هذه العناية مقصودة لذاتها؛ وإنما المقصود ذِكرهم لمدح ابن تيمية وثناؤهم عليه، ومن خرَّج له أو روى عنه[٢]، ولو رام المؤلِّف بَسْط التراجم؛ لبلغ الكتاب مجلدات كثيرة.

رابعًا: قوله: «انتدب فيه لترجمة..... وجميع أصحابه»، والأمر ليس كذلك؛ بل ذكر (سبعًا وثمانين) ترجمة منهم فقط، وهم ليسوا أصحابه فقط، ففيهم ـ أيضًا ـ من تلاميذه، وأقرانه، بل لبعضهم مآخذ عليه، إلا أنهم جميعًا يجلُّونه ويعتبرونه (شيخ الإسلام).

وقوله: (جميع) منقوض بما قاله ابن ناصر الدين في خاتمة كتابه:

---

(١) انظره (ص٢٣٧ ـ ٢٣٨).

(٢) لم يرِد ذلك لما ترجم لـ(ابن المنجا التنوخي)، وأظنه سقط من الأصول، انظره في المطبوع (ص١١٢ ـ ١١٣).

«وهذا آخر مَن ذَكرنا من الأعلام ممن سمَّى الشيخ تقي الدين ابن تيمية بـ(شيخ الإسلام)، **ولقد تركنا جمًّا غفيرًا، وأناسيَّ كثيرًا، ممن نصَّ على إمامته، وما كان عليه من زهده وورعه وديانته.**

وكذلك تركنا ذِكر خَلق ممن مدحه نظمًا في حياته، أو رثاه بشعر بعد مماته»[1].

قال أبو عبيدة: ويدلُّك على صدق هذا: ما قمنا به في الرد على العلاء البخاري، لما أوصلنا العدد إلى نحو مئتين ممن مدحه ونص على إمامته، وأنه شيخ الإسلام، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وذكر ابن المحمَّرة الصالحية عند ذكره كتاب ابن ناصر الدين «رده الوافر».

خامسًا: وسِرُّ ذكر الصالحية: وجود مدرسة أبي عمر المقدسي فيها، وكثرة حضور الحنابلة، وممن يحملون معتقَد ابن تيمية، وكذا ذكرهم ابن المحمَّرة في المرسوم الذي رفعه للسلطان، وسيأتي الكلام مفصَّلًا عن هذا في (مخلَّفات المحنة ونتائجها) في آخر الكتاب.

وقال ابن المحمَّرة ـ أيضًا ـ عن «الرد الوافر»:

«وجمع كل من فيه رائحة التَّيميَّة».

قال أبو عبيدة: الأمر ليس كذلك، وجمعه فقط فيمن مدحه وأثنى عليه، وهذا تكرار لما سبق، ولا فائدة زائدة فيه.

وقال ـ أيضًا ـ:

«وقرأ عليهم هذا التصنيف بلفظه، وكتب عليه أسماء الحاضرين في طبقة سماع، وكان هذا عَين الغلط».

قال أبو عبيدة: ظفرتُ بسماعات بعض تلاميذ ابن ناصر الدين

---

(١) «الرد الوافر» (٢٣٩).

للكتاب[١]؛ كالقطب الخَيْضِري[٢]، وأخيه لأمه جمال الدين عبدالله بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن شيخ الإسلام أبي عمر المقدسي[٣]، وظفرت بكثير من التقريظات نقلها بعض تلاميذه من خطوط كثير من العلماء[٤]، وظفرت بالكتاب ـ أيضًا ـ بخط جماعة من تلاميذه؛ مثل: يوسف بن عبدالوهاب المرداوي الحنبلي[٥]، ونجم الدين عمر بن فهد المكي[٦]، مع آخرين في كل سماع ـ غالبًا ـ.

فأقرأ ابن ناصر الدين كتابه «الرد الوافر»، وأجاز جمعًا به، وكتب أسماء السامعين له في طبقة السماع.

وقول ابن المحمَّرة عن ذلك: «وكان هذا عين الغلط»! فلا أدري ما وجه الغلط؛ إلا أنه جعل نفسه في وجه إعصار العلاء البخاري، الذي تهابه السلاطين والنوَّاب والأمراء!

ولذا لم يجرؤ ابن ناصر الدين على تسميته، واستخدم فكرةً ترفع عنه المناكدة، ويسَّر الله أن يسحب البساط من تحت قدمَيه، وأن يجرِّده من مهابته وغَوشه، فأبرز أمامه أئمة لا يقوى على مقاومتهم ولا أن يَنْبِسَ ببنتِ شفَة في طعنهم أو توجيه السهام لهم، فبقي غضبه وثورته وهيجانه، وهذا صنيع المحجوج والمغلوب!

---

(١) ثم يسَّر الله الوقوف على نسخة ابن ناصر الدين نفسه، وفي آخرها سماعات مجموعاتٍ من الطلبة لهذا الكتاب عليه، انظر: (النموذج رقم ٧) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٢) انظر: (النموذج رقم ٥) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٣) انظر: (النموذج رقم ٢) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٤) نقل ابن فهد تقاريظ جماعة من العلماء، انظر ـ على سبيل المثال ـ: (النموذج رقم ١٠) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٥) انظر: (النموذج رقم ١١) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

(٦) انظر: (النموذج رقم ١٢) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

وقال ابن المحمَّرة عن ابن ناصر الدين بعد كلام:

«وحضر، جاءني؛ فعاتبتُه، فكان جوابه أن قال: أخطأتُ. فقلتُ له: أنصفتَ إذا اعترفتَ بالخطأ، وأنا ما أطلب منك العصمة من الخطأ، ورأيي عليك أن يُعدم هذا التصنيف. فوافق على ذلك، وتوجَّه من عندي، ولم يسمع أحد مجلسه معي إلا الكرام الكاتبين؛ لأنه جاءني آخر النهار، وليس عندي أحد».

قال أبو عبيدة: الكلام فيه إجمال، وليت ابن المحمَّرة بسطه، وقوله: «أخطأت» ما هو متعلَّقه: أهو إقراء الكتاب، أم تأليفه، أم إظهاره!

ثَمَّة قوله: «ورأيي عليك أن يُعدم هذا التصنيف ـ أي: «الرد الوافر» ـ. فوافق على ذلك».

فكيف كانت الموافقة: بالسكوت؛ فـ(لا ينسب لساكت قول)، أم بالإيحاء؛ فابن ناصر الدين لا يريد تثوير ابن المحمَّرة، وهو قاضي قضاة الشافعية بدمشق آنذاك.

وعلى كل حال؛ الحمد لله الذي قضى ببقاء المؤلَّف، ووصل إلينا في المتأخِّرين، فهو أمضى دليل، وأقرب سبيل، وخير محجَّة، على قبول المعتبرين من الفحول على اختلاف المذاهب والمشارب، وتعدد الديار، وتغاير الأقطار، وتباعد الأمصار، مع تعاقب الأعصار، على مدح ابن تيمية، والثناء على عِلمه وتقريراته، وقبول معتقَده.

* مناقشة ابن حجر والسخاوي في أمر ادَّعياه حول «الرد الوافر»

سبق ذكر كلام للسخاوي حول «الرد الوافر» قال فيه عن صنيع مؤلِّفه: «جمع فيه كلام من أُطلق عليه ذلك ـ أي: شيخ الإسلام ـ من الأئمة الأعلام من أهل عصره من جميع **أهل المذاهب سوى الحنابلة**، وذلك شيء كثير»[(١)]، وجدتُ هذه العبارة لشيخه الحافظ ابن حجر، واطلعتُ عليها بخطه[(٢)] في

---

(١) «الضوء اللامع» (٢٩٣/٩)، «طبقات الحنفية» (ق١٨٠/أ).

(٢) انظرها في: (النموذج رقم ٨) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

«التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق١٧١/ب) وقوله: «**سوى الحنابلة**» ليس بدقيق إلا إن قُيِّد بـ(أهل عصره)، والمراد: عصر ابن ناصر الدين الدمشقي؛ لأن الحنابلة المذكورين في «الرد الوافر» كثير، وزادوا عن (العشرين) عالمًا من أصل (سبعة وثمانين)، وفحصتهم، ووجدتُ فيهم ممن هو قريبٌ منه، وآخرهم وفاة محمد بن إسماعيل بن محمد بن بَرْدَس البَعْلَبَكِّي الحنبلي[1] (ت٨٣٠هـ)، ووفاته قبل حصول المحنة بنحو خمس سنوات، فابن ناصر الدين الدمشقي ـ رحمه الله تعالى ـ تقصَّد أن لا يشارك أحدًا من معاصريه من أصحابه واللائذين به من أصحابه وأقرانه وتلاميذه؛ فحاشهم عن المحنة بعدم ذِكرهم، والقِسم الذي استدركناه فيه مِن هؤلاء ومَن بعدهم.

ومراده بـ«سوى الحنابلة»، أي: الأشاعرة فمراد ابن ناصر الدين الدمشقي من كتابه سرد مَن مدح ابن تيمية من الأشاعرة، وأورد كثيرًا سنهم، إلا الطبقة الأخيرة فهم جميعا أشاعرة!

* هل يحتاج «الرد الوافر» إلى طبعة جديدة؟

سنح هذا السؤال في بالي، وخطر في خيالي، وألحَّ عليَّ أكثر مِن مرة، وفي عدة مواطن من بحثي هذا، الذي نسجتُه على مَهَل، وتتبَّعتُ فيه المراسيم، وحصلتُ فيه على الوثائق، وكان جوابه يتأرجح، واستقر عندي أن الحاجة اليوم ماسة، ولاسيَّما مع وجود نسخ خطية جيدة سبق الكلام عنها، وهي ـ على تفاوت بينها ـ مهمة، ولم تُعتمد في مطبوع هذا من جهة، ولوجود معلومات عن محنة ابن ناصر الدين الدمشقي كانت خفيَّة، ولعل الله عَزَّوَجَلَّ يُيَسِّر نسخة المصنِّف[2] من «الرد الوافر»، ليكون فيها الجواب الحاسم على ما احتملناه من أمور تخص هذا الكتاب، عند مناقشتنا السابقة لكلام ابن المحمَّرة.

---

(١) انظر: «الرد الوافر» (٨٢).

(٢) يسَّر الله عَزَّوَجَلَّ الاطلاع عليها في هذه الطبعة، وهي نسخة مكتبة الدولة ببرلين، وتقدَّم وصفها في (النسخة السادسة).

بين ابن ناصر الدين الدمشقي والتقي الحصني

كان للتقي الحصني أتباع في دمشق، وكانت له صولة وجولة بأمر السلطان، «واشتهر اسمه، وامتنع من مكالمة كثيرين، لا سيما من يتخيل فيه شيئًا، وصار قدوة العصر في ذلك، وتزايد اعتقاد الناس فيه، وألقيت محبته في القلوب، وأطلق لسانه في القضاة، وحط على التقي ابن تيمية فبالغ، وتلقى ذلك عنه طلبة دمشق، وثارت بسببه فتن كثيرة، وتصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع مزيد احتقاره لبني الدنيا وكثرة سبِّهم حتى هابه الأكابر»[(١)].

«وكثرت مع ذلك أتباعه حتى امتنع من مكالمة الناس، وصار يطلق لسانه في القضاة وأصحاب الولايات، وله في الزهد والتقلُّل من الدنيا حكايات تضاهي ما نقل عن الأقدمين، وكان يتعصَّب للأشاعرة، وأصيب سمعه وبصره فضعف، وشرع في عمارة رباط داخل باب الصغير، فساعده الناس بأموالهم وأنفسهم، ثم شرع في عمارة خان السبيل[(٢)]؛ ففرغ في مدة قريبة، زاد غيره: أنه لما بناه باشر العمل فيه الفقهاء فمن سواهم؛ **حتى**

---

(١) «الضوء اللامع» (١١/٨٢)، «منادمة الأطلال» (٣٠١) لابن بدران.

(٢) هي بالشاغور، وبُني فيما بعد زاوية سُمِّيَت (الحصني)، قال محمد كرد علي في «خطط الشام» (٦/١٣٦ ـ ١٣٧): «(الحصنية): إنشاء تقي الدين الحصني بالشاغور، وهي موجودة».
وفي ظهر نسخة دار الكتب المصرية (رقم٢١٩٣ ـ تاريخ/تيمور) من كتاب «العنوان في ضبط مواليد ووفيات أهل الزمان» للنعيمي ما نصه: «الحمد لله، كان ابتداء عمارة الزاوية أعلى (خان السبيل) المعروف بـ(خان الحصني ـ قُدِّس سِرُّه ـ) نهار الاثنين من شعبان سنة ١٠٩٢ (اثنتين وتسعين وألف) في =

كان الحافظ ابن ناصر الدين كثير العمل فيه، مع أنه ممن كان يضع من مقداره؛ لرميه إياه باعتقاد مسائل ابن تيمية»[١].

«مات التقي الحصني ـ بعد أن ثقُل سمعه وضعُف بصره ـ في ليلة الأربعاء منتصف جمادى الثانية سنة تسع وعشرين بدمشق، وحملت جنازته على أعناق الأكابر[٢]، وكان يومًا عظيمًا ما تخلَّف عنه أحد من أهل دمشق حتى الحنابلة، مع شدة قيامه عليهم، والتشنيع على من يعتقد ما خالف فيه ابن تيمية الجمهور»[٣].

«وبلغني أن البرهان الحلبي عتبه بسبب ابن تيمية؛ فلم يرد عليه، مع كون التقي هو الذي قصده في الشرفية بالزيارة؛ لأن البرهان تناقل الناس عنده عنه أنه لا يسلم منه متقشف ولا متصلف، حيث يقول للأول: هذا تصيف أو نحوه، وللثاني: هذا تجبر أو تكبر أو نحوه؛ فتحامى البرهان الاجتماع به حتى قصده هو[٤]، وذكره المقريزي في «عقوده»[٥] باختصار، وقال: «كان شديد التعصب للأشاعرة، منحرفًا عن الحنابلة انحرافًا يخرج فيه

= مدة قليلة، ومطلعها من مسجده المعروف بـ(الحصنية) المجاورة للخان المذكور،...» إلى آخر كلامه.

وانظر: «مفاكهة الخلان» (١/٣٨٧)، «منادمة الأطلال» (٣٠١).

(١) «الضوء اللامع» (١١/٨٢ ـ ٨٣).

(٢) ودفن ـ رحمه الله تعالى ـ في رأس القبيبات في أطراف العمارة على جادة الطريق عند والدته، انظر: «يوميات شهاب الدين أحمد بن طوق» (٣/١٠٩٤)، «منادمة الأطلال» (٣٠٢).

وقال ابن طولون في «مفاكهة الخلان» (١/٣٤٩) في حوادث مستهل ذي القعدة (سنة ٩١٦هـ): «وفي هذه الأيام جُدِّد قبر الشيخ تقي الدين الحصني بعمارة مهولة لا تليق به، وعمارته الأولى كانت أليَق بمقام الأولياء والعلماء والصالحين».

(٣) «الضوء اللامع» (١/٨٣).

(٤) انظر ما قدمناه: (ص٢٧٨).

(٥) انظر: «درر العقود الفريدة» (١/١٤٢).

عن الحد؛ فكانت له معهم بدمشق أمور عديدة، وكان يفحشُ في حق ابن تيمية، ويجهر بتكفيره من غير احتشام؛ بل يُصرِّح في الجوامع والمجامع بأن ابن تيمية كافر، فتلقى ذلك عنه أتباعُه واقتدوا به فيه؛ جَرْيًا على عادة أهل زماننا في تقليد من اعتقدوه، **وسيُعْرَضَان جميعًا على الله الذي يعلم المفسد من المصلح، ولم يزل على ذلك حتى مات، عفا الله عنه»**[(١)].

وتقصَّدتُ ذكر هذا[(٢)] ليعلم القارئ شدة معاناة الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في (محنته) من خلال معرفته للبيئة الدمشقية المشحونة ـ آنذاك ـ بكُره كل من يقدِّر ابن تيمية ويحبه ويعظِّمه؛ فكيف بمن يؤلِّف في (مناقبه) ومَدْح العلماء له؟! وحشَد من سماه (شيخ الإسلام) في تصنيفه «الرد الوافر».

اشتدَّ الانحراف على ابن تيمية وأتباعه بعد الذي أثاره العلاء البخاري والتقي الحصني؛ فإنهما ـ عفا الله عنهما وغفر لهما ـ مهَّدا قبول التهم في حقه، وتعلَّم منهما بعض العلماء ـ منهم ابن حجر الهيتمي[(٣)] ـ إلزامات جديدة لابن تيمية، وتخيَّلها واستقرت عنده؛ مما جعله يقول:

«إياك أن تُصغي إلى ما في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية

---

(١) «الضوء اللامع» (١١/٨٣ ـ ٨٤).
وكان للتقي الحصني مطبخ؛ انظر: «التعليق» أو «يوميات شهاب الدين أحمد بن طوق» (١/٤٥)، وله زاوية؛ انظر: «التعليق» (٢/٥٨٨، ٨٤٠) و(٣/١١٠٠)، وله مدرسة، وفيها بعض كتبه؛ مثل: «شرح مختصر صحيح مسلم»؛ انظر: «التعليق» (٢/١٠٣٠ ـ ١٠٣١)، وفي يوم الأحد عاشر ربيع الأول أُخذت الكتب التي بها بخط الشيخ تقي الدين الحصني وخط غيره، حتى قيل: إنها نحو ألف مجلد، انظر: «مفاكهة الخلان» (١/١٩٠).

(٢) مع تكرره سابقًا!

(٣) «الفتاوى الحديثية» (ص ١١٦)، وينظر ما زبرناه بخصوصه في كتابنا «الأغاليط».

وغيرهما ممن اتخذ إلهه هواه، وأضله الله على علم، وختم على سمعه وبصره...»[١].

ومما ألزمه ـ كالعادة ـ:

١ ـ التجسيم.

٢ ـ الجهة.

٣ ـ الانتقال.

وزاد على ذلك:

٤ ـ أنه ـ سبحانه ـ بقدر العرش، لا أصغر ولا أكبر[٢].

بيد أن ابن حجر الهيتمي تشكَّك في ذلك ولم يجزم، وقال على إثر رميه له بالضلال: «فإن صح عنه مكفِّر أو مبدِّع؛ يعامله الله بعدله، وإلا يغفر لنا وله».

والمطلوب ممن يتَّهم أن يأتي بالبرهان على دعواه، وهذا الذي ذكره لم نره في أي كتاب من كتب ابن تيمية، ولا نسبه له واحد من تلاميذه أو عارفيه!

نعم؛ هي لازمٌ لا يلزمه؛ لأنه يقرر أن استواء الله على عرشه ليس كاستواء المخلوقين؛ فيقول في «مجموع الفتاوى» (١٩٩/٥): «ليس استواء الخالق كاستواء المخلوقين».

ويقول ـ أيضًا ـ: «ونزوله واستواؤه ليس كنزولنا واستوائنا»[٣].

---

(١) «الفتاوى الحديثية» (ص ١١٦).

(٢) «الفتاوى الحديثية» (ص ١١٦).

(٣) «مجموع الفتاوى» (١٥/٥، ٢٨، ٣٩، ١٢٦، ١٩٤).
ونحوه في: «تفسير سورة الإخلاص» (ص١٢٢).

فإنْ تخيل صاحب هذه التهمة أن استواء البشر يلزم منه ذلك؛ فهي ليست كذلك في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

وينبغي لفت النظر إلى قول ابن حجر نفسه في «الفتاوى الحديثية» (١١٧):

«وقال بعضهم: ومن نظر إلى كتبه لم ينسب إليه أكثر هذه المسائل؛ غير أنه قائل بالجهة، وله في إثباتها «جزء»، ويلزم أهل هذا المذهب الجسمية والمحاذاة والاستقرار؛ أي: فلعله[١] في بعض الأحيان كان يصرح بتلك اللوازم فنسبت إليه، سيما ومن نسب إليه ذلك من أئمة الإسلام المتفق على جلالته وإمامته وديانته، وأنه الثقة العدل المرتضى المحقق المدقق؛ فلا يقول شيئًا إلا عن تثبُّت وتحقُّق ومزيد احتياط وتحرٍّ[٢]، سيما إن نسب إلى مسلم ما يقتضي كفره ورِدَّته وضلاله وإهدار دمه؛ فإن صح عنه مكفِّر أو مبدِّع...» إلى آخر ما نقلناه عنه.

ويُلفت النظر هنا إلى أمور:

الأول: عدم نسبة المسائل المزبورة له، ولا سيما التهمة الأخيرة؛ هو الذي يقتضيه البحث العلمي النزيه.

الثاني: من نظر إلى كتب ابن تيمية يجد براءته من التهم التي ذكرها.

---

(١) هل يحكم على ابن تيمية بـ(لعله)!! ويرتَّب على الحكم (تكفيره)؟! لله في خلقه شؤون!

(٢) هذا توسيع منه في تحسين الظن بالعلاء البخاري وتقي الدين الحصني! والواجب توسيع الظن بمن يتهم بالكفر، واستصحاب براءته، مع عدم إدانته إلا بعد قيام الحجة.

الثالث: لم يُثبت ابن تيمية الجهة لله ابتداءً، وإنما جعلها من الألفاظ المحتملة التي لا تنفى ولا تثبت إلا بعد الاستفصال[١].

الرابع: اللوازم المدعاة ليست بلازم له حتى على ما قرره الهيتمي نفسه.

الخامس: قوله: «فلعله في بعض الأحيان كان يصرح...».

قلت: ولعله ما كان يصرح، والقضية يترتب عليها تضليل وتكفير، وإثبات ذلك بـ(لعل) ليس منهجًا علميًّا؛ والمنقول عنه في كثير من كتبه تصريحه بأن لوازم الأشاعرة لا تلزمه؟!

السادس: الشَّنْشِنَةُ بالجلالة والإمامة والديانة في أمر كهذا دون التصريح، على وزان قول المحدثين: (أخبرني الثقة)، وهذا لا يُعتَمد عليه، ولا يُؤخَذ به إلا بعد التصريح والبيان المفقودين في حق ابن تيمية إزاء هذه التهم.

السابعة: لو وقع التصريح؛ فلا بد من العدالةِ والأمانةِ في النقل وعدمِ وجود العداوة، ويكفي احتمال الخطأ في النقل!

وقد وجدتُ ابن طولون الدمشقي في كتابه «ذخائر القصر في تراجم نبلاء العصر» (٢/ ٨٢٠) يعزوه للحافظ صلاح الدين العلائي.

ومشكلة ابن تيمية بعامة مع الشافعية الذين عاصروه، وامتد الأمر إلى من جاء بعده؛ فهم الذين نابذوه وعملوا على إلصاق التهم بلوازم قوله، إلا أنهم لم يكفِّروه وتأولوا له، هكذا صنع التقي السبكي والعلائي وغيرهما، وسيأتي بسطه وبيانه في كتابي «الأغاليط في المراسيم السلطانية الصادرة في حق شيخ الإسلام ابن تيمية».

---

(١) انظر كلامه حولها: (ص ٣٥٤ ـ ٣٥٦).

وتنامت المؤاخذات فيما بعد عندهم حتى وصلت ـ للأسف! ـ إلى التكفير[١]، وما اعتمدوا على شيء ذي بال، ولو كان الأمر كما قالوا؛ لصرح به أوائلهم، وطار عند متأخريهم، وتأمل عبارات ابن حجر الهيتمي وتردده وذكره ذلك على الاحتمال؛ ليظهر لك صدق ما قلناه.

ثم؛ الناظر في كتب متأخري الشافعية يجد لهم تفصيلًا في المجسمة، ولا يطلقون القول بتكفيرهم، وأن من قال (جسم لا كالأجسام) فهو ـ على الراجح عندهم ـ ممن لا يكفر، وهذه بعض النقولات التي تؤيد ذلك:

قال النووي في «الروضة» (٦٦/١٠):

«اختلفوا فيما لو قال: (فلان في عيني كاليهودي والنصراني في عين الله) أو (بين يدي الله)؛ فمنهم من قال: هو كفر. ومنهم من قال: إن أراد الجارحة كَفَر، وإلا فلا».

قال الأذرعي في «قوت المحتاج» (١٠/٩) معلِّقًا عليه: «الظاهر أنه لا يكفُر مطلقًا؛ لأنه ظهر منه ما يدل على التجسيم، والمشهور أنَّا لا نكفر المجسِّمة».

نقله وأقرَّه الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (١٣٣/٤).

وقال ابن حجر الهيتمي في «تحفة المحتاج» (٨٦/٩) وهو يذكر صور الكفر:

«أو أثبت له ما هو منفيٌّ عنه إجماعًا؛ كاللون أو الاتصال بالعالم، أو الانفصال عنه، فمدَّعي الجسمية أو الجهة إن زعم واحدًا من هذه كفَر،

---

(١) بل عادت عند بعض الجماعات المعاصرة المعروفة بتعصبها للأشعرية والشافعية؛ فرمت بالتكفير من يقول عن ابن تيمية (شيخ الإسلام)، وهم ومن لفَّ لفَّهم يعرفون العلاء البخاري ويعتمدون كلامه في تكفير ابن تيمية!

وإلا فلا؛ لأن الأصح أن لازم المذهب ليس بمذهب [أي: وإن كان لازمًا بيِّنًا؛ لجواز ألا يعتقد اللازم]، ونُوزع فيه بما لا يجدي».

ثم قال: «قيل أخذًا من حديث الجارية: يغتفر نحو التجسيم والجهة في حق العوام؛ لأنهم مع ذلك على غايةٍ من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق».

ونقله وأقرَّه: التَّرمَسي في «حاشيته» المسماة «المنهل العميم» (٦١١/٣)، وزاد ما أثبتناه بين المعقوفتين[١]، وهي تضاد تقرير العلاء البخاري؛ فتأمل!

وقال سليمان البُجيرمي[٢] في «تحفة الحبيب على شرح الخطيب» (١٢١/٢) شارحًا قول الخطيب الشِّربيني في «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (الذي لا يكفر ببدعته): «كالمجسِّم»، ثم فصَّل في أحكامه؛ فقال:

«هذا مرجوح، **وعدم تكفيره هو الراجح**، والمراد به من يعتقد الجسمية فقط، وإن كان يلازمها العرض؛ كالبياض، والسواد، أو لزمها الجهة؛ إذ لازم المذهب ليس بمذهب، **ولا يكفر معتقد الجهة على الراجح**؛ فتأمل!

(ق ل) ـ إشارة لأحمد بن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩هـ) ـ: وكتب الشوبري: «قوله: «كالمجسم» صريحًا». قال (حج) ـ إشارة لابن حجر الهيتمي ـ: وهو الذي يتجه ترجيحه من تناقض ما وقع في «الروضة» و«المجموع»، لكن محله فيمن اعتقد أنه ـ تعالى ـ جسم كالأجسام، وعليه

---

(١) أخذه من «حواشي الشيخ عبدالحميد الشرواني والشيخ أحمد بن قاسم العبادي على تحفة المحتاج» (٨٦/٦)، وتوسعا في تقرير مذهب الشافعية على النحو الذي قررناه، وأيَّد التفصيل الذي شرحناه.

(٢) ينظر له في ترجيح عدم تكفير المجسِّمة: «حاشيته على شرح منهج الطلاب» المسماة: «التجريد لنفع العبيد» (٢٩١/١، ٣١١) و(٢٠٥/٤).

يحمل إطلاق المجموع أنه يكفُر، أما من اعتقد أنه جسم لا كالأجسام؛ فلا يكفُر، وعليه يحمل إطلاق «الروضة» وغيرها؛ بل المشهور عند أئمتنا أنه ليس بكفر. اهـ.

وجمع في «الإيعاب» بينهما بأن ما هنا محله إن صرح بشيء من لوازم الجسمية كالبياض والسواد، وما هناك فيما إذا لم يصرح بشيء من ذلك؛ لأن **الأصح** عند الأصوليين أن (لازم المذهب ليس بمذهب)، وقوله (ليس بمذهب) وإن كان كفرًا، ما لم يلتزم صاحبه. اهـ.

وذكر (حج) في «فتاويه الحديثية» [ص ١٤٩] نقلًا عن الأذرعي وغيره: أن المشهور عدم تكفير المجسِّمة وإن قالوا: له جسم كالأجسام؛ لأنهم مع ذلك قد لا يعتقدون لوازم الأجسام. اهـ.

وفي «المسايرة» و«شرحها» [ص ٢٦ ـ ط بولاق]: ومن سماه جسمًا، وقال: لا كالأجسام؛ يعني: في نفي لوازم الجسمية، كبعض الكرامية؛ فإنهم قالوا: هو جسم، بمعنى موجود، وآخرون منهم قالوا: هو جسم بمعنى قائم بنفسه؛ خطأ، لكن **خطؤه في إطلاق الاسم لا في المعنى**. اهـ.

وقوله: (صريحًا) بخلاف المجسم ضمنًا؛ كالقائل بالجهة أو بلون ـ مثلًا ـ؛ لأن ذلك من لوازم الأجسام، **والمعتمد عدم تكفير المجسِّمة مطلقًا، وكذا الجهوية**؛ أي: لغلبة التجسُّم على الناس[1]، وأنهم لا

---

(١) ما هو سبب هذه الغلبة؟ لا يقع التجسيم إلا بسبب جهل في الشرع، على حد ما في «شرح نهج البلاغة» (٣/٢٢٧) لابن أبي الحديد: «رأيت في عصري هذا من الطائفة المجسمة من قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] أنهم قيام على رأسه بسيوفهم وأسلحتهم. فقال له رجل ـ على سبيل التهكم ـ: يحرسونه من المعتزلة أن يفتكوا به. فغضب! وقال: هذا إلحاد. فقال له: وما قلت كفر صراح»، وهو كذلك في «قيد الأوابد من الفوائد والعوائد والزوائد» (٢/٥٥٥) لعبدالملك بن حسين العصامي =

يفهمون موجودًا في غير الجهة، وعبارة العناني: «قوله: «كالمجسم صريحًا»؛ أي: المعتقد كونه ـ تعالى ـ كالأجسام، بخلاف ما إذا اعتقد أنه جسم كالأجسام، **والمعتمد أنه لا يكفَّر مطلقًا**، سواء كان اعتقاده مطلق التجسُّم أو أنه كالأجسام؛ فالمجسم: من يثبت لله جسمًا، تعالى الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن ذلك علوًّا كبيرًا. واحترز بالتصريح عمن يقول بالجهة، يعني أنه ـ تعالى ـ في جهة، ويلزم منه أنه جسم لكنه ليس صريحًا؛ فلا يكفر». اهـ بالحرف، وأصله للزيادي.

قلت: **والقلب إلى التفصيل أميل**؛ فقد قال (حج) في «الأعلام» [ص ٢٢٢]: والمشهور من المذهب ـ كما قاله جمعٌ متأخرون ـ: أن المجسِّمة لا يُكفَّرون، لكن أطلق في «المجموع» تكفيرهم، وينبغي حمل الأول على ما إذا قالوا: (**جسم لا كالأجسام**)، والثاني ما إذا قالوا: (**جسم كالأجسام**)؛ لأن النقض اللازم على الأول قد لا يلتزمونه، ومرَّ أن **لازم المذهب غير مذهب**، بخلاف الثاني؛ فإنه صريح في **الحدوث والتركيب والألوان والاتصال، فيكون كفرًا**؛ لأنه أثبت للقديم ما هو منفي عنه بالإجماع وما علم من الدين بالضرورة انتفاؤه عنه، ولا ينبغي التوقُّف في ذلك. اهـ بالحرف.

فتلخص في المجسِّمة ثلاثة أقوال: التكفير مطلقًا، وعدمه مطلقًا، والتفصيل، والله الهادي إلى سواء السبيل.

وذكر (حج) في الكتاب المذكور أن القائلين بالجهة لا يكفُرون على الصحيح، قال: نعم، إن اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره كفروا إجماعًا. اهـ. فليُحْفَظ.

فإن قلتَ: ما المعتمد؛ فإن الزيادي والعناني أطبقوا على أن المعتمد عدم تكفير الجسمية مطلقًا وابن حجر؟

= (ت ١١١١هـ)، وينظر للتوسع منه: (١/٢٠٢، ٢٧٦ و٢/٢٨٦ و٣/٣١، ١١٥)، وفصلت شديدًا في هذا الأمر في كتابي «الأغاليط» (٢/٧٠٧ ـ ٧٢٠).

قلتُ: القلب إلى التفصيل أميل» انتهى كلامه.

هذه هي أقوال بعض الشافعية[١] ومتأخِّري محققيهم، ومنه يُعلم خطأ إطلاق تكفير المجسِّمة بعامة، وابن تيمية بخاصة، لأنه يفصِّل في مطلق (الجسم) على الله عَزَّوَجَلَّ مع إقراره بأن هذا الإطلاق بدعة، ويعلِّق الحكم على تصور قائله، وقرَّره في كثير من كتبه، مثل: «شرح حديث النزول» (٦٩ ـ ٧٦) و«مجموع الفتاوى» (٣/٣٠٦ ـ ٣١٠) و(١٣/٣٠٤ ـ ٣٠٥) و«منهاج السنَّة النبوية» (٢/١٣٤ ـ ١٣٥، ١٩٢، ١٩٨ ـ ٢٠٠، ٥٢٧)، وقد أطلق شيخ الإسلام على وصف الله بِـ(الجسم) في «شرح حديث النزول» أنَّه «لفظ مبتدع في الشَّرع محرَّف في اللغة، ومعناه متناقض في العقل، ويفسد الشَّرع واللغة والعقل».

وذكرَ شيخ الإسلام مرادَ من وصف الله بِـ (الجسم) وقال: «من زعم أنَّ الربَّ مركَّبٌ بمعنى أنَّه يقبلُ التَّفريق والانقسام والتَّجزئةَ؛ **فهذا من أكفر النَّاس وأجلهم، وقوله شرٌّ من قول الذين يقولون: إنَّ لله ولدًا، بمعنى أنَّه انفصل منه جزء فصارَ ولدًا له».**

وقال في «شرح حديث النزول» (٧٥ ـ ٧٦):

«إذا قيلَ: **هو جسم**، بمعنى أنَّه مركَّبٌ من الجواهر المنفردة أو المادَّة والصُّورة؛ **فهذا باطل**، بل هو ـ أيضًا ـ باطل في المخلوقات، فكيف في الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ؟!

وهذا مما يمكن أن يكون قاله بعض المجسِّمة والهشاميَّة والكراميَّة وغيرهم ممَّن يُحكى عنهم التَّجسيم، إذ من هؤلاء من يقول: إنَّ كلَّ جسم فإنَّه مركَّب من الجواهر المنفردة، ويقولون مع ذلك: إنَّ الرَّبَّ جسم،

---

(١) طولت في كتابي «الأغاليط» النقولات عن الشافعية بأوعب من المذكور هنا، ثم ذكرت أقوال المذاهب الثلاثة المتبوعة الأخرى في هذه المسألة، فلينظر فإنه مهم.

وأظن هذا قول بعض الكراميَّة، فإنَّهم يختلفون في إثبات الجوهر الفرد، وهم متَّفقون على أنَّه ـ سبحانه ـ جسم، لكن يحكى عنهم نزاع في المراد بالجسم؛ هل المراد به **أنَّه موجود قائم بنفسه، أو المراد به أنَّه مركَّب؟** فالمشهور عن أبي الهيثم وغيره من نُظَّارهم أنَّه **يفسر مراده بأنَّه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لا بمعنى أنَّه مؤلَّف مركَّب.**

وهؤلاء ممن **اعترف نفاة الجسم بأنَّهم لا يكفرون**؛ فإنَّهم لم يُثبتوا معنى فاسدًا في حقِّ الله ـ تعالى ـ، لكن قالوا: إنَّهم أخطؤوا في تسمية كل ما هو قائم بنفسه، أو ما هو موجود: (جسمًا) من جهة اللغة، قالوا: فإنَّ أهل اللغة لا يطلقون لفظ الجسم إلَّا على المركَّب.

والتحقيق أنَّ **كِلا الطَّائفتين مخطئة على اللغة**: أولئك الذين يسمُّون كل ما هو قائم بنفسه جسمًا، وهؤلاء الذين سمَّوا كلَّ ما يشار إليه وترفع الأيدي إليه جسمًا، وادَّعوا أنَّ كل ما كان كذلك فهو مركَّب؛ وأنَّ أهل اللغة يطلقون لفظَ الجسمِ على كلِّ ما كان مركَّبًا، **فالخطأ في اللغة والابتداع في الشَّرع مشترك بين الطائفتين**».

فهو رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر لفظ الجسم على لسان المتكلمين في أهل الإثبات، ثم بيَّن حكم ذلك، والعدل القول ببدعية ذلك، وأمَّا الحكم فعلى المعنى القائم في نفس قائله، وهذا الذي توصل إليه علماء الشافعية ـ كما رأيت ـ، وهذا هو معنى كلام شيخ الإسلام وتفصيله، فكلٌّ من الفريقين يلتقيان في المعنى والفحوى، وإن كان **كلام ابن تيمية أوعب وأوضح**، وفيه بيان حكم مرادِ المتكلمين من أهل الإثبات على وجه أدق، فالاحتجاج على ابن تيمية باللوازم فيه إلزامه بما لم يخطرُ بباله، وهو من قلَّة التحقيق، ومن المجازفة والهجوم على الآخرين من غير تثبت ولا رويَّة، بل هو من التحكُّم والتشهِّي وحظ النَّفس، وهو مع ذلك كلِّه من الحرمان في إصابة الحق، فكيف إذا انضاف لذلك أنَّ فيه تقوُّلًا على الآخرين بما لا يقولونه؟ فلا أقلَّ ممَّن افتتن بكتابات خصوم ابن تيمية ومناوئيه أن يراجع وراءهم،

وأن يتأمل كلامهم ويدقق في نقولاتهم، فإنَّه سيجد الكثيرَ من هذا النَّوع الذي أشرنا إليه، وليسَ هذا موطن بسط ذلك، ولكن المقام اقتضى هذا التوضيح، والله الموفق.

وتبقى التهمة الأخيرة التي ذكرها ابن حجر الهيتمي، ومما يبرِّئ ابن تيمية منها بيقين من غير أدنى ظنٍّ أو تخمين؛ **أمران:**

الأول: تقريره: «إن العرش صغير في عظمة الله»[1]، وقوله: «من قال إنه ـ تعالى ـ في استوائه على العرش محتاج إلى العرش احتياج المحمول إلى حامله فإنه كافر؛ لأن الله غنيٌّ عن العالمين، حي قيوم، هو الغني المطلق، وما سواه فقير إليه»[2].

الآخر: نقله في «تلبيس الجهمية» (٢٤١/٣ و ٦٩٤) عن عثمان بن سعيد الدارمي في «الرد على المريسي» (ص١٧٢ ـ ط الشوامي)، وأسوق لفظ ابن تيمية ليتضح نكران ابن تيمية هذه العبارة، قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وأعجب من هذا كلِّه قياسك الله بقياس العرش ومقداره ووزنه من صغير أو كبير، وزعمتَ ـ كالصبيان العميان ـ إن كان الله أكبر من العرش أو أصغر منه أو مثله!».

فإيراد ابن تيمية هذا النقل في معرض الرد على المجسمة؛ يدل دلالةً واضحةً على براءته مما نسبه له ابن حجر الهيتمي.

وهكذا تتتابع المحن، ويأخذ كل بغيض بلازم قولٍ لابن تيمية، ويبني عليه أوهامًا، ويشغل الناس به، ولا قوة إلا بالله.

ورحم الله أبا طاهر السِّلفي؛ حيث أنشد لنفسه:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤٣٨/٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨٨/٢).

١ ـ ضَلَّ المجسِّمُ والمُعَطِّلُ مِثْلُهُ عَنْ مَنْهَجِ الحَقِّ المُبينِ ضَلالا
٢ ـ وأتى أماثِلُهُمْ بِنُكْرٍ لا رُعُوا مِنْ مَعْشَرٍ قَدْ حاوَلوا الإشْكالا
٣ ـ وغَدَوْا يقيسونَ الأمورَ برَأْيِهِمْ ويُدَلِّسونَ على الوَرَى الأقْوالا
٤ ـ فالأوَّلونَ تَعدَّوُا الحَدَّ الَّذي قَدْ حُدَّ في وَصْفِ الإلهِ تعالى
٥ ـ وتَصَوَّروهُ صورَةً مِنْ جِنْسِنا جِسْمًا وليسَ اللهُ عَزَّ مِثالا
٦ ـ والآخِرونَ فَعَطَّلوا[1] ما جاءَ في الـ ـقُرْآنِ أقْبِحْ بالمَقالِ مَقالا
٧ ـ وأَبَوْا حديثَ المصطفى أنْ يقبَلوا ورَأَوْهُ حَشْوًا لا يُفيدُ مَنالا
٨ ـ وتَظاهَروا بالمُحْدَثاتِ لنا ولَمْ يَخْشَوْا مِنَ اللهِ العظيمِ وَبالا
٩ ـ فَعَلَيْكَ يا مَنْ رامَ دينَ مُحَمَّدٍ بالشَّافِعِيِّ وما أتاهُ وقالا
١٠ ـ أعْني محمدًا ابْنَ إدريسَ الَّذي فاقَ البَرِيَّةَ رُتْبَةً وكَمالا
١١ ـ وعلا على النُّظَراءِ طُرًّا واغْتَدى شمسَ الهدى والغيرُ كانَ هِلالا
١٢ ـ وابْحَثْ كذا عن صَحْبِهِ وأحِبَّهُمْ وأَجِلَّهُمْ للهِ جَلَّ جَلالا
١٣ ـ وتَجَمَّلَنَّ بِهِمْ وكُنْ مِنْ حِزْبِهِمْ فَهُمُ الجمالُ لئنْ[2] أرَدْتَ جمالا[3]
١٤ ـ وَهُمُ الأئِمَّةُ إنْ أَردتَ أَئِمَّةً وَهُمُ الرجالُ لئنْ أرَدْتَ رجالا[4]
١٥ ـ واعْلَمْ بِأَنَّ أَعَزَّهُمْ وَأَجَلَّهُمْ شيخُ الأنامِ سَجِيَّةً وفِعالا
١٦ ـ مَنْ لَمْ يَخَفْ في اللهِ لومةَ لائِمِ وبِما رآهُ مِنَ الأذى ما بالى
١٧ ـ ذاكَ ابنُ حنبلٍ الإمامُ المُقْتَدى الـ ـمَرْضِيُّ[5] بينَ العالمينَ خِصالا
١٨ ـ وابنُ المُدَينيِّ الذي قَدْ جابَ في طَلَبِ الشَّريعَةِ للإلهِ وَجالا

---

(١) في نسخة برلين: «تعطلوا».
(٢) كذا في الأصل، واستحسن شيخنا العلامة عبدالله العقيل أن تكون: «إذا».
(٣) في نسخة برلين: «جالا».
(٤) هذا البيت من نسخة الظاهرية فقط.
(٥) في نسخة برلين: «قَنْ فاقَ».

١٩ ـ ثُمَّ الرَّبيعانِ اللَّذانِ تَعَنَّيا ... في فِقْهِهِ وتَحَمَّلا الأَثْقالا

٢٠ ـ والأَعْيَنِيُّ ويونُسُ الصُّدَفِيُّ وَالْـ ... ـمُزنيْ أخو يَمَنٍ إِلَيْهِمْ مالا

٢١ ـ وكذاكَ حَرْمَلَةُ بنُ يَحْيَى والْـ ... ـبويطيُّ الذي قَدْ أعْجَزَ الإشْكالا

٢٢ ـ واذْكُرْ أبا ثَوْرٍ فقيهَ عِراقِهِ ... وفَريدَها والحارِثَ النَّقَّالا

٢٣ ـ وكذا حميديَّ الحجازِ وبعدَهُ ... عبدَ العزيزِ ولا تَكُنْ مَيَّالا[١]

٢٤ ـ والزَّعْفرانيَّ الصَّدوقَ ورَهْطَهُ ... مِنْ كُلِّ قُطْرٍ واعْرِفِ الأبْطالا

٢٥ ـ وَتَمَسَّكَنَّ بِهِمْ على طَبَقاتِهِمْ ... وبِما رَوَوْا مِنْ سُنَّةٍ تَتَلالا

٢٦ ـ وتفاخَرَنَّ بِكُلِّ ما حَصَّلْتَهُ ... مِنْ عِلْمِهِمْ وأَجِلَّهُ إجْلالا

٢٧ ـ فالشَّافِعِيُّ أتى به عَنْ مالِكٍ ... وذَويهِ لا عَنْ رَأيِهِ وتغالى

٢٨ ـ وهُمُو عَنِ الأتباعِ والأتباعُ عَنْ ... صحبِ الرَّسولِ روايةً وسُؤالا

٢٩ ـ والأصلُ ما كانَ الرسولُ وصحبُهُ ... قِدَمًا عَلَيْهِ وما سِواهُ فَلَا لا

قال الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ: الأعيني: عنيتُ به محمدَ بن الحكم بن أعين المصري.

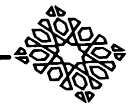
والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم[٢].



---

(١) في نسخة برلين: «مَثَّالا».

(٢) نقلها البصروي من خط الشيخ عبدالقادر النعيمي بسنده إلى أبي طاهر السِّلفي، وهي محفوظة في مكتبة برلين، رقم (we٠٩) (ق ٧٣/أ ـ ٧٤/أ)، وفي الظاهرية (مجاميع ـ رقم ٨٠) (ق٣٣ ـ ٣٦)، ونشرت القصيدة بتحقيق فضيلة الشيخ نظام يعقوبي في «لقاءات العشر الأواخر بالحرم المكي» (المجموعة الرابعة) (رقم ٤٢). انظر: كتابي «ترجمة النعيمي» (ص ١٦٨ ـ ١٧١).



مُخلَّفاتُ المِحنَةِ ونَتائجُها

للمحنة آثار سلبية كثيرة وكبيرة، ولها ولما سبقها من مِحَن امتداد إلى هذه الأيام، وما زال ـ للأسف! ـ يتعلَّق بعض من اعوَجَّ فهمه، وطاش عقله، بموقف علاء الدين البخاري! على الرغم أن الأمر استقر عند علماء الأمة وكبارها على عدم سماع دعوى العلاء في تكفير ابن تيمية، أو اعتقاد كفر من أطلق عليه (شيخ الإسلام).

ومضى كلٌّ من ابن تيمية والعلاء البخاري وابن ناصر الدين الدمشقي إلى ربهم عَزَّوَجَلَّ ليحكم بينهم يوم القيامة! ويا ليت الذي وقع ما كان؛ فإن الأمر لا يخصُّهم فقط، وإنما شمل الخلوف من مئات الألوف من بعدهما، إن لم يكن أكثر.

ونستطيع أن نلخِّص مخلَّفات المحنة إلى قسمين رئيسين:

الأول: خاصٌّ فيمن أدركها وتكلَّم فيها.

الآخر: عامٌّ فيما يخص الحنابلة (التَّيميِّين) وخصومهم (الأشاعرة).

أما ما يخص القسم الأول، فأفضى المتنابذون إلى ربهم ليحكم بينهم بالعدل.

ولكي نستفيد مما جرى؛ أُلقي الأضواء على ما سبق المحنة وما لحقها، في ذكر موقفين[1] تأذَّى فيه بعض أفراد الفريقين!

(١) يخصَّان محنة ابن ناصر الدين الدمشقي، التي أُفردت هذه الدراسة من أجلها.

عرَّض تقي الدين الحصني نفسه لشدةٍ لازمته إلى آخر حياته بسبب طعنه في ابن تيمية، وكانت وفاته سنة ثمان وعشرين وثمان مئة قبل محنة ابن ناصر الدين بنحو سبع سنين، إلا أنه ـ عفى الله عنه ـ آذاه قبل ذلك، ولعل ذلك كان من بواكير ما أصاب ابن ناصر الدين مِن أذى بسبب ذبِّه عن ابن تيمية.

فعلى الرغم من مشاركة ابن ناصر الدين إخوانه العلماء والصلحاء ومحبي الخير في بناء خان السبيل الذي كان للتقي الحصني؛ إلا أن الأخير كان يؤذيه، ويقذع فيه، «ويضع مقداره، ويرميه ـ باحتقار ـ بمسائل ابن تيمية»[١].

ومن أهم مظاهر الشدة التي عرَّض الحصني نفسه لها: ما أخبر عن نفسه من محاولة قتل الغوغاء من محبِّي ابن تيمية له.

قال البقاعي: «حدَّثني صاحبنا الفاضل البارع برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القادري الشافعي قال: أُخرج إلى الشيخ الصالح عيسى البطايني ورقة بخط الشيخ تقي الدين الحصني، فقال لي: هل تدري ما سببها؟ قلت: لا. قال: كنت من ليالٍ طالِعًا إلى الصالحية بين البساتين، وإذا بجماعة من الحنابلة يقولون عن الشيخ: إنه عمِيَ من كلامه في ابن تيمية؛ وكان سبب ذلك أنه حصل له في عينيه شيء فقدح فأبصر. فقلت لهم: أنتم قوم تقولون ما لا تعلمون. فأرادوا قتلي، فحال الله دونهم بجماعة قد أغاثوني، فنمتُ في بيتي في الصالحية وأنا في غاية الضيق من ذلك، فلما أصبحتُ كان أول طارق عليَّ شخص من عند الشيخ ومعه هذه الورقة، من غير أن أكون أعلمْتُ أحدًا بقصتي.

وهي ـ والحمد لله مستحق الحمد ـ:

---

(١) «عنوان الزمان» (٢/١٢١).

مَـا أَكْـثَـرَ الـنَّـاسَ ومَـا أَقـلَّـهـم وَمـا أَقـلَّ فـي الـقـلـيـلِ الـنُّـجَـبـا
لَـيـتَـهُـم لـم يـكـونـوا خُـلِـقُـوا مُـهـذَّبـيـن صَـحِـبـوا مُـهـذَّبـا

هؤلاء قوم قلوبهم فارغة عند الله عَزَّوَجَلَّ ، قد سلبها الشيطان، وبثَّ فيها دواهيه، ونشرها في أبدانهم؛ فأطلقوا ألسنتهم فيما ليس لهم به علم، ويحسبونه هيِّنًا وهو عند الله عظيم، ومن أقوى أدلَّة ذلك: عدم احترامهم لكلام الله، وإشاعتهم الفاحشة في حق المؤمنين، فسوف يلقون غيًّا، ذلك في الدنيا والآخرة، ولا يتأثر مِن كلامهم إلا شخص ضعيف العقل والعِلم؛ لأنهم أهل بدعة وضلال»[(١)].

قال أبو عبيدة: على الرغم مما في كلامه من دعاوى خطيرة، تحوم حول الكفر؛ إلا أن التعميم ـ من جهة ـ آفة هذه المحن، ومحاسبة العقلاء بفعل السفهاء آفةٌ أُخرى، وتضخيم الأمور وتكبيرها، والدخول في النوايا والقلوب؛ قلَّ من يسلم منها، ولا قوة إلا بالله!

لم يسلم التقي الحصني من مناكدات إلى آخر حياته، بل بقي ذلك في مماته وعند تجهيز جنازته.

«توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ثمان وعشرين وثمان مئة بالليل **وأوصى أن يُخرجَ به بغَلَس؛ ففُعِل ذلك، ففات غالبَ الناس الصلاةُ عليه، فذهبوا إلى قبره وصلَّوا عليه**، وكان يومًا عظيمًا، ما أعلم أن أحدًا من أهل دمشق تخلَّف حتى الحنابلة، وكان شديد القيام عليهم والتشنيع على ما يَعتقد ما خالف فيه ابن تيمية الجمهور»[(٢)].

فوفاته ـ رحمه الله تعالى ـ كانت في أجواء فيها قلاقل، وهو يعلم

(١) «عنوان الزمان» (٢/١٢١).
(٢) «عنوان الزمان» (٢/١٢٠ ـ ١٢١).

حال الناس وموقفهم منه، فأوصى أن يُخرج به بغَلَسٍ، ولا يكون هذا إلا بعد فِكر ورويَّة، وتقليب جميع الاحتمالات، وما صنع ذلك إلا خوفًا من خصومه وأعدائه في الدنيا.

ومنه يُعلم أن محنة ابن ناصر الدين كانت في جوٍّ فيه ما فيه من الأخذ والرد، والجذب والصد، والمناكدة والمنابذة، والمخاصمة والملاسنة، وبقيت على هذا الحال؛ حتى ورث زمام أمور الأشاعرة أعجمي بخاري، فزاد الطِّينَ بِلَّة، والفتنة شدة، ففعل ما أبدَيناه بعد سنين من موت التقي الحصني.

وكان من المناضلين المدافعين عن ابن ناصر الدين ـ آنذاك ـ تلميذه قطب الدين محمد بن محمد بن عبدالله الخَيضِري، وهو شاب لصيق به، عُرف به، وتخرَّج عليه، ونسخ كتابه «الرد الوافر»، وذكر في منسوخه شتائم على العلاء البخاري، وصبَّ غضبه عليه بالتزيُّد في مدح شيخه، وبنقل تلك الأبيات[1] التي فيها إقذاع على العلاء.

كان عُمر الخيضري في وقت المحنة أربعة عشر عامًا؛ إذ ولد سنة إحدى وعشرين وثمان مئة[2]، والمحنة كانت في سنة خمس وثلاثين.

ولكنه وقف على تفاصيلها فيما بعد، وتكلَّم فيها، وشاع ذلك عنه، فأُخذ بعدها بفترة، ولعل ذلك كان في أواخر حياة شيخه ابن ناصر الدين الدمشقي، الذي مات، وللتلميذ نحو إحدى وعشرين من السنين.

ونبسط ما جرى له بكلمة، فنقول ـ وبه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أصول وأجول ـ:

---

(١) انظرها في: (النموذج رقم ١٣) من النماذج الملحقة آخر الكتاب، وهي بخط القطب الخيضري.

(٢) انظر: «الضوء اللامع» (٩/١١٧)، «نظم العقيان» (١٦٢)، «البدر الطالع» (٢/٢٤٥).

* ترجمة موجزة للخَيضِري بقلمه[١]

قال أبو الخير محمد بن محمد بن عبدالله بن خَيْضِر[٢] الزُّبيدي[٣] الخَيْضِرِي: بفتح أوله، وسكون ثانيه، وضاد معجمة مكسورة، وراء، نسبة إلى (خَيضِر)، اسم يُنسب إليه جماعة من العرب، هم الآن بأرض البلقاء[٤]، وهو خيضر بن سليمان بن داود بن فلاح بن

---

(١) مأخوذة من ترجمته الذاتية في كتابه «الاكتساب في معرفة الأنساب» (١/ق٢١٧ ـ ٢١٨)، نسخة عارف حكمت، رقم (١/١٢٣٦/ف)، في جزءين، هما اليوم في المحمودية (٢٥٢٣) و (٢٥٢٤)، و(الجزء الأول) بخط المصنِّف في المكتبة العباسية بالبصرة الموقوفة على آل باشْ أعْيان رقم (٣٣٣)، وفي أول الجزء حاشية بخط ابن حجر، وأخرى بخط المقريزي، فرغ منه يوم الأحد ١٢ شوال (سنة ٨٤٤هـ) بالمدرسة المنكوتَمُرِيَّة بحارة بهاء الدين بالقاهرة، من (حرف الهمزة) إلى (الحاء)، ومنه قطعة (المجلد الثالث) في نسخة فيض الله، رقم (١٣٧٧)، فرغ منه في ٤ صفر (سنة ٨٤٦هـ) بالمدرسة المذكورة من (حرف الفاء) إلى آخر الكتاب، ومنه نسخة في ليدن ٩٠ (١١٦)، وميونخ (١١٤).

ونشر ترجمة الخيضري من كتابه «الاكتساب»: الدكتور أحمد حاج محمد عثمان في مقدمة تحقيقه لكتاب الخيضري «زهر الرياض في ردِّ ما شنَّعه القاضي عياض على من أوجب الصلاة على البشير النذير في التشهد الأخير» (ص١١ ـ ١٦)، ثم طبع «الاكتساب» كاملًا في أحد عشر مجلدًا، وترجمة (الخيضري) فيه (١٧١٠/٣)، وترجمة البلقاوي فيه (٦٨٦/٢)، واعتمدت في هذه النشرة عليه، والحواشي المثبتة هنا على هذه الترجمة من صاحب هذه السطور، فاقتضى التنويه والتنبيه، وسبقت مصادر ترجمة الخيضري في (ص٧٠ ـ ٧١).

(٢) ضبطها البقاعي في «عنوان الزمان» (ق٣٣١/أ) بقوله: «بفتح المعجمة، وإسكان التحتية، وكسر المعجمة».

(٣) بالضم، أفاده البقاعي وغيره.
وزاد البقاعي: (الترملي)، قال: «بفوقانية ومهملة ولام».

(٤) مركزها الآن مدينة السلط في أردننا المحروس، وفيها لليوم قبيلة معروفة اسمها: (الخضري).

حُمَيْدة[١] الزُّبيدي، من عرب زُبيد[٢]؛ القبيلة المشهورة القاطنين للبرية، ثم إن سليمان هذا ووالده انتقل إلى أرض البلقاء، ونزل على بني مهدي، وهم أمراء البلقاء؛ فحالفهم، ووُلد له بها عدة أولاد صاروا أمراء، وكثُرت ذريَّتهم، وانتشرت أفخاذًا وفصائل وعمائر وبطونًا.

ومنهم: والدي أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن خَيْضِر، وقد قدَّمتُ ذكره في البلقاوي[٣]، وذكرتُ أنه خرج منها وهو صغير، وسكَن دمشق، ووُلد له بها أولاد.

منهم: الفقير المسكين الخطَّاء المذنب: أبو الخير محمد بن محمد،

---

(١) كذا! وصوابها (ضميدة) كما في «الضوء» (١١٧/٩) وغيره، وضبطها البقاعي بقوله: «بمعجمة مصغَّر».

(٢) أفردها بالتأليف غير واحد؛ منهم: عبداللطيف كريم الزُّبيدي العراقي، له «زُبيد، أصولها وفروعها»، طبع ـ دون تأريخ واسم الناشر ـ في العراق، وهي أصل لكثير من العوائل العراقية كـ (الدليمي) و(الجبور) و(الجنابيين) و(العزة) و(بني ركاب).

(٣) قال المؤلف في حرف (البلقاوي) من «الاكتساب» (١/ق٨٣ ـ ٨٤) أو (٦٨٧/٢ ـ ٦٨٨): «قلت: ومنها والدي أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن خَيضِر الخَيْضِري، وُلد بها، ونشأ على طريقة العرب في اللبس والزِّي، ثم انتقل عنها وهو صغير إلى دمشق، وحفظ القرآن، واشتغل بالفقه على مذهب أبي حنيفة، وقرأ شيئًا من الحديث على الجمال عبدالله ابن الشرائحي وغيره، وشارك في علوم، ثم داخل الدولةَ، وتصرَّف عندهم، وتولَّى وظائف حُمِد في مباشرتها، ورأيتُ جماعة يثنون على جودته وخَيره، وتزوَّج بوالدتي زينب بنت الخَواجا الكبير المحترم علاء الدين علي بن محمد الحريري الحنفي، فرُزق منها عدة أولاد، ماتوا وهم صغار، ولم يتأخر منهم إلا كاتب هذه الأحرف، وهو يسأل الله المسامحة، وسأذكر مولدي في حرف الخاء المعجمة ـ إن شاء الله تعالى ـ.

مات والدي ليلة الأحد مستهل سنة عشرين وثمان مئة، ـ رحمه الله تعالى ـ وسامحه. والله أعلم».

مؤلِّف هذا الكتاب، أرشده الله إلى الصواب، وغفر له ما اقترفه من السيئات، وما جناه من الخطيئات، وسامحه بمزيد فضله وكرمه بما أزلفه في صحته وسقمه.

مولده في ليلة الاثنين نصف رمضان المعظَّم سنة ٨٢١، بمحلة بيت لِهْيَا من ضواحي دمشق المحروسة، ومات والده؛ فنشأ في حِجر أمه يتيمًا، فقرأ القرآن العظيم، وصلى به إمامًا في شهر رمضان، ثم شرع في درس «التنبيه» فحفظه، وحفظ غيره من المختصرات، وألهمه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ وله الحمد والشكر ـ سماع الحديث، ووفَّقه لمحبة أهله، فأول سماعه كان على قاضي القضاة شهاب الدين أحمد بن عثمان الأموي بن المحمَّرة[(١)] لمَّا قدِم الشام[(٢)] قاضيها، وعلى الشيخ أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن موسى السُّلَمي، أحد أصحاب العماد إسماعيل بن كثير حضورًا، ومحمد بن موسى بن سليمان الشَّيرجي سماعًا، ثم على الشيخة أم عبدالله عائشة ابنة إبراهيم بن الشَّرائحي، ثم على خاله[(٣)] العلامة أقضى القضاة تقي الدين الحَرِيري، ثم قَوِيَت همَّته في الطلب فلازم الحافظ أبا عبدالله محمد بن أبي بكر ابن ناصر الدين، وانتفع به في هذا العلم، وأخذ عنه كثيرًا[(٤)]، وسمع منه الكثير، وأكثر عن عائشة بنت الشرائحي، وأبي محمد

---

(١) تقدَّمت ترجمته، وكان من خصوم ابن ناصر الدين الدمشقي، وكتب مرسومًا للسلطان في أتباع ابن تيمية، وتقدَّم بيانه بالتفصيل.

(٢) كان ذلك (سنة ٨٣٢هـ).

(٣) كان من تلاميذ سراج الدين البلقيني، ولذا ترجمته في كتابي «طبقات تلاميذ شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني» (ترجمة رقم ٤٤٠)، وأوردتُ فيه مصوَّرة خطه.

(٤) قال البقاعي في «عنوان الزمان» (ق٣٣١/أ): «وأقبل على السماع صغيرًا، فأكثر منه، ولازم شيخنا ابن ناصر الدين، فتنبَّه به»، وسبق بيانه عند توصيف النسخة الخطية التي بخَطِّ الخَيضِري من «الرد الوافر»، وترى ذلك في: (النموذجين رقم ٥، ١٣) من النماذج الملحقة آخر الكتاب، والله الموفِّق للصواب.

عبدالرحمٰن بن يوسف الطَّحَّان، وأبوي محمد عبدالله، وعبدالرحمٰن، ابني أبي بكر بن زُرَيق، وعلى أمثالهم من أصحاب الحافظ أبي بكر بن المحب بن ناصر الدين بن داود، وشهاب الدين أحمد بن العز، وتلك الطبقة، وعمَّن دونهم، حتى صار له جملة من الشيوخ، يزيدون على المئتين من أهل دمشق، وأجازه من حلب حافظها أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل سِبط ابن العَجْمي، وجماعة معه من أهل حمص، وحماة، وطرابلس، وبعلبك، ومن أهل القدس وغيره، ومصر، ومكة، والمدينة، واليمن، وقد جمع أسماءهم وتراجمهم على الحروف في معجم سماه: «الرَّقْم المُعْلِم في ترتيب أسماء مشايخي على حروف المعجم»[1]، وتفقَّه في تلك المدة على شيخ الشافعية أقضى القضاة فخر الدين يحيى بن يحيى العَنَاني الشافعي المصري، وعلى العلامة شيخ الجماعة علاء الدين علي بن عثمان الصَّيرفي، وتخرَّج به كثيرًا، وانتفع به وحصَّل عنه فوائد نفيسة، ولازمه مدة طويلة، وبحث عليه في علم الأصول، وقرأ في النحو على العلامة علاء الدين القابوني الحنفي وغيره، وانتفع بعلماء دمشق والواردين إليها.

وحضر دروس قاضي القضاة فقيه الشام تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة، ثم لازمه وأخذ عنه وتفقَّه به وانتفع بكلامه وفوائده، ثم رحل إلى بعلبك وقرأ بها على مسندها أبي الحسن علي بن الحافظ عماد الدين إسماعيل بن بَرْدَس، ولقي بها عالم تلك البلاد وشيخ

---

(١) رآه السخاوي بخطه، كما في «الضوء اللامع» (١٢٠/٩)، وسماه: «الرقم المعلم في ترتيب الشيوخ بالسماع والإجازة على حروف المعجم»، وقال: «وما علمتُ كيف عمل، فكثيرًا ما أرسل له أسأله عن شيوخ بعضهم في العلم، وعند ضبط وفاته أو نسبه أو نحو ذلك، مما لا تتم الترجمة بدونه؛ فلا يدري، وكأنه ـ إن كان أكمله ـ اقتصر فيه على نقل ما كتبه النجم بن فهد في مسموعهم ونحوه».

الشافعية بها برهان الدين إبراهيم بن محمد بن المرحِّل، وبحث عليه شيئًا من الفقه، وأجاز له وكتب له خطه بذلك، ثم رجع إلى دمشق وأقام بها يسيرًا، ثم ارتحل إلى القاهرة ولقي بها شيخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، خاتمة الحفاظ، أبا الفضل قاضي القضاة أحمد بن علي بن حجر(١)، فلازمه ملازمة جيدة، وانتفع به، وكتب عنه من تصانيفه، وحصل له منه حظ وافر وإقبال زائد، طول الله عمره، وأحياه زمانًا طويلًا، ويعود إليه كرة بعد أخرى، وأخذ بها عن مفيد الجماعة تقي الدين أحمد بن علي ابن عبدالقادر المقريزي مؤرِّخ عصره، وسمع بها على جماعة من الشيوخ، ثم رحل منها إلى الحجاز وسمع بها على جماعة، ثم بالمدينة، ثم رجع إلى الشام وقد حصَّل في الرحلة أشياء نفيسة.

ثم كثرت أشواقه وتزايد قلقه إلى لقاء شيخ الإسلام أبي الفضل ابن حجر، فأعمل الهمَّة ورحل إلى القاهرة، ودخل القدس في طريقه ولقي به العلامة القطب الرباني الشيخ شهاب الدين ابن رسلان، وسمع منه وأخذ

---

(١) كان قد التقى به في الشام قبل ذلك، قال البقاعي في «عنوان الزمان» (ق٣٣١/أ): «فلما قدم شيخنا شيخ الإسلام ابن حجر دمشق مع الأشرف (أي: الملك برسباي) سنة ست وثلاثين؛ أتيتُ به ـ أي: بالمترجم له ـ إليه، وأبقيتُ عليه، وسألته أن يقرأ عليه بعض «المئة» لابن تيمية، فأجاب. ثم رحل إلى القاهرة سنة ثلاث وأربعين، فلازم شيخنا، وابتدأ يكتب كتابه «الإصابة في أسماء الصحابة»، فحظي عنده جدًّا، وكثُر ثناؤه عليه».
وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (١١٨/٩): «ولازم شيخنا ـ أي: ابن حجر ـ أتم ملازمة، وأخذ عنه جملة من تصانيفه وغيرها، ومما قرأ عليه: «تعجيل المنفعة» و«تغليق التعليق» و«الإصابة» بعد أن كتبها بخطه، وكان قد سلف الثناء عليه، بين يديه من بعض من رآه من تلامذته، **وأنه لم يرَ في حلْقة ابن ناصر الدين أنبل ولا أفتح عينًا منه**، فكان ذلك مقتضيًا لمزيد إقباله عليه، والتفاته إليه، والتنويه إليه، والتنويه بذِكره المقتضي لعليٍّ فخره خصوصًا، ولم يكن عنده ذاك أشبه في الطلب منه».

عنه، ثم رحل إلى القاهرة ولازم شيخ الإسلام ـ وهو حينئذ بين يديه، أفاض الله ـ تعالى ـ نعمه عليه، وجزاه عنه خير جزاء بمنِّه وكرمه ـ في عمل هذا التأليف[١]، وهو يرجو من الله حسن الخاتمة بفضله ومنِّه.

وقد كان كتب قبل هذا التأليف أشياء غالبها في المسوَّدة ولم تكمل؛ فمن ذلك: كتاب «طبقات البارعين من الشافعية»[٢] في مجلدين، زاد فيه على الأسماء التي ذكرها السبكي في «طبقاته الثلاث» خلقًا كثيرًا، وكان قبل ذلك ذيَّل على «الطبقات الوسطى» للسبكي سماه: «كشف المغطّى عن

---

(١) أي: «الاكتساب في تلخيص الأنساب»، ومن القصور قول البقاعي عنه: «جمع فيه بين الرُّشاطي والسمعاني»؛ فموارده فيه كثيرة، أفاد السخاوي في «الضوء» (٩/١١٩) أنه لخص «الأنساب» للسمعاني، وضمَّ لذلك ما عند ابن الأثير والرشاطي وغيرهما من الزيادات ونحوها، وقال: «ما علمته حرَّر واحدًا منها، واشتدَّ حرصي على الوقوف عليها فما أمكن، نعم؛ رأيتُ أوَّلها في حياة شيخنا ابن حجر، وانتقدتُ عليه إذ ذاك بهامشه شيئًا».

وتنبَّه الشوكاني في «البدر الطالع» (٢/٢٤٥) إلى ما جرى بين السخاوي والقطب الخيضري وقال عن ترجمة السخاوي له: «كلها ثلب وشتم؛ كعادته في أقرانه».

قال أبو عبيدة: لو قيَّده بالشاميين، أو ممن له علاقة حسنة بخصمه البقاعي؛ لكان قوله أدق وأقرب للحقيقة، وتتمة كلام الشوكاني ـ وهو حسن ـ: «ومن أعجب ما رأيته فيها من التعصب أنه قدح في مؤلَّفات المترجَم له، ثم قال: إنه ما رآها، وهذا غريب، ولكنه قد أبان العلة في آخر الترجمة؛ فقال: وبالجملة؛ فهو ممن فيه رائحة الفن، بل هو من قدماء الأصحاب، وأحد العشرة الذين ذكرهم شيخنا ـ يعني: ابن حجر ـ في وصيَّته، وإن فعل معي ما أرجو أن يجازى بمقصده عليه» انتهى.

(٢) رأيتُ اسمه بخط مصنِّفه، وهو: «اللمع الألمعيَّة لأعيان السادة الشافعية»، منه نسخة بخطه في دار صدَّام للمخطوطات ببغداد، رقم (٨٦٤٢) في(٢٥٩) ورقة، حققه ثلاثة من الباحثين لنيل درجة الماجستير.

الزوائد والتتمات على الطبقات الوسطى»[١] ثم إنه أعرض عنه وأدخله في الكتاب الكبير.

وأول شيء صنَّفه كتاب: «تحفة العابد بأحكام المساجد» في جزء صغير كتبه عنه بعض أصحابه قديمًا، ثم زاد فيه أشياء كثيرة بحيث صار قدر مجلد في المسوَّدة.

وشرع في شرح «التنبيه» سماه: «مَجْمَع العُشَّاق على توضيح تنبيه الشيخ أبي إسحاق»؛ عمل منه قطعة كبيرة، وبيَّض من أوائله يسيرًا، وابتدأ في تخريج أحاديث «المهذب» على طريقة أهل الفن، يذكر الأحاديث بأسانيده من عدة طرق، ويتكلم على علل الحديث، وما في الرواة من جرح وتعديل، عمل منه قطعة يسيرة سماه: «الطِّرَاز المُذَهَّب في تخريج أحاديث المهذب».

وكتاب: «بُغية المبتغي في تبيين قول الروضة: وينبغي»؛ عمل منه قطعة صالحة، وتجرَّد له بعد ذلك كتاب: «البرق اللموع لكشف الحديث الموضوع»؛ اختصر فيه كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي، وناقشه في كثير منها، وزاد عليه مما تركه كثيرًا، فجاء في مجلدين[٢]، وكتاب:

---

(١) أفاد السخاوي في «الضوء» (١١٩/٩) أن المترجَم له استعار من شيخه ابن حجر نسخة من «الطبقات الوسطى» لابن السبكي؛ فجرَّد ما بها من الحواشي المشتملة على تراجم مستقلة، وزيادات في أثناء التراجم مما جرده السخاوي في مجلد، ثم ضمَّ ذلك لتصنيف له على حروف المعجم، لخَّص فيه «طبقات ابن السبكي» مع زوائد حصَّلها بالمطالعة من كتب أمدَّه بها ابن حجر؛ كالموجود من «تاريخ مصر» للقطب الحلبي، و«تاريخ بخارى» لغُنْجَار، و«تاريخ أصبهان»، وغير ذلك مما يفوق الوصف، وأفاد عن مصادره، وأن ابن حجر فهرسه بخطه، وعتبه في عدم عزو ما استفاده منه إليه، وتتبع أخطاء كرَّاسين منه وجدهما بعد وفاته، ولامه في تطويل ترجمة البقاعي!

(٢) جرد ما للحافظ من المناقشات مع ابن الجوزي في «الموضوعات» مما هو بهوامش نسخته وغيرها، ثم ضم ذلك لتلخيصه الأصل، انظر: «الضوء اللامع» (١١٩/٩).

«المنهل الجاري من فتح الباري لشرح البخاري»؛ لخَّصه من شرح شيخ الإسلام أبي الفضل ابن حجر، وهو كتاب نفيس جليل القدر، ابتدأ فيه وكتب منه قطعة، وكتاب: «التفاصيل في ذكر رواة المراسيل»؛ كتب منه قطعة ـ أيضًا ـ، وابتدأ في عمل «شرح على ألفية الحديث» التي للشيخ زين الدين العراقي؛ كتب منه قطعة، وكتاب: «الصفا في تحرير الشفا»؛ يشتمل على نكت مفيدة وإيضاح لغايته وتخريج لحديثه، غالبه في المسوَّدة، وكتب من مبيَّضته قطعة صغيرة، وأشياء كثيرة غير ذلك في مسوَّداتها[(١)]، إن فسح الله في الأجل؛ نرجو إنجاز ذلك وتبييضه.

---

(١) مثل: «الإمتاع بحكم السماع»؛ منه نسخة بخط ابن طولون في الظاهرية، المجموع (٥/٩٦٤) (ق٤٠ ـ ٤٢)، انظر: «الفهرس الشامل» (٦٩٨/١ ـ الفقه وأصوله)، و«زهر الرياض في رد ما شنَّعه القاضي عياض على من أوجب الصلاة على البشير النذير في التشهد الأخير»؛ نشرته أضواء السلف (سنة ١٤٢٥هـ) بتحقيق ودراسة د. أحمد حاج محمد عثمان في (١٦٧) صفحة، و«اللواء المعلم بمواطن الصلاة على النبي ﷺ»؛ منه نسخة في مكتبة أسعد أفندي، ونشر حديثًا بتحقيق ـ كل على حدة ـ نور الدين الحميدي، وعلي زينو، و«العقد الفريد والجوهر النضيد»؛ فقه شافعي، منه نسخة في الأوقاف العامة ببغداد (٣/١٣٨٣٥ ـ مجاميع)، في (٤٠) ورقة، انظر: «فهارسها» (٦١٨/١)، «الفهرس الشامل» (٢٣٨/٦ ـ الفقه وأصوله)، و«المسالك العلمية لحديث المسلسل بالأولية»؛ منه نسخة في دار الكتب المصرية (١٠٠٢ ـ الزكية)، في (٩) ورقات، و«براء العيون الرمدة»؛ في مدريد (مجموعة تطوان ٥٤) (٢/١٣٩) ضمن مجموع، (٤) ورقات، انظر: «الفهرس الشامل» (٢٩٤/١ ـ الحديث وعلومه)، و«جزء فيه ثلاثون حديثًا موافقات وأبدال وعوالي من حديث أسماء بنت المهراني»؛ منه نسخة في دار الكتب المصرية (٢٥٦٢٣ ـ ب)، في (٣٤) ورقة، وأخرى فيها (٢٠٢٤) ضمن مجموع، انظر: «الفهرس الشامل» (٦٢٩/١ ـ الحديث وعلومه)، و«الروض النضر في حال الخضر»؛ منه نسخة في لا له لي (١٧٩٩) وبرلين (٢٥٢٩) والخديوية (٨٣٢٣)، وطبع حديثًا، و«افتراض دفع الاعتراض»؛ في السليمانية (١٠٣٠) (٣٨) وبرلين (٢٥٣٠) والمركزية بالرياض (١٨٨٩)، وهو في الرد على الراعي المالكي في =

وهو ـ مع ذلك ـ مُسرف على نفسه، كثير الذنوب والخطأ، وله أصحاب ومحبُّون يَتفضَّلون ويثنون عليه، وهو أعرف بنفسه وبكثرة أخطائه وزلَّاته، وكسله في العبادة وفسله، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وهو يسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يوفقه لما يرضيه عنه، وأن يثبت الإيمان في قلبه، ويصرفه إلى طاعته، ويجنِّبه عن معصيته بفضله ومنَّته، إنه برٌّ رحيم، ستَّارٌ عليم، قد غمر في فضله الجزيل، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

* محنة المحدِّث القطب الخيضري (أحد أتباع ابن ناصر الدين الدمشقي)

مِن أكثر من تأذَّى في هذه المحنة: تلميذ ابن ناصر الدين الدمشقي؛ قطب الدين ابن الخيضري (محمد بن محمد بن عبدالله)، وسبق ذكره عند التعريف بنسخة مكتبة بايزيد الخطية، المحفوظة تقاريظها وعنوانها بخطه، وأصله من بلادنا الأردن المحروس من البلقاء (السلط)، وكان شديدًا على مخالفي شيخه ابن ناصر الدين الدمشقي، وظهرت شِدَّته في أمور(١):

الأول: ما سبق أن نقلناه عن خطِّه من نعوت لابن ناصر الدين الدمشقي: «قامع المبتدعين، وناصر السُّنة والدِّين».

الثاني: ما أثبته بخطه فوق العنوان من هجاء لعلاء الدين البخاري،

= تلحينه للشافعي، وطوَّل البقاعي في ترجمة الخيضري في المسألة، ولعله ذكر كثيرًا منه، و«اللفظ المكرم بخصائص النبي ﷺ»؛ حققه د. محمد الأمين بن محمد بن محمود المولود الجكني في مجلدين، و«جزء في عدم صحة ما نقل عن بلال بن رباح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من إبداله الشين في الأذان سينًا»؛ نشره الأخ البحَّاثة جمال عزون في (لقاء العشر الأواخر) (٤٤).

(١) انظرها بخط القطب الخيضري في: (النموذجين رقم ٥، ١٣) من النماذج الملحقة آخر الكتاب.

وكتب قبل الأبيات: «ومما قيل في ذا الزاعم، الذي لنفسه ظالم، وأنفه بما قيل راغم»، ثم أثبت على إثره:

ومـــولـــعٌ بـــكـــلامِ مِـــن الـــجِـــدال يُـــمـــاري
فـــي عَـــصْـــرِنـــا فـــاهَ قـــولاً بُـــخـــارُهُ كـــالـــمَـــجَـــاري
كَـــمْ مـــســـلـــمٍ قَـــد تـــأذَّى مِـــن نَـــتَـــنِ هـــذا الـــبـــخـــاري

ويريد بـ(البخاري): العلاء هذا، خصيم ابن ناصر الدين، وعدوُّه الذي وشى به، وألَّب عليه.

الثالث: ما أثبته تحت طرَّة الكتاب:

وجدتُ بخطه نفسه ـ أي: بخط ابن ناصر الدين الدمشقي ـ:

إِذَا ذُو هَوًى أَزْرَى بِصَاحِبِ سُنَّةٍ وَأَنْكَرَ بَهْتًا فَضْلَه كان آفِكَا
وَهَل يُنكِرُ الشَّمسَ المنيِّرة عاقلٌ، نعم إنَّ آفاتِ الهَوَى فَوْقَ ذَلِكَا

ولم نظفر ـ للأسف! ـ بشيء تفصيلي عمَّا جرى لهذا العالم، وإن كنَّا نرجِّح أن هذا الذي دوَّنه قد تسبَّب له في المحنة من سَجنٍ وشِدَّة، وقد عبَّر هو عنها في (ديباجة) كتابه «اللفظ المكرم بخصائص النبي ﷺ»، الذي بدأ بتأليفه على إثر سَجنه في هذه المحنة، ولولا كلامه هذا ما عرفنا عمَّا جرى له من شدَّة، قال ـ رحمه الله تعالى ـ بعد الحمدلة:

«فهذه دُررٌ فاخرة، وروضات زاهرة، يَقَرُّ بها الناظر، وينشرح لها الخاطر، تشتمل على الخصائص المأثورة، والمناقب المبرورة، التي اختص بها سيِّد الأولين والآخرين، وشفيع الخلائق يوم الدِّين، عن سائر أمَّته أجمعين، جمعتُها ودواعي الطلب مُحجَبة الأستار، وبواعث التحصيل مُقسَّمة الأفكار؛ **لسبب شِدَّة دَهَمَت، ومحنة عظُمَت، سَحَّتْ منها العيون وهَمَت**، وأنا مَعُوقٌ بمسجد أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقلعة الشام حسب **مرسوم سلطاني**؛ سعى فيه **بعض الجَهَلة اللِّئام، قصد لي به مكرًا وكَيدًا**، فما

أمهله الله رويدًا، بل أهلكه مِن مأمنه الذي ما خاف منه ولا حَذِر، وأخذه أخْذَ عزيزٍ مقتدر، وحالتي في تلك المصيبة الراهنة والسُّمدة الكائنة، ما بين **تهويل وتخويف، وإزعاج وترجيف، والدمع سائل من مجاريه، والقلب مُخلص سؤال باريه**، علام الغيوب، وكاشف الكروب، مجيب دعوة المضطر إذا دعاه، وملبي سؤال من قصده ورجاه، وكان في غضون ذلك يتردَّد لزيارتي جماعة من إخواني وأحبابي ومعارفي وأصحابي، وفيهم مَن مَنحه الله قُرْبَه إليه، وأجرى الخير على يديه، فأشار أن يقرأ عليَّ سيرة النبي المصطفى ﷺ، وزاده فضلًا وشرفًا، فامتثلتُ أمْرَهُ الميمون، وجلستُ وأنا مشغول القلب محزون، فقرأ عليَّ «مختصرًا[1] في سيرة البشير النذير» للإمام الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير، فوجدتُه عذْب العبارة، حَسَنَ الإشارة، جمع فيه نقولًا لطيفة، ونُكتًا نفيسة ظريفة، وفيه فصل في (خصائص النبي ﷺ وشَرَّف وعَظَّم وكَرَّم) أشار فيه إلى إنسان عيونها ودُرر مكنونها؛ لكنها لا تروي للظمآن غليلًا، ولا تشفي من المُبتلى عليلًا، فالتمس مني المشار إليه ـ أعاد الله عليَّ من بركاته، ونفعني بصالح دعواته ـ أن أُفرد له كتابًا في الخصائص النبوية، يشتمل على ما قرَّره أئمتنا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الكتب الفقهية، مع ما يتعلق بذلك من الأحاديث النبوية والدلائل المرضية؛ فأجبتُ قَصْدَهُ، وامتثلتُ رُشْدَه، وصرفتُ عن فكري بواعث الهموم، وعلَّقتُ رجاء آمالي بالحي القيوم، وأشغلتُ دواعي النفس بتحصيل الغرض من هذه المقاصد، وجمعتُ في ذلك جملًا من النُّكت والفوائد؛ غالبها من خزانة حفظي، وترتيب لفظي، إذ ليس هنالك وصول إلى كشف المطوَّلات، ومراجعة الأمهات، فاجتمعت ـ بحمد الله ـ تعالى ـ نُبَذٌ صالحة، أزهار رياضها فائحة، وقُبيل الفراغ من تمامها، وتَفتُّح زهرها عن كِمَامها؛ يسَّر الله ـ تعالى ـ بالفرج، وزوال الضِّيق والحرج، ثم

(١) لعله «الفصول في سيرة الرسول ﷺ»، وهو مطبوع أكثر من مرة، وفي آخره (ص ١٤٥ وما بعد): (خصائص رسول الله ﷺ).

اشتغلت الفكرة بعد ذلك بهموم أُخرى، ومصائب تَتْرى[١]، وتقلُّب أحوال ومعالجة أهوال، والحال ما حال، والتبريح ما برحاه، واستمرت مُسوَّدة ذلك ملقاة برهة من الزمان، حتى التمس مني بعض الإخوان تبييض تلك المسوَّدة وتحريرها وتجويدها وتقريرها وإبرازها للطلاب، رجاء النفع والثواب...»[٢] إلى آخر كلامه.

فهذا توجُّعٌ ظاهر، بل فيه تصريح بأنه مَعُوق بمسجد أبي الدرداء بقلعة الشام، وكأنه كان محجوزًا فيه[٣]، وعبَّر عن أثر الفتنة عليه بما سبق من قوله:

«شدة دهمت» و«محنة عظمت؛ سَحَّتْ منها العيون وهمت»، ثم ذكر خلاصتها وعصارتها دون أيّما تفصيل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) في مجموع بخط شهاب الدين أحمد الحجازي (ت ٨٧٥هـ)، في آياصوفيا، رقم (٤٣٢٨)، (ق ٣٣ إلى آخر المجموع): نزاع وخصومة شخص معه، ويلحقها ذب طويل عنه، فيما هو شبيه بالمقامة.

(٢) «اللفظ المكرم» (١/٥٣ ـ ٥٥).

(٣) قال ابن طولون في «الشمعة المضيئة في أخبار القلعة الدمشقية» (ص١٥ ـ ١٦):

«وقد اتفق لي في مقام أبي الدرداء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بالقلعة الدمشقية قراءة أحاديث خمسة، على مشايخ خمسة، بألقاب خمسة، وكنى خمسة، وأسماء خمسة، وأنساب خمسة، مِن كُتب خمسة، عن مشايخ لهم خمسة، ورواة عنهم خمسة، في أبواب خمسة...» وساقها.

وأفاد في أوله (ص٢) أنه ألَّف «الشمعة» استجابة لسؤال أخيه المحدِّث المفيد الرحَّال محب الدين محمد المدعو جار الله بن الحافظ عز الدين عبدالعزيز بن الحافظ سراج الدين محمد المدعو عمر بن الحافظ تقي الدين محمد بن فهد الهاشمي المكي الشافعي، لمَّا قرأ عليه بمقام أبي الدرداء بها «مسنده المختصر من الانتخاب من مسند أبي الدرداء» لأبي اسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيد بن جهينة الشهروزي الحافظ يوم الاثنين ثامن ربيع الأول (سنة اثنتين وعشرين وتسع مئة.

«حسب مرسوم سلطاني سعى فيه بعض الجهلة اللِّئام، قصد لي به مكرًا وكَيدًا، فما أمهله الله رويدًا، بل أهلكه مِن مأمنه الذي ما خاف منه ولا حذر، وأخذه أخذ عزيزٍ مقتدر».

وإن كنَّا لا نعرف عين من يريد، إلا أنه من غلاة الأشاعرة؛ فهم المتذرِّعون دَومًا بالمراسيم السلطانية(١)، ولا يقاوِمون خصومهم إلا بها، ولولاها لما كان لهم على مر التأريخ كبير حضور وظهور، ولمسنا هذا وبلَوناه، ولا قوة إلا بالله!

ومما ينبغي أن لا يُنسى في هذا المقام: أنَّ شدة التعصُّب يُعمي، وتترتَّب عليه نتائج وخيمة، فعلى الرغم من أن ابن ناصر الدين الدمشقي ليس بتيميٍّ في معتقَده ولا مذهبه ومشربه، وهو أشعري(٢) متنوِّر، وليس

---

(١) لا يمنع هذا من وجود بعض الأمراء الذين كانوا أنصارًا للحنابلة؛ كحال زريق بن عبدالرزاق الحنبلي، باشر عند الأمير ابن منجك، قال النعيمي في «تنبيه الطالب» (١٠٥/٢): «وصار ابن منجك يلطِّخ بسببه باعتقاد الحنابلة، ويساعدهم» إلى قوله عن الأمير:

«وكان فيه حشمة وعقل تام، **وينصر الحنابلة، ويذُبُّ عنهم، ورؤوسهم مرتفعة به»**، وجمع النعيمي ترجمته في كراسة، أفاده في «تنبيه الطالب» (٦٠٠/١ ـ ٦٠٢)، وانظر: «القلائد الجوهرية» (٣٥١/١).

وفي «قيد الأوابد من الفوائد والعوائد والزوائد» (٤٤٨/٢): «مما كتبه القاضي الفاضل بأمر مخدومه صلاح الدين يوسف بن أيوب (إلى الآفاق) في النهي عن الخوض في مسألة الكلام في علم العقائد (ما نصه): ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ (الآية) [الأحزاب: ٦٠]، خرج أمرنا إلى كل قائم في صف، أو قاعد في أمام أو خلف، أن لا يتكلم في الحرف بصوت، ولا في الصوت بحرف، ومن تكلم بعدها كان جديرًا بالتكليم(أ)، ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]».

(٢) سبق بيانه عند الكلام عن معتقَده.

(أ) التكليم: من (الكلم) وهو الجرح، أراد: العقوبة.

بمجسِّم متهوِّر، بل هو محدِّث متبصِّر، ومحقِّق محرِّر، معظِّم لنصوص الوحيين، ويقتصر على تأييد ما في الوحيين الشريفين، وليس في كتبه مدح لمباحث ابن تيمية، ولا نُقول من تلك التقريرات التي خاض فيها وفصَّل، وتعب وأتعب، وأشغل الناس بعده، وقسَّمهم إلى مؤيِّد غاية التأييد، ومُنكِر بغلوٍّ وعتيد، إلا أن الأذى ناله، والمحنة فصِّلت، ووضِع لَبُوسها عليه من قبَل مَن ترصَّد به مدَّة، وراقبه حتى أوقع به ما يقلقه ويزعجه.

ولا يُنسى في هذا المقام: طريقة موت ابن ناصر الدين؛ إذ كانت بفعل فاعل، وتربُّص مترصِّد، إذ مات مسمومًا(١).

ويفصِّل في هذا الخبر السخاوي؛ مما يقوِّي احتمال التربص والتعمُّد، فيقول: «خرج مع جماعة لقسم قرية من قرى دمشق، فسمَّهم أهلها، وحصلت له الشهادة»(٢).

ولعل هذه القرية، هي الواردة في مرسوم ابن المحمرة(٣) التي كان يخرج إليها بين الحين والحين، وفيها إقطاع لليتيم، وكان ابن ناصر الدين الدمشقي وصيًّا عليه، فيخرج إليها لتقسيم إقطاعه، والله أعلم.

فهذه نماذج من قلاقل ومتاعب أصابت أشخاصًا، ظفِرنا بأسماء القليل، وبقي ـ ولابد ـ الكثير، ولم يبق الأمر محصورًا في أشخاص؛ وإنَّما كان المجتمع ينقسم بسبب هذه المِحَن إلى أقسام، ومِن أبرز ما كان يقع آنذاك من مشاكل ومِحَن بين الحنابلة (التَّيميِّين) والأشاعرة، وكانت لها مظاهر وصور؛ منها:

ـ أن يكون الشيخ مدرِّسًا على الجادة، غير ممتحَن ولا متعسِّف، ثم تأتي مسائل يتهوَّر فيها، فيقع الامتحان، فيفرِّق الناس.

---

(١) انظر: «الضوء اللامع» (١٠٦/٨).

(٢) «الضوء اللامع» (١٠٦/٨).

(٣) انظر: (ص ٣٠١).

قال ابن طولون في ترجمة العلاء البخاري: «وممن أخذ عنه: غالب الحنابلة، وصنَّف الرسالة المسماة بـ«فاضحة الملحدين وناصحة الموحِّدين»[١] في الرد على المحيوي ابن العربي، ثم بلغه عنهم كلام، فصنَّف رسالة سمَّاها: «الملجمة للمجسمة»[٢] فنفروا عنه»[٣].

وقال ـ أيضًا ـ عنه: «ثم رحل إلى دمشق في حدود سنة خمس وثلاثين وثمان مئة، وسكن بالشبلية من صالحيَّتها، فاجتمع به بعض الحنابلة، وماشاه في العقائد فكفَّره، وصنَّف «الملجمة للمجسِّمة»»[٤].

ـ **أن يدرِّس الشافعية في بعض مدارس الحنابلة**[٥]؛ كما حصل في جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وثمان مئة في يوم الأحد عشرينه درَّس زين الدين خطاب العجلوني[٦] الشافعي بمدرسة أبي عمر المقدسي للحنابلة.

قال النعيمي في «تنبيه الطالب وإرشاد الدارس»[٧] (٢/١٠٨ ـ ١٠٩) نقلًا عن ابن قاضي شهبة في التأريخ المذكور عن الشيخ خطاب:

«استجد له القاضي بهاء الدين بن حجي بها تدريسًا، وجعل له في الشهر مئة وخمسين درهمًا، فتوقَّف الناظر في ذلك، ثم اتفق الحال على أن قرر له في كل شهر تسعين درهمًا، وحضر في هذا اليوم وحضرتُ أنا

---

(١) سبق التعريف به.
(٢) حشاه بالبواطيل، وزاد الطين بِلَّة مقدِّمة محقِّقه وحواشيه، غفر الله له.
(٣) «المعزَّة فيما قيل في المزَّة» (٤٩).
(٤) «الغُرف العليَّة في تراجم متأخري الحنفية» (ق٢٧٤/ب شهيد علي ١٩٢٤).
(٥) انظر: محضرًا في ذلك في «الروض العاطر» (ق ٨٧/ب نسخة برلين) لابن أيوب.
(٦) نسبة إلى مدينة عجلون في أردننا المحروس.
(٧) المطبوع خطأً باسم «الدارس في تاريخ المدارس».

والقاضي ـ يعني: جمال الدين الباعوني ـ وجمع من الشافعية وغيرهم، ودرَّس درسًا حسنًا، وبلغني أن ذلك شقَّ على بعض الحنابلة كثيرًا»[١].

قلت: مدرسة الشيخ أبي عمر بالصالحية؛ هي التي نزل فيها جماعة من طلبة هذه المدرسة من محبِّي ابن تيمية كذاك (اليلداوي)، وكيف أنهم ضربوا من شهد عليه باليد العادية بالنعال على رؤوسهم وهي مكشوفة، وأرادوا قتلهم، في تلكم القصة التي دوَّنها ابن المحمَّرة في مرسومه الذي رفعه للسلطان، وتقدَّم نص ما فيه.

وتتمة كلام النعيمي السابق:

«قال الجمال بن عبدالهادي: مدرسة الشيخ أبي عمر وقف على الحنابلة لم يدخل فيها غيرهم قط، وأُخبرت أن في أيام القاضي شرف الدين بن قاضي الجبل أراد غيرهم الدخول فيها؛ فقال: والله! لا تُنزلون فيها أحدًا إلا أنزلنا في الشامية[٢] الكبيرة نظيره. فلما كان في أيام الشيخ عبدالرحمٰن بن داود ووقع بينه وبين الحنابلة؛ أدخل فيها غيرهم من المذاهب[٣]، فشق ذلك على أصحابنا، وأما أنا فرأيته حسنًا؛ فإن فضل الشيخ كان على الحنابلة فقط، فصار على الأربع مذاهب، وكان شهاب الدين بن عبدالرزاق قصد إخراج غيرهم منها، وأرسل إلى مصر ليخرج

---

(١) بنحوه في «القلائد الجوهرية»، ولا تنسَ ما قدمناه عن (بهاء الدين بن حِجِّي) لما ترجمنا لـ (ابن المحمرة).

(٢) كان يقول: «هي وقف على الشافعية، لم يدخل فيها غيرهم، فإن تجرَّأتم علَينا؛ قابلناكم»، كذا في «القلائد الجوهرية» (١/٣٥٧).

(٣) عبارة ابن طولون في «القلائد الجوهرية» (١/٣٥٧ ـ ٣٥٨): «فأدخل فيها المذاهب الأربعة، ووقع بسبب ذلك أمور وفتن، وشقَّ ذلك على الجماعة، ثم إن شهاب الدين بن عبدالرزاق ابن أبي الشيخ عبدالرحمٰن أرسل إلى مصر، فأخرج مراسيم بإخراجهم منها، فلما كانت المراسيم في الطريق؛ مات، فاستمر الأمر، فكان أكثر أصحابنا يرَون ذلك بليَّة».

مراسيم بذلك، فأدركته المنيَّة قبل ذلك، ودرَّس الشافعيةَ بها: الشيخ خطاب ثم الشيخ نجم الدين بن قاضي عجلون، ثم أخو الشيخ تقي الدين يوم السبت، ويوم الثلاثاء عند البئر، وللحنفية بها: الشيخ عيسى البغدادي، ثم الشيخ زين الدين بن العيني كذلك في الإيوان الشمالي، وجدَّد القاضي المالكي درسًا مدة ثم انقطع». انتهى نقل النعيمي عن ابن قاضي شهبة.

قال أبو عبيدة: هذا التعدي على هذه المدرسة العَتيقة العَتيدة، والكهف الذي يلوذ به السلفيون من الشدائد، والمعروفة منذ تأسيسها بمعتقَدها السلفي؛ يوصل إلى تلك القلاقل التي قَوَّت الأشاعرة، وأرادوا من خلال ذلك كسر شَوكة أتباع ابن تيمية بعد محنة ابن ناصر الدين الدمشقي بقليل، وهو ظلم، **وفيه عدم حسن تدبير وسياسة، وهو من المثوِّرات والمهيِّجات**، وسبب لازدياد المِحن وتصاعدها.

وبقيت القلاقل تَهِيج، والمجتمع الدمشقي غير آمن على وجه التمام والكمال؛ بسبب عدم وجود أسس للصراع السُّني (السلفي ـ الأشعري)، وكانت ـ أي: حادثة تعرِّضه لفتنة ـ لوجود طَيش عند الأتباع، وعدم تقدير العواقب، ولاسيَّما عند الشدائد والقلاقل.

فأرَّخ ابن قاضي شهبة في «تاريخه» في حوادث رابع عشري شهر ربيع الأول من سنة تسع عشرة وثمان مئة؛ وضع الكرسي بجامع بني أمية ليجلس عليه شابٌّ حنبلي، يقال له: (عبدالرحمٰن)، قال ابن قاضي شهبة عن هذا الشاب ـ والعبارة له ـ:

«ممن أخذ عن الشيخ عبدالرحمٰن بن اللحام، وسكن بعد الفتنة في الصالحية، وأظهر الزهد والتقشُّف، وله شعر، **وصار داعية إلى اعتقاد ظاهر أحاديث الصفات، وصار له أتباع بالصالحية**، ثم انتقل فصار يقرأ مواعيد بجامع يلبغا، ثم أراد الانتقال إلى الجامع الأموي، فقام أصحابنا الشافعية ـ كثَّر الله ـ تعالى ـ منهم ـ عليه، فحصل في ذلك كلام كثير،

وكان قاضي القضاة ليِّنًا في ذلك بسؤال الأمير محمد بن منجك في ذلك، وهو ممن يميل إلى هذه الطائفة، وآخر الأمر مُنِع، وكفى الله الناس شره. انتهى»[(١)].

نعم؛ رجَحَت مدرسة الأشاعرة في دمشق عند الخلوف المتأخرة، بعد أن كانت الصولة والجولة للحنابلة، ويومئ إلى هذا حادثة ساقها أحمد بن طوق في «يومياته» (١٣٢/١) يوم الأربعاء بتاريخ ٨٨٧/١/١٦هـ؛ قال ـ رحمه الله تعالى ـ:

«وفيه جاء الشيخ شمس الدين الخطيب إلى عند سيدي الشيخ، ومعه شهاب الدين ابن العسكري وتقي الدين ابن البنداق الحنبليَّان، **وهما من كبارهم الآن**، ووقع كلام كثير عنيف بتغويش، وهما يحلفان ويعتذران بسبب قضية الشيخ زين الدين عمر الضرير، والشيخ شمس الدين يعتذر عنهم، إلى أن عطف عليهم سيدي الشيخ بواسطة الشيخ شمس الدين، وانفصل المجلس على خير، وأنهم يوقِّعوا على الذين حصل منهم الأذى للشيخ زين الدين، فقال الشيخ للسيد عبدالواحد في آخر المجلس: (**بِتنا نَحطُّ فيه على المجسِّمة**). فقال ابن البندق: (**التجسيم اعتقاد اليهود**). وخرجا. واستمر الشيخ شمس الدين عند سيدي الشيخ، وكان قد مُسك من شرارهم ليلة الأربعاء شخص يُقال له: (سوار)، وحُبس في حبس الدم، فترامى الشيخ شمس الدين على سيدي الشيخ إلى أن أطلقه بالغصب، ثم جاء الشيخ جمال الدين يوسف ابن المِبرَد الحنبلي المتصوِّف ـ وهو من كبارهم ـ واعتذر، ثم جاء القاضي بهاء الدين الباعوني، ومعه جماعة من شافعية الصالحية الطَّلبة، وقد كتب أسماء الضاربين للشيخ زين الدين،

---

(١) نقله عنه: النعيمي في «تنبيه الطالب» (١٢٣/٢ ـ ١٢٤)، و«تاريخ ابن قاضي شهبة» المطبوع ناقص، وآخر الحوادث في القسم المطبوع منه عن المعهد العلمي الفرنسي للدارسات العربية بدمشق تنتهي بـ(سنة ٨٠٨هـ)، وظهرت له تتمات مهمَّة، ذكرتها في تقديمي لتحقيق «قضاة الشافعيين في دمشق» للنعيمي.

واجتمع بملك الأمراء وعرَّفه وأعطاه الورقة، فأعطاها الكافل لنقيب الجيش، وتركوا القضية لداودار السلطان بأن يُمسك من كتب أسماءهم في الورقة، وباتوا على هذا، اللهم أحسن العاقبة».

وهذه القلاقل ـ بسبب المشرب العقدي ـ قديمة، وكانت تُمارس في صور منكرة، وهي ممتدة عبر القرون، وكانت تضعُف وتقوى على حسب القائمين فيها، ومدى تعقُّلهم من جهة، وبسبب التدابير التي تتخذ في حقهم من جهة أخرى، وأضرب على ذلك عدة أمثلة من عدة قرون؛ فمن ذلك ـ مثلًا ـ:

* فتنة الفقيه الزاهد نجم الدين أبي البركات محمد بن موَفق بن سعيد الخَبُوشاني[1] الشافعي الصوفي (٥١٠ ـ ٥٨٧هـ)

شخصية قلقلة، فيها شدَّة، «وكان يابسًا في الدِّين»[2]، تهابه الملوك، وله معهم مواقف تذكر في مناقبه، وحُقَّ لها أن تكون مثالبَ لهم؛ كغسله يده لما صافحه الملك العزيز، وجاء زائرًا له، فطلب ماءً وغسل يده[3]، والتمس من السلطان إسقاط ضرائب لا يمكن إسقاطها، وساء خُلقُه، فقال: قُم لا نصرك الله! ووكزه بعصاه، فوقعت قُلنسُوَته، فوُجِم لذلك[4]، وجاءه حاجب نائب مصر المظفَّر تقي الدين عمر، وقال له: تقي الدين يسلِّم عليك. فقال: قُل: بل شقيُّ الدِّين لا سلَّم الله عليه[5].

وكان متى رأى ذِميًّا راكبًا؛ قصد قتله، فظفر بواحد طبيب يُعرف

---

(١) خَبُوشان: من قرى نيسابور، وقيَّدها ياقوت في «معجم البلدان» (٢/٣٠٠) بفتح الخاء.

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢١/٢٠٥).

(٣) «السير» (٢١/٢٠٥)، «تاريخ الإسلام» (حوادث ٥٨١ ـ ٥٩٠هـ) (ص٢٨٠).

(٤) «السير» (٢١/٢٠٦).

(٥) «السير» (٢١/٢٠٦).

بـ(ابن شُوعة)؛ فأندر عينه بعصاه، فذهبت هدَرًا[(١)].

ودخل يومًا القاضي الفاضل لزيارة الشافعي، فوجده يُلقي الدرس على كُرسيٍّ ضيِّق، فجلس على طرفه وجَنْبه إلى القبر، فصاح به: قُمْ ظهرك إلى الإمام! فقال: إنْ كنتُ مُسْتَدْبِرَهُ بقالبي؛ فأنا مستقبله بقلبي. فصاح فيه أخرى وقال: ما تعبَّدنا بهذا. فخرج وهو لا يعقِل[(٢)].

وكان أصحابه يأكلون بسببه الدنيا، ولا يَسْمَع منهم، وهم عنده معصومون[(٣)].

وكان صلاح الدين يعتقد فيه، ويبالغ في احترامه، وعمَّر له مدرسة الشافعية[(٤)]، وكان كالسِّكَّة المُحمَّاة في الذم لبني عُبيد[(٥)].

أما فتنته، فتكمن أنه عند نزوله مصر؛ أقام بتربة الإمام الشافعي، وتبتَّل لإنشائها[(٦)]، «ولما بنى مكان الشافعي؛ نبش عظام ابن الكِيزاني، وقال: «لا يكون صِدِّيق وزِنْديق معًا، فشدَّ الحنابلة عليه، وتألَّبوا، وصار بينهم حملاتٌ حربيَّةٌ، وغلبهم»[(٧)].

وقال الذهبي في وصف الفتنة عن الخَبُوشاني هذا:

«عَمَد إلى قبر أبي الكيزان الظاهري ـ وكان من غُلاة السُّنة وأهل الأثر ـ فنبشه، وقال: (لا يكون صِدِّيق وزِنديق في موضع واحد). يعني:

---

(١) «السير» (٢٠٦/٢١)، «تاريخ الإسلام» (حوادث ٥٨١ ـ ٥٩٠هـ) (ص٢٧٩).
(٢) «تاريخ الإسلام» (حوادث ٥٨١ ـ ٥٩٠هـ) (ص٢٨١ ـ ٢٨٢).
(٣) «السير» (٢٠٦/٢١)، «تاريخ الإسلام» (حوادث ٥٨١ ـ ٥٩٠) (ص٢٨١).
(٤) هي المجاورة لضريح الشافعي.
(٥) «العبر» (٩٥/٣).
(٦) «السير» (٢٠٤/٢١ ـ ٢٠٥)، «تاريخ الإسلام» (حوادث ٥٨١ ـ ٥٩٠هـ) (ص٢٧٩)، «طبقات الشافعية الكبرى» (١٤/٧).
(٧) «السير» (٢٠٥/٢١).

هو والشافعي، فثارت حنابلةُ مصر عليه، وقَوِيَت الفتنة، وصارت بينهم حملات حربية»[١].

وقال ـ أيضًا ـ نقلًا عن الموفق عبداللطيف:

«ثمَّ إنَّ الخَبُوشاني أخذ في بناء ضريح الشَّافعي، وكان مدفونًا عنده ابن الكيزاني؛ رجلٌ يُنسب إلى التَّشبيه، وله أتباع كثيرون من الشارع.

قلت (الذهبي): بالغ الموفَّق! فإنَّ هذا رجلٌ سُنِّي يلعن المشبِّهة، تُوُفي في حدود السِّتِّين وخمس مئة.

قال: فقال الخَبُوشاني: لا يكون صِدِّيق وزِنديق في موضع واحد.

وجعل ينبش ويرمي عظامه وعظام الموتى الذين حَوله، فشدَّ الحنابلة عليه وتألَّبوا، وصار بينهم حملات حربيَّة، وزحفات إفرنجيَّة، إلى أن غلبهم وبنى القبر والمدرسة، ودرَّس بها»[٢].

وقال تاج الدين السبكي:

«وأخذ الخَبُوشاني في بناء الضريح الشريف، وكان ابن الكِيزَاني ـ رجلٌ من المُشَبِّهَة ـ مدفونًا عند الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال الخَبُوشاني: لا يكون صِدِّيق وزِنديق في موضع واحد. وجعل ينبِش ويرمي عِظامه وعِظام الموتى الذين حَوله من أتباعه، وتعصَّبت المُشَبِّهَة عليه، ولم يبالِ بهم، وما زال حتى بنى القبر والمدرسة، ودرَّس بها»[٣].

فهذا الخلاف في هذه الفتنة التي حصلت بسببها (حملات حربية، وزحفات إفرنجية)؛ بقي إلى القرن الثامن، لكن دون الزحفات والحملات.

لما قال الذهبي في ابن الكيزاني: (رجل سُنِّي يلعن المشبِّهة)؛ لم

---

(١) «العبر» (٣/٩٥).
(٢) «تاريخ الإسلام» (حوادث ٥٨١ ـ ٥٩٠هـ) (ص٢٨٠).
(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٧/١٥).

يعجب ذلك تلميذه التاج السبكي؛ فقال على إثر ذكره الحادثة:

«ولعل الناظرَ يقف على كلام شيخنا الذهبي في هذا الموضع من ترجمة الخَبُوشاني؛ فلا يحفِل به وبقوله في ابن الكِيزاني[1]: إنه من أهل السُّنة. فالذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ متعصِّب جَلْد، وهو شيخُنا وله علينا حقوق، إلا أن حَقَّ الله مقدَّم على حقه، والذي نقوله: إنه لا ينبغي أن يُسْمَع كلامه في حنفي ولا شافعي، ولا تُؤْخَذ تراجمهم من كتبه؛ فإنه يتعصَّب عليهم كثيرًا»[2].

قال أبو عبيدة: قصده بـ(حنفي) أي: ماتريدي، وبـ(شافعي) أي: أشعري، وأصبح هذا معروفًا من كثرة القلاقل والفتن، حتى وقعت مِحَن وإِحَن بين الماتريدية والأشعرية (الحنفية والشافعية)، واشتدَّ الوطيس بينهما فترة من الزمن، وليس هذا موطن البَسط والسَّرد.

وهذه المِحَن تحتاج إلى تعقُّل وتجرُّد، وتقدير دقيق للمصالح والمفاسد التي تترتَّب عليها، وينبغي أن تُحاط بظروفها ومُلابساتها، **وأن يَجهَد المسؤولون في طُرق حسنة لعلاجها**، كما قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٤٩/١٨) في حوادث (سنة ست عشرة وسبع مئة)؛ قال: «وفيه وقعت فتنة بين الحنابلة والشافعية بِبَعْلَبَكَّ بسبب العقائد، وترافعوا إلى دمشق، فحضروا بدارِ السعادةِ عند نائب السلطنةِ تَنْكِز، فأصلح بينهم،

---

(١) ترجمه الذهبي في «السير» (٤٥٤/٢١) وقال عنه: «الإمام، المقرئ، الزاهد، الأثري، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم بن ثابت المصري الكِيزاني الواعظ، له تلامذة وأصحاب، وله شِعر كثير مدوَّن، وكلام في السنة»، (ت٥٦٢هـ).
وقد غمز فيه سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» بأنه كان يقول: (أفعال العباد قديمة)، وكذا في «النجوم الزاهرة» (٣٦٧/٥) في ترجمته، وذكر قصة نبشه، وقال: «لا يُلتفت لقول الخَبُوشاني فيه؛ لأنهما أهل عصر واحد، **وتهوُّر الخَبُوشاني معروف**».

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» (١٦/٧).

وانفصل الحالُ على خيرٍ مِن غير محاققةٍ ولا تشويشٍ على أحدٍ من الفريقين، وذلك يوم الثلاثاء سادسَ عشَرَ المحرَّم».

وقد يوفَّق بعض الحُكام في بعض الفتن لموقف صائب لا يوفَّقُ فيه كبار أهل العلم، كما ذكر الذهبي في «السير» (١٢٦/٢٢) في ترجمة (الأشرف أبي الفتح موسى شاه أرمن ابن العادل):

«وكان للأشرف مَيلٌ إلى المحدِّثين والحنابلة؛ قال ابن واصل: وقعت فتنة بين الشافعية والحنابلة بسبب العقائد. قال: وتَعصَّب الشيخ عز الدين بن عبدالسلام على الحنابلة، **وجرَت خَبْطة**، حتى كتب عز الدين رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الأشرف يقعُ فيهم، وأن النَّاصح ساعد على فتح باب السلامة لعسكر الظاهر والأفضل عندما حاصروا العادل، فكتب الأشرف: (**يا عز الدين! الفتنة ساكنة، لعن الله مُثيرها**). وأما بابُ السلامة فكما قيل:

وجُـرْمٌ جَـرَّهُ سُـفـهـاءُ قـومٍ فَـحَـلَّ بـغـيـر جَـانِـيـه الـعَـذابُ»

فالفتن والقلاقل تحتاج في وقت الأزمات إلى رَويَّة وحِكمة وحُنكة وسياسة وتُؤَدَة، حتى يَخلَص المسلمون مِن شرِّها، وتُوأَد في مَهدها، ولا يظهر أثَرها، وهذا مِن سِمات أهل التوفيق في معالجتها، وإن كانت بمعزل عن رأي عالم أو أمير أو وزير، لاسيَّما إن كان له هوًى ومَيل إلى طرف من أطرافها.

ولعل بعض الفقهاء بسبب هذه القلاقل «**يرتفع سُوقه، ويَكثُر أصحابه**»[١]، ويترتَّب على ذلك ما لا يُحمَدُ عقباه، ولا يُقبل مآلُه، ولا يُرضى حالُه.

فلما أصبح للمدرستَين أتباع[٢] ورَعاع، علماء وعوام، حكماء

---

(١) «المنتظم» (٧٦/١٧).

(٢) من أتباع التقي الحصني، الذي تأخَّر به الزمن، وأدرك ابنَ ناصر الدين =

وسفهاء؛ خرجت الأمور عن دائرة السَّيطرة على الصراع، وأصبح الأمر كالمثلث الواقف على رأسه المدبَّب؛ **فالأمن فيه يتأرجح، والحزم والجزم على أصول أهل العلم والقواعد المرعيَّة؛ أمر مرغوب، وواجب مطلوب.**

وقعت بلابل وقلاقل، ووصلت إلى المناصب الدِّينية قبل الدنيَوِيَّة، كما حصل مع كمال الدين ابن البارزي، الشهاب أحمد بن علي بن عبدالله الدَّلْجي المصري ثم الدمشقي الشافعي؛ لما عَزل بعض الصوفية من مشيخة خانقاه خاتون، وسعى في أذاه إلى أن ضُرب، فانتصر له الشيخ علاء الدين البخاري، والحاجب، ووقع بينهما وبين القاضي بهاء الدين ابن حِجي بسببه، وكتب العلاء إلى مصر في القاضي بهاء الدين، فكان ذلك من أسباب عزله[(١)].

كان مَقَر الحنابلة إبان هذه المحنة (الصالحية)، وكانت كذلك قبل ذلك، وكانت حِصنًا للحنابلة، ولهم فيها شوكة، ويعملون على تغيير المنكرات بالقوة، ويستخدمون اليد، ولعلها تكون عادية، وقد سبق في كتاب ابن المحمَّرة أن جماعة من الصالحية ضربوا الشهود والشُّكاة بسبب أن واحدًا منهم من قرية (يلدا) أنكر ما كان يحصل في المسجد الأموي من التبرك ببعض الأماكن؛ مثل ذاك الذي جاء من الحجاز من الروم لزيارة (قبر نبي الله زكريا) المزعوم في المسجد الأموي؛ فقام بعض أهل الصالحية بضربهم بعد صلاة العصر من يوم الجمعة باليد العادية بالنعال

= الدمشقي: شمسُ الدين أبو عبدالله محمد بن حسن بن محمد الحسيني الشافعي ابنُ أخي الشيخ تقي الدين الحصني (ت٨٣٤هـ)، قال النعيمي في «تنبيه الطالب» (٢١٣/١): «اشتغل في العلم، وفَضَل في النحو، وانتفع بعمِّه، ولزم طريقته في العبادة والتجرُّد»، وقال عنه (٢١٤/١): «وكان أشعريًّا منحرفًا على التَّيميَّة».

(١) «القلائد الجوهرية» (٢٥٥/١ ـ ٢٥٦)، وانظر ـ أيضًا ـ: «مفاكهة الخلان» (٣٤٦/١).

على رؤوسهم وهي مكشوفة، وأرادوا قتلهم بما يقدرون عليه، فقام شخص شريف من أهل الحي؛ وقال لهم: لا تفعلوا! لا تفعلوا! وأراد تخليص المضروب منهم، فقالوا له: وأنت الآخر لعن الله والديك! كلب ابن كلب! كبش[(١)].

وهذا صنيع الزُّعر[(٢)] والسُّفهاء، ولا يصنع هذا العلماء، وشرع الله عَزَّوَجَلَّ قاضي بالحكمة والرحمة، وقيام الحجة، وهذه طريقة نَكراء، لا صلة لها بالشرع، **ولا يتحمَّل الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي تَبِعاتها، وهو لا يعلم عنها، ولا يرتضي بيقين مسلك أهلها، وقَرنُها مع تأليف كتابه «الرد الوافر» فيه ظلم له، وسَردُ ابن المحمَّرة ـ غفر الله له ـ في سياق ما أنكره على ابن ناصر الدين ورَفعُ ذلك إلى السلطان؛ يوحي بأنها من تدابيره، ونَبَعَت من تحت قدَمَيه، ولم يكن ذلك، ولو وُجد ما يتعلَّق به لذكره.**

نعم؛ كانت دمشق في ذلك الزمان تغلي وتفور بالزُّعر، ولهم فيها وجود وحضور، وعلاقتهم مع السلطة الحاكمة بين مدٍّ وجزر، وقَبول ورَد، فلعلها تتحسَّن فيستفاد منهم، أو تسوء وتتوَتَّر، على حسب الملابسات والعوائد، والمصالح والمفاسد!

ولا تنكر صلة هؤلاء الزُّعر بفقراء مدرسة أبي عمر بالصالحية، ولعلهم كانوا يستعينون بهم في بعض الأحايين، كما ذكر ابن الحمصي في حوادث شهر صفر من سنة ٨٩٩هـ في يوم الخميس ثاني عشره، إذ وقعت فتنة بين الفقراء ودوادار السلطان أركماس؛ «لأنه مسك جماعةً من مدرسة أبي عمر بالصالحية، ممن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، فضربهم

---

(١) انظر: كتاب ابن المحمرة المتقدِّم (ص ١٠ ـ ٣١٣).

(٢) الزَّعَارَّة ـ بتشديد الراء، وتخفَّف عن اللحياني ـ: الشَّراسة وسوء الخُلق، يقال: في خُلُقه زَعَر وزعَارّة، لا يتصرف منه فعل، وربما قالوا: زَعِرَ الخُلُق زَعَرا: إذا ساء، وخُلُقٌ زَعِرٌ مَعِر، وهو مجاز، كذا في «تاج العروس» (٤٢٧/١١).

وحبسهم، فاجتمعوا بالجامع الأموي، وغلَّقوا بابه، ومنعوا المؤذنين أن يصعدوا على المئذنة، وأذَّنوا في صحن الجامع الظهر والعصر، وكانت فتنة عظيمة، نعوذ بالله من الفتن»[١].

فكانت في المجتمع الدمشقي آنذاك مجموعات تشكِّل قوى فَوضَويَّة، وبعضهم كان متمرِّدًا على الدِّين والخُلق، أما هؤلاء فجاروا أولئك في التمرُّد، وحصروا صنيعهم فيما يخالف منهجهم، والتعدِّي على القِيَم التي نشؤوا عليها، وتلقَّوها من علمائهم، وكان يضيق صدرهم عن الخلاف، ولا يتحملونه، ولاسيَّما أنهم بمعزل عن الفقه وأهله، ومعرفة قواعده وضوابطه، وما يسوغ الخلاف فيه وما لا يسوغ.

لا أريد الاسترسال مع ما رصدتُ في بطون المصادر عن (زُعَر الصالحية)، وإلصاقه بـ(الحنابلة)؛ **فهذا ظلم لأسباب:**

أولًا: الزُّعر في دمشق كلِّها، وليسوا في الصالحية فحسب، وأكثر مكان كانوا متواجدين فيه هو (الشاغور) ـ الذي بنى فيه تقي الدين الحِصني «خان السبيل» ـ لا (الصالحية)!

ثانيًا: لا صلة للدِّين بكثير من صنيع الزُّعر هؤلاء.

ثالثًا: إنْ صَنَع الزُّعر المنسوبون للصالحية أعمالَ شَغَبٍ وقلاقل؛ فهذا لمصالح دنيوية لهم.

رابعًا: أعمال هؤلاء الزُّعر مُهَمَّشة، وتميَّزت بالفَوضَويَّة[٢]، بخلاف

---

(١) «حوادث الزمان» (٢٤٠ ـ ط النفائس).

(٢) لما حاول الزُّعر (سنة ٩٠٧هـ) تنظيم أمورهم، ووقع الصلح بين أهل الشاغور وميدان الحصى والقبيبات والصالحية والقابون، فبلغ ذلك النائب؛ فلم يعجبه ذلك، أفاده ابن الحمصي في «حوادث الزمان» (٤١١).

بعض طلبة العلم الذين وقعت منهم إبان محنة ابن ناصر الدين الدمشقي بعض قلاقل؛ فهي عندهم مهدَّفة ومنَظَّمة.

خامسًا: هذه الأعمال صدرت عن تحمُّس، ولم يكن لها غالبًا صلة بالعلماء؛ لا بالحنابلة ولا غيرهم، فلا تُحسَب عليهم، وتبقى منبوذة مرفوضة، بغض النظر عن الجهة التي صدرت منها.

نعم؛ كان بعض الفقهاء[(١)] في بعض الأحايين يستغلُّون الزُّعر لتحقيق بعض مآربهم! وتفطَّن لهذا الولاة والأمراء والنوَّاب.

أفاد بعض المؤرِّخين أنه في مجلس النائب أفصح دوادار[(٢)] السلطان بحضور الخاصكي[(٣)] والأمراء وبحضور القاضي الحنبلي عن معلومة؛ اتَّهم فيها القاضي الحنبلي بمساندة زُعر الصالحية والمناحيس فيها، وأنه هو الذي يقوِّي رؤوسهم، وقد شارك القاضي الشافعي[(٤)] في الجلسة، وأكَّد على دَور القاضي الحنبلي بمساندة زُعر الصالحية[(٥)].

ويَنقل ابن طولون عن شيخه المحدِّث جمال الدين ابن المِبْرَد الصالحي قوله في حوادث سنة ٩٠٢هـ:

---

(١) ليس هذا خاصًا بالحنابلة؛ فأفتاهم ـ كما سيأتي ـ الحافظ برهان الدين الناجي ـ وهو شافعي ـ بما يسوِّغ لهم بعض مشاغباتهم.

(٢) هي وظيفة موضوعها نقل الرسائل والأمور عن السلطان وإليه، بحسب ما يقتضيه الحال، انظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» (٧٧).

(٣) هو نوع من المماليك السلطانية، يختارهم السلطان من المماليك الأجلاب الذين دخلوا في خدمته صغارًا، ويجعلهم في حرسه الخاص، انظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» (٦٦).

(٤) كان القاضي الشافعي في عهد المماليك يمتاز بما ليس لغيره من سائر القضاة، وكان هو بمثابة المسؤول والمراقب لهم.

(٥) «التعليق» أو «يوميات شهاب الدين أحمد بن محمد ابن طوق (ت٩١٥هـ)» (ص١٥١٢).

«وفي هذه السنة، عقب موت النائب قانصوه اليحياوي[١]؛ أغرى بعض الفقهاء للزُّعر بأنه يجوز قتل أعوان الظلمة، فصار من في قلبه من أحد شيء؛ إما يقتله أو يغريهم ويعطيهم دارهم فيقتلونه، ويحتجُّون بأنه عواني[٢]، فحصل بذلك فساد كثير، وقُتل في هذه الأيام عندنا في الصالحية نحو الثلاثين؛ منهم: عبدالرحمٰن بن زريعة، وأبو بكر بن قبيعة، والشكمي الحمصاني، وأحمد بن كديش، وأحمد الكفروري، ووالي الصالحية بشير الطواشي عتيق الشمسي بن القونصي، وفي المدينة نحو المائة؛ منهم: قاضي حمص، كان قدِم دمشق فبَرطَل عليه أعداؤه للشواغرة فقتلوه بسوق البزوريِّين؛ فسُئلت عن هذه المسألة مرَّتين فأجبتُ في الأولى بجواب مختصر نحو الكُرَّاسة، وفي الثانية بمطوَّل نحو الثلاثين كُرَّاسة، وسمَّيتُه: «الذُّعر في أحوال الزُّعر»[٣]، ومحطُّهما عدم الجواز، وأنه لا يجوز لأحد إغراؤهم»[٤].

---

(١) ظفرت في آخر لوحة من نسخة جار الله، رقم (١٠٠٢) من «دفع شبه من شبَّه وتمرد» للحصني أنها منسوخة برسم هذا الأمير.

(٢) جمع (عوانية)، وهو رجل المخابرات.

(٣) منه نسخة في الظاهرية، رقم (٣٢٤٣) بعنوان «ذم الهوى والذعر من أحوال الزعر» في (٢٤٩) ورقة.

(٤) «مفاكهة الخلان» (١/١٨١ ـ ١٨٢).

ثم وجدت ابن المبرد يقول في «إيضاح طرق الاستقامة في بيان أحكام الولاية والإقامة» (ص ٢٦٠):

«في سنة ثلاثٍ وتسعِ مئةٍ عند موت السلطان قايتباي، ونائب الشام قانصوه، وغيرهما من الحكام، وظهور الزُّعْر، حدثت مسألة، وهو أنه: لما ظهر هؤلاء الزعرُ، أفتاهم بعض الحنفية بقتل عواني وأعوانِ الظلمة، ووقع لنا بسبب ذلك أمرٌ كبير، وصنَّفتُ في ذلك لما جاءتني هذه المسألة كتابي «الذُّعْر في أحوال الزُّعْر».

وذلك أن من أفتى، انعكس فهمُه، وقد تطلَّبتُ مستندَهم في ذلك، ففي بعض =

والمراد من هذا: **أن ظاهرة الزُّعْر كانت آنذاك خطرًا على أمن المجتمع والدولة**[(١)]، وينبغي أن تُدرَس التدابير التي جاءت في مرسوم ابن المحمَّرة في فتنة ابن ناصر الدين الدمشقي في هذا السياق، واستهجنتُ ما سبق ذِكرُ شأنهم في مرسوم يرفع إلى السلطان، ولما تتبعتُ أخبارهم علمتُ أن ذِكرَهم له وجه بل لا غضاضةَ فيه، بناءً على ما كان سائدًا في تلك الأيام، حيث كان نائب دمشق في بعض الأحايين يطلب منهم التعاون، كما جرى لنائب دمشق يلباي سنة ٩٠٣هـ حين ثار نائب حلب والداودار عليه، فجاء الزُّعْر إلى القاضي، وأبدوا استعدادهم للامتثال لأوامر القاضي؛ قائلين: (نحن بين يدَيك)! إلا أن القاضي اعتذر منهم، وأخبرهم قائلًا: (ما لي غرض في شيء، وإنما الغرض أن يُطلق المحابيس)[(٢)].

وكان زُعر الصالحية يخرجون لاستقبال نائب دمشق بالسلاح الكامل؛ كما صنعوا مع قانصوه البرجي لما دخل دمشق نائبًا لها[(٣)]، وكان بعض كبار العلماء يناصرهم في بعض المُلابسات؛ كما صنع الحافظ برهان الدين

= كتبهم قيل: الأعوانُ والسعاة، وإنه تعريض بهم لفترة، ويُقتلون، وفي بعضها: قتلُ الأعوان. وتأملت ذلك، فلم أرَ لقتل أعوان الحكام وَجْهًا، ولا لسُعاة الإمام؛ فإن النبي ﷺ أوصى بهم، ودعا لهم، حتى إنه كان في زمن الصحابة والتابعين أعوان أشدَّ تعسُّفًا وظلمًا من هؤلاء؛ مثل: الحجَّاج وغيره، ولم يرِد عن أحد جوازُ قتلهم، وكان في زمن الإمام أحمدَ مَنْ خرج منهم عن الإسلام؛ مثل: المعتصم والمأمون، وإنهم قالوا بخَلْق القرآن، ولم يرِد تكفيرُ أحدٍ...» إلى آخر كلامه. وانظر «ذم الهوى والذعر» (ق ٥/أ و ب)، ففيه تفصيل الكلام.

(١) بلغت تعدِّياتهم في بعض الأحايين حتى بلغت بيت النيابة، كما حصل (سنة ٨٩٠هـ)، انظر التفصيل في «حوادث الزمان» (٢٠٤)، ونعتها بقوله عن ماجَريات ذلك: **(وقعة عظيمة)**.

(٢) «يوميات ابن طوق» (١٣٥١).

(٣) «يوميات ابن طوق» (١٠٦).

الناجي لما فَرَضَت الدولة المملوكية ضريبة درهم المشاة، فقام الزُّعر بفوضى شديدة، وأرسلوا إلى النائب، لعله يلغي هذه الضريبة، وحين تجاهل النائب مطالبهم مرة أخرى؛ أرادوا حرق بيت صدقة السامري[1].

ونال أهلَ الصالحية ـ بسبب أفعال زُعرها ـ ضررٌ عظيمٌ؛ حين تطاولوا سنة ٩٠٣هـ على والي الصالحية عبدالقادر وقتلوه، وتدخَّل حينئذ نائب الغَيبة؛ فاجتمع بكبار أهالي الصالحية، وطالبهم بأن يزنوا عشرة آلاف دينار، أو أن يمسكوا الغرماء، أو خراب الصالحية.

قال ابن طوق في حوادث (ذي القعدة) من السنة المذكورة:

«عشرينه الثلاثاء المبارك: فيه قامت الخبطة بالصالحية بسبب عبدالقادر الوالي المقتول، نادى تمرباي أن لا يفتح أحد، ثم اجتمع به جماعة من كبار الصالحية وقال لهم: إما أن تزنوا عشرة آلاف دينار، أو تمسكوا الغرماء، أو أخرِّب الصالحية وأضرب فيهم بالسيف ـ شكَّ في الثالثة ـ وقال لهم: «أنا أعرف أن فيهم فقهاء وفقراء وأجواد؛ ينتقلون، وإلا ما يحصل لهم خير». وباتوا مختبطين.

حادي عشرينه الأربعاء المبارك: فيه كانت خبطة أهل الصالحية، وانتقل غالبهم، وأرسل إليهم بسبب النداء لهم بالأمان، وذُكر أنه نادى»[2]، ثم قال: «وأمر الصالحية مخبوط، ويلطف الله»، ثم قال: «وغالب كبار أهل الصالحية ومن الرَّعاع انتقل، ثم نادى بأن لا ينتقل أحد، ومن انتقل يحصل عليه ما لا خير فيه، والناس خائفون، ويلطف الله.

رابع عشرينه السبت المبارك: والصالحية وأهلها في خباط إلى الآن

---

(١) «يوميات ابن طوق» (١١٩٠ ـ ١١٩١).

(٢) «يوميات ابن طوق» (١٦٣٢).

من جهة الدولة والزُّعر، ورحل غالبهم»[١].

فأهل الصالحية وقعوا في هذه الحادثة ـ بسبب ما صنعه زُعرهم ـ بين المِطرقة والسِّندان، حتى اضطروا ـ أو بعضهم ـ لمغادرة بلدتهم، فالقول بتعميم الاضطراب والقلاقل والمِحَن الحاصل آنذاك من أهل الصالحية؛ فيه ظلم لهم، فهم أهل ديانة وعِلم وفقه.

هذه الأمور وغيرها مما لم يُذكر؛ استدعى في بعض الأحايين إصدار المراسيم التي تأمر العوام بالسكوت[٢]، **وكلٌّ يلزم غَرسَه، وينهل من مَشرَبه، دون أذى الآخر.**

وكانت هذه المراسيم هي أعدل ما نبع من تحت قدمي الأمراء في وقت اشتداد الفتن.

ولكن يا تُرى! ماذا يريد ابن المحمَّرة من هذه الحادثة التي وقعت من أولئك النفر الذين يسكنون الصالحية، وهم متحمِّسون للعقيدة السلفية، وحريصون عليها، واشتطُّوا في طريقة محاربة من خالفها؟

لا أشك أن مراده الأصلي إضعاف مكانة علمائهم؛ فما أثار هذه المواقف الشاذة عبثًا، وكثرةً لتسويد صفحات المرسوم إلى السلطان، وإنما مراده أن **يشكِّك السلطان فيهم، وفي تديُّنهم**، وأن علماءَهم عملوا على تفريق عصبة المجتمع، وخالفوا بينهم، وهو يريد ـ مِن قريب أو من بعيد ـ الوصول إلى ابن ناصر الدين، وأن ذبَّه عن ابن تيمية يقوِّي صَولة متَّبعيه الذين هم أشياخ هؤلاء، **فلم يبق إلا الخلاص منهم، والعمل على سحقهم**، ودَقِّ هذا السُّم الذي يحملونه في قاع المحيطات! هكذا فكَّر

---

(١) «يوميات ابن طوق» (١٦٣٢).

(٢) حصل هذا إبان محنة ابن تيمية مع خصومه، ومع محنة ابن العز الحنفي (شارح العقيدة الطحاوية)، وفصَّلنا ذلك في محله.

العلاء البخاري وأتباعه ومن رضي صنيعه[١].

ويا ليت الأشاعرة يدركون أن الحنابلة غير مشبِّهة، وأنهم على الجادَّة، وأن يدرك الحنابلة أن الأشاعرة غير معطِّلة، وهم مؤوِّلة، ويبقى الرد بينهم دائرًا على تقارير العقلاء من الطَّرَفَين بين الصواب والخطأ، وأن يتخلَّص الأشاعرة من ذاك المشرب الكلامي الفلسفي، ولهم في إمامهم أبي الحسن القدوة الحسنة في ذلك، وكذا في أئمتهم ممن جاؤوا بعده، ولاسيَّما أهل الحديث، ممن لم يشتطُّوا وبقوا دائرين مع نصوص الوحيَين الشريفين؛ كحال ابن ناصر الدين الدمشقي، وسبق بيان معتقَده والمقدار الذي يوافق فيه الأشاعرة المتأخرين.

وكذلك الواجب تحرير الصفات الواردة في الأدلة النقلية، والاقتصار على الصحيح الثابت منها، ونَبذ الغلوِّ في الإثبات؛ من باب ردة الفعل، وقد نادى بذلك جمع من أئمة السلف، وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية؛ فاسمع إليه وهو يقول:

«نعم؛ ذمَّ السلف من كان يزيد في الإثبات على ما جاء في الكتاب والسُّنة من المشبِّهة والمجسِّمة؛ كما وُجد هذا في كلام غير واحد من السلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فيذمونهم ذمًّا خاصًّا على ما زادوه من الباطل وما وصفوا الله ـ تعالى ـ به مما هو مُنزَّه عنه، كما يُذكر عنهم من المقالات الباطلة، وذمُّوهم على التجسيم الذي ابتدعوه وخالفوا به الكتاب والسنة»[٢].

وقال ـ أيضًا ـ بعد كلام:

---

(١) أما ما زعم ابن المحمَّرة بأنه سيحاربهم بـ(السياسة والتؤدة)؛ فما هو إلا حبر على ورق فحسب، ولغته وطريقته في الخطاب غير موَفَّقةٍ، ومعلوماته التي ساقها على التَّيميِّين ليست بسديدة، **وهكذا صنيع من جاء بعده**، و(التاريخ يعيد نفسه).

(٢) «بيان تلبيس الجهمية» (٣٩٧/٥).

«وأما مَن زاد على ذلك من الجُهَّال الذين يقولون: (إن الورق، والجلد، والوتد، وقطعة من الحائط: كلام الله)؛ فهو بمنزلة من يقول: (ما تكلَّم الله بالقرآن ولا هو كلامه). هذا الغلوُّ من جانب الإثبات يقابل التكذيب من جانب النفي، وكلاهما خارج عن السُّنة والجماعة»[1].

وقال ـ أيضًا ـ:

«والإثبات بالجملة مذهب (الصفاتية) من الكُلَّابية، والأشعرية، والكرامية، وأهل الحديث، وجمهور الصوفية والحنبلية، وأكثر المالكية والشافعية، إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية أو أكثرهم، وهو قول السلفية، لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول (الغالية) من الرافضة، **ومن جُهَّال أهل الحديث**[2]، **وبعض المنحرفين، وبين نفي**

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/٤٠٤).

(٢) قال في «مجموع الفتاوى» (٦/٥٢): «وأما الحنبلية، فأبو عبدالله بن حامد قَويٌّ في الإثبات، حادٌّ فيه، ينزع لمسائل الصفات الخبرية، وسلك طريقة صاحبه القاضي أبي يعلى، لكنه ألَيَن منه **وأبعد عن الزيادة في الإثبات**».

وقال (٦/٥٤): «**وكثير من الحنابلة زادوا في الإثبات**».

وذكر في «منهاج السنة النبوية» (٥/٣٥٨) أن أبا إسماعيل الهروي الأنصاري كان يوصف بالغلوِّ في الإثبات للصفات، وذكر فيه (١/٧١ ـ ٧٣) أن متكلِّمي الشيعة كانوا كذلك، وعبارته: «وكان متكلِّمو الشيعة؛ كهشام بن الحكم وهشام بن الجواليقي ويونس بن عبدالرحمٰن القُمِّي وأمثالهم يزيدون في إثبات الصفات على مذهب أهل السنة، فلا يقنعون بما يقوله أهل السنة والجماعة من أن القرآن غير مخلوق وأن الله يُرى في الآخرة وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث، حتى يبتدعوا في الغلوِّ في الإثبات والتجسيم والتبعيض والتمثيل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس، ولكن في أواخر المئة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في أقوال المعتزلة؛ كابن النوبختي صاحب كتاب «الآراء والديانات» وأمثاله، وجاء بعد هؤلاء المفيد بن النعمان وأتباعه.

ولهذا تجد المصنِّفين في المقالات ـ كالأشعري ـ لا يذكرون عن أحد من =

الجهمية، وإثبات المشبِّهة؛ مراتب»(١).

وقال ـ أيضًا ـ:

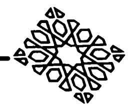
«وعلى قول الفريق الثاني؛ ما ثَمَّ فِعل يجب تنزيه الله عنه أصلًا، والكتاب والسُّنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك، ولكن متكلِّمي أهل الإثبات لما ناظروا متكلِّمة النفي ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل، وهذا مما عابه الأئمة وذمُّوه؛ كما عاب الأوزاعي والزبيدي والثوري وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية بالغلوِّ في الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسُّنة، وكما عابوا ـ أيضًا ـ على من قابل الجهمية **نفاة الصفات بالغلوِّ في الإثبات**، حتى دخل في تمثيل الخالق بالمخلوق، وقد بسطنا الكلام في هذا وهذا، وذكرنا كلام السَّلف والأئمة في غير هذا الموضوع»(٢).



= الشيعة أنه وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم إلا عن بعض متأخِّريهم، وإنما يذكرون عن بعض قدمائهم التجسيم وإثبات القدر وغيره، وأول من عُرف عنه في الإسلام أنه قال: (إن الله جسم) هو هشام بن الحكم، بل قال الجاحظ في كتابه «الحجج في النبوَّة»: **ليس على ظهرها رافضي إلا وهو يزعم أن ربَّه مِثلُه»**».

(١) «مجموع الفتاوى» (٦/٥١).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٨/١٤٩).



الخاتمة

العجب الذي لا ينتهي التعجُّب منه! إنك عندما تفتِّش كُتب ابن ناصر الدين الدمشقي؛ فإنك لا تجد له حرفًا واحدًا عن التجسيم والمجسِّمة، وأنه أهمل هذه المباحث بالكلِّيَة، وانصرف إلى التصنيف فيما تخصَّص فيه ـ وهو علم الحديث ـ، وأحسن وأجاد في البحث والتفتيش، والجمع والتحرير، وأصبحت مصنَّفاته العُمدة في بابها، ويتسابق إليها طلبة عِلم الحديث ويفرحون بها، ولا إخال العلاء البخاري اتَّكأ على شيء في رَميِه له بالتجسيم سوى أنه اعتمد على تأليف ابن ناصر الدين الدمشقي لـ «الرد الوافر»، ويلزم منه عنده أنه يوافقه على معتقَده، وأن ما ينال ابن تيمية يلحق ابن ناصر الدين الدمشقي بالتَّبَع أو اللازم! وهذا باطل، والذي تعلَّق به في إدانة شيخ الإسلام ابن تيمية بالتكفير باطل مثله، وهو الذي لحظه ابن ناصر الدين الدمشقي، فألَّف كتابه «الرد الوافر»، الذي لم يقم للوازم العلاء البخاري وزنًا، ولم يعتبرها، ولم يعتد بها.

وما أكثر اللوازم الباطلة عند العلاء البخاري وما أشدَّها! وما أخطر الأمور المترتِّبة عليها! وهو خائض فيها بتهوُّر دون أي تردُّد أو تَلَعثُم؛ فابن تيمية كافر، ومن قال عنه (شيخ الإسلام) كافر، ونصيب ابن ناصر الدين الدمشقي من الكُفر هو (الدرجة الثانية)، وإلى الله المشتكى، ولا قوَّة إلَّا بالله العلي العظيم!

وقد كفانا مؤنة الرد على العلاء البخاري في التكفير واحد من معاصرينا من المعجبين به؛ إذ قال في تقديمه لرسالة العلاء «ملجمة المجسمة» (ص٢٨ ـ ٢٩ ـ الحاشية ٢) لما ذكر اعتراض البساطي على

العلاء البخاري فيما قدمناه[(١)] عنه ـ وألفاظه شديدة عليه، وصنيعه حقٌّ في الرد على العلاء لما كفَّر كلَّ مَن أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام) ـ؛ قال:

«يريد البساطي: أن تعميم الحكم بتكفير كل من أطلق على ابن تيمية بأنه (شيخ الإسلام) غَيرُ مسلَّم، ولا ينبغي أن يُطلق هكذا، والسبب في ذلك: أنه لو سُلِّم للعلاء البخاري ما تَوصَّل إليه من الحُكم على ابن تيمية بالكفر أو التجسيم والابتداع ونحو ذلك، وذلك بحسب ما اطلع هو عليه من آراء ابن تيمية؛ فما الذي يُؤمِنُه أن يكون جميع من مدح ابن تيمية قد اطَّلع على ما اطَّلع عليه هو مِن الابتداع والانحرافات عن الحق وأهله؟

فربما يكونون قد مدحوه وأطلقوا عليه هذه الإطلاقات بناءً على معرفتهم الإجمالية بابن تيمية، أو بناءً على معرفة جانب من جوانب علمه؛ كعلمه بالحديث ـ مثلًا ـ أو بالأخبار، أو بناءً على اطِّلاعهم على بعض كُتبه التي لا يوجد فيها تصريح أو ظهور للتجسيم والانحراف عن الحق؛ فلذلك أطلقوا عليه نحو هذا الوصف، وأنهم لو اطَّلعوا على ما عرفه العلاء البخاري[(٢)]؛ لما أطلقوا عليه مديحًا، ولا سمَّوه إلا بكل قبيح، أو ربما تراجعوا عما صدر عنهم كما فعله بعضهم لما انكشف له حال ابن تيمية.

وعلى ذلك؛ فإن تعميم التكفير على كل مَن أطلق هذا الوصف لا يليق ولا يستند إلى دليل، ونحن نرى أن الظاهر هو ما بيَّنه البساطي في هذا المقام، وإن كنَّا نرى أنه أغلظ[(٣)] القول للعلاء لمَّا أشار إليه السخاوي وبيَّناه؛ فتأمل!».

---

(١) انظر: (ص١٦٩ ـ ١٧٠).

(٢) تبيَّن لنا أنه يجازف في القول، وأنه يلقي كلامه دون تثبُّت أو نقل، وأنه يعتمد على التقي الحصني، وتبيَّن لنا مستنده في تهجمه على ابن تيمية، وأنه غير صحيح!

(٣) العلاء بقوله يكفِّر أعدادًا لا حصر لها من الناس، فيستحق الإغلاظ، =

فارَق كلٌّ من العلاء البخاري وابن ناصر الدين الدمشقي هذه الدنيا، ورحلا إلى الله عَزَّوَجَلَّ ، واستفاد الطلبة مما كتبا، واستقرَّت الكلمة على إمامة ابن ناصر الدين في الحديث، وبقيت صَيحات علاء الدين البخاري فيما يخصُّ ابن ناصر الدين في الهواء، ولم يَجنِ من جهوده ورفعه للسلاطين المراسيم السريّة إلا المحاسبة يوم الدِّين، وقد أفضى إلى أعدل العادلين.

وما استقر القول على رأيه في ابن ناصر الدين، وما صنع - غفر الله له - إلا التشغيب والترويع وتطويل الطريق، فإن جوَّز العلماء الجرح والتعديل في علم الحديث؛ فإنما جوَّزوه «تورُّعًا وصونًا للشريعة، لا طعنًا في الناس»[1]، فالحق لا يروِّجه إلا العدل، والعلم لا يسَعُه إلا الحِلم، ولا يُوسَع الناس إلا بحُسن الخُلق واللِّين، وبالتعلُّم والتعليم، والصبر على المخالف، ونقله بالتي هي أحسن للتي هي أقوم، بالحكمة والموعظة الحسنة.

فانظر - مثلًا - لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن زيد، الشهاب أبي العباس بن الشمس الموصلي الدمشقي الحنبلي، ويعرف بـ(ابن زيد) (٧٨٩ - ٨٧٠هـ): قرأ على ابن ناصر الدين، ووصفه بـ «الشيخ، المقرئ، العالِم، المحدِّث، الفاضل، كان مفيدًا، كثير التواضع، محبَّبًا عند الخاصَّة والعامَّة»؛ قاله السخاوي[2]، وزاد - وهذا هو الشاهد -: «تَلمَذ له كثير من الشافعية، مع ما بين الفريقين هناك من التنافر، فضلًا عن غيرهم؛ لمزيد عقله، وعدم خَوضه في شيء من الفضول»[3].

= والبساطي لم يصنع شيئًا إلا بلسانه! بخلاف ما بيَّنه العلاء البخاري، **ولكن الله لطف، وربط على قلب الخليفة»**

(١) «آثار المعلمي» (١١٢/٢٥).

(٢) «الضوء اللامع» (٧٢/٢).

(٣) وقارن هذه الشخصية بشخصية أخرى؛ وهي (حنبلية):

فما أحوجنا لهذا الصِّنف في سياسة المتعلِّمين، وتربيتهم على أحسن الأقوال والأفعال والأخلاق، اللهم ارزقنيها، واصرف عنا سيئها، فإنه لا يصرف سيئها إلا أنت.

هذا؛ وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



= قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٧٣/١٥) في ترجمة (عبدالساتر بن عبدالحميد المقدسي):

«**وقلَّ من سمع منه لأنه كان فيه زعارة**، وكان فيه غلوٌّ في السنة، ومنابذة للمتكلمين، ومبالغة في اتباع النصوص، رأيت له مصنفًا في الصفات، ولم يصح عنه ما كان يلطَّخ به من التجسيم، فإن الرجل كان أتقى لله وأخوف من أن يقول على الله ذلك، ولا ينبغي أن يسمع فيه قول الخصوم، وكان الواقع بينه وبين شيخنا العلامة شمس الدين ابن أبي عمر وأصحابه، وهو فكان حنبليًّا خشنًا، منحرفًا على الأشعرية، **وبلغني أن بعض المتكلمين قال له: أنت تقول إن الله استوى على العرش؟ فقال: لا، والله! ما قلته؛ لكن الله قاله، والرسول ﷺ بلَّغ، وأنا صدَّقت، وأنت كذَّبت! فأفحم الرجل**».



ملحق صور النماذج الخطّية

نموذج رقم (١): خط الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي من آخر ورقة من كتاب «التقييد والإيضاح».

نموذج رقم (٢): آخر نسخة الشيخ زهير الشاويش الخاصة من «الرد الوافر».

نموذج رقم (٣): مرسوم علاء الدين البخاري الذي رفعه للملك برسباي.

نموذج رقم (٤): مرسوم القاضي شهاب الدين السمسار المعروف بـ(ابن المحمرة) الذي رفعه للملك برسباي.

نموذج رقم (٥): غلاف «الرد الوافر» من نسخة مكتبة بايزيد، بخط الحافظ قطب الدين الخيضري.

نموذج رقم (٦): خط ابن طولون بسنده عن شيخه عبدالقادر النعيمي عن شيخه ابن قُرا عن تقي الدين الحصني في سبب تأليفه «دفع شبه من تشبه وتمرد».

نموذج رقم (٧): رسم ما قُرِّظ على كتاب ابن ناصر الدين الدمشقي «الرد الوافر».

نموذج رقم (٨): من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام).

نموذج رقم (٩): ما كتبه ابن ناصر الدين إلى ابن حجر في سبب تسمية ابن تيمية (شيخ الإسلام)، وعلى من أطلقت.

نموذج رقم (١٠): تقريظ أحمد بن نصر البغدادي بخط عمر بن فهد المكي من «الرد الوافر».

نموذج رقم (١١): قراءة يوسف بن عبدالوهاب المرداوي الحنبلي على ابن ناصر الدين الدمشقي من «الرد الوافر».

نموذج رقم (١٢): آخر نسخة بايزيد من «الرد الوافر»، وهي بخط عمر ابن فهد المكي.

نموذج رقم (١٣): خط القطب الخيضري من غلاف «الرد الوافر»، نسخة بايزيد، وفوق الغلاف شتم وإقذاع للعلاء البخاري.

نموذج رقم (١٤): تعليق لابن الصيرفي الحنبلي على كتاب «كف التشبيه» لابن الجوزي، من مخطوطة «صفات رب العالمين» لابن المحب.

نموذج رقم (١٥): خط ابن قاضي شهبة في ترجمة ابن تيمية، من مخطوط في المكتبة الوطنية بباريس.

نموذج رقم (١٦): غلاف «الرد الوافر» من نسخة برلين، بخط ابن ناصر الدمشقي.

نموذج رقم (١٧): السماعات في آخر نسخة برلين من «الرد الوافر» (ق٧١/ب).



نموذج رقم واحد

نظر فيه وسلفنا من رحمته ما نؤمله ونرتجيه انه على كل شي
قدير وبالاجابه جدير ٥ قال مؤلفه رحمه الله ورضي عنه
وكان الفراغ من تبييض هذه النسخة في يوم الاثنين حادي
والعشرين من ذي القعده الحرام سنه اثنتين وثمانين وسبعمائه ٥
اخر التقييد والايضاح
لما اطلق واغلق من كتاب ابن الصلاح
ولله الحمد حمدا كثيرا طيبا طاهرا مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا
ويرضى عودا على بدء والصلاه والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين
وعلى اله وصحبه اجمعين وعلى التابعين باحسان الى يوم الدين ٥
علقه العبد ابو بكر عبد الله بن محمد عفا الله عنهم وغفر
لهم بكرمه في مجالس اخرها بكره يوم الاثنين خامس عشرين
جمادى الاولى سنه احدى عشره وثمانمائه ولله الحمد اولا واخرا ٥



خط الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي من آخر ورقة من كتاب «التقييد والإيضاح»،
وقبله «شرح التبصرة» أو «شرح ألفية العراقي»،
وهما في مجموع في مكتبة لا له لي، رقم (٣٦٦).

نموذج رقم (٢)

والحمد لله وحده وصلى الله ثانيا على سيدنا محمد سيد السا
دات ومعدن السعادات ورضي الله تعالى عن
أصحاب رسول الله أجمعين كتبه لنفسه العبد الفقير
إلى الله تعالى ابرهيم بن الفقير إلى الله تعالى أبي الفرج عبد الرحمن
ابن سليمان بن أبي الكرم الحنبلي نسخ قاسيون في شهر
جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين وثمانمائة
غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
سمع من لفظي هذا الكتاب من غير هذه النسخة أخو كاتبها
الإمام العالم الفاضل البارع الخطيب الأصيل سليل العلماء
نجيب الفضلاء جمال الدين أبو محمد عبد الله ابن الشيخ الإمام
شهاب الدين بقية السلف الصالحين أبي العباس أحمد ابن الشيخ
أبي الحسن علي ابن [illegible] بن الإمام العلامة بن أوحد قاضي
القضاة تقي الدين أبي الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد بن عمر بن
شيخ الإسلام أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي
خطيب الجامع بصالحية دمشق وآخرون وصح ذلك في
مجلس واحد في يوم السبت مستهل صفر سنة [illegible]

آخر نسخة الشيخ زهير الشاويش الخاصة من «الرد الوافر»، ويظهر فيها صورة خط ابن ناصر الدين الدمشقي وإجازته لأخي كاتب النسخة.

تابع نموذج رقم (٢)

وثمان مئة بسعي اسد الدين شيركوه رح باب الملك الدين
من دمشق فرسها وسائر بلاد الاسلام ان وسمع المك الي
قبل ذلك من يعطي جميع الكتاب الذي فيه الاربعون
السادسة الاسانيد والمتون كرى من مرداى وسمعه
معه اخرون واجزت لهم ما يجوز لي وعني روايته
بشرطه قاله وكتبه مؤلف الكتاب العبد
محمد [illegible] عبد الله محمد [illegible] عفا الله عنهم بكرمه الحمد لله
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

نموذج رقم (٣)

خط الحافظ ابن حجر (ق١٨١/أ)، وفيه رسم ما نقله من خط علاء الدين محمد بن محمد البخاري في مرسومه الذي رفعه للملك برسباي، وهو من محفوظات مكتبة آيا صوفيا، رقم (٣١٣٩).

تابع نموذج رقم (٣)

(ق١٨١/ب)

تابع نموذج رقم (٣)

(ق١٨٢/أ)

تابع نموذج رقم (٣)

[illegible]

(ق١٨٢/ب)

تابع نموذج رقم (٣)

(ق١٨٣/أ)

تابع نموذج رقم (٣)

(ق١٨٣/ب)

تابع نموذج رقم (٣)

سمعها منه الا الا من محمد [illegible] وهذا نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله السميع الذي تنزه عن السمع والبطش

وتعالى عن المثيل والند تعالى ليس كمثله شيء وهو السميع البصير أحمده

[illegible] من الجهل بالسنة والكتاب [illegible]

أسباب الشك والارتياب وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

شهادة من [illegible] فلا [illegible] جالا عن [illegible]

في [illegible] تعالى [illegible]

وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي نهج سبيل الهدى [illegible]

طريق [illegible] الآية [illegible]

صلى الله عليه وعلى آله وصحبه [illegible]

وارتفع وشيد الله بهم من قواعد الدين الحنيف ما [illegible]

من جاهد في الحق [illegible] إلى البدع [illegible]

[illegible] قواعد الإسلام [illegible] أركان الإيمان العلمية

[illegible] الدين [illegible] عليه والتأويل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(ق١٨٤/أ)

تابع نموذج رقم (٣)

(ق١٨٤/ب)

تابع نموذج رقم (٣)

تابع نموذج رقم (٣)

(ق١٨٥/ب)

نموذج رقم (٤)

خط الحافظ ابن حجر (ق١٨٦/ب)، ونقل فيه مرسوم القاضي شهاب الدين أحمد بن صلاح السمسار، المعروف بـ(ابن المحمرة)، الشافعي، وهو في مكتبة آيا صوفيا، برقم (٣١٣٩).

تابع نموذج رقم (٤)

(ق١٨٧/أ)

تابع نموذج رقم (٤)

(ق١٨٧/ب)

تابع نموذج رقم (٤)

(ق١٨٨/أ)

تابع نموذج رقم (٤)

[illegible]

(ق١٨٨/ب)

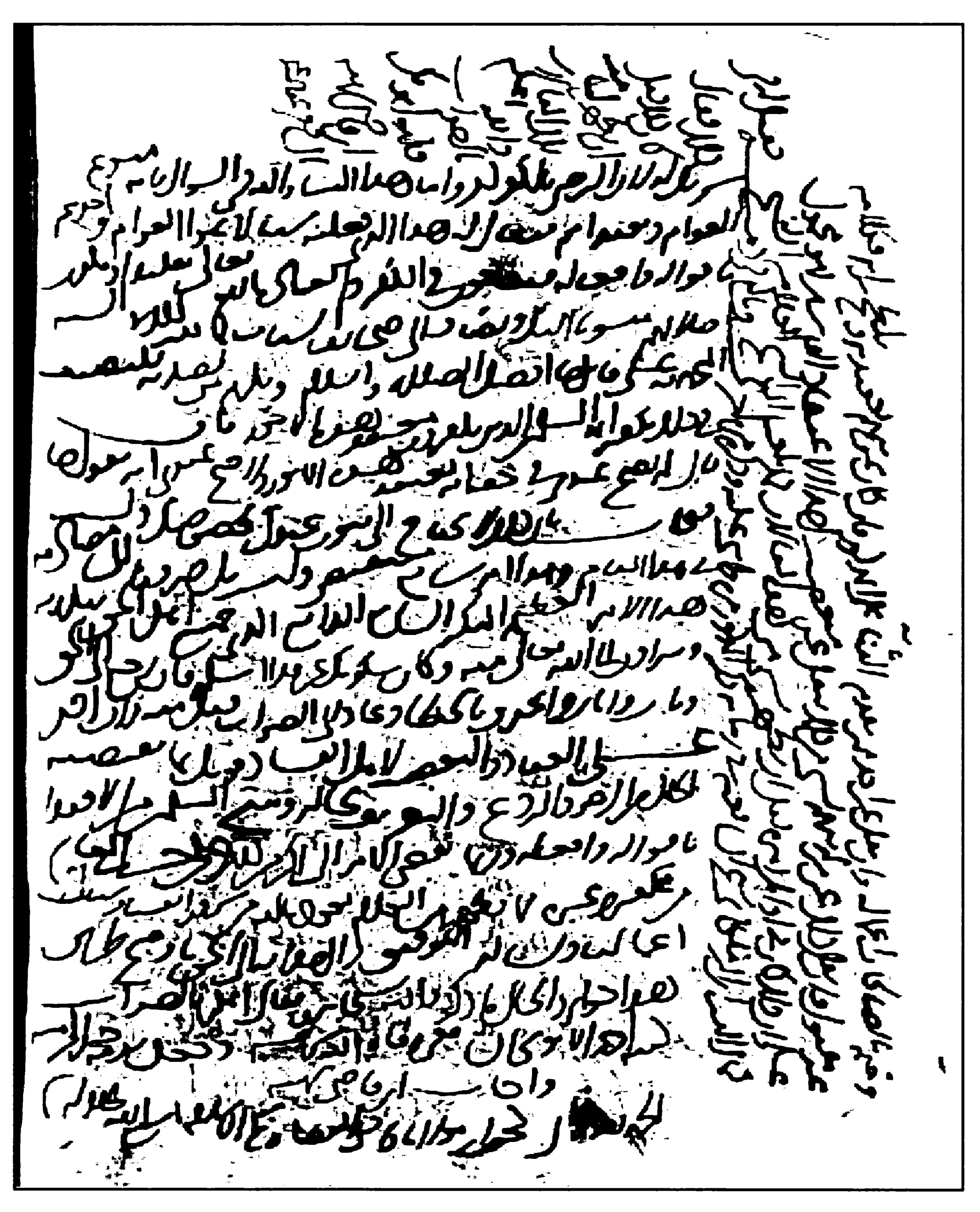
تابع نموذج رقم (٤)

(ق١٨٩/أ)

تابع نموذج رقم (٤)

(ق١٨٩/ب)

تابع نموذج رقم (٤)



(ق١٩٠/أ)

نموذج رقم (٥)

كتاب فيه الرد الوافر

على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر

تأليف سيدنا الشيخ الإمام العالم العلامة والبحر الفهامة قامع المبتدعين وناصر السنة والدين شيخ المحدثين وعلم الناقدين عمدة المخرجين موضح المشتبهات وحلال المعضلات حافظ هذا الدين على رأس المئة الثامنة وجاعل الفئة الحديثية بعد خوفها على ذهاب علمها آمنة ذو الفهم السديد والنظر المتين أبو عبد الله شمس الدين محمد بن المرحوم أبي بكر عبد الله بن محمد الشهير بابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي أبقاه الله تعالى آمين رب العالمين

وجدت بخط المصنف

إذا نحو هوى أزرى بصاحب سنة وأظهر شيئاً فضله كان أذكى

وهل ينكر الشمس المنيرة عاقل ولا نعم إن أوفت العيون فوق ذلك

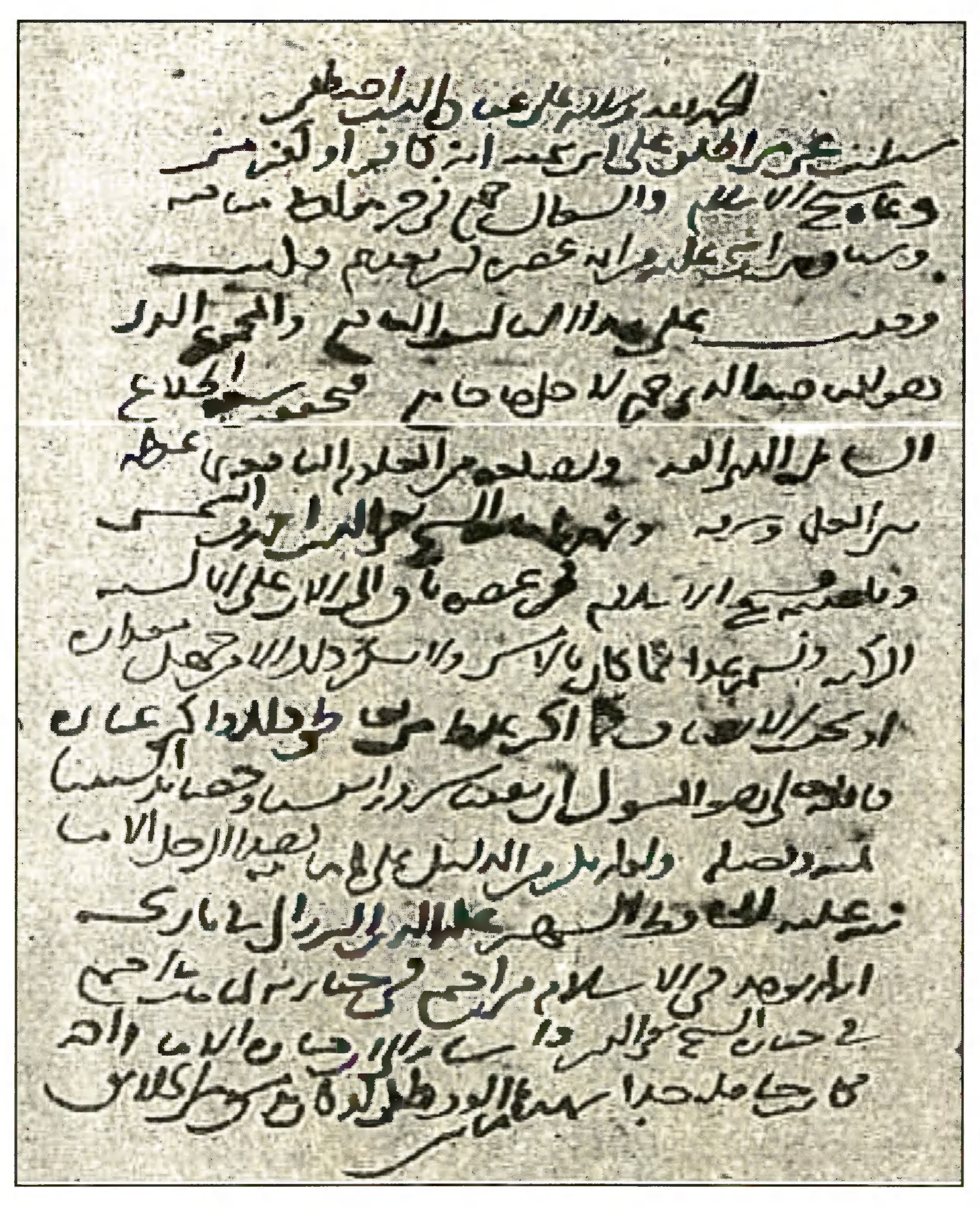
غلاف «الرد الوافر» من نسخة مكتبة بايزيد، رقم (٢٩٠٨)، بخط الحافظ قطب الدين محمد بن محمد الخيضري (ت٨٩٢هـ)، تلميذ الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي.

نموذج رقم (٦)



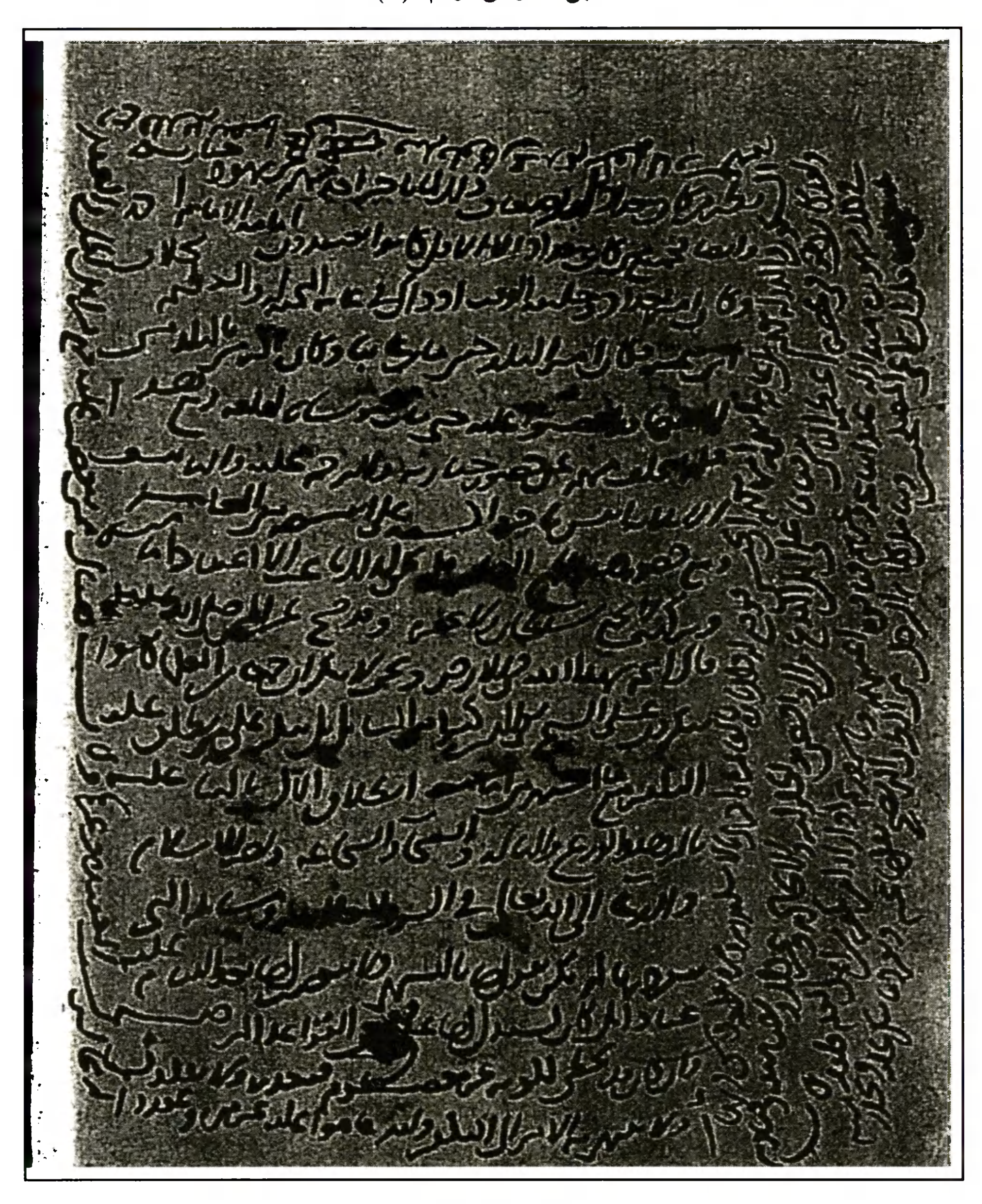
خط ابن طولون بسنده عن شيخه عبدالقادر النعيمي عن شيخه ابن قُرا عن تقي الدين الحصني في سبب تأليفه «دفع شبه من تشبه وتمرد»، وهي محفوظة في مجموع في مكتبة تشستربتي، رقم (٣٤٠٦/٤).

نموذج رقم (٧)



خط ابن حجر في «التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق ١٩٢/ب)، من محفوظات مكتبة آياصوفيا، رقم (٣١٣٩)، وفيه رسم ما قُرِّظ على كتاب ابن ناصر الدين الدمشقي «الرد الوافر»، وهو بخطه، وهو حجة دامغة على من أنكر ذلك.

تابع نموذج رقم (٧)



«التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق١٩٣/أ)

تابع نموذج رقم (٧)

١٩٢

ملخص كلام الشيخ تقي الدين ابن تيمية في الدور

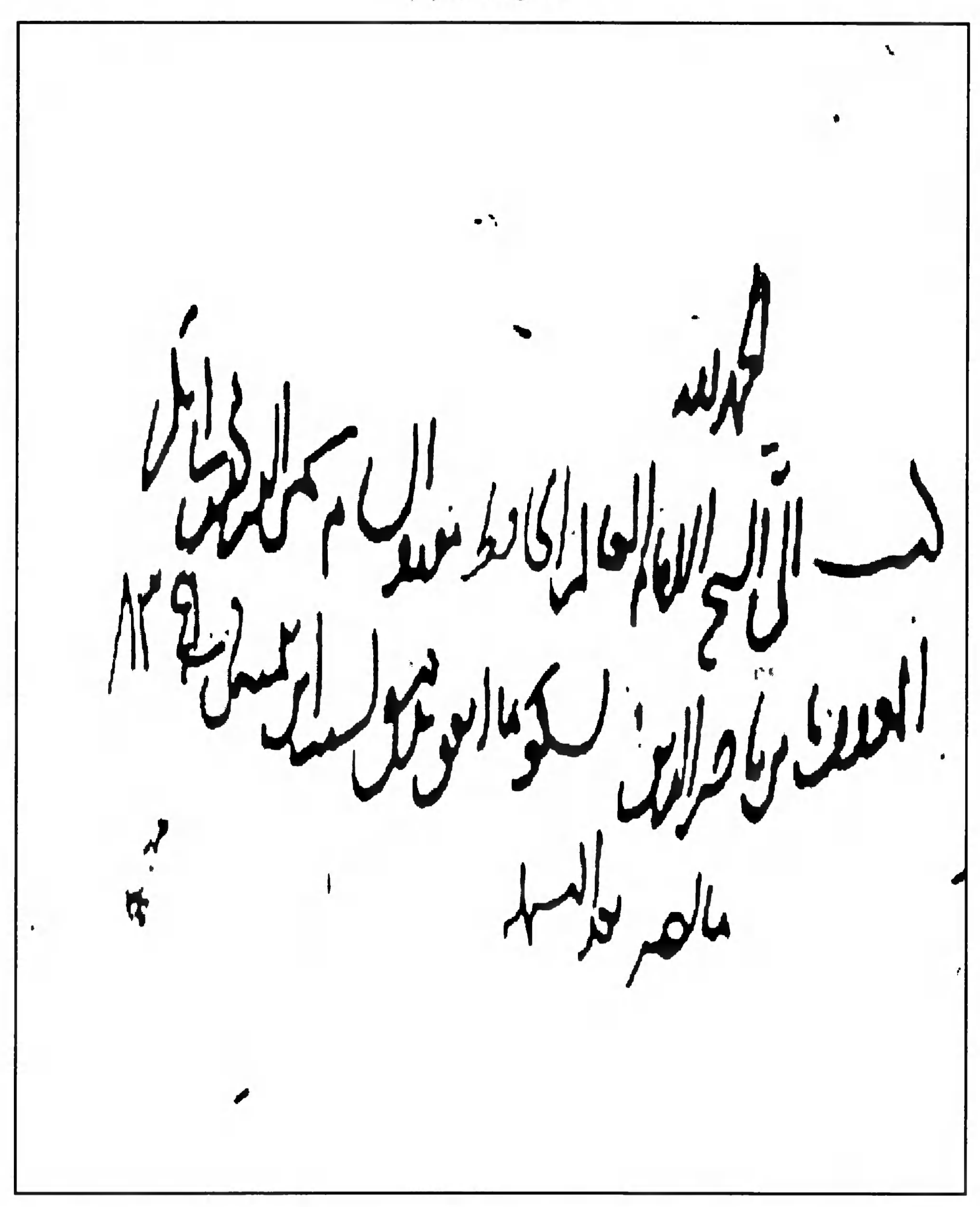
«التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق١٩٣/ب)

ملخص «كلام ابن تيمية في الدور»، تلخيص ابن حجر.

نموذج رقم (٨)

خط ابن حجر في «التذكرة الجديدة» (المجلد السادس) (ق ١٩٢/أ)، من محفوظات مكتبة آياصوفيا، رقم (٤١٣٩)، وفيه من أطلق على ابن تيمية (شيخ الإسلام).

نموذج رقم (٩)



خط ابن حجر في (الجزء السادس) من «التذكرة الجديدة» (ق ١٩٠/ب ـ ١٩١/ب)، وفيه ما كتب إليه الحافظ ابن ناصر الدين... ولكن لا يوجد تحتها شيء.

تابع نموذج رقم (٩)

نموذج رقم (١٠)

الحمد لله [illegible] وعلى آله
وصحبه [illegible] وبعد فقد وقفت على هذا المصنف الباهر
في الرد الوافر فوجدته أعجوبة في بابه لم يسبق إلى مثله في الجامع
الحكم وأتى به فإنه يصلح أن [illegible] بأن هذا العالم المردود به الشنيعة
قد صار حصة المذكورين في هذا [illegible] جميعهم بما رماهم به من الكفر
فلا يصح أن يوصف [illegible] أجمعين وذلك [illegible] إلى يوم الدين
وإذا لم يصح أن يوصف بذلك لزم تعلقه في إثم الكفر والفسق إذا
قيل له يا كافر أو يا فاسق إلى يوم العرض على الإله المالك ويتفرع
على ذلك إذا قبل منه وجوب رد شهادته وأخباره ومنع صحة إمامته
وقبول فتواه ووجوب معاقبته بما يستحقه من العقوبة الشرعية
على مثل ذلك فإنه قد أقدم بمقالته هذه على تكفير خلق من كان من العلماء
الأعلام ويلزم ولاة الأمور أيدهم الله تعالى أن من يقول على ذلك بما
يستحقه في صريح الأحكام ردعا له ولأمثاله عن الوقوع في مثل مقالته
فجزى الله مؤلفه أفضل الجزاء وشكر سعيه فيه ووفاه أجره عليه
الحد الوافي فلقد أبان عن كمال فضله وعلو قدره في الحفظ والإتقان
ونبله وأنه أوحد زمانه وفريد عصره وأوانه ولقد كان هذا
الكتاب المذكور سببا لتسكين فتنة عظيمة ثارت بسبب هذه
المقالة المردودة العظيمة فلله تعالى كمال الحمد على ذلك والشكر
التام

نسخة مكتبة بايزيد، رقم (٢٩٠٨)، (ق ٣٣) من «الرد الوافر»،
وفيه تقريظ أحمد بن نصر البغدادي بخط عمر بن فهد المكي.

تابع نموذج رقم (١٠)

الحمد لله حق حمده وصلواته على سيدنا محمد رسوله وعبده وعلى آله
وصحبه من بعده وبعد فقد وقفت على هذا المصنف الباهر
في الرد الوافر فوجدته أعجوبة في بابه لم يسبق إلى مثله في الحسام
المصمم والنقا به فإنه يتضمن أن قائل هذه المقالة المردودة الشنيعة
قد صار رجمًا للمذكورين في هذا الكتاب جميعهم بما رماهم به من الكفر
فلا تصح له توبة إلا باستحلالهم أجمعين وذلك محال إلى يوم الدين
وإذا لم تصح له توبة إلا بذلك لزم بقاؤه في إثم الكفر أو الفسق إذا
قيل بكفره أو فسقه إلى يوم العرض على الإله المالك ويتفرع
على ذلك إذا قيل به وجوب رد شهادته وأخباره ومنع صحة إمامته
وقبول فتواه ووجوب معاملته بما يستحقه من العقوبة الشرعية
على مثل ذلك فإنه قد أقدم بمقالته هذه على تكفير خلق من أكابر العلماء
الأعلام ويلزم ولاة الأمور أيدهم الله تعالى أن يقابلوه على ذلك بما
يستحقه في صريح الأحكام ردعًا له ولأمثاله عن الوقوع في مثل مقالته
جزا الله مؤلفه أفضل الجزا وشكر سعيه فيه ووفاه أجره عليه
أكمل الوفا فلقد أبان عن كمال فضله وعلو قدره في الحفظ والإتقان
ونبله وأنه أوحد زمانه وفريد عصره وأوانه ولقد كان هذا
الكتاب المذكور سببًا لتسكين فتنة عظيمة ثارت بسبب هذه
المقالة المردودة العظيمة فلله تعالى كمال الحمد على ذلك والشكر

التمام

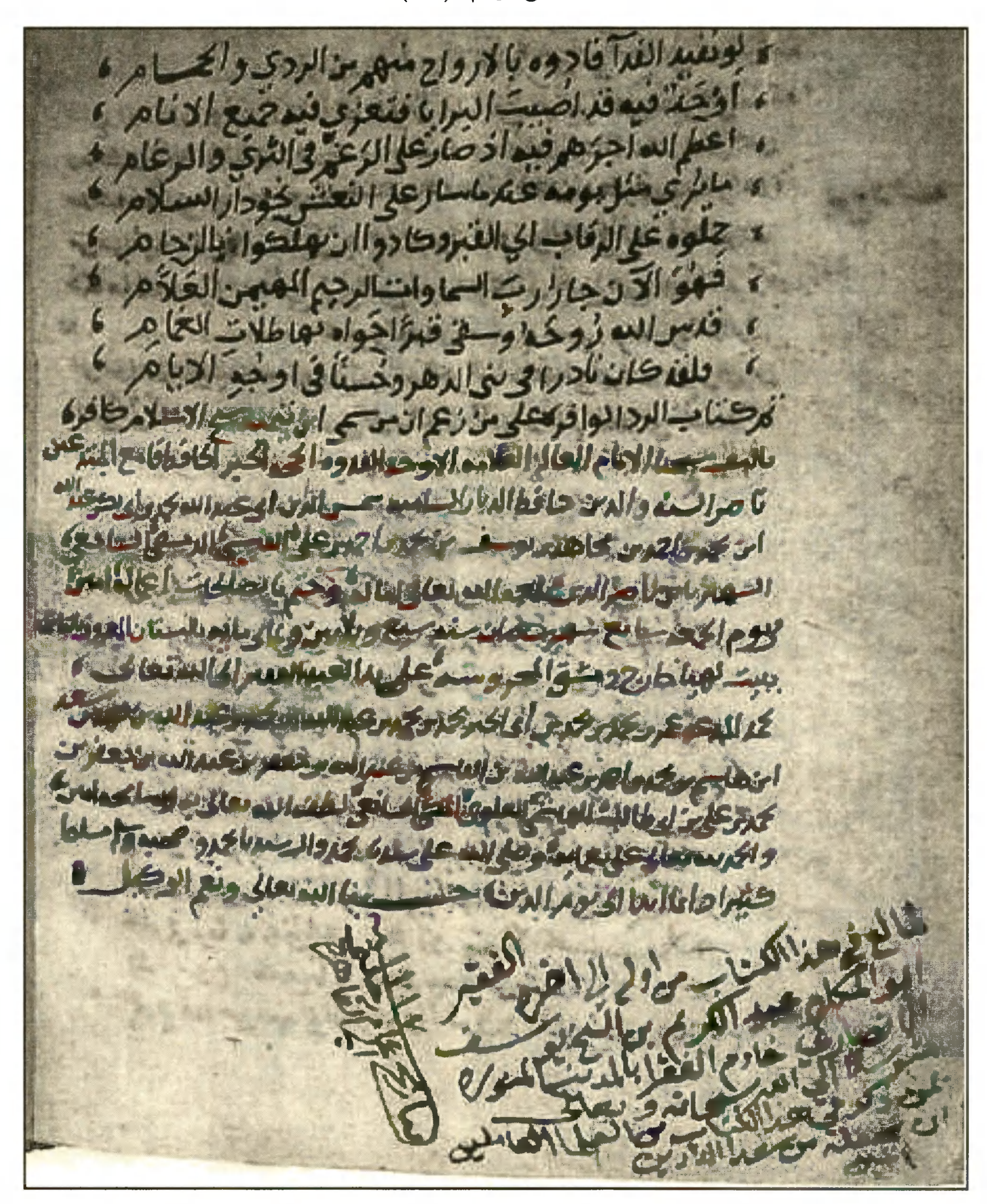
نموذج رقم (١١)



واحد قبر قد اصيب البرايا فبعدي فيه جميع الانام
اعظم الله اجرهم فيه اذ ما ر على الرغم في التريب للرغام
ما بر مثل يومه عندما سار على النعش نحو دار السلام
حملوه على الرقاب الى المقبرة وكادوا ان يهلكوا بالزحام
فهو الان جار رب السموات الرحيم المهيمن العلام
قدس الله روحه وسقى قبرا حواه بهاطلات الغمام
فلقد كان نادرا في بني الدهر وحسنا في اوجه الايام
آخر الرد الوافر على من زعم ان من سمى ابن تيمية شيخ الاسلام
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين
ووافق الفراغ من نسخه يوم الاحد ثالث عشرين [illegible]
الاول في سنة ثمان وثمانين وثمانمائة وكتبه يوسف بن
عبد الوهاب المرداوي الحنبلي من نسخة قرئت على المصنف
ومن نسخة بخط المصنف رحمه الله ورضي عنه

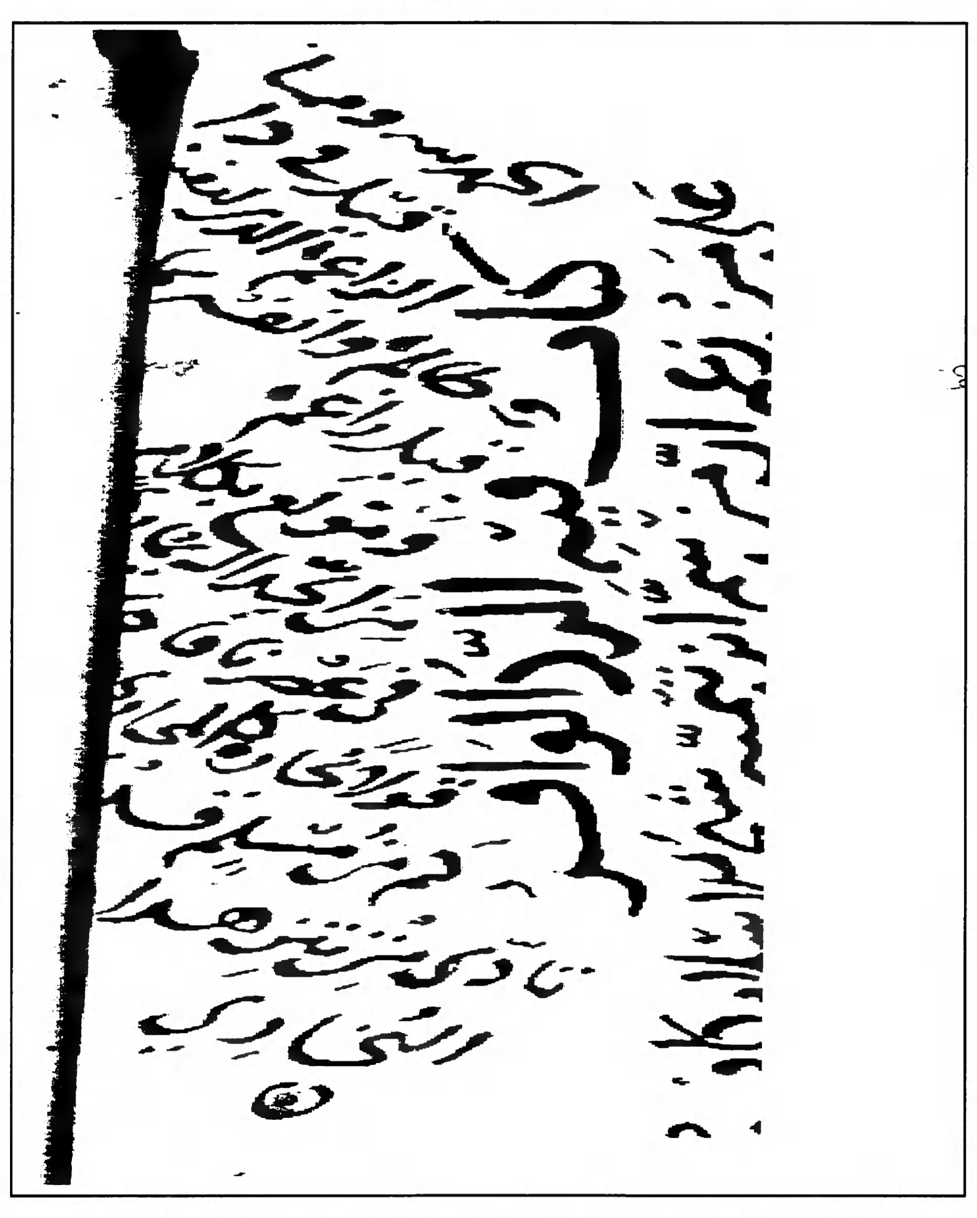
نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود، رقم (٨٠٦)، (ق ٨١) من «الرد الوافر»، وفيه قراءة يوسف بن عبدالوهاب المرداوي الحنبلي على ابن ناصر الدين الدمشقي.

نموذج رقم (١٢)


لو تفيد الفدا فادوه بالأرواح منهم من الردى والحمام
أو جحد فيه قد أصيب البرايا فتعزى فيه جميع الأنام
أعظم الله أجرهم فيه إذ صار على الرغم في الثرى والرغام
ما ترى مثل يومه عندما سار على النعش نحو دار السلام
حملوه على الرقاب إلى القبر وكادوا أن يهلكوا بالزحام
فهو الآن جار رب السماوات الرحيم المهيمن العلام
قدس الله روحه وسقى قبرًا حواه نهاطلات الغمائم
ولقد كان نادرًا في بني الدهر وحسنًا في أوجه الأيام
تم كتاب الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر

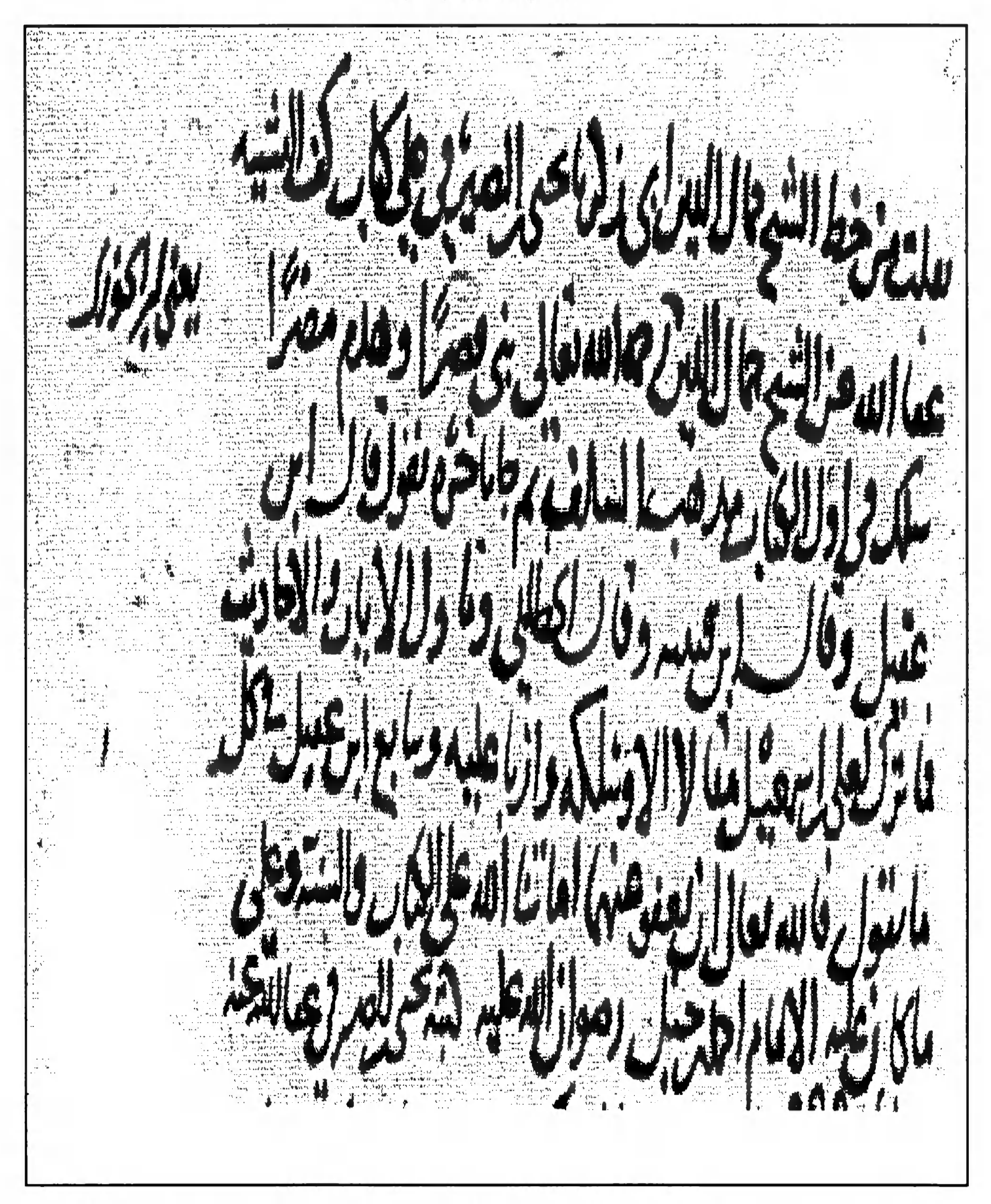
آخر «الرد الوافر» من نسخة مكتبة بايزيد، رقم (٢٩٠٨)،
وهي بخط محمد ـ المدعو عمر ـ بن محمد بن فهد المكي.

نموذج رقم (١٣)



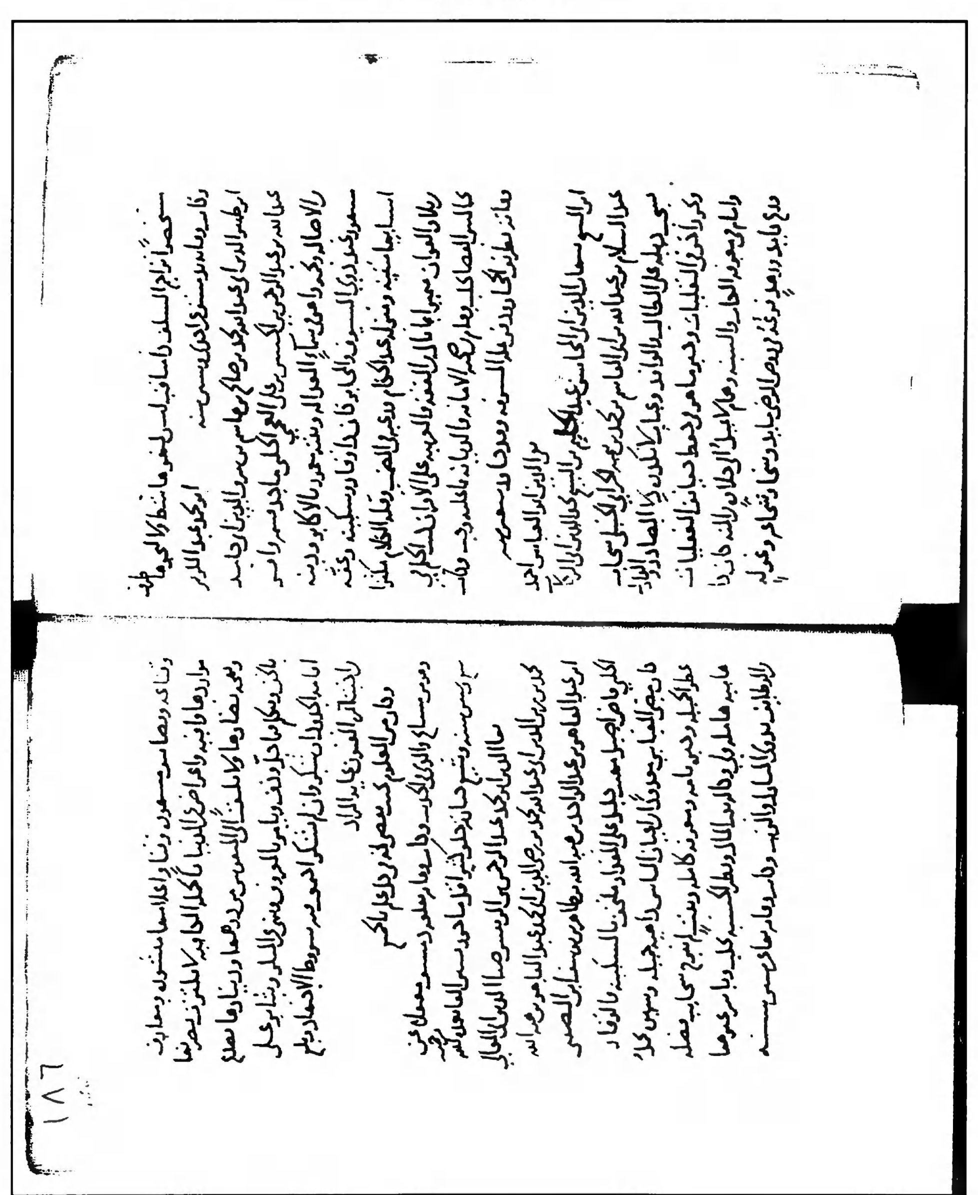
خط القطب الخيضري من غلاف «الرد الوافر»، نسخة مكتبة بايزيد، رقم (٢٩٠٨)، وفوق الغلاف شتم وإقذاع للعلاء البخاري.

نموذج رقم (١٤)



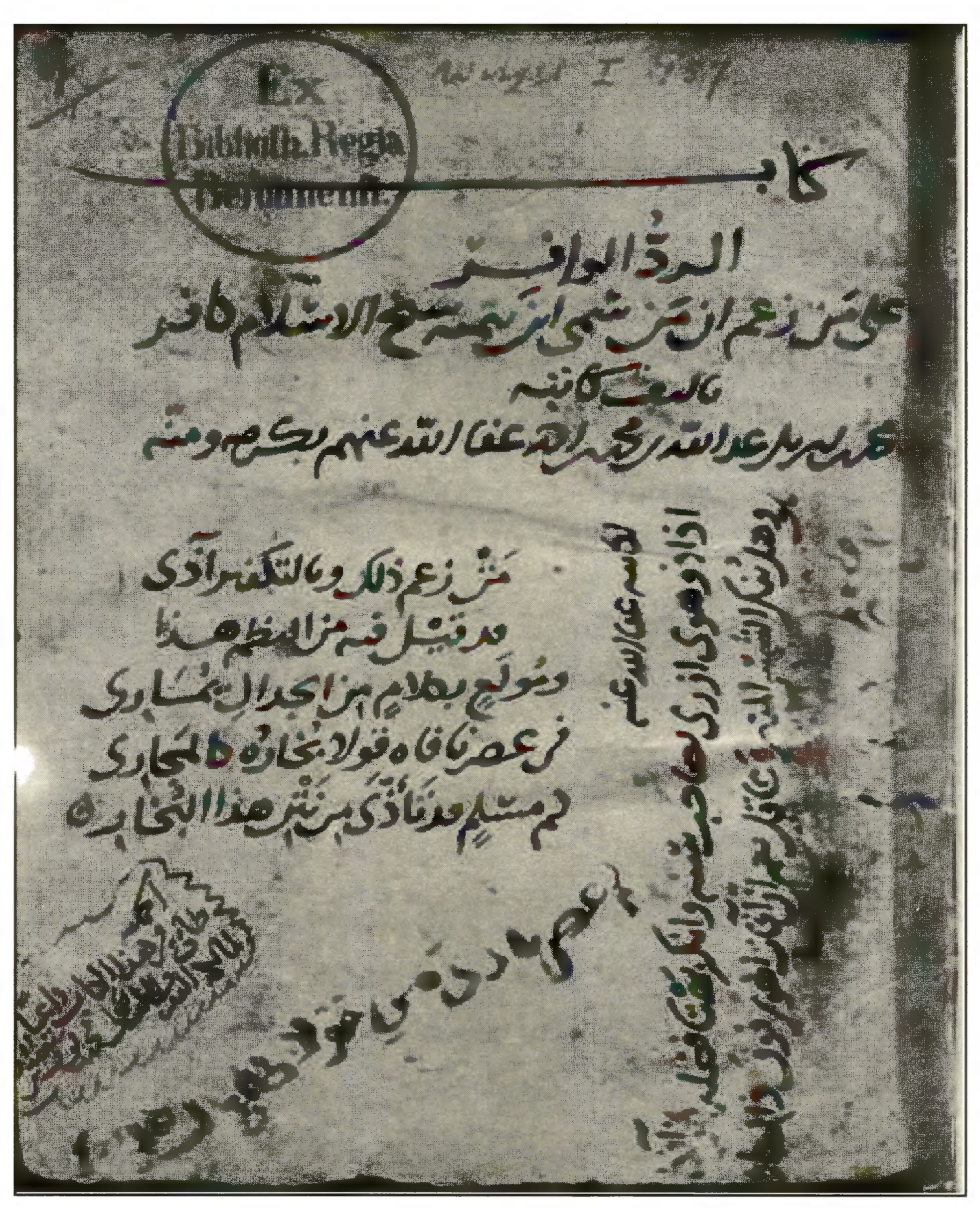
تعليق لابن الصيرفي الحنبلي (ت ٦٧٨هـ) على كتاب «كف التشبيه بأكف أهل التنزيه» أو «دفع شبه التشبه بأكف التنزيه» لابن الجوزي، من مخطوطة «صفات رب العالمين» لابن المحب (ق ٢/٢٧٣)، نسخة الظاهرية، رقم (٣٧٩٣).

نموذج رقم (١٥)



خط ابن قاضي شهبة في ترجمة ابن تيمية، من مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس، رقم (١٧٢١)، (ق ١٨٦/أ و ب)، وأخذه من «درة الأسلاك» (ق ١٢٩/ب ـ ١٣٠/أ) لابن حبيب.

نموذج رقم (١٦)



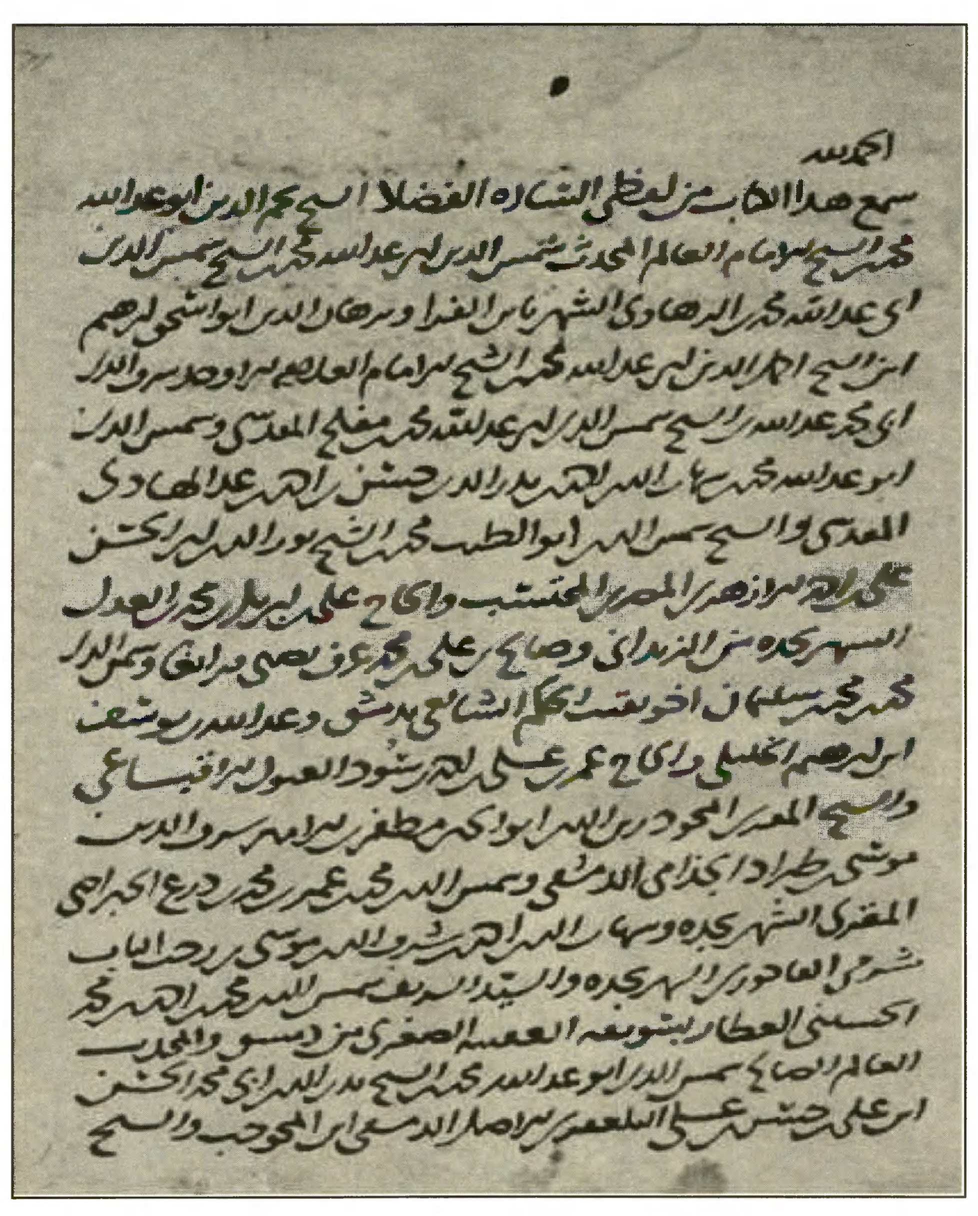
كتاب

الرد الوافر

على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر

غلاف «الرد الوافر» من نسخة برلين، بخط ابن ناصر الدين الدمشقي.

نموذج رقم (١٧)

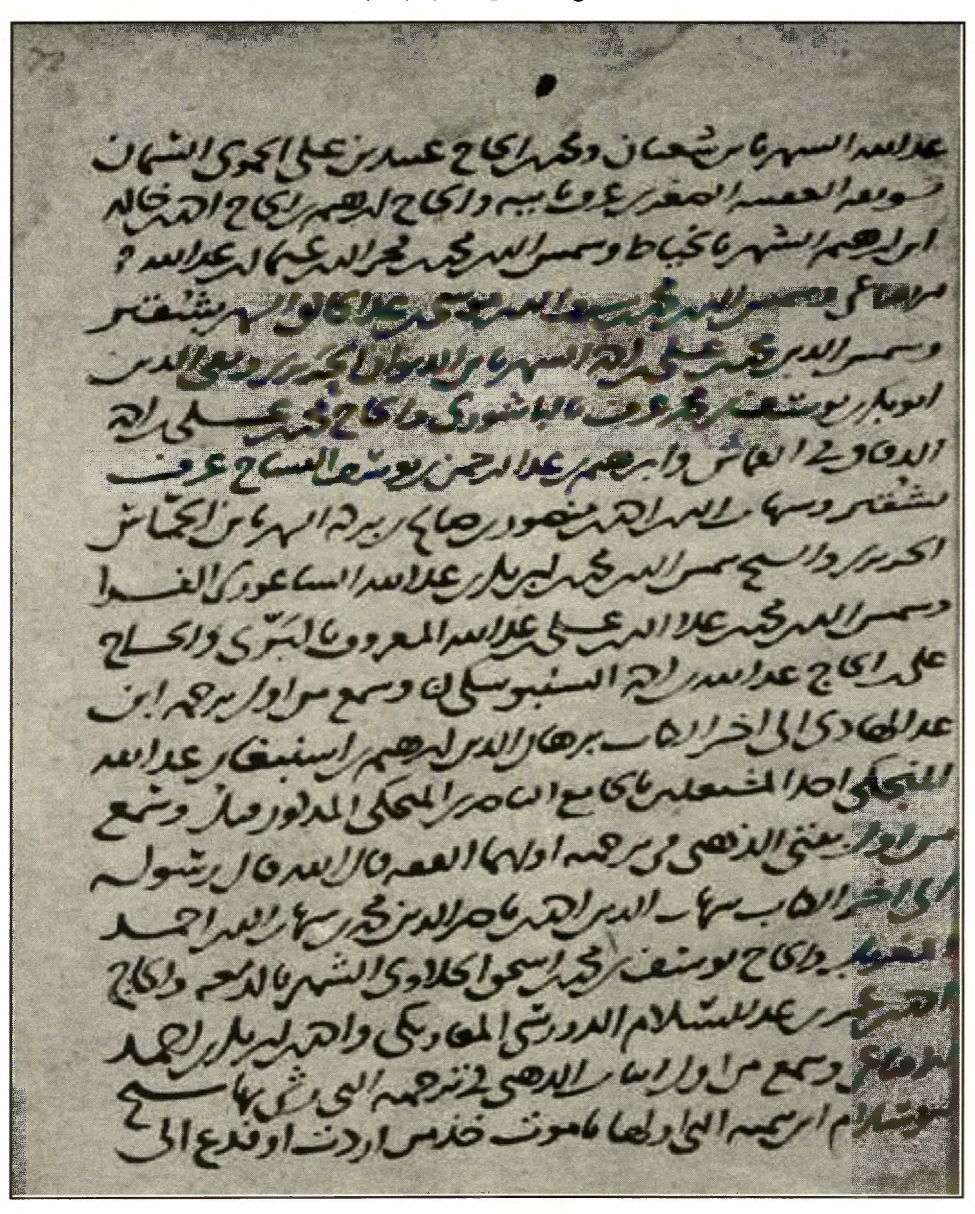


السماعات في آخر نسخة برلين من «الرد الوافر» (ق٧١/ب).

تابع نموذج رقم (١٧)

العالم المعمر المجود عماد الدين ابو الفدا اسمعيل بن الشيخ شمس الدين محمد
ابن عماد الدين اسمعيل المعري امام المدرسة الحلبية بالحسينية
من دمشق والشيخ شهاب الدين احمد بن علي بن محمد الشهير بابن القعيم ... الدين
ابو بكر محمد بن يوسف المعروف بابن مناش والخطيب زين الدين ابو
الفرج عبد الرحمن بن شرف الدين موسى بن عمر المقدسي الشافعي خطيب قرية
زملكا من بر دمشق والشيخ الصالح ابو بكر بن نظام بن عبد الله خادم
مسجد اسد الدين شيركوه بالعقيبة الصغرى من دمشق والشيخ علاء الدين
احمد بن زين الدين عمر بن شمس الدين محمد بن علاء الدين علي بن عبد الله العطار
الشهير بابن الشيخ والشيخ شمس الدين محمد بن جمال الدين يوسف بن محمد
الصوفي الشافعي جوار حكر السماق من دمشق ورجب بن اسمعيل بن احمد
ابن العفيف اللبان الحراني والشيخ صدقة بن اسمعيل بن علي البناء
الحنبلي ... امام الناصرية المحكي من مسجد القصب وبه كان السماع
والحاج محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر الشهير بجده والشيخ المحدث
المفيد المحصل ... برهان الدين ابو اسحق ابرهيم بن
الشيخ المحدث شهاب الدين ابي العباس احمد الشيخ الصالح البركة العالم
المعمر بدر الدين بقية السلف الصالحين ابي محمد الحسن بن ... الحلبي
... نزيل دمشق الشهير بابن الغرز وهو ... اسما السامعين
... الجزء ... وسمع جميع الكتاب ... خطبته ... عبد الملك
ابن نجم الدين ابرهيم ... الحصني الطبيب والحاج عبد الله بن عمر

تابع نموذج رقم (١٧)



(ق٧٢/ب)

تابع نموذج رقم (١٧)

اخر الكتاب شمس الدين محمد احمد علي اجيرا ابن الشيوخ ه
وسمع من اول ترجمه الشيخ محيي الدين ابن الانفع الى اخر الكتاب
الحاج حسن بن الحاج يوسف بن عبد الله الفقير وسمع من اول ترجمه
الشيخ محمد العيني ابن الرملة الى اخر الكتاب عبد العزيز بن حسن
ابن العز الحمامي السهرجيدي وسمع من اول ترجمه الشيخ شمس الدين
ابن مسند الى اخر الكتاب الحاج علي بن احمد بن ابراهيم المنشدي
وسمع من اول قصيده ابي حيان في ترجمه الى اخر الكتاب الحاج
احمد بن محمد بن محمد بن احمد الحريري المؤذن الحلبي وزين الدين عمر بن
الحاج حسن بن الحاج محمد علي البعلبكي الذهبي وشمس الدين محمد بن
عمر علي بن اسماعيل الشهير بالطومل والسيد الشريف عز الدين خليل
ابن بدر الدين صدقه بن عماد الدين محمود الحسيني الشهير بالقباني شوق
مشي العصب ومحمد ابن الشهاب احمد منصور بن صالح بن بركه
الحريري وتقدم ذكر ابيه والولد محمد عبد الله بن عمر بن عبد الله ابن شعبان
وتقدم ذكر ابيه وسمع من قوله في ترجمه ابي الثنا محمود بن طليعه وقال
ابو الثنا المسيحي المذكور وانشد ما لعله جميع هذه القصايد الثلاث
الى اخر الكتاب الحاج عبد الله بن الحاج اسمعيل بن عبد الرحمن البعلبكي
المغاربكي والحاج محمد بن الحاج ابي بكر بن اسمعيل بن يوسف عرف بابن اسعد
من بيت لهيا وابو بكر بن الحاج علي ابن ابي بكر محمد ابن العدل الزبداني

(ق٧٣/أ)

تابع نموذج رقم (١)

وتقدم ذكر اسمه وسمع من قولي في ترجمة الشيخ جمال الدين الشترمري
وحدث بخطه من بعض بعد البلغة على النسخة إلى آخر الكتاب أبو بكر
ابن أحمد بن بكر البقاعي أحد المشتغلين بالجامع الناصري المذكور فيما
وحسن بن الشيخ شهاب الدين أحمد بن شمس الدين محمد الحنفي أبوه ابن عرب شاه
وأخوه محمد وسمع من أول ترجمة عبد المؤمن بن عبد الحق السعودي إلى آخر
الكتاب شهاب الدين أحمد بن برهان الدين إبراهيم بن محمد الحموي الدلال في
الرقيق وأحمد بن محمد بن علي الشامي وشمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد المؤذن
الشلالي ومحمد بن سعد بن الحسن بن علي المغربي ومحمد بن يوسف بن
حسن القزاز الخياط وعلاء الدين أبو بكر بن شرف الدين موسى بن علي
البحيري بقلعة دمشق ومحمد بن أحمد بن حسن الفراوي عرف بالمصارع
والشيخ يوسف بن عبد الله بن يوسف القزاز والحاج محمد بن إبراهيم
ابن الحاج أبي بكر بن سليمان الحلبي الدقاق في الحنطة والحاج أحمد بن محمد
ابن أحمد الشهير بابن الشهاب المهتاج والحاج محمد بن الحاج محمد جليل
الشهير بأبي ذقنه وبلال بن عبد الله الحبشي عتيق ابن الشناي وشمس الدين
محمد بن الحاج عمر بن صدقة النطاع المؤذن والحاج محمد بن محمد بن علي الطيوري
وشهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن علي بن ناصر الشهير بابن النجم والحاج أبو بكر
ابن شمس الدين محمد بن إبراهيم اللحموني والحاج علي بن أرغون بن عبد الله
المنطاشي والحاج عبد الله بن محمد بن علي الشهير بالمغربي المغار بلكي
وشمس الدين محمد بن سليمان بن اينبك القدماني بالجامع وآخرون بعد

(ق٧٣/ب)

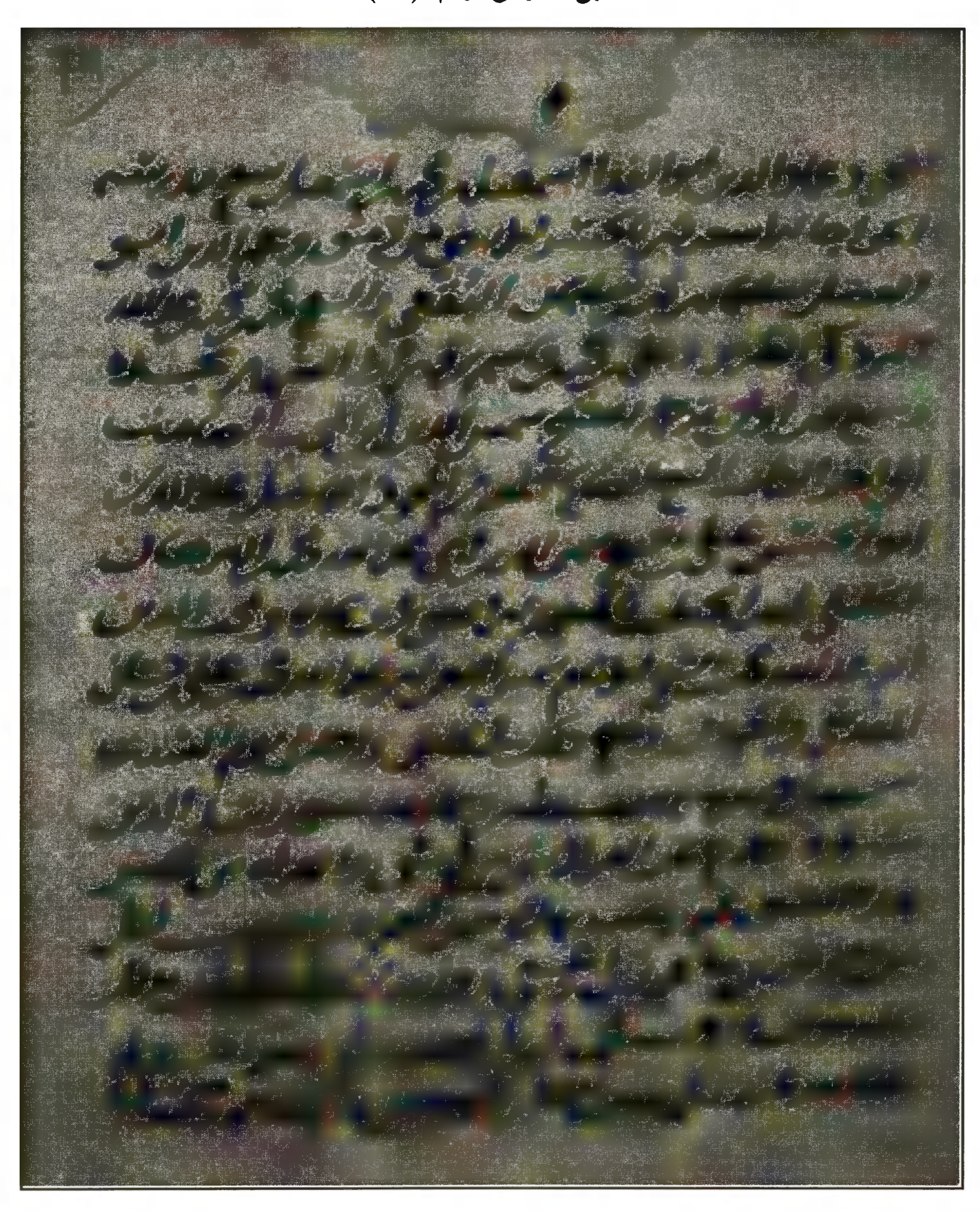
تابع نموذج رقم (١٧)

لم يضبط وصح ذلك وثبت في مجلس واحد صُلِّيت فيه العصر
وذلك يوم الاثنين تاسع عشر المحرم سنة خمس وثلاثين وثمانمائة
بأي مع الثاني مرة ذُكر قبل وأجزت لكل من ذُكر ما يجوز
لي وعني روايته بشرطه وتلفظت بذلك ولله الحمد كتبه
قاله مؤلف الكتاب محمد بن [illegible] عبد الله [illegible] عفا الله عنهم وكتب
الحمد لله رب العالمين اللهم صل على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما [illegible]

الحمد لله
سمع جميع هذا الكتاب من لفظي الجماعة الفضلاء والسادة العلماء الشيخ
المعمر العالم المحدث الفاضل شهاب الدين أبو العباس [illegible] الشيخ شمس الدين
أبي عبد الله محمد بن زيد الموصلي ثم الدمشقي الشهير بكده والخطيب المحدث
الفاضل البارع جمال الدين أبو بكر عبد الله [illegible] ابن الإمام [illegible] أبي
العباس [illegible] الشيخ أبي [illegible] علي [illegible] محمد بن [illegible] القضاة
[illegible] ابن العضد [illegible] أحمد بن عمر [illegible] المقدسي
والعالم الفاضل ناصر الدين أبو عبد الله محمد [illegible] القضاة عماد الدين
أبي [illegible] القضاة زين الدين عبد الرحمن [illegible] ناصر الدين أبي عبد الله
محمد [illegible] ناصر القضاة محي الدين ابن [illegible]
وأخواه أحمد وعبد [illegible] والعالم المحدث شمس الدين أبو
عبد الله محمد بن عمر [illegible] الإمام الشهير بكده [illegible]

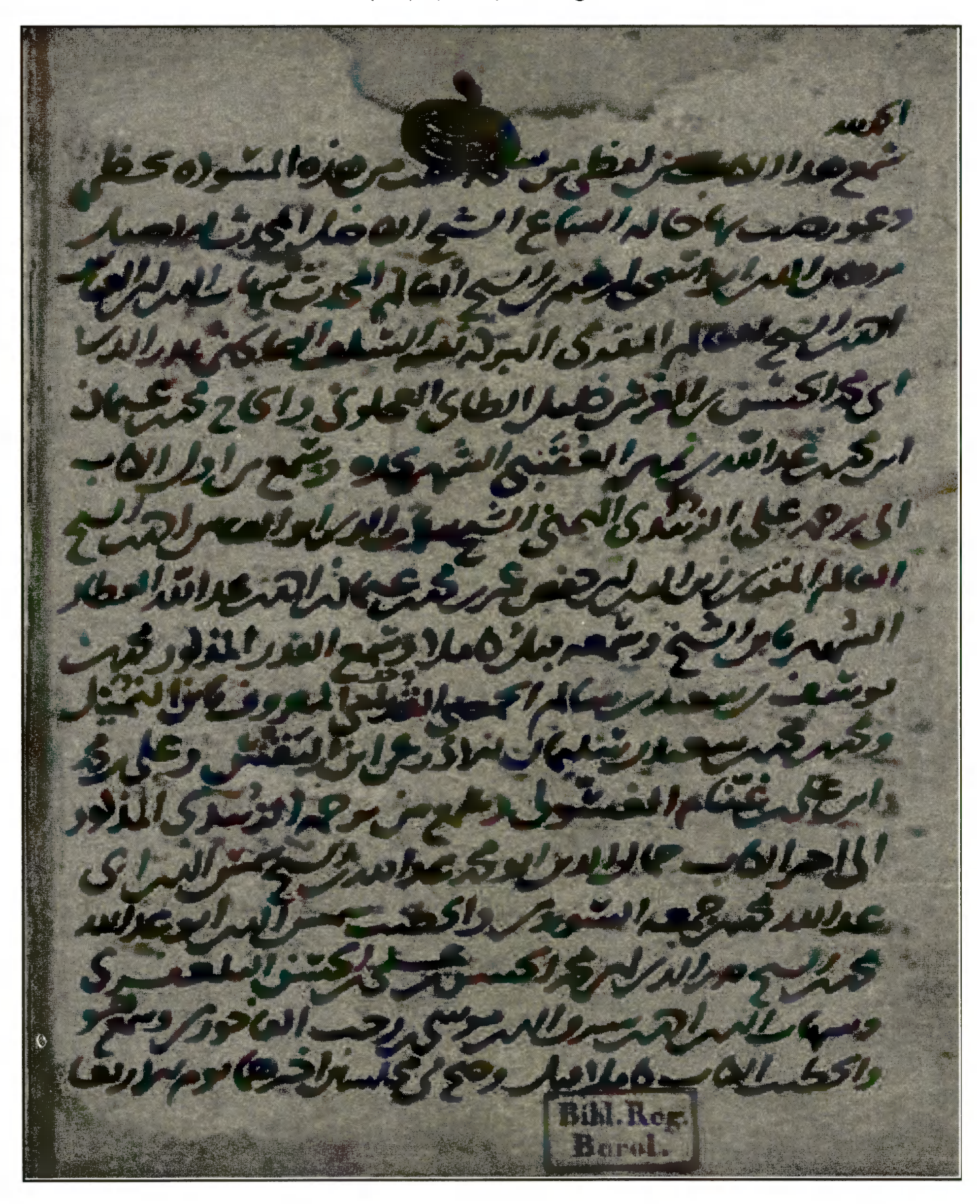
(ق٧٤/أ)

تابع نموذج رقم (١٧)

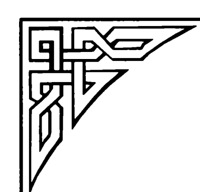
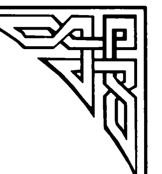


(ق٧٤/ب)

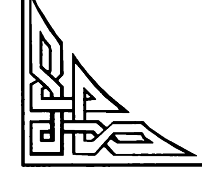
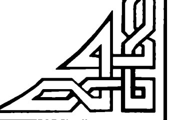
تابع نموذج رقم (١٧)

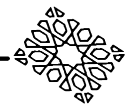


(ق٧٥/أ)

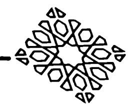



الفهارس



فهرس الآيات القرآنية الكريمة



فهرس الأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة

مُرتَّبة على الحروف



أحداث مِحنة الإمام المحدِّث ابن ناصر الدين الدمشقي

التأريخ	الحَدَث	رقم الصفحة
-	كان في دمشق جماعة يتهجَّمون على الإمام ابن تيمية ويشنِّعون عليه ويحاربون كُتبه ويفسِّقون ويبدِّعون من أيَّدها أو أقرَّها.	٨٨
أول القرن التاسع الهجري	قدِم العلاء البخاري دمشق؛ فالتفَّ على هذه الفئة، ونذر نفسه لمحاربة كُتب ابن تيمية والتشنيع عليه، حتى استحكم أمر العلاء.	٨٨، ١١٦، ١١٩
-	كان أبو بكر الحصني الدمشقي يصرِّح بتكفير ابن تيمية، ويحُطُّ عليه.	٢٦٨ت، ٢٧١، ٢٧٢، ٣١٣، ٣٩٩، ٤٢٨، ٤٣٠
-	أنكر سبط ابن العجمي على التقي الحصني وقيعته في شيخ الإسلام ابن تيمية.	٢٧٦، ٢٧٧
-	تأثَّر العلاء البخاري بتقي الدين أبي بكر الحصني الدمشقي.	٢٦٧، ٢٦٩
-	بدأ العلاء البخاري يبدِّع ابن تيمية، ويبالغ في الحَطِّ عليه، ثم كفَّره وكفَّر من أطلق عليه (شيخ الإسلام).	٨٨، ١١٦، ١١٩، ١٢٥، ١٤٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢٣٥، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٢، ٢٨٥، ٣١٧، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٨٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٣، ٤٨١، ٤٨٢

التأريخ	الحَدَث	رقم الصفحة
شوال ٨٣٥هـ	أشعل العلاء البخاري فتيل الفتنة.	٩٠، ٩١، ١١٩، ١٢١، ١٨٣، ٢١٥
-	ألَّف ابن ناصر الدين الدمشقي رسالة -ردَّ فيها على علاء الدين البخاري- سمَّاها «الرد الوافر على من زعم أن من أطلق على (شيخ الإسلام) فهو كافر»؛ ذبَّ فيها عن عِرض شيخ الإسلام، وانتشرت بأيدي الناس.	٨٨، ٨٩، ٩١، ١١٩، ١٢٥، ١٨٤، ١٩٤، ٢١١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٤١٧، ٤٣٠، ٤٧١، ٤٨١
-	قرَّظ سبط ابن العجمي كتاب ابن ناصر الدين الدمشقي «الرد الوافر».	٢٧٦
-	أرسل ابن ناصر الدين كتابه إلى القاهرة؛ فوافق عليه غالب علماء مصر، وخالفوا ما زعمه العلاء البخاري في تكفيره لابن تيمية ومن سمَّاه (شيخ الإسلام).	١٢٠، ١٨٥، ٢٦٠، ٢٨٢
-	قرَّظ أئمة من العلماء كتاب «الرد الوافر» مثل: ابن حجر العسقلاني، والعلم البلقيني، والتَّفهني، والعيني، والبِساطي، والمحب بن نصر الله، وخَلْق.	٨٩، ١١٨، ١٤٣، ١٦٧، ١٨٥، ٢١٨، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٨٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٨٤، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٦
-	تأليف ابن ناصر الدين الدمشقي لكتابه «الرد الوافر» كان هو المثوِّر للمحنة.	١١٦، ٢١٥
-	أنكر على ابن ناصر الدين تصنيفه المذكور: شهاب الدين ابن المحمَّرة قاضي الشام، والتقي ابن قاضي شهبة، ورجع البلاطنسي عن الأخذ عنه والرواية عنه.	١١٩، ١٨٧، ٢٦٢، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣

التأريخ	الحَدَث	رقم الصفحة
-	وقف إلى جانب ابن ناصر الدين كثير من العلماء؛ كابن حجر وعلم الدين صالح البلقيني والعيني .	١١٨، ١١٩
-	وقعت مكاتبة بين ابن ناصر الدين الدمشقي وابن حجر العسقلاني.	٣٧٩، ٣٨٦، ٣٩٨
-	كتب العلاء البخاري كتابًا إلى السلطان بالغ فيه في الحط على ابن تيمية، ويغريه بابن ناصر الدين الدمشقي، ولكنه لم يصل إلى تمام غرضه.	١١٨، ١٧٩، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٥، ٢١٥، ٢٢٩ت، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٤٩، ٣٨٦
-	جاء في مرسوم العلاء البخاري أنَّ ابن ناصر الدين الدمشقي هو في الظاهر من الشافعية، وفي الباطن من المجسِّمة التَّيمية.	١١٤، ١٩٤، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٧، ٣٨٥، ٤٨١
-	ضمَّن العلاء البخاري كتابه إلى السلطان: «مرسوم الملك الناصر محمد بن قلاوون في حقِّ ابن تيمية» أدرجه العلاء البخاري في كتابه إلى الملك الأشرف برسباي ليتَّبع سَنن الملوك قبله في محاربة ابن تيمية والتيميِّين.	١٨٧، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٧، ٢٢٠
-	لوَّح العلاء البخاري بكُفر ابن ناصر الدين الدمشقي.	٢١١، ٢٣٥، ٤٨١
-	صرَّح العلاء البخاري بتكفير ابن ناصر الدين الدمشقي في مجلسه في مسألة الطلاق.	١١٦ت
-	خرج مرسوم السلطان (الأشرف برسباي) إلى أن كلَّ أحد لا يعترض على مذهب غيره، ومن أظهر شيئًا مُجمعًا عليه سُمِع منه، ثم سكن الأمر.	١١٨، ١٢٠، ٢٦٠، ٢٨٨

التأريخ	الحَدَث	رقم الصفحة
-	تواطأ العلاء البخاري مع شهاب الدين ابن المحمَّرة بأن يترك الأمر للأخير مع السلطان ليحرِّضه على الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي بخاصة وأتباع ابن تيمية بعامة.	٢٨٨، ٢٩٢
-	كتب ابن المحمَّرة «مرسومًا» إلى السلطان يغريه بابن ناصر الدين الدمشقي.	٢٩٥، ٣١٦، ٣٢٤، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٤٩ت، ٤٥٩، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٧
-	قام ابن قاضي شهبة بالكذلكة على الكتاب الذي أرسله ابن المحمَّرة إلى السلطان.	٣١١، ٣١٢
-	لقي ابن ناصر الدين الدمشقي الأذى والتشنيع من تلك الفئة المنحرفة ووشَوا به عند السلطان.	٨٩، ١٧٩، ٤٣٠، ٤٦٠
-	برزت ردود فعل أسفرت عن محاولة اغتيال العلاء البخاري، وسَجن قطب الدين الخيضري.	٢٧٩
جمادى الأولى ٨٣٥ هـ	نظم القاضي سراج الدين الحمصي بطرابلس قصيدة تزيد على مئة بيت ردَّ فيها على العلاء البخاري وفيها أن من كفَّر ابن تيمية هو الذي يكفر.	٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤
رجب ٨٣٦ هـ	بلغت القصيدة الشيخ شمس الدين ابن زهرة؛ فقام عليه، فقال: كفر القاضي! وثار أهل طرابلس على القاضي ليقتلوه؛ ففرَّ ابن الحمصي إلى بعلبك .	٢٨٠، ٢٨١
١٦ ربيع الآخر ٨٤٢ هـ	خرج ابن ناصر الدين للصلح بين أهل قرية من قرى دمشق جرى بينهم نزاع، فوُضع له السُّم في الطعام فمات -رحمه الله تعالى-.	٨٩، ٤٦٠

التأريخ	الحَدَث	رقم الصفحة
٨٧٢ هـ	أَلَّف يوسف بن حسن بن عبدالهادي كتابًا ردَّ فيه على الحصني.	٢٧٨
-	أكثر من تعرَّض للأذى والمحنة من تلاميذ ابن ناصر الدين الدمشقي هو القطب الخَيضِري.	٤٥٥
	بين العلاء البخاري والبِساطي	
-	أجرى العلاء البخاري في مجلس السلطان ذِكر ابن عربي، وتكفيره وتكفير كل من يقول بمقاله، ونهى عن النظر في كتبه، وشرع العلاء في إبراز ذلك ووافقه أكثر من حضر إلا البساطي.	١٣٤
-	نازع البِساطيُّ العلاءَ البخاري في تصريحه بذمِّ ابن عربي وتكفيره وتكفير من يقول بمقالته، وبالإنكار على من يعتقد الوحدة المطلقة.	١٣٤، ١٤٦، ١٤٧، ٤٨٢
-	بمجرد سماع ذلك؛ استشاط العلاءَ البخاري غضبًا وصاح بأعلى صوته: أنت معزول، ولو لم يعزلك السلطان -يعني: لتضمُّن ذلك كفره عنده-. بل قيل: إنه قال له صريحًا: كفرتَ! واستمر يصيح، وأقسم بالله أنَّ السلطان إن لم يعزله من القضاء ليخرُجنَّ من مصر.	١٣٤، ١٤٦، ١٤٧
-	أُشير على البِساطي بمفارقة المجلس إخمادًا للفتنة	١٣٤، ١٥٧
-	أمر السلطان بعقد مجلس برئاسة ابن حجر العسقلاني وجمع فيه أعيان القضاة والعلماء.	١٣٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٧

التأريخ	الحَدَث	رقم الصفحة
–	تبرَّأ البِساطي من مقالة ابن عربي، وكفَّر من يعتقدها، وصوَّب ابن حجر قوله.	١٣٥، ١٤٧، ١٥٨، ١٦٥، ١٦٦
–	سأل السلطانُ ابنَ حجر: ماذا يجب عليه؟ وهل تكفير العلاء له مقبول؟ وماذا يستحق: العزل أو التعزير؟ فقال ابن حجر: لا يجب عليه شيء بعد اعترافه بما وقع.	١٣٥، ١٤٧، ١٦١
–	أرسل السلطان يترضَّى العلاء ويسأله في ترك السفر، فأبى، حتى خرج من القاهرة غضِبًا لدمياط ليسافر منها؛ فبرز البرهان الأبناسي والقاياتي والونائي إليها حتى رجعوا به.	١٣٥

الموضوعات والمحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

❁ ❁ ❁